شرح
العقيدة الطحاوية

للعلامة

ابن أبي العز الحنفي

عليها شروح هامة للعلماء

صالح بن الفوزان - عبد العزيز بن باز

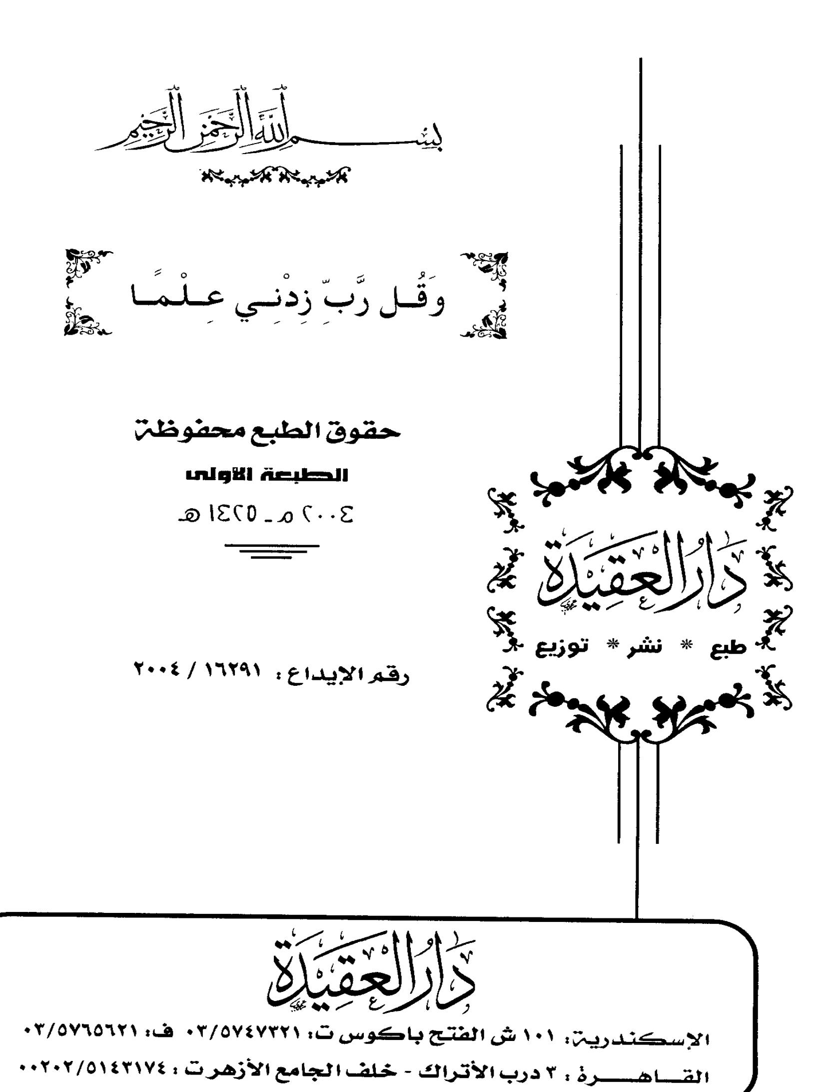
عليه تعليقات للعلامة

أحمد محمد شاكر

خرج أحاديثه

نبيل صلاح

دار العقيدة



بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

رقم الإيداع: ١٦٢٩١ / ٢٠٠٤

دار العقيدة

طبع * نشر * توزيع

دار العقيدة

الإسكندرية: ١٠١ ش الفتح باكوس ت: ٠٣/٥٧٤٧٣٢١ ف: ٠٣/٥٧٦٥٦٢١

القاهرة: ٣ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر ت: ٠٠٢٠٢/٥١٤٣١٧٤



مقدمة الناشر

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلم وبارك عليه.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ (آل عمران: 102).

أما بعد:

فلما كان هذا الكتاب الذي بين أيدينا وهو «العقيدة الطحاوية وشرحها» من الأهمية بمكان رفيع فلقد اجتهدنا قدر الإمكان لكي يخرج الكتاب في أفضل صورة وعليه فقد قمنا بالآتى:

1- وضع متن العقيدة الطحاوية وميزناها في أول الكلام.

2- أتبعناها بوضع الشرح للعلامة ابن أبي العز الحنفي ورمزنا له بـ «ش».

3- قمنا بوضع شرح وتعليق العلماء الأفاضل الشيخ / صالح الفوزان - والعلامة/ عبد العزيز بن باز بعد شرح أبى العز الحنفى فى جزء منفصل.

4- إتماماً للفائدة وضعنا تعليق الشيخ/ أحمد شاكر على العقيدة الطحاوية وميزناها في الهامش بـ (ش).

5- قمنا بتخريج الأحاديث ومراجعتها علي كتب العلامة/ ناصر الدين الألبانى.

نفع الله به كل من شارك وساهم فى إخراجه

والله ولى التوفيق



ترجمة الإمام الطحاوى

هو الإمام العلامة الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية، وفقيهها، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك، الأزديّ، الحجريّ، المصريّ، الطحاويّ الحنفي. صاحب التصانيف، من أهل قرية طحا، قرية بصعيد مصر.

ولد سنة (293 هـ).

كان ثقة ثبتاً، لم يخلف مثله.

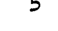
برز في علم الحديث، وفي الفقه، وانتهت إليه رياسة الحنفية بمصر.

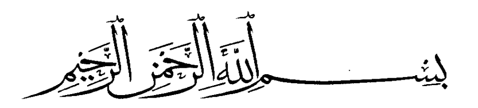
سمع من: هارون بن سعيد الأيلي، ويونس بن عبد الأعلي، والربيع بن سليمان المرادىّ، وخاله أبى إبراهيم المزني، وغيرهم.

وقرأ أولاً على المزني، وقيل: وكان ابن أخته، فقال له يوماً، والله لا جاء منك شيء، فغضب وانتقل إلى جعفر بن عمران الحنفي، ففاق أهل عصره، وكان يقول بعد ذلك: رحم الله أبا إبراهيم -يعنى المزني- لو كان حياً لكفر عن يمينه.

من تصانيفه: «اختلاف العلماء»، و«الشروط»، و«أحكام القرآن»، و«شرح معاني الآثار»، و«شرح مشكل الآثار»، و«مختصر الطحاوى فى الفقه الحنفى»، ومتن «العقيدة الطحاوية».

توفى سنة (321 هـ) بمصر، ودفن بالقرافة.





ترجمة ابن العز الدمشقى

هو علىّ بن محمد بن محمد بن العز الدمشقى، علاء الدين الحنفى، ينتمى إلى أسرة ذات علم وفضل وسيادة.

درس وأفتى وخطب بحسبان مدة، ثم ولى قضاء دمشق فى المحرم سنة (779هـ) ثم ولى قضاء مصر بعد ابن عمه، فأقام شهراً، ثم استعفى، ورجع إلى دمشق على وظائفه، ثم بدرت منه هفوة، فاعتقل بسببها، وأقام مدة خاملاً، إلى أن جاء الناصرىّ فرفع إليه أمره، فأمر برد وظائفه، فلم تطل مدته بعد ذلك.

ابن أبى العز الحنفى مثل فى الوسطية، وعدم التعصب المذهبى:

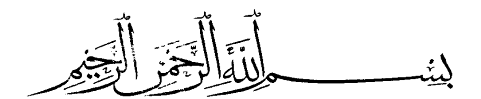
لم يمنع ابن أبى العز كونه حامل لواء المذهب الحنفى، هو وآباؤه وأجداده من قبله أن يقر بالأستاذية لشيخه الحافظ ابن كثير الشافعى المذهب.

ولم يمنعه أيضاً من الاستفادة من مصنفات ابن القيم رحمه الله تعالى، فهو رحمه الله- مثل صادق لاتباع الحق والدفاع عنه وحب أهله، ولو كانوا مخالفين في المذهب الفقهى. ولعل نيته هذه وإخلاصه -والله حسيبه- هما السبب فى وضع القبول لهذا الشرح بين علماء الأمة.

من تصانيفه: «التنبيه على مشكلات الهداية»، و«النور اللامع فيما يعمل به في الجامع» أى جامع الأموية.

توفى فى ذي العقدة سنة (792 هـ).





الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له. ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيراً.

أما بعد:

فإنه لما كان علم أصول الدين أشرف العلوم، إذ شرف العلم بشرف المعلوم. وهو الفقه الأكبر بالنسبة إلى فقه الفروع، ولهذا سمى الإمام أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - ما قاله وجمعه فى أوراق من أصول الدين «الفقه الأكبر» وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة، وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة، لأنه لا حياة للقلوب، ولا نعيم ولا طمأنينة، إلا بأن تعرف ربَّها ومعبودها وفاطرها، بأسمائه وصفاته وأفعاله، ويكون مع ذلك كله أحبَّ مما سواه، ويكون سعيها فيما يقربها إليه دون غيره من سائر خلقه.

ومن المحال أن تستقل العقول بمعرفة ذلك وإدراكه على التفصيل. فاقتضت رحمة الله العزيز الرحيم أن بعث الرسل به معرِّفين، وإليه داعين، ولمن أجابهم مبشرين، ولمن خالفهم منذرين، وجعل مفتاح دعوتهم، وزبدة رسالتهم، معرفة المعبود سبحانه بأسمائه وصفاته وأفعاله، إذ على هذه المعرفة تُبنى مطالب الرسالة كلها من أولها إلى آخرها.

ثم يتبع ذلك أصلان عظيمان:

أحدهما - تعريف الطريق الموصل إليه، وهى شريعته المتضمنة لأمره ونهيه.

والثاني ـ تعريف السالكين ما لهم بعد الوصول إليه من النعيم المقيم.

فأعرف الناس بالله عزَّ وجلَّ أتبعهم للطريق الموصل إليه، وأعرفهم بحال السالكين عند القدوم عليه. ولهذا سمى الله ما أنزل على رسوله روحًا، لتوقف الحياة الحقيقية عليه، ونورًا، لتوقف الهداية عليه. فقال الله تعالى: ﴿ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ (غافر:15). وقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَٰكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ (الشورى:52-53). ولا روح إلا فيما جاء به الرسول، ولا نور إلا في الاستضاءة به.

وهو الشفاء، كما قال تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ ﴾ (فصلت:44). فهو وإن كان هدى وشفاء مطلقًا، لكن لما كان المنتفع بذلك هم المؤمنين، خصوا بالذكر.

والله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، فلا هدى إلا فيما جاء به.

ولا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول إيمانًا عامًا مجملاً. ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرضٌ على الكفاية، فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله، وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه، وعلم الكتاب والحكمة، وحفظ الذكر، والدعاء إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن، ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين، فهو واجب على الكفاية منهم.

وأما ما يجب على أعيانهم: فهذا يتنوع بتنوع قُدَرهم، وحاجتهم ومعرفتهم، وما أمر به أعيانُهم، ولا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك. ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها. ويجب على المفتي والمحدِّث والحاكم ما لا يجب على من ليس كذلك.

وينبغى أن يعرف أن عامة من ضل فى هذا الباب أو عجز فيه عن معرفة الحق، فإنما هو لتفريطه فى اتباع ما جاء به الرسول ﷺ وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفته. فلما أعرضوا عن كتاب الله ضلوا، كما قال تعالى: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاىَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَىٰ (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ (١٢٤) قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِى أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا (١٢٥) قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴾ (طه:123-126).

قال ابن عباس رضى الله عنهما: تكفل عنه تكفّل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه، أن لا يضل فى الدنيا، ولا يشقى فى الآخرة، ثم قرأ هذه الآيات.

وكما فى الحديث الذى رواه الترمذى وغيره عن على رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«إنها ستكون فتن»** قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: **«كتاب الله فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحُكم ما بينكم، هو الفصْلُ، ليس بالهزل، من تركه من جبَّار قصَمه الله، ومن ابتغى الهدى من غيره أضله الله. وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم وهو الذى لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا تنقضى عجائبه، ولا تشبع منه العلماء، من قال به صَدَق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم»**[1]، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث، الدالة على مثل هذا المعنى.

ولا يقبل الله من الأولين والآخرين دينًا يدينون به، إلا أن يكون موافقًا لدينه الذى شرعه على ألسنة رسله.

وقد نزه الله نفسه عما يصفه به العباد، إلا ما وصفه به المرسلون، بقوله سبحانه: ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ (١٨٠) وَسَلامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ (١٨١) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الصافات:180-182). فنزه نفسه عما يصفه به الكافرون، ثم سلّم على المرسلين، لسلامة ما

---

(1) ضعيف: فيه الحارث الأعور. كذبه الشعبى. ولينه غيره.

وصفوه به من النقائص والعيوب، ثم حمد نفسه على تفرده بالأوصاف التى يستحق عليها كمال الحمد.

ومضى على ما كان عليه الرسول ﷺ خيرُ القرون، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان، يوصى به الأولُ الآخر، ويقتدى فيه اللاحق بالسابق. وهم فى ذلك كله بنبيهم محمد ﷺ مقتدون، وعلى منهاجه سالكون، كما قال تعالى فى كتابه العزيز: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِى أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِى﴾ (يوسف:108). فإن كان قوله: ﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِى﴾ معطوفًا على الضمير فى ﴿أَدْعُو﴾، فهو دليل على أن أتباعه هم الدعاة إلى الله. وإن كان معطوفًا على الضمير المنفصل، فهو صريح أن أتباعه هم أهل البصيرة فيما جاء به غيرهم. وكلا المعنيين حق.

وقد بلَّغ الرسول ﷺ البلاغ المبين، وأوضح الحجة للمستبصرين، وسلك سبيله خيرُ القرون.

ثم خلف من بعدهم خلف اتبعوا أهواءهم، وافترقوا، فأقام الله لهذه الأمة من يحفظ عليها أصول دينها، كما أخبر الصادق ﷺ : **«لا تزال طائفةٌ من أمتى ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم»**.(1)

وممن قام بهذا الحق من علماء المسلمين: الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدى الطحاوى، تغمده الله برحمته، بعد المائتين، فإن مولده سنة تسع وثلاثين ومائتين، ووفاته سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

---

(1) صحيح: أخرجه أحمد (2/ 321)، وابن راهويه فى «مسنده» (445)، والبزار كما فى «كشف الأستار» (3320)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (171)، وابن ماجه (7) ويعقوب بن أبى سفيان فى «المعرفة والتاريخ» (2/ 296-297)، وأبو نعيم فى «الحلية» (9/ 307)، وأبو يعلى (6417)، والطبرانى فى «الأوسط» (47)، وفى «مسند الشاميين» (1563)، (2496). من طرق عن أبى هريرة رضى الله عنه. وللحديث طرق عن جماعة من الصحابة عن جابر بن عبد الله، ومعاوية وسلمة بن نفيل والمغيرة بن شعبة وزيد بن أرقم وعمران بن الحصين وجابر بن سمرة وأبى أمامة وثوبان وغيرهم والحديث فى «الصحيحة» (270) للشيخ الألبانى.

فأخبر رحمه الله عما كان عليه السلف، ونقل عن الإمام أبى حنيفة النعمان بن ثابت الكوفى، وصاحبيه أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم الحميرى الأنصارى، ومحمد بن الحسن الشيبانى رضى الله عنهم ما كانوا يعتقدون من أصول الدين، ويدينون به رب العالمين.

وكلما بُعد العهد، ظهرت البدع، وكثُر التحريف، الذى سماه أهله تأويلاً ليقبل، وقل من يهتدى إلى الفرق بين التحريف والتأويل. إذ قد يسمى صرف الكلام عن ظاهره إلى معنى آخر يحتفظ اللفظ فى الجملة تأويلاً، وإن لم يكن ثم قرينة توجب ذلك، ومن هنا حصل الفساد، فإذا سموه تأويلاً قبل وراج على من لا يهتدى إلى الفرق بينهما.

فاحتاج المؤمنون بعد ذلك إلى إيضاح الأدلة، ودفع الشبه الواردة عليها، وكثر الكلام والشغب، وسبب ذلك إصغاؤهم إلى شُبه المبطلين، وخوضهم فى الكلام المذموم، الذى عابه السلف، ونهوْا عن النظر فيه والاشتغال به والإصغاء إليه، امتثالاً لأمر ربهم، حيث قال: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِى آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ (الأنعام:68). فإن معنى الآية يشملهم.

وكلٌّ من التحريف والانحراف على مراتب: فقد يكون كفرًا، وقد يكون فسقًا، وقد يكون معصية، وقد يكون خطأ.

فالواجب اتباع المرسلين، واتباع ما أنزله الله عليهم. وقد ختمهم الله بمحمد ﷺ، فجعله آخر الأنبياء، وجعل كتابه مهيمنًا على ما بين يديه من كتب السماء، وأنزل عليه الكتاب والحكمة، وجعل دعوته عامة لجميع الثقلين، الجن والإنس، باقية إلى يوم القيامة، وانقطعت به حجة العباد على الله. وقد بين الله به كل شىء، وأكمل له ولأمته الدين خبرًا وأمرًا، وجعل طاعته طاعة له، ومعصيته معصية له، وأقسم بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكّموه فيما شجر بينهم، وأخبر أن المنافقين يريدون أن يتحاكموا إلى غيره، وأنهم إذا دعوا إلى الله والرسول، وهو الدعاء إلى كتاب الله وسنة رسوله ـ صدوا صدودًا، وأنهم يزعمون أنهم إنما أرادوا إحسانًا وتوفيقًا.

وكما يقوله كثير من المتكلمة والمتفلسفة وغيرهم: إنما نريد أن نُحسن الأشياء بحقيقتها، أى ندركها ونعرفها، ونريد التوفيق بين الدلائل، التى يسمونها «العقليات»، وهى فى الحقيقة: جهليات! وبين الدلائل النقلية المنقولة عن الرسول، أو نريد التوفيق بين الشريعة والفلسفة.

وكما يقوله كثير من المبتدعة من المتنسكة والمتصوفة: إنما نريد الأعمال، بالعمل الحسن، والتوفيق بين الشريعة وبين ما يدّعونه من الباطل، الذى يسمونه «حقائق» وهى جهل وضلال.

وكما يقوله كثير من المتملكة والمتأثرة: إنما نريد الإحسان بالسياسة الحسنة، والتوفيق بينها وبين الشريعة، ونحو ذلك.

وكل من طلب أن يحكم فى شىء من أمر الدين غير ما جاء به الرسول، ويظن أن ذلك حسن، وأن ذلك جمع بين ما جاء به الرسول وبين ما يخالفه ـ فله نصيب من ذلك. بل جاء به الرسول كاف كامل، يدخل فيه كل حق.

وإنما وقع التقصير من كثير من المنتسبين إليه، فلم يعلم ما جاء به الرسول فى كثير من الأمور الكلامية الاعتقادية، ولا فى كثير من الأحوال العبادية، ولا فى كثير من الإمارة السياسية، أو نسبوا إلى شريعة الرسول، بظنهم وتقليدهم، ما ليس منها، وأخرجوا عنها كثيرًا مما هو منها.

فبسبب جهل هؤلاء وضلالهم وتفريطهم، ولَبْس عدوان أولئك وجهلهم ونفاقهم، كثر النفاق، ودَرَس كثير من علم الرسالة.

بل إنما يكون البحث التام، والنظر القوى، والاجتهاد الكامل، فيماجاء به الرسول ﷺ، ليعلم ويعتقد، ويُعمل به ظاهرًا وباطنًا، فيكون قد تُلى حق تلاوته، وأن يهمل منه شىء.

وإن كان العبد عاجزًا عن معرفة بعض ذلك، أو العمل به، فلا ينهى عما عجز عنه مما جاء به الرسول، بل حسْبه أن يسقط عنه اللوم لعجزه، لكن عليه أن يفرح بقيام غيره به، ويرضى بذلك، ويود أن يكون قائمًا به، وأن لا يؤمن ببعضه ويشرك ببعضه، بل يؤمن

بالكتاب كله، وأن يُصان عن أن يدخل فيه ما ليس منه، من رواية أو رأى، أو يتَّبع ما ليس من عند الله، اعتقادًا أو عملاً، كما قال تعالى: ﴿ وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: 42).

وهذه كانت طريقة السابقين الأولين، وهى طريقة التابعين لهم بإحسان إلى يوم القيامة، وأولهم السلف القديم من التابعين الأولين، ثم من بعدهم. ومن هؤلاء أئمة الدين المشهود لهم عند الأمة الوسط بالإمامة.

فعن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه قال لبشر المريسى: العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار الرجل رأسًا فى الكلام قيل زنديق، أو رمى بالزندقة، أراد بالجهل به اعتقاد عدم صحته، فإن ذلك علم نافع أو أراد به الإعراض عنه أو ترك الالتفات أو اعتباره. فإن ذلك يصون علم الرجل وعقله فيكون عليها بها الاعتبار. والله أعلم.

وعنه أيضًا أنه قال: من طلب العلم بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيميا أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذب.

وقال الإمام الشافعى رحمه الله تعالى: حكمى فى أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم فى العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام.

وقال أيضًا رحمه الله تعالى شعرًا:

كُلُّ العُلُومِ سِوَى القُرآنِ مَشْغَلَةٌ
إلاَّ الحَدِيثَ وإلاَّ الفِقْهَ فى الدِّينِ

العِلْمُ مَا كَانَ فِيهِ قَالَ حَدَّثَنَا
وَمَا سِوَىَ ذَاكَ وَسْوَاسُ الشَّيَاطِينِ

وذكر الأصحاب فى الفتاوى: أنه لو أوصى لعلماء بلده، لا يدخل المتكلمون. وأوصى إنسان أن يوقف من كتبه ما هو من كتب العلم، فأفتى السلف أن يباع ما فيها من كتب الكلام. ذكر ذلك بمعناه فى الفتاوى الظهيرية. فكيف يرام الوصول إلى علم الأصول، بغير اتباع ما جاء به الرسول؟! ولقد أحسن القائل:

أيها المغتدى ليطلب علماً
كل علم عبد لعلم الرسول
تطلب الفرع كى تصحح أصلاً
كيف أغفلت علم أصل الأصول

ونبينا ﷺ أوتى فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه. فبعث بالعلوم الكلية والعلوم الأولية والأخروية على أتم الوجوه. ولكن كلما ابتدع شخص بدعة اتسعوا فى جوابها، فلذلك صاركلام المتأخرين كثيراً قليل البركة، بخلاف كلام المتقدمين، فإنه قليل كثير البركة، لا كما يقوله ضُلال المتكلمين وجهلتهم إن طريقة القوم أسلم وإن طريقتنا أحكم وأعلم! ولا كما يقوله من لم يقدرهم من المنتسبين إلى الفقه: إنهم لم يتفرغوا لاستنباط الفقه وضبط قواعده وأحكامه اشتغالاً منهم بغيره! والمتأخرون تفرغوا لذلك، فهم أفقه!!

فكل هؤلاء محجبون عن معرفة مقادير السلف، وعمق علومهم، وقلة تكلفهم، وكمال بصائرهم. وتالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف التى كانت همة القوم مراعاة أصولها وضبط قواعدها وشد معاقدها، وهممهم مشمَّرة إلى المطالب العالية فى كل شىء. فالمتأخرون فى شأن، والقوم فى شأن آخر. وقد جعل الله لكل شىء قدْرًا.

وقد شرح هذه العقيدة غير واحد من العلماء، ولكن رأيت بعض الشارحين قد أصغى إلى أهل الكلام المذموم، واستمد منهم، وتكلم بعباراتهم.

والسلف لم يكرهوا التكلم بالجوهر والجسم والعرض ونحو ذلك لمجرد كونه اصطلاحًا جديداً على معان صحيحة، كالاصطلاح على ألفاظ العلوم الصحيحة، ولا كرهوا أيضًا الدلالة على الحق والمحاجة لأهل الباطل.

بل كرهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق ومن ذلك مخالفتها للكتاب والسنة. ولهذا لا تجد عند أهلها من اليقين والمعرفة ما عند عوامّ المؤمنين، فضلاً عن علمائهم ولاشتمال مقدماتهم على الحق والباطل، كثر الكلام، وانتشر القيل والقال، وتولد لهم عنها من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح والعقل الصريح ما يضيق عنه المجال. وسيأتى لذلك الكتاب زيادة بيان عند قوله: «فمن رام علم ما حظر عنه علمه».

وقد أحببت أن أشرحها سالكًا طريق السلف فى عباراتهم، وأنسج على منوالهم، متطفلاً عليهم، لعلى أن أنظم فى سلكهم، وأدخل فى عدادهم، وأحشَر فى زمرتهم: ﴿ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا ﴾ (النساء:69). ولما رأيت النفوس مائلة إلى الاختصار، آثرته على التطويل والإسهاب. ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (هود:88). وهو حسبنا ونعم الوكيل.



قال المصنف رحمه الله تعالى:

«نقول في توحيد الله مُعتقدينَ بتوفيق الله: إنَّ الله واحدٌ لا شَريكَ له».

ش: اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله عز وجل. قال تعالى: ﴿ **لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ** ﴾ (الأعراف:59)، وقال هود عليه السلام لقومه: ﴿ **اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ** ﴾ (الأعراف:65)، وقال صالح عليه السلام لقومه: ﴿ **اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ** ﴾ (الأعراف:73)، وقال شعيب عليه السلام لقومه: ﴿ **اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ** ﴾ (الأعراف:85)، وقال تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ** ﴾ (النحل:36)، وقال تعالى: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ** ﴾ (الأنبياء:25)، وقال ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله**».(1)

ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله، لا النظر، ولا القصد إلى النظر، ولا الشك، كما هي أقوال لأرباب الكلام المذموم، بل أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان، ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقيب بلوغه، بل يؤمر بالطهارة والصلاة إذا بلغ أو ميز عند من يرى ذلك، ولم يوجب أحد منهم على وليه أن يخاطبه حينئذ بتجديد الشهادتين، وإن كان الإقرار بالشهادتين واجباً باتفاق المسلمين، ووجوبه يسبق وجوب الصلاة، لكن هو أدى هذا الواجب قبل ذلك.

قال الشيخ عبد العزيز بن باز:

اعلم أن التوحيد الذي بعث الله به الرسل وأنزل به الكتب ينقسم إلى أقسام ثلاثة حسب استقراء النصوص من الكتاب والسنة وحسب واقع المكلفين:

---

(1) **حديث صحيح**: أخرجه مسلم (1/ 52-53)، والنسائي (7/ 79)، وابن ماجه (3928)، والبيهقي في «الكبرى» (3/ 92)، (8/ 19)، (9/ 182)، وفي «الاعتقاد» (ص 28)، وابن أبي شيبة (6/ 576)، (7/ 650)، كلهم من طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً. وأخرجه مسلم (1/ 53)، والترمذي (3341)، والنسائي في «الكبرى» (11670)، وأحمد (3/ 295، 300)، وغيرهم عن أبي الزبير عن جابر.
وللحديث طرق أخرى عن جابر مرفوعاً. وله طرق أيضاً عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم.

وهنا مسائل تكلم فيها الفقهاء: فمن صلى ولم يتكلم بالشهادتين، أو أتى بغير ذلك من خصائص الإسلام، ولم يتكلم بهما، هل يصير مسلماً أم لا؟ والصحيح أنه يصير مسلماً بكل ما هو من خصائص الإسلام.

فالتوحيد أول ما يُدخَل به فى الإسلام، وآخر ما يُخرَج به من الدنيا، كما قال النبى ﷺ: «**من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة**»[1]. وهو أول واجب وآخر واجب.

فالتوحيد أول الأمر وآخره، أعني: توحيد الإلهية، فإن التوحيد يتضمن ثلاثة أنواع:

أحدها: الكلام فى الصفات.

والثانى: توحيد الربوبية، وبيان أن الله وحده خالق كل شىء.

والثالث: توحيد الإلهية وهو استحقاقه سبحانه وتعالى أن يعبد وحده لا شريك له.

أما الأول: فإن نفاة الصفات أدخلوا نفى الصفات فى مسمى التوحيد، كالجهم بن صفوان ومن وافقه، فإنهم قالوا: إثبات الصفات يستلزم تعدد الواجب، وهذا القول معلوم الفساد بالضرورة، فإن إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات لا يتصور لها وجود فى الخارج، وإنما الذهن قد يفرض المحال ويتخيله، وهذا غاية التعطيل.

وهذا القول قد أفضى بقوم إلى القول بالحلول والاتحاد، وهو أقبح من كفر النصارى، فإن النصارى خصوه بالمسيح، وهؤلاء عموا جميع المخلوقات.

ومن فروع هذا التوحيد: أن فرعون وقومه كاملو الإيمان، عارفون بالله على الحقيقة.

القسم الأول: توحيد الربوبية، وهو توحيد الله بأفعاله سبحانه، وهو الإيمان بأنه الخالق الرازق المدبر لأمور خلقه المتصرف فى شئونهم فى الدنيا والآخرة، لا شرك له فى ذلك، كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الزمر:62)، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾ (يونس:3) الآية. وهذا النوع قد أقر به المشركون عباد الأوثان

---

(1) **حديث صحيح لشواهده**: أخرجه أبو داود (3116)، وأحمد (5/ 233، 247)، والبيهقى فى «الشعب» (94) وفى «الأسماء والصفات» (176)، وفى «الاعتقاد» (ص 30)، والطبرانى فى «الكبير» (20/ 112)، وفى «الدعاء» (1471)، والخطيب فى «التاريخ» (10/ 335)، من حديث معاذ بن جبل. وله شاهد من حديث أبى ذر عن مسلم (1/ 95)، وغيره.

ومن فروعه: أن عباد الأصنام على الحق والصواب، وأنهم إنما عبدوا الله لا غيره.

ومن فروعه. أنه لا فرق فى التحريم والتحليل بين الأم والأخت والأجنبية، ولا فرق بين الماء والخمر، والزنا والنكاح، الكل من عين واحدة، لا بل هو العين الواحدة.

ومن فروعه: أن الأنبياء ضيقوا على الناس، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

وأما الثانى: وهو توحيد الربوبية، كالإقرار بأنه خالق كل شىء، وأنه ليس للعالم صانعان متكافئان فى الصفات والأفعال، وهذا التوحيد حق لا ريب فيه، وهو الغاية عند كثير من أهل النظر والكلام وطائفة من الصوفية.

وهذا التوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بنى آدم، بل القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرسل فيما حكى الله عنهم: ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ (إبراهيم:10).

وأشهر من عرف تجاهله وتظاهره بإنكار الصانع فرعون، وقد كان مستيقناً به فى الباطن، كما قال له موسى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَؤُلاءِ إِلاَّ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَائِرَ ﴾ (الإسراء:102)، وقال تعالى عنه وعن قومه: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ (النمل:14)، ولهذا لما قال: ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الشعراء:23)، على وجه الإنكار له تجاهل العارف، قال له موسى: ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ (٢٤) قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلا تَسْتَمِعُونَ (٢٥) قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ (٢٦) قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ (٢٧) قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (الشعراء:24-28).

وقد زعم طائفة أن فرعون سأل موسى مستفهماً عن الماهية، وأن المسؤول عنه لما لم تكن له ماهية عجز موسى عن الجواب وهذا غلط. وإنما هذا استفهام إنكار وجحد، كما دل

وإن جحد أكثرهم البعث والنشور ولم يدخلهم فى الإسلام لشركهم بالله فى العبادة وعبادتهم الأصنام والأوثان معه سبحانه وعدم إيمانهم بالرسول محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

القسم الثانى: توحيد العبادة، ويسمى توحيد الألوهية، وهى العبادة، وهذا القسم هو الذى أنكره المشركون فيما ذكر الله عنهم سبحانه بقوله: ﴿ وَعَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ (٤) أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾ (ص:4-5). وأمثالها كثير، وهذا القسم

سائر آيات القرآن على أن فرعون كان جاحداً لله نافياً له، لم يكن مثبتاً له طالباً للعلم بماهيته، فلهذا بيّن لهم موسى أنه معروف، وأن آياته ودلائل ربوبيته أظهر وأشهر من أن يُسأل عنه «بما هو؟» بل هو سبحانه أعرف وأظهر وأبين من أن يُجهل، بل معرفته مستقرة في الفطر أعظم من معرفة كل معروف.

ولم يُعرَف عن أحد من الطوائف أنه قال: إن العالم له صانعان متماثلان في الصفات والأفعال، فإن الثنوية من المجوس، والمانوية القائلين بالأصلين: النور والظلمة، وأن العالم صدر عنهما متفقون على أن النور خير من الظلمة، وهو الإله المحمود، وأن الظلمة شريرة مذمومة، وهم متنازعون في الظلمة، هل هي قديمة أو محدثة؟ فلم يثبتوا ربين متماثلين.

وأما النصارى القائلون بالتثليث فإنهم لم يُثبتوا للعالم ثلاثة أرباب ينفصل بعضهم عن بعض، بل متفقون على أن صانع العالم واحد، ويقولون: باسم الابن والأب وروح القدس إله واحد.

وقولهم في التثليث متناقض في نفسه، وقولهم في الحلول أفسد منه، ولهذا كانوا مضطربين في فهمه، وفي التعبير عنه لا يكاد واحد منهم يعبر عنه بمعنى معقول، ولا يكاد اثنان يتفقان على معنى واحد، فإنهم يقولون: هو واحد بالذات، ثلاثة بالأقنوم، والأقانيم يفسرونها تارة بالخواص، وتارة بالصفات، وتارة بالأشخاص، وقد فطر الله العباد على فساد هذه الأقوال بعد التصور التام. وبالجملة فهم لا يقولون بإثبات خالقين متماثلين.

والمقصود هنا: أنه ليس في الطوائف من يثبت للعالم صانعين متماثلين، مع أن كثيراً من أهل الكلام والنظر والفلسفة تعبوا في إثبات هذا المطلوب وتقريره، ومنهم من اعترف بالعجز عن تقرير هذا بالعقل، وزعم أنه يتلقى[1] من السمع.

يتضمن إخلاص العبادة لله وحده والإيمان بأنه المستحق لها وأن عبادة ما سواه باطلة، وهذا هو معنى لا إله إلا الله، فإن معناها لا معبود بحق إلا الله، كما قال عز وجل: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ (الحج:62) الآية.

القسم الثالث: توحيد الأسماء والصفات: وهو الإيمان بكل ما ورد في كتاب الله العزيز وفي السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ من أسماء الله وصفاته وإثباتها لله سبحانه على الوجه الذي

---

(1) في المطبوعة «يلتقى». (ش)

والمشهور عند أهل النظر إثباته بدليل التمانع، وهو: أنه لو كان للعالم صانعان فعند اختلافهما مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم والآخر تسكينه، أو يريد أحدهما إحياءه والآخر إماتته: فإما أن يحصل مرادهما، أو مراد أحدهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما. والأول ممتنع، لأنه يستلزم الجمع بين الضدين، والثالث ممتنع، لأنه يلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون وهو ممتنع، ويستلزم أيضاً عجز كل منهما، والعاجز لا يكون إلهاً، وإذا حصل مراد أحدهما دون الآخر، كان هذا هو الإلهُ القادر، والآخر عاجزاً لا يصلح للإلهية، وتمام الكلام على هذا الأصل معروف في موضعه.

وكثير من أهل النظر يزعمون أن دليل التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء:22)، لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو توحيد الإلهية الذي بيّنه القرآن، ودعت إليه الرسل عليهم السلام، وليس الأمر كذلك، بل التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب، هو توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، فإن المشركين من العرب كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وأن خالق السموات والأرض واحد، كما أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ (لقمان:25)، ﴿ قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ ﴾ الآيات (المؤمنون:84-85)، ومثل هذا كثير في القرآن.

ولم يكونوا يعتقدون في الأصنام أنها مشاركة لله في خلق العالم، بل كان حالهم فيها كحال أمثالهم من مشركي الأمم من الهند والترك والبربر وغيرهم، تارة يعتقدون أن هذه تماثيل قوم صالحين من الأنبياء والصالحين ويتخذونهم شفعاء ويتوسلون بهم إلى الله، وهذا كان أصل شرك العرب. قال تعالى حكاية عن قوم نوح: ﴿ وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ (نوح:23)، وقد ثبت في «صحيح البخاري»، وكتب التفسير، وقصص الأنبياء وغيرها، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وغيره من السلف أن هذه أسماء

يليق به من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل، كما قال الله سبحانه: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١) اللَّهُ الصَّمَدُ (٢) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٣) وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ (الإخلاص:1-4). وقال سبحانه: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (الشورى:11). وقال عز وجل: ﴿ وَلِلَّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ (الأعراف:180). وقال سبحانه في سورة النحل: ﴿ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (النحل:60). والآيات في هذا المعنى كثيرة، والمثل الأعلى هو الوصف الأعلى الذي لا نقص فيه وهذا هو قول أهل السنة والجماعة من أصحاب الرسول ﷺ وأتباعهم بإحسان يُمرون آيات

قوم صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم، ثم صوروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأمد، فعبدوهم، وأن هذه الأصنام بعينها صارت إلى قبائل العرب، ذكرها ابن عباس رضي الله عنهما، قبيلة قبيلة.(1)

وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن أبي الهياج الأسدي، قال: قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه: **ألا أبعثك على ما بعثني رسول الله ﷺ؟ «أمرني أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته»**.(2)

الصفات وأحاديثها كما جاءت، ويثبتون معانيها لله سبحانه إثباتاً بريئاً من التمثيل، وينزهون الله سبحانه عن مشابهة خلقه تنزيهاً بريئاً من التعطيل، وبما قالوا تجتمع الأدلة من الكتاب والسنة وتقوم

---

(1) أخرجه البخاري (8/ 667)، من طريق ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس به.

قال الشيخ مقبل رحمه الله: «وهذا الحديث منتقد، انتقده أبو مسعود الدمشقي، وقال هذا الحديث ثبت في تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس وعطاء لم يسمع التفسير من ابن عباس، وابن جريج لم يسمع من عطاء وإنما أخذ الكتاب من ابنه عثمان ونظر فيه.

قال أبو علي الغساني: وهذا تنبيه بديع من أبي مسعود -رحمه الله- فقد روينا عن صالح بن أحمد بن حنبل، عن علي بن المديني قال سمعت هشام بن يوسف يقول: قال لي ابن جريج: سألت عطاء -يعني ابن أبي رباح- عن التفسير من البقرة وآل عمران، ثم قال: اعفني من هذا، قال هشام: فكان بعد إذا قال: عطاء عن ابن عباس قال: الخراساني، قال هشام: فكتبنا ما كتبنا ثم مللنا، يعني أنه عطاء الخراساني قال علي بن المديني: كتبت هذه القصة، لأن محمد بن ثور كان يجعلها: عطاء عن ابن عباس، فظن الذين حملوها عنه أنه عطاء بن أبي رباح.

قال علي: وسألت يحيى القطان عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني فقال: ضعيف، فقلت ليحيى: إنه يقول أخبرنا، قال: لا شيء كله ضعيف، إنما هو من كتاب دفعه إليه.

قال الحافظ ففيه نوع اتصال ولذلك استجاز ابن جريج أن يقول: أخبرنا لكن البخاري ما أخرجه إلا على أنه من رواية عطاء بن أبي رباح. وأما الخراساني فليس من شرطه، لأنه لم يسمع من ابن عباس، ولكن لقائل أن يقول: هذا ليس بقاطع في أن عطاء المذكور هو الخراساني فإن ثبوتهما في تفسيره لا يمنع أن يكونا عند عطاء بن أبي رباح أيضاً، فيحتمل أن يكون هذان الحديثان عن عطاء بن أبي رباح وعطاء الخراساني جميعاً، والله أعلم.

فهذا جواب إقناعي وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد ولابد للجواد من كبوة والله المستعان». اهـ. من مقدمة الفتح (ص 375).

(2) أخرجه مسلم (969)، وأبو داود (3218)، والنسائي (4/ 88)، وأبو يعلى (614)، وعبد الرزاق (6487)، والحاكم (1/ 369)، والطيالسي (155)، وأحمد (1/ 96)، والبيهقي (4/ 3)، والطبراني في «الصغير» (ص29)، من طرق عن أبي الهياج الأسدي به.

وفى «الصحيحين» عن النبى ﷺ أنه قال فى مرض موته: «**لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»[1] يحذر ما فعلوا، قالت عائشة رضي الله عنها: ولولا ذلك لأبرز قبره، ولكن كره أن يتخذ مسجداً.

وفى «الصحيحين» أنه ذُكر فى مرض موته كنيسة بأرض الحبشة، وذُكر من حسنها وتصاوير فيها، فقال: «**إن أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك التصاوير أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة**».[2]

وفى «صحيح مسلم» عنه ﷺ أنه قال قبل أن يموت بخمس: «**إنّ من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإنى أنهاكم عن ذلك**».[3]

ومن أسباب الشرك: عبادة الكواكب واتخاذ الأصنام بحسب ما يظن أنه مناسب للكواكب من طباعها، وشرك قوم إبراهيم عليه السلام كان -فيما يقال- من هذا الباب. وكذلك الشرك بالملائكة والجن واتخاذ الأصنام لهم.

وهؤلاء كانوا مقرين بالصانع، وأنه ليس للعالم صانعان، ولكن اتخذوا هذه الوسائط شفعاء، كما أخبر عنهم تعالى بقوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ (الزمر:3)، وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (يونس:18).

وكذلك كان حال الأمم السالفة -المشركين- الذين كذبوا الرسل. كما حكى الله تعالى عنهم فى قصة صالح عليه السلام عن التسعة الرهط الذين تقاسموا بالله، أى تحالفوا بالله لنبيتنه

الحجة على من خالفهم، وهم المذكورون فى قوله سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (التوبة:100). جعلنا الله منهم بمنّه وكرمه والله المستعان.

---

(1) أخرجه البخارى (1/ 422)، (6/ 368)، ومسلم (2/ 67)، والنسائى (1/ 115)، وأحمد (1/ 218)، والدارمى (1/ 326)، من حديث عائشة.

(2) أخرجه البخارى (427)، ومواضع أخرى، ومسلم (528)، وغيرهما من حديث عائشة رضى الله عنها.

(3) أخرجه مسلم (532).

وأهله. فهؤلاء المفسدون المشركون تحالفوا بالله على قتل نبيهم وأهله، وهذا يبين أنهم كانوا مؤمنين بالله إيمان المشركين.

فعلم أن التوحيد المطلوب هو توحيد الإلهية الذى يتضمن توحيد الربوبية. قال تعالى: ﴿ **فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ** ﴾ إلى قوله: ﴿ **إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ** ﴾ (الروم:30-36).

وقال تعالى: ﴿ **أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ** ﴾ (إبراهيم:10).

وقال ﷺ: «**كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه**»[1] ولا يقال: إن معناه يولد ساذجاً لا يعرف توحيداً ولا شركاً -كما قاله بعضهم- لما تلونا، ولقوله ﷺ فيما يروى عن ربه عز وجل: «**خلقت عبادى حنفاء، فاجتالتهم الشياطين**»[2] الحديث.

وفى الحديث المتقدم ما يدل على ذلك، حيث قال: «**يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه**» ولم يقل: ويسلمانه. وفى رواية «**يولد على الملة**» وفى أخرى: «**على هذه الملة**».

وهذا الذى أخبر به ﷺ هو الذى تشهد الأدلة العقلية بصدقه.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

(نقول): أى، نعتقد فى توحيد الله عز وجل.

والتوحيد لغة: مصدر وحد: إذا جعل الشيء واحداً.

وشرعاً: إفراد الله سبحانه وتعالى بالعبادة، وترك عبادة ما سواه.

---

(1) أخرجه البخارى (1358)، (1359)، (1385)، (4775)، (6599)، ومسلم (2658)، وأبو داود (4714)، والترمذى (2138)، وأحمد (2/ 244، 253، 332، 275، 282، 513، 346، 393، 410، 464، 481)، والحميدى (1111)، (1113)، وأبو يعلى (6306) (6394) (6593)، وعبد الرزاق (20087)، وابن حبان كما فى «الإحسان» (128)، (129)، (130)، (133)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (2/ 162)، كلهم من طرق عن أبى هريرة مرفوعاً.

(2) أخرجه مسلم (2865)، وعبد الرزاق (20088)، وأحمد (4/ 162، 163، 266)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (3878)، والطبرانى فى «الكبير» (17/ 987، 992، 993، 994، 995، 996)، وفى «الأوسط» (2954)، والطيالسى (1079)، والبيهقى (9/ 20)، وغيرهم من حديث عياض بن حمار.

منها: أن يقال: لا ريب أن الإنسان قد يحصل له من الاعتقادات والإرادات ما يكون حقاً، وتارة ما يكون باطلاً، وهو حساس متحرك بالإرادات، ولابد له من أحدهما، ولابد له من مرجح لأحدهما، ونعلم أنه إذا عرض على كل أحد أن يصدق وينتفع وأن يكذب ويتضرر مال بفطرته إلى أن يصدق وينتفع، وحينئذ فالاعتراف بوجود الصانع والإيمان به هو الحق أو نقيضه، والثانى فاسد قطعاً فتعين الأول، فوجب أن يكون فى الفطرة ما يقتضى معرفة الصانع والإيمان به. وبعد ذلك: إما أن يكون فى فطرته محبته أنفع للعبد أو لا. والثانى فاسد قطعاً، فوجب أن يكون فى فطرته محبة ما ينفعه.

ومنها: أنه مفطور على جلب المنافع ودفع المضار بحسه، وحينئذ لم تكن فطرة كل واحد مستقلة بتحصيل ذلك، بل يحتاج إلى سبب معين للفطرة، كالتعليم ونحوه فإذا وجد الشرط وانتفى المانع استجابت لما فيها من المقتضِى لذلك.

ومنها: أن يقال: من المعلوم أن كلَ نفس قابلة للعلم وإرادة الحق، ومجرد التعليم والتحضيض لا يوجب العلم والإرادة، لولا أن فى النفس قوة تقبل ذلك، وإلا فلو علّم الجماد والبهائم وحضضا لم يقبلا. ومعلوم أن حصول إقرارها بالصانع ممكن من غير سبب منفصل من خارج، وتكون الذات كافية فى ذلك، فإذا كان المقتضِى قائماً فى النفس وقدر عدم المعارض، فالمقتضِى السالم عن المعارض يوجب مقتضاه، فعلم أن الفطرة السليمة إذا لم يحصل لها ما يفسدَها، كانت مقرة بالصانع عابدة له.

ومنها: أن يقال: إنه إذا لم يحصل المفسد الخارج ولا المصلح الخارج كانت الفطرة مقتضية للصلاح، لأن المقتضِى فيها للعلم والإرادة قائم، والمانع منتفٍ.

ويحكى عن أبى حنيفة -رحمه الله-: أن قوماً من أهل الكلام أرادوا البحث معه فى تقرير توحيد الربوبية فقال لهم: أخبرونى قبل أن نتكلم فى هذه المسألة عن سفينة فى دجلة، تذهب فتمتلئ من الطعام والمتاع وغيره بنفسها، وتعود بنفسها فترسى بنفسها، وتفرغ وترجع، كل ذلك

وأقسامه ثلاثة بالاستقراء من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهذا ما تقرر عليه مذهب أهل السنة والجماعة، فمن زاد قسماً رابعاً أو خامساً فهو زيادة من عنده، لأن الأئمة قسموا التوحيد إلى أقسام ثلاثة من الكتاب والسنة.

فكل آيات القرآن والأحاديث فى العقيدة لا تخرج عن هذه الأقسام الثلاثة.

من غير أن يدبرها أحد فقالوا: هذا محال لا يمكن أبداً. فقال لهم: إذا كان هذا محالاً في سفينة، فكيف في هذا العالم كله علوه وسفله!! وتحكى هذه الحكاية أيضاً عن غير أبي حنيفة .

فلو أقر رجل بتوحيد الربوبية الذى يقر به هؤلاء النظار ويفنى فيه كثير من أهل التصوف، ويجعلونه غاية السالكين، كما ذكره صاحب «منازل السائرين» وغيره، وهو مع ذلك إن لم يَعبُد الله وحده ويتبرأ من عبادة ما سواه كان مشركاً من جنس أمثاله من المشركين.

والقرآن مملوء من تقرير هذا التوحيد وبيانه وضرب الأمثال له.

ومن ذلك أنه يقرر توحيد الربوبية، ويبين أنه لا خالق إلا الله، وأن ذلك مستلزم أن لا يعبد إلا الله، فيجعل الأول دليلاً على الثانى، إذ كانوا يسلمون فى الأول وينازعون فى الثانى، فيبين لهم سبحانه أنكم إذا كنتم تعلمون أنه لا خالق إلا الله وحده، وأنه هو الذى يأتى العباد بما ينفعهم، ويدفع عنهم ما يضرهم، لا شريك له فى ذلك، فلم تعبدون غيره، وتجعلون معه آلهة أخرى؟! كقوله تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ (٥٩) أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ﴾ الآيات (النمل:59-60).

يقول الله تعالى فى آخر كل آية: ﴿أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾ أى أإله مع الله فعل هذا؟ وهذا استفهام إنكار، يتضمن نفى ذلك وهم كانوا مقرين بأنه لم يفعل ذلك غير الله، فاحتج عليهم بذلك، وليس المعنى أنه استفهام: هل مع الله إله؟ كما ظنه بعضهم، لأن هذا المعنى لا يناسب سياق الكلام، والقوم كانوا يجعلون مع الله آلهة أخرى، كما قال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَىٰ قُل لاَّ أَشْهَدُ﴾ (الأنعام:19). وكانوا يقولون: ﴿أَجَعَلَ الآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ (ص:5). لكنهم ما كانوا يقولون: إن معه إلهاً ﴿جَعَلَ الأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا﴾ (النمل:61). بل هم مقرون بأن الله وحده فعل هذا، وهكذا سائر الآيات.

الأول: توحيد الربوبية، وهو توحيد الله تعالى وإفراده بأفعاله: كالخلق، والرزق، والإحياء والإماتة، وتدبير الكون، فليس هناك رب سواه سبحانه وتعالى، رب العالمين.

القسم الثانى: توحيد الألوهية أو توحيد العبادة، لأن الألوهية معناها عبادة الله عز وجل بمحبته وخوفه ورجائه، وطاعة أمره، وترك ما نهى عنه فهو إفراد الله تعالى بأفعال العباد التى شرعها لهم.

وكذلك قـوله تعالى: ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُم لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (البقرة:21). وكذلك قوله فى سورة الأنعام: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ﴾ (الأنعام:46) وأمثال ذلك.

وإذا كان توحيد الربوبية الذى يجعله هؤلاء النظار، ومن وافقهم من الصوفية هو الغاية فى التوحيد داخلاً فى التوحيد الذى جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، فليعلم أن دلائله متعددة، كدلائل إثبات الصانع ودلائل صدق الرسول، فإن العلم كلما كان الناس إليه أحوج كانت أدلته أظهر رحمةً من الله بخلقه.

والقرآن قد ضرب اللهُ للناس فيه من كل مثل وهى المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية، لكن القرآن يبين الحق فى الحكم والدليل، فماذا بعد الحق إلا الضلال؟ وما كان من المقدمات معلومة ضرورية متفقاً عليها، استدل بها ولم يحتج إلى الاستدلال عليها. والطريقة الفصيحة فى البيان أن تحذف، وهى طريقة القرآن، بخلاف ما يدعيه الجهال، الذين يظنون أن القرآن ليس فيه طريقة برهانية، بخلاف ما قد يشتبه ويقع فيه نزاع، فإنه يبينه ويدل عليه.

ولما كان الشرك فى الربوبية معلوم الامتناع عند الناس كلهم، باعتبار إثبات خالقين متماثلين فى الصفات والأفعال، وإنما ذهب بعض المشركين إلى أن ثَمَّ خالقاً خلق بعض العالم، كما يقوله الثنوية فى الظلمة، وكما يقوله القدرية فى أفعال الحيوان، وكما يقوله الفلاسفة الدهرية فى حركة الأفلاك أو حركات النفوس، أو الأجسام الطبيعية، فإن هؤلاء يثبتون أموراً محدثة بدون إحداث الله إياها، فهم مشركون فى بعض الربوبية، وكثير من مشركى العرب وغيرهم قد يظن فى آلهته شيئاً من نفع أو ضر، بدون أن يخلق الله ذلك.

فلما كان هذا الشرك فى الربوبية موجوداً فى الناس، بيّن القرآن بطلانه، كما فى قوله تعالى: ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ (المؤمنون:91). فتأمل هذا البرهان الباهر بهذا اللفظ الوجيز الظاهر، فإن الإله الحق

القسم الثالث: توحيد الأسماء والصفات، وهو إثبات ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات، وتنزيهه عما نزه عنه نفسه، ونزهه عنه رسوله ﷺ من العيوب والنقائص.

فكل الآيات التى تتحدث عن أفعال الله فإنها فى توحيد الربوبية، وكل الآيات التى تتحدث عن العبادة والأمر بها والدعوة إليها فإنها فى توحيد الألوهية.

لابد أن يكون خالقاً فاعلاً يوصل إلى عابده النفع ويدفع عنه الضر، فلو كان معه سبحانه إله آخر يشركه فى ملكه، لكان له خلق وفعل، وحينئذ فلا يرضى تلك الشركة، بل إن قدر على قهر ذلك الشريك وتفرده بالملك والإلهية دونه فَعَل، وإن لم يقدر على ذلك انفرد بخلقه وذهب بذلك الخلق، كما ينفرد ملوك الدنيا بعضهم عن بعض بملكه، إذا لم يقدر المنفرد منهم على قهر الآخر والعلو عليه. فلابد من أحد ثلاثة أمور:

* إما أن يذهب كل إله بخلقه وسلطانه.

وإما أن يعلو بعضهم على بعض.

* وإما أن يكونوا تحت قهر ملك واحد يتصرف فيهم كيف يشاء، ولا يتصرفون فيه، بل يكون وحده هو الإله، وهم العبيد المربوبون المقهورون من كل وجه.

وانتظام أمر العالم كله وإحكام أمره. من أدل دليل على أن مدبره إله واحد، وملك واحد، ورب واحد، لا إله للخلق غيره، ولا رب لهم سواه. كما قد دل دليل التمانع على أن خالق العالم واحد، لا رب غيره ولا إله سواه، فذاك تمانع فى الفعل والإيجاد، وهذا تمانع فى العبادة والإلهية. فكما يستحيل أن يكون للعالم ربان خالقان متكافئان، كذلك يستحيل أن يكون لهم إلهان معبودان.

فالعلم بأن وجود العالم عن صانعين متماثلين ممتنع لذاته، مستقر فى الفطر معلوم بصريح العقل بطلانه، فكذا تبطل إلهية اثنين.

فالآية الكريمة موافقة لما ثبت واستقر فى الفطر من توحيد الربوبية، دالة مثبتة مستلزمة لتوحيد الإلهية.

وقريب من معنى هذه الآية قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء:22). وقد ظن طوائف أن هذا دليل التمانع الذى تقدم ذكره، وهو أنه لو كان للعالم صانعان... إلخ، وغفلوا عن مضمون الآية، فإنه سبحانه أخبر أنه لو كان فيهما آلهة غيره، ولم يقل أرباب.

وكل الآيات التى تتحدث عن الأسماء والصفات لله عز وجل فإنها فى توحيد الأسماء والصفات.

وهذه الأقسام الثلاثة المطلوب منها هو توحيد الألوهية، لأنه هو الذى دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب، وقام من أجله الجهاد فى سبيل الله، حتى يعبد الله وحده، وتترك عبادة ما سواه.

وأيضاً فإن هذا إنما هو بعد وجودهما، وأنه لو كان فيهما وهما موجودتان آلهة سواه لفسدتا.

وأيضاً فإنه قال: ﴿ لَفَسَدَتَا ﴾ وهذا فساد بعد الوجود، ولم يقل: لم يوجدا.

ودلت الآية على أنه لا يجوز أن يكون فيهما آلهة متعددة، بل لا يكون الإله إلا واحداً، وعلى أنه لا يجوز أن يكون هذا الإله الواحد إلا الله سبحانه وتعالى، وأن فساد السموات والأرض يلزم من كون الآلهة فيهما متعددة، ومن كون الإله الواحد غير الله وأنه لا صلاح لهما إلا بأن يكون الإله فيهما هو الله وحده لا غيره. فلو كان للعالم إلهان معبودان لفسد نظامه كله، فإن قيامه إنما هو بالعدل. وبه قامت السموات والأرض، وأظلم الظلم على الإطلاق الشرك، وأعدل العدل التوحيد.

وتوحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية دون العكس[1]. فمن لا يقدر على أن يخلق يكون عاجزاً، والعاجز لا يصلح أن يكون إلهاً.

قال تعالى: ﴿ **أَيُشْرِكُونَ مَا لا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ** ﴾ (الأعراف:191)، وقال تعالى: ﴿ **أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ** ﴾ (النحل:17)، وقال تعالى: ﴿ **قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لاَّبْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً** ﴾ (الإسراء:42).

وفيها للمتأخرين قولان:

أحدهما: لاتخذوا سبيلاً إلى مغالبته.

وأما توحيد الربوبية -ومنه توحيد الأسماء والصفات- فلم ينكره أحد من الخلق، وذكر الله سبحانه وتعالى ذلك في آيات كثيرة، ذكر أن الكفار مقرُّون بأن الله هو الخالق الرازق، المحيي المميت، والمدبر، فهم لا يخالفون فيه. وهذا النوع إذا اقتصر عليه الإنسان لا يدخله ذلك في الإسلام، لأن النبي ﷺ قاتل الناس وهم يقرون بتوحيد الربوبية، واستحل دماءهم وأموالهم.

---

(1) قال العلامة الشيخ عبد الله بن حسن: قوله: «وتوحيد الألوهية متضمن لتوحيد الربوبية دون العكس» وقد تقدم من كلامه أن توحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية، فالمعنى أن الاستلزام غير التضمن، فمن لازم الإقرار بتوحيد الربوبية وأن الله هو الذى تفرد بالخلق والرزق والإحياء والإماتة - الإقرار بتوحيد الألوهية، وأنه هو المعبود، المرجو المسئول وحده دون من سواه، وأما التضمن، فلا يقال إن الإقرار بتوحيد الربوبية يتضمن توحيد الألوهية لا بالعكس، انتهى من تقرير شيخنا ووالدنا حسن بن حسين. (ش)

والثانى: وهو الصحيح المنقول عن السلف -كقتادة وغيره- وهو الذى ذكره ابن جرير ولم يذكر غيره: لاتخذوا سبيلاً بالتقرب إليه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلاً﴾ (الإنسان:29). وذلك أنه قال: ﴿لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ وهم لا يقولون[1]: إن العالم له صانعان، بل جعلوا معه آلهة اتخذوهم شفعاء، وقالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ (الزمر:3). بخلاف الآية الأولى.

أنواع التوحيد الذى دعت إليه الرسل

ثم التوحيد الذى دعت إليه رسل الله ونزلت به كتبه نوعان: توحيد فى الإثبات والمعرفة، وتوحيد فى الطلب والقصد.

فالأول: هو إثبات حقيقة ذات الرب تعالى وصفاته وأفعاله وأسمائه، ليس كمثله شىء فى ذلك كله، كما أخبر به عن نفسه، وكما أخبر رسوله ﷺ. وقد أفصح القرآن عن هذا النوع كل الإفصاح، كما فى أول (الحديد)، و(طه)، وآخر (الحشر)، وأول (ألم تنزيل السجدة)، وأول (آل عمران)، وسورة (الإخلاص) بكمالها وغير ذلك.

والثانى: وهو توحيد الطلب والقصد مثل ما تضمنته سورة ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ (آل عمران:64)، وأول سورة (تنزيل الكتاب) وآخرها، وأول سورة (يونس)، وأوسطها وآخرها، وأول سورة (الأعراف) وآخرها، وجملة سورة (الأنعام).

وغالب سور القرآن متضمنة لنوعى التوحيد، بل كل سورة فى القرآن، فإن القرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته، وهو التوحيد العلمى الخبرى.

ولو كان توحيد الربوبية كافياً لما قاتلهم الرسول عليه الصلاة والسلام، بل ما كان هناك حاجة إلى بعثة الرسل، فدل على أن المقصود والمطلوب هو توحيد الألوهية، أما توحيد الربوبية فإنه دليل عليه، وآية له، ولذلك إذا أمر الله بعبادته ذكر خلقه للسموات والأرض، وقيامه سبحانه بشؤون

---

(1) فى المطبوعة «وهم يقولون» وهو خطأ واضح، بدلالة سياق الكلام. (ش)

وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يُعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادى الطلبى.

وإما أمر ونهى وإلزام بطاعته، فذلك من حقوق التوحيد ومكملاته.

وإما خبر عن إكرامه لأهل توحيده، وما فعل بهم فى الدنيا وما يكرمهم به فى الآخرة، وهو جزاء توحيده.

وإما خبر عن أهل الشرك، وما فعل بهم فى الدنيا من النكال، وما يحل بهم فى العقبى من العذاب[1] فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد.

فالقرآن كله فى التوحيد وحقوقه وجزائه، وفى شأن الشرك وأهله وجزائهم. فـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ توحيد، ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ توحيد، ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ توحيد، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ توحيد، ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ توحيد متضمن لسؤال الهداية إلى طريق أهل التوحيد، ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ الذين فارقوا التوحيد.

وكذلك شهد الله لنفسه بهذا التوحيد، وشهدت له به ملائكته وأنبياؤه ورسله، قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (١٨) إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (آل عمران:18-19).

فتضمنت هذه الآية الكريمة إثبات حقيقة التوحيد، والرد على جميع طوائف الضلال، فتضمنت أجَل شهادة وأعظمها وأعدلها وأصدقها، من أجَل شاهد بأجَل مشهود به.

وعبارات السلف فى ﴿شَهِدَ﴾ تدور على الحكم، والقضاء، والإعلام والبيان والإخبار. وهذه الأقوال كلها حق لا تَنَافى بينها: فإن الشهادة تتضمن كلام الشاهد وخبره، وتتضمن إعلامه وإخباره وبيانه، فلها أربع مراتب:

خلقه، برهاناً على توحيد الألوهية، وإلزاماً للكفار والمشركين، الذين يعترفون بالربوبية وينكرون الألوهية، ولما قال لهم النبى ﷺ: «**قولوا: لا إله إلا الله**» قالوا: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ

---

(1) عبر بقوله «وما فعل» بصيغة الماضى - لأن ما توعد الله به أهل الشرك متحقق ثابت بموتهم مشركين. فكأنه وقع فعلاً. وذلك التعبير - بصيغة الماضى الواقع عما سيكون يوم القيامة - كثير فى القرآن. (ش)

فأول مراتبها: علم ومعرفة واعتقاد لصحة المشهود به وثبوته.

وثانيها: تكلمه بذلك، وإن لم يعلم به غيره، بل يتكلم بها مع نفسه ويتذكرها وينطق بها أو يكتبها.

وثالثها: أن يعلم غيره بما يشهد به ويخبره به ويبينه له.

ورابعها: أن يلزمه بمضمونها ويأمره به.

فشهادة الله سبحانه لنفسه بالوحدانية والقيام بالقسط تضمنت هذه المراتب الأربع: علمه بذلك سبحانه، وتكلمه به، وإعلامه وإخباره لخلقه به، وأمرهم وإلزامهم به.

فأما مرتبة العلم فإن الشهادة تضمنتها ضرورة، وإلا كان الشاهد شاهداً بما لا علم له به. قال تعالى: ﴿**إِلاَّ مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾ (الزخرف:86). وقال ﷺ: «**على مثلها فاشهد**»[1] وأشار إلى الشمس.

وأما مرتبة التكلم والخبر، فقال تعالى: ﴿**وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ**﴾ (الزخرف:19). فجعل ذلك منهم شهادة، وإن لم يتلفظوا بلفظ الشهادة ولم يؤدوها عند غيرهم.

وأما مرتبة الإعلام والإخبار فنوعان: إعلام بالقول، وإعلام بالفعل. وهذا شأن كل معلم لغيره بأمر: تارة يعلمه به بقوله، وتارة بفعله. ولهذا كان من جعل داره مسجداً وفتح بابها وأفرزها بطريقها وأذن للناس بالدخول والصلاة فيها معلماً أنها وقف، وإن لم يتلفظ به.

وكذلك من وُجد متقرباً إلى غيره بأنواع المسارّ، يكون معلماً له ولغيره أنه يحبه، وإن لم يتلفظ بقوله. وكذلك بالعكس.

عُجَابٌ﴾ (ص:5)، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ

---

(1) **إسناده ضعيف**: أخرجه الحاكم (4/ 98)، والبيهقي (10/ 156)، وابن عدي في «الكامل» (6/ 2213)، والعقيلي في «الضعفاء» (4/ 70)، من حديث ابن عباس. وفي سنده محمد بن سليمان المسمولي ضعفه النسائي وأبو حاتم وابن عدي وغيرهم، والحديث ضعفه الشيخ الألباني.

وكذلك شهادة الرب عز وجل وبيانه وإعلامه يكون بقوله تارة، وبفعله أخرى. فالقول ما أرسل به رسله وأنزل به كتبه. وأما بيانه وإعلامه بفعله فكما قال ابن كيسان: شهد الله بتدبيره العجيب وأموره المحكمة عند خلقه – أنه لا إله إلا هو، وقال آخر:

وفي كلِّ شيءٍ له آيةٌ ... تدلّ على أنّه واحدٌ

ومما يدل على أن الشهادة تكون بالفعل، قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِم بِالْكُفْرِ﴾ (التوبة:17). فهذه شهادة منهم على أنفسهم بما يفعلونه.

والمقصود أنه سبحانه يشهد بما جعل آياته المخلوقة دالة عليه، ودلالتها إنما هي بخلقه وجعله.

وأما مرتبة الأمر بذلك والإلزام به –وأن مجرد الشهادة لا يستلزمه، لكن الشهادة في هذا الموضع تدل عليه وتتضمنه – فإنه سبحانه شهد به شهادة من حكم به، وقضى وأمر وألزم عباده به، كما قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ (الإسراء:23). وقال الله تعالى: ﴿لا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ (النحل:51). وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (البينة:5) ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ (التوبة:31). وقال تعالى: ﴿لا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ﴾ (الإسراء:39). وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ﴾ (القصص:88). والقرآن كله شاهد بذلك.

ووجه استلزام شهادته سبحانه لذلك: أنه إذا شهد أنه لا إله إلا هو، فقد أخبر وبيّن وأعلم وحكم وقضى أن ما سواه ليس بإله، وأن إلهية ما سواه باطلة، فلا يستحق العبادة سواه، كما لا تصلح الإلهية لغيره، وذلك يستلزم الأمر باتخاذه وحده إلهاً، والنهي عن اتخاذ غيره معه إلهاً، وهذا يفهمه المخاطب من هذا النفي والإثبات، كما إذا رأيت رجلاً يستفتي رجلاً أو يستشهده أو يستطبه وهو ليس أهلاً لذلك، ويدع من هو أهل له، فتقول: هذا ليس بمفت ولا شاهد ولا طبيب، المفتي فلان، والشاهد فلان، والطبيب فلان، فإن هذا أمر منه ونهي.

وأيضاً: فالآية دلت على أنه وحده المستحق للعبادة، فإذا أخبر أنه هو وحده المستحق للعبادة تضمن هذا الإخبار أمر العباد وإلزامهم بأداء ما يستحقه الرب تعالى عليهم، وأن القيام بذلك هو خالصُ حقِّه عليهم.

وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ (الزمر:45)، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لا إِلَٰهَ إِلاَّ اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ (35) وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوا آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ﴾ (الصافات:35-36).

فهم لا يريدون توحيد الألوهية، بل يريدون أن تكون الآلهة متعددة، وكلٌّ يعبد ما يريد.

وأيضاً: فلفظ «الحكم» و«القضاء» يستعمل في الجملة الخبرية، ويقال للجملة الخبرية: قضية، وحكم، وقد حكم فيها بكذا. قال تعالى: ﴿**أَلَا إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ (١٥١) وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (١٥٢) أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ (١٥٣) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾ (الصافات:151-154). فجعل هذا الإخبار المجرد منهم حكماً، وقال تعالى: ﴿**أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ (٣٥) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾ (القلم:35-36)، لكن هذا حكم لا إلزام معه، والحكم والقضاء بأنه «لا إله إلا هو» متضمن الإلزام.

ولو كان المراد مجرد شهادة لم يتمكنوا من العلم بها، ولم ينتفعوا بها، ولم تقم عليهم بها الحجة، بل قد تضمنت البيان للعباد ودلالتهم وتعريفهم بما شهد به، كما أن الشاهد من العباد إذا كانت عنده شهادة ولم يبينها بل كتمها، لم ينتفع بها أحد ولم تقم بها حجة.

وإذا كان لا ينتفع بها إلا ببيانها، فهو سبحانه قد بيّنها غاية البيان بطرق ثلاثة: السمع، والبصر، والعقل:

أما السمع: فبسمع آياته المتلوة المبيِّنة لما عرّفنا إياه من صفات كماله كلها، الوحدانية وغيرها، غاية البيان، لا كما يزعمه الجهمية ومن وافقهم من المعتزلة ومعطلة بعض الصفات من دعوى احتمالات توقع في الحيرة، تنافي البيان الذي وصف الله به كتابه العزيز ورسوله الكريم، كما قال تعالى: ﴿**حم (١) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ**﴾ (الزخرف:1-2). ﴿**الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ**﴾ (يوسف:1). ﴿**الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ**﴾ (الحجر:1). ﴿**هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ**﴾ (آل عمران:138). ﴿**فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ**﴾ (المائدة:92). ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ (النحل:44).

وكذلك السنة تأتي مبينة ومقررة لما دل عليه القرآن، لم يُحْوِجنا ربنا سبحانه وتعالى إلى رأي فلان، ولا إلى ذوق فلان ووَجْده في أصول ديننا.

ولهذا تجد من خالف الكتاب والسنة مختلفين مضطربين. بل قد قال تعالى: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا**﴾ (المائدة:3). فلا يحتاج في

فيجب أن يعلم هذا، فإن كل أصحاب الفرق الضالة الحديثة والقديمة، يركزون على توحيد الربوبية، فإنه إذا أقر العبد عندهم بأن الله هو الخالق الرازق، قالوا: هذا مسلم، وكتبوا بذلك عقائدهم، فكل عقائد المتكلمين لا تخرج عن تحقيق توحيد الربوبية والأدلة عليه.

تكميله إلى أمر خارج عن الكتاب والسنة. وإلى هذا المعنى أشار الشيخ أبو جعفر الطحاوى فيما يأتى من كلامه بقوله: «**لا ندخل فى ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم فى دينه إلا من سلم لله عز وجل ولرسوله ﷺ**».

وأما آياته العيانية الخلقية: فالنظر فيها والاستدلال بها يدل على ما تدل عليه آياته القولية السمعية، والعقل يجمع بين هذه وهذه، فيجزم بصحة ما جاءت به الرسل، فتتفق شهادة السمع والبصر والعقل والفطرة.

فهو سبحانه لكمال عدله ورحمته وإحسانه وحكمته ومحبته للعذر وإقامة الحجة لم يبعث نبياً إلا ومعه آية تدل على صدقه فيما أخبر به قال تعالى: ﴿ **لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ** ﴾ (الحديد:25)، وقال تعالى: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالاً نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ (٤٣) بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ** ﴾ (النحل:43-44). وقال تعالى: ﴿ **قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ** ﴾ (آل عمران:183). وقال تعالى: ﴿ **فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ** ﴾ (آل عمران:184). وقال تعالى: ﴿ **اللَّهُ الَّذِي أَنزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ** ﴾ (الشورى:17). حتى إن من أخفى آيات الرسل آيات هود، حتى قال له قومه: ﴿ **يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ** ﴾ (هود:53). ومع هذا فبينته من أوضح البينات لمن وفقه الله لتدبرها، وقد أشار إليه بقوله: ﴿ **إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ (٥٤) مِن دُونِهِ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لا تُنظِرُونِ (٥٥) إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُم مَّا مِن دَابَّةٍ إِلاَّ هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ** ﴾ (هود:54-56). فهذا من أعظم الآيات: أن رجلاً واحداً يخاطب أمة عظيمة بهذا الخطاب، غير جزع ولا فزع ولا خوَّار، بل هو واثق بما قاله، جازم به، فأشهد الله أولاً على براءته من دينهم وما هم عليه، إشهاد واثق به معتمد عليه، معلم لقومه أنه وليه وناصره وغير مسلط لهم عليه، ثم أشهدهم إشهاد مجاهر لهم بالمخالفة أنه برىء من دينهم وآلهتهم التى يوالون عليها ويعادون عليها ويبذلون دماءهم وأموالهم فى نصرتهم لها، ثم أكد ذلك عليهم بالاستهانة لهم واحتقارهم وازدرائهم.

وهذا لا يكفى، بل لابد من الألوهية، قال تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ** ﴾ (النحل:36) يأمرون الناس بعبادة الله وهى توحيد الألوهية.

﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ** ﴾ (الأنبياء:25). ﴿ **وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا** ﴾ (النساء:36).

ولو[1] يجتمعون كلهم على كيده وشفاء غيظهم منه، ثم يعاجلونه ولا يمهلونه، لم يقدروا على ذلك إلا ما كتبه الله عليه، ثم قرر دعوتهم أحسن تقرير وبيّن أن ربه تعالى وربهم الذى نواصيهم بيده هو وليه ووكيله القائم بنصره وتأييده، وأنه على صراط مستقيم، فلا يخذل من توكل عليه وأقر به، ولا يشم ت به أعداءه.

فأى آية وبرهان أحسن من آيات الأنبياء عليهم السلام وبراهينهم وأدلتهم؟ وهى شهادة من الله سبحانه لهم بيّنها لعباده غاية البيان.

ومن أسمائه تعالى «المؤمن» وهو فى أحد التفسيرين: المصدق الذى يصدق الصادقين بما يقيم لهم من شواهد صدقهم، فإنه لابد أن يرى العباد من الآيات الأفقية والنفسية ما يبين لهم أن الوحى الذى بلّغه رسله حق، قال تعالى: ﴿ **سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِى الآفَاقِ وَفِى أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ** ﴾ (فصلت:53) -أى القرآن-، فإنه هو المتقدم فى قوله: ﴿ **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ اللَّهِ** ﴾ (فصلت:52). ثم قال: ﴿ **أَوَ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ** ﴾ (فصلت:53). فشهد سبحانه لرسوله بقوله إن ما جاء به حق، ووعد أنه يُرى العباد من آياته الفعلية الخلقية ما يشهد بذلك أيضاً. ثم ذكر ما هو أعظم من ذلك كله وأجَلّ، وهو شهادته سبحانه بأنه على كل شىء شهيد، فإن من أسمائه الشهيد الذى لا يغيب عنه شىء ولا يعزب عنه، بل هو مطلع على كل شىء مشاهد له، عليم بتفاصيله.

وهذا استدلال بأسمائه وصفاته، والأول استدلال بقوله وكلماته، واستدلاله بالآيات الأفقية والنفسية استدلالٌ بأفعاله ومخلوقاته.

فإن قلت: كيف يستدل بأسمائه وصفاته، فإن الاستدلال بذلك لا يعهد فى الاصطلاح؟

فالجواب: أن الله تعالى قد أودع فى الفطرة التى لم تتنجس بالجحود والتعطيل، ولا بالتشبيه والتمثيل، أنه سبحانه الكامل فى أسمائه وصفاته، وأنه الموصوف بما وصف به نفسه ووصفه به رسله، وما خفى عن الخلق من كماله أعظم وأعظم مما عرفوه منه.

كل الآيات تأمر بتوحيد الألوهية وتدعو إليه، وجميع الرسل دعوا إلى توحيد الألوهية وأمروا به أممهم، ونهوهم عن الشرك، هذا هو المطلوب والغاية والقصد من التوحيد، وأما توحيد الأسماء والصفات فأنكره المبتدعة من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة، على تفاوت بينهم فى ذلك.

وقوله «نقول: -أى يقول معشر أهل السنة والجماعة- فى توحيد الله، معتقدين بتوفيق الله: إن الله واحد لا شريك له».

---

(1) لعله: وأنهم لو. (ش)

ومن كماله المقدس: شهادته على كل شيء واطلاعه عليه، بحيث لا يغيب عنه ذرة في السموات ولا في الأرض باطناً وظاهراً. ومَنْ هذا شأنه كيف يليق بالعباد أن يشركوا به، وأن يعبدوا غيره ويجعلوا معه إلهاً آخر؟ وكيف يليق بكماله أن يقر من يكذب عليه أعظم الكذب، ويخبر عنه بخلاف ما الأمر عليه، ثم ينصره على ذلك ويؤيده ويعلى شأنه ويجيب دعوته ويُهلك عدوه، ويظهر على دينه من الآيات والبراهين ما يعجز عن مثله قوى البشر، وهو مع ذلك كاذب عليه مفتر؟!

ومعلوم أن شهادته سبحانه على كل شيء وقدرته وحكمته وعزته وكماله المقدس يأبى ذلك، ومن جوز ذلك فهو من أبعد الناس عن معرفته.

والقرآن مملوء من هذه الطريق، وهي طريق الخواص، يستدلون بالله على أفعاله وما يليق به أن يفعله ولا يفعله، قال تعالى: ﴿ **وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ (٤٦) فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ** ﴾(الحاقة:44-47). وسيأتي لذلك زيادة بيان إن شاء الله تعالى.

ويُستدل أيضاً بأسمائه وصفاته على وحدانيته وعلى بطلان الشرك، كما في قوله تعالى: ﴿ **هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ** ﴾(الحشر:23). وأضعاف ذلك في القرآن.

وهذه الطريق قليل سالكها، لا يهتدي إليها إلا الخواص وطريقة الجمهور الاستدلال بالآيات المشَاهَدة، لأنها أسهل تناولاً وأوسع. والله سبحانه يفضل بعض خلقه على بعض.

فالقرآن العظيم قد اجتمع فيه ما لم يجتمع في غيره، فإنه الدليل والمدلول عليه، والشاهد والمشهود له. قال تعالى لمن طلب آية تدل على صدق رسوله: ﴿ **أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ** ﴾الآيات (العنكبوت:51).

العقيدة والتوحيد بمعنى واحد. سواء سميت عقيدة أو توحيداً أو إيماناً، فالمعنى واحد وإن اختلفت الأسماء.

وقوله: «**بتوفيق الله**» هذا تسليم لله عز وجل، وتضرع إلى الله، وتبرؤ من الحول والقوة، فالإنسان لا يزكي نفسه، وإنما يقول: بتوفيق الله، بمشيئة الله، بحول الله، هذا أدب العلماء رحمهم الله. «**إن الله واحد لا شريك له**» هذا هو التوحيد، واحد في ربوبيته، واحد في ألوهيته، وواحد في أسمائه وصفاته.

وإذا عرف أن توحيد الإلهية هو التوحيد الذى أرسلت به الرسل وأنزلت به الكتب، كما تقدمت إليه الإشارة، فلا يلتفت إلى قول من قسم التوحيد إلى ثلاثة أنواع، وجعل هذا النوع: توحيد العامة، والنوع الثانى: توحيد الخاصة، وهو الذى يثبت بالحقائق، والنوع الثالث: توحيداً قائماً بالقدم، وهو توحيد خاصة الخاصة، فإن أكمل الناس توحيداً الأنبياء - صلوات الله عليهم - والمرسلون منهم أكمل فى ذلك، وأولو العزم من الرسل أكملهم توحيداً، وهم نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد صلى الله وسلم عليهم أجمعين.

وأكملهم توحيداً الخليلان: محمد وإبراهيم، صلوات الله عليهما وسلامه، فإنهما قاما من التوحيد بما لم يقم به غيرهما علماً ومعرفة، وحالاً، ودعوةً للخلق وجهاداً، فلا توحيد أكمل من الذى قامت به الرسل، ودعوا إليه، وجاهدوا الأمم عليه، ولهذا أمر سبحانه نبيه أن يَقتدى بهم فيه، كما قال تعالى بعد ذكر مناظرة إبراهيم قومه فى بطلان الشرك وصحة التوحيد وذكر الأنبياء من ذريته: ﴿ **أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ** ﴾ (الأنعام:90). فلا أكمل من توحيد من أُمر رسول الله ﷺ أن يقتدى بهم.

وكان ﷺ يعلِّم أصحابه إذا أصبحوا أن يقولوا: «**أصبحنا على فطرة الإسلام، وكلمة الإخلاص، ودين نبينا محمد، وملة أبينا إبراهيم حنيفاً مسلماً، وما كان من المشركين**». (1)

فملة إبراهيم: التوحيد، ودين محمد ﷺ: ما جاء به من عند الله قولاً وعملاً واعتقاداً. وكلمة الإخلاص: هى شهادة أن لا إله إلا الله. وفطرة الإسلام: هى ما فطر عليه عباده من محبته وعبادته وحده لا شريك له، والاستسلام له عبودية وذلاً وانقياداً وإنابة.

فهذا توحيد خاصة الخاصة، الذى من رغب عنه فهو من أسفه السفهاء. قال تعالى: ﴿ **وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ (130) إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ (البقرة:130-131). وكل من له حس سليم وعقل يميز به، لا يحتاج فى الاستدلال إلى أوضاع أهل الكلام والجدل

(1) **حديث صحيح**: أخرجه النسائى فى «الكبرى» (10175)، وفى «عمل اليوم والليلة» (343) (344)، والدارمى (2/ 292)، وأحمد (3/ 406، 407)، وابن أبى شيبة (9/ 77)، وابن السنى فى «عمل اليوم والليلة» (34)، والطبرانى فى «الدعاء» (294)، من طريق سفيان عن سلمة بن كهيل عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه قال: «كان النبى ﷺ إذا أصبح قال:...» فذكره. وسنده صحيح كما قال الشيخ الألبانى رحمه الله تعالى.

واصطلاحهم وطرقهم البتة، بل ربما يقع بسببها فى شكوك وشُبَه يحصل له بها الحيرة بالضلال والريبة، فإن التوحيد إنما ينفع إذا سلم قلب صاحبه من ذلك، وهذا هو القلب السليم الذى لا يفلح إلا من أتى الله به.

ولاشك أن النوع الثانى والثالث من التوحيد الذى ادعوا أنه توحيد الخاصة وخاصة الخاصة، ينتهى إلى الفناء الذى يشمر اليه غالب الصوفية، وهو درب خَطِر، يفضى إلى الاتحاد، انظر إلى ما أنشد شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصارى ـ رحمه الله تعالىَ ـ حيث يقول شعراً:

مـا وَحَّدَ الواحدَ مِـنْ وَاحِـد	إذْ كُلُّ مَـنْ وَحَّـدَهُ جَـاحِـدُ
تَوْحِيدُ مَنْ يَنْطقُ عَنْ نَعْتِـهِ	عَـارِيَّـةٌ أَبْطَلَهَـا الواحِـدُ
تَوْحِيـدُهُ إيَّاهُ توحِيـدُهُ	وَنَعْتُ مَنْ يَنْعَتُـهُ لاحِـدُ

وإن كان قائله رحمه الله لم يرد به الاتحاد، لكن ذكر لفظاً مجملاً محتملاً جذبه به الاتحادى إليه، وأقسم بالله جهد أيمانه أنه معه، ولو سلك الألفاظ الشرعية التى لا إجمال فيها كان أحق، مع أن المعنى الذى حام حوله لو كان مطلوباً منا لنبّه الشارع عليه ودعا الناس إليه وبينه، فإن على الرسول البلاغ المبين، فأين قال الرسول: هذا توحيد العامة، وهذا توحيد الخاصة، وهذا توحيد خاصة الخاصة ؟ أو ما يقرب من هذا المعنى ؟ أو أشار إلى هذه النقول والعقول حاضرة.

فهذا كلام الله المنزل على رسوله ﷺ، وهذه سنة الرسول، وهذا كلام خير القرون بعد الرسول، وسادات العارفين من الأئمة، هل جاء ذكر الفناء، وهذا التقسيم عن أحد منهم؟ وإنما حصل هذا من زيادة لغلو فى الدين، المشبه لغلو الخوارج، بل لغلو النصارى فى دينهم. وقد ذم الله تعالى الغلو فى الدين ونهى عنه، فقال: **﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِى دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾** (النساء:171). **﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِى دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾** (المائدة:77). وقال ﷺ : «**لا تشددوا فيشدد الله عليكم، فإن من كان قبلكم شددوا فشدد الله عليهم، فتلك بقاياهم فى الصوامع والديارات رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم**»[1] رواه أبو داود.

---

(1) أخرجه أبو داود (4904)، وأبو يعلى (3694)، من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبى العمياء أن سهل بن أبى أمامة حدثه: فذكره. وسعيد بن عبد الرحمن لم يوثقه معتبر. والحديث ضعفه الشيخ الألبانى فى «الضعيفة» (3468).

قوله: «ولا شىء مثله».

ش: اتفق أهل السنة على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله. ولكن لفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظاً مجملاً يراد به المعنى الصحيح، وهو ما نفاه القرآن ودل عليه العقل، من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات، ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى:11)، رد على الممثلة المشبهة ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى:11). رد على النفاة المعطلة، فمن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوق، فهو المشبه المبطل المذموم، ومن جعل صفات المخلوق مثل صفات الخالق، فهو نظير النصارى في كفرهم.

ويراد به أنه لا يَثبت لله شيء من الصفات، فلا يقال: له قدرة، ولا علم، ولا حياة ؛ لأن العبد موصوف بهذه الصفات !. ولازم هذا القول أنه لا يقال له: حي، عليم، قدير ؛ لأن العبد يسمى بهذه الأسماء، وكذلك كلامه وسمعه وبصره وإرادته وغير ذلك.

وهم يوافقون أهل السنة على أنه موجود عليم قدير حي. والمخلوق يقال له: موجود حي عليم قدير، ولا يقال: هذا تشبيه يجب نفيه، وهذا مما دل عليه الكتاب والسنة وصريح العقل، ولا يخالف فيه عاقل، فإن الله سمى نفسه بأسماء، وسمى بعض عباده بها، وكذلك سمى صفاته بأسماء وسمى ببعضها صفات خلقه، وليس المسمَّى كالمسمى فسمى نفسه: حياً، عليماً، قديراً، رؤوفاً، رحيماً، عزيزاً، حكيماً، سميعاً، بصيراً، مَلكاً، مؤمناً، جباراً، متكبراً، وقد سمى بعض عباده بهذه الأسماء، فقال: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ (الأنعام: 95). ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلامٍ عَلِيمٍ﴾ (الذاريات:28). ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلامٍ حَلِيمٍ﴾ (الصافات:101). ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (التوبة:128). ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (الإنسان:2). ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ (يوسف:51). ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾ (الكهف:79). ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا﴾ (السجدة:18). ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ (غافر:35).

قال الشيخ صالح بن فوزان:

مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى:11)، وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص:4)، وقوله تعالى: ﴿فَلا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ (البقرة:22)، أي شبهاء ونظراء.

وقوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ (مريم:65)، أي: مماثل يساميه سبحانه وتعالى، فالتمثيل والتشبيه منفيان عن الله عز وجل.

ومعلوم أنه لا يماثل الحى الحى، ولا العليم العليم، ولا العزيز العزيز، وكذلك سائر الأسماء.

وقال تعالى: ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ (البقرة:255). ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ (النساء:166). ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلا تَضَعُ إِلاَّ بِعِلْمِهِ﴾ (فاطر:11). ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ (الذاريات:58). ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ (فصلت:15).

وعن جابر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة فى الأمور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول: «**إذا همَّ أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إنى أستخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسالك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى ـ أو قال: عاجل أمرى وآجله ـ فاقدره لى ويسره لى، ثم بارك لى فيه وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى ـ أو قال: عاجل أمرى وآجله ـ فاصرفه عنى واصرفنى عنه، واقدر لى الخير حيث كان، ثم رضنى به قال: ويسمى حاجته**»(1) رواه البخارى.

وفى حديث عمار بن ياسر الذى رواه النسائى وغيره، عن النبى ﷺ أنه كان يدعو بهذا الدعاء: «**اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق، أحينى ما كانت الحياة خيراً لى، وتوفنى إذا كانت الوفاة خيراً لى، اللهم إنى أسألك خشيتك فى الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحق فى الغضب والرضى، وأسألك القصد فى الغنى والفقر، وأسألك نعيماً لا ينفد وقرة عين لا تنقطع،**

لا يشبهه أحد من خلقه، وهذا هو الواجب أن نثبت ما أثبته الله لنفسه ونعتقده ولا نشبهه بأحد من خلقه، ولا نمثله بخلقه سبحانه وتعالى، وهذا فيه رد على المشبهة الذين يعتقدون أن الله مثل خلقه، ولا يفرقون بين الخالق والمخلوق، وهو مذهب باطل.

---

(1) أخرجه البخارى (1162)، (6382)، (7390)، وفى «الأدب» (703)، وأبو داود (1538)، والنسائى (6/ 80-81)، وفى «الكبرى» (5581)، (7729)، (10332)، والترمذى (480)، وابن ماجه (1383)، وأحمد (3/ 344)، وعبد الله ابنه فى «زوائده على المسند» (3/ 344)، وابن حبان كما فى «الإحسان» (887)، وأبو يعلى (223)، وغيرهم من طريق عبد الرحمن بن أبى الموال عن محمد بن المنكدر عن جابر به.

وأسألك الرضى بعد القضاء، وأسألك برد العيش بعد الموت، وأسألك لذة النظر إلى وجهك الكريم، والشوق إلى لقائك، في غير ضراء مضرة، ولا فتنة مضلة، اللهم زينا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين» (1).

فقد سمى الله ورسوله صفات الله علماً وقوة، وقال تعالى: ﴿**ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً**﴾ (الروم:54). ﴿**وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ**﴾ (يوسف:68). ومعلوم أنه ليس العلم كالعلم، ولا القوة كالقوة، ونظائر هذا كثيرة. وهذا لازم لجميع العقلاء. فإن من نفى صفة من صفاته التي وصف الله بها نفسه، كالرضى والغضب، والحب والبغض، ونحو ذلك وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم! قيل له: فأنت تثبت له الإرادة والكلام والسمع والبصر مع أن ما تثبته له ليس مثل صفات المخلوقين فقل فيما نفيته وأثبته الله ورسوله مثل قولك فيما أثبته ؛ إذ لا فرق بينهما.

فإن قال: أنا لا أثبت شيئاً من الصفات.

قيل له: فأنت تثبت له الأسماء الحسنى، مثل: حي، عليم، قدير، والعبد يسمى بهذه الأسماء وليس ما يثبت للرب من هذه الأسماء مماثلاً لما يثبت للعبد فقل في صفاته نظير قولك في مسمى أسمائه.

فإن قال: وأنا لا أثبت له الأسماء الحسنى، بل أقول: هي مجاز، وهي أسماء لبعض مبتدعاته، كقول غلاة الباطنية والمتفلسفة!

وفي مقابله مذهب المعطلة، الذين غلوا في التنزيه حتى نفوا عن الله ما أثبته من الأسماء والصفات، فراراً من التشبيه بزعمهم.

---

(1) حديث صحيح: وأخرجه النسائي (3/ 55)، وفي «الكبرى» (1229)، وأحمد (4/ 264)، وابنه عبد الله في «السنة» (279)، وابن أبي عاصم في «السنة» (129) (425)، والبزار (1393)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص12)، وابن حبان كما في «الإحسان» (1971)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (247)، وأبو يعلى (1624)، والحاكم (1/ 524)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (844)، (845)، والطبراني في «الدعاء» (624) (625)، وغيرهم من طريق عطاء بن السائب عن أبيه عن عمار به وعطاء قد اختلط، لكن رواية محمد بن فضيل والحمادين قبل الاختلاط، والحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي والألباني.

قيل له: فلابد أن تعتقد أنه موجود حق[1] قائم بنفسه، والجسم موجود قائم بنفسه، وليس هو مماثلاً له.

فإن قال: أنا لا أثبت شيئاً، بل أنكر وجود الواجب.

قيل له: معلوم بصريح العقل أن الموجود إما واجب بنفسه، وإما غير واجب بنفسه، وإما قديم أزلى، وإما حادث كائن بعد أن لم يكن، وإما مخلوق مفتقر إلى خالق، وإما غير مخلوق ولا مفتقر إلى خالق، وإما فقير إلى ما سواه، وإما غنى عما سواه.

وغير الواجب بنفسه لا يكون إلا بالواجب بنفسه، والحادث لا يكون إلا بقديم، والمخلوق لا يكون إلا بخالق، والفقير لا يكون إلا بغنى عنه، فقد لزم على تقدير النقيضين وجود موجود واجب بنفسه قديم أزلى خالق غنى عما سواه، وما سواه بخلاف ذلك.

وقد عُلم بالحس والضرورة وجود موجود حادث كائن بعد أن لم يكن، والحادث لا يكون واجباً بنفسه، ولا قديماً أزلياً، ولا خالقاً لما سواه، ولا غنياً عما سواه، فثبت بالضرورة وجود موجودين: أحدهما واجب، والآخر ممكن، أحدهما قديم، والآخر حادث، أحدهما غنى والآخر فقير، أحدهما خالق والآخر مخلوق، وهما متفقان فى كون كل منهما شيئاً موجوداً ثابتاً.

ومن المعلوم أيضاً أن أحدهما ليس مماثلاً للآخر فى حقيقته ؛ إذ لو كان كذلك لتماثلا فيما يجب ويجوز ويمتنع، وأحدهما يجب قدمه وهو موجود بنفسه، والآخر لا يجب قدمه ولا هو موجود بنفسه، وأحدهما خالق والآخر ليس بخالق، وأحدهما غنى عما سواه، والآخر فقير.

فلو تماثلا للزم أن يكون كل منهما واجب القدم ليس بواجب القدم، موجوداً بنفسه غير موجود بنفسه، خالقاً ليس بخالق، غنياً غير غنى، فيلزم اجتماع الضدين على تقدير تماثلهما، فعلم أن تماثلهما منتف بصريح العقل، كما هو منتف بنصوص الشرع.

فكلا الطائفتين غلت، المعطلة غلوا فى التنزيه ونفى المماثلة، والمشبهة غلوا فى الإثبات، وأهل السنة والجماعة توسطوا، فأثبتوا ما أثبته الله لنفسه على ما يليق بجلاله، من غير تشبيه ولا تعطيل على حد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى:11)، فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ

---

(1) لعله: حى. (ش)

فعلم بهذه الأدلة اتفاقهما من وجه، واختلافهما من وجه، فمن نفى ما اتفقا فيه كان معطلاً قائلاً للباطل، ومن جعلهما متماثلين كان مشبهاً قائلاً للباطل، والله أعلم. وذلك لأنهما وإن اتفقا فى مسمى ما اتفقا فيه، فالله تعالى مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائر صفاته والعبد لا يشركه فى شىء من ذلك، والعبد أيضاً مختص بوجوده وعلمه وقدرته، والله تعالى منزه عن مشاركة العبد فى خصائصه.

وإذا اتفقا فى مسمى الوجود والعلم والقدرة، فهذا المشترك مطلق كلى يوجد فى الأذهان لا فى الأعيان، والموجود فى الأعيان مختص لا اشتراك فيه.

وهذا موضع اضطرب فيه كثير من النظار، حيث توهموا أن الاتفاق فى مسمى هذه الأشياء يوجب أن يكون الوجود الذى للرب كالوجود الذى للعبد.

وطائفة ظنت أن لفظ الوجود يقال بالاشتراك اللفظى، وكابروا عقولهم، فإن هذه الأسماء عامة قابلة للتقسيم، كما يقال: الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، وقديم وحادث. ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام، واللفظ المشترك كلفظ المشترى الواقع على المبتاع والكوكب لا ينقسم معناه، ولكن يقال: لفظ: «المشترى» يقال على كذا أو على كذا وأمثال هذه المقالات التى قد بسط الكلام عليها فى موضعه.

وأصل الخطأ والغلط: توهمهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلى هو بعينه ثابتاً فى هذا المعين وهذا المعين، وليس كذلك، فإن ما يوجد فى الخارج لا يوجد مطلقاً كلياً، بل لا يوجد إلا معيناً مختصاً، وهذه الأسماء إذا سمى الله بها كان مسماها معيناً مختصاً به، فإذا سمِّى بها العبد كان مسماها مختصاً به. فوجود الله وحياته لا يشاركه فيها غيره، بل وجود هذا الموجود المعين لا يشركه فيه غيره فكيف بوجود الخالق ! ألا ترى أنك تقول: هذا هو ذاك، فالمشار إليه واحد لكن بوجهين مختلفين.

وبهذا ومثله يتبين لك أن المشبهة أخذوا هذا المعنى وزادوا فيه على الحق فضلوا، وأن المعطلة أخذوا نفى المماثلة بوجه من الوجوه، وزادوا فيه على الحق حتى ضلوا، وأن كتاب

شَىْءٌ﴾ نفى للتشبيه، وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ نفى للتعطيل، وهذا المذهب الذى يسير عليه أهل السنة والجماعة.

ولهذا يُقال: المعطل يعبد عدماً، والمشبه يعبد صنماً، والموحد يعبد إلهاً واحداً فرداً صمداً.

اللّـه دل على الحق المحض الذى تعقله العقول السليمة الصحيحة، وهو الحق المعتدل الذى لا انحراف فيه.

فالنفاة أحسنوا فى تنزيه الخالق سبحانه عن التشبيه بشىء من خلقه، ولكن أساؤوا فى نفى المعانى الثابتة لله تعالى فى نفس الأمر.

والمشبهة أحسنوا فى إثبات الصفات، ولكن أساؤوا بزيادة التشبيه.

واعلم أن المخاطب لا يفهم المعانى المعبر عنها باللفظ إلا أن يعرف عينها أو ما يناسب عينها ويكون بينها قدر مشترك ومشابهة فى أصل المعنى، وإلا فلا يمكن تفهيم المخاطبين بدون هذا قط، حتى فى أول تعليم معانى الكلام بتعليم معانى الألفاظ المفردة، مثل تربية الصبى الذى يعلم البيان واللغة، ينطق له باللفظ المفرد ويشار له إلى معناه إن كان مشهوداً بالإحساس الظاهر أو الباطن، فيقال له: لبن، خبز، أم، أب، سماء، أرض، شمس، قمر، ماء، ويشار له مع العبارة إلى كل مسمى من هذه المسميات، وإلا لم يفهم معنى اللفظ ومراد الناطق به، وليس أحد من بنى آدم يستغنى عن التعليم السمعى، كيف وآدم أبو البشر أول ما علمه اللّـه تعالى أصول الأدلة السمعية وهى الأسماء كلها، وكلمه وعلمه بخطاب الوحى ما لم يعلمه بمجرد العقل.

فدلالة اللفظ على المعنى هى بواسطة دلالته على ما عناه المتكلم وأراده، وإرادته وعنايته فى قلبه، فلا يعرف باللفظ ابتداء، ولكن لا يعرف المعنى بغير اللفظ حتى يعلم أولاً أن هذا المعنى المراد هو الذى يراد بذلك اللفظ ويعنى به، فإذا عرف ذلك ثم سمع اللفظ مرة ثانية، عرف المعنى المراد بلا إشارة إليه. وإن كانت الإشارة إلى ما يحس بالباطن، مثل الجوع والشبع والرى والعطش والحزن والفرح، فإنه لا يعرف اسم ذلك حتى يجده من نفسه، فإذا وجده أشير له إليه، وعرف أن اسمه كذا.

والإشارة تارة تكون إلى جوع نفسه أو عطش نفسه، مثل أن يراه أنه قد جاع فيقول له: جعت، أنت جائع، فيسمع اللفظ ويعلم ما عينه بالإشارة أو ما يجرى مجراها من القرائن التى تعين المراد، مثل نظر أمه إليه فى حال جوعه وإدراكه بنظرها أو نحوه أنها تعنى جوعه، أو يسمعهم يعبرون بذلك عن جوع غيره.

إذا عرف ذلك فالمخاطب المتكلم إذا أراد بيان معان، فلا يخلو إما أن يكون مما أدركها المخاطب المستمع بإحساسه وشهوده، أو بمعقوله، وإما أن لا يكون كذلك. فإن كانت من

القسمين الأولين لم يحتج إلا إلى معرفة اللغة بأن يكون قد عرف معاني الألفاظ المفردة ومعنى التركيب، فإذا قيل له بعد ذلك: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُ عَيْنَيْنِ (٨) وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ﴾ (البلد:8-9)، أو قيل له: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل:78). ونحو ذلك فَهِمَ المخاطب بما أدركه بحسه.

وإن كانت المعانى التى يراد تعريفه بها ليست مما أحسه وشهده بعينه، ولا بحيث صار له معقول كلى يتناولها حتى يفهم به المراد بتلك الألفاظ، بل هى مما لا يدركه بشىء من حواسه الباطنة والظاهرة، فلابد فى تعريفه من طريق القياس والتمثيل والاعتبار بما بينه وبين معقولات الأمور التى شاهدها من التشابه والتناسب، وكلما كان التمثيل أقوى كان البيان أحسن، والفهم أكمل.

فالرسول صلوات اللّه وسلامه عليه لما بيّن لنا أموراً لم تكن معروفة قبل ذلك، وليس فى لغتهم لفظ يدل عليها بعينها، أتى بألفاظ تناسب معانيها تلك المعانى، وجعلها أسماء لها، فيكون بينهما قدر مشترك كالصلاة والزكاة والصوم والإيمان والكفر.

وكذلك لما أخبرنا بأمور تتعلق بالإيمان باللّه واليوم الآخر، وهم لم يكونوا يعرفونها قبل ذلك حتى يكون لهم ألفاظ تدل عليها بعينها، أخذ من اللغة الألفاظ المناسبة لتلك بما تدل عليه من القدر المشترك بين تلك المعانى الغيبية، والمعانى الشهودية التى كانوا يعرفونها وقرن بذلك من الإشارة ونحوها ما يعلم به حقيقة المراد، كتعليم الصبى، كما قال ربيعة بن أبى عبد الرحمن: الناس فى حجور علمائهم كالصبيان فى حجور آبائهم.

وأما ما يخبر به الرسول من الأمور الغائبة، فقد يكون مما أدركوا نظيره بحسهم وعقلهم، كإخبارهم بأن الريح قد أهلكت عاداً، فإن عاداً من جنسهم والريح من جنس ريحهم، وإن كانت أشد. وكذلك غرق فرعون فى البحر، وكذا بقية الأخبار عن الأمم الماضية ؛ ولهذا كان الإخبار بذلك فيه عبرة لنا، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لأُوْلِي الأَلْبَابِ﴾ (يوسف:111).

وقد يكون الذى يخبر به الرسول ما لم يدركوا مثله الموافق له فى الحقيقة من كل وجه لكن فى مفرداته ما يشبه مفرداتهم من بعض الوجوه. كما إذا أخبرهم عن الأمور الغيبية المتعلقة باللّه واليوم الآخر فلابد أن يعلموا معنى مشتركاً وشبهاً بين مفردات تلك الألفاظ وبين مفردات الألفاظ مما علموه فى الدنيا بحسهم وعقلهم.

فإذا كان ذلك المعنى الذى فى الدنيا لم يشهدوه بعد، ويريد أن يجعلهم يشهدونه مشاهدة كاملة ليفهموا به القدر المشترك بينه وبين المعنى الغائب، أشهدهم إياه، وأشار لهم إليه، وفعل قولاً يكون حكاية له وشبهاً به يعلم المستمعون أن معرفتهم بالحقائق المشهودة هى الطريق التى يعرفون بها الأمور الغائبة، فينبغى أن يُعرف هذه الدرجات:

أولها: إدراك الإنسان المعانى الحسية المشاهدة.

وثانيها: عقله لمعانيها الكلية.

وثالثها: تعريف الألفاظ الدالة على تلك المعانى الحسية والعقلية.

فهذه المراتب الثلاث لابد منها فى كل خطاب. فإذا أخبرنا عن الأمور الغائبة فلابد من تعريفنا المعانى المشتركة بينها وبين الحقائق المشهودة والاشتباه الذى بينهما، وذلك بتعريفنا الأمور المشهودة، ثم إن كانت مثلها لم يحتج إلى ذكر الفارق كما تقدم فى قصص الأمم، وإن لم يكن مثلها بيّن ذلك بذكر الفارق، بأن يقال: ليس ذلك مثل هذا، ونحو ذلك. وإذا تقرر انتفاء المماثلة كانت الإضافة وحدها كافية فى بيان الفارق، وانتفاء التساوى لا يمنع منه وجود القدر المشترك الذى هو مدلول اللفظ المشترك، وبه صرنا نفهم الأمور الغائبة، ولولا المعنى المشترك ما أمكن ذلك قط.

قوله: «ولا شىء يعجزه».

ش: لكمال قدرته. قال تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾ (البقرة:20). ﴿ **وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا** ﴾ (الكهف:45). ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا** ﴾ (فاطر:44). ﴿ **وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ** ﴾ (البقرة:255). ﴿ **لَا يَئُودُهُ** ﴾ - أى - لا يكرثه ولا يثقله ولا يعجزه. فهذا النفى لثبوت كمال

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا إثبات لكمال قدرته:

قال تعالى: ﴿ **وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** ﴾ (المائدة:120).

وقال تعالى: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴾ (الكهف:45).

ضده، وكذلك كل نفي يأتي في صفات الله تعالى في الكتاب والسنة إنما هو لثبوت كمال ضده، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (الكهف:49)، لكمال عدله. ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ (سبأ:3)، لكمال علمه، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ (ق:38) لكمال قدرته. ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ (البقرة:255) لكمال حياته وقيوميته. ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ (الأنعام:103). لكمال جلاله وعظمته وكبريائه، وإلا فالنفي الصرف لا مدح فيه، ألا ترى أن قول الشاعر:

قُبَيِّلَةٌ لا يَغْدِرُون بِذِمَّةٍ   وَلا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلِ

لما اقترن بنفي الغدر والظلم عنهم ما ذكره قبل هذا البيت وبعده، وتصغيرهم بقوله «قُبيِّلة» علم أن المراد عجزهم وضعفهم، لا كمال قدرتهم. وقول الآخر :

لكنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ   لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيءٍ وَإِنْ هَانا

لما اقترن بنفي الشر عنهم ما يدل على ذمهم، عُلم أن المراد عجزهم وضعفهم أيضاً.

ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفصلاً، والنفي مجملاً، عكس طريقة أهل الكلام المذموم: فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل يقولون: ليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ولا دم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ولا بذي لون ولا رائحة ولا طعم ولا مجسَّة ولا بذي حرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة ولا طول ولا عرض ولا عمق ولا اجتماع ولا افتراق، ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتبعض، وليس بذي أبعاض وأجزاء وجوارح وأعضاء، وليس بذي جهات، ولا بذي يمين ولا شمال وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا يحيط به مكان ولا يجري عليه زمان، ولا يجوز عليه المماسة ولا العزلة ولا الحلول في الأماكن، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدوثهم، ولا يوصف بأنه متناه، ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب في الجهات وليس بمحدود، ولا والد

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ (فاطر:44).

والقدير معناه: المبالغ في القدرة، فقدرته سبحانه وتعالى لا يعجزها شيء، إذا أراد شيئاً فإنما يقول له كن فيكون.

فهذا فيه إثبات قدرة الله عز وجل، وإثبات شمولها وعمومها لكل شيء.

ولا مولود، ولا تحيط به الأقدار ولا تحجبه الأستار إلى آخر ما نقله أبو الحسن الأشعرى ـ رحمه الله ـ عن امعتزلة.

وفى هذه الجملة حق وباطل. ويظهر ذلك لمن يعرف الكتاب والسنة، وهذا النفى المجرد مع كونه لا مدح فيه، فيه إساءة أدب، فإنك لو قلت للسلطان: أنت لست بزبال ولا كساح ولا حجام ولا حائك. لأدبك على هذا الوصف وإن كنت صادقاً، وإنما تكون مادحاً إذا أجملت النفى فقلت: أنت لست مثل أحد من رعيتك، أنت أعلى منهم وأشرف وأجل، فإذا أجملت فى النفى أجملت فى الأدب.

والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية هو سبيل أهل السنة والجماعة. والمعطلة يعرضون عما قاله الشارع من الأسماء والصفات، ولا يتدبرون معانيها، ويجعلون ما ابتدعوه من المعانى والألفاظ هو المحكم الذى يجب اعتقاده واعتماده.

وأما أهل الحق والسنة والإيمان فيجعلون ما قاله الله ورسوله هو الحق الذى يجب اعتقاده واعتماده والذى قاله هؤلاء إما أن يعرضوا عنه إعراضاً جملياً أو يبينوا حاله تفصيلاً، ويحكم عليه بالكتاب والسنة، لا يحكم به على الكتاب والسنة.

والمقصود: أن غالب عقائدهم السلوب، ليس بكذا، ليس بكذا، وأما الإثبات فهو قليل، وهى أنه عالم قادر حى، وأكثر النفى المذكور ليس متلقى عن الكتاب والسنة، ولا عن الطرق العقلية التى سلكها غيرهم من مثبتة الصفات، فإن الله تعالى قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى:11). ففى هذا الإثبات ما يقرر معنى النفى، ففهم أن المراد انفراده سبحانه بصفات الكمال فهو سبحانه وتعالى موصوف بما وصف به نفسه، ووصفه به رسله، ليس كمثله شىء فى صفاته ولا فى أسمائه ولا فى أفعاله مما أخبرنا به من صفاته، وله صفات لم يطلع عليها أحد من خلقه، كما قال رسوله الصادق ﷺ فى دعاء الكرب: «**اللهم**

أما العبارة التى يقولها بعض المؤلفين: إنه على ما يشاء قدير. فهذه غلط، لأن الله لم يقيد قدرته بالمشيئة، بل قال: على كل شىء قدير، فقل ما قاله الله سبحانه وتعالى. إنما هذه وردت فى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ (الشورى:29)، لأن الجمع له وقت محدد فى المستقبل، وهو قادر على جمعهم فى ذلك الوقت، أى أهل السماوات وأهل الأرض، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ (الشورى:29).

إنى أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته فى كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به فى علم الغيب عندك أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبى ونور صدرى وجلاء حزنى وذهاب همى وغمى»[1] وسيأتى التنبيه على فساد طريقتهم فى الصفات إن شاء الله تعالى.

وليس قول الشيخ - رحمه الله تعالى - «**ولا شىء يعجزه**» من النفى المذموم، فإن الله تعالى قال: ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيماً قَدِيراً** ﴾ (فاطر:44) فنبه سبحانه وتعالى فى آخر الآية على دليل انتفاء العجز، وهو كمال العلم والقدرة، فإن العجز إنما ينشأ إما من الضعف عن القيام بما يريده الفاعل، وإما من عدم علمه به، والله تعالى لا يعزب عنه مثقال ذرة، وهو على كل شىء قدير. وقد علم ببدايه[2] العقول والفطر كمال قدرته وعلمه، فانتفى العجز ؛ لما بينه وبين القدرة من التضاد ؛ ولأن العاجز لا يصلح أن يكون إلهاً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

قوله: «ولا إله غيره».

ش: هذه كلمة التوحيد التى دعت إليها الرسل كلهم، كما تقدم ذكره. وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفى والإثبات المقتضى للحصر فإن الإثبات المجرد قد يتطرق إليه الاحتمال ؛ ولهذا - والله أعلم - لما قال تعالى: ﴿ **وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ** ﴾ (البقرة:163)، قال بعده: ﴿ **لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ** ﴾ (البقرة:163). فإنه قد يخطر ببال أحد خاطر شيطانى: هب أن إلهنا واحد، فلغيرنا إله غيره فقال تعالى: ﴿ **لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ** ﴾ (البقرة:163).

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا هو توحيد الألوهية. لا إله، أى: لا معبود بحق غيره.

---

(1) حديث صحيح: أخرجه أحمد (1/ 391، 452)، وابن السنى (342)، وأبو يعلى (2/ 246)، والبزار (1/ 304)، وابن أبى شيبة (10/ 253)، والطبرانى فى «الكبير» (10352)، وابن حبان (972)، والحاكم (1/ 509-510)، من حديث عبد الله بن مسعود. وأورده الهيثمى فى «المجمع» وقال: «رواه أحمد وأبو يعلى والطبرانى والبزار - إلا أنه قال «وذهاب همى مكان غمى، ورجال أحمد وأبى يعلى رجال الصحيح غير أبى سلمة الجهنى، وقد وثقه ابن حبان، وحسنه الحافظ ابن حجر فى «تخريج الأذكار» وابن القيم فى «شفاء العليل» (ص 274)، وصححه الألبانى فى «الصحيحة» (197).

(2) «بدايه»: جمع بديهة، وأصلها بالهمزة «بدائه» ثم سهلت الهمزة فجعلت ياء. (ش)

وقد اعترض صاحب «المنتخب» على النحويين في تقدير الخبر في «لا إله إلا هو» فقالوا: تقديره: لا إله في الوجود إلا اللّه، فقال: يكون ذلك نفياً لوجود الإله، ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في التوحيد الصرف من نفي الوجود فكان إجراء الكلام على ظاهره والإعراض عن هذا الإضمار أولى.

وأجاب أبو عبد اللّه محمد بن أبي الفضل المرسي في «ري الظمآن»(1) فقال: هذا كلام من لا يعرف لسان العرب، فإن «إله» في موضع المبتدأ على قول سيبويه، وعند غيره اسم «لا» وعلى التقديرين فلابد من خبر المبتدأ، وإلا فما قاله من الاستغناء عن الإضمار فاسد.

وأما قوله: إذا لم يضمر يكون نفياً للماهية فليس بشيء ؛ لأن نفي الماهية هو نفي الوجود، لا تُتصور الماهية إلا مع الوجود، فلا فرق بين «لا ماهية» و «لا وجود» وهذا مذهب أهل السنة، خلافاً للمعتزلة، فإنهم يثبتون ماهية عارية عن الوجود، و «إلا اللّه» مرفوع، بدلاً من «إله» لا يكون خبراً لـ «لا» ولا للمبتدأ. وذكر الدليل على ذلك.

أما إذا قلت: لا معبود إلا هو، أو لا معبود سواه، فهذا باطل، لأن المعبودات كثيرة من دون الله عز وجل، فإذا قلت: لا معبود إلا الله، فقد جعلت كل المعبودات هي الله، وهذا مذهب أهل وحدة الوجود، فإذا كان قائل ذلك يعتقد هذا فهو من أصحاب أهل وحدة الوجود، وأما إن كان لا يعتقد هذا، إنما يقوله تقليداً أو سمعه من أحد، فهذا غلط، ويجب عليه تصحيح ذلك. وبعض الناس يستفتح بهذا في الصلاة فيقول: ولا معبود غيرك، والله معبود بحق، وما سواه فإنه معبود بالباطل، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ (الحج:62).

---

(1) في الأصل المخطوط «رأي الظمآن» وهو خطأ. والمرسي هذا: هو شرف الدين محمد بن عبد الله بن محمد ابن أبي الفضل المرسي الأندلسي، «الأديب النحوي المفسر المحدث الفقيه» كما وصفه ياقوت. لقيه ياقوت بمصر سنة 624، وأخبره أن مولده سنة 570، وذكر كثيراً من مؤلفاته، منها: «تفسير القرآن، سماه: ري الظمآن في تفسير القرآن. كبير جداً، قصد فيه ارتباط الآي بعضها ببعض». انظر ترجمته في معجم الأدباء (7/ 16-17). وتوفي شرف الدين هذا في طريق العريش سنة (655). وترجمه ابن كثير في التاريخ (13/ 197)، وابن العماد في الشذرات (5/ 269)، وهو الذي سمع منه رضي الدين الطبري «صحيح ابن حبان»، كما أثبتنا ذلك في مقدمة «صحيح ابن حبان» (ص 27). ومما يستغرب من شأنه، ما ذكره ياقوت: أنه «كانت له كتب في البلاد التي يتنقل فيها، بحيث لا يستصحب كتباً في سفره، اكتفاء بما له من الكتب في البلد الذي يسافر إليه». رحمه الله. (ش)

وليس المراد هنا ذكر الإعراب، بل المراد رفع الإشكال الوارد على النحاة فى ذلك، وبيان أنه من جهة المعتزلة، وهو فاسد، فإن قولهم: نفى الوجود ليس تقييداً ؛ لأن العدم ليس بشىء قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ (مريم:9). ولا يقال: ليس قوله: «غيره» كقوله: «إلا اللّه» ؛ لأن غير تعرب بإعراب الاسم الواقع بعد إلا. فيكون التقدير للخبر فيهما واحداً؛ فلهذا ذكرت هذا الإشكال وجوابه هنا.

قوله: «قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء».

ش: قال اللّه تعالى: ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ﴾ (الحديد:3). وقال ﷺ : «**اللهم أنت الأول فليس قبلك شىء، وأنت الآخر فليس بعدك شىء**». (1)

فقول الشيخ: «**قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء**» هو معنى اسمه الأول والآخر.

والعلم بثبوت هذين الوصفين مستقر فى الفطر، فإن الموجودات لابد أن تنتهى إلى واجب الوجود لذاته قطعاً للتسلسل، فإنا نشاهد حدوث الحيوان والنبات والمعادن وحوادث الجو كالسحاب والمطر وغير ذلك، وهذه الحوادث وغيرها ليست ممتنعة، فإن الممتنع لا

قال الشيخ عبد العزيز بن باز:

هذا اللفظ لم يرد فى أسماء الله الحسنى كما نبه عليه الشارح -رحمه الله- وغيره وإنما ذكره كثير من علماء الكلام ليثبتوا به وجوده قبل كل شىء وأسماء الله توقيفية لا يجوز إثبات شىء منها إلا بالنص من الكتاب العزيز أو السنة الصحيحة ولا يجوز إثبات شىء منها بالرأى كما نص على ذلك أئمة السلف الصالح، ولفظ القديم لا يدل على المعنى الذى أراده أصحاب الكلام لأنه يقصد به فى اللغة العربية المتقدم على غيره وإن كان مسبوقاً بالعدم. كما فى قوله سبحانه:﴿حَتَّىٰ عَادَ

---

(1) أخرجه مسلم (2713)، والبخارى فى «الأدب المفرد» (1212)، وأبو داود (5051)، والنسائى فى «الكبرى» (7668)، وفى «عمل اليوم والليلة» (790)، والترمذى (3400)، وابن ماجه (3873)، وابن خزيمة (1/ 265-266)، وأحمد (2/ 381، 404)، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» (109)، وابن حبان (5537)، والخطيب فى «التاريخ» (6/ 98)، من طرق عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة به.

يوجد، ولا واجبة الوجود بنفسها فإن واجب الوجود بنفسه لا يقبل العدم، وهذه كانت معدومة ثم وجدت، فعدمها ينفي وجودها، ووجودها ينفي امتناعها، وما كان قابلاً للوجود والعدم لم يكن وجوده بنفسه كما قال تعالى: ﴿**أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ**﴾ (الطور:35). يقول سبحانه: أُحدثوا من غير محدث أم هم أحدثوا أنفسهم؟ ومعلوم أن الشيء المحدث لا يوجد نفسه، فالممكن الذي ليس له من نفسه وجود ولا عدم لا يكون موجوداً بنفسه، بل إن حصل ما يوجده وإلا كان معدوماً، وكل ما أمكن وجوده بدلاً عن عدمه وعدمه بدلاً عن وجوده، فليس له من نفسه وجود ولا عدم لازم له.

وإذا تأمل الفاضل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية، وجد الصواب منها ما يعود إلى بعض ما ذكر في القرآن من الطرق العقلية بأفصح عبارة وأوجزها، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق ما لا يوجد عندهم مثله، قال تعالى: ﴿**وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا**﴾ (الفرقان:33).

كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ (يس:39)، وإنما يدل على المعنى الحق بالزيادة التي ذكرها المؤلف وهو قوله: (قديم بلا ابتداء) ولكن لا ينبغي عدّه في أسماء الله الحسنى لعدم ثبوته من جهة النقل، ويغني عنه اسمه سبحانه الأول كما قال عز وجل: ﴿**هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ**﴾ (الحديد:3) الآية. والله ولي التوفيق.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

كما دل عليه قوله تعالى: ﴿**هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ**﴾ (الحديد:3)، وقوله عليه الصلاة والسلام: «**أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء**».

لكن كلمة «قديم» لا تُطلق على الله -عز وجل- إلا من باب الخبر، أما من جهة التسمية فليس من أسمائه: القديم، وإنما من أسمائه: الأول. والأول ليس مثل القديم، لأن القديم قد يكون قبله شيء، أما الأول فليس قبله شيء، قال عليه الصلاة والسلام: «**أنت الأول فليس قبلك شيء**».

لكن المؤلف -رحمه الله- احتاط فقال: «قديم بلا ابتداء» أما لو قال: «قديم» وسكت، فهذا ليس بصحيح في المعنى.

ولا نقول: لا ينفع الاستدلال بالمقدمات الخفية والأدلة النظرية فإن الخفاء والظهور من الأمور النسبية، فربما ظهر لبعض الناس ما خفى على غيره، ويظهر للإنسان الواحد فى حال ما خفى عليه فى حال أخرى.

وأيضاً فالمقدمات وإن كانت خفية فقد يسلمها بعض الناس وينازع فيما هو أجلى منها، وقد تفرح النفس بما علمته بالبحث والنظر ما لا تفرح بما علمته من الأمور الظاهرة. ولا شك أن العلم بإثبات الصانع ووجوب وجوده أمر ضرورى فطرى، وإن كان يحصل لبعض الناس من الشُّبه ما يخرجه إلى الطرق النظرية.

وقد أدخل المتكلمون فى أسماء اللّه تعالى: «القديم»، وليس هو من أسماء الله تعالى الحسنى، فإن القديم فى لغة العرب التى نزل بها القرآن: هو المتقدم على غيره، فيقال: هذا قديم للعتيق، وهذا حديث للجديد. ولم يُستعمل هذا الاسم إلا فى المتقدم على غيره، لا فيما لم يسبقه عدم، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ (يس:39). والعرجون القديم: الذى يبقى إلى حين وجود العرجون الثانى، فإذا وجد الحديث قيل للأول: قديم. قال تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ (الأحقاف:11)، أى متقدم فى الزمان. وقال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ (٧٥) أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ﴾ (الشعراء:75-76). فالأقدم مبالغة فى القديم ومنه: القول القديم والجديد للشافعى رحمه اللّه تعالى. وقال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ (هود:98)، ـ أى ـ يتقدمهم. ويُستعمل منه الفعل لازماً ومتعدياً، كما يقال: أخذنى ما قدم وما حدث، ويقال: هذا قدم هذا وهو يقدمه. ومنه سُميت القدم قدماً، لأنها تقدم بقية بدن الإنسان وإما إدخال القديم فى أسماء اللّه تعالى، فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام. وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف، منهم ابن حزم.

ولا ريب أنه إذا كان مستعملاً فى نفس التقدم، فإن ما تقدم على الحوادث كلها فهو أحق بالتقدم من غيره. لكن أسماء اللّه تعالى هى الأسماء الحسنى التى تدل على خصوص ما يمدح به، والتقدم فى اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها، فلا يكون من الأسماء الحسنى. وجاء الشرع باسمه الأول. وهو أحسن من القديم، لأنه يشعر بأن ما بعده آيل إليه وتابع له بخلاف القديم. واللّه تعالى له الأسماء الحسنى لا الحسنة.

قوله: «لا يفنى ولا يبيد».

ش: إقرار بدوام بقائه سبحانه وتعالى قال -عز من قائل-: ﴿**كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ (٢٦) وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**﴾ (الرحمن: 26 ـ 27). والفناء والبيد متقاربان في المعنى والجمع بينهما في الذكر للتأكيد، وهو أيضاً مقرّر ومؤكّد؛ لقوله: «**دائم بلا انتهاء**».

قوله: «ولا يكون إلا ما يريد».

ش: هذا رد لقول القدرية والمعتزلة، فإنهم زعموا أن اللّه أراد الإيمان من الناس كلّهم والكافر أراد الكفر. وقولهم فاسد مردود؛ لمخالفته الكتاب والسنة والمعقول الصحيح، وهى مسألة القدر المشهورة، وسيأتى لها زيادة بيان إن شاء اللّه تعالى.

وسموا قدرية؛ لإنكارهم القدر، وكذلك تسمى الجبرية المحتجون بالقدر قدرية أيضاً. والتسمية على الطائفة الأولى أغلب.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

الفناء والبيد بمعنى واحد، فالله سبحانه وتعالى موصوف بالحياة الباقية الدائمة، قال تعالى: ﴿**وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِى لا يَمُوتُ**﴾ (الفرقان: 58).

فالله لا يأتى عليه الفناء، قال سبحانه وتعالى: ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ**﴾ (القصص: 88)، وقال سبحانه وتعالى: ﴿**كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ (٢٦) وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**﴾ (الرحمن: 26-27).

فله البقاء سبحانه وتعالى، والخلق يموتون ثم يبعثون، وكانوا فى الأول عدماً ثم خلقهم الله، ثم يموتون ثم يبعثهم الله عز وجل.

فالله سبحانه وتعالى ليس له بداية وليس له نهاية.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا فيه إثبات القدر وإثبات الإرادة، فلا يكون فى ملكه ولا يحصل فى خلقه من الحوادث والكائنات إلا ما أراده سبحانه وتعالى بالإرادة الكونية: ﴿**إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾ (يس: 82)، فكل خير وكل شر فهو بإرادة الله الكونية، فلا يخرج عن إرادته شىء، وهذا فيه رد على القدرية الذين ينفون القدر، ويزعمون أن العبد هو الذى يخلق فعل نفسه ويوجد فعل

وأما أهل السنة فيقولون: إن الله وإن كان يريد المعاصي قدراً فهو لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها، بل يبغضها ويسخطها ويكرهها وينهى عنها. وهذا قول السلف قاطبة، فيقولون: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن ؛ ولهذا اتفق الفقهاء على أن الحالف لو قال: والله لأفعلن كذا إن شاء الله، لم يحنث إذا لم يفعله وإن كان واجباً أو مستحباً. ولو قال: إن أحب الله حنث إذا كان واجباً أو مستحباً.

والمحققون من أهل السنة يقولون: الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة قدرية كونية خلقية، وإرادة دينية أمرية شرعية. فالإرادة الشرعية هي المتضمنة للمحبة والرضى.

والكونية هي المشيئة الشاملة لجميع الموجودات[1]، وهذا كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ (الأنعام:125). وقوله تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿وَلا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ (هود:34). وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ (البقرة:253).

وأما الإرادة الدينية الشرعية الأمرية فكقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة:185). وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيمًا﴾، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء:26- 28). وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ (المائدة:6). وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (الأحزاب:33).

فهذه الإرادة هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يفعل القبائح: هذا يفعل ما لا يريده الله، أي: لا يحبه ولا يرضاه ولا يأمر به.

نفسه، تعالى الله عما يقولون، وهذا تعجيز لله، وأنه يكون في خلقه ما لا يريده سبحانه وتعالى فهذا وصف له بالنقص، فجميع ما يكون في الكون من خير وشر فإنه بإرادته، فيخلق الخير لحكمة، ويخلق الشر لحكمة، فهو من جهة خلقه له ليس بشرٍّ، لأنه لحكمة عظيمة، ولغاية عظيمة، وهي الابتلاء والامتحان، وتمييز الخبيث من الطيب، والجزاء على الأعمال الصالحة، والجزاء على الأعمال السيئة، له الحكمة في ذلك سبحانه وتعالى، لم يخلق ذلك عبثاً.

---

(1) وفي نسخة: الحوادث.

وأما الإرادة الكونية فهي: الإرادة المذكورة في قول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

والفرق ثابت بين إرادة المريد أن يفعل، وبين إرادته من غيره أن يفعل. فإذا أراد الفاعل أن يفعل فعلاً فهذه الإرادة معلقة بفعله، وإذا أراد من غيره أن يفعل فعلاً فهذه الإرادة لفعل الغير، وكلا النوعين معقول للناس، والأمر يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى، فالله تعالى إذا أمر العباد بأمر فقد يريد إعانة المأمور على ما أمر به وقد لا يريد ذلك، وإن كان مريداً منه فعله.

وتحقيق هذا مما يبين فصل النزاع في أمر الله تعالى: هل هو مستلزم لإرادته أم لا ؟ فهو سبحانه أمر الخلق على ألسن رسله ـ عليهم السلام ـ بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم، ولكن منهم من أراد أن يخلق فعله، فأراد سبحانه أن يخلق ذلك الفعل ويجعله فاعلاً له. ومنهم من لم يرد أن يخلق فعله، فجهة خلقه سبحانه لأفعال العباد وغيرها من المخلوقات، غير جهة أمره للعبد على وجه البيان لما هو مصلحة للعبد أو مفسدة، وهو سبحانه إذ أمر فرعون وأبا لهب وغيرهما بالإيمان كان قد بيّن لهم ما ينفعهم ويصلحهم إذا فعلوه، ولا يلزم إذا أمرهم أن يعينهم، بل قد يكون في خلقه لهم ذلك الفعل وإعانتهم عليه وجه مفسدة من حيث هو فعل له، فإنه يخلق ما يخلق لحكمة، ولا يلزم إذا كان الفعل المأمور به مصلحة للمأمور، إذا فعله أن يكون مصلحة للآمر إذا فعله هو، أو جعل المأمور فاعلاً له ـ فأين جهة الخلق من جهة الأمر ؟ فالواحد من الناس يأمر غيره وينهاه مريداً النصيحة ومبيناً لما ينفعه، وإن كان مع ذلك لا يريد أن يعينه على ذلك الفعل ؛ إذ ليس كل ما كان مصلحتي في أن آمر به غيري وأنصحه يكون مصلحتي في أن أعاونه أنا عليه، بل قد تكون مصلحتي إرادة ما يضاده فجهة أمره لغيره نصحاً غير جهة فعله لنفسه، وإذا أمكن الفرق في حق المخلوقين فهو في حق الله أولى بالإمكان.

والقدرية تضرب مثلاً بمن أمر غيره بأمره، فإنه لابد أن يفعل ما يكون المأمور أقرب إلى فعله، كالبِشر والطلاقة وتهيئة المساند والمقاعد ونحو ذلك.

فيقال لهم: هذا يكون على وجهين:

أحدهما: أن تكون مصلحة الأمر تعود إلى الآمر، كأمر الملك جنده بما يؤيد ملكه، وأمر السيد عبده بما يصلح ملكه، وأمر الإنسان شريكه[1] بما يصلح الأمر المشترك بينهما، ونحو ذلك.

الثاني: أن يكون الآمر يرى الإعانة للمأمور مصلحة له، كالأمر بالمعروف، وإذا أعان المأمور على البر والتقوى فإنه قد علم أن اللّه يثيبه على إعانته على الطاعة، وأنه فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخيه.

فأما إذا قدر أن الآمر إنما أمر المأمور لمصلحة المأمور، لا لنفع يعود على الآمر من فعل المأمور، كالناصح المشير، وقدر أنه إذا أعانه لم يكن ذلك مصلحة للآمر، وأن فى حصول مصلحة المأمور مضرة على الآمر، مثل الذى جاء من أقصى المدينة يسعى وقال لموسى عليه السلام: ﴿**إِنَّ الْمَلأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ**﴾ (القصص:20). فهذا مصلحته فى أن يأمر موسى عليه السلام بالخروج، لا فى أن يعينه على ذلك، إذ لو أعانه لضره قومه، ومثل هذا كثير.

وإذا قيل: إن اللّه أمر العباد بما يصلحهم لم يلزم من ذلك أن يعينهم على ما أمرهم به، لاسيما وعند القدرية لا يقدر أن يعين أحداً على ما به يصير فاعلاً. وإذا عللت أفعاله بالحكمة، فهى ثابتة فى نفس الأمر، وإن كنا نحن لا نعلمها. فلا يلزم إذا كان فى نفس الآمر له حكمة فى الأمر أن يكون فى الإعانة على فعل المأمور به حكمة، بل قد تكون الحكمة تقتضى أن لا يعينه على ذلك، فإنه إذا أمكن فى المخلوق أن يكون مقتضى الحكمة والمصلحة أن يأمر لمصلحة المأمور، وأن تكون الحكمة والمصلحة للآمر أن لا يعينه على ذلك؛ فإمكان ذلك فى حق الرب أولى وأحرى.

والمقصود: أنه يمكن فى حق المخلوق الحكيم أن يأمر غيره بأمر ولا يعينه عليه فالخالق أولى بإمكان ذلك فى حقه مع حكمته. فمن أمره وأعانه على فعل المأمور كان ذلك المأمور به قد تعلق به خلقُه وأمره إنشاءه خلقاً ومحبة، فكان مراداً بجهة الخلق ومراداً بجهة الأمر، ومن لم يعنه على فعل المأمور كان ذلك المأمور قد تعلق به أمره ولم يتعلق به خلقه، لعدم الحكمة

(1) فى المطبوعة «شركاه». (ش)

المقتضية لتعلق الخلق به ؛ ولحصول الحكمة المقتضية لخلق ضده. وخلق أحد الضدين ينافى خلق الضد الآخر، فإن خلق المرض الذى يحصل به ذل العبد لربه ودعاؤه وتوبته وتكفير خطاياه ويرق به قلبه ويذهب عنه الكبرياء والعظمة والعدوان يضاد خلق الصحة التى لا تحصل معها هذه المصالح؛ ولذلك كان خلق ظلم الظالم الذى يحصل به للمظلوم من جنس ما يحصل بالمرض يضاد خلق عدله الذى لا يحصل به هذه المصالح، وإن كانت مصلحته هو فى أن يعدل.

وتفصيل حكمة اللّه فى خلقه وأمره، يعجز عن معرفتها عقول البشر، والقدرية دخلوا فى التعليل على طريقة فاسدة: مثلوا اللّه فيها بخلقه ولم يثبتوا حكمة تعود إليه.

قوله: «لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام».

ش: قال اللّه تعالى: ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ (طه: 110). قال فى «الصحاح»: توهمت الشىء: ظننته، وفهمت الشىء: علمته ؛ فمراد الشيخ ـ رحمه اللّه ـ: أنه لا ينتهى إليه وهم، ولا يحيط به علم. قيل: الوهم ما يرجى كونه، ـ أى ـ: يظن أنه على صفة كذا، والفهم: هو ما يحصله العقل ويحيط به. واللّه تعالى لا يعلم كيف هو سبحانه إلا هو سبحانه وتعالى، وإنما نعرفه سبحانه بصفاته، وهو أنه أحد، صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾ (البقرة:255). ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ (٢٣) هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (الحشر:23-24).

قال الشيخ صالح بن فوزان:

فالله سبحانه وتعالى لا يحاط به، فالله أعظم من كل شىء سبحانه وتعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ (طه:110)، فالله سبحانه يُعلم ولكن لا يُحاط به، فالله أعظم من كل شىء، فلا يتخيله الفكر، ولا يجوز لإنسان أن يقول فى الله إلا ما قاله سبحانه عن نفسه، أو قاله عنه رسوله عليه الصلاة والسلام.

قوله: «ولا يشبه الأنام».

ش: هذا رد لقول المشبهة الذين يشبهون الخالق بالمخلوق سبحانه وتعالى قال عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى:11). وليس المراد نفى الصفات كما يقول أهل البدع، فمن كلام أبى حنيفة ـ رحمه الله ـ فى «الفقه الأكبر»: لا يشبه شيئاً من خلقه ولا يُشْبهه شيء من خلقه. ثم قال بعد ذلك: وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا. انتهى.

وقال نعيم بن حماد: من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه.

وقال إسحق بن راهويه: من وصف الله بشيء فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم .

وقال: علامة جهم وأصحابه دعواهم على أهل السنة والجماعة، ما أولعوا به من الكذب: أنهم مشبهة، بل هم المعطلة.

وكذلك قال خلق كثير من أئمة السلف: علامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة فإنه ما من أحد من نفاة شيء من الأسماء والصفات إلا يُسمِّى المثبت لها مشبهاً، فمن أنكر أسماء الله بالكلية من غالية الزنادقة، القرامطة والفلاسفة، وقال: إن الله لا يقال له: عالم ولا قادر يزعم أن من سماه بذلك فهو مشبه لأن الاشتراك فى الاسم يوجب الاشتباه فى معناه، ومن أثبت الاسم وقال: هو مجاز، كغالية الجهمية، يزعم أن من قال: إن الله عالم حقيقة، قادر حقيقة فهو مشبه، ومن أنكر الصفات وقال: إن الله ليس له علم ولا قدرة ولا كلام ولا محبة ولا إرادة قال لمن أثبت الصفات: إنه مشبه، وإنه مجسم ؛ ولهذا كُتُب نفاة الصفات -من

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذه مثل العبارة التى مضت، ولا شيء مثله، والأنام معناه: الخلق، فالله سبحانه وتعالى منزه عن مشابهة الخلق: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى:11)، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص:4)، فهو سبحانه منزه عن مشابهة خلقه، وإن كان له أسماء وصفات تشترك مع أسماء وصفات الخلق فى اللفظ والمعنى، لكن فى الحقيقة والكيفية لا تشابه بينهما.

الجهمية والمعتزلة والرافضة ونحوهم - كلها مشحونة بتسمية مثبتي الصفات مشبهة ومجسمة، ويقولون فى كتبهم: إن من جملة المجسمة قوماً يقال لهم: المالكية، ينسبون إلى رجل يقال له: مالك بن أنس، وقوماً يقال لهم الشافعية، ينسبون إلى رجل يقال له: محمد بن إدريس ؛ حتى الذين يفسرون القرآن منهم، كعبد الجبار، والزمخشرى، وغيرهما، يسمون كل من أثبت شيئاً من الصفات وقال بالرؤية مشبهاً، وهذا الاستعمال قد غلب عند المتأخرين من غالب الطوائف.

ولكن المشهور من استعمال هذا اللفظ عند علماء السنة المشهورين: أنهم لا يريدون بنفى التشبيه نفى الصفات، ولا يصفون به كل من أثبت الصفات. بل مرادهم أنه لا يشبه المخلوق فى أسمائه وصفاته وأفعاله، كما تقدم من كلام أبى حنيفة - رحمه الله - أنه تعالى يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ (الشورى:11). فنفى المثل وأثبت الوصف.

وسيأتى فى كلام الشيخ إثبات الصفات، تنبيهاً على أنه ليس نفى التشبيه مستلزماً لنفى الصفات.

ومما يوضح هذا: أن العلم الإلهى لا يجوز أن يُستدل فيه بقياس تمثيلى يستوى فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولى يستوى أفراده، فإن الله سبحانه ليس كمثله شىء، فلا يجوز أن يُمثَّل بغيره، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت[1] قضية كلية يستوى أفرادها ؛ ولهذا لما سلكت طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة فى المطالب الإلهية - لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بعد التناهى الحيرةُ والاضطراب ؛ لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافيها.

ولكن يستعمل فى ذلك قياس الأولى، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً، كما قال تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى**﴾ (النحل:60). مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو للمحدث، لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزم للعدم بوجه فالواجب القديم أولى به. وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت نوعه للمخلوق والمربوب المدبَّر: فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبِّره، وهو أحق به منه. وأن كل نقص وعيب فى نفسه، وهو ما

(1) فى المطبوعة «بحيث»، وهو تصحيف واضح. (ش)

تضمن سلب هذا الكمال، إذا وجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات فإنه يجب نفيه عن الرب تعالى بطريق الأولى.

ومن أعجب العجب: أن من غلاة نفاة الصفات الذين يستدلون بهذه الآية الكريمة على نفى الصفات أو الأسماء، يقولون: واجب الوجود لا يكون كذا ولا يكون كذا، ثم يقولون: أصل الفلسفة هى التشبيه بالإله على قدر الطاقة، ويجعلون هذا غاية الحكمة ونهاية الكمال الإنسانى، ويوافقهم على ذلك بعض من يطلق هذه العبارة، ويروى عن النبى ﷺ أنه قال: «تخلقوا بأخلاق الله»(1) فإذا كانوا ينفون الصفات، فبأى شيء يتخلق العبد على زعمهم؟ وكما أنه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته تعالى، لا يشبهه شيء من مخلوقاته، لكن المخالف فى هذا النصارى والحلولية والاتحادية لعنهم الله تعالى.

ونفى مشابهة شيء من مخلوقاته له مستلزم لنفى مشابهته لشيء من مخلوقاته ؛ فلذلك اكتفى الشيخ ـ رحمه اللـه ـ بقوله: «ولا يشبه الأنام» والأنام: الناس، وقيل: الخلق كلهم، وقيل: كل ذى روح، وقيل: الثقلان. وظاهر قوله تعالى: ﴿ وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ (الرحمن:10). يشهد للأول أكثر من الباقى والله أعلم.

قوله: «حى لا يموت، قيوم لا ينام».

ش: قال تعالى: ﴿ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ ﴾ (البقرة:255). فنفى السِّنة والنوم دليل على كمال حياته وقيوميته، وقال تعالى: ﴿ الم (1) اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ (2) نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ (آل عمران:1-3) وقال تعالى: ﴿ وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ

قال الشيخ صالح بن فوزان:

حياته كاملة لا يعتريها نقص ولا نوم ﴿ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ ﴾ (البقرة:255)، ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِى لا يَمُوتُ ﴾ (الفرقان:58)، فنفى عن نفسه السِّنة، وهى النوم الخفيف والنوم المستغرق، ونفى عن نفسه الموت لكمال حياته سبحانه والنوم والنعاس والموت نقص فى الحياة، وهذه من صفة المخلوق، وحياة المخلوق ناقصة فهو ينام ويموت.

(1) قال الشيخ الألبانى رحمه الله تعالى: «لا نعرف له أصلاً فى شيء من كتب السنة، ولا فى «الجامع الكبير» للسيوطي».

الْقَيُّومِ﴾ (طه:111). وقال تعالى: **﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِى لا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ﴾** (الفرقان:58). وقال تعالى: **﴿هُوَ الْحَيُّ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾** (غافر:65). وقال ﷺ: «**إن اللّه لا ينام ولا ينبغي له أن ينام**»[1] ـ الحديث.

لما نفى الشيخ ـ رحمه اللّه ـ التشبيه أشار الى ما تقع به التفرقة بينه وبين خلقه، بما يتصف به تعالى دون خلقه.

فمن ذلك: أنه حى لا يموت؛ لأن صفة الحياة الباقية مختصة به تعالى دون خلقه. فإنهم يموتون.

ومنه: أنه قيوم لا ينام، إذ هو مختص بعدم النوم والسِّنة، دون خلقه فإنهم ينامون.

وفى ذلك إشارة إلى أن نفى التشبيه ليس المراد به نفى الصفات، بل هو سبحانه موصوف بصفات الكمال ؛ لكمال ذاته.

فالحى بحياة باقية لا يشبه الحى بحياة زائلة، ولهذا كانت الحياة الدنيا متاعاً ولهواً ولعباً **﴿وَإِنَّ الدَّارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾** (العنكبوت:64)، فالحياة الدنيا كالمنام، والحياة الآخرة كاليقظة، ولا يقال: فهذه الحياة الآخرة كاملة، وهى للمخلوق لأنا نقول: الحى الذى الحياة من صفات ذاته اللازمة لها، هو الذى وهب المخلوق تلك الحياة الدائمة، فهى دائمة بإدامة الله لها، لا أن الدوام[2] وصف لازم لها لذاتها، بخلاف حياة الرب تعالى. وكذلك سائر صفاته، فصفات الخالق كما يليق به وصفات المخلوق كما يليق به.

فالنوم كمال فى حق المخلوق، نقص فى حق الخالق، لأن المخلوق الذى لا ينام معتل الصحة، فهذا يدل على الفرق بين صفات الخالق وصفات المخلوق، والحى والقيوم: هاتان الصفتان مأخوذتان من قوله تعالى: **﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾** الحى الذى له الحياة الكاملة، والقيوم صيغة مبالغة.

---

(1) أخرجه مسلم (179)، (293)، وابن ماجه (195) (196)، والطيالسى (491)، وأحمد (4/ 395، 401، 405)، وابن حبان (266)، وابن خزيمة فى «التوحيد» (19، 20)، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» (180-181)، والبغوى فى «شرح السنة» (91)، وغيرهم. من حديث أبى موسى الأشعرى.
(2) فى المطبوعة «لأن الدوام»، وهو خطأ ظاهر. (ش)

واعلم أن هذين الاسمين ـ أعني: الحى القيوم ـ مذكوران فى القرآن معاً فى ثلاث سور كما تقدم، وهما من أعظم أسماء الله الحسنى، حتى قيل: إنهما الاسم الأعظم، فإنهما يتضمنان إثبات صفات الكمال أكمل تضمن وأصدقه، ويدل القيوم على معنى الأزلية والأبدية ما لا يدل عليه لفظ القديم. ويدل أيضاً على كونه موجوداً بنفسه وهو معنى كونه واجب الوجود. والقيوم أبلغ من «القيَّام» لأن الواو أقوى من الألف، ويفيد قيامه بنفسه باتفاق المفسرين وأهل اللغة، وهو معلوم بالضرورة، وهل تفيد إقامته لغيره وقيامه عليه ؟ فيه قولان، أصحهما: أنه يفيد ذلك. وهو يفيد دوام قيامه وكل قيامه ؛ لما فيه من المبالغة، فهو سبحانه لا يزول ولا يأفل ؛ فإن الآفل قد زال قطعاً أى: لا يغيب ولا ينقص ولا يفنى ولا يعدم، بل هو الدائم الباقى الذى لم يزل ولا يزال موصوفاً بصفات الكمال.

واقترانه بالحى يستلزم سائر صفات الكمال، ويدل على بقائها ودوامها، وانتفاء النقص والعدم عنها أزلاً وأبداً ؛ ولهذا كان قوله: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ (البقرة:255). أعظم آية فى القرآن، كما ثبت ذلك فى «الصحيح» عن النبى ﷺ . (1)

فعلى(2) هذين الاسمين مدار الأسماء الحسنى كلها، وإليهما ترجع معانيها. فإن الحياة مستلزمة لجميع صفات الكمال، فلا يتخلف عنها صفة منها إلا لضعف الحياة، فإذا كانت حياته تعالى أكمل حياة وأتمها، استلزم إثباتها إثبات كل كمال يضاد نفيه كمال الحياة.

القيوم هو: القائم بنفسه والمقيم لغيره، القائم بنفسه فلا يحتاج إلى شىء، وغنى عن كل شىء، المقيم لغيره، كل شىء فقير إليه يحتاج إلى إقامته له سبحانه وتعالى، فلولا إقامة الله للسموات والأرض والمخلوقات لتدمرت وفنيت، ولكن الله يقيمها ويحفظها ويمدها بما يصلحها.

فجميع الخلق فى حاجة إليه ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَن تَزُولا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ (فاطر:41).

(1) أخرجه مسلم (810)، وأحمد (5/ 142)، وعبد الرزاق (6001)، والطيالسى (550)، وأبو داود (1460)، والحاكم (3/ 304)، وعبد بن حميد (178)، والطبرانى (526)، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» (1847)، وأبو نعيم فى «معرفة الصحابة» (748)، وفى «الحلية» (1/ 250)، كلهم من طرق عن سعيد الجريرى عن بعض أصحابه عن عبد الله بن رباح عن أبى بن كعب به.

(2) فى المطبوعة «فعلاً» وهو خطأ. (ش)

وأما القيوم فهو متضمن كمال غناه وكمال قدرته، فإنه القائم بنفسه، فلا يحتاج إلى غيره بوجه من الوجوه. المقيم لغيره، فلا قيام لغيره إلا بإقامته. فانتظم هذان الاسمان صفات الكمال أتم انتظام.

قوله: «خالق بلا حاجة، رازق بلا مؤنة».

ش: قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ (٥٦) مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ (٥٧) إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ (الذاريات:56-58). ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (فاطر:15). ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ (محمد:38). ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلا يُطْعَمُ﴾ (الأنعام:14). وقال ﷺ، من حديث أبي ذر رضي الله عنه: «**يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك في ملكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم، وآخركم، وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد، فسألوني، فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر**»[1] الحديث. رواه مسلم.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هو الذي خلق الخلق وهو ليس بحاجة إليهم، إنما خلقهم لعبادته ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات:56)، فخلقهم لا لحاجة إليهم بأن ينصروه أو ليعينوه أو ليساعدوه -سبحانه- أو يحموه، إنما خلقهم لعبادته، وهم المحتاجون للعبادة، لتصلهم بالله وتربطهم بربهم، فالعبادة صلة بين العبد وربه، فتقربه من الله، ويحصل بها من الله على الثواب والجزاء، فالعبادة حاجة للخلق وليست بحاجة لله عز وجل: ﴿إِن تَكْفُرُوا أَنتُمْ وَمَن فِي الأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ (إبراهيم:8)، ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ﴾ (الزمر:7)، وقوله: **(رازق بلا مؤنة)** أي هو القائم بأرزاق عباده ولا ينقص ذلك مما عنده.

---

(1) أخرجه مسلم (2577)، وعبد الرزاق (20272)، والطيالسي (463)، وأحمد (5/ 160)، والترمذي (2495)، والبزار (4051)، والطبراني في «مسند الشاميين» (2811)، وابن حبان (619)، والحاكم (4/ 241)، والبيهقي في «الكبرى» (6/ 93)، وفي «الأسماء والصفات» (385)، وفي «الشعب» (7088)، وغيرهم من طريق أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر به.

وقوله: «بلا مـؤنـه»: بلا ثقل ولا كلفة.

قوله: «مميت بلا مخافة، باعث بلا مشقة».

ش: الموت صفة وجودية، خلافاً للفلاسفة ومن وافقهم. قال تعالى: ﴿الَّذِى خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلا﴾ (الملك:2). والعدم لا يوصف بكونه مخلوقاً. وفى الحديث: أنه «**يؤتى بالموت يوم القيامة على صورة كبش أملح، فيذبح بين الجنة والنار**»[1]، وهو وإن كان عرضاً فالله تعالى يقلبه عيناً، كما ورد فى العمل الصالح: «**أنه يأتى صاحبه فى صورة الشاب الحسن، والعمل القبيح على أقبح صورة**»[2]، وورد فى القرآن: «**أنه يأتى على صورة الشاب الشاحب اللون**»[3]، الحديث - أى - قراءة القارئ. وورد فى الأعمال «**أنها توضع فى**

قال الشيخ صالح بن فوزان:

أى: يميت الأحياء إذا كملت آجالهم، لا لأنه خائف منهم ولكن ذلك لحكمته سبحانه وتعالى، لأن الحياة فى الدنيا لها نهاية، وأما الآخرة فليس للحياة فيها نهاية فإماتتهم ليس خوفاً منهم أو

(1) أخرجه البخارى (4730)، ومسلم (2849)، وأحمد (3/ 9)، والترمذى (2558)، وأبو يعلى (1175)، وهناد فى «الزهد» (213)، وعبد بن حميد (914)، وابن المبارك فى «الزهد» (281)، والبيهقى فى «البعث والنشور» (640)، والآجرى فى «الشريعة» (401) من طرق عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى سعيد الخدرى به. وللحديث طرق عن جماعة من الصحابة منهم: ابن عمر وأبو هريرة رضى الله عنهم.

(2) حديث حسن: أخرجه أبو داود (3212)، (7453)، (7454)، والنسائى (4/ 78)، وفى «الكبرى» (2128)، وابن ماجه (1548) (1549)، وأحمد (4/ 287-288، 295، 296، 297)، وعبد الله بن أحمد فى «زوائد المسند» (4/ 296)، وفى «السنة» (1438) (1444)، وعبد الرزاق (6737)، وابن أبى شيبة (3/ 256، 257)، وغيرهم من طريق المنهال بن عمرو عن زاذان عن البراء مرفوعاً.
بعضهم مطولاً وبعضهم مختصراً. وحديث المنهال حسن.
وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، فقد أخرجا للمنهال وزاذان»، قلت: مسلم لم يخرج للمنهال وخرج له البخاري، وأخرج مسلم لزاذان ولم يخرج له البخارى فليس على شرط واحد منهما. والحديث صححه الشيخ الألبانى.

(3) أخرجه أحمد (5/ 348-352)، وابن ماجه (3781)، وابن أبى شيبة (10/ 492-493)، والدارمى (2/ 450-451)، والبغوى فى «شرح السنة» (1190) والحاكم (1/ 256)، وقال: «صحيح على شرط مسلم» وبيضه الذهبي. وقال البوصيرى فى الزوائد: «إسناده صحيح» قال الشيخ الألبانى: «قلت: لا فإن فيه بشير بن المهاجر وهو صدوق لين كما قال الحافظ فى «التقريب» فمثله يحتمل حديثه التحسين. أما التصحيح فهو بعيد».

الميـزان»[1]، والأعيـان هي التي تقبل الوزن دون الأعـراض. وورد في سورة البقـرة وآل عمران: أنهما يوم القيامة «**يظلان صاحبهما كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقان من طير صواف**»[2].

ليستريح منهم، ولو كانوا يكفرون به فإنه لا يتضرر بكفرهم، وإنما يضرون أنفسهم، لكنه هو يفرح بتوبتهم، لأنه يحب -ويريد- لهم الخير فهو يفرح بتوبتهم وهو ليس في حاجة إليهم، إنما ذلك من لطفه وإحسانه.

(**باعث بلا مشقة**): هذا من عجائب قدرته، أنه يميت الخلق ويفنيهم حتى يتلاشوا ويصيروا تراباً ورفاتاً. حتى يقول الجاهل: لا يمكن أن يعودوا ولكن الله عز وجل يبعثهم من جديد ويعيد خلقهم من جديد، وليس عليه في ذلك مشقة، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ **مَا خَلْقُكُمْ وَلا بَعْثُكُمْ إِلاَّ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ** ﴾ (لقمان:28)، ﴿ **وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** ﴾ (الروم:27).

فالمشركون أنكروا البعث استبعاداً منهم كما ذكر الله ذلك عنهم: ﴿ **قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ** ﴾ (يس:78)، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ** ﴾ (يس:79).

أول مرة، ليس لها وجود أصلاً، فأوجدها من العدم سبحانه وتعالى، فالذي خلقها من العدم: أليس بقادر على إعادتها من باب أولى، هذا في نظر العقول، وإلا فإن الله سبحانه لا يُقاس بخلقه، إنما ذلك لضرب المثل: ﴿ **وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَىٰ** ﴾ (الروم:27).

فهذا رد على هذا الجاحد، قال تعالى: ﴿ **وَنَسِيَ خَلْقَهُ** ﴾ (يس:78)، نسي أنه في الأول كان لا

---

(1) في ذلك أحاديث كثيرة سيأتي ذكر بعضها.

(2) **حديث صحيح**: أخرجه أحمد (5/ 348-352)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (10/ 492-493)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص 84-85)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (99)، والدارمي (3391)، ومحمد بن نصر المروزي في «قيام الليل» (202)، والحاكم (1/ 560)، وابن عدي في «الكامل» (2/ 454)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (1989) (1990)، والآجري في «أخلاق حملة القرآن» (24)، والعقيلي في «الضعفاء» (1/ 144)، والبغوي في «شرح السنة» (1190)، وغيرهم من طرق عن بشير بن المهاجر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه به. والحديث حسنه الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (1/ 162) والحديث عند مسلم (804)، وغيره عن أبي أمامة به.

وفي الصحيح: «**أن أعمال العباد تصعد إلى السماء**»[1] وسيأتي الكلام على البعث والنشور. إن شاء الله تعالى.

شيء ولا وجود له ﴿ **هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا** ﴾ (الإنسان:1)، نسى أن الله أوجده من عدم.

فهو يجمع هذه العظام المتفرقة، واللحوم الممزقة، والتراب الذي تحلل، وهذه الشعور المتبعثرة يعيدها كما كانت، ﴿ **وَمِنْ آيَاتِهِ أَن تَقُومَ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ** ﴾ (الروم:25) ﴿ **وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَن شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ** ﴾ (الزمر:68) وهي نفخة البعث.

فالأولى نفخة الصعق والموت، والثانية نفخة البعث.

﴿ **وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ الأَجْدَاثِ** ﴾ (يس:51) أي القبور: ﴿ **إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ (51) قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ** ﴾ (يس:51-52).

فالله قادر على كل شيء، وهذا رد على الكفار الذين يُعجزون الله عن إحياء الموتى وإعادتهم كما كانوا.

قال تعالى: ﴿ **أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ (3) بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ** ﴾ (القيامة:3-4)، ﴿ **يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ** ﴾ (المعارج:43).

هذه قدرة الله وإرادته ومشيئته، لا يعجزه شيء، لكن بعض المخلوقين يقيس الله بخلقه فيستبعد البعث، لأنه في نظره مستحيل، ولا ينظر إلى قدرة الله، ولم يقدر الله حق قدره، وهذا من الجهل بالله عز وجل.

---

(1) أخرجه أحمد (4/ 355، 356)، وابن عبد البر في «الاستذكار» (8/ 133) من طريق هشام بن عبد الملك عن عبيد الله بن إياد بن لقيط عن إياد عن عبد الله بن سعيد عن عبد الله بن أبي أوفى به. وعبد الله بن سعيد وثقه ابن حبان، وباقي رجاله ثقات رجال الصحيح. وأورده الهيثمي في «المجمع» (2/ 105-106)، وقال: «رواه أحمد والطبراني في «الكبير» ورجاله ثقات». وللحديث شواهد لذلك صححه الشيخ الألباني رحمه الله تعالى.

قوله: «ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها أبدياً».

ش: -أي- أن الله سبحانه وتعالى لم يزل متصفاً بصفات الكمال: صفات الذات وصفات الفعل. ولا يجوز أن يعتقد أن الله وصف بصفة بعد أن لم يكن متصفاً بها، لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدها صفة نقص، ولا يجوز أن يكون قد حصل له الكمال بعد أن كان متصفاً بضده. ولا يرد على هذا صفات الفعل والصفات الاختيارية ونحوها، كالخلق والتصوير، والإحياء والإماتة، والقبض، والبسط، والطي، والاستواء والإتيان والمجيء، والنزول، والغضب والرضى، ونحو ذلك مما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وإن كنا لا ندرك كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، ولكن أصل معناه معلوم لنا، كما قال الإمام مالك ﷺ، لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ (الأعراف:54). وغيرها كيف استوى ؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول.

وإن كانت هذه الأحوال تحدث في وقت دون وقت، كما في حديث الشفاعة: «**إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله**»[1]؛ لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يطلق عليه أنه حدث بعد أن لم يكن ألا ترى أن من تكلم اليوم وكان متكلماً بالأمس لا يقال: أنه حدث له الكلام، ولو كان غير متكلم لأنه لآفة كالصغر والخرس،

قال الشيخ صالح بن فوزان:

تقدم قول المصنف: «**قديم بلا ابتداء**» فهو سبحانه وتعالى ليس قبله شيء، ومعنى ذلك: أنه متصف بصفات الكمال، فصفاته تكون أزلاً وأبداً، فكما أنه أول بلا بداية، فكذلك صفاته، فإنها تكون تابعة له سبحانه، فهي أولية بأولية الله سبحانه وتعالى، فلم يكن أولاً بلا صفات ثم حدثت

---

(1) أخرجه البخاري (3340)، (3361)، (4712)، ومسلم (194)، وأحمد (2/ 435-436)، والنسائي في «الكبرى» (11276)، وابن خزيمة في «التوحيد» (243)، وابن المبارك في «مسنده» (101)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (11/ 444)، (13/ 128)، والترمذي (2434)، وابن أبي عاصم في «السنة» (811)، وأبو عوانة (1/ 170-173)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (315)، وفي «الدلائل» (5/ 476-478)، والبغوي في «شرح السنة» (4332)، وابن حبان كما في «الإحسان» (7389)، من طرق عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة مرفوعاً به.

ثم تكلم يقال: حدث له الكلام، فالساكت لغير آفة يسمى متكلماً بالقوة بمعنى أنه يتكلم إذا شاء، وفى حال تكلمه يسمى متكلماً بالفعل، وكذلك الكاتب فى حال الكتابة هو كاتب بالفعل، ولا يخرج عن كونه كاتباً فى حال عدم مباشرته للكتابة.

وحلول الحوادث بالرب تعالى المنفى فى علم الكلام المذموم، لم يرد نفيه ولا إثباته فى كتاب ولا سنة، وفيه إجمال: فإن أريد بالنفى أنه سبحانه لا يحل فى ذاته المقدسة شىء من مخلوقاته المحدثة، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن فهذا نفى صحيح. وإن أريد به نفى الصفات الاختيارية، من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته ؛ فهذا نفى باطل.

وأهل الكلام المذموم يطلقون نفى حلول الحوادث فيسلم السنى للمتكلم ذلك على ظن أنه نفى عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله، فإذا سلم له هذا النفى ألزمه نفى الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو غير لازم له. وإنما أُتى السنى من تسليم هذا النفى المجمل، وإلا فلو استفسر واستفصل لم ينقطع معه.

وكذا مسألة الصفة: هل هى زائدة على الذات أم لا؟ لفظها مجمل، وكذلك لفظ الغير فيه إجمال، فقد يراد به ما ليس هو إياه، وقد يراد به ما جاز مفارقته له.

ولهذا كان أئمة السنة رحمهم الله تعالى لا يطلقون على صفات الله وكلامه أنه غيره، ولا أنه ليس غيره. لأن إطلاق الإثبات قد يشعر أن ذلك مباين له، وإطلاق النفى قد يشعر بأنه هو هو، إذا كان لفظ الغير فيه إجمال، فلا يطلق إلا مع البيان والتفصيل: فإن أريد به أن هناك ذاتاً مجردة قائمة بنفسها منفصلة عن الصفات الزائدة عليها فهذا غير صحيح، وإن

له الصفات بعد ذلك كما يقوله أهل الضلال، الذين يقولون: لم تكن له صفات فى الأزل ثم كانت له صفات، لئلا يلزم على ذلك تعدد الآلهة -كما يزعمون- أو تعدد القدماء، وتكون الأسماء والصفات شريكة لله فى أوليته. فنقول: يا سبحان الله! هذا يلزم عليه أن يكون الله ناقصاً -تعالى الله- فى فترة، ثم حدثت له الصفات وكمل بها، تعالى عما يقولون، ولا يلزم من قدم الصفات قدم الأرباب، لأن الصفات ليست شيئاً غير الموصوف فى الخارج، إنما هى معان قائمة بالموصوف، ليس شيئاً مستقلاً عن الموصوف، فإذا قلت مثلاً: «فلان سميع بصير، عالم فقيه، لغوى نحوى» فهل

أريد به أن الصفات زائدة على الذات التى يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة فهذا حق، ولكن ليس فى الخارج ذات مجردة عن الصفات ؛ بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها، وإنما يفرض الذهن ذاتاً وصفة، كلاً وحده، ولكن ليس فى الخارج ذات غير موصوفة، فإن هذا محال. ولو لم يكن إلا صفة الوجود فإنها لا تنفك عن الموجود، وإن كان الذهن يفرض ذاتاً ووجوداً، يتصور هذا وحده وهذا وحده، لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر فى الخارج.

وقد يقول بعضهم: الصفة لا عين الموصوف ولا غيره. وهذا له معنى صحيح، وهو: أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التى يفرضها الذهن مجردة بل هى غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصفاته واحد غير متعدد.

والتحقيق أن يفرق بين قول القائل: الصفات غير الذات، وبين قوله: صفات الله غير الله، فإن الثانى باطل، لأن مسمى الله يدخل فيه صفاته بخلاف مسمى الذات، فإنه لا يدخل فيه الصفات، لأن المراد أن الصفات زائدة على ما أثبته المثبتون من الذات، والله تعالى هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة، ولهذا قال الشيخ ـ رحمه الله ـ: «**لا زال بصفاته**» ولم يقل: لا زال وصفاته، لأن العطف يؤذن بالمغايرة، وكذلك قال الإمام أحمد ﷺ فى مناظرته الجهمية، لا نقول: الله وعلمه، الله وقدرته، الله ونوره، ولكن نقول: الله بعلمه وقدرته ونوره هو إله واحد سبحانه وتعالى.

فإذا قلت: «أعوذ بالله» فقد عذت بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال المقدسة الثابتة التى لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه.

معنى هذا أن الإنسان صار عدداً من الأشخاص، فلا يلزم من تعدد الصفات تعدد الموصوف، كما يقوله أصحاب الضلال.

فالله سبحانه وتعالى ليس لصفاته بداية كما أنه ليس لذاته بداية، فيوصف بأنه الخالق دائماً وأبداً.

وأما أفعاله سبحانه، فهى قديمة النوع حادثة الآحاد.

فالله سبحانه وتعالى متكلم قبل أن يصدر منه الكلام، وخالق قبل أن يصدر منه الخلق، وأما أنه يتكلم ويخلق، فهذه أفعال متجددة وهكذا.

وإذا قلت: «أعوذ بعزة الله»: فقد عذت بصفة من صفات الله تعالى، ولم تعذ بغير الله.

وهذا المعنى يفهم من لفظ الذات، فإن «ذات» في أصل معناها لا تستعمل إلا مضافة، أي: ذات وجود، ذات قدرة، ذات عز، ذات علم، ذات كرم، إلى غير ذلك من الصفات، فذات كذا بمعنى صاحبة كذا: تأنيث «ذو» هذا أصل معنى الكلمة.

فعلم أن الذات لا يتصور انفصال الصفات عنها بوجه من الوجوه، وإن كان الذهن قد يفرض ذاتاً مجردة عن الصفات، كما يفرض المحال. وقد قال ﷺ: **«أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر»**[1]. وقال ﷺ: **«أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق»**[2]، ولا يعوذ ﷺ بغير الله. وكذا قال ﷺ: **«اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك»**[3]. وقال ﷺ: **«ونعوذ بعظمتك أن نغتال من تحتنا»**[4].

(لم يزدد بكونهم شيئاً لم يكن قبلهم من صفته): أي: خلق الخلق. ولا نقول: لم يصر خالقاً إلا بعد أن خلقهم، بل هو يسمى خالقاً من الأزل، لا بداية لذلك، أما خلقه إنما هو متجدد.

(وكما كان بصفاته أزلياً، كذلك لا يزال عليها ابدياً): كما أنه موصوف بصفاته أزلياً، يعني: لا بداية لذلك، كذلك صفاته تلازمه -سبحانه- في المستقبل، فهو بصفاته أبدي لا نهاية له «أنت

---

(1) أخرجه مسلم (2202)، وأحمد (4/ 217)، وأبو داود (3891)، والترمذي (2080)، ومالك في «الموطأ» (2/ 242)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (1000)، والبغوي في «شرح السنة» (1416)، والطبراني في «الكبير» (8340) (8341)، (8342)، (8356)، والحاكم (1/ 343)، من طريق عمرو بن عبد الله بن كعب عن نافع بن جبير عن عثمان بن أبي العاص به.

(2) أخرجه مسلم (2708)، والبخاري في «الأدب المفرد» (348) (351)، والنسائي في «الكبرى» في «عمل اليوم والليلة» (3094) (10395)، والترمذي (3437)، وابن ماجه (3547)، وأحمد (6/ 377، 378، 409)، والدارمي (2680)، وابن خزيمة (2566) (2567)، وعبد الرزاق (9260) (9261)، والبيهقي في «الكبرى» (5/ 253)، وفي «الأسماء والصفات» (402)، وفي «الاعتقاد» (ص 87)، وغيرهم.

(3) وأخرجه مسلم (486)، وأبو داود (879)، والترمذي (3493)، وأحمد (6/ 8، 201)، والنسائي (1/ 102-103)، وابن أبي شيبة (10/ 191)، وابن ماجه (1179)، والبغوي في «شرح السنة» (1366)، كلهم من حديث عائشة به.

(4) حديث صحيح: أخرجه أبو داود (5074)، والنسائي (8/ 282)، وابن ماجه (3871)، وأحمد (2/ 125)، والبخاري في «الأدب المفرد» (698) (1200)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (138)، والحاكم (1/ 517-518)، وابن حبان (2356)، والطبراني في «الكبير» (13297)، وصحح إسناده الشيخ الألباني.

وقال ﷺ: «**أعوذ بنور وجهك الذى أشرقت له الظلمات**»[1].

وكذلك قولهم: الاسم عين المسمى أو غيره؟ وطالما غلط كثير من الناس فى ذلك، وجهلوا الصواب فيه: فالاسم يراد به المسمى تارة ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى، فإذا قلت: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده، ونحو ذلك ؛ فهذا المراد به المسمى نفسه، وإذا قلت: الله اسم عربى، والرحمن اسم عربى، والرحيم من أسماء الله تعالى ونحو ذلك - فالاسم هاهنا هو المراد لا المسمى، ولا يقال غيره لما فى لفظ الغير من الإجمال: فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له، حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم فهذا من أعظم الضلال والإلحاد فى أسماء الله تعالى.

والشيخ - رحمه الله - أشار بقوله: «**ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه**» إلى آخر كلامه - إلى الرد على المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة. فإنهم قالوا: إنه تعالى صار قادراً على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه، لكونه صار الفعل والكلام ممكناً بعد أن كان ممتنعاً، وأنه انقلب من الامتناع الذاتى إلى الإمكان الذاتى ! وعَلَىّ بن كُلاَّب والأشعرى ومن وافقهما، فإنهم قالوا: إن الفعل صار ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً مَنه.

وأما الكلام عندهم فلا يدخل تحت المشيئة والقدرة، بل هو شىء واحد لازم لذاته.

وأصل هذا الكلام من الجهمية، فإنهم قالوا: إن دوام الحوادث ممتنع، وإنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ ؛ لامتناع حوادث لا أول لها، فيمتنع أن يكون البارى عز وجل لم يزل فاعلاً متكلماً بمشيئة، بل يمتنع أن يكون قادراً على ذلك ؛ لأن القدرة على الممتنع ممتنعة !.

وهذا فاسد ؛ فإنه يدل على امتناع حدوث العالم وهو حادث، والحادث إذا حدث بعد أن لم يكن محدثاً فلابد أن يكون ممكناً، والإمكان ليس له وقت محدود، وما من وقت يقدر إلا والإمكان ثابت فيه، وليس لإمكان الفعل وجوازه وصحته مبدأ ينتهى إليه، فيجب أنه لم

الآخر فلا بعدك شىء» باسمك وصفاتك، ولا يقال: إن هذه الصفات تنقطع عنه فى المستقبل، بل هى ملازمة له سبحانه وتعالى.

---

(1) ضعيف: أخرجه ابن إسحاق كما فى سيرة ابن هشام (1/ 420)، وابن عدى فى «الكامل» (6/ 2124)، وسنده ضعيف معضل.

يزل الفعل ممكناً جائزاً صحيحاً، فيلزم أنه لم يزل الرب قادراً عليه، فيلزم جواز حوادث لا نهاية لأولها.

قالت الجهمية ومن وافقهم: نحن لا نسلم أن إمكان الحوادث لا بداية له، لكن نقول: إمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا بداية له ؛ وذلك لأن الحوادث عندنا تمتنع أن تكون قديمة النوع، بل يجب حدوث نوعها ويمتنع قدم نوعها، لكن لا يجب الحدوث فى وقت بعينه، فإمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا أول له، بخلاف جنس الحوادث.

فيقال لهم: هب إنكم تقولون ذلك، لكن يقال: إمكان جنس الحوادث عندكم له بداية، فإنه صار جنس الحدوث عندكم ممكناً بعد أن لم يكن ممكناً، وليس لهذا الإمكان وقت معين، بل ما من وقت يفرض إلا والإمكان ثابت قبله، فيلزم دوام الإمكان، وإلا لزم انقلاب الجنس من الامتناع إلى الإمكانَ من غَير حدوث شيء. ومعلوم أن انقلاب حقَيقة جنس الحدوث أو جنس الحوادث، أو جنس الفعل، أو جنس الإحداث، أو ما أشبه هذا من العبارات من الامتناع إلى الإمكان، وهو مصيرّ ذلك ممكناً جائزاً بعد أن كان ممتنعاً من غير سبب تجدد، وهذا ممتنع فى صريح العقل.

وهو أيضا انقلاب الجنس من الامتناع الذاتى إلى الإمكان الذاتى، فإن ذات جنس الحوادث عندهم تصير ممكنة بعد أن كانت ممتنعة، وهذا الانقلاب لا يختص بوقت معين، فإنه ما من وقت يقدر إلا والإمكان ثابت قبله، فيلزم أنه لم يزل هذا الانقلاب ممكناً، فيلزم أنه لم يزل الممتنع ممكناً. وهذا أبلغ فى الامتناع من قولنا: لم يزل الحادث ممكناً، فقد لزمهم فيما فروا إليه أبلغ مما لزمهم فيما فروا منه. فإنه يعقل كون الحادث ممكناً، ويعقل أن هذا الإمكان لم يزل، وأما كون الممتنع ممكناً فهو ممتنع فى نفسه، فكيف إذا قيل: لم يزل إمكان هذا الممتنع. وهذا مبسوط فى موضعه.

فالحاصل: أن نوع الحوادث هل يمكن دوامها فى المستقبل والماضى أم لا ؟ أو فى المستقبل فقط ؟ أو الماضى فقط ؟

فيه ثلاثة أقوال معروفة لأهل النظر من المسلمين وغيرهم:

أضعفها: قول من يقول: لا يمكن دوامها لا فى الماضى ولا فى المستقبل كقول جهم بن صفوان وأبى الهذيل العلاف.

وثانيها: قول من يقول: يمكن دوامها فى المستقبل دون الماضى، كقول كثير من أهل الكلام ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم.

والثالث: قول من يقول: يمكن دوامها فى الماضى والمستقبل، كما يقوله أئمة الحديث، هى من المسائل الكبار. ولم يقل أحد يمكن دوامها فى الماضى دون المستقبل.

ولاشك أن جمهور العالَم من جميع الطوائف يقولون: إن كل ما سوى الله تعالى مخلوق كائن بعد أن لم يكن، وهذا قول الرسل وأتباعهم من المسلمينَ واليهود والنصارى وغيرهم.

ومن المعلوم بالفطرة أن كون المفعول مقارناً لفاعله لم يزل ولا يزال معه ممتنع محال، ولما كان تسلسل الحوادث فى المستقبل لا يمنع أن يكون الرب سبحانه هو الآخر الذى ليس بعده شيء فكذا تسلسل الحوادث فى الماضى لا يمنع أن يكون سبحانه وتعالى هو الأول الذى ليس قبله شىء، فإن الرب سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال يفعل ما يشاء ويتكلم إذا شاء. قال تعالى: ﴿ **قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ** ﴾ (آل عمران:40)، وقال تعالى: ﴿ **وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ** ﴾ (البقرة:253)، وقال تعالى: ﴿ **ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥) فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ** ﴾ (البروج:15-16)، وقال تعالى: ﴿ **ولوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ** ﴾ (لقمان:27)، وقال تعالى: ﴿ **قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا** ﴾ (الكهف:109).

والمثبت إنما هو الكمال الممكن الوجود، وحينئذ فإذا كان النوع دائماً فالممكن والأكمل هو التقدم على كل فرد من الأفراد بحيث لا يكون فى أجزاء العالم شىء يقارنه بوجه من الوجوه.

وأما دوام الفعل فهو أيضاً من الكمال، فإن الفعل إذا كان صفة كمال فدوامه دوام الكمال.

قالوا: والتسلسل لفظ مجمل، لم يرد بنفيه ولا إثباته كتاب ولا سنة ؛ ليجب مراعاة لفظه، وهو ينقسم إلى واجب وممتنع وممكن.

فالتسلسل فى المؤثرين محال ممتنع لذاته، وهو أن يكون مؤثرون كل واحد منهم استفاد تأثيره ممن قبله لا إلى غاية.

والتسلسل الواجب: ما دل عليه العقل والشرع، من دوام أفعال الرب تعالى فى الأبد، وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيماً آخر لا نفاد له.

وكذلك التسلسل فى أفعاله سبحانه من طرف الأزل، وأن كل فعل مسبوق بفعل آخر، فهذا واجب فى كلامه، فإنه لم يزل متكلماً إذا شاء، ولم تحدث له صفة الكلام فى وقت، وهكذا أفعاله التى هى من لوازم حياته، فإن كل حى فعال والفرق بين الحى والميت: الفعل ؛ ولهذا قال غير واحد من السلف: الحى الفعَّال، وقال عثمان بن سعيد: كل حى فعال، ولم يكن ربنا تعالى قط فى وقت من الأوقات معطلاً عن كماله: من الكلام والإرادة والفعل.

وأما التسلسل الممكن: فالتسلسل فى مفعولاته من هذا الطرف، كما تتسلسل فى طرف الأبد، فإنه إذا لم يزل حياً قادراً مريداً متكلماً، وذلك من لوازم ذاته ؛ فالفعل ممكن له بموجب هذه الصفَات له، وأن يفعل أكمل من أن لا يفعل، ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه، فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته تقدماً لا أول له، فلكل مخلوق أول، والخالق سبحانه لا أول له، فهو وحده الخالق، وكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن.

قالوا: وكل قول سوى هذا فصريح العقل يرده ويقضى ببطلانه، وكل من اعترف بأن الرب تعالى لم يزل قادراً على الفعل لزمه أحد أمرين، لابد له منهما:

إما أن يقول بأن الفعل لم يزل ممكناً.

وإما أن يقول لم يزل واقعاً، وإلا تناقض تناقضاً بيناً ؛ حيث زعم أن الرب تعالى لم يزل قادراً على الفعل، والفعل محال ممتنع لذاته، لو أراده لم يمكن وجوده، بل فرض إرادته عنده محال وهو مقدور له. وهذا قول ينقض بعضه بعضاً.

والمقصود: أن الذى دل عليه الشرع والعقل أن كل ما سوى اللّه تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن.

أما كون الرب تعالى لم يزل معطلاً عن الفعل ثم فعل، فليس فى الشرع ولا فى العقل ما يثبته، بل كلاهما يدل على نقيضه.

وقد أورد أبو المعالى فى «إرشاده» وغيره من النظار على التسلسل فى الماضى، فقالوا: إنك لو قلت: لا أعطيك درهمَاً إلا أعطيك بعده درهماً، كان هذا ممكناً، ولو قلت: لا أعطيك درهماً حتى أعطيك قبله درهماً، كان هذا ممتنعاً.

وهذا التمثيل والموازنة غير صحيحة، بل الموازنة الصحيحة أن تقول: ما أعطيتك درهماً إلا أعطيتك قبله درهماً، فتجعل ماضياً قبل ماض، كما جعلت هناك مستقبلاً بعد مستقبل.

وأما قول القائل: لا أعطيك حتى أعطيك قبله، فهو نفى للمستقبل حتى يحصل فى المستقبل ويكون قبله[1]. فقد نفى المستقبل حتى يوجد المستقبل، وهذا ممتنع. أما نفى[2] الماضى حتى يكون قبله ماض، فإن هذا ممكن. والعطاء المستقبل ابتداؤه من المستقبل، والمعطى الذى له ابتداء وانتهاء لا يكون قبله ما لا نهاية له، فإن ما لا نهاية له فيما يتناهى ممتنع.

قوله: «ليس بعد خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداثه البرية استفاد اسم البارى».

ش: ظاهر كلام الشيخ ـ رحمه الله ـ أنه يمنع تسلسل الحوادث فى الماضى، ويأتى فى كلامه ما يدل على أنه لا يمنعه فى المستقبل، وهو قوله «والجنة والنار مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان»، وهذا مذهب الجمهور كما تقدم. ولا شك فى فساد قول من منع ذلك فى الماضى والمستقبل، كما ذهب إليه الجهم وأتباعه، وقال بفناء الجنة والنار، لما يأتى من الأدلة إن شاء الله تعالى.

وأما قول من قال بجواز حوادث لا أول لها من القائلين بحوادث لا آخر لها فأظهر فى الصحة من قول من فرق بينهما، فإنه سبحانه لم يزل حياً، والفعل من لوازم الحياة، فلم يزل فاعلاً لما يريد، كما وصف بذلك نفسه، حيث يقول: ﴿ **ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ** ﴿١٥﴾ **فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ** ﴾ (البروج: 15-16).

والآية تدل على أمور:

أحدها: أنه تعالى يفعل بإرادته ومشيئته.

الثانى: أنه لم يزل كذلك، لأنه ساق ذلك فى معرض المدح والثناء على نفسه، وأن ذلك من كماله سبحانه، ولا يجوز أن يكون عادماً لهذا الكمال فى وقت من الأوقات، وقد قال

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا توضيح وتكرار لما سبق.

من أسماء الله عز وجل: البارى، يعني: الخالق، برى الخلق، يعني: خلقهم، فهو الباري، وهذا الاسم ملازم لذاته ليس له بداية.

---

(1) فى المطبوعة «قبلى» وهو خطأ. (ش)

(2) فى المطبوعة «لم ينف» بدل «أما نفى» وهو خطأ، لا يصلح فى سياق الكلام. (ش)

تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾ (النحل:17). ولما كان من أوصاف كماله ونعوت جلاله لم يكن حادثاً بعد أن لم يكن.

الثالث: أنه إذا أراد شيئاً فعله، فإن «ما» موصولة عامة، أى: يفعل كل ما يريد أن يفعله، وهذا فى إرادته المتعلقة بفعله، وأما إرادته المتعلقة بفعل العبد فتلك لها شأن آخر فإن أراد فعل العبد ولم يرد من نفسه أن يعينه عليه ويجعله فاعلاً لم يوجد الفعل وإن أراده حتى يريد من نفسه أن يجعله فاعلاً[1]. وهذه هى النكتة التى خفيت على القدرية والجبرية، وخبطوا فى مسألة القدر؛ لغفلتهم عنها، وفرق بين إرادته أن يفعل العبد وإرادة أن يجعله فاعلاً، وسيأتى الكلام على مسألة القدر فى موضعه إن شاء الله تعالى.

الرابع: أن فعله وإرادته متلازمان، فما أراد أن يفعل فعل، وما فعله فقد أراده. بخلاف المخلوق، فإنه يريد ما لا يفعل، وقد يفعل ما لا يريده. فما ثَمَّ فعال لما يريد إلا الله وحده.

الخامس: إثبات إرادات[2] متعددة بحسب الأفعال، وأن كل فعل له إرادة تخصه، هذا هو المعقول فى الفطر، فشأنه سبحانه أنه يريد على الدوام ويفعل ما يريد.

السادس: أن كل ما صح أن تتعلق به إرادته جاز فعله، فإذا أراد أن ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، وأن يجيء يوم القيامة لفصل القضاء، وأن يُرى عباده نفسه، وأن يتجلى لهم كيف شاء، ويخاطبهم، ويضحك إليهم، وغير ذلك مما يريد سبحانه لم يمتنع عليه فعله، فإنه تعالى فعال لما يريد. وإنما يتوقف صحة ذلك على إخبار الصادق به، فإذا أخبر [وجب التصديق][3]، وكذلك محو ما يشاء، وإثبات ما يشاء، كل يوم هو فى شأن سبحانه وتعالى.

والقول بأن الحوادث لها أول، يلزم منه التعطيل قبل ذلك، وأن الله سبحانه وتعالى لم يزل غير فاعل ثم صار فاعلاً.

ولا يلزم من ذلك قدم العالم، لأن كل ما سوى الله تعالى محدث ممكن الوجود، موجود بإيجاد الله تعالى له، ليس له من نفسه إلا العدم، والفقر والاحتياج وصف ذاتى لازم لكل ما سوى الله تعالى والله تعالى واجب الوجود لذاته غنى لذاته، والغنى وصف ذاتى لازم له سبحانه وتعالى.

---

(1) فى الكلام هنا نقص ظاهر. ولعل أصله: «وإن أراده حتى يريد من نفسه (أن يعينه عليه) ويجعله فاعلاً (وجد الفعل)». (ش)

(2) فى المطبوعة «إرادة»، بالإفراد. وهو خطأ. (ش)

(3) بياض بالأصل. (ش)

وللناس قولان في هذا العالم: هل هو مخلوق من مادة أم لا ؟

واختلفوا في أول هذا العالم ما هو ؟ وقد قال تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ (هود:7). وروى البخارى وغيره عن عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: «قال أهل اليمن لرسول الله ﷺ: جئناك لنتفقه في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر فقال: «**كان الله ولم يكن شيء قبله**»[1] وفي رواية: «**ولم يكن شيء معه**»، وفي رواية «**غيره**»، «**وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض**»، وفي لفظ: «**ثم خلق السموات والأرض**»، فقوله: «**كتب في الذكر**»، يعني اللوح المحفوظ، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ ﴾ (الأنبياء:105) يسمى ما يكتب في الذكر ذكراً، كما يسمى ما يكتب في الكتاب كتاباً.

والناس في هذا الحديث على قولين: منهم من قال: إن المقصود إخباره بأن الله كان موجوداً وحده ولم يزل كذلك دائماً، ثم ابتدأ إحداث جميع الحوادث، فجنسها وأعيانها مسبوقة بالعدم، وأن جنس الزمان حادث لا في زمان، وأن الله صار فاعلاً بعد أن لم يكن يفعل شيئاً من الأزل إلى حين ابتداء الفعل ولا كان الفعل ممكناً.

والقول الثاني: المراد إخباره عن مبدأ خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام ثم استوى على العرش كما أخبر القرآن بذلك في غير موضع، وفي «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «**قدر الله تعالى مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء**»[2] فأخبر ﷺ: أن تقدير هذا العالم المخلوق في ستة أيام كان قبل خلقه السموات بخمسين ألف سنة، وأن عرش الرب تعالى كان حينئذ على الماء.

---

(1) أخرجه البخارى (3191)، (7418)، والنسائي في «الكبرى» (11240)، وابن خزيمة في «التوحيد» (2/ 884)، وأحمد (4/ 431)، والبيهقي في «الأسماء والصفات». (9/ 231، 375)، وابن حبان (6140)، (6142)، والآجري في «الشريعة» (176-178)، والطبراني في «الكبير» (18/ 497)، كلهم من طريق الأعمش عن جامع بن شداد عن صفوان بن محرز عن عمران بن حصين به.

(2) أخرجه مسلم (2653)، وأحمد (2/ 169)، والترمذي (2156)، وعبد بن حميد (343)، وابن حبان (6138)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (1/ 327)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (374).

دليل صحة هذا القول الثاني من وجوه:

أحدها: أن قول أهل اليمن «جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر» وهو إشارة إلى حاضر مشهود موجود، والأمر هنا بمعنى المأمور أي الذى كونه الله بأمره، وقد أجابهم النبى ﷺ عن بدء هذا العالم الموجود، لا عن جنس المخلوقات ؛ لأنهم لم يسألوه عنه، وقد أخبرهم عن خلق السموات والأرض حال كون عرشه على الماء، ولم يخبرهم عن خلق العرش، وهو مخلوق قبل خلق السموات والأرض.

وأيضاً فإنه قال: «**كان الله ولم يكن شيء قبله**» وقد روى «**معه**»، وروى «**غيره**» والمجلس كان واحداً، فعلم أنه قال أحد الألفاظ والآخران رويا بالمعنى، ولفظ «**القبل**» ثبت عنه فى غير هذا الحديث. ففى حديث مسلم عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبى ﷺ : أنه كان يقول فى دعائه: «**اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء**»[1] ـ الحديث. واللفظان الآخران لم يثبت واحد منهما فى موضع آخر ؛ ولهذا كان كثير من أهل الحديث إنما يرويه بلفظ القبل، كالحميدى والبغوى وابن الأثير. وإذا كان كذلك لم يكن فى هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث، ولا لأول مخلوق.

وأيضاً فإنه يقال: «كان الله ولم يكن شيء قبله شيء» أو «معه» أو «غيره» «وكان عرشه على الماء وكتب فى الذكر كل شيء» فأخبر عن هذه الثلاثة بالواو، و «خلق السموات والأرض» روى بالواو وبثم ؛ فظهر أن مقصوده إخباره إياهم ببدء خلق السموات والأرض وما بينهما، وهى المخلوقات التى خلقت فى ستة أيام، لا ابتداء خلق ما خلقه الله قبل ذلك، وذكر السموات والأرض بما يدل على خلقهما، وذكر ما قبلهما بما يدل على كونه ووجوده، ولم يتعرض لابتداء خلقه له.

وأيضاً فإنه إذا كان الحديث قد ورد بهذا وهذا، فلا يجزم بأحدهما إلا بدليل، فإذا رجح أحدهما فمن جزم بأن الرسول أراد المعنى الآخر فهو مخطئ قطعاً، ولم يأت فى الكتاب ولا فى السنة ما يدل على المعنى الآخر، فلا يجوز إثباته بما يظن أنه معنى الحديث، ولم يرد: «كان الله ولا شيء معه» مجرداً وإنما ورد على السياق المذكور، فلا يظن أن معناه الإخبار بتعطيل الرب تعالى دائماً عن الفعل حتى خلق السموات والأرض.

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

وأيضاً: فقوله ﷺ: «**كان الله ولا شيء قبله -أو معه، أو غيره- وكان عرشه على الماء**»، لا يصح أن يكون المعنى أنه تعالى موجود وحده لا مخلوق معه أصلاً ؛ لأن قوله: «**وكان عرشه على الماء**». يرد ذلك، فإن هذه الجملة وهي: «**وكان عرشه على الماء**» إما حالية، أو معطوفة، وعلى كلا التقديرين فهو مخلوق موجود فى ذلك الوقت، فعلم أن المراد: ولم يكن شيء من هذا العالم المشهود.

قوله: «له معنى الربوبية ولا مربوب، ومعنى الخالق ولا مخلوق».

ش: يعنى أن الله تعالى موصوف بأنه «الرب» قبل أن يوجد مربوب، وموصوف بأنه «خالق» قبل أن يوجد مخلوق.

قال بعض المشايخ الشارحين: وإنما قال: «له معنى الربوبية ومعنى الخالق» دون الخالقية ؛ لأن الخالق هو المخرج للشيء من العدم إلى الوجود لا غير، والرب يقتضى معانى كثيرة، وهى: الملك والحفظ والتدبير والتربية وهى تبليغ الشيء كماله بالتدريج، فلا جرم أتى بلفظ يشمل هذه المعانى وهى الربوبية. انتهى. وفيه نظر ؛ لأن الخلق يكون بمعنى التقدير أيضاً.

قوله: «وكما أنه محيى الموتى بعد ما أحيا ؛ استحق هذا الاسم قبل إحيائهم، كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم».

ش: يعني: أنه سبحانه وتعالى موصوف بأنه محيي الموتى قبل إحيائهم، فكذلك يوصف بأنه خالق قبل خلقهم إلزاماً للمعتزلة ومن قال بقولهم كما حكينا عنهم فيما تقدم. وتقدم تقرير أنه تعالى لم يزل يفعل ما يشاء.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

كذلك هو رب قبل أن توجد المربوبات، والرب معناه: المالك والمتصرف والمصلح والسيد، وهذه الصفات لازمة لذاته، يوصف بالربوبية بلا بداية ولا نهاية، قبل وجود المربوبات وبعد فناء المربوبات.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

كما أنه -سبحانه- يوصف بكونه محيي الموتى فى الأزل، وبأنه يحيى ويميت، ولا يكون هذا الوصف معدوماً حتى يكون أحيا الموتى، وإنما هذا له من القديم والأزل، وأما إحياء الموتى فهذا متجدد، أحيا ويحيي سبحانه إذا شاء.

قوله: «ذلك بأنه على كل شيء قدير، وكل شيء إليه فقير، وكل أمر عليه يسير، لا يحتاج إلى شيء، ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير».

ش: ذلك إشارة إلى ثبوت صفاته في الأزل قبل خلقه. والكلام على كل وشمولها وشمول «كل» في كل مقام بحسب ما يحتف به من القرائن، يأتي في مسألة الكلام إن شاء الله تعالى.

وقد حرفت المعتزلة المعنى المفهوم من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة:284) فقالوا: إنه قادر على كل ما هو مقدور له، وأما نفس أفعال العباد فلا يقدر عليها عندهم، وتنازعوا: هل يقدر على مثلها أم لا ؟. ولو كان المعنى على ما قالوا لكان هذا بمنزلة أن يقال هو عالم بكل ما يعلمه وخالق لكل ما يخلقه ونحو ذلك من العبارات التي لا فائدة فيها. فسلبوا صفة كمال قدرته على كل شيء.

وأما أهل السنة، فعندهم أن الله على كل شيء قدير، وكل ممكن فهو مندرج في هذا. وأما المحال لذاته، مثل كون الشيء الواحد موجوداً معدوماً في حال واحدة، فهذا لا حقيقة له، ولا يتصور وجوده، ولا يسمى شيئاً، باتفاق العقلاء. ومن هذا الباب: خلق مثل نفسه وإعدام نفسه وأمثال ذلك من المحال.

وهذا الأصل هو الإيمان بربوبيته العامة التامة، فإنه لا يؤمن بأنه رب كل شيء إلا من آمن أنه قادر على تلك الأشياء، ولا يؤمن بتمام ربوبيته وكمالها إلا من آمن بأنه على كل شيء قدير.

وإنما تنازعوا في المعدوم الممكن: هل هو شيء أم لا ؟ والتحقيق: أن المعدوم ليس بشيء في الخارج، ولكن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون، ويكتبه، وقد يذكره ويخبر به، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ (الحج:1)، فيكون شيئاً في العلم والذكر والكتاب، لا في الخارج،

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا وصف أزلي، لا يقال بأنه ما استفاد القدرة إلا بعد أن خلق وأوجد المخلوقات، بل القدرة صفة أزلية، وإنما كونه أوجد المخلوقات فهذا أثر ناتج من كونه على كل شيء قدير.

والله هو الذي وصف نفسه بأنه على كل شيء قدير من الموجودات ومن المعدومات، لم يقيد قدرته بشيء معين، لا يعجزه شيء، ولا يجوز التقييد بأنه قدير على كذا، ولا يقال: إنه على ما يشاء

كما قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (يس:82)، قال تعالى: ﴿ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾ (مريم:9)، أي لم تكن شيئاً في الخارج وإن كان شيئاً في علمه تعالى. وقال تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ (الإنسان:1).

وقوله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (الشورى:11) رد على المشبهة. وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (الشورى:11)، رد على المعطلة، فهو سبحانه وتعالى موصوف بصفات الكمال، وليس له فيها شبيه فالمخلوق وإن كان يوصف بأنه سميع بصير فليس سمعه وبصره كسمع الرب وبصره، ولا يلزم من إثبات الصفة تشبيه، إذ صفات المخلوق كما يليق به، وصفات الخالق كما يليق به.

ولا ننفي عن الله ما وصف به نفسه وما وصفه به أعرف الخلق بربه وما يجب له وما يمتنع عليه، وأنصحهم لأمته، وأفصحهم، وأقدرهم على البيان. فإنك إن نفيت شيئاً من ذلك كنت كافراً بما أنزل على محمد ﷺ.

وإذا وصفته بما وصف به نفسه فلا تشبهه بخلقه فليس كمثله شيء، فإذا شبهته بخلقه كنت كافراً به. قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: من شبه الله بخلقه فقد كفر ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً. وسيأتي في كلام الشيخ الطحاوي ـ رحمه الله ـ «**ومن لم يتوق النفي والتشبيه زل ولم يصب التنزيه**».

وقد وصف الله تعالى نفسه بأن له المثل الأعلى، فقال تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ ﴾ (النحل:60)، وقال تعالى: ﴿ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (الروم:27). فجعل سبحانه مثل السوء، المتضمن للعيوب والنقائص وسلب الكمال لأعدائه المشركين وأوثانهم وأخبر أن المثل الأعلى المتضمن لإثبات الكمال كله لله وحده فمن سلب صفة الكمال عن الله تعالى فقد جعل له مثل السوء ونفى عنه ما وصف به نفسه من المثل الأعلى، وهو الكمال المطلق المتضمن للأمور الوجودية، والمعاني الثبوتية التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل كان بها أكمل وأعلى من غيره.

قدير، إنما هذا خاص بجمع الله سبحانه وتعالى لأهل السموات والأرض: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ ﴾ (الشورى:29)، وهذه قضية معينة.

لا شيء يمكن أن يستغني عن الله لا من الملائكة ولا السماوات والأرض ولا الجن ولا الإنس، ولا الجامدات من الجبال ولا البحار، كل شيء فقير إلى الله: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ (فاطر:15).

ولما كانت صفات الرب سبحانه وتعالى أكثر وأكمل؛ كان له المثل الأعلى وكان أحق به من كل ما سواه، بل يستحيل أن يشترك فى المثل الأعلى المطلق اثنان ؛ لأنهما إن تكافآ من كل وجه، لم يكن أحدهما أعلى من الآخر، وإن لم يتكافآ فالموصوف به أحدهما وحده، فيستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مثل أو نظير.

واختلفت عبارات المفسرين فى المثل الأعلى. ووفق بين أقوالهم بعض من وفقه الله وهداه، فقال: المثل الأعلى يتضمن: الصفة العليا، وعلم العالمين بها، ووجودها العلمى، والخبر عنها وذكرها، وعبادة الرب تعالى بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكريه.

فها هنا أمور أربعة:

الأول: ثبوت الصفات العليا لله سبحانه وتعالى سواء علمها العباد أو لا، وهذا معنى قول من فسرها بالصفة.

الثانى: وجودها فى العلم والشعور، وهذا معنى قول من قال من السلف والخلف: إنه ما فى قلوب عابديه وذاكريه ،من معرفته وذكره، ومحبته وجلاله، وتعظيمه، وخوفه ورجائه، والتوكل عليه، والإنابة إليه. وهذا الذى فى قلوبهم من المثل الأعلى لا يشركه فيه غيره أصلاً، بل يختص به فى قلوبهم، كما اختص به فى ذاته. وهذا معنى قول من قال من المفسرين: إن معناه: أهل السموات يعظمونه، ويحبونه، ويعبدونه، وأهل الأرض كذلك، وإن أشرك به من أشرك، وعصاه من عصاه، وجحد صفاته من جحدها، فأهل الأرض معظمون له، مجلون، خاضعون لعظمته، مستكينون لعزته وجبروته. قال تعالى: ﴿ **وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ** ﴾ (الروم:26).

فكل شيء إليه فقير، لا الأولياء ولا السماوات، ومن يقول: إن الأولياء لهم قدرة غير قدرة البشر وإنهم يتصرفون فى الكون، وإنهم ينفعون ويضرون من دون الله، فذلك من قول الكفرة والمشركين، فليس للأولياء والرسل والملائكة غنى عن الله ولا تصرف من دونه.

وهذا مما يبطل عبادة غير الله من الأصنام ونحوها، كيف تعبد أشياء فقيرة وتنسى الذى بيده ملكوت كل شيء؟ ولهذا لما قال بعض علماء القبورية لعامى من أهل التوحيد: أنتم تقولون: إن الأولياء لا ينفعون ولا يضرون، قال: نقول: إنهم لا ينفعون ولا يضرون، قال: أليس الله تعالى يقول: ﴿ **وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ** ﴾ (آل عمران:169)، قال: وهل الله قال: يرزقون، أو يرزقون؟ قال: بل قال: (يرزقون) بضم الياء، قال: إذن أنا أسأل الذى يرزقهم ولا أسألهم. فانخصم ذلك العالم بحجة العامى الذى هو على الفطرة.

الثالث: ذكر صفاته والخبر عنها وتنزيهها من العيوب والنقائص والتمثيل.

الرابع: محبة الموصوف بها وتوحيده، والإخلاص له، والتوكل عليه، والإنابة إليه، وكلما كان الإيمان بالصفات أكمل كان هذا الحب والإخلاص أقوى.

فعبارات السلف كلها تدور على هذه المعاني الأربعة.

فمن أضل ممن يعارض بين قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى﴾ (الروم:27) وبين قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى:11)؟ ويستدل بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ على نفى الصفات ويعمى عن تمام الآية وهو قوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى:11) حتى أفضى هذا الضلال ببعضهم وهو أحمد بن أبى دؤاد القاضى، إلى أن أشار على الخليفة المأمون أن يكتب على ستر الكعبة: ليس كمثله شىء وهو العزيز الحكيم، حرّف كلام الله لينفى وصفه تعالى بأنه السميع البصير كما قال الضال الآخر، جهم بن صفوان: وددت أنى أحك من المصحف قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ (الأعراف:54) فنسأل الله العظيم السميع البصير أن يثبتنا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة، بمنه وكرمه.

وفى إعراب «كمثله» وجوه:

أحدها: أن الكاف صلة زيدت للتأكيد، قال أوس بن حجر:

ليس كمثل الفتى زهير ... خلق يوازيه فى الفضائل

(وكل أمر عليه يسير): ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ (يس:82).

فهو يحيى ويميت، ويخلق ويرزق، ويعطى ويمنع، ويحيى الموتى بعد فنائهم، وذلك يسير عليه سبحانه وتعالى، لا يكلفه شيئاً ولا يشق عليه، خلاف المخلوق، فإنه يتكلف بفعل الأشياء، أو يعجز عنها، أما الله فليس شيء عليه صعباً، ﴿مَا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ (لقمان:28).

(لا يحتاج إلى شىء): الله سبحانه غنى عن كل شيء، فالله ليس بحاجة إلى الخلق، لأنه هو الغنى، فهو الذى يعطى الخلق سبحانه.

(ليس كمثله شىء وهو السميع البصير): هذا نفي للتشبيه عن الله سبحانه، والكاف لتأكيد النفي، مثل: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾ (النساء:70)، الأصل: وكفى الله عليماً، ولكن جاءت الباء للتأكيد.

وقال آخر:

ما إن كمثلهمُ فى الناس من بشر

وقال آخر:

ومثلى كمثل جذوع النخيل

فيكون «مثله» خبر «ليس» واسمها «شيء». وهذا وجه قوى حسن، تعرف العرب معناه فى لغتها، ولا يخفى عنها إذا خوطبت به، وقد جاء عن العرب أيضاً زيادة الكاف للتأكيد فى قول بعضهم:

وصَاليَاتٍ ككَمَا يُؤثفَيْنْ[1]

وقول الآخر:

فأصبحت مثل كعصف مأكول

وليس يشبهه شيء من الأشياء، لا الملائكة ولا الأنبياء والرسل ولا الأولياء ولا أى مخلوق ﴿هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى:11)، فسمى نفسه السميع البصير.

فالآية فى أولها ردٌّ على المشبهة، وفى آخرها رد على المعطلة، ودلت على أنه لا يلزم من إثبات الأسماء والصفات التشبيه بالمخلوقات، فسمع وبصر المخلوقات لا يشبه سمع ولا بصر الله عز وجل.

---

(1) رجز لحطام المجاشعي، كما فى اللسان (ثفا) والصاليات: الحجارة المحترقة. و«يؤثفين»: بضم الياء وسكون الهمزة وفتح الثاء المثلثة والفاء وسكون الياء والنون. قال فى اللسان: «جاء به على الأصل ضرورة» ولولا ذلك لقال: يثفين. قال الأزهرى: أراد يثفين، من أثفى يثفي، فلما اضطره بناء الشعر رده إلى الأصل، فقال: يؤثفين، لأنك إذا قلت: أفعل يفعل -علمت أنه كان فى الأصل: يؤفعل، فحذفت الهمزة لثقلها، كما حذفوا ألف رأيت من: أرى، وكان فى الأصل: أرأى، فكذلك من: يرى، وترى، ونرى. الأصل فيها: يرأى، وترأى، ونرأى، فإذا جاز طرح همزتها وهى أصلية -كانت همزة يؤفعل أولى بجواز الطرح، لأنها ليست من بناء الكلمة فى الأصل» و «أثفى القدر» : جعلها على الأثافي، وهى الحجارة التى تنصب وتجعل القدر عليها. (ش)

الوجه الثاني: أن الزائد (مثل)، أي: ليس كهو شيء. وهذا القول بعيد ؛ لأن مثل: اسم، والقول بزيادة الحرف للتأكيد أولى من القول بزيادة الاسم.

الثالث: أنه ليس ثَمَّ زيادة أصلاً، بل هذا من باب قولهم: مثلك لا يفعل كذا، أي: أنت لا تفعله، وأتى بمثل للمبالغة، وقالوا في معنى المبالغة هنا: أي: ليس كمثله مثل لو فرض المثل فكيف ولا مثل له. وقيل غير ذلك، والأول أظهر.

قوله: «خلق الخلق بعلمه».

ش: خلق: أي: أوجد وأنشأ وأبدع. ويأتي خلق أيضاً بمعنى: قدر. والخلق: مصدر وهو هنا بمعنى المخلوق. وقوله: «بعلمه» في محل نصب على الحال، أي: خلقهم عالماً بهم، قال تعالى: ﴿أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الملك: 14). وقال تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ۝٥٩ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ (الأنعام: 59-60) وفي ذلك رد على المعتزلة.

قال الإمام عبد العزيز المكي صاحب الإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ وجليسه، في كتاب «الحيدة»، الذي حكى فيه مناظرته بشراً المريسي عند المأمون حين سأله عن علمه تعالى: فقال بشر: أقول: لا يجهل، فجعل يكرر السؤال عن صفة العلم، تقريراً له، وبشر يقول: لا يجهل، ولا يعترف له أنه عالم بعلم، فقال الإمام عبد العزيز: نفي الجهل لا يكون صفة مدح، فإن هذه الأسطوانة لا تجهل وقد مدح الله تعالى الأنبياء والملائكة والمؤمنين بالعلم، لا بنفي الجهل. فمن أثبت العلم فقد نفى الجهل، ومن نفى الجهل لم يثبت العلم، وعلى الخلق أن يثبتوا ما أثبته اللّه تعالى لنفسه وينفوا ما نفاه ويمسكوا عما أمسك عنه.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

قال سبحانه: ﴿أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (تبارك:14). فخلقه دليل على علمه سبحانه وتعالى وقدرته كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ (فاطر:44).

والدليل العقلي على علمه تعالى: أنه يستحيل إيجاده الأشياء مع الجهل، ولأن إيجاده الأشياء بإرادته، والإرادة تستلزم تصور المراد، وتصور المراد: هو العلم بالمراد، فكان الإيجاد مستلزماً للإرادة والإرادة مستلزمة للعلم، فالإيجاد مستلزم للعلم، ولأن المخلوقات فيها من الإحكام والإتقان ما يستلزم علم الفاعل لها ؛ لأن الفعل المحكم المتقن يمتنع صدوره عن غير علم، ولأن من المخلوقات ما هو عالم، والعلم صفة كمال، ويمتنع أن لا يكون الخالق عالماً، وهذا له طريقان:

أحدهما: أن يقال: نحن نعلم بالضرورة أن الخالق أكمل من المخلوق، وأن الواجب أكمل من الممكن، ونعلم ضرورة أنا لو فرضنا شيئين، أحدهما عالم والآخر غير عالم كان العالم أكمل، فلو لم يكن الخالق عالماً لزم أن يكون الممكن أكمل منه، وهو ممتنع.

الثاني: أن يقال: كل علم في الممكنات، التي هي المخلوقات فهو منه، ومن الممتنع أن يكون فاعل الكمال ومبدعه عارياً منه بل هو أحق به. والله تعالى له المثل الأعلى، ولا يستوي هو والمخلوقات، لا في قياس تمثيلي، ولا في قياس شمولي، بل كل ما ثبت للمخلوق من كمال فالخالق به أحق، وكل نقص تنزه عنه مخلوق ما فتنزيه الخالق عنه أولى.

قوله: «وقدر لهم أقداراً».

ش: قال تعالى: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ﴾ (الفرقان: 2)، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (القمر:49)، وقال تعالى: ﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ (الأحزاب: 38)، وقال تعالى: ﴿ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴾ (الأعلى: 2 ـ 3). وفي صحيح مسلم عن

قال الشيخ صالح بن فوزان:

قدر الله جل وعلا المقادير، ولم يوجد هذه الأشياء بدون تقدير: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾ (الحجر:21)، فكل شيء قدره الله بمقادير وكيفيات لا تختلف ولا تتغير، فالإنسان قدر الله جسمه وحواسه وأعضاءه وتركيبه وأوزانه، حتى صار إنساناً معتدلاً يمشي ويقف ولو اختل شيء من أعضاء هذا الإنسان أو من تراكيبه اختل الجسم، وكذلك سائر الكائنات ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ ﴾ (الرعد:8)، فلكل شيء مقادير ينضبط بها، ولكل شيء مقادير تختلف عن مقادير الآخر.

عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «**قدر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء**»[1] .

قوله: «وضـرب لهـم آجـالاً».

ش: يعني: أن الله سبحانه وتعالى قدر آجال الخلائق بحيث إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون. قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلا يَسْتَئْخِرُونَ سَاعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ (يونس:49). وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلاً﴾ (آل عمران:145). وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «قالت أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ورضي عنها: اللهم أمتعني بزوجي رسول الله، وبأبي أبي سفيان وبأخي معاوية، قال: فقال النبي ﷺ : «**قد سألت الله لآجال مضروبة، وأيام معدودة، وأرزاق مقسومة، لن يعجل شيئاً قبل أجله، ولن يؤخر شيئاً عن أجله، ولو كنت سألت الله أن يعيذك من عذاب في النار وعذاب في القبر كان خيراً وأفضل**»[2].

فالمقتول ميت بأجله، فعلم الله تعالى وقدر وقضى أن هذا يموت بسبب المرض، وهذا بسبب القتل، وهذا بسبب الهدم، وهذا بسبب الحرق، وهذا بالغرق، إلى غير ذلك من الأسباب. والله سبحانه خلق الموت والحياة، وخلق سبب الموت والحياة، وعند المعتزلة: المقتول مقطوع عليه أجله، ولو لم يقتل لعاش إلى أجله فكأن له أجلان وهذا باطل؛ لأنه لا يليق أن ينسب إلى الله تعالى أنه جعل له أجلاً يعلم أنه لا يعيش إليه البتة، أو يجعل أجله أحد الأمرين، كفعل الجاهل بالعواقب، ووجوب القصاص والضمان على القاتل؛ لارتكابه المنهي عنه ومباشرته السبب المحظور. وعلى هذا يخرج قوله ﷺ : «**صلة الرحم تزيد في**

قال الشيخ صالح بن فوزان:

المخلوقات لها آجال ولها نهاية، قال سبحانه: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ (٢٦) وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ (الرحمن:26-27)، وقال سبحانه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ (القصص:88).

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(2) أخرجه مسلم (2663)، وأحمد (1/ 390، 413، 433، 445، 466)، وابن أبي عاصم في «السنة» (262) (263)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (10/ 190-191).

العمر»[1] أى: سبب طول العمر. وقد قدر اللّه أن هذا يصل رحمه فيعيش بهذا السبب إلى هذه الغاية، ولولا ذلك السبب لم يصل إلى هذه الغاية، ولكن قدر هذا السبب وقضاه، وكذلك قدر أن هذا يقطع رحمه فيعيش إلىَ كذا، كما قلنا فى القتل وعدمه.

فإن قيل: هل يلزم من تأثير صلة الرحم فى زيادة العمر ونقصانه تأثير الدعاء فى ذلك أم لا ؟

فالجواب: أن ذلك غير لازم ؛ لقوله ﷺ لأم حبيبة رضي الله عنها: **«قد سألت اللّه تعالى لآجال مضروبة»**[2] الحديث، كما تقدم.

فعلم أن الأعمار مقدرة لم يشرع الدعاء بتغييرها بخلاف النجاة من عذاب الآخرة. فإن الدعاء مشروع له نافع فيه ألا ترى أن الدعاء بتغيير العمر لما تضمن النفع الأخروى شرع كَما فى الدعاء الذى رواه النسائى من حديث عمار بن ياسر عن النبى ﷺ أنه قال: **«اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق أحينى ما كانت الحياة خيراً لى، وتوفنى إذا كانت الوفاة خيراً لى»**[3] إلى آخر الدعاء.

ويؤيد هذا ما رواه الحاكم فى صحيحه من حديث ثوبان رضي الله عنه عن النبى ﷺ : **«لا يرد القدر إلا الدعاء، ولا يزيد فى العمر إلا البر، وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه»**[4].

كل شيء له عمر محدود، حدده الله -سبحانه- إما قصير وإما طويل، قال سبحانه: ﴿ **وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ** ﴾ (فاطر:١١)، فالأعمار بيده سبحانه وتعالى، وهذا يدل على كمال ربوبيته وكمال قدرته، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

---

(1) أخرجه البخارى (5985)، وفى «الأدب» (57)، والترمذى (1979)، وأحمد (2/ 474)، والحاكم (4/ 161)، والبغوى (3430)، وغيرهم من حديث أبى هريرة مرفوعاً به.

(2) **حديث صحيح**: وقد سبق تخريجه.

(3) **حديث صحيح**: وقد مضى تخريجه.

(4) **إسناده ضعيف**: أخرجه أحمد (5/ 277، 280، 282)، وابن حبان (1090)، والحاكم (1/ 493)، وابن ماجه (90)، (4022)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (4/ 169)، والطبرانى فى «الكبير» (1442)، وابن أبى شيبة فى «المصنف» (10/ 441-442)، والبغوى فى «شرح السنة» (3418)، من طرق عن سفيان الثورى عن عبد الله بن عيسى عن ابن أبى الجعد عن ثوبان مرفوعاً به. وابن أبى الجعد مجهول كما قال ابن القطان وقال الذهبى فى «الميزان»: «وعبد الله هذا، وإن كان قد وثق ففيه جهالة». والحديث حسنه الشيخ ناصر الدين الألبانى فى «الصحيحة» (1/ 236-237)، بشاهد من حديث سلمان وفى سنده ضعيف كما بيّن ذلك الشيخ رحمه الله تعالى.

وفى الحديث رد على من يظن أن النذر سبب فى دفع البلاء وحصول النعماء، وقد ثبت فى الصحيحين عن النبى ﷺ: أنه نهى عن النذر، وقال: «**إنه لا يأتى بخير وإنما يستخرج به من البخيل**» (1).

واعلم أن الدعاء يكون مشروعاً نافعاً فى بعض الأشياء دون بعض، وكذلك هو ؛ ولهذا لا يجيب الله المعتدين فى الدعاء. وكان الإمام أحمد رحمه الله يكره أن يُدْعى له بطول العمر، ويقول: هذا أمر قد فرغ منه.

وأما قوله تعالى: ﴿**وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلاَّ فِي كِتَابٍ**﴾ (فاطر:11)، فقد قيل فى الضمير المذكور فى قوله تعالى: ﴿**مِنْ عُمُرِهِ**﴾ أنه بمنزلة قولهم: عندى درهم ونصفه أى: ونصف درهم آخر، فيكون المعنى: ولا ينقص من عمر معمر آخر.

وقيل: الزيادة والنقصان فى الصحف التى فى أيدى الملائكة، وحمل قوله تعالى: ﴿**لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ (38) يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ (الرعد:38-39)، على أن المحو والإثبات من الصحف التى فى أيدى الملائكة، وأن قوله: ﴿**وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾. اللوح المحفوظ، ويدل على هذا الوجه سياق الآية، وهو قوله: ﴿**لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ**﴾، ثم قال: ﴿**يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ**﴾ أى: من ذلك الكتاب، ﴿**وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ أى: أصله، وهو اللوح المحفوظ.

وقيل: يمحو الله ما يشاء من الشرائع وينسخه، ويثبت ما يشاء فلا ينسخه، والسياق أدل على هذا الوجه من الوجه الأول، وهو قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ**﴾ (الرعد:38). فأخبر تعالى أن الرسول لا يأتى بالآيات من قبل نفسه، بل من عند الله، ثم قال: ﴿**لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ (38) يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ**﴾ (الرعد:38-39) أى: أن الشرائع لها أجل وغاية تنتهى إليها، ثم تنسخ بالشريعة الأخرى، فينسخ الله ما يشاء من الشرائع عند انقضاء الأجل، ويثبت ما يشاء.

وفى الآية أقوال أخرى، والله أعلم بالصواب.

---

(1) أخرجه البخارى (6608) (6692)، (6693)، ومسلم (1639)، من حديث ابن عمر. ومن حديث أبى هريرة أخرجه أبو داود (3287)، والنسائى (7/ 16)، والطيالسى (1865)، وابن ماجه (2122)، وأحمد (2/ 235، 301)، والبيهقى (10/ 77)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (314)، والدارمى (2/ 185)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (1/ 362، 363).

قوله: «ولم يَخْفَ عليه شىء قبل أن يخلقهم، وعلم ما هم عاملون قبل أن يخلقهم».

ش: فإنه سبحانه يعلم ما كان، وما يكون وما لم يكن أن لو كان كيف يكون، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ (الأنعام:28). وإن كان يعلم أنهم لا يردون، ولكن أخبر أنهم لو ردوا لعادوا، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ (الأنفال:23). وفى ذلك رد على الرافضة والقدرية، الذين قالوا: إنه لا يعلم الشىء قبل أن يخلقه ويوجده. وهى من فروع مسألة القدر، وسيأتى لها زيادة بيان، إن شاء الله تعالى.

قوله: «وأمرهم بطاعته، ونهاهم عن معصيته».

ش: ذكر الشيخ الأمر والنهى، بعد ذكره الخلق والقدر، إشارة إلى أن الله تعالى خلق الخلق لعبادته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات:56)، وقال تعالى: ﴿الَّذِى خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ (الملك:2).

قال الشيخ صالح بن فوزان:

بل هو عالم بالأشياء قبل أن توجد، لا أنه لا يعلمها إلا بعد أن وُجدت.

علم ما يعمل العباد قبل خلقهم، أن هذا من أهل الطاعة وهذا من أهل المعصية.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات:56)، خلقهم أولاً، ثم أمرهم بعبادته سبحانه وتعالى، فهو سبحانه أمرهم بطاعته وعبادته، مع أنه يعلم ما هم عاملون من قبل، ولكن الجزاء لا يترتب على العلم، وإنما الجزاء يترتب على العمل، فالله لا يعذب العبد بحسب العلم إلا إذا وقع منه الذنب، ولا يكرم المحسن حتى يقع منه الفعل، فالجزاء مرتب على العمل، لا على العلم ولا على القدر، ففرق بين العلم وبين الجزاء، ولذلك أمرهم الله ونهاهم، فمن أطاع الأوامر وترك النواهى حصل على الثواب، ومن خالف الأوامر وارتكب النواهى حصل على العقاب بأفعاله هو لا بأفعال الله سبحانه، فالعبد هو المصلى والمزكى والحاج والمجاهد، فالأعمال تنسب إليه لا إلى الله، إلا من جهة الخلق والعلم والتقدير والتوفيق.

قوله: «وكل شيء يجرى بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ، لا مشيئة للعباد، إلا ما شاء لهم، فما شاء لهم كان، وما لم يشأ لم يكن».

ش: قال تعالى: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (الإنسان:30). وقال: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (التكوير:29). وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ (الأنعام:111). وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ (الأنعام:112). وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ (يونس:99). وقال تعالى: ﴿ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ (الأنعام:125). وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام إذ قال لقومه: ﴿ وَلا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾ (هود:34). وقال تعالى: ﴿ مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ (الأنعام:39). إلى غير ذلك من الأدلة على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وكيف يكون فى ملكه ما لا يشاء. ومن أضل سبيلاً وأكفر ممن يزعم أن الله شاء الإيمان من الكافر والكافر شاء الكفر فغلبت مشيئة الكافر مشيئة الله!! تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

فإن قيل: يشكل على هذا قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا ﴾ الآية (الأنعام:148). وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن

قال الشيخ صالح بن فوزان:

لاشك أن كل شيء بتقديره لا يخرج عن تقدير الله من الخير والشر، والطاعة والمعصية، والكفر والإيمان، والمرض والصحة، والغنى والفقر، والعلم والجهل، كل شيء يجرى بتقديره، وليس فى ملكه شيء لم يقدره ولا يريده.

الله سبحانه وتعالى له مشيئة، والعباد لهم مشيئة، ولكن مشيئة العباد مرتبة على مشيئة الله، وليست مستقلة، ولهذا قال سبحانه: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (الإنسان:30)، وقال سبحانه: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (التكوير:29)، فجعل لنفسه مشيئة هى من صفاته، وجعل لعباده مشيئة هى من صفاتهم، وربط مشيئتهم بمشيئته سبحانه، وفى هذا رد على

شَيْءٍ﴾ الآية (النحل:35)، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُم مَّا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾ (الزخرف:20). فقد ذمهم الله تعالى حيث جعلوا الشرك كائناً منهم بمشيئة الله، وكذلك ذم إبليس حيث أضاف الإغواء إلى الله تعالى. إذ قال: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الحجر:39).

قيل: قد أجيب على هذا بأجوبة، من أحسنها:

أنه أنكر عليهم ذلك؛ لأنهم احتجوا بمشيئته على رضاه ومحبته، وقالوا: لو كره ذلك وسخطه لما شاءه، فجعلوا مشيئته دليل رضاه، فرد الله عليهم ذلك.

أو أنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئة الله دليل على أمره به.

أو أنه أنكر عليهم معارضته شرعه، وأمره الذى أرسل به رسله وأنزل به كتبه بقضائه وقدره، فجعلوا المشيئة العامة دافعة للأمر، فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره دافعين بها لشرعه كفعل الزنادقة والجهال، إذا أمروا أو نهوا احتجوا بالقدر. وقد احتج سارق على عمر رضي الله عنه بالقدر، فقال: وأنا أقطع يدك بقضاء الله

القدرية والجبرية: فالقدرية ينفون مشيئة الله لأفعال العباد، ويجعلون للعبد مشيئة مطلقة، وأن العبد مستقل بأفعاله وإرادته ومشيئته، هذا مذهب القدرية من المعتزلة وغيرهم. والجبرية يقولون: العبد ليس له مشيئة، وإنما المشيئة لله فقط، والعبد يتحرك بدون اختياره ولا إرادته، مثل ما تحرك الآلة. فطائفة غلت فى إثبات مشيئة الله، وطائفة غلت فى إثبات مشيئة العبد.

وأما أهل السنة والجماعة: فأثبتوا المشيئتين، وجعلوا مشيئة العبد مربوطة بمشيئة الله، أخذاً من الآيتين السابقتين فقوله: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ فيه إثبات مشيئة العباد، وقوله: ﴿إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ فيه إثبات مشيئة الله عز وجل، وفى الآية أن مشيئة العبد ليست مستقلة، وإنما هى مربوطة بمشيئة الله، لأنه خلق من خلق الله، خلقه وخلق مشيئته وخلق إرادته، ولهذا لما قال بعض الناس للنبى ﷺ : ما شاء الله وشئت، قال عليه الصلاة والسلام: «**أجعلتنى لله نداً؟**» أي: شريكاً فى المشيئة «**قل: ما شاء الله وحده**» ولما بلغ النبى ﷺ أن قوماً يقولون: ما شاء الله وشاء محمد، أنكر ذلك وقال: «**قولوا، ما شاء الله ثم شاء محمد**»، فجعل مشيئته مرتبة على مشيئة الله «بثم» التى تفيد الترتيب والتراخي، لا بالواو، لأنها تقتضى التشريك.

وقدره. يشهد لذلك قوله تعالى فى الآية: ﴿ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ (الأنعام:148). فعلم أن مرادهم التكذيب، فهو من قبل الفعل من أين له أن الله لم يقدره ؟ أطلع الغيب ؟ !.

فإن قيل: فما يقولون فى احتجاج آدم على موسى عليهما السلام بالقدر، إذ قال له: أتلومنى على أمر قد كتبه الله علىَّ قبل أن أخلق بأربعين عاماً ؟ وشهد النبى ﷺ أن آدم حَجَّ موسى، أى: غلب عليه بالحجة.

قيل: نتلقاه بالقبول والسمع والطاعة ؛ لصحته عن رسول الله ﷺ، ولا نتلقاه بالرد والتكذيب لراويه، كما فعلت القدرية، ولا بالتأويلات الباردة. بل الصحيح أن آدم لم يحتج بالقضاء والقدر على الذنب، وهو كان أعلم بربه وذنبه، بل آحاد بنيه من المؤمنين لا يحتج بالقدر، فإنه باطل. وموسى عليه السلام كان أعلم بأبيه وبذنبه من أن يلوم آدم على ذنب قد تاب منه وتاب الله عليه واجتباه وهداه، وإنما وقع اللوم على المصيبة التى أخرجت أولاده من الجنة، فاحتج آدم بالقدر على المصيبة، لا على الخطيئة، فإن القدر يُحتَج به عند المصائب لا عند المعائب.

وهذا المعنى أحسن ما قيل فى الحديث. فما قدر من المصائب يجب الاستسلام له، فإنه من تمام الرضى بالله رباً، وأما الذنوب فليس للعبد أن يذنب، وإذا أذنب فعليه أن يستغفر ويتوب. فيتوب من المعائب، ويصبر على المصائب. قال تعالى: ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ ﴾ (غافر:55). وقال تعالى: ﴿ وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ﴾ (آل عمران:120).

وأما قول إبليس: ﴿ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي ﴾ (الحجر:39). إنما ذم على احتجاجه بالقدر لا على اعترافه بالمقدر وإثباته له. ألم تسمع قول نوح عليه السلام: ﴿ وَلا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (هود:34). ولقد أحسن القائل:

فما شئت كان وإن لم أشأ ... وما شئت إن لم تشأ لم يكن

وعن وهب بن منبه أنه قال: نظرت فى القدر فتحيرت، ثم نظرت فيه فتحيرت، ووجدت أعلم الناس بالقدر أكفهم عنه، وأجهل الناس بالقدر أنطقهم به.

قوله: «يهدى من يشاء ويعصم ويعافى فضلاً. ويضل من يشاء، ويخذل ويبتلى عدلاً».

ش: هذا رد على المعتزلة فى قولهم بوجوب فعل الأصلح للعبد على الله وهى مسألة الهدى والضلال.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

الله سبحانه يهدى من يشاء، ويضل من يشاء، وهذا بقضاء الله وقدره، ولكنه يهدى من يعلم أنه يصلح للهداية، ويهدى من يحرص على طلب الهداية ويُقبل عليها، فإن الله ييسره لليسرى، ويضل من يشاء بسبب إعراضه عن طلب الهداية والخير، فيضله الله عقوبة له على إعراضه وعدم رغبته فى الخير، يوضح ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾ (الليل:5-7)، فصار السبب من العبد، والقدر من جهة الله سبحانه: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ (الليل:8-10)، فصار السبب من العبد والقدر من الله عز وجل، ولكن قدره الله عقوبة له.

فقدر الله الهداية فضلاً من الله عز وجل، وتكرم على الشخص الذى يريد الخير ويريد الهداية، فييسره الله للخير ولفعله، وهذا لمصلحته، لا مصلحة لله عز وجل، وأما إضلال الضالين فعدل منه سبحانه وتعالى جزاءً لهم على إعراضهم وعدم إقبالهم على الخير وعلى طاعة الله عز وجل، لم يظلمهم شيئاً، ولهذا نجد فى الآيات ﴿وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة:258)، ﴿وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ (البقرة:264)، ﴿وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ (المائدة:108)، فجعل الظلم، والكفر، والفسق، أسباب لعدم الهداية، وهذه من أفعال العباد جازاهم عليها، عدلاً منه سبحانه وتعالى لا ظلماً ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (النحل:33)، فلا يليق به سبحانه أن يكرم من هذا وصفه وأيضاً لا يليق به سبحانه وتعالى أن يضيع عمل العاملين، قال سبحانه: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (الجاثية:21)، ﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾ (الجاثية:22)، ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ۝٣٥ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (القلم:35-36)، هذا جور ينزه الله عنه، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ (ص:28).

قالت المعتزلة: الهدى من الله: بيان طريق الصواب، والإضلال: تسمية العبد ضالاً، وحكمه تعالى على العبد بالضلال عند خلق العبد الضلال فى نفسه. وهذا مبنى على أصلهم الفاسد: أن أفعال العباد مخلوقة لهم. والدليل على ما قلناه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ (القصص:56). ولو كان الهدى بيان الطريق لما صح هذا النفى عن نبيه، لأنه ﷺ بيّن الطريق لمن أحب وأبغض، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ (السجدة:13). ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ (المدثر:31). ولو كان الهدى من الله البيان، وهو عام فى كل نفس لما صح التقييد بالمشيئة وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْلا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ (الصافات:57). وقوله: ﴿مَن يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (الأنعام:39).

قوله: «وكلهم يتقلبون فى مشيئته بين فضله وعدله».

ش: فإنهم كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ (التغابن:2). فمن هداه إلى الإيمان فبفضله ـ وله الحمد ـ ومن أضله فبعدله ـ وله الحمد ـ وسيأتى لهذا المعنى زيادة إيضاح، إن شاء الله تعالى، فإن الشيخ رحمه الله لم يجمع الكلام فى القدر فى مكان واحد، بل فرقه، فأتيت به على ترتيبه.

فالله سبحانه وتعالى لا يضيع أجر من عمل صالحاً، ولا يجازى أحداً بغير فعله، وبغير كسبه ﴿وَمَا تُجْزَوْنَ إِلاَّ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (الصافات:39)، فالعمل كله للعبد من الخير والشر، والمجازاة من الله فضلاً وعدلاً.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

وكل العباد لا يخرجون عن التقلب فى مشيئة الله بين فضله على أهل الطاعة وأهل الخير، وعدله مع أهل الكفر والشرك، وهذا هو اللائق بحكمته وعظمته سبحانه، فلا يجمع بين المتضادات والمختلفات، بل ينزل الأشياء فى منازلها، ولهذا من أسمائه: الحكيم، ومن صفاته: الحكمة، الحكيم الذى يضع الأشياء فى مواضعها، فيضع الفضل فى أهل الطاعة، ويضع العذاب فى أهل الكفر والمعاصي، هذا فضله سبحانه وعدله.

قوله: «وهو متعال عن الأضداد والأنداد».

ش: الضد: المخالف، والند: المثل. فهو سبحانه لا معارض له، بل ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا مثل له، كما قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص:4). ويشير الشيخ رحمه الله بنفي الضد والند إلى الرد على المعتزلة، في زعمهم أن العبد يخلق فعله.

قوله: «لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه، ولا غالب لأمره».

ش: أي: لا يرد قضاء الله رادٌّ، ولا يعقب، أي: لا يؤخر حكمه مؤخر، ولا يغلب أمره غالب، بل هو الله الواحد القهار.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

(متعال) أي: مرتفع بذاته وقدره وقهره عن الأضداد والأنداد، فالأنداد: هم الأمثال والشبهاء والنظراء، فالله سبحانه وتعالى ليس له نظير، وليس له مثيل ولا شبيه، فلا أحد يشارك الله ولا يشابهه ولا يساويه جل وعلا، وهذا من علو قدره وقهره وهو العلي بذاته فوق مخلوقاته. أما الأضداد: فهم المعارضون له، فالله ليس له معارض، ولا يضاده أحد من خلقه، فإنه إذا أراد أمراً فلا يمكن لأحد أن يعترض ويمنع أمره سبحانه وتعالى، وإذا أراد إعطاء فلا أحد يمنع، وإذا أراد منعاً لشيء فلا أحد يعطيه «**لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت**».

قال تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (فاطر:2).

فلا ندَّ لله ولا ضد له فيما يأمر به وينهى عنه، خلاف المخلوقين فيوجد من ينازعهم ويقف ضد تنفيذ أوامرهم، فالمخلوقات كلها لها مشارك، فالخلق يتشابهون في العلم والاسم وفي كل شيء، في الأجساد والصفات، ويشتركون في الأفعال والأملاك والله سبحانه لا يشبهه أحد ولا يشاركه أحد.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

فالله ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ (مريم:35)، ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ (الرعد:41)، فالله عز وجل إذا قضى أمراً فلا يستطيع أحد أن ينقضه أو يرده، بخلاف المخلوق فقد يعطل تنفيذ حكمه وقد ينقض.

(ولا غالب لأمره): وإذا أمر بالشيء لا أحد يغلب أوامره الكونية، أما أوامره الشرعية فقد تعطل وقد تخالف، وهذه للابتلاء والامتحان. ليترتب على ذلك الثواب أو العقاب.

قوله: «آمناً بذلك كله، وأيقنا أن كلاً من عنده».

ش: أما الإيمان فسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى. والإيقان: الاستقرار من قر الماء فى الحوض إذا استقر. والتنوين فى «كلاً» بَدل الإضافة أى: كل كائن محدث من عند الله، أى: بقضائه وقَدره وإرادته ومشيئته وتكوينه وسيأتى الكلام على ذلك فى موضعه إن شاء الله تعالى.

قوله: «وإن محمداً عبده المصطفى ونبيه المجتبى ورسوله المرتضى».

ش: الاصطفاء والاجتباء والارتضاء: متقارب المعنى.

واعلم أن كمال المخلوق فى تحقيق عبوديته لله تعالى. وكلما ازداد العبد تحقيقاً للعبودية ازداد كماله وعلت درجته، ومن توهم أن المخلوق يخرج عن العبودية بوجه من الوجوه، وأن الخروج عنها أكمل، فهو من أجهل الخلق وأضلهم قال تعالى: ﴿**وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ**﴾ (الأنبياء:26). إلى غير ذلك من الآيات. وذكر الله نبيه ﷺ باسم العبد فى أشرف المقامات، فقال فى ذكر الإسراء: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ**﴾ (الإسراء:1). وقال تعالى: ﴿**وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ**﴾ (الجن:19). وقال تعالى: ﴿**فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ**﴾ (النجم:10). وقال تعالى: ﴿**وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا**﴾ (البقرة:23). وبذلك استحق التقديم على الناس فى الدنيا والآخرة؛ ولذلك يقول المسيح عليه السلام يوم القيامة

قال الشيخ صالح بن فوزان:

كل ما سبق ذكره من أول العقيدة إلى آخرها، ندين لله به، وليس مجرد كلام بألسنتنا، بل هو من قلوبنا.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

لما بيّن الشيخ -رحمه الله- فى أول كلامه - ما يجب من معرفة الله سبحانه، واعتقاد أنه الرب المستحق للعبادة دون ما سواه، وأنه متصف بصفات الكمال ونعوت الجلال التى هو متصف بها أزلاً وأبداً، لما بين هذا ووضحه، انتقل إلى ما يجب اعتقاده فى الرسول عليه الصلاة والسلام. وقوله: «**وإن محمداً عبده المصطفى...**» هذا عطف على أول الكلام: «**نقول فى توحيد الله، معتقدين بتوفيق الله إن الله واحد لا شريك له...**» إلى آخره، ثم قال: «**وإن محمداً...**» إلى آخره، فلابد من اعتقاد هذا، كما نشهد لله بالألوهية، كذلك نشهد للرسول ﷺ بالرسالة، ولذلك فالشهادتان دائماً متلازمتان.

إذا طلبوا منه الشفاعة بعد الأنبياء عليهم السلام: «**اذهبوا إلى محمد، عبد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر**»[1] فحصلت له تلك المرتبة بتكميل عبوديته لله تعالى.

وقوله: «**وإن محمداً**» بكسر الهمزة عطفاً على قوله: «**إن الله واحد لا شريك له**» لأن الكل معمول القول، أعنى قوله: «**نقول فى توحيد الله**».

والطريقة المشهورة عند أهل الكلام والنظر تقرير نبوة الأنبياء بالمعجزات، لكن كثير منهم لا يعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات، وقرروا ذلك بطرق مضطربة والتزم كثير منهم إنكار خرق العادات لغير الأنبياء، حتى أنكروا كرامات الأولياء والسحر ونحو ذلك.

ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح، لكن الدليل غير محصور فى المعجزات، فإن النبوة إنما يدعيها أصدق الصادقين أو أكذب الكاذبين، ولا يلتبس هذا بهذا إلا على أجهل الجاهلين، بل قرائن أحوالهما تعرب عنهما، وتُعرِّف بهما[2]، والتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما دون دعوى النبوة، فكيف بدعوى النبوة ؟ وما أحسن ما قال حسان رضي الله عنه:

لو لم يكن فيه آيات مبيِّنةٌ كانت بديهتُه تأتيك بالخبر

وما من أحد ادعى النبوة من الكذابين إلا وقد ظهر عليه من الجهل والكذب والفجور

«**وأن محمداً**» هذا اسمه عليه الصلاة والسلام المشهور به، وقد جاء فى القرآن: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ**﴾ (الأحزاب:40)، وفى قوله: ﴿**وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ**﴾ (محمد:2)، وفى قوله تعالى: ﴿**مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ**

---

(1) هو قطعة من حديث مطول فى «الشفاعة»، أخرجه من حديث أنس البخارى (4476) (6565) (7410) (7440)، (7510)، (7516)، ومسلم (193)، والنسائى فى «الكبرى» (10984)، (11243)، (11433)، وابن ماجه (4312)، وأحمد (3/ 116، 244، 247، 248)، والطيالسى (2010)، وعبد بن حميد (1187)، وابن أبى شيبة (7/ 417-418)، والدارمى (52)، وابن خزيمة فى «التوحيد» (352)، (358)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (804) (810)، وابن حبان (6464)، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» (417) (684)، وفى «الدلائل» (5/ 479-480)، وفى «شعب الإيمان» (308)، وفى «الاعتقاد» (ص 249-250)، والبغوى فى «شرح السنة» (4229)، (2230)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (830)، كلهم من طرق عن أنس، بعضهم مطولاً وبعضهم مختصراً.

(2) فى المطبوعة: «بل قرائن أحوالها تعرب عنهما، وتعرب بها»، وسياق الكلام يدل على أن الصواب ما أثبتنا. (ش)

واستحواذ الشياطين عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييز فإن الرسول لابد أن يخبر الناس بأمور ويأمرهم بأمور، ولابد أن يفعل أموراً يبين بها صدقه والكاذب يظهر[1] فى نفس ما يأمر به ويخبر عنه وما يفعله ما يبين به كذبه من وجوه كثيرة. والصادق ضده، بل كل شخصين ادعيا أمراً: أحدهما صادق والآخر كاذب لابد أن يظهر صدق هذا وكذب هذا ولو بعد مدة؛ إذ الصدق مستلزم للبر والكذب مستلزم للفجور، كما فى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال: «**عليكم بالصدق، فإن الصدق يهدى إلى البر، وإن البر يهدى إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق، حتى يكتب عند الله صدِّيقاً، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدى إلى الفجور، وإن الفجور يهدى إلى النار، وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب، حتى يكتب عند الله كذاباً**»[2]. ولهذا؛ قال تعالى: ﴿**هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ ﴿٢٢٣﴾ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ**﴾ (الشعراء:221-226).

فالكهان ونحوهم، وإن كانوا أحياناً يخبرون بشىء من المغيبات، ويكون صدقاً ـ فمعهم من الكذب والفجور ما يبين أن الذى يخبرون به ليس عن ملك، وليسوا بأنبياء ولهذا لما قال النبى ﷺ لابن صياد: «**قد خبأت لك خبأ**» فقال: هو الدخ ـ قال له النبى ﷺ: «**اخسأ، فلن**

مَعَهُ﴾ (الفتح:29)، وجاء أحمد فى القرآن فى قوله تعالى عن عيسى عليه السلام: ﴿**يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِن بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ**﴾ (الصف:6).

---

(1) فى المطبوعة «ينظر» ولا معنى لها هنا. (ش)

(2) أخرجه مسلم (2607)، والبخارى فى «الأدب المفرد» (386)، وأبو داود (4989)، والترمذى (1971)، وأحمد (1/ 384، 393، 410، 424، 430)، وابن أبى شيبة (8/ 590-591)، وابن حبان (272)، (273)، (274).

قال الشيخ أحمد شاكر: الزيادتان ثابتتان فى رواية مسلم (2/ 289)، وكان فى المطبوعة «ولا يزال» فى الموضعين، وأثبتنا ما فى مسلم أيضاً، لأن الرواية التى نقلها المؤلف أقرب الألفاظ إلى رواية مسلم، من طريق وكيع وأبى معاوية، كلاهما عن الأعمش. وكذلك رواه أحمد (4108)، عن وكيع وأبى معاوية، بنحوه. وقد تساهل المؤلف فى نسبة الحديث بهذا اللفظ (الصحيحين). لأن البخارى إنما روى بعضه بنحو معناه مختصراً، من طريق آخر. ولعله تبع فى ذلك المنذرى فى الترغيب والترهيب (4/ 26-27)، فقد تساهل أيضاً ونسبه للبخاري. انظر فتح البارى (10/ 422-423).

تعدو قدرك»[1] يعنى: إنما أنت كاهن، وقد قال للنبى ﷺ : «**يأتينى صادق وكاذب**»[2]. وقال: «**أرى عرشاً على الماء**»[3] وذلك هو عرش الشيطان، وبيّن أن الشعراء يتبعهم الغاوون والغوى: الذى يتبع هواه وشهوته، وإن كان ذلك مضراً له فى العاقبة.

فمن عرف الرسول وصدقه ووفاءه ومطابقة قوله لعمله[4] علم علماً يقيناً أنه ليس بشاعر ولا كاهن.

والناس يميزون بين الصادق والكاذب بأنواع من الأدلة، حتى فى المدعى للصناعات والمقالات، كمن يدعى الفلاحة والنساجة والكتابة، وعلم النحو والطب والفقه وغير ذلك.

والنبوة مشتملة على علوم وأعمال لابد أن يتصف الرسول بها، وهى أشرف العلوم وأشرف الأعمال. فكيف يشتبه الصادق فيها بالكاذب ؟ ولا ريب أن المحققين على أن خبر الواحد والاثنين والثلاثة: قد يقترن به من القرائن ما يحصل معه العلم الضرورى، كما يعرف الرجل رضا الرجل وحبه وبغضه وفرحه وحزنه وغير ذلك مما فى نفسه، بأمور تظهر على وجهه، قد لا يمكن التعبير عنها، كما قال تعالى:﴿ **وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ** ﴾ (محمد:30). ثم قال:﴿ **وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ** ﴾ وقد قيل: ما أسر أحد سريرة إلا أظهرها الله على صفحات وجهه وفلتات لسانه.

وله أسماء جاءت فى السنة، ذكرها ابن القيم فى كتابه: «جلاء الأفهام».

والتعرف على الرسول ﷺ من واجبات الدين ومن أصول الإسلام، وقد قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب فى «ثلاثة الأصول»: «الأصل الأول: معرفة الله، والثاني، معرفة نبيه، والثالث: معرفة دين الإسلام بالأدلة»، كما يجب عليك معرفة الله، كذلك يجب عليك معرفة نبيه ﷺ ، ومعرفة دين الإسلام بالأدلة. هذه أصول ثلاثة، وهى التى يسأل عنها الميت إذا وضع فى قبره».

---

(1) أخرجه البخارى (1354)، (3055)، (6173)، (6618)، وفى «الأدب» (958)، ومسلم (2930)، وأبو داود (4329)، والترمذى (2250)، وأحمد (2/ 148، 149)، وابن منده فى «الإيمان» (1040)، وعبد الرزاق (20817)، والبغوى فى «شرح السنة» (4270)، والطبرانى فى «الكبير» (13146)، (13148) من طريق سالم عن ابن عمر مرفوعاً.

(2) أخرجه البخارى (6273)، ومسلم (2930)، من حديث ابن عمر.

(3) أخرجه مسلم (2925)، وغيره.

(4) فى المطبوعة «لعلمه» وهو خطأ. (ش)

فإذا كان صدق المخبر وكذبه يعلم بما يقترن من القرائن، فكيف بدعوى المدعى أنه رسولَ الله، كيف يخفى صدق هذا من كذبه ؟ وكيف لا يتميز الصادق فى ذلك من الكاذب بوجوه من الأدلة ؟ !.

ولهذا لما كانت خديجة رضي الله عنها تعلم من النبى ﷺ أنه الصادق البار قال لها لما جاءه الوحى: «**إنى قد خشيت على نفسى**»[1]. فقالت: كلا والله لا يخزيك الله، إنك لتصل الرحم، وتَصدق الحديث وتحمل الكَلَّ، وتُقْرى الضيف، وتكسب المعدوم، وَتعين على نوائب الحق»[2] فهو لم يَخَف من تعمد الكذب، فهو يعلم من نفسه ﷺ أنه لم يكذب، وإنما خاف أن يكون قد عرض له عارض سوء، وهو المقام الثانى فذكرت خديجة ما ينفى هذا، وهو ما كان مجبولاً عليه من مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، وقد علم من سنة الله أن من جبله على الأخلاق المحمودة ونزهه عن الأخلاق المذمومة فإنه لا يخزيه.

وكذلك قال النجاشى لما استخبرهم عما يخبر به واستقرأهم القرآن فقرأوا عليه: « إن هذا والذى جاء به موسى عليه السلام ليخرج من مشكاة واحدة»[3]. وكذلك ورقة بن نوفَل، لما أخبره النبى ﷺ بما رآه وكان ورقة قد تنصر، وكان يكتب الإنجيل بالعربية، فقالت له خديجة: «أى: عم، اسمع من ابن أخيك ما يقول، فأخبره النبى ﷺ بما رأى فقال: هذا هو الناموس الذى كان يأتى موسى» [4].

وقوله: **(عبده)** فهو عبد الله عز وجل، وليس له من الألوهية شيء، ولا من الربوبية شيء، وإنما هو عبد الله ورسوله، مؤتمر بأوامره، منته عن نواهيه، مبلغ عن الله عز وجل، وهذا فيه رد على الغلو فيه عليه الصلاة والسلام، لأن هناك من يغلون فى الرسول عليه الصلاة والسلام، ويجعلون

---

(1) فى المطبوعة «على عقلي» وهو خطأ فاحش، لعله من الناسخ. بل هو كلام غير معقول، وحاشا رسول الله ﷺ أن يقول هذا. بل إن بعض العلماء فسر خشيته على نفسه، فى هذا الحديث، بأنه خشى الجنون! واستنكره الحافظ فى الفتح: (1/ 23)، قال: «وأبطله أبو بكر ابن العربي، وحق له أن يبطل». (ش)

(2) أخرجه البخارى (3)، (4953) (6982)، ومسلم (160)، وأحمد (6/ 153، 232)، وعبد الرزاق (9719)، والترمذى (3636)، وابن حبان (33).

(3) أخرجه أحمد (1/ 201-202، 203)، (5/ 290-292)، وأورده الهيثمى فى «المجمع» (6/ 24)، وقال: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير ابن إسحاق وقد صرح بالسماع».

(4) أخرجه البخارى وغيره وهو من تمام الحديث الذى قبل هذا.

وكذلك هرقل ملك الروم، فإن النبى ﷺ لما كتب إليه كتاباً يدعوه فيه إلى الإسلام، طلب من كان هناك من العرب، وكان أبو سفيان قد قدم فى طائفة من قريش فى تجارة إلى الشام، وسألهم عن أحوال النبى ﷺ ، فسأل أبا سفيان، وأمر الباقين إن كذب أن يكذبوه، فصاروا بسكوتهم موافقين له فى الإخبار:

سألهم: هل كان فى آبائه من ملك ؟ فقالوا: لا.

قال: هل قال هذا القول أحد قبله ؟ فقالوا: لا.

وسألهم: أهو ذو نسب فيكم ؟ فقالوا: نعم.

وسألهم: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ؟ فقالوا: لا، ما جربنا عليه كذباً.

وسألهم: هل اتبعه ضعفاء الناس أم أشرافهم ؟ فذكروا أن الضعفاء اتبعوه.

وسألهم: هل يزيدون أم ينقصون ؟ فذكروا أنهم يزيدون.

وسألهم: هل يرجع أحد منهم عن دينه سخطة له بعد أن يدخل فيه ؟ فقالوا: لا.

وسألهم: هل قاتلتموه ؟ قالوا: نعم.

وسألهم عن الحرب بينهم وبينه ؟ فقالوا: يدال علينا مرة وندال عليه أخرى.

وسألهم: هل يغدر ؟ فذكروا أنه لا يغدر.

وسألهم: بماذا يأمركم ؟ فقالوا: يأمرنا أن نعبد الله وحده لا نشرك به شيئاً، وينهانا عما كان يعبد آباؤنا ويأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة.

وهذه أكثر من عشر مسائل، ثم بيّن لهم ما فى هذه المسائل من الأدلة فقال:

له شيئاً من الربوبية أو الألوهية، ويدعونه مع الله، وهذا غلو -والعياذ بالله- كما غلت النصارى فى المسيح عيسى ابن مريم، وقالوا إنه ابن الله أو الله أو ثالث ثلاثة. ففى قوله: **(عبده المصطفى)** فيه رد للغلو، فهو عبد، وكل من فى الأرض والسموات عبيد لله عز وجل، قال سبحانه: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ (مريم:93)، فالملائكة عبيد ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ (الأنبياء:26-27)، والأنبياء والرسل عبيد كما قال سبحانه فى نوح عليه السلام: ﴿كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ (الإسراء:3)، وقال عز وجل: ﴿فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا﴾ (القمر:9)،

سألتكم هل كان فى آبائه من ملك ؟ فقلتم: لا، قلت: لو كان فى آبائه من ملك لقلت: رجل يطلب ملك أبيه.

وسألتكم: هل قال هذا القول فيكم أحد قبله: فقلتم: لا، فقلت: لو قال هذا القول أحد قبله لقلت: رجل ائتم بقول قيل قبله.

وسألتكم: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ؟ فقلتم: لا: فقلت: قد علمت أنه لم يكن ليدع الكذب على الناس ثم يذهب فيكذب على الله تعالى.

وسألتكم: أضعفاء الناس يتبعونه أم أشرافهم ؟ فقلتم: ضعفاؤهم وهم أتباع الرسل، يعنى فى أول أمرهم.

ثم قال: وسألتكم هل يزيدون أم ينقصون ؟ فقلتم: بل يزيدون، وكذلك الإيمان حتى يتم.

وسألتكم: هل يرتد أحد منهم عن دينه سخطة له بعد أن يدخل فيه ؟ فقلتم: لا، وكذلك الإيمان، إذا خالطت بشاشته القلوب لا يسخطه أحد. (1)

وهذا من أعظم علامات الصدق والحق، فإن الكذب والباطل لابد أن ينكشف فى آخر الأمر، فيرجع عنه أصحابه، ويمتنع عنه من لم يدخل فيه، والكذب لا يروج إلا قليلاً ثم ينكشف.

وسألتكم كيف الحرب بينكم وبينه ؟ فقلتم: إنها دول، وكذلك الرسل تبتلى وتكون العاقبة لها.

قال: وسألتكم: هل يغدر؟ فقلتم: لا. وكذلك الرسل لا تغدر.

وهو لما كان عنده من علمه بعادة الرسل وسنة الله فيهم أنه تارة ينصرهم وتارة يبتليهم وأنهم لا يغدرون علم أن هذه علامات الرسل، وأن سنة الله فى الأنبياء والمؤمنين أن يبتليهم

وقال فى داود: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُودَ ذَا الأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ (ص:17)، وقال فى سليمان: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ (ص:30)، وقال فى أيوب: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ﴾ (ص:41)، وقال فى عيسى: ﴿إِنْ هُوَ إِلاَّ عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلاً لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (الزخرف:59)، فإذا كان الأنبياء والرسل والملائكة عبيد لله، وهم أشرف الخلق، فغيرهم من الأولياء والصالحين من باب أولى.

---

(1) أخرجه البخارى وغيره وخرجته فى تحقيقى لـ «فتح المجيد».

بالسراء والضراء ؛ لينالوا درجة الشكر والصبر، كما في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «**والذي نفسي بيده لا يقضي الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر، فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر، فكان خيراً له**»(1).

والله تعالى قد بين في القرآن ما في إدالة العدو عليهم يوم أحد من الحكمة فقال: ﴿**وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**﴾ الآيات (آل عمران:139). وقال تعالى: ﴿**الٓمٓ (1) أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ**﴾ الآيات (العنكبوت:1-2) إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على سنته في خلقه وحكمته التي بهرت العقول.

قال: وسألتكم: عما يأمر به؟ فذكرتم أنه يأمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، ويأمركم بالصلاة والصدق والعفاف والصلة، وينهاكم عما كان يعبد آباؤكم، وهذه صفة نبي.

وقد كنت أعلم أن نبياً يبعث، ولم أكن أظنه منكم، ولوددت أني أخلص إليه، ولولا ما أنا فيه من الملك لذهبت إليه، وإن يكن ما تقول حقاً فسيملك موضع قدمي هاتين.

وكان المخاطب بذلك أبو سفيان بن حرب، وهو حينئذ كافر من أشد الناس بغضاً وعداوة للنبي ﷺ.

قال أبو سفيان بن حرب: فقلت لأصحابي ونحن خروج: لقد أَمِرَ أَمْرُ ابن أبي كبشة، إنه ليعظمه ملك بني الأصفر، وما زلت موقناً بأن أمر النبي ﷺ سيظهر، حتى أدخل الله عليَّ الإسلام وأنا كاره.

وأفضلهم محمد ﷺ، وهو آخر الأنبياء، وسماه الله عبداً في قوله: ﴿**وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا**﴾ (البقرة:23)، يعني: رسول الله ﷺ، وقال تعالى: ﴿**تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ**﴾ (الفرقان:1)، ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ**﴾ (الإسراء:1)، ومقام العبودية هو أعلى المقامات، ولا شيء أشرف من العبودية لله عز وجل.

قال عليه الصلاة والسلام: «**لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم، إنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله**».

---

(1) أخرجه مسلم (2999)، وأحمد (4/ 332)، وابن حبان (2896)، والطبراني في «الكبير» (7316)، (7317)، وفي «الأوسط» (3861)، (7386)، والبيهقي في «الكبرى» (3/ 375)، وفي «الشعب» (9949)، من طرق عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب مرفوعاً.

ومما ينبغي أن يعرف: أن ما يحصل في القلب بمجموع أمور قد لا يستقل بعضها به، بل ما يحصل للإنسان من شبع وري وشكر، وفرح وغم فأمور مجتمعة، لا يحصل ببعضها، لكن ببعضها قد يحصل بعض الأمر. (1)

وكذلك العلم بخبر من الأخبار، فإن خبر الواحد يحصل للقلب نوع ظن، ثم الآخر يقويه، إلى أن ينتهي إلى العلم، حتى يتزايد ويقوى. وكذلك الأدلة على الصدق والكذب ونحو ذلك.

وأيضاً: فإن الله سبحانه أبقى في العالم الآثار الدالة على ما فعله بأنبيائه والمؤمنين من الكرامة، وما فعله بمكذبيهم من العقوبة، كثبوت الطوفان، وإغراق فرعون وجنوده، ولما ذكر سبحانه قصص الأنبياء نبياً بعد نبي في سورة الشعراء، كقصة موسى وإبراهيم ونوح ومن بعده يقول في آخر كل قصة: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٦٧﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ (الشعراء:67-68).

وبالجملة: فالعلم بأنه كان في الأرض من يقول إنه رسول الله، وأن أقواماً اتبعوهم، وأن أقواماً خالفوهم، وأن الله نصر الرسل والمؤمنين، وجعل العاقبة لهم، وعاقب أعداءهم، هو من أظهر العلوم المتواترة وأجلاها.

ونقل أخبار هذه الأمور أظهر وأوضح من نقل أخبار من مضى من الأمم من ملوك الفرس وعلماء الطب، كبقراط وجالينوس وبطليموس وسقراط وأفلاطون وأرسطو وأتباعه.

ونحن اليوم إذا علمنا بالتواتر من أحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم علمنا يقيناً أنهم كانوا صادقين على الحق من وجوه متعددة:

منها: أنهم أخبروا الأمم بما سيكون من انتصارهم وخذلان أولئك وبقاء العاقبة لهم.

ومعنى المصطفى: المختار، من الاصطفاء، وهو الاختيار، قال تعالى: ﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ﴿٤٥﴾ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴿٤٦﴾ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ (ص:45-47)، المصطفين: جمع مصطفى، وهو المختار، أصله مصتفى، ثم أبدلت التاء طاء فصارت مصطفى، ليسهل النطق بها.

---

(1) كذا جاءت هذه الفقرة في المطبوعة ولم نستطع تصحيحها. (ش)

ومنها: ما أحدثه الله لهم من نصرهم وإهلاك عدوهم إذا عرف الوجه الذى حصل عليه كغرق فرعون وغرق قوم نوح وبقية أحوالهم - عرف صدق الرسل.

ومنها: أن من عرف ما جاءت به الرسل من الشرائع وتفاصيل أحوالها. تبين له أنهم أعلم الخلق، وأنه لا يحصل مثل ذلك من كذاب جاهل، وأن فيما جاؤوا به من المصلحة والرحمة والهدى والخير ودلالة الخلق على ما ينفعهم ومنع ما يضرهم ما يبين أنه لا يصدر إلا عن راحم بر يقصد غاية الخير والمنفعة للخلق.

ولذكر دلائل نبوة محمد ﷺ من المعجزات وبسطها موضع آخر، وقد أفردها الناس بمصنفات، كالبيهقى وغيره.

بل إنكار رسالته ﷺ طعن فى الرب تبارك وتعالى، ونسبة له إلى الظلم والسفه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، بل جحد للرب ليس بالكلية وإنكار.

وبيان ذلك: أنه إذا كان محمد عندهم ليس بنبى صادق، بل ملك ظالم فقد تهيأ له أن يفترى على الله، ويتقول عليه، ويستمر حتى يحلل ويحرم، ويفرض الفرائض، ويشرع الشرائع، وينسخ الملل، ويضرب الرقاب، ويقتل أتباع الرسل وهم أهل الحق، ويسبى نساءهم، ويغنم أموالهم وذراريهم وديارهم، ويتم له ذلك حتى يفتح الأرض، وينسب ذلك كله إلى أمر الله له به ومحبته له، والرب تعالى يشاهده وهو يفعل بأهل الحق، وهو مستمر فى الافتراء عليه ثلاثاً وعشرين سنة، وهو مع ذلك كله يؤيده وينصره، ويعلى أمره، ويمكن له من أسباب النصر الخارجة عن عادة البشر، وأبلغ من ذلك أنه يجيب دعواته، ويهلك

فالمصطفى هو المختار، لأن الله سبحانه اختار محمداً عليه الصلاة والسلام للرسالة من بين قومه، والله أعلم حيث يجعل رسالته، فلا يختار إلا من يعلم أنه يستحق الاختيار، وأنه يقوم بالمهمة، لأن هذه المهمة صعبة وعظيمة، فلا يختار الله إلا من هو لها أهل، قال سبحانه: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ (الأنعام:124).

و(**المجتبى**) بمعنى المصطفى.

والنبي: من أوحى إليه الله بشرع ولم يؤمر بتبليغه، والرسول: من أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه، وهذا أشهر ما قيل فى الفرق بين النبى والرسول، ومعنى: أمر بتبليغه، أى: أمر بإلزام الناس وأن يقاتلهم على ما جاء به.

أعداءه، ويرفع له ذكره، هذا وهو عندهم في غاية الكذب والافتراء والظلم، فإنه لا أظلم ممن كذب على الله وأبطل شرائع أنبيائه وبدلها وقتل أولياءه، واستمرت نصرته عليهم دائماً، والله تعالى يقره على ذلك، ولا يأخذ منه باليمين، ولا يقطع منه الوتين.

فيلزمهم أن يقولوا: لا صانع للعالم ولا مدبر، ولو كان له مدبر قدير حكيم، لأخذ على يديه ولقابله أعظم مقابلة، وجعله نكالاً للصالحين. إذ لا يليق بالملوك غير ذلك، فكيف بملك الملوك وأحكم الحاكمين ؟.

ولا ريب أن الله تعالى قد رفع له ذكره، وأظهر دعوته والشهادة له بالنبوة على رؤوس الأشهاد في سائر البلاد. ونحن لا ننكر أن كثيراً من الكذابين قام في الوجود، وظهرت له شوكة، ولكن لم يتم أمره، ولم تطل مدته، بل سلط الله عليه رسله وأتباعهم، وقطعوا دابره واستأصلوه. هذه سنة الله التي قد خلت من قبل، حتى إن الكفار يعلمون ذلك. قال تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ (٣٠) قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُتَرَبِّصِينَ ﴾ (الطور:30-31) أفلا تراه يخبر أن كماله وحكمته وقدرته تأبى أن يقر من تقول عليه بعض الأقاويل، بل لابد أن يجعله عبرة لعباده كما جرت بذلك سنته في المتقولين عليه، وقال تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾ (الشورى:24) وهنا انتهى جواب الشرط، ثم أخبر خبراً جازماً غير معلق: أنه يمحو الباطل ويحق الحق، وقال تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ﴾ (الأنعام:91) فأخبر سبحانه أن من نفى عنه الإرسال والكلام لم يقدره حق قدره.

وقد ذكروا فروقاً بين النبي والرسول، وأحسنها: أن من نبأه الله بخبر السماء إن أمره أن يبلغ غيره، فهو نبي رسول، وإن لم يأمره أن يبلغ غيره، فهو نبي وليس برسول. فالرسول أخص من النبي، فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، ولكن الرسالة أعم من جهة نفسها، فالنبوة جزء من الرسالة، إذ الرسالة تتناول النبوة وغيرها بخلاف الرسل فإنهم لا يتناولون الأنبياء وغيرهم، بل الأمر بالعكس فالرسالة أعم من جهة نفسها وأخص من جهة أهلها.

وكذلك النبي ، يوحى إليه ويدعو إلى الله عز وجل، ولكن يتبع من قبله من الأنبياء ويمشي على طريق من قبله، ولا ينفرد بشريعة خاصة، مثل أنبياء بني إسرائيل، جاؤوا بالتوراة ودعوا إلى التوراة التي أنزلها الله على موسى عليه السلام.

و (المرتضى) بمعنى المجتبى والمصطفى، فالمرتضى بمعنى: أن الله ارتضاه.

وإرسال الرسل من أعظم نعم الله على خلقه، وخصوصاً محمد ﷺ، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾ (آل عمران: 164). وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء: 107).

قوله: «وإنه خاتم الأنبياء».

ش: قال تعالى: ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ (الأحزاب: 40). وقال ﷺ: «مثلي ومثل

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذه من صفاته عليه الصلاة والسلام -خاتم الأنبياء، ومعنى (خاتم) الذى لا يأتى بعده نبي، وختام الشيء هو: الذى يُجعل عليه حتى لا يزاد عليه ولا ينقص منه، فالله ختم الرسالات بمحمد ﷺ، قال جل فى علاه: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ (الأحزاب: 40)، فلا حاجة لمجيء نبى بعده، لأن القرآن موجود، والسنة النبوية موجودة، والعلماء الربانيون موجودون، يدعون إلى الله ويبصّرون الناس، فدين محمد باق إلى قيام الساعة لا يبدل ولا ينسخ ولا يغير، لأن الله سبحانه جعله صالحاً لكل زمان ولكل مكان، أمّا شرائع الأنبياء السابقين فتكون مؤقتة لأممهم فى فترة من الفترات، ثم ينسخ الله تلك الشريعة بشريعة أخرى تتناسب مع الأمة الأخرى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (المائدة: 48)، كما قال تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ (الرعد: 38) أى لكل كتاب أجل.

فدين الإسلام كامل لا يحتاج بعد محمد ﷺ إلى رسول، والعلماء ورثة الأنبياء، فمن اعتقد أنه يأتى بعد محمد ﷺ نبى فهو كافر بالله خارج من الملة، وقد أخبر النبى ﷺ أنه يأتى كذبة يدّعون النبوة من بعده، قال عليه الصلاة والسلام: «**سيأتى بعدى كذابون ثلاثون، كلهم يدعى أنه نبي، وأنا خاتم الأنبياء لا نبى بعدى**».

فمن ادعى النبوة أو ادعيت له النبوة ومن اتبعهم، فكلهم كفرة، وقد قاتلهم المسلمون وكفروهم، وآخر من ادعى النبوة فى الوقت الحاضر: القاديانى الباكستانى الذى ادعى النبوة له أتباعه القاديانية، ويسمون بالأحمدية نسبة إلى اسمه، لأن اسمه أحمد القادياني، وقد كفره العلماء وطردوه من البلاد الإسلامية، وكفروا أتباعه، لأن هذا تكذيب لله ولرسوله، وتكفيرهم بإجماع المسلمين، لم يخالف فى هذا أحد.

الأنبياء كمثل قصر أُحسن بناؤه، وتُرك منه موضع لبنة، فطاف به النظار يتعجبون من حسن بنائه، إلا موضع تلك اللبنة، لا يعيبون سواها، فكنت أنا سددت موضع تلك اللبنة ختم بى البنيانَ وختم بى الرسل»[1] أخرجاه فى «الصحيحين». [2]

وقال ﷺ: **«إن لى أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحى، يمحو الله بى الكفر، وأنا الحاشر، الذى يحشَر الناس على قدمى، وأنا العاقب، والعاقب الذى ليس بعده نبى»**[3].

وفى صحيح مسلم عن ثوبان قال: قال رسول الله: **«وإنه سيكون فى أمتى ثلاثون كذابون كلهم يزعم أنه نبى وأنا خاتم النبيين، لا نبى بعدى»**[4] الحديثَ.

ولمسلم: أن رسول الله ﷺ قال: **«فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لى الغنائم، وجعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بى النبيون»**[5].

فلابد للمسلم أن يعتقد أنه عليه الصلاة والسلام خاتم الأنبياء والمرسلين.

(1) هذا الحديث عزوه بهذا اللفظ للصحيحين، خطأ، وإنما هو فى «تاريخ دمشق» لابن عساكر من حديث أبى هريرة كما فى «الجامع الكبير» للسيوطي. وأخرجه البخارى (3535)، ومسلم (2286)، من حديث أبى هريرة نحوه وعن جابر.

(2) كتب مصححو الطبعة السلفية، استدراكاً فى آخر الكتاب، على هذا الموضع، نصه: قد اطلعنا فى الصحيحين -كما نبه الشارح- على مظان الحديث، فوجدنا أنه روى بعدة وجوه، ليس فيها ما ذكره الشارح، ومما هو فى البخاري، فى باب خاتم النبيين، ما نصه «**إن مثلى ومثل الأنبياء من قبلي، كمثل رجل بنى بيتاً، فأحسنه وأجمله، إلا موضع لبنة من زاوية. فجعل الناس يطوفون به، ويعجبون له، ويقولون: هلا وضعت هذه اللبنة؟ قال: فأنا اللبنة، وأنا خاتم النبيين**». (ش)

(3) أخرجه البخارى (3532)، (4896)، ومسلم (3354)، والترمذى (2842)، وأحمد (4/ 81، 84)، والحميدى (555)، وابن أبى شيبة (11/ 457)، والطيالسى (942)، والدارمى (2/ 317، 318)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (2/ 50).

(4) أخرجه مسلم (1920) (2889)، مختصراً، وأبو داود (4252)، والترمذى (2176) (2202)، (2219)، (2229)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (287)، وفى «الآحاد والمثاني» (456) (457) وأبو عوانة (7509)، وابن حبان (7238)، والبيهقى فى «الدلائل» (6/ 526-527)، والبغوى فى «شرح السنة» (4015)، كلهم من طرق عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبى قلابة عن أبى أسماء عن ثوبان مرفوعاً.

(5) **حديث صحيح**: أخرجه مسلم (523) مختصراً، وابن ماجه (567)، والترمذى (1553)، وأبو عوانة (1/ 395)، وأبو يعلى (6491) (6492)، وابن حبان (2313)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (1025)، والبيهقى فى «الكبير» (2/ 433)، (9/ 5)، والبغوى فى «شرح السنة» (3617)، من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبى هريرة مرفوعاً به. وصححه الشيخ الألبانى فى «الإرواء» (285).

قوله: «وإمـام الأتقـيـاء».

ش: الإمـام: الذي يؤتم به، أي: يقـتـدون بـه. والنبي ﷺ إنما بعث لـلاقـتـداء به ؛ لـقـولـه تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ (آل عمران:31). وكل من اتبعـه واقتدى به فهو من الأتقياء.

قوله: «وسـيـد المرسليـن».

ش: قال ﷺ : **«أنا سيـد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر وأول شافع، وأول مشفع»**[1] رواه مسلم، وفي أول حديث الشفاعة: **«أنا سيد الناس يوم القيامة»**[2]. وروى

قال الشيخ صالح بن فـوزان:

وإمام الأتقياء، يعني القدوة الوحيد للأتقياء الذين يتقون الله عز وجل: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ ﴾ (الأحزاب:21).

أمـا غيـر النبي ﷺ فيقتدى به إن كان يقتدي بالنبي ﷺ ، أما من خالف الرسول عليه الصلاة والسلام فلا يجوز الاقتداء به: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ (آل عمران:31)، فلا طريق إلى الله إلا باتباع الرسول عليه الصلاة والسلام والاقتداء به.

قال الشيخ صالح بن فـوزان:

(وسيـد المرسلين) هو عليه الصلاة والسلام سيد ولد آدم، كما قال عليه الصلاة والسلام: **«أنا سيد ولد آدم ولا فخر»** أخبر الأمة بذلك من باب الشكر لله عز وجل، ولتشكر الأمة ربها عز وجل على هذه النعمة: أن جعل رسولها سيد الرسل.

و**(سيد)** معناه: المقدم والإمام، فهو أفضل الرسل عليه الصلاة والسلام، وإمامهم ومقدمهم.

---

(1) أخرجه مسلم (2278)، وأبو داود (4673)، وأحمد (2/ 540)، وابن خزيمة في «التوحيد» (255-256)، وابن أبي شيبة (11/ 477)، والبيهقي في «الكبرى» (9/ 4)، والبغوي في «شرح السنة» (3625)، من طرق عن عبد الله بن فروخ عن أبي هريرة مرفوعاً به.

(2) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه من حديث أنس.

مسلم والترمذى عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بنى هاشم واصطفانى من بنى هاشم**»(1).

فإن قيل: يشكل على هذا قوله ﷺ: «**لا تفضلونى على موسى، فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق، فأجد موسى باطشاً بساق العرش فلا أدرى هل أفاق قبلى، أو كان ممن استثنى الله ؟**» (2) خرجاه فى «الصحيحين» فكيف يجمع بين هذا وبين قوله «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**» (3).

فالجواب: أن هذا كان له سبب، فإنه كان قد قال يهودى: لا والذى اصطفى موسى على البشر، فلطمه مسلم، وقال: أتقول هذا ورسول الله ﷺ بين أظهرنا ؟ فجاء اليهودى فاشتكى من المسلم الذى لطمه، فقال النبى ﷺ هذا ؛ لأن التفضيل إذا كان على وجه الحمية والعصبية وهوى النفس كان مذموماً، بل نفس الجهاد إذا قاتل الرجل حمية وعصبية كان مذموماً، فإن الله حرم الفخر، وقد قال تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ** ﴾ (الإسراء:55)، وقال تعالى: ﴿ **تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ** ﴾ (البقرة:253).

فعلم أن المذموم إنما هو التفضيل على وجه الفخر، أو على وجه الانتقاص بالمفضول.

---

(1) أخرجه مسلم (2276)، والترمذى (3612)، وأحمد (4/ 107)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (1495)، (1496)، وفى «الآحاد والمثانى» (894)، (895)، والبخارى فى «التاريخ الكبير» (1/ 4)، وفى «الصغير» (1/ 9)، وأبو يعلى (7485)، والبيهقى فى «السنن» (6/ 365)، والطبرانى فى «الكبير» (12/ 161)، والخطيب فى «التاريخ» (3/ 64)، والبغوى فى «شرح السنة» (3613)، كلهم من طرق عن الأوزاعى عن عمار بن شداد عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً به.

(2) أخرجه البخارى (2411)، (3408) (6517) (6518) (6428)، ومسلم (2373)، وأبو داود (4671)، وأحمد (2/ 264)، والنسائى فى «الكبرى» (7758) (11457)، والبغوى فى «شرح السنة» (4302)، وأبو يعلى (6643)، كلهم من طرق عن أبى هريرة به.

(3) **إسناده ضعيف:** أخرجه الترمذى (3618)، وابن ماجه (4308) وأحمد (3/ 2)، وغيرهم من حديث أبى سعيد الخدري، وأحمد (1/ 281، 282، 295، 296)، من حديث ابن عباس وفى سندهما على بن زيد ابن جدعان وهو ضعيف. وللحديث شاهد ثالث عن سلمان انظر فى «الصحيحة» (1571).

وعلى هذا يحمل أيضاً قوله ﷺ : «**لا تفضلوا بين الأنبياء**»[1]، إن كان ثابتاً، فإن هذا قد روى فى نفس حديث موسى، وهو فى البخارى وغيره.

لكن بعض الناس يقول: إن فيه علة، بخلاف حديث موسى فإنه صحيح لا علة فيه باتفاقهم.

وقد أجاب بعضهم بجواب آخر، وهو: أن قوله ﷺ : «**لا تفضلونى على موسى**»[2] وقوله: «**لا تفضّلوا بين الأنبياء**»[3] نهى عن التفضيل الخاص، أى: لا يفضل بعض الرسل على بعض بعينه، بخلاف قوله: «**أنا سيد ولد آدم ولا فخر**»[4]. فإنه تفضيل عام فلا يمنع منه. وهذا كما لو قيل: فلان أفضل أهل البلد، لا ينصبّ على أفرادهم، بخلاف ما لو قيل لأحدهم: فلان أفضل منك: ثم إنى رأيت الطحاوى ـ رحمه اللّه ـ قد أجاب بهذا الجواب فى «شرح معانى الآثار».

وأما ما يروى أن النبى ﷺ قال: «**لا تفضلونى على يونس بن متى**»[5]، وأن بعض الشيوخ قال: لا يفسر لهم هذا الحديث حتى يعطى مالاً جزيلاً، فلما أعطوه فسره بأن قرب يونس من اللّه وهو فى بطن الحوت كقربى من اللّه ليلة المعراج وعدوا هذا تفسيراً عظيماً. وهذا يدل على جهلهم بكلام اللّه وبكلام رسوله لفظاً ومعنى، فإن هذا الحديث بهذا اللفظ لم يروه أحد من أهل الكتب التى يُعتمد عليها، وإنما اللفظ الذى فى الصحيح: «**لا ينبغى لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى**»[6] وفى رواية: «**من قال إنى خير من يونس بن متى فقد كذب**»، وهذا اللفظ يدل على العموم، لا ينبغى لأحد أن يفضل نفسه على يونس بن متى، ليس فيه نهى المسلمين أن يفضّلوا محمداً على يونس، وذلك لأن اللّه تعالى قد أخبر عنه أنه التقمه الحوت وهو مليم، أى: فاعل ما يلام عليه. وقال تعالى: ﴿**وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ**﴾ (الأنبياء: 87) فقد يقع فى نفس بعض الناس أنه أكمل من يونس، فلا يحتاج إلى هذا المقام، إذ لا يفعل ما

---

(1) أخرجه البخارى (2412) (2438) (6916) (6917) (7427)، ومسلم (2374)، وأبو داود (4668)، وأحمد (3/ 33)، وابن أبى شيبة (11/ 526)، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» (395)، من طرق عن سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبى سعيد الخدرى به.

(2، 3، 4) **حديث صحيح**: وقد مضى تخريجه.

(5) قال الشيخ الألبانى رحمه الله: «لا أعرف له أصلاً بهذا اللفظ».

(6) أخرجه البخارى (3415) (3416) (3431)، ومسلم (2376)، وغيرهما من حديث أبى هريرة.

يلام عليه. ومن ظن هذا فقد كذب، بل كل عبد من عباد الله يقول ما قال يونس: ﴿ **أن لاَّ إِلَهَ إِلاَّ أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ** ﴾ (الأنبياء:87)، كما قال أول الأنبياء وآخرهم.

فأولهم: آدم قد قال: ﴿ **رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ** ﴾ (الأعراف:23).

وآخرهم وأفضلهم وسيدهم: محمد ﷺ، قال في الحديث الصحيح، حديث الاستفتاح، من رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره، بعد قوله: «**وجهت وجهي**»، إلى آخره: «**اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدك، ظلمت نفسي، واعترفت بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعاً، لا يغفر الذنوب إلا أنت**»[1]، إلى آخر الحديث.

وكذا قال موسى عليه السلام: ﴿ **رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ** ﴾ (القصص:16). وأيضا: فيونس ﷺ لما قيل فيه: ﴿ **فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ** ﴾ (القلم:48)، فنهى نبينا ﷺ عن التشبه به، وأمره بالتشبه بأولي العزم حيث قيل له: ﴿ **فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ** ﴾ (الأحقاف:35)، فقد يقول من يقول: أنا خير من يونس وليس للأفضل أن يفخر على من دونه، فكيف إذا لم يكن أفضل فإن الله لا يحب كل مختال فخور، وفي «صحيح مسلم» عن النبي ﷺ أنه قال: «**أوحي إليَّ أن تواضعوا، حتى لا يفخر أحد على أحد، ولا يبغي أحد على أحد**»[2]. فالله تعالى نهى أن يفخر على عموم المؤمنين، فكيف على نبي كريم ؟ فلهذا قال: «**لا ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى**» فهذا نهي عام لكل أحد أن يتفضل ويفتخر على يونس.

وقوله: «**من قال إني خير من يونس بن متى فقد كذب**» فإنه لو قدر أنه كان أفضل، فهذا الكلام يصير نقصاً، فيكون كاذباً، وهذا لا يقوله نبي كريم، بل هو تقدير مطلق، أي: من قال هذا فهو كاذب، وإن كان لا يقوله نبي، كما قال تعالى: ﴿ **لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ** ﴾ (الزمر:65). وإن كان ﷺ معصوماً من الشرك، لكن الوعد والوعيد لبيان مقادير الأعمال.

---

(1) أخرجه مسلم (771)، والترمذي (3417)، (3418)، (3419)، وأبو داود (760)، والنسائي (2/ 195-130)، وأحمد (1/ 94-95)، والطيالسي (152)، وغيرهم من حديث علي رضي الله عنه.

(2) أخرجه مسلم (2865)، وأبو داود (4895)، والبخاري في «الأدب المفرد» (428)، وابن ماجه (4179)، من حديث عياض بن حمار.

وإنما أخبر ﷺ أنه سيد ولد آدم ؛ لأنا لا يمكننا أن نعلم ذلك إلا بخبره ؛ إذ لا نبى بعده يخبرَنا بعظيم قدره عند اللّه، كما أخبرنا هو بفضائل الأنبياء قبلهَ، صلى اللّهَ عليهم وسلم أجمعين ؛ ولهذا أتبعه بقوله **«ولا فخر»** كما جاء فى رواية. وهل يقول من يؤمن باللّه واليوم الآخر: إن مقام الذى أسرى به الى ربه وهو مقرب معظم مكرم - كمقام الذى ألقى فى بطن الحوت وَهو مليم ؟ وأين المعظم المقرب من الممتحن المؤدب ؟ فهذا فى غاية التقريب وهذا فى غاية التأديب، فانظر إلى هذا الاستدلال لأنه بهذا المعنى المحرف اللفظ لم يقله الرسول، وهل يقاوم هذا الدليل عَلى نفى علو اللّه تعالى عن خلقه الأدلة الصحيحة الصريحة القطعية على علو اللّه تعالى على خلقه، التى تزيد على ألف دليل، كما يأتى الإشارة إليها عند قول الشيخ رحمه اللّه: «محيط بكل شىء وفوقه»، إن شاء اللّه تعالى.

قوله: «وحبيب رب العالمين».

ش: ثبت له ﷺ أعلى مراتب المحبة وهى الخلة، كما صح عنه ﷺ أنه قال: **«إن اللّه اتخذنى خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً»**[1]. وقال: **«ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، وَلكن صاحبكم خليل الرحمن»**[2]. والحديثان فى الصحيح وهما يبطلان قول من قال: الخلة لإبراهيم والمحبة لمحمد، فإبراهيم خليل اللّه ومحمد حبيبه. وفى الصحيح أيضاً: **«إنى أبرأ إلى كل خليل من خلته»**[3].

قال الشيخ صالح بن فوزان:

و(**حبيب رب العالمين**) هذه العبارة فيها مؤاخذة، لأنه لا يكفى قوله، حبيب، بل هو خليل رب العالمين، والخلة أفضل من مطلق المحبة، فالمحبة درجات، أعلاها الخلة، وهى خالص المحبة، ولم تحصل هذه المرتبة إلا لاثنين من الخلق إبراهيم عليه الصلاة والسلام **﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾** (النساء:125)، ونبينا عليه الصلاة والسلام، فقد أخبر بذلك فقال: **«إن الله اتخذنى خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً»** فلا يقال: حبيب الله، لأن هذا يصلح لكل مؤمن، فلا يكون للنبى ﷺ فى هذا ميزة، أما الخلة فلا أحد يلحقه فيها.

---

(1) أخرجه مسلم (2383)، وابن أبى شيبة (11/ 473)، وأحمد (1/ 377، 389، 409، 433)، وابن ماجه (93)، والطبرانى فى «الكبير» (10106)، (10107)، (10457)، من حديث ابن مسعود.

(2) أخرجه مسلم (532).

(3) هو من حديث ابن مسعود الذى قبله.

والمحبة قد ثبتت لغيره. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (آل عمران:134). ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران:76). ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (البقرة:222).

فبطل قول من خص الخلة بإبراهيم والمحبة بمحمد، بل الخلة خاصة بهما، والمحبة عامة. وحديث ابن عباس ﷺ الذى رواه الترمذى الذى فيه: «**إن ابراهيم خليل الله، ألا وأنا حبيب الله ولا فخر**»[1] : لم يثبت.

والمحبة مراتب:

أولها: العلاقة، وهى تعلق القلب بالمحبوب.

والثانية: الإرادة: وهى: ميل القلب إلى محبوبه وطلبه له.

الثالثة: الصبابة، وهى: انصباب القلب إليه بحيث لا يملكه صاحبه، كانصباب الماء فى الحدور.

الرابعة: الغرام، وهى: الحب اللازم للقلب، ومنه الغريم، لملازمته، ومنه: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ (الفرقان:65).

الخامسة: المودة والود، وهى: صفو المحبة وخالصها ولبها، قال تعالى: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ (مريم:96).

السادسة: الشغف، وهى: وصول المحبة إلى شغاف القلب.

السابعة: العشق: وهو الحب المفرط الذى يخاف على صاحبه منه، ولكن لا يوصف به الرب تعالى ولا العبد فى محبة ربه، وإن كان قد أطلقه بعضهم. واختلف فى سبب المنع، فقيل: عدم التوقيف، وقيل غير ذلك. ولعل امتناع إطلاقه: أن العشق محبة مع شهوة.

---

(1) أخرجه الترمذى (6320)، والدارمى (1/ 26)، وفى سنده زمعة بن صالح وسلمة بن وهرام وهما ضعيفان ولذلك قال الترمذي: هذا حديث غريب.

وقال الشيخ أحمد شاكر: هذا جزء من حديث طويل، رواه الدارمى فى سننه (1/ 26)، عن عبيد الله بن عبد المجيد، عن زمعة بن صالح، عن سلمة بن وهرام، عن عكرمة، عن ابن عباس، ورواه الترمذى (4/ 294-295)، عن على بن نصر بن على الجهضمى، عن عبيد الله بن عبد المجيد، بهذا الإسناد، وقال: «هذا حديث غريب» وحق للشارح رحمه الله أن يقول هنا إنه «لم يثبت» لأن زمعة بن صالح راويه: ضعيف.

الثامنة: التَّيْم[1]، وهو بمعنى التعبد.

التاسعة: التعبد.

العاشرة: الخلة، وهى المحبة التى تخللت روح المحب وقلبه.

وقيل فى ترتيبها غير ذلك. وهذا الترتيب تقريب حسن، لا يعرف حسنه إلا بالتأمل فى معانيه.

واعلم أن وصف اللّه تعالى بالمحبة والخلة هو كما يليق بجلال اللّه تعالى وعظمته، كسائر صفاته تعالى، وإنما يوصف اللّه تعالى من هذه الأنواع بالإرادة والود والمحبة والخلة، حسبما ورد النص.

وقد اختلف فى تحديد المحبة على أقوال نحو ثلاثين قولاً. ولا تحد المحبة بحد أوضح منها، فالحدود لا تزيدها إلا خفاء. وهذه الأشياء الواضحة لا تحتاج إلى تحديد كالماء والهواء والتراب والجوع ونحو ذلك.

قوله: «وكل دعوى[2] النبوة بعده فغَيٌّ وهوى».

ش: لما ثبت أنه خاتم النبيين، علم أن من ادعى بعده النبوة فهو كاذب، ولا يقال: فلو جاء المدعى للنبوة بالمعجزات الخارقة والبراهين الصادقة كيف يقال بتكذيبه ؟ لأنا نقول: هذا لا يتصور أن يوجد، وهو من باب فرض المحال ؛ لأن اللّه تعالى لما أخبر أنه خاتم النبيين، فمن المحال أن يأتى مدع يدعى النبوة ولا يظهر أمارة كذبه فى دعواه. والغى: ضد الرشاد. والهوى: عبارة عن شهوة النفس، أى: أن تلك الدعوى بسبب هوى النفس لا عن دليل، فتكون باطلة.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا سبق فى معنى أنه خاتم النبيين، فكل دعوى للنبوة بعده فباطلة وكفر، لأنه لا يأتى بعد نبينا عليه الصلاة والسلام نبي، وعيسى عليه الصلاة والسلام لما ينزل آخر الزمان فإنه لا يأتى على أنه نبى ورسول أو يأتى بشريعة جديدة، إنما يأتى على أنه مجدد لدين رسول الله ﷺ ومتبع لرسول الله ﷺ، ويحكم بالشريعة الإسلامية.

---

(1) التيم، بفتح التاء وسكون الياء. وفى المطبوعة «التقسيم»! وهو خلط. (ش)

(2) فى المطبوعة «دعوة» وهو خطأ واضح. (ش)

قوله: «وهو المبعوث إلى عامة الجن وكافة الورى، بالحق والهدى، وبالنور والضياء».

ش: أما كونه مبعوثاً إلى عامة الجن، فقال تعالى حكاية عن قول الجن: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ (الأحقاف:31) الآية. وكذا سورة الجن تدل على أنه أُرسل إليهم أيضاً. قال مقاتل: لم يبعث الله رسولاً إلى الإنس والجن قبله. وهذا قول بعيد. فقد قال تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ (الأنعام:130) الآية، والرسل من الإنس فقط، وليس من الجن رسول، كذا قال مجاهد وغيره من السلف والخلف. وقال ابن عباس رضي الله عنهما: الرسل من بني آدم، ومن الجن نُذُر، وظاهر قوله تعالى حكاية عن الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ (الأحقاف:30) الآية: تدل على أن موسى مرسل إليهم أيضاً. والله أعلم.

وحكى ابن جرير عن الضحاك بن مزاحم: أنه زعم أن في الجن رسلاً، واحتج بهذه الآية الكريمة. وفي الاستدلال بها على ذلك نظر؛ لأنها محتملة وليست بصريحة، وهي ـ والله أعلم ـ كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ (الرحمن:22) والمراد: من أحدهما.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

كذلك، هذا ما يجب اعتقاده في النبي ﷺ، لا يكفي أن نعتقد أنه رسول الله فقط، بل أنه رسول إلى الناس عامة، بل إلى الجن والإنس، قال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (سبأ:28)، وقال له: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ (الأعراف:158)، فرسالته إلى الناس عامة، وهذا من خصائصه عليه الصلاة والسلام، فهو رسول للناس عامة، ووجبت طاعته على جميع الخلق، عربهم وعجمهم، وأسودهم وأبيضهم، وإنسهم وجنهم، فكل من بلغته دعوة الرسول عليه الصلاة والسلام وجب أن يطيعه وأن يتبعه، فمن أقر أنه رسول الله للعرب خاصة، كما يقوله طائفة من النصارى، أنه رسول الله للعرب خاصة، وينكرون نبوته لغيرهم، فهذا كفر بالله عز وجل، وتكذيب لله عز وجل ولرسوله، فالله يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (سبأ:28)، ويقول سبحانه: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ (الفرقان:1) فرسالته عالمية.

وقال عليه الصلاة والسلام: «**كان النبي يُبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس عامة**» وكاتب رسول الله ﷺ ملوك الأرض يدعوهم إلى الإسلام، فدل على أنه مرسل إلى أهل الأرض كلهم، وأمر بالجهاد حتى يدخل الناس في الإسلام، فدل على عموم رسالته عليه الصلاة والسلام، فيجب اعتقاد هذا.

وأما كونه مبعوثاً إلى كافة الورى، فقد قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً﴾ (سبأ:28)، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ (الأعراف:158). وقال تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ (الأنعام:19). أي: وأنذر من بلغه، وقال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ (النساء:79). وقال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ الآية (يونس:2). وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيراً﴾ (الفرقان:1). وقد قال تعالى: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ ءَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ﴾ (آل عمران:20). وقال ﷺ: **«أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نُصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي، وأُعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبُعثت إلى الناس عامة»**[1]. أخرجاه في «الصحيحين».

وقال ﷺ: **«لا يسمع بي رجل من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم لا يؤمن بي إلا دخل النار»**[2] رواه مسلم.

فتجب في حقه هذه الاعتقادات:

أولاً: أنه عبد الله ورسوله.

ثانياً: أنه خاتم النبيين لا نبي بعده.

ثالثاً: أن رسالته عامة للإنس والجن.

ودليل عمومها للإنس: كما سبق من الآيات ومكاتبة النبي ﷺ.

وأما عمومها للجن: فلقوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَراً مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾ قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٠﴾ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ (الأحقاف:29-31)، يعنون: محمداً عليه الصلاة والسلام.

---

(1) حديث صحيح، وقد مضى تخريجه.

(2) أخرجه مسلم (153)، وغيره.

وكونه ﷺ مبعوثاً إلى الناس كافة معلوم من دين الإسلام بالضرورة.

وأما قول بعض النصارى إنه رسول إلى العرب خاصة ؛ فظاهر البطلان فإنهم لما صدقوا بالرسالة لزمهم تصديقه في كل ما يخبر به. وقد قال إنه رسول الله إلى الناس عامة، والرسول لا يكذب، فلزم تصديقه حتماً فقد أرسل رسله وبعث كتبه في أقطار الأرض إلى كسرى وقيصر والنجاشي والمقوقس وسائر ملوك الأطراف، يدعو إلى الإسلام.

وقوله: «وكافة الورى». في جر كافة نظر، فإنهم قالوا: لم تستعمل «كافة» في كلام العرب إلا حالاً، واختلفوا في إعرابها في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ (سبأ:28)، على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها حال من الكاف في «أرسلناك» وهي اسم فاعل والتاء فيها للمبالغة، أي: إلا كافًا للناس عن الباطل، وقيل: هي مصدر كفَّ، فهي(1) بمعنى (كفّا) أي: إلا [أن](2) تكفَّ الناس كفاً، [و](3) وقوع المصدر حالاً كثير.

الثاني: أنها حال من «الناس». واعترض بأن حال المجرور لا يتقدم عليه عند الجمهور، وأجيب بأنه قد جاء عن العرب كثيراً فوجب قبوله، وهو اختيار ابن مالك رحمه الله، أي: وما أرسلناك إلا للناس كافة.

الثالث: أنها صفة لمصدر محذوف، أي: رسالة كافة. واعترض بما تقدم أنها لم تستعمل إلا حالاً.

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ① يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ﴾ (الجن:1-2)، فدل على عموم رسالته للجن، فالنبي ﷺ بعث لأهل الأرض كلهم، إنسهم وجنهم، فمن آمن به دخل الجنة، ومن لم يؤمن به دخل النار، من الإنس والجن.

وقوله: (وبالنور والضياء) هما بمعنى واحد وقد بعث النبي ﷺ بهما. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ㊺ وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ (الأحزاب:45-46).

---

(1) في المطبوعة «فيه»، بدل «فهي» ولا يستقيم بها سياق الكلام. (ش)

(2-3) الزيادة في الموضعين ضرورية لتمام المعنى. وبحذفها يضطرب ويختل. (ش)

وقوله: «بالحق والهدى والنور والضياء». هذه أوصاف ما جاء به رسول اللّه ﷺ من الدين والشرع المؤيد بالبراهين الباهرة من القرآن وسائر الأدلة. والضياء: أكمل من النور قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾(يونس: 5).

قوله: «وإن القرآن كلام اللّه منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام اللّه تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية. فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه اللّه وعابه وأوعده بسقر حيث قال تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾(المدثر: 26)، فلما أوعد اللّه بسقر لمن قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾(المدثر: 25)، علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر ولا يشبه قول البشر».

ش هذه قاعدة شريفة، وأصل كبير من أصول الدين ضل فيه طوائف كثيرة من الناس. وهذا الذى حكاه الطحاوى ـ رحمه اللّه ـ هو الحق الذى دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة لمن تدبرهما، وشهدت به الفطرة السليمة التى لم تغيَّر بالشبهات والشكوك والآراء الباطلة.

وقد افترق الناس فى مسألة الكلام على تسعة أقوال:

أحدها: أن كلام اللّه هو ما يفيض على النفوس من المعانى، إما من العقل الفعال عند بعضهم، أو من غيره وهذا قول الصابئة والمتفلسفة.

وثانيها: أنه مخلوق خلقه اللّه منفصلاً عنه ؛ وهذا قول المعتزلة.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

بعد أن تؤمن بالله عز وجل، وتؤمن برسوله ﷺ، تؤمن أن القرآن كلام الله، لأن هذا هو الذى جاء به الرسول ﷺ، وأنزل الله عليه القرآن، وهذا القرآن ليس من كلام محمد ﷺ، ولا من كلام جبريل، إنما هو كلام الله عز وجل، تكلم الله به، وتلقاه جبريل من الله، وتلقاه النبى عليه الصلاة والسلام من جبريل عليه السلام، وتلقته الأمة من النبى ﷺ.

فهو كلام الله، منه بدا سبحانه، لم يأخذه جبريل من اللوح المحفوظ كما يقوله أهل الضلال، ولم يكن من كلام جبريل ولا محمد، إنما هو من كلام رب العالمين، وأما جبريل ومحمد عليهما الصلاة والسلام فهما مبلغان عن الله عز وجل، فالكلام إنما يقال ويضاف لمن قاله مبتدئاً، لا من قاله مبلغاً ومؤدياً.

وثالثها: أنه معنى واحد قائم بذات اللّه هو: الأمر والنهى والخبر والاستخبار، وإن عبر عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبر عنه بالعبرانية كان توراة، وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه، كالأشعرى وغيره.

ورابعها: أنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة فى الأزل، وهذا قول طائفة من أهل الكلام، ومن أهل الحديث.

وخامسها: أنه حروف وأصوات، لكن تكلم اللّه بها بعد أن لم يكن متكلماً، وهذا قول الكرامية وغيرهم.

وسادسها: أن كلامه يرجع إلى ما يحدثه من علمه وإرادته القائم بذاته، وهذا يقوله صاحب «المعتبر» ويميل إليه الرازى فى «المطالب العالية».

وسابعها: أن كلامه يتضمن معنى قائماً بذاته هو ما خلقه فى غيره، وهذا قول أبى منصور الماتريدى.

وثامنها: أنه مشترك بين المعنى القديم القائم بالذات، وبين ما يخلقه فى غيره من الأصوات، وهذا قول أبى المعالى ومن تبعه.

فمن قال: إن جبريل أخذه من اللوح المحفوظ، أو: إن الله خلقه فى شيء وأخذه جبريل من ذلك الشيء، فهو كافر بالله عز وجل كفراً مخرجاً من الملة، كما تقوله الجهمية والمعتزلة ومن نحا نحوهم، فهو كلام الله، حروفه ومعانيه، تكلم الله به كيف شاء، فنحن نصف الله بأنه يتكلم، والكلام من صفاته الفعلية، والكيفية التى تكلم بها نقول: الله أعلم بها، هذه كسائر صفاته، نؤمن بها ولا نعلم كيفيتها، فالمعنى معروف، وأما الكيفية فهى مجهولة لنا.

(منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً): أي: أن القرآن نزل من الله، تكلم الله به وأنزله، لم ينزل من غيره ولم يبدأ من غيره، ليس كما يقولون: إنه بدأ من جبريل، أو من اللوح، أو من الهواء، إنما بدايته من الله، وسمعه جبريل وبلغه إلى النبى ﷺ وحياً، والنبى عليه الصلاة والسلام بلغه للناس، ولو كان هذا القرآن من كلام البشر لاستطاع أحد من الناس أن يأتى بسورة من مثله، فلما عجزوا عن ذلك دل على أنه من كلام الله عز وجل، قال تعالى: ﴿**وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾ (البقرة:23)، وقال سبحانه وتعالى: ﴿**أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ**﴾ (هود:13)، فعجزهم الله بذلك، مع أنهم عرب فصحاء، والقرآن بلغة العرب، وبالحروف التى يتكلمون بها، وهم يحرصون على

وتاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم، وإن لم يكن الصوت المعين قديماً، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة.

وقول الشيخ ـ رحمه الله ـ «**وإن القرآن كلام الله**» إن بكسر الهمزة عطف على قوله: «**إن الله واحد لا شريك له**» ثم قال: «**وإن محمداً عبده المصطفى**» وكسر همزة إن في المواضع الثلاثة. لأنها معمول القول، أعني قوله في أول كلامه: «**نقول في توحيد الله**».

وقوله: «**كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً**» رد على المعتزلة وغيرهم، فإن المعتزلة تزعم أن القرآن لم يَبْدُ منه، كما تقدم حكاية قولهم، قالوا: «وإضافته إليه إضافة تشريف، كبيت الله، وناقة الله». يحرفون الكلام عن مواضعه. وقولهم باطل.

فإن المضاف إلى الله تعالى معان وأعيان، فإضافة الأعيان إلى الله للتشريف، وهي مخلوقة له، كبيت الله، وناقة الله، بخلاف إضافة المعاني، كعلم الله، وقدرته، وعزته، وجلاله، وكبريائه، وكلامه وحياته، وعلوه وقهره ؛ فإن هذا كله من صفاته، لا يمكن أن يكون شيء من ذلك مخلوقاً.

والوصف بالتكلم من أوصاف الكمال، وضده من أوصاف النقص. قال تعالى: ﴿**وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لا يُكَلِّمُهُمْ وَلا يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً**﴾ (الأعراف:148)، فكان عباد العجل ـ مع كفرهم ـ أعرف بالله من المعتزلة، فإنهم لم يقولوا لموسى: وربك لا يتكلم أيضاً. وقال تعالى عن العجل أيضاً: ﴿**أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً**

معاندة الرسول ﷺ، ولو كان باستطاعتهم أن يعارضوا هذا القرآن، لما ادخروا وسعاً في ذلك، فلما عجزوا عن ذلك دل على أنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

(وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً): فالمؤمنون بالله ورسوله يصدقون بأن القرآن كلام الله عز وجل، وأن محمداً ﷺ إنما هو مبلغ عن الله.

وأما قول الله عز وجل: ﴿**إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ (19) ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ**﴾ (التكوير:19-20)، فالمراد بإسناده إلى جبريل هو من باب التبليغ، لأنه لا يمكن أن يكون القرآن من كلام الله ومن كلام جبريل، الكلام لا يكون إلا من واحد، فلا يمكن وصفه بأنه كلام أكثر من واحد، ونسبته إلى الله حقيقية، وأما نسبته لجبريل فمن باب التبليغ. وفي الآية الأخرى: ﴿**إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ (40) وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلاً مَا تُؤْمِنُونَ**﴾ (الحاقة:40-41)، يعني: محمداً ﷺ، فالإضافة إليه إضافة تبليغ. وقد

﴿ وَلا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلا نَفْعًا ﴾(طه:89). فعلم أن نفى رجوع القول، ونفى التكلم نقص يُستدل به على عدم ألوهية العجل.

وغاية شبهتهم أنهم يقولون: يلزم منه التشبيه والتجسيم ؟ فيقال لهم: إذا قلنا: إنه تعالى يتكلم كما يليق بجلاله انتفت شبهتهم. ألا ترى أنه تعالى قال: **﴿ الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم ﴾** (يس:65). فنحن نؤمن أنها تتكلم، ولا نعلم كيف تتكلم، وكذا قوله تعالى: **﴿ وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾** (فصلت:21). وكذلك تسبيح الحصا والطعام، وسلام الحجر، كل ذلك بلا فم يخرج منه الصوت الصاعد من لديه المعتمد على مقاطع الحروف.

وإلى هذا أشار الشيخ ـ رحمه الله ـ بقوله: «منه بدا بلا كيفية قولاً»، أى: ظهر منه ولا ندرى كيفية تكلمه به، وأكد هذا المعنى بقوله «قولاً»، أتى بالمصدر المعرف للحقيقة، كما أكد الله تعالى التكليم بالمصدر المثبت للحقيقة النافى للمجاز فى قوله: **﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾** (النساء:164). فماذا بعد الحق إلا الضلال ؟ !.

ولقد قال بعضهم لأبى عمرو بن العلاء ـ أحد القراء السبعة ـ: أريد أن تقرأ: وكلَّم اللّه موسى، بنصب اسم اللّه ؛ ليكون موسى هو المتكلم لا اللّه. فقال له أبو عمرو: هب أنى قرأت هذه الآية كذا، فكيف تصنع بقوله تعالى **﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾** (الأعراف:143) ؟ ! فبهت المعتزلى !

أضافه سبحانه تارة إلى نفسه وتارة إلى جبريل وتارة إلى محمد، والكلام الواحد لا يمكن أن يتكلم به أكثر من واحد. فتكون إضافته إلى الله إضافة ابتداء وهو كلامه وإضافته إلى جبريل ومحمد إضافة تبليغ.

(وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة): ليس بالمجاز كما يقوله الجهمية والمعتزلة، هم يقولون: كلام الله، ولكن نسبته إلى الله مجاز، لأن الله خالقه، فإضافته إلى الله إضافة مخلوق إلى خالقه.

فنقول: كذبتم، لأن الإضافة إلى الله على نوعين: إضافة معان، وإضافة أعيان:

النوع الأول: إضافة المعانى إلى الله مثل الكلام، فإضافة المعانى إلى الله إضافة صفة إلى موصوف، فالكلام والسمع والبصر والقدرة والإرادة إضافة صفة إلى موصوف، لأن هذه معان لا تقوم بنفسها وإنما تقوم بالموصوف بها.

النوع الثاني: إضافة أعيان، مثل: بيت الله، ناقة الله، عبد الله. هذه إضافة مخلوق إلى خالقه، وفائدة الإضافة هنا التشريف والتكريم.

وكم في الكتاب والسنة من دليل على تكليم الله تعالى لأهل الجنة وغيرهم. قال تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ (يس:58)، فعن جابر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور، فرفعوا أبصارهم، فإذا الرب جل جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم، فقال: السلام عليكم يا أهل الجنة، وهو قول الله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾** (يس:58)، **قال: فينظر إليهم وينظرون إليه فلا يلتفتون الى شيء مما هم فيه من النعيم، ما داموا ينظرون إليه، حتى يحتجب عنهم، وتبقى بركته ونوره**»[1]. رواه ابن ماجه وغيره.

ففي هذا الحديث: إثبات صفة الكلام، وإثبات الرؤية، واثبات العلو، وكيف يصح مع هذا أن يكون كلام الرب كله معنى واحداً! وقد قال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ**﴾ (آل عمران:77)، فأهانهم بترك تكليمهم. والمراد: أنه لا يكلمهم تكليم تكريم، وهو الصحيح، إذ قد أخبر في الآية الأخرى أنه يقول لهم في النار: ﴿**اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ**﴾ (المؤمنون:108)، فلو كان لا يكلم عباده المؤمنين، لكانوا في ذلك هم وأعداؤه سواء، ولم يكن في تخصيص أعدائه بأنه لا يكلمهم فائدة أصلاً.

وقال البخاري في «صحيحه»: باب كلام الرب تبارك وتعالى مع أهل الجنة، وساق فيه عدة أحاديث. فأفضل نعيم أهل الجنة رؤية وجهه تبارك وتعالى، وتكليمه لهم، فإنكار ذلك إنكار لروح الجنة، وأعلى نعيمها وأفضله الذي ما طابت لأهلها إلا به.

(**ليس بمخلوق ككلام البرية**): أي كلام الله ليس بمخلوق، رداً على الجهمية والمعتزلة الذين يقولون: إن القرآن مخلوق، لأن الله عندهم لا يتكلم، على منهجهم في نفي الصفات كلها، فراراً -بزعمهم- من التشبيه، لأنهم لم يفرقوا بين صفات الخالق وصفات المخلوق ففروا من التشبيه الموهوم ووقعوا في التعطيل المذموم وهو شر منه، كالمستجير من الرمضاء بالنار.

ولو أنهم أثبتوا ما أثبته الله لنفسه، وعرفوا أن هناك فرقاً بين صفات الخالق وصفات المخلوق، لأصابوا عين الحق واستراحوا وأراحوا الناس، ولكنهم في ضلال.

---

(1) حديث ضعيف: أخرجه ابن ماجه (184)، وأبو نعيم في «الحلية» (6/ 208-209)، والبزار (2253)، وسنده ضعيف من أجل عبد الله بن عبيد الله لين الحديث كما في «التقريب» والفضل بن عيسى الرقاشي وهو منكر الحديث. وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات».

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾(الزمر:62)، والقرآن شيء، فيكون داخلاً في عموم «كل» فيكون مخلوقاً ! ! فمن أعجب العجب، وذلك: أن أفعال العباد كلها عندهم غير مخلوقة لله تعالى وإنما يخلقها العباد جميعها، لا يخلقها الله فأخرجوها من عموم «كل»، وأدخلوا كلام اللّهَ في عمومها مع أنه صفة من صفاته، به تكون الأشياء المخلوقة ؛ إذ بأمره تكون المخلوقات، قال تعالى: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ (الأعراف:54). ففرق بين الخلق والأمر، فلو كان الأمر مخلوقاً، لَلزمَ أن يكون مخلوقاً بأمر آخر، والآخر بآخر، إلى ما لا نهاية له، فيلزم التسلسل، وهو باطل. وطرد باطلهم: أن تكون جميع صفاته « تعالىَ» مخلوقة، كالعلم والقدرة وغيرهما وذلك صريح الكفر، فإن علمه شيء، وقدرته شيء، وحياته شيء، فيدخل ذلك في عموم «كل»، فيكون مخلوقاً بعد أن لم يكن، تعالى اللّه عما يقولون علواً كبيراً.

وكيف يصح أن يكون متكلماً بكلام يقوم بغيره؟! ولو صح ذلك للزم أن يكون ما أحدثه من الكلام في الجمادات كلامه. وكذلك أيضاً ما خلقه في الحيوانات، ولا يُفرَّق حينئذ بين نطق وأنطق. وإنما قالت الجلود: ﴿أَنطَقَنَا اللَّهُ﴾ (فصلت:21)، ولم تقل: نطق اللّه، بل يلزم أن يكون متكلماً بكل كلام خلقه في غيره، زوراً كان أو كذباً أو كفراً أو هذياناً ... تعالى اللّه عن ذلك. وقد طرد ذلك الاتحادية، فقال ابن عربي:

وَكُلُّ كَلامٍ فِي الْوُجُودِ كَلامُهُ   سَوَاءٌ عَلَيْنَا نَثْرُهُ وَنِظَامُهُ ! !

ولو صح أن يوصف أحد بصفة قامت بغيره، لصح أن يقال للبصير: أعمى، وللأعمى: بصير ؛

فمن سمع كلام الله وزعم أنه كلام البشر فقد كفر، لأنه جحد كلام الله عز وجل، فإذا لم يكن لله كلام ينزله على عباده فبم تقوم الحجة عليهم؟ فقصدهم بقولهم هذا هدم الشرائع، فإذا كان ليس في الكون كلام لله لا في التوراة ولا في الإنجيل ولا القرآن، فمعنى ذلك أنه ما قامت على الناس الحجة من الله، وهذا من أعظم الكفر وأعظم الضلال.

وقد ذم الله عز وجل من قال هذه المقالة، فجعل القرآن كلام البشر، كما قال الوليد بن المغيرة المخزومي، وهو من أكابر كفار مكة ومن عظمائهم وكانوا يسمونه: زهرة مكة، لشرفه فيهم، فلما سمع القرآن من الرسول ﷺأعجبه وعلم أنه ليس من كلام البشر، ومدح القرآن فقال: ليس بالشعر وليس بالسحر، أنا أعرف ضروب الشعر، وأعرف أنواع السحر، وأعرف الكهانة، وأعرف وأعرف... فليس القرآن من هذه الأمور. فعند ذلك توجه إليه قومه الكفار بالتوبيخ والتعنيف، لأن معنى هذا أنه اعترف

لأن البصير قد قام وصف العمى بغيره، والأعمى قد قام وصف البصر بغيره، ولصح أن يوصف الله تعالى بالصفات التي خلقها في غيره من الألوان والروائح والطعوم والطول والقصر ونحو ذلك.

وبمثل ذلك ألزم الإمام عبد العزيز المكي بشراً المريسي بين يدى المأمون[1] بعد أن تكلم معه ملتزماً أن لا يخرج عن نص التنزيل، وألزمه الحجة، فقال بشر: يا أمير المؤمنين، ليدع مطالبتى بنص التنزيل، ويناظرنى بغيره، فإن لم يدع قوله ويرجع عنه، ويقر بخلق القرآن الساعة وإلا فدمي حلال. قال عبد العزيز: تَسألني أم أسألك ؟ فقال بشر: [اسأل][2] أنت، وطمع فيَ فقلت له: يلزمك واحدة من ثلاث لابد منها: إما أن تقول: إن الله خلق القرآن ـ وهو عندى أنا كلامه فى نفسه ـ أو خلقه قائماً بذاته ونفسه، أو خلقه فيَ غيره ؟ قال: أقول: خلقه كما خلق الأشياء كلها. وحاد عن الجواب. فقال المأمون: اشرح أنت هذه المسألة ودع بشراً فقد انقطع، فقال عبد العزيز: إن قال خلق كلامه فى نفسه، فهذا محال ؛ لأن الله لا يكون محلاً للحوادث المخلوقة، ولا يَكون فيه شيء مخلوق[3]، وإن قال خلقه فى غيره فهو محال أيضاً لأنه يلزم قائله أن يجعل كل كلام خلقه الله فى غيره ؛ هَو كلام الله[4]، وإن قال خلقه قائماً بنفسه وذاته، فهذا محال: لا يكون الكلام إلا من متكلم، كما لا تكون الإرادة إلا

للرسول عليه الصلاة والسلام بالرسالة، فلما رأى ذلك انحرف -والعياذ بالله- بالكلام فقال: ﴿ إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ (المدثر:25)، فأنزل الله عز وجل: ﴿ إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ۝١٨ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝١٩ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ۝٢٠ ثُمَّ نَظَرَ ۝٢١ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ۝٢٢ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ۝٢٣ فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلاَّ سِحْرٌ يُؤْثَرُ ۝٢٤ إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ ﴾ (المدثر:18-25)، قال عز وجل: ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴾ (المدثر:26)، وهي النار.

---

(1) عبد العزيز المكي: هو عبد العزيز بن يحيى الكناني، أحد الفقهاء من أصحاب الشافعي. قدم بغداد أيام المأمون، وجرى بينه وبين بشر المريسى مناظرة فى خلق القرآن بحضرة الخليفة المأمون. وصنف كتاب «الحيدة» أثبت فيه نص مناظرته لبشر. ومات عبد العزيز الكنانى سنة 240 رحمه الله. وكتابه «الحيدة» طبع مراراً، آخرها بمطبعة الإمام بمصر، بعناية الابن الفاضل الشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن آل الشيخ، فى هذا العام، سنة 1373 . والشارح رحمه الله، لخص ما يأتي، من كتاب الحيدة (ص 79-83)، وقد صححنا ما وقع من خطأ فى مطبوعة هذا الشرح- من كتاب الحيدة، على ما وسعه الجهد. (ش)

(2) الزيادة ضرورية لصحة المعنى، من «الحيدة» (ص: 80). (ش)

(3) فى المطبوعة «ولا يكون منه شيء مخلوقاً» وصححناه من «الحيدة»، ص:82 . (ش)

(4) فى المطبوعة «وإن قال خلقه فى غيره، فهو كلامه»! وهى جملة ناقصة لا معنى لها. ولخصنا ما ذكرنا من «الحيدة» ص : 82 . (ش)

من مريد، ولا العلم إلا من عالم، ولا يعقل كلام قائم بنفسه متكلم[1] بذاته. فلما استحال من هذه الجهات أن يكون مخلوقاً، علم أنه صفة لله. هذا مختصر من كلام الإمام عبد العزيز في «الحيدة».

وعموم «كل» في كل موضع بحسبه، ويعرف ذلك بالقرائن. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ **تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لا يُرَىٰ إِلاَّ مَسَاكِنُهُمْ** ﴾ (الأحقاف:25)، ومساكنهم شيء، ولم تدخل في عموم كل شيء دمرته الريح ؟ وذلك لأن المراد تدمر كل شيء يقبل التدمير بالريح عادة وما يستحق التدمير، وكذا قوله تعالى حكاية عن بلقيس: ﴿ **وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ (النمل:23)، المراد من كل شيء يحتاج إليه الملوك، وهذا القيد يفهم من قرائن الكلام، إذ مراد الهدهد أنها ملكة كاملة في أمر الملك، غير محتاجة إلى ما يكمل به أمر ملكها ؛ ولهذا نظائر كثيرة.

والمراد من قوله تعالى ﴿ **خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ (الزمر:62) أي: كل شي مخلوق، وكل موجود سوى الله تعالى فهو مخلوق، فدخل في هذا العموم أفعال العباد حتماً، ولم يدخل في العموم الخالق تعالى، وصفاته ليست غيره ؛ لأنه سبحانه وتعالى هو الموصوف بصفات الكمال، وصفاته ملازمة لذاته المقدسة، لا يتصور انفصال صفاته عنه، كما تقدم الإشارة إلى هذا المعنى عند قوله: «**ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه**». بل نفس ما استدلوا به يدل عليهم. فإذا كان قوله تعالى: ﴿ **اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾ مخلوقاً، لا يصح أن يكون دليلاً.

فمن قال: إن القرآن ليس كلام الله وإنه كلام البشر، أو المَلَك، فهو مثل الوليد بن المغيرة، فما الفرق بين هذا وهذا إلا أنه ادعى الإسلام والوليد لم يدع الإسلام؟ فدعوى الإسلام لا تكفي، فإنه إن كفر بالقرآن لم ينفعه ادعاء الإسلام، لأن هذا ردة -والعياذ بالله- فتبين بهذا أنه لابد من الاعتراف بأن القرآن كلام الله حقيقة.

لو كان الكلام من كلام الرسول ﷺ فلا لوم على الوليد بن المغيرة إن قال إن القرآن من كلام محمد ﷺ ، فكيف يتوعده الله بهذا الوعيد الشديد؟ فدل على أنه قال مقالة عظيمة وفظيعة -حيث نسب القرآن لغير الله، وكل من سار على هذا المذهب وهذا المنهج فإنه مثل الوليد بن المغيرة، يكون في النار خالداً فيها.

---

(1) في المطبوعة «يتكلم» وصححناه من «الحيدة». ص: 82 . (ش)

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (الزخرف:3)، فما أفسده من استدلال! فإن «جعل» إذا كان بمعنى «خلق» يتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ (الأنعام:1). وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلا يُؤْمِنُونَ (٣٠) وَجَعَلْنَا فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلاً لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ (الأنبياء:30-32). وإذا تعدى إلى مفعولين لم يكن بمعنى خلق، قال تعالى: ﴿وَلا تَنقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً﴾ (النحل:91). وقال تعالى: ﴿وَلا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لأَيْمَانِكُمْ﴾ (البقرة:224). وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ (الحجر:91). وقال تعالى: ﴿وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ (الإسراء:29). وقال تعالى: ﴿وَلا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ (الإسراء:39)، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾ (الزخرف:19). ونظائره كثيرة فكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (الزخرف:3).

وما أفسد استدلالهم بقوله تعالى: ﴿نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِ الأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ (القصص:30). على أن الكلام خلقه الله تعالى فى الشجرة، فسمعه موسى منها! وعموا عما قبل هذه الكلمة وما بعدها، فإن الله تعالى قال: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِن شَاطِئِ الْوَادِ الأَيْمَنِ﴾ والنداء: هو الكلام من بُعد، فسمع موسى عليه السلام النداء من حافة الوادى، ثم قال: ﴿فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ أى: أن النداء كان فى البقعة المباركة من عند الشجرة كما يقول: سمعت كلام زيد من البيت، يكون (من البيت) لابتداء الغاية، لا أن البيت هو المتكلم، ولو كان الكلام مخلوقاً فى الشجرة، لكانت الشجرة هى القائلة: ﴿يَا مُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (القصص:30). وهل قال: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾. غير رب العالمين! ولو كان هذا الكلام بدا من غير الله، لكان قول فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَىٰ﴾ (النازعات:24). صدقاً إذ كل من الكلامين عندهم مخلوق قد قاله غير الله. وقد فرقوا بين الكلامين على أصولهم الفاسدة: أن ذاك كلام خلقه الله فى الشجرة، وهذا كلام خلقه فرعون!! فحرفوا وبدلوا واعتقدوا خالقاً غير الله وسيأتى الكلام على مسألة أفعال العباد إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ (الحاقة:40)، وهذا يدل على أن الرسول أحدثه، إما جبرائيل أو محمد . قيل: ذكر الرسول معرِّف أنه مبلِّغ عن مرسله ؛ لأنه لم يقل: إنه قول ملك أو نبى، فعلم أنه بلغه عمَن أرسله به، لا أنه أنشأه من جهة نفسَه.

وأيضاً: فالرسول فى إحدى الآيتين جبرائيل، وفى الأخرى: محمد، فإضافته إلى كل منهما تبين أن الإضافة للتبليغ. إذ لو أحدثه أحدهما امتنع أن يحدثه الآخر.

وأيضاً: فقوله: رسول أمين[1]، دليل على أنه لا يزيد فى الكلام الذى أرسل بتبليغه ولا ينقص منه. بل هو أمين على ما أرسل به يبلغه عن مرسله.

وأيضاً: فإن الله قد كفر من جعله قول البشر، ومحمد ﷺ بشر، فمن جعله قول محمد، بمعنى أنه أنشأه ـ فقد كفر. ولا فرق بين أن يقول: إنه قول بشر، أو جنى أو ملك، والكلام كلام من قاله مبتدئاً، لا من قاله مبلغاً. ومن سمع قائلاً يقول:

قـفـا نـبـك مـن ذكـرى حبـيـب ومـنـزل

قال: هذا شعر امرئ القيس، ومن سمعه يقول: «**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى**»[2] قال: هذا كلام الرسول، وإن سمعه يقول: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣) مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (٤) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ (الفاتحة:2-5) ـ قال: هذا كلام الله، إن كان عنده خبر ذلك، وإلا قال: لا أدرى كلام من هذا ؟ ولو أنكر عليه أحد ذلك لكذب ؛ ولهذا من سمع من غيره نظماً أو نثراً، يقول له: هذا كلام مَن ؟ هذا كلامك أو كلام غيرك؟

وبالجملة، فأهل السنة كلهم، من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم من السلف والخلف، متفقون على أن كلام الله غير مخلوق. ولكن بعد ذلك تنازع المتأخرون فى أن كلام الله هل هو معنى واحد قائم بالذات، أو أنه حروف وأصوات تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلماً، أو أنه لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء وأن نوع الكلام قديم؟.

وقد يطلق بعض المعتزلة على القرآن أنه غير مخلوق، ومرادهم أنه غير مختلق مفترى مكذوب، بل هو حق وصدق ولا ريب أن هذا المعنى منتف باتفاق المسلمين.

---

(1) قال الشيخ أحمد شاكر: الآية التى ذكرها الشارح ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ جاءت مرتين فى سورة الحاقة، وليس فيما بعدها «الوصف بلفظ آمين والأخرى فى سورة التكوير ثم بعدها»: ﴿ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ فتعبير الشارح بقوله: «وأيضاً فقوله: رسول أمين» فيه شيء من التساهل، لم يرد به حكاية التلاوة وإنما أراد المعنى فقط ولو قال: «وأيضاً فوصف الرسول بأنه أمين ...» كان أدق وأجود.

(2) أخرجه البخارى (1)، (54)، (2529) (3898) (5070) (6689)، (6953)، ومسلم (1907)، وأبو داود (2201)، والنسائى (1/ 58-60). (6/ 158-159)، (7/ 13)، والترمذى (1647)، وابن ماجه (4227)، وأحمد (1/ 25-43)، كلهم من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب مرفوعاً به.

والنزاع بين أهل القبلة إنما هو في كونه مخلوقاً خلقه الله، أو هو كلامه الذي تكلم به وقام بذاته؟ وأهل السنة إنما سئلوا عن هذا، وإلا فكونه مكذوباً مفترى مما لا ينازع مسلم في بطلانه. ولا شك أن مشايخ المعتزلة وغيرهم من أهل البدع معترفون بأن اعتقادهم في التوحيد والصفات والقدر لم يتلقوه لا عن كتاب، ولا سنة، ولا عن أئمة الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنما يزعمون أن عقلهم دلهم عليه، وإنما يزعمون أنهم تلقوا من الأئمة الشرائع.

ولو ترك الناس على فطرهم السليمة وعقولهم المستقيمة، لم يكن بينهم نزاع، ولكن ألقى الشيطان إلى بعض الناس أغلوطة من أغاليطه فرق بها بينهم. ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ (البقرة:176). والذي يدل عليه كلام الطحاوي رحمه الله: أنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء كيف شاء، وأن نوع كلامه قديم. وكذلك ظاهر كلام الإمام أبي حنيفة ﷺ في «الفقه الأكبر»، فإنه قال: والقرآن في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي ﷺ منزل، ولفظنا بالقرآن مخلوق والقرآن غير مخلوق، وما ذكره الله في القرآن عن موسى عليه السلام وغيره وعن فرعون، وإبليس - فإن ذلك كلام الله إخباراً عنهم، وكلام الله غير مخلوق، وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوق، والقرآن كلام الله لا كلامهم، وسمع موسى عليه السلام كلام الله تعالى، فلما كلم موسى كلمه بكلامه الذي هو من صفاته لم يزل، وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا، ويرى لا كرؤيتنا، ويتكلم لا ككلامنا. انتهى.

فقوله : «ولما كلم[1] موسى كلمه بكلامه الذي هو من صفاته» - يعلم منه أنه حين جاء كلمه، لا أنه لم يزل ولا يزال أزلاً وأبداً يقول: يا موسى، كما يفهم ذلك من قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ (الأعراف:143). ففهم منه الرد على من يقول من أصحابه: أنه معنى واحد قائم بالنفس لا يتصور أن يسمع، وإنما يخلق الله الصوت في الهواء، كما قال أبو منصور الماتريدي وغيره.

وقوله: «الذي هو من صفاته لم يزل» ردٌّ على من يقول إنه حدث له وصف الكلام بعد أن لم يكن متكلماً.

وبالجملة: فكل ما تحتج به المعتزلة مما يدل على أنه كلام متعلق بمشيئته وقدرته وأنه يتكلم

---

(1) في المطبوعة «ولما كان» وهو خطأ. (ش)

إذا شاء، وأنه يتكلم شيئاً بعد شيء، فهو حق يجب قبوله. وما يقوله من يقول: إن كلام الله قائم بذاته، وإنه صفة له. والصفة لا تقوم إلا بالموصوف فهو حق يجب قبوله والقول به.

فيجب الأخذ بما في قول كل من الطائفتين من الصواب، والعدول عما يرده الشرع والعقل من قول كل منهما.

فإذا قالوا لنا: فهذا يلزم أن تكون الحوادث قامت به. قلنا: هذا القول مجمل، ومن أنكر قبلكم قيام الحوادث بهذا المعنى به تعالى من الأئمة ؟ ونصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك ونصوص الأئمة أيضاً مع صريح العقل.

ولا شك أن الرسل الذين خاطبوا الناس وأخبروهم أن الله قال، ونادى وناجى، ويقول، لم يُفهموهم أن هذه مخلوقات منفصلة عنه، بل الذى أفهموهم إياه: أن الله نفسه هو الذى تكلم، والكلام قائم به لا بغيره، وأنه هو الذى تكلم به وقاله، كما قالت عائشة رضي الله عنها في حديث الإفك: «ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله فيَّ بوحي يتلى»[1]. ولو كان المراد من ذلك كله خلاف مفهومه لوجب بيانه، إذ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

ولا يعرف في لغة ولا عقل، قائل متكلم لا يقوم به القول والكلام وإنما قام الكلام بغيره! وإن زعموا أنهم فروا من ذلك حذراً من التشبيه، فلا يثبتوا صفة غيره، فإنهم إذا قالوا: يعلم لا كعلمنا. قلنا: ويتكلم لا كتكلمنا، وكذلك سائر الصفات.

وهل يُعقَل قادر لا تقوم به القدرة، أو حيّ لا تقوم به الحياة ؟! وقد قال ﷺ : «**أعوذ بكلمات الله التامات التى لا يجاوزهن بر ولا فاجر**»[2] فهل يقول عاقل: إنه ﷺ عاذ

---

(1) أخرجه البخارى (2661)، (4141) (4750)، ومسلم فى حديث طويل لها فى قصة الإفك.

(2) **حديث صحيح**: أخرجه أحمد (3/ 419)، وأبو يعلى (844)، وابن السنى (637)، وابن أبى شيبة (8/ 61-62)، (10/ 364-365)، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» (25)، وفى «الدلائل» (7/ 95)، من حديث عبد الرحمن بن حنبش مرفوعاً وصحح إسناده الشيخ الألبانى.

قال الشيخ أحمد شاكر: جاءت هذه الاستعاذة، فى حديث مرسل، رواه مالك فى الموطأ: (950-951)، عن يحيى بن سعيد، مرسلاً. وذكر السيوطى فى شرحه (3/ 126)، أنه «وصله النسائى، من طريق محمد بن جعفر عن يحيى بن سعيد عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن عياش السلمى عن ابن مسعود» وأنه وصله البيهقى فى الأسماء والصفات. ومراده برواية النسائى أنه فى عمل اليوم والليلة، لا فى السنن. ووجدته من وجه آخر فى مسند الإمام أحمد: (15526، 15527) (ج3 ص419 من طبعة الحلبى)، من حديث عبد الرحمن بن حنبشن. ورواه من حديثه أيضاً ابن السنى فى عمل اليوم والليلة، رقم (631)، وذكره الحافظ فى الإصابة (4/ 157)، فى ترجمة «عبد الرحمن بن حنبشن».

بمخلوق؟! بل هذا كقوله: «**أعوذ برضاك من سخطك وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك**»[1] وكقوله: «**أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر**»[2] وكقوله: «**وأعوذ بعظمتك أن نغتال من تحتنا**»[3] كل هذه من صفات الله تعالى. وهذه المعانى مبسوطة فى مواضعها، وإنما أشير إليها هنا إشارة.

وكثير من متأخرى الحنفية على أنه معنى واحد، والتعدد، والتكثر، والتجزؤ، والتبعض حاصل فى الدلالات، لا فى المدلول وهذه العبارات مخلوقة وسميت «كلام الله» لدلالتها عليه وتأديه بها، فإن عبر بالعربية فهو قرآن، وإن عبر بالعبرانية فهو توراة، فاختلفت العبارات لا الكلام، قالوا: وتسمى هذه العبارات كلام الله مجازاً.

وهذا الكلام فاسد، فإنَّ لازمه أن معنى قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ﴾ (الإسراء:32)، هو معنى قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (البقرة:43)، ومعنى آية الكرسى هو معنى آية الدين. ومعنى سورة الإخلاص هو معنى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ (المسد:1) وكلما تأمل الإنسان هذا القول تبين له فساده، وعلم أنه مخالف لكلام السلف. والحق: أن التوراة والإنجيل والزبور والقرآن من كلام الله حقيقة، وكلام الله تعالى لا يتناهى، فإنه لم يزل يتكلم بما شاء إذا شاء كيف شاء، ولا يزال كذلك. قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ (الكهف:109). وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (لقمان:27). ولو كان ما فى المصحف عبارة عن كلام الله وليس هو كلام الله لما حرم على الجنب والمحدث مسه، ولو كان ما يقرؤه القارئ ليس كلام الله لما حرم على الجنب والمحدث قراءته.[4]

بل كلام الله محفوظ فى الصدور، مقروء بالألسنة، مكتوب فى المصاحف، كما قال أبو حنيفة فى «الفقه الأكبر» وهو فى هذه المواضع كلها حقيقة، وإذا قيل: فيه خط فلان وكتابته فهم منه معنى صحيح حقيقى وإذا قيل: فيه مداد قد كتب به، فَهم منه معنى صحيح حقيقى، وإذا قيل: المداد فى المصحف: كانت الظرفية فيه غير الظرفية المفهومة من قول القائل: فيه السماوات والأرض، وفيه محمد وعيسى ونحو ذلك. وهذان المعنيان مغايران لمعنى قول

(1، 2، 3) حديث صحيح، وقد مضى تخريجه.

(4) فى المطبوعة «مسه» وهو خطأ واضح يأباه السياق. وقد سبق الكلام على «مسه» فى الجملة قبلها. (ش)

القائل فيه خط فلان الكاتب، وهذه المعانى الثلاثة مغايرة لمعنى قول القائل: فيه كلام اللّه. ومن لم يتنبه للفروق بين هذه المعانى ضل ولم يهتد للصواب.

وكذلك الفرق بين القراءة التى هى فعل القارئ، والمقروء الذى هو قول البارى، من لم يهتد له فهو ضال أيضاً، ولو أن إنساناً وجد فى ورقة مكتوباً:

ألا كل شىء ما خلا اللّه باطل

من خط كاتب معروف لقال: هذا من كلام لبيد حقيقة، وهذا خط فلان حقيقة، وهذا كل شىء حقيقة، وهذا خبر حقيقة، ولا تشتبه هذه الحقيقة بالأخرى.

والقرآن فى الأصل: مصدر، فتارة يذكر ويراد به القراءة، قال تعالى: ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ (الإسراء:78). وقال ﷺ: «**زينوا القرآن بأصواتكم**»[1] وتارة يذكر ويراد به المقروء، قال تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ (النحل:98). وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (الأعراف:204). وقال ﷺ «**إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف**»[2] إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على كلٍ من المعنيين المذكورين. فالحقائق لها وجود عينى وذهنى ولفظى ورسمى، ولكن الأعيان تعلم، ثم تذكر، ثم تكتب، فكتابتها فى المصحف هى المرتبة الرابعة.

وأما الكلام فإنه ليس بينه وبين المصحف واسطة، بل هو الذى يكتب بلا واسطة ولا لسان. والفرق بين كونه فى زبر الأولين، وبين كونه فى رق منشور أو لوح محفوظ أو فى كتاب مكنون واضح.

فقوله عن القرآن: ﴿ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الأَوَّلِينَ ﴾ (الشعراء:196) أى: ذكره ووصفه والإخبار عنه، كما أن محمداً مكتوب عندهم ؛ إذ القرآن أنزله اللّه على محمد، لم ينزله على غيره أصلاً ؛ ولهذا قال فى الزبر، ولم يقل فى الصحف ؛ ولا فى الرق، لأن «الزُّبُر» جمع «زبور» و

---

(1) حديث صحيح: أخرجه أبو داود (1468)، والنسائى (2/ 179-180)، وابن ماجه (1342)، وأحمد (4/ 283، 285، 296، 304)، من حديث البراء بن عازب والحديث خرجته فى تحقيقى لـ «جمع الأربعين» للقارى. والحديث صححه الشيخ الألبانى فى «الصحيحة».

(2) أخرجه البخارى (2419)، (2492)، (5041)، (6936)، (7550)، ومسلم (818)، وأبو داود (1475)، والنسائى (2/ 150-151)، وأحمد (1/ 24، 40، 43)، والطيالسى (9)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (4/ 187)، والبغوى فى «شرح السنة» (1226).

«الزَّبْر» هو: الكتابة والجمع، فقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الأَوَّلِينَ﴾ أي: مزبور الأولين، ففى نفس اللفظ واشتقاقه ما يبين المعنى المراد، ويبين كمال بيان القرآن وخلوصه من اللبس. وهذا مثل قوله: ﴿الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ﴾ (الأعراف:157)، أي: ذكره بخلاف قوله: ﴿فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾ (الطور:3). و ﴿لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ (البروج:22). و ﴿كِتَابٍ مَّكْنُونٍ﴾ (الواقعة:78) لأن العامل فى الظرف إما أن يكون من الأفعال العامة، مثل الكون والاستقرار والحصول ونحو ذلك، أو يقدر: مكتوب فى كتاب، أو فى رق.

والكتاب: تارة يذكر ويراد به محل الكتابة، وتارة يذكر ويراد به الكلام المكتوب، ويجب التفريق بين كتابة الكلام فى الكتاب، وكتابة الأعيان الموجودة فى الخارج فيه فإن تلك إنما يكتب ذكرها، وكلما تدبر الإنسان هذا المعنى وضح له الفرق.

وحقيقة كلام اللّه تعالى الخارجية: هى ما يسمع منه أو من المبلغ عنه، فإذا سمعه السامع علمه وحفظه. فكلام اللّه مسموع له معلوم محفوظ فإذا قاله السامع فهو مقروء له متلو، فإن كتبه فهو مكتوب له مرسوم. وهو حقيقة فى هذه الوجوه كلها لا يصح نفيه. والمجاز يصح نفيه، فلا يجوز أن يقال: ليس فى المصحف كلام اللّه، ولا: ما قرأ القارئ كلام اللّه، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ (التوبة:6) وهو لا يسمع كلام اللّه من اللّه، وإنما يسمعه من مبلغه عن اللّه. والآية تدل على فساد قول من قال: إن المسموع عبارة عن كلام اللّه وليس هو كلام اللّه، فإنه تعالى قال: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ ولم يقل حتى يسمع ما هو عبارة عن كلام اللّه. والأصل الحقيقة. ومن قال: إن المكتوب فى المصاحف عبارة عن كلام اللّه، أو حكاية كلام اللّه، وليس فيها كلام اللّه فقد خالف الكتاب والسنة وسلف الأمة، وكفى بذلك ضلالاً.

وكلام الطحاوى ـ رحمه اللّه ـ يرد قول من قال: إنه معنى واحد لا يتصور سماعه منه، وإن المسموع المنزل المقروء[1] والمكتوب ليس كلام اللّه، وإنما هو عبارة عنه. فإن الطحاوى[2] ـ رحمه اللّه ـ يقول: «**كلام اللّه منه بدا**»، وكذلك قال غيره من السلف، ويقولون: منه بدا وإليه يعود، وإنما قالوا: منه بدا ؛ لأن الجهمية من المعتزلة وغيرهم كانوا يقولون إنه خلق الكلام فى محل، فبدا الكلام من ذلك المحل. فقال السلف: «منه بدا» أي: هو المتكلم به،

---

(1) فى المطبوعة «المقدر» وليس لها معنى. (ش)
(2) فى المطبوعة «قال الطحاوى» وهو خطأ واضح. (ش)

فمنه بدا، لا من بعض المخلوقات، كما قال تعالى: ﴿تنزيلُ الْكتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ (الزمر:1). ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ (السجدة:13). ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ (النحل:102). ومعنى قولهم: (وإليه يعود) يرفع من الصدور والمصاحف، فلا يبقى في الصدور منه آية ولا في المصاحف كما جاء ذلك في عدة آثار.

وقوله: «بلا كيفية» أي: لا تعرف كيفية تكلمه به قولاً ليس بالمجاز، «وأنزله على رسوله وحياً»، أي: أنزله إليه على لسان الملك، فسمعه الملك جبرائيل من الله، وسمعه الرسول محمد ﷺ من الملك، وقرأ على الناس، قال تعالى: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلاً﴾ (الإسراء:106). وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ (الشعراء: 193-195). وفي ذلك إثبات صفة العلو لله تعالى.

وقد أورد على ذلك أن إنزال القرآن نظير إنزال المطر، أو إنزاله الحديد، وإنزال ثمانية أزواج من الأنعام.

والجواب: أن إنزال القرآن فيه مذكور أنه إنزال من الله، قال تعالى: ﴿حم ﴿١﴾ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ (غافر:1-2). وقال تعالى: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ (الزمر:1). وقال تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ (فصلت:2). وقال تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (فصلت:42). وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ (الدخان:3-5). وقال تعالى: ﴿فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (القصص:49). وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ (الأنعام:114). وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ (النحل:102).

وإنزال المطر مقيد بأنه منزل من السماء، قال تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ (الرعد:17). والسماء: العلو. وقد جاء في مكان آخر أنه منزل من المزن، والمزن: السحاب، وفي مكان آخر أنه منزل من المعصرات. وإنزال الحديد والأنعام مطلق، فكيف يُشبه هذا الإنزال بهذا الإنزال! فالحديد إنما يكون من المعادن التي في الجبال، وهي عالية على الأرض، وقد قيل: إنه كلما كان معدنه أعلى كان حديده أجود. والأنعام تخلق بالتوالد المستلزم إنزال الذكور الماء من أصلابها إلى أرحام الإناث؛ ولهذا يقال: أنزل ولم يُقل نزّل[1]، ثم الأجنة تنزل من

(1) في المطبوعة «ولم ينزل» وهو كلام لا معنى له هنا. وما أثبتنا هو الذي يقتضيه السياق. (ش)

بطون الأمهات إلى وجه الأرض، ومن المعلوم أن الأنعام تعلو فحولها إناثها عند الوطء، وينزل ماء الفحل من علو إلى رحم الأنثى وتلقى ولدها عند الولادة من علو إلى سفل، وعلى هذا فيحتمل قوله: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ الْأَنْعَامِ﴾(الزمر:6) وجهين: أحدهما: أن تكون «من» لبيان الجنس، الثاني: أن تكون «من» لابتداء الغاية. وهذان الوجهان يحتملان في قوله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا﴾(الشورى:11).

وقوله: «**وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً**» الإشارة إلى ما ذكره من التكلم على الوجه المذكور وإنزاله، أي: هذا قول الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وهم: السلف الصالح، وأن هذا حق وصدق.

وقوله: «**وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية**» رد على المعتزلة وغيرهم بهذا القول ظاهر، وفي قوله: «بالحقيقة» رد على من قال: إنه معنى واحد قام بذات الله لم يسمع منه وإنما هو الكلام النفساني؛ لأنه لا يقال لمن قام به الكلام النفساني ولم يتكلم به أن هذا كلام حقيقة وإلا للزم أن يكون الأخرس متكلماً، ولزم أن لا يكون الذي في المصحف عند الإطلاق هو القرآن ولا كلام الله، ولكن عبارة عنه ليست هي كلام الله، كما لو أشار أخرس إلى شخص بإشارة فهم بها مقصوده، فكتب ذلك الشخص عبارته عن المعنى الذي أوحاه إليه ذلك الأخرس فالمكتوب هو عبارة ذلك الشخص عن ذلك المعنى. وهذا المثل مطابق غاية المطابقة لما يقولونه، وإن كان الله تعالى لا يسميه أحد «أخرس» لكن عندهم أن الملك فهم منه معنى قائماً بنفسه، لم يسمع منه حرفاً ولا صوتاً، بل فهم معنى مجرداً، ثم عبر عنه، فهو الذي أحدث نظم القرآن وتأليفه العربي، وأن الله خلق في بعض الأجسام كالهواء[1] الذي هو دون الملك هذه العبارة.

ويقال لمن قال: إنه معنى واحد: هل سمع موسى عليه السلام جميع المعنى أو بعضه؟ فإن قال: سمعه كله، فقد زعم أنه سمع جميع كلام الله. وفساد هذا ظاهر، وإن قال: بعضه، فقد قال: يتبعض، وكذلك كل من كلمه الله أو أنزل إليه شيئاً من كلامه.

ولما قال تعالى للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة:30). ولما قال لهم: ﴿اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ (البقرة:34). وأمثال ذلك هل هذا جميع كلامه أو بعضه؟ فإن قال: إنه جميعه[2]، فهذا مكابرة، وإن قال: بعضه، فقد اعترف بتعدده.

(1) وفي نسخة: «كالهوى».

(2) في المطبوعة «جميع» بدون الضمير. وإثباته أجود. (ش)

وللناس فى مسمى الكلام والقول عند الإطلاق أربعة أقوال:

أحدها: أنه يتناول اللفظ والمعنى جميعاً، كما يتناول لفظ الإنسان الروح والبدن معاً، وهذا قول السلف.

الثانى: اسم اللفظ فقط، والمعنى ليس جزء مسماه، بل هو مدلول مسماه، وهذا قول جماعة من المعتزلة وغيرهم.

الثالث: أنه اسم «للمعنى» فقط وإطلاقه على اللفظ مجاز ؛ لأنه دال عليه، وهذا قول ابن كلاب ومن اتبعه.

الرابع: أنه مشترك بين اللفظ والمعنى، وهذا قول بعض المتأخرين من الكلابية.

ولهم قول خامس[1] يروى عن أبى الحسن أنه: مجاز فى كلام اللّه، حقيقة فى كلام الآدميين لأن حروف الآدميين ؛ تقوم بهم، فلا يكون الكلام قائماً بغير المتكلم، بخلاف كلام اللّه، فإنه لا يقوم عنده باللّه، فيمتنع أن يكون كلامه. وهذا مبسوط فى موضعه. وأما من قال: إنه معنى واحد، واستدل عليه بقول الأخطل:

إن الكلامَ لَفِى الفُؤاد وإنما ... جُعِل اللسانُ على الفؤادِ دليلاً

فاستدلال فاسد. ولو استدل مستدل بحديث فى «الصحيحين» لقالوا هذا خبر واحد. ويكون مما اتفق العلماء على تصديقه وتلقيه بالقبول والعمل به. فكيف وهذا البيت قد قيل: إنه موضوع منسوب إلى الأخطل، وليس هو فى ديوانه ؟ وقيل إنما قال: «إن البيان لفى الفؤاد» وهذا أقرب الى الصحة، وعلى تقدير صحته عنه فلا يجوز الاستدلال به، فإن النصارى قد ضلوا فى معنى الكلام، وزعموا أن عيسى عليه السلام نفس كلمة اللّه واتحد اللاهوت بالناسوت، أى: شىء من الإله بشىء من الناس. أفيستدل بقول نصرانى قد ضل فى معنى الكلام على معنى الكلام، ويترك ما يعلم من معنى الكلام فى لغة العرب ؟

وأيضاً: فمعناه غير صحيح؛ إذ لازمه أن الأخرس يسمى متكلماً؛ لقيام الكلام بقلبه، وإن لم ينطق به ولم يسمع منه، والكلام على ذلك مبسوط فى موضعه، وإنما أشير إليه إشارة.

(1) فى المطبوعة «ثالث» وقد سبقه أربعة، فهو خامس. (ش)

وهنا معنى عجيب، وهو: أن هذا القول له شَبَهٌ قوى بقول النصارى القائلين باللاهوت والناسوت. فإنهم يقولون: كلام الله هو المعنى القائم بذات الله الذى لا يمكن سماعه، وأما النظم المسموع فمخلوق، فإفهام المعنى القديم بالنظم المخلوق يشبه امتزاج اللاهوت بالناسوت الذى قالته النصارى فى عيسى عليه السلام، فانظر إلى هذا الشبه ما أعجبه.

ويرد قول من قال: بأن الكلام هو المعنى القائم بالنفس قوله ﷺ: «**إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شىء من كلام الناس**»[1]. وقال: «**إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإنما أحدث أن لا تكلموا فى الصلاة**»[2]. واتفق العلماء على أن المصلى إذا تكلم فى الصلاة عامداً لغير مصلحتها بطلت صلاته. واتفقوا كلهم على أن ما يقوم بالقلب، من تصديق بأمور دنيوية وطلب لا يبطل الصلاة، وإنما يبطلها التكلم بذلك. فعلم اتفاق المسلمين على أن هذا ليس بكلام.

وأيضاً: ففى «الصحيحين» عن النبى ﷺ أنه قال: «**إن الله تجاوز لأمتى عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل به**»[3] فقد أخبر أن الله عفا عن حديث النفس إلا أن تتكلم، ففرق بين حديث النفس وبين الكلام، وأخبر أنه لا يؤاخذ به حتى يتكلم به، والمراد: حتى ينطق به اللسان، باتفاق العلماء، فعلم أن هذا هو الكلام فى اللغة ؛ لأن الشارع إنما خاطبنا بلغة العرب.

---

(1) أخرجه مسلم (537)، والنسائى (3/ 14-18)، وفى «الكبرى» (1141)، وأبو داود (930)، وأحمد (5/ 448)، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثانى» (1399) وابن الجارود (212)، وأبو عوانة (1728)، والبيهقى فى «الكبرى» (2/ 249-250) وفى «الأسماء والصفات» (421)، وابن أبى شيبة (2/ 432)، (8/ 33)، (11/ 19-20)، والدارمى (1503)، وابن حبان (2247)، من طريق يحيى بن أبى كثير عن هلال بن أبى ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلمى مرفوعاً.

(2) علقه البخارى فى «صحيحه» (13/ 496)، وأخرجه أبو داود (924)، والنسائى (3/ 19)، وأحمد (1/ 376، 377، 409، 415، 435، 463)، والطيالسى (245)، والحميدى (94)، وابن أبى شيبة (2/ 73)، والبيهقى فى «الكبرى» (2/ 356)، والبغوى فى «شرح السنة» (723).

(3) أخرجه البخارى (2528) (2529) (6664)، ومسلم (127)، وأبو داود (2209)، والنسائى (6/ 156-157)، وابن ماجه (2040) (2044)، والطحاوى فى «المشكل» (2/ 249-250)، والخطيب فى «تاريخه» (9/ 435).

وأيضـاً: ففى «السنن» أن معـاذاً ﷺ قـال: يا رسـول اللّه، وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به ؟ فقال: «**وهل يكب الناس فى النار على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم**»[1] فبين أن الكلام إنما هو باللسان. فلفظ «القـول» و «الكلام» ومـا تصرف منهـما، من فعل مـاض ومضارع وأمر واسم فاعل إنما يعرف فى القرآن والسنة وسائر كلام العرب إذا كان لفظاً ومعنى. ولـم يكن فى مسـمى «الكلام» نزاع بين الصحابة والتابعين لهم بإحسـان، وإنما حصل النزاع بين المتأخرين من علماء أهل البدع، ثم انتشر.

ولا ريب أن مسمى الكلام والقول ونحوهما ليس هو مما يحتاج فيه إلى قول شاعر، فإن هذا مما تكلم به الأولون والآخرون من أهل اللغة وعرفوا معناه، كما عرفوا مسمى الرأس واليد والرجل ونحو ذلك.

ولاشك أن من قـال: إن كـلام اللّه معنى واحد قـائم بنفسه تعـالى، وأن المتلو المحفـوظ المكتوب المسموع من القارئ حكاية كلام اللّه وهو مخلوق فقد قال بخلق القرآن وهو لا يشعر، فـإن اللّه يقـول: ﴿**قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ**﴾ (الإسراء:88) أفتراه سبحانه وتعالى يشير إلى ما فى نفسه أو إلى المتلو المسموع ؟ ولاشك أن الإشارة إنما هى إلى هذا المتلو المسموع؛ إذ ما فى ذات اللّه غير مشار إليه، ولا منزل ولا متلو ولا مسموع.

وقوله: ﴿**لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ**﴾ أفتراه سبحانه يقول: لا يأتون بمثل ما فى نفسى مما لم يسمعوه ولم يعرفوه، وما فى نفس اللّه عز وجل لا حيلة إلى الوصول إليه، ولا إلى الوقوف عليه.

فإن قالوا: إنما أشار إلى حكاية ما فى نفسه وعبارته وهو المتلو المكتوب المسموع، فأما أن يشير إلى ذاته فلا فهذا صريح القول بأن القرآن مخلوق، بل هم فى ذلك أكفر من المعتزلة، فإن حكاية الشىء بمثله وشبهه. وهذا تصريح بأن صفات اللّه محكية، ولو كانت هذه التلاوة حكاية لكان الناس قد أتوا بمثل كلام اللّه، فأين عجزهم؟! ويكون التالى ـ فى زعمهم ـ قد

(1) حديث صحيح: أخرجه أحمد (5/ 231)، والنسائى فى «الكبرى» (11394)، وعبد الرزاق (20303)، وعبد بن حميد (112)، والبغوى فى «شرح السنة» (11)، والبيهقى فى «الشعب» (3350)، والقضاعى فى «مسند الشهاب» (104)، والطبرانى فى «الكبير» (20/ 266)، من طرق عن معمر عن عاصم بن أبى النجود عن أبى وائل عن معاذ بن جبل مرفوعاً وهذا سند منقطع، أبو وائل لم يسمع من معاذ. وللحديث شواهد لذلك صححه الشيخ الألبانى فى «الصحيحة».

حكى بصوت وحرف ما ليس بصوت وحرف. وليس القرآن إلا سوراً مسورة، وآيات مسطرة، في صحف مطهرة. قال تعالى: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ﴾ (هود:13). ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ (العنكبوت:49). ﴿صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾ (عبس:13-14). ويكتب لمن قرأ بكل حرف عشر حسنات. قال ﷺ: «**أما إني لا أقول (الم) حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف**»[1].

وهو المحفوظ فى صدور الحافظين المسموع من ألسن التالين. قال الشيخ حافظ الدين النسفى ـ رحمه الله ـ فى «المنار»: إن القرآن اسم للنظم والمعنى. وكذا قال غيره من أهل الأصول. وما ينسب إلى أبى حنيفة ـ رحمه الله ـ: أن من قرأ فى الصلاة بالفارسية أجزأه؛ فقد رجع عنه، وقال: لا يجوز القراءة مع القدرة بغير العربية. وقالوا: لو قرأ بغير العربية إما أن يكون مجنوناً فيداوى، أو زنديقاً فيقتل ؛ لأن الله تكلم به بهذه اللغة، والإعجاز حصل بنظمه ومعناه.

وقوله: «**ومن سمعه، وقال: إنه كلام البشر، فقد كفر**». لا شك فى تكفير من أنكر أن القرآن كلام الله، بل قال: إنه كلام محمد أو غيره من الخلق، ملكاً كان أو بشراً، وأما إذا أقر أنه كلام الله، ثم أوّل وحرّف ـ فقد وافق قول من قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ (المدثر:25) فى بعض ما به كفر، وأولئك الذين استزلهم الشيطان، وسيأتى الكلام عليه عند قول الشيخ: «**ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله**» إن شاء الله تعالى.

وقوله: «**ولا يشبه قول البشر**». يعنى: أنه أشرف وأفصح وأصدق. قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ (النساء:87)، وقال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ (الإسراء:88). الآية، وقال تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ﴾ (هود:13). وقال تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ (يونس:38). فلما عجزوا وهم فصحاء العرب، مع شدة العداوة ـ عن الإتيان بسورة مثله، تبين صدق الرسول ﷺ أنه من عند الله، وإعجازه من جهة نظمه ومعناه، لا من جهة أحدهما فقط. هذا مع أنه قرآن عربى غير ذى عوج بلسان عربى مبين، أى: بلغة العربية. فنفى المشابهة من حيث التكلم، ومن حيث التكلم به ومن حيث النظم والمعنى، لا من حيث الكلمات والحروف، وإلى هذا وقعت

---

(1) حديث صحيح: أخرجه الترمذى (2910)، والدارمى (2/ 429)، وغيرهما وخرجته فى تعليقى على «جمع الأربعين فى فضائل القرآن المبين» للقارى، والحديث صححه الشيخ الألبانى فى «المشكاة» (2137).

الإشارة بالحروف المقطعة فى أوائل السور، أى: أنه فى أسلوب كلامهم وبلغتهم التى يخاطبون بها. ألا ترى أنه يأتى بعد الحروف المقطعة بذكر القرآن ؟ كما فى قوله تعالى: ﴿الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ﴾(البقرة:1ـ 2). ﴿الم (١) اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ (٢) نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾(آل عمران:1-3)، الآية. ﴿المص (١) كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾(الأعراف:1-2)، الآية ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾(يونس:1). وكذلك الباقى ينبههم أن هذا الرسول الكريم لم يأتكم بما لا تعرفونه، بل خاطبكم بلسانكم.

ولكن أهل المقالات الفاسدة يتذرعون بمثل هذا إلى نفى تكلم الله به، وسماع جبرائيل منه، كما يتذرعون بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى:11)، إلى نفى الصفات. وفى الآية ما يرد عليهم قولهم، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى:11). كما فى قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾(يونس:38) ما يرد على من ينفى الحرف، فإنه قال: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ﴾ ولم يقل فأتوا بحرف، أو بكلمة. وأقصر سورة فى القرآن ثلاث آيات ؛ ولهذا قال أبو يوسف ومحمد: إن أدنى ما يجزئ فى الصلاة ثلاث آيات قصار أو آية طويلة ؛ لأنه لا يقع[1] الإعجاز بدون ذلك. والله أعلم.

قوله: «ومن وصف الله بمعنى من معانى البشر، فقد كفر، فمن أبصر هذا اعتبر. وعن مثل قول الكفار انزجر. وعلم أنه بصفاته ليس كالبشر».

ش: لما ذكر فيما تقدم أن القرآن كلام الله حقيقة منه بدا، نبه بعد ذلك على أنه تعالى بصفاته ليس كالبشر، نفياً للتشبيه عقيب الإثبات، يعنى: أن الله تعالى وإن وصف بأنه

قال الشيخ صالح بن فوزان:

يعنى: من شبه الله بمعنى من معانى البشر فقد كفر لأنه تنقص الله عز وجل.

لأن هناك فرقاً واضحاً بين صفات الخالق وصفات المخلوق، وإن اشتركت فى الاسم والمعنى، ولكن تختلف فى الحقيقة وتختلف فى الواقع والخارج، فلا تشابه بين كلام الله وكلام البشر، ولا تشابه بين سمع الله وسمع البشر، ولا تشابه بين بصر الله وبصر البشر، ولا علم الله وعلم البشر،

---

(1) فى المطبوعة «يقطع» بدل «يقع» وهو خطأ. (ش)

متكلم، لكن لا يوصف بمعنى من معانى البشر التى يكون الإنسان بها متكلماً، فإن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. وما أحسن المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل باللبن الخالص السائغ للشاربين، يخرج من بين فرث التعطيل ودم التشبيه. والمعطل يعبد عدماً، والمشبه يعبد صنماً، وسيأتى فى كلام الشيخ: «**ومن لم يتوق النفى والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه**». وكذا قوله: «**وهو بين التشبيه والتعطيل**». أى دين الإسلام، ولاشك أن التعطيل شر من التشبيه، بما سأذكره إن شاء الله تعالى. وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيهاً، بل صفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به.

وقوله: «**فمن أبصر هذا اعتبر**». أى: من نظر بعين بصيرته فيما قاله من إثبات الوصف، ونفى التشبيه، ووعيد المشبه اعتبر وانزجر عن مثل قول الكفار.

قوله: «والرؤية حق لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (القيامة:22-23). وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه، وكل ما جاء فى ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل فى ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم فى دينه إلا من سلم لله عز وجل ولرسوله ﷺ. ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه».

ولا مشيئة وإرادة الله ومشيئة وإرادة البشر، ففرق بين صفات الله وصفات المخلوق، فمن لم يفرق بينهما صار كافراً.

من تدبر الآيات القرآنية التى أنزلها الله فى الوليد بن المغيرة، من تدبرها عرف بطلان أقوال هذه الفرق الضالة فى كلام الله عز وجل.

صفاته من الكلام وغيره ليست كصفات البشر للفرق بين صفات الخالق وصفات المخلوق.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

الرؤية: أي: رؤية المؤمنين لربهم سبحانه وتعالى، فإن المؤمنين يرون ربهم سبحانه وتعالى فى الآخرة، يرونه عياناً بأبصارهم كما يرون القمر ليلة البدر، وكما يرون الشمس صحواً ليس دونها سحاب، كما أخبر المصطفى ﷺ بذلك فى الأحاديث الصحيحة المتواترة عنه عليه الصلاة والسلام،

ش: المخالف في الرؤية: الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الخوارج والإمامية. وقولهم باطل مردود بالكتاب والسنة. وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وأهل الحديث، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلى السنة والجماعة.

وهذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدين وأجلها، وهي الغاية التي شمر إليها المشمرون، وتنافس المتنافسون، وحرمها الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابه مردودون.

وقد ذكر الشيخ ـ رحمه الله ـ من الأدلة قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (القيامة:22-23). وهي من أظهر الأدلة. وأما من أبى إلا تحريفها بما يسميه تأويلاً؛ فتأويل نصوص المعاد والجنة والنار والحساب أسهل من تأويلها على أرباب التأويل. ولا يشاء مبطل أن يتأول النصوص ويحرفها عن مواضعها إلا وجد إلى ذلك من السبيل ما وجده متأول هذه النصوص. وهذا الذي أفسد الدنيا والدين، وهكذا فعلت اليهود والنصارى في نصوص التوراة والإنجيل، وحذرنا الله أن نفعل مثلهم، وأبى المبطلون إلا سلوك سبيلهم، وكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله من جناية. فهل قُتل عثمان ﷺ

ولذلك قال المصنف: الرؤية حق، أي: ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع أهل السنة والجماعة من السلف والخلف، ولم يخالف فيها إلا المبتدعة وأصحاب المذاهب المنحرفة.

فالمؤمنون يرون ربهم سبحانه وتعالى كما قال سبحانه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (القيامة:22-23)، وهي وجوه المؤمنين ﴿نَّاضِرَةٌ﴾ يعني من النضرة وهي: البهاء والحسن ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ (المطففين:24)، وأما ﴿نَاظِرَةٌ﴾ فمعناها: المعاينة بالأبصار، تقول: نظرت إلى كذا، أي: أبصرته، فالنظر له استعمالات في كتاب الله عز وجل، إذا عدي بـ (إلى) فمعناه المعاينة بالأبصار ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾ (الغاشية:17-18)، أي: ألم ينظروا بأبصارهم إلى هذه المخلوقات العجيبة الدالة على قدرة الله عز وجل. وفي هذه الآية: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (القيامة:22-23)، معداة بـ (إلى).

وإذا عدي النظر بنفسه وبدون واسطة فمعناه التوقف والانتظار: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ (الحديد:13)، ﴿انظُرُونَا﴾ أي: انتظرونا من أجل أن نستضيء بنوركم، لأن المنافقين ينطفئ نورهم والعياذ بالله، فيبقون في ظلمة، فيطلبون من المؤمنين أن

إلا بالتأويل الفاسد ؟ وكذا ما جرى فى يوم الجمل، وصفين، ومقتل الحسين، والحرة ؟ وهل خرجت الخوارج، واعتزلت المعتزلة، ورفضت الروافض، وافترقت الأمة على ثلاث وسبعين فرقة إلا بالتأويل الفاسد ؟ !.

وإضافة النظر إلى الوجه، الذى هو محله، فى هذه الآية، وتعديته بأداة «إلى» الصريحة فى نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل على خلافه[1] حقيقةٌ وموضوعه صريحة فى أن الله أراد بذلك نظر العين التى فى الوجه إلى الرب جل جلاله.

فإن النظر له عدة استعمالات، بحسب صلاته وتعديه بنفسه: فإن عدى بنفسه فمعناه: التوقف والانتظار كقوله: ﴿انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ (الحديد:13). وإن عدى بـ «فى» فمعناه: التفكر والاعتبار، كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ (الأعراف:185). وإن عدى بـ «إلى» فمعناه: المعاينة بالأبصار، كقوله تعالى: ﴿انظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ (الأنعام:99). فكيف إذا أضيف إلى الوجه الذى هو محل البصر؟! وروى ابن مردويه بسنده إلى ابن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ - فى قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ - قال: «**من البهاء والحسن** ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، **قال: فى وجه الله عز وجل**»[2]. عن الحسن قال: نظرت إلى ربها فنضرت بنوره.[3]

ينتظروهم حتى يقتبسوا من نورهم. وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة:210)، أي: ما ينتظرون إلا مجيء الرب يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده.

وإذا عدى النظر بفى فمعناه التفكر والاعتبار، كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِى مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ (الأعراف:185)، أي: يتفكروا فى مخلوقات الله العلوية والسفلية، ويستدلون بها على قدرة الله الخالق سبحانه وتعالى واستحقاقه للعبادة.

الحاصل: أن النظر هنا عدى بـ (إلى) ومعناه: الرؤية والمعاينة.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ (يونس:26)، فسر النبى ﷺ (الحسنى) بأنها الجنة، وفسر (الزيادة) بأنها النظر إلى وجه الله الكريم، وهذا فى صحيح مسلم.

---

(1) فى المطبوعة «خلاف»، بدون الضمير. وهو خطأ، يختل به سياق الكلام. (ش)

(2) **إسناده ضعيف:** فى سنده ثوير بن أبى فاختة كذبه الثورى وغيره.

(3) **إسناده ضعيف:** فى سنده سلمة بن سابور ضعفه ابن معين، وعطية هو العوفى ضعيف. وأخرجه البيهقى فى «الاعتقاد» (ص 133).

وقال أبو صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما، ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ قال: تنظر الى وجه ربها عز وجل.[1]

وقال عكرمة: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾، قال: من النعيم، ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، قال: تنظر إلى ربها نظراً، ثم حكى عن ابن عباس مثله.

وهذا قول المفسرين من أهل السنة والحديث. وقال تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ (ق:35). قال الطبرى: قال على بن أبى طالب وأنس بن مالك: هو النظر الى وجه الله عز وجل. وقال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ (يونس:26). فالحسنى: الجنة، والزيادة: هى النظر إلى وجهه الكريم، فسرها بذلك رسول الله ﷺ والصحابة من بعده، كما روى مسلم فى صحيحه عن صهيب، قال: قرأ رسول الله ﷺ : ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ ، قال: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادى مناد: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو ؟ ألم يثقل موازيننا ويبيض وجوهنا ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار ؟ فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه، وهى الزيادة**»[2] .

وقال تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ (ق:35)، المزيد: هو النظر إلى وجه الله الكريم.

وقال تعالى عن الكفار: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ (المطففين:15)، فإذا كان الكفار محجوبين عن الله، أي: لا يرونه، لأنهم كفروا به فى الدنيا فهم محجوبون عن النظر إليه يوم القيامة، وهذا أعظم حرمان وأعظم عذاب، والعياذ بالله، فدلت الآية على أن المؤمنين ليسوا محجوبين عن الله يوم القيامة، وأنهم يرونه بالنظر إليه فى الآخرة، لأنهم آمنوا به فى الدنيا ولم يروه، وإنما استدلوا عليه سبحانه بآياته ورسالاته، فالله أكرمهم بالنظر إليه يوم القيامة.

---

(1) إسناده ضعيف: أخرجه ابن خزيمة فى «التوحيد» (266)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (800)، وفى سنده المبارك بن فضالة وهو مدلس تدليس التسوية، وقد عنعنه.

(2) أخرجه مسلم (181)، وابن خزيمة فى «التوحيد» (181)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (472)، والطيالسى (1315)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (833)، وهناد فى «الزهد» (171)، والآجرى فى «الشريعة» (261)، وابن ماجه (187)، والبزار (2087)، وأبو نعيم فى «الحلية» (1/ 55)، والبغوى فى «شرح السنة» (4393).

ورواه غيره بأسانيد متعددة وألفاظ أخر، معناها أن الزيادة النظر إلى وجه الله عز وجل.

وكذلك فسرها الصحابة ﭫ. روى ابن جرير [ذلك] (1) عن جماعة، منهم: أبو بكر الصديق ﭬ، وحذيفة، وأبو موسى الأشعرى، وابن عباس ﭫ.

وقال تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ (المطففين:15). احتج الشافعى ـ رحمه الله ـ وغيره من الأئمة بهذه الآية على الرؤية لأهل الجنة، ذكر ذلك الطبرى وغيره عن المزنى عن الشافعى، وقال الحاكم: حدثنا الأصم حدثنا الربيع بن سليمان قال: حضرت محمد بن إدريس الشافعى، وقد جاءته رقعة من الصعيد فيها: ما تقول فى قول الله عز وجل: ﴿كَلاَّ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ (المطففين:15) ؟ فقال الشافعى: لما أن حجب هؤلاء فى السخط كان فى هذا دليل على أن أولياءه يرونه فى الرضا.

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿لَن تَرَانِي﴾ (الأعراف:143)، وبقوله تعالى: ﴿لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ (الأنعام:103) فالآيتان دليل عليهم.

أما الآية الأولى: فالاستدلال منها على ثبوت رؤيته من وجوه:

أحدها: أنه لا يظن بكليم الله ورسوله الكريم وأعلم الناس بربه فى وقته أن يسأل ما لا يجوز عليه، بل هو عندهم من أعظم المحال.

والنظر إلى وجه الله عز وجل أعظم نعيم فى الجنة.

هذا مذهب أهل السنة والجماعة، وهذه بعض أدلتهم من القرآن.

وأما أدلتهم من السنة فكثيرة جداً بلغت حد التواتر، كما قال العلامة ابن القيم فى كتابه القيم «حادى الأرواح إلى بلاد الأفراح» وساق الأحاديث الواردة فى الرؤية وقد بلغت حد التواتر.

منها: قوله عليه الصلاة والسلام: «**إنكم سترون ربكم يوم القيامة، كما ترون القمر ليلة البدر، وكما ترون الشمس صحواً ليس دونها سحاب، لا تُضامُون فى رؤيته** -أو: لا تَضامُّون فى رؤيته-» يعني: لا تزدحمون على رؤية الله عز وجل، لأن كل واحد يرى الرب وهو فى مكانه من غير زحام كما أن الناس يرون الشمس والقمر من غير زحام، لأن العادة إذا كان الشيء فى

---

(1) الزيادة ضرورية لاتساق الكلام. وانظر تفسير الطبرى (11/ 73-76). (ش)

الثانى: أن اللّه لم ينكر عليه سؤاله، ولما سأل نوح عليه السلام ربه نجاة ابنه أنكر سؤاله. وقال: ﴿إِنِّي أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (هود:46).

الثالث: أنه تعالى قال: ﴿لَن تَرَانِي﴾ (الأعراف:143) ولم يقل: إنى لا أُرى، أو لا تجوز رؤيتى، أو لست بمرئى، والفرق بين الجوابين ظاهر، ألا ترى أن من كان فى كمه حجر فظنه رجل طعاماً فقال: أطعمنيه، فالجواب الصحيح: إنه لا يؤكل. أما إذا كان طعاماً صح أن يقال: إنك لن تأكله، وهذا يدل على أنه سبحانه مرئى، ولكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته فى هذه الدار؛ لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته تعالى.

يوضحه:

الوجه الرابع: وهو قوله ﴿وَلَكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ (الأعراف:143). فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت للتجلى فى هذه الدار، فكيف بالبشر الذى خلق من ضعف؟

الخامس: أن اللّه سبحانه قادر على أن يجعل الجبل مستقراً، وذلك ممكن، وقد علق به الرؤية، ولو كانت محالاً لكان نظير أن يقول: إن استقر الجبل فسوف آكل وأشرب وأنام، والكل عندهم سواء.

السادس: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ (الأعراف:143)، فإذا جاز أن يتجلى للجبل، الذى هو جماد لا ثواب له ولا عقاب، فكيف يمتنع أن يتجلى لرسوله وأوليائه فى دار كرامته؟! ولكن اللّه أعلم موسى أن الجبل إذا لم يثبت لرؤيته فى هذه الدار، فالبشر أضعف.

الأرض وخفى يزدحمون على رؤيته، ولكن إذا كان الشيء مرتفعاً كالشمس والقمر فإنهم لا يزدحمون على رؤيته، كل يراه وهو فى مكانه، إذا كان هذا فى المخلوق الشمس والقمر، فكيف فى الخالق سبحانه وتعالى؟

ولم ينكر الرؤية إلا أهل البدع كالجهمية والمعتزلة الذين ينفون الرؤية، يقولون: يلزم من إثبات الرؤية أن يكون الله فى جهة، والله عندهم ليس فى جهة، وهو عندهم لا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت، ولا يمنة ولا يسرة، ليس فى جهة، وهذا معناه أنه معدوم، تعالى الله عما يقولون، فنفوا الرؤية من أجل هذا الرأى الباطل.

السابع: أن الله كلم موسى وناداه وناجاه، ومن جاز عليه التكلم والتكليم وأن يسمع مخاطبه كلامه بغير واسطة ؛ فرؤيته أولى بالجواز ؛ ولهذا لا يتم إنكار رؤيته إلا بإنكار كلامه، وقد جمعوا بينهما. وأما دعواهم تأبيد النفى بـ «لن» وأن ذلك يدلَ على نفى الرؤيةَ فى الآخرة: ففاسد، فإنها لو قيدت بالتأبيد لا يدل على دوام النفى فى الآخرة، فكيف إذا أطلقت ؟ قال تعالى: ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ (البقرة:95)، مع قوله: ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ (الزخرف:77). ولأنها لو كانت للتأبيد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها، وقد جاء ذلك، قال تعالى: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾ (يوسف:80). فثبت أن «لن» لا تقتضى النفى المؤبد.

قال الشيخ جمال الدين بن مالك ـ رحمه الله ـ:

ومن رأى النفى بـ «لن» مؤبدا فقوله اردد وسواه فاعضدا

وأما الآية الثانية: فالاستدلال بها على الرؤية من وجه حسن لطيف، وهو: أن الله تعالى إنما ذكرها فى سياق التمدح، ومعلوم أن المدح إنما يكون بالصفات الثبوتية، وأما العدم المحض فليس بكمال فلا يمدح به، وإنما يمدح الرب تعالى بالنفى إذا تضمن أمراً وجودياً، كمدحه بنفى السِّنة والنوم، المتضمن كمال القيومية، ونفى الموت المتضمن كمال الحياة، ونفى اللغوب والإعياء، المتضمن كمال القدرة، ونفى الشريك والصاحبة والولد والظهير، المتضمن كمال الربوبية والألوهية وقهره، ونفى الأكل والشرب المتضمن كمال صمديته، وغناه، ونفى الشفاعة عنده إلا بإذنه المتضمن كمال توحده، وغناه عن خلقه، ونفى الظلم المتضمن كمال عدله وعلمه وغناه، ونفى النسيان وعزوب شيء عن علمه المتضمن كمال علمه وإحاطته، ونفى المثل المتضمن لكمال ذاته وصفاته.

وأما الأشاعرة: لما لم يمكنهم إنكار الأدلة من الكتاب والسنة أثبتوا الرؤية وقالوا: يُرى ولكن ليس فى جهة، وهذا من التناقض العجيب! ليس هناك شيء يُرى وهو ليس فى جهة، ولذلك رد عليهم المعتزلة، لأن هذا من المستحيل. وأهل السنة يقولون: يُرى سبحانه وتعالى وهو فى جهة العلو من فوقهم، فالجهة إن أريد بها الجهة المخلوقة فالله ليس فى جهة، لأنه ليس بحال فى خلقه سبحانه وتعالى.

وإن أريد بها العلو فوق المخلوقات فهذا ثابت لله عز وجل، فالله فى العلو فوق السماوات، فالجهة لم يرد إثباتها أو نفيها فى كتاب الله، ولكن يقال فيها على التفصيل السابق.

ولهذا لم يتمدح بعدم محض لم يتضمن أمراً ثبوتياً، فإن المعدوم يشارك الموصوف فى ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمر يشترك هو والمعدوم فيه، فإن المعنى: أنه يرى ولا يدرك ولا يحاط به، فقوله: ﴿ لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ ﴾ (الأنعام:103)، يدل على كمال عظمته، وأنه أكبر من كل شىء، وأنه لكمال عظمته لا يدرك بحيث يحاط به، فإن «الإدراك» هو الإحاطة بالشىء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّا ﴾ (الشعراء:61-62)، فلم ينف موسى الرؤية، وإنما نفى الإدراك، فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يُرى ولا يُدرك، كما يُعلم ولا يُحاط به علماً، وهذا هو الذى فهمه الصحابة والأئمة من الآية، كما ذكرت أقوالهم فى تفسير الآية، بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رائيها من إدراكها على ما هى عليه.

وأما الأحاديث عن النبى ﷺ وأصحابه، الدالة على الرؤية فمتواترة، رواها أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن.

فمنها: حديث أبى هريرة رضي الله عنه: أن ناساً قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال رسول الله ﷺ: «**هل تضارون فى رؤية القمر ليلة البدر؟**» قالوا: لا يا رسول الله، قال: «**هل تضارون فى الشمس ليس دونها سحاب ؟**» قالوا: لا، قال: «**فإنكم ترونه كذلك**»[1] الحديث، أخرجاه فى «الصحيحين» بطوله.

ومعني: (**بغير إحاطة ولا كيفية**) أنهم لا يحيطون بالله عز وجل، ويرونه سبحانه بغير إحاطة، والله عظيم لا يمكن الإحاطة به، قال سبحانه: ﴿ وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ (طه:110)، وقال جل وعلا: ﴿ لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ ﴾ (الأنعام:103)، يعني: لا تحيط به، وليس معناه: لا تراه، لأن الله سبحانه وتعالى لم يقل: لا تراه الأبصار، إنما قال: ﴿ لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ ﴾ فالإدراك شيء والرؤية شيء آخر، فهي تراه سبحانه بدون إحاطة، وفى هذا رد على من استدل بهذه الآية على نفى الرؤية وقال: الرؤية لا تمكن، لأن الله قال: ﴿ لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ ﴾ فنقول لهم: أنتم لا تعرفون معنى ﴿ لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ ﴾.

---

(1) أخرجه البخارى (7437)، ومسلم (182)، وأبو داود (4730)، والترمذى (2560)، وأحمد (2/ 275، 368، 524)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (443)، (444)، (445)، (446) (447)، (448) (449)، (453)، (454) (455) (456)، (457)، والطيالسى (2382)، والآجرى فى «الشريعة» (259)، والحميدى (1178)، وابن خزيمة فى «التوحيد» (170)، (171) (174).

وحديث أبى سعيد الخدرى أيضاً فى «الصحيحين» نظيره.

وحديث جرير بن عبد الله البجلى، قال: كنا جلوساً مع النبى ﷺ، فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة، فقال: «**إنكم سترون ربكم عياناً، كما ترون هذا، لا تضامون فى رؤيته**»[1] - الحديث أخرجاه فى «الصحيحين»

وحديث صهيب المتقدم، رواه مسلم وغيره.

وحديث أبى موسى عن النبى ﷺ، قال: «**وجنتان من فضة، آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب، آنيتهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن يروا ربهم تبارك وتعالى إلا رداء الكبرياء على وجهه فى جنة عدن**»[2] أخرجاه فى «الصحيحين».

ومن حديث عدى بن حاتم: «**وليلقين الله أحدكم يوم يلقاه، وليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان يترجم له، فيقول: ألم أبعث إليك رسولاً فيبلغك ؟ فيقول: بلى يا رب، فيقول: ألم أعطك مالاً وأفضل عليك ؟ فيقول: بلى يا رب**»[3] أخرجه البخارى فى «صحيحه».

﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ معناها: لا تحيط به، وليس معناه: لا تراه، ولم يقل سبحانه: لا تراه الأبصار.

واستدلوا أيضاً فقالوا: موسى عليه السلام قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي﴾ (الأعراف:143)، هذا دليل على نفى الرؤية.

نقول لهم: هذا فى الدنيا، لأن موسى سأل ذلك فى الدنيا، ولا أحد يرى الله فى الدنيا لا الأنبياء ولا غيرهم، وأما فى الآخرة فيرى المؤمنون ربهم، وحال الدنيا ليست كحال الآخرة، فالناس فى الدنيا ضعاف فى أجسامهم وفى مداركهم، لا تستطيع أن ترى الله عز وجل، وأما فى الآخرة فإن الله يعطيهم قوة يستطيعون بها أن يروا ربهم -جل وعلا- إكراماً لهم.

---

(1) أخرجه البخارى (7439)، ومسلم (183)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (452) (457) (458)، والآجرى فى «الشريعة» (260) (261)، وابن خزيمة فى «التوحيد» (169) (172) (173).

(2) أخرجه البخارى (554)، (573)، (4851) (7434) (7435)، (7436)، ومسلم (633)، وأبو داود (4729)، والترمذى (2554)، وأحمد (4/ 360، 362، 365)، وابن خزيمة فى «التوحيد» (168) (169)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (443) (451)، والآجرى فى «الشريعة» (257-259)، والحميدى (799).

(3) أخرجه البخارى (4878) (4880) (7443)، ومسلم (180)، وغيرهما.

وقد روى أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابياً. ومن أحاط بها معرفة يقطع بأن الرسول قالها، ولولا أني التزمت الاختصار لسقت ما في الباب من الأحاديث.

ومن أراد الوقوف عليها فليواظب سماع الأحاديث النبوية، فإن فيها مع إثبات الرؤية أنه يكلم من شاء إذا شاء، وأنه يأتي لفصل القضاء يوم القيامة، وأنه فوق العالَم، وأنه يناديهم بصوت يسمعه من بعدُ كما يسمعه من قُرب، وأنه يتجلى لعباده، وأنه يضحك، إلى غير ذلك من الصفات التي سماعها على الجهمية بمنزلة الصواعق.

وكيف تعلم أصول دين الإسلام من غير كتاب الله وسنة رسوله وكيف يفسر كتاب الله بغير ما فسره به رسوله ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم، الذين نزل القرآن بلغتهم؟! وقد قال ﷺ : «**من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار**»[1] وفي رواية: «**من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار**»[2] وسئل أبو بكر رضي الله عنه عن قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ (عبس:31). ما الأدب؟ فقال: أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني، إذا قلت في كتاب الله مالا أعلم؟[3].

وليس تشبيه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله، بل هو تشبيه الرؤية

ولهذا لما سأل موسى ربه في هذه الآية: ﴿قَالَ لَن تَرَانِي وَلَكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ (الأعراف:143)، الجبل اندك وصار تراباً، والجبل أصم صلب، فكيف بالمخلوق المكون من لحم ودم وعظام؟ فهو لا يستطيع رؤية الله في الدنيا.

وسؤال موسى رؤية الله دليل على جواز الرؤية وإمكانها، لأن موسى لا يسأل ربه شيئاً لا يجوز، إنما سأله شيئاً يجوز، ولكن لا يكون هذا في الدنيا، فالله سبحانه قال: ﴿لَن تَرَانِي﴾ ولم يقل: إني لا أُرى.

فالله يُرى في الآخرة، وأولى الناس بهذه الرؤية الأنبياء.

---

(1) أخرجه البخاري (1413)، (3595)، ومسلم (1016)، والترمذي (2415)، وابن ماجه (185)، وأحمد (4/ 256، 377).

(2) **إسناده ضعيف**: أخرجه الترمذي (2952)، وفي سنده عبد الأعلى بن عامر الثعلبي وهو ضعيف. والحديث ضعفه الشيخ الألباني.

(3) أخرجه أبو عبيد في «الفضائل» وسنده ضعيف.

بالرؤية، لا تشبيه المرئى بالمرئى، ولكن فيه دليل على علو الله على خلقه. وإلا فهل تعقل رؤية بلا مقابلة ؟ ! ومن قال: يرى لا فى جهة فليراجع عقله !! فإما أن يكونَ مكابراً لعقله وفى عقله شيء، وإلا فإذا قال: يرى لا أمام الرائى ولا خلفه ولا عنَ يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته، رد عَليه كَل من سمعه بفطرته السليمة.

ولهذا ألزم المعتزلة من نفى العلو بالذات بنفى الرؤية، وقالوا: كيف تعقل رؤية بلا مقابلة بغير جهة.

وإنما لم نره فى الدنيا لعجز أبصارنا، لا لامتناع الرؤية ؛ فهذه الشمس إذا حدق الرائى البصرَ فى شعاعها ضعف عن رؤيتها، لا لامتناع فى ذات المرئى، بل لعجز الرائى، فإذا كان فى الدار الآخرة أكمل اللـه قوى الآدميين حتى أطاقوا رؤيته ؛ ولهذا لما تجلى الله للجبل: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأعراف:143)، بأنه لا يراك حى إلا مات، ولا يابس إلا تدهده ؛ ولهذا كان البشر يعجزون عن رؤية الملك فى صورته، إلَا من أيده الله كما أَيد نبينا، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ (الأنعام:8)، قال غير واحد من السلف: لا يطيقون أن يروا الملك فى صورته، فلو أنزلنا عليهم ملكاً لجعلناه فى صورة بشر، وحينئذ يشتبه عليهم: هل هو بشر أو ملك ؟ ومن تمام نعمة الله علينا أن بعث فينا رسولاً منا.

وما ألزمهم المعتزلة هذا الإلزام إلا لما وافقوهم على أنه لا داخل العالم ولا خارجه، لكن قول من أثبت موجوداً يرى لا فى جهة أقرب إلى العقل من قول من أثبت موجوداً قائماً بنفسه لا يُرى ولا فى جهة.

وقوله: (ولا كيفية) أي: لا يقال: كيف يرون الله؟ لأن هذا كسائر صفات الله عز وجل لا نعرف كيفيتها، فنحن نؤمن بها ونعرف معناها ونثبتها، ولكن الكيفية مجهولة ولا نعرفها، فالله أعلم بها سبحانه.

كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ هذا صريح أنه نظر إلى الله بالأبصار حيث عدى بإلى، فمعناه الرؤية بالأبصار، قالت المعتزلة: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا﴾ (إلى) جمع بمعنى: نعم. أي: إلى نعم ربها ناظرة. وهذا تخريف يضحك منه العقلاء، لأن الحرف لا يحول إلى جمع.

(وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه): أى تفسير ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (القيامة:23)، أي: على ما أراده الله جل وعلا، وهو المعاينة بالأبصار، لا على ما أراده المبتدعة.

ويقال لمن قال بنفي الرؤية لانتفاء لازمها وهو الجهة: أتريد بالجهة أمراً وجودياً؟ أو أمراً عدمياً؟ فإن أراد بها أمراً وجودياً كان التقرير: كل ما ليس في شيء موجود لا يرى، وهذه المقدمة ممنوعة، ولا دليل على إثباتها، بل هي باطلة، فإن سطح العالم يمكن أن يُرى، وليس العالم في عالم آخر، وإن أردتَ بالجهة أمراً عدمياً، فالمقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس في جهة بهذا الاعتبار.

وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسنة، وإنما يتلقاه من قول فلان؟!، وإذا زعم أنه يأخذه من كتاب الله لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول، ولا ينظر فيها، ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، المنقول إلينا عن الثقات النقلة، الذين تخيرهم النقاد، فإنهم لم ينقلوا نظم القرآن وحده، بل نقلوا نظمه ومعناه، ولا كانوا يتعلمون القرآن كما يتعلم الصبيان، بل يتعلمونه بمعانيه، ومن لا يسلك سبيلهم فإنما يتكلم برأيه، ومن يتكلم برأيه، وما يظنه دين الله ولم يتلق ذلك من الكتاب والسنة، فهو مأثوم وإن أصاب، ومن أخذ من الكتاب والسنة فهو مأجور وإن أخطأ، لكن إن أصاب يضاعف أجره.

وقوله: «**والرؤية حق لأهل الجنة**»، تخصيص أهل الجنة بالذكر، يفهم منه نفي الرؤية عن غيرهم. ولا شك في رؤية أهل الجنة لربهم في الجنة، وكذلك يرونه في المحشر قبل دخولهم الجنة، كما ثبت ذلك في «الصحيحين» عن رسول الله ﷺ(1)، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلامٌ ﴾ (الأحزاب:44). واختلف في رؤية أهل المحشر على ثلاثة أقوال:

(وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال): كل ما جاء عن الرسول عليه الصلاة والسلام في إثبات الرؤية فهو حق على حقيقته، مثل ما جاء في القرآن سواء، يجب الإيمان به، لأن كلام الرسول ﷺ وحي من الله ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (النجم:3-4)، ويسمى بالوحي الثاني، ولقد أخبر النبي ﷺ في أحاديث كثيرة متواترة أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة، فيجب الإيمان بذلك من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تمثيل ولا تكييف.

(ومعناه على ما أراد): أي ما أراد الرسول ﷺ، لا على ما أراده المبتدعة والمحرفة.

كما يفعله الجهمية والمعتزلة ومن تتلمذ عليهم وأخذ برأيهم من التأويل الباطل.

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

أحدها: أنه لا يراه إلا المؤمنون.

الثانى: يراه أهل الموقف، مؤمنهم وكافرهم، ثم يحتجب عن الكفار ولا يرونه بعد ذلك.

الثالث: يراه مع المؤمنين المنافقون دون بقية الكفار. وكذلك الخلاف فى تكليمه لأهل الموقف.

واتفقت الأمة على أنه لا يراه أحد فى الدنيا بعينه، ولم يتنازعوا فى ذلك إلا فى نبينا ﷺ خاصة: منهم من نفى رؤيته بالعين، ومنهم من أثبتها له ﷺ، وحكى القاضى عياض فى كتابه «الشفا» اختلاف الصحابة ومن بعدهم فى رؤيته ﷺ، وإنكار عائشة ﵂ أن يكون ﷺ رأى ربه بعين رأسه، وأنها قالت لمسروق حين سألها: هل رأى محمد ربه ؟ فقالت: «لقد قف شعرى مما قلت، ثم قالت: من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد كذب». ثم قال: وقال جماعة بقول عائشة ﵂، وهو المشهور عن ابن مسعود وأبى هريرة واختلف عنه، وقال بإنكار هذا وامتناع رؤيته فى الدنيا: جماعة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين.

وعن ابن عباس ﵄: «أنه ﷺ رآه بعينه»[1] وروى عطاء عنه: أنه رآه بقلبه. ثم ذكر أقوالاً وفوائد، ثم قال: وأما وجوبه لنبينا ﷺ والقول بأنه رآه بعينه، فليس فيه قاطع ولا نص، والمعول فيه على آيتى النجم، والتنازع فيهما مأثور، والاحتمال لهما ممكن.

وهذا القول الذى قاله القاضى عياض ـ رحمه الله ـ هو الحق، فإن الرؤية فى الدنيا ممكنة، إذ لو لم تكن ممكنة، لما سألها موسى عليه السلام، لكن لم يرد نصٌ بأنه ﷺ رأى ربه بعين رأسه، بل ورد ما يدل على نفى الرؤية، وهو ما رواه مسلم فى «صحيحه» عن أبى ذر ﵁ قال: سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك ؟ فقال: **«نور أنى أراه»**[2]. وفى رواية: «رأيت

بل الواجب علينا أن نتبع الكتاب والسنة، ولا نتدخل بعقولنا وأفكارنا ونحكمها على ما جاء فى الكتاب والسنة، الواجب أن الكتاب والسنة يحكمان على العقول والأفكار.

ومعنى (سلم) أي: قبل ما جاء عن الله، وعن رسوله ﷺ وآمن به على ما جاء، من غير أن يتدخل بتحريفه وتأويله، هذا معنى التسليم.

---

(1) سنده ضعيف: وقد خرجت هذه الآثار فى كتابى «الجامع الصحيح فى الإسراء والمعراج».

(2) أخرجه مسلم (178)، وأحمد (5/ 147)، وأبو عوانة (384)، وابن منده فى «الإيمان» (171)، من طريق همام عن قتادة عن عبد الله بن شقيق عن أبى ذر به.

نوراً»، وقد روى مسلم أيضا عن أبى موسى الأشعرى رضي الله عنه أنه قال: قام فينا رسول الله بخمس كلمات، فقال: **«إن الله لا ينام ولا ينبغى له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور** -وفى رواية: النار- **لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»**[1]. فيكون -والله أعلم- معنى قوله لأبى ذر: **«رأيت نوراً»**: أنه رأى الحجاب، ومعنى قوله: **«نور أنى أراه»**: النور الذى هو الحجاب يمنع من رؤيته، فأنى أراه ؟! أى فكيف أراه والنور حجاب بينى وبينه يمنعنى من رؤيته ؟ فهذا صريح فى نفى الرؤية. والله أعلم. وحكى عثمان بن سعيد الدارمى اتفاق الصحابة على ذلك .

ونحن[2] إلى تقرير رؤيته لجبريل أحوج منا إلى تقرير رؤيته لربه تعالى، وإن كانت رؤية الرب تعالى أعظم وأعلى، فإن النبوة لا يتوقف ثبوتها عليها البتة.

وقوله: **«بغير إحاطة ولا كيفية»** هذا لكمال عظمته وبهائه، سبحانه وتعالى، لا تدركه الأبصار ولا تحيط به، كما يُعْلَم ولا يحاط به علماً. قال تعالى: ﴿**لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ**﴾ (الأنعام:103). وقال تعالى: ﴿**وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا**﴾ (طه:110).

وقوله: **«وتفسيره على ما أراد الله وعلمه»**، إلى أن قال: **«لا ندخل فى ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا»**. أى: كما فعلت المعتزلةَ بنصوص الكتاب والسنة فى الرؤية، وذلك تحريف لكلام الله وكلام رسوله عن مواضعه. فالتأويل الصحيح هو الذى يوافق ما جاءت به السنة، والفاسد المخالف له. فكل تأويل لم يدل عليه دليل من السياق، ولا معه قرينة تقتضيه، فإن هذا لا يقصده المبين الهادى بكلامه، إذ لو قصده لحف بالكلام قرائن تدل على المعنى المخالف لظاهره، حتى لا يوقع السامع فى اللبس والخطأ، فإن الله أنزل كلامه بياناً

قال الإمام الشافعى رحمه الله تعالى: «آمنت بالله وبما جاء فى كتاب الله على مراد الله، وآمنت برسول الله وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ » أي: لا على الهوى والتحريف وأقوال الناس.

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(2) ذكر مصحح المطبوعة أن فى الأصل «ونحن» واستظهر أن تكون «ونحا» وأنا أراه الصواب الذى لا محيص عن إثباته. (ش)

وهدى، فإذا أراد به خلاف ظاهره، ولم يحف به قرائن تدل على المعنى الذى يتبادر غيره إلى فهم كل أحد، لم يكن بياناً ولا هدى. فالتأويل إخبار بمراد المتكلم، لا إنشاء.

وفى هذا الموضع يغلط كثير من الناس، فإن المقصود فهم مراد المتكلم بكلامه، فإذا قيل: معنى اللفظ كذا وكذا، كان إخباراً بالذى عنى المتكلم، فإن لم يكن الخبر مطابقاً كان كذباً على المتكلم.

ويعرف مراد المتكلم بطرق متعددة:

منها: أن يصرح بإرادة ذلك المعنى.

ومنها: أن يستعمل اللفظ الذى له معنى ظاهر بالوضع، ولا يبين بقرينة تصحب الكلام أنه لم يرد ذلك المعنى، فكيف إذا حف بكلامه ما يدل على أنه إنما أراد حقيقته وما وضع له، كقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ (النساء:164). و «**إنكم ترون ربكم عياناً كما ترون الشمس فى الظهيرة ليس دونها سحاب**»[1]. فهذا مما يقطع به السامع له بمراد المتكلم، فإذا أخبر عن مراده بما دل عليه حقيقة لفظه الذى وضع له مع القرائن المؤكدة، كان صادقاً فى إخباره. وأما إذا تأول الكلام بما لا يدل عليه ولا اقترن به ما يدل عليه، فإخباره بأن هذا مراده كذب عليه، وهو تأويل بالرأى، وتوهم بالهوى.

وحقيقة الأمر: أن قول القائل: نحمله على كذا، أو: نتأوله بكذا، إنما هو من باب دفع دلالة اللفظ عما وضع له، فإن منازعه لما احتج عليه به ولم يمكنه دفع وروده دفع معناه، وقال: أحمله على خلاف ظاهره.

فإن قيل: بل للحمل معنى آخر، لم تذكروه، وهو: أن اللفظ لما استحال أن يراد به حقيقته وظاهره، ولا يمكن تعطيله، استدللنا بوروده وعدم إرادة ظاهره على أن مجازه هو المراد، فحملناه عليه دلالة لا ابتداء.

من سلم وانقاد ورد ما اشتبه عليه، ولم يعرف معناه أو لم يعرف كيفيته، رده إلى عالمه، وهو الله، سبحانه وتعالى، فالذى يشكل عليه شيء يرجع إلى أهل العلم وفوق كل ذى علم عليم، فإن لم يكن عند العلماء علم بهذا فإنه يجب تفويضه إلى الله جل وعلا.

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

قيل: فهذا المعنى هو الإخبار عن المتكلم أنه أراده، وهو إما صدق وإما كذب، كما تقدم، ومن الممتنع أن يريد خلافَ حقيقته وظاهره ولا يبين للسامع المعنى الذى أراده، بل يقرن[1] بكلامه ما يؤكد إرادة الحقيقة. ونحن لا نمنع أن المتكلم قد يريد بكلامه خلاف ظاهره، إذا قصد التعمية علىَ السامع حيث يسوغ ذلك، ولكن المنكر أن يريد بكلامه خلاف حقيقتَه وظاهره إذا قصد البيان والإيضاح وإفهام مراده. كيف والمتكلم يؤكد كلامه بما ينفى المجاز، ويكرره غَير مرة، ويضرب لَه الأمثالَ.

وقوله: «**فإنه ما سلم فى دينه إلا من سلم لله عز وجل ولرسوله ﷺ ورد علم ما اشتبه عليه إلى عـالمه**». أىَ: سلم لنصوصَ الكتاب والسنة، ولم يعترض عليها بالشكوك والشبه وَالتأويلات الفاسدة، أو بقوله: العقل يشهد بضد ما دل عليه النقل. والعقل أصل النقل!! فإذا عارضه قدمنا العقل ! ! وهذا لا يكون قط. لكن إذا جاء ما يوهم مثل ذلك: فإن كان النَقل صحيحاً فذلك الذى يدعى أنه معقول إنما هو مَجهول، ولو حقق النظر لظهر ذلك، وإن كان النقل غير صحيح فلا يصلح للمعارضَة، فلا يتصور أن يتعارض عقل صريح ونقل صَحيح أبداً، ويعارض كلام من يقول ذلك بنظره، فيقال: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل ؛ لأن الجمع بين المدلولين جمع بين النقيضين، وَرفعهما رفع النقيضين، وتقديم العقل ممتنع ؛ لأن العقل قد دل على صحة السمع ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ ، فلو أبطلنا النقل لكنا قـد أبطلنا دلالة العـقل، ولو أبطلنا دلالة العـقل لم يصلح أن يكون معارضاً للنقل ؛ لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجباً عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه، وهذا بين واضح، فإن العقل هو الذى دل على صدق السمع وصحته، وأن خبره مطابق لمخبره، فإن جاز أن تكوَن الدلالة باطلة لبطلان النقل لزم أن لا يكون العقل دليلاً صحيحاً، وإذا لم يكَن دليلاً صحيحاً لم يجز أن يتبع بحال، فضلاً عن أن يقدم، فصار تقديم العقل علىَ النقل قدحاً فى العقل.

ولذلك كان النبىﷺ إذا سأل أصحابه عن بعض الأشياء التى لا يعرفونها قالوا: الله ورسوله أعلم. فلا يدخلون فى المتاهات ويتخرصون.

فإن وجدت عالماً موثوقاً يبين لك فالحمد لله، وإلا فابق على تسليمك واعتقادك أنه حق وأن له معنى، ولكن لم يتبين لك.

---

(1) وفى نسخة: «بل يعرف».

فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ ، والانقياد لأمره، وتلقى خبره بالقبول والتصديق، دون أن نعارضه بخيال باطل يسميه معقولاً، أو نحمله شبهة[1] أو شكاً، أو نقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فنوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما نوحد المرسِل بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل.

فهما توحيدان، لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما: توحيد المرسل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا نحاكم الى غيره، ولا نرضى بحكم غَيره، ولا نوقف تنفيذ أمره وتصديق خبره على عرضه على قول شيخه وإمامه وذوى مذهبه وطائفته ومن يعظمه، فإن أذنوا له نفذه وقبل خبره، وإلا فإن طلب السلامة فوضه إليهم وأعرض عن أمره وخبره، وإلا حرفه عن مواضعه، وسمى تحريفه تأويلاً وحملاً، فقال: نؤوله ونحمله، فلأن يلقى العبد ربه بكل ذنب ـ ما خلا الإشراك بالله ـ خير له من أن يلقاه بهذه الحال.

بل إذا بلغه الحديث الصحيح يعد نفسه كأنه سمعه من رسول الله ﷺ ، فهل يسوغ أن يؤخر قَبوله والعمل به حتى يعرضه على رأى فلان وكلامه ومذهبه ؟! بل كان الفرض المبادرة إلى امتثاله، من غير التفات إلى سواه، ولا يستشكل قوله بمخالفته رأى فلان، بل يستشكلَ الآراء لقوله، ولا يعارض نَصه بقياس، بل نهدر الأقيسة، ونتلقى نصوصه، ولا نحرف كلامه عن حقيقته، لخيال يسميه أصحابه معقولاً، نعم هو مجهول، وعن الصواب معزول. ولا يوقف قبول قوله على موافقة فلان دون فلان كائناً من كان.

قال الإمام أحمد: حدثنا أنس بن عياض، حدثنا أبو حازم، عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، قال: لقد جلست أنا وأخى مجلساً ما أحب أن لى به حمر النعم، أقبلت أنا وأخى، وإذا مشيخة من أصحاب رسول الله ﷺ جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نفرق بينهم، فجَلسنا حجرة، إذ ذكروا آية من القرآن فتماروا فيها، حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله مغضباً، قد احمرَ وجهه، يرميهم بالتراب، ويقول: **«مهلاً يا قوم، بهذا أهلكت الأمم من قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضاً، بل يصدق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه»** [2].

---

(1) فى المطبوعة «بشبهة» وهو خطأ. (ش)

(2) حديث صحيح: وأخرجه أحمد (2/ 181، 185، 195، 196)، والبخارى فى «خلق أفعال العباد» (43)، وابن ماجه (85)، وعبد الرزاق (30367)، والبغوى فى «شرح السنة» (121)، وغيرهم وصححه الشيخ الألبانى =

ولا شك أن الله قد حرم القول عليه بغير علم، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف:33)، وقال تعالى: ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء:36)، فعلى العبد أن يجعل ما بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه هو الحق الذى يجب اتباعه، فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يعرضه عليه، فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم: هل خالفه أو وافقه يكون ذلك الكلام مجملاً لا يعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده لكن لم يعرف هل جاء الرسول بتصديقه أو بتكذيبه فإنه يمسك عنه، ولا يتكلم إلا بعلم، والعلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول، وقد يكون علم من غير الرسول، لكن فى الأمور الدنيوية، مثل الطب والحساب والفلاحة، وأما الأمور الإلهية والمعارف الدينية، فهذه، العلم فيها ما أخذ عن الرسول لا غير.

قوله: «ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام».

ش: هذا من باب الاستعارة، إذ القدم الحسى لا تثبت إلا على ظهر شىء، أى: لا يثبت إسلام من لم يسلم لنصوص الوحيين، وينقاد إليها، ولا يعترض عليها ولا يعارضها برأيه ومعقوله وقياسه. روى البخارى عن الإمام محمد بن شهاب الزهرى ـ رحمه الله ـ أنه قال: «من الله الرسالة، ومن الرسول البلاغ، وعلينا التسليم». وهذا كلام جامع نافع.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

لا يثبت الإسلام الصحيح إلا بالتسليم لله عز وجل، قال سبحانه: ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء:65).

والاستسلام هو: الانقياد والطاعة لما جاء عن الله ورسوله ﷺ.

قال الشيخ أحمد شاكر: هو الحديث (6702)، فى مسند الإمام أحمد، بتحقيقنا. وهو حديث صحيح. ومعناه ثابت فى المسند أيضاً، مختصراً، برقم (6668)، وثابت أيضاً باختصار، من رواية عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن شعيب، رواه أحمد (6741)، عن عبد الرزاق، ورواه البخارى فى كتاب خلق أفعال العباد، ص(78)، من طريق عبد الرزاق. وروى مسلم فى صحيحه (2/ 304)، نحو معناه، من رواية عبد الله بن رباح عن عبد الله بن عمرو بن العاص وهو كذلك فى المسند (6801).

وما أحسن المثل المضروب للنقل مع العقل، وهو: أن العقل مع النقل كالعامى المقلد مع العالم المجتهد، بل هو دون ذلك بكثير، فإن العامى يمكنه أن يصير عالماً، ولا يمكن العالم أن يصير نبياً رسولاً، فإذا عرف العامى المقَلد عالماً،فدل عليه عامياً آخر، ثم اختلف المفتى والدال، فإن المستفتى يجَب عليه قبول قول المفتى دون الدال، فلو قال الدال: الصواب معى دون المفتىَ، لأنى أنا الأصل فى علمك بأنه مفت، فإذا قدمت قوله على قولى قدحت فى الأصل الذى به عرفت أنه مفت، فلزم القدح فى فرعهَ فيقول له المستفتى: أنت لما شهدت له بأنه مفت، ودللت عليه، شهدت له بوجوب تقليده دونك، فموافقتى لك فى هذا العلم المعين، لا تستلزم موافقتك فى كل مسألة، وخطؤك فيما خالفت فيه المفتى الذى هو أعلم منك، لا يستلزم خطأك فى علمك بأنه مفت، هذا مع علمه أن ذلك المفتى قد يخطئ.

والعقل يعلم أن الرسول معصوم فى خبره عن اللّه تعالى، لا يجوز عليه الخطأ، فيجب عليه التسليم له والانقياد لأمره، وقد علمنا بالاضطرار من دين الإسلام أن الرجل لو قال للرسول: هذا القرآن الذى تلقيه علينا والحكمة التى جئتنا بها، قد تَضمن كل منهما أشياء كثيرة تناقض ما علمناه بعقولنا، ونحن إنما علمنا صدقك بعقولنا، فلو قبلنا جميع ما تقوله مع أن عقولنا تناقض ذلك لكان قدحاً فىَ ما علمنا به صدقك ؛ فنحن نعتقد موجب الأقوال الناقضة لما ظهر من كلامك، وكلامك نعرض عنه، لا نتلقى منه هدياً ولا علماً، لم يكن مثل هذا الرجل مؤمناً بما جاء به الرسول، ولم يرض منه الرسول بهذا، بل يعلم أن هذا لو ساغ لأمكن كل أحد أن يؤمن بشىء مما جاء به الرسول ؛ إذ العقول متفاوتة، والشبهات كثيرة، والشياطين لا تزال تلقى الوسواس فى النفوس، فيمكَن كل أحد أن يقول مثل هذا فى كل ما أخبر به الرسول وما أمر به ! وقد قال تعالى: ﴿ **وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاغُ** ﴾ (النور:54)، وقال: ﴿ **فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ** ﴾ (النحل:35)، وقال تعالى: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا من رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ** ﴾ (إبراهيم:4). ﴿ **قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ** ﴾ (المائدة:15). ﴿ **حم (1) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ** ﴾ (الدخان:1 ـ 2). ﴿ **تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ** ﴾ (يوسف:1). ﴿ **مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ** ﴾ (يوسف:111). ﴿ **وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ** ﴾ (النحل:89). ونظائر ذلك كثيرة فى القرآن.

فأمر الإيمان بالله واليوم الآخر: إما أن يكون الرسول تكلم فيه بما يدل على الحق أم لا ؟ الثانى باطل، وإن كان قد تكلم [بما يدل][1] على الحق بألفاظ مجملة محتملة، فما بلغ البلاغ المبين، وقد شهد له خير القرون بالبلاغ، وأشهد الله عليهم فى الموقف الأعظم، فمن يدعى أنه فى أصول الدين لم يبلغ البلاغ المبين، فقد افترى عليه ﷺ.

قوله: «فمن رام علم ما حظر عنه علمه ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد، وصافى المعرفة، وصحيح الإيمان».

ش: هذا تقرير للكلام الأول، وزيادة تحذير أن يتكلم فى أصول الدين - بل وفى غيرها - بغير علم. وقال تعالى: ﴿ وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ (الإسراء:36). وقال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ (٣) كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلاَّهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ ﴾ (الحج:3-4). وقال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلا هُدًى وَلا كِتَابٍ مُّنِيرٍ (٨) ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ (الحج:8-9). وقال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ (القصص:50). وقال تعالى: ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ ﴾ (النجم:23). إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

من لم يؤمن بما حجب عنه علمه، مثل علم الكيفية، فالواجب علينا الإيمان بها وردها، أي: رد علمها إلى الله عز وجل:﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً ﴾ (البقرة:26).

وقال عز وجل:﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ (آل عمران:7)،

---

(1) الزيادة ضرورية لصحة الكلام، لم تذكر فى المطبوعة. (ش)

وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل**»، ثم تلا: ﴿**مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلاَّ جَدَلاً**﴾[1] (الزخرف:58). رواه الترمذي، وقال: حديث حسن.

وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم**»[2] خرجاه في «الصحيحين».

ولا شك أن من لم يسلم للرسول نقص توحيده، فإنه يقول برأيه وهواه، ويقلد ذا رأي وهوى بغير هدى من الله، فينقص من توحيده بقدر خروجه عما جاء به الرسول، فإنه قد اتخذه في ذلك إلهاً غير الله. قال تعالى: ﴿**أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ**﴾ (الجاثية:23). أي: عبدَ ما تهواه نفسه. وإنما دخل الفساد في العالم من ثلاث فرق، كما قال عبد الله بن المبارك رحمة الله عليه.

رأيتُ الذنوبَ تميتُ القُلوبَ	وقد يُورث الذلَّ إدمانُهَا
وتركُ الذنوب حياةُ القُلوب	وخيرٌ لنَفْسك عصْيانُهَا
وهَلْ أفْسَدَ الدينَ إلا الملوكُ	وأحْبَار سَوءٍ ورهبانُهَا

حجب الله علمه عن الخلق فلا تتعب نفسك، ثم قال: ﴿**وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا**﴾ (آل عمران:7). يسلمون ويستسلمون، ولا يمنعهم عدم معرفة معناه من الإيمان به والتسليم له. أو أن المعنى أنهم يردون المتشابه من كتاب الله إلى المحكم منه ليفسروه ويتضح معناه ويقولون: (كل من عند ربنا).

---

(1) حديث حسن: وأخرجه الترمذي (3250)، وابن ماجه (48)، وأحمد (5/ 252، 256)، وابن أبي عاصم في «السنة» (101)، والآجري في «الشريعة» (54)، والطبري في «التفسير» (25/ 88)، وابن عدي في «الكامل» (4/ 1613)، والحاكم (2/ 447-448)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص 74)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (2/ 96-97)، والبيهقي في «الشعب» (8438)، من طرق عن حجاج بن دينار الواسطي عن أبي غالب عن أبي أمامة مرفوعاً به. وأبو غالب يحسن حديثه والحديث حسنه الشيخ الألباني في المشكاة (180).

(2) أخرجه البخاري (2457)، (4523)، (7188)، ومسلم (2668)، والنسائي (8/ 247-248)، وفي «الكبرى» (5987)، والحميدي (273)، وابن حبان (5697)، والبيهقي في «الكبرى» (10/ 108)، وفي «الأسماء والصفات» (1051)، وفي «الشعب» (8429) (8430)، والخطيب في «التاريخ» (5/ 274)، والبغوي في «شرح السنة» (2499)، من طرق عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة مرفوعاً به.

فالملوك الجائرة يعترضون على الشريعة بالسياسات الجائرة، ويعارضونها بها ويقدمونها على حكم الله ورسوله.

وأحبار السوء - وهم العلماء الخارجون عن الشريعة - بآرائهم وأقيستهم الفاسدة، المتضمنة تحليل ما حرم الله ورسوله، وتحريم ما أباحه، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وإطلاق ما قيده وتقييد ما أطلقه، ونحو ذلك.

والرهبان وهم جهال المتصوفة، المعترضون على حقائق الإيمان والشرع بالأذواق والمواجيد والخيالات والكشوفات الباطلة الشيطانية المتضمنة شرع دين لم يأذن به الله، وإبطال دينه الذى شرعه على لسان نبيه ﷺ، والتعوض عن حقائق الإيمان بخدع الشيطان وحظوظ النفس.

فقال الأولون: إذا تعارضت السياسة والشرع قدمنا السياسة. وقال الآخرون: إذا تعارض العقل والنقل قدمنا العقل. وقال أصحاب الذوق: إذا تعارض الذوق والكشف وظاهر الشرع قدمنا الذوق والكشف!

ومن كلام أبي حامد الغزالي رحمه الله فى كتابه الذى سماه «إحياء علوم الدين» وهو من أجل كتبه، أو أجلها: «فإن قلت: فعلم الجدل والكلام مذموم كعلم النجوم أو هو مباح أو مندوب إليه؟ فاعلم أن للناس فى هذا غلواً وإسرافاً فى أطراف. فمن قائل: إنه بدعة وحرام، وإن العبد أن يلقى الله بكل ذنب سوى الشرك خير له من أن يلقاه بالكلام. ومن قائل: إنه فرض، إما على الكفاية وإما على الأعيان، وإنه أفضل الأعمال وأعلى القربات، فإنه تحقيق لعلم التوحيد ونضال عن دين الله، قال: وإلى التحريم ذهب الشافعى ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان وجميع أئمة الحديث من السلف» وساق الألفاظ عن هؤلاء. قال: «وقد اتفق أهل الحديث من السلف على هذا. لا ينحصر ما نقل عنهم من التشديدات فيه، قالوا: ما سكت عنه الصحابة - مع أنهم أعرف بالحقائق وأفصح بترتيب الألفاظ من غيرهم - إلا لما يتولد منه من الشر؛ وكذلك قال ﷺ: «**هلك المتنطعون**»[1] أى المتعمقون فى البحث والاستقصاء.

(1) أخرجه مسلم (2670)، وأبو داود (4608)، وأحمد (1/ 386)، وأبو يعلى (5004)، (5007)، والبغوى فى «شرح السنة» (3396)، والطبرانى فى «الكبير» (10368)، من طرق عن حفص بن غياث عن ابن جريج عن سليمان بن عتيق عن طلق بن حبيب عن الأحنف بن قيس عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً.

واحتجوا أيضاً بأن ذلك لو كان من الدين لكان أهم ما يأمر به رسول اللّه ﷺ ويعلم طريقه ويثنى على أربابه، ثم ذكر بقية استدلالهم. ثم ذكر استدلال الفريق الآخر. إلى أن قال:

فإن قلت: فما المختار عندك ؟ فأجاب بالتفصيل، فقال: «فيه منفعة، وفيه مضرة: فهو فى وقت الانتفاع حلال أو مندوب أو واجب، كما يقتضيه الحال. وهو باعتبار مضرته فى وقت الاستضرار ومحله حرام.

قال: فأما مضرته، فإثارة الشبهات، وتحريك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم. وذلك مما يحصل بالابتداء، ورجوعها بالدليل مشكوك فيه، ويختلف فيه الأشخاص. فهذا ضرره فى اعتقاد الحق، وله ضرر فى تأكيد اعتقاد البدعة، وتثبيتها فى صدورهم، بحيث تنبعث دواعيهم ويشتد حرصهم على الإصرار عليه ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذى يثور من الجدل.

قال: وأما منفعته، فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هى عليه وهيئتها، فليس فى الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعل التخبيط والتضليل أكثر من الكشف والتعريف.

قال: وهذا إذا سمعته من محدث أو حشوى ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا، فاسمع هذا ممن خبر الكلام، ثم قاله بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين، وجاوز ذلك إلى التعمق فى علوم أخر سوى نوع الكلام، وتحقق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود. ولعمرى لا ينفك الكلام عن كشف وتعريف وإيضاح لبعض الأمور، ولكن على الندور». انتهى ما نقلته عن الغزالى رحمه اللّه.

وكلام مثله فى ذلك حجة بالغة، والسلف لم يكرهوه لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً على معان صحيحة، كالاصطلاح على ألفاظ العلوم الصحيحة، ولا كرهوا أيضاً الدلالة على الحق والمحاجة لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق. ومن ذلك: مخالفتها للكتاب والسنة وما فيه من علوم صحيحة، فقد وعروا الطريق إلى تحصيلها، وأطالوا الكلام فى إثباتها مع قلة نفعها، فهى لحم جمل غث على رأس جبل وعر لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقى[1]. وأحسن ما عندهم فهو فى القرآن أصح تقريراً، وأحسن تفسيراً، فليس عندهم إلا التكلف والتطويل والتعقيد. كما قيل:

---

(1) فى المطبوعة «فينتقل» وهو خطأ مطبعى واضح. (ش)

لولا التنافس في الدنيا لما وُضِعت كتب التناظر لا المغني ولا العَمَدُ

يحللون بزعم منهم عقداً وبالذى وضعوه زادت العقدُ

فهم يزعمون أنهم يدفعون بالذى وضعوه الشبه والشكوك، والفاضل الذى يعلم أن الشبه والشكوك زادت بذلك.

ومن المحال أن لا يحصل الشفاء والهدى والعلم واليقين من كتاب اللّه وكلام رسوله، ويحصل من كلام هؤلاء المتحيرين. بل الواجب أن يجعل ما قاله اللّه ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقله، ويعرف برهانه ودليله العقلى والخبرى السمعى، ويعرف دلالته على هذا وهذا، ويجعل أقوال الناس التى توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحابها: هذه الألفاظ تحتمل كذا وكذا، فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه رد.

وهذا مثل لفظ المركب والجسم والتحيز والجوهر والجهة والحيز والعرض، ونحو ذلك. فإن هذه الألفاظ لم تأت فى الكتاب والسنة بالمعنى الذى يريده أهل الاصطلاح، بل ولا فى اللغة، بل هم يخصون بالتعبير بها عن معان لم يعبر غيرهم عنها بها، فتفسر تلك المعانى بعبارات أخرى، وينظر ما دل عليه القرآن من الأدلة العقلية والسمعية، وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل.

مثال ذلك، فى التركيب، فقد صار له معانى:

أحدها: التركيب من متباينين فأكثر، ويسمى: تركيب مزج، كتركيب الحيوان من الطبائع الأربع والأعضاء ونحو ذلك، وهذا المعنى منفى عن اللّه سبحانه وتعالى، ولا يلزم من وصف اللّه تعالى بالعلو ونحوه من صفات الكمال، أن يكون مركباً بهذا المعنى المذكور.

والثانى: تركيب الجوار، كمصراعى الباب ونحو ذلك، ولا يلزم أيضاً من ثبوت صفاته تعالى إثبات هذا التركيب.

الثالث: التركيب من الأجزاء المتماثلة، وتسمى: الجواهر المفردة.

الرابع: التركيب من الهيولى والصورة، كالخاتم مثلاً، هيولاه: الفضة، وصورته معروفة.

وأهل الكلام قالوا: إن الجسم يكون مركباً من الجواهر المفردة ولهم كلام فى ذلك يطول ولا فائدة فيه وهو أنه: هَل يمكن التركيب من جزئين، أو من أربعة، أو ستة، أو ثمانية، أو ستة عشر ؟ وليس هذا التركيب لازماً لثبوت صفاته تعالى وعلوه على خلقه.

والحق أن الجسم غير مركب من هذه الأشياء، وإنما قولهم مجرد دعوى، وهذا مبسوط فى موضعه.

الخامس: التركيب من الذات والصفات، هم سموه تركيباً لينفوا به صفات الرب تعالى، وهذا اصطلاح منهم لا يعرف فى اللغة، ولا فى استعمال الشارع، فلسنا نوافقهم على هذه التسمية ولا كرامة. ولئن سموا إثبات الصفات تركيباً؛ فنقول لهم: العبرة للمعانى لا للألفاظ، سموه ما شئتم، ولا يترتب على التسمية بدون المعنى حكم. فلو اصطلح على تسمية اللبن خمراً، لم يحرم بهذه التسمية.

السادس: التركيب من الماهية ووجودها، وهذا يفرضه الذهن أنهما غيران، وأما فى الخارج، هل يمكن ذات مجردة عن وجودها، ووجودها مجرد عنها ؟ هذا محال. فترى أهل الكلام يقولون: هل ذات الرب وجوده أم غير وجوده ؟ ولهم فى ذلك خبط كثير، وأمثلهم طريقة رأى الوقف والشك فى ذلك. وكم يزول بالاستفسار والتفصيل كثير من الأضاليل والأباطيل.

وسبب الإضلال الإعراض عن تدبر كلام اللّه وكلام رسوله، والاشتغال بكلام اليونان والآراء المختلَفة.

وإنما سُمى هؤلاء أهل الكلام ؛ لأنهم لم يفيدوا علماً لم يكن معروفاً، وإنما أتوا بزيادة كلام قد لا يفيد، وهو ما يضربونه من القياس لإيضاح ما علم بالحس، وإن كان هذا القياس وأمثاله ينتفع به فى موضع آخر، ومع من ينكر الحس. وكل من قال برأيه وذوقه وسياسته ـ مع وجود النص، أو عارض النص بالمعقول فقد ضاهى إبليس، حيث لم يسلم لأمر ربه، بل قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾(الأعراف:12). وقال تعالى: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾(النساء:80). وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾(آل عمران:31). وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾(النساء:65). أقسم سبحانه بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموا نبيه ويرضوا بحكمه ويسلموا تسليماً.

قوله: «فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب، والإقرار والإنكار، موسوساً تائهاً، شاكاً، لا مؤمناً مصدقاً، ولا جاحداً مكذباً».

ش: يتذبذب: يضطرب ويتردد، وهذه الحالة التى وصفها الشيخ رحمه الله حال كل من عدل عن الكتاب والسنة إلى علم الكلام المذموم، أو أراد أن يجمع بينه وبين الكتاب والسنة، وعند التعارض يتأول النص، ويرده إلى الرأى والآراء المختلفة، فيؤول أمره إلى الحيرة والضلال والشك، كما قال ابن رشد الحَفيد، وهو من أعلم الناس بمذاهب الفلاسفة ومقالاتهم، فى كتابه «تهافت التهافت» -: «ومن الذى قال فى الإلهيات شيئاً يعتد به ؟» وكذلك الآمدى، أفضل أهل زمانه، واقف فى المسائل الكبار حائر. وكذلك الغزالى رحمه الله، انتهى آخر أمره إلى الوقف والحيرة فى المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطرق وأقبل على أحاديث الرسول ﷺ فمات و «البخارى» على صدره. وكذلك أبو عبد الله محمد بن عمر الرازى، قال فى كتابه الذى صنفه: فى [أقسام] اللذات: (1)

نهاية إقدام العقول عقال	وغاية سعى العالمين ضلال
وأرواحنا فى وحشة من جسومنا	وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا	سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا
فكم قد رأينا من رجال ودولة	فبادوا جميعاً مسرعين وزالوا
وكم من جبال قد علت شرفاتها	رجال، فزالوا والجبال جبال

قال الشيخ صالح بن فوزان:

من لم يسلم لله ولا إلى الرسول، فإنه يحجب عن معرفة الله ومعرفة الحق، فيكون فى متاهات وضلالات.

---

(1) فى المطبوعة «اللذات» فقط، ولم أجد اسم هذا الكتاب إلا فى هامشة كتاب «مختصر الصواعق المرسلة» لابن القيم، طبعة السلفية بمكة المكرمة سنة 1348 ج1 ص (10)، وقد ذكرت الثلاثة الأبيات الأولى هناك. والأبيات الخمسة مذكورة فى ترجمة الفخر الرازى من كتاب طبقات الشافعية لابن السبكى (5/ 40). ومنها بيتان فى ترجمته عند الحافظ ابن كثير فى تاريخه (13/ 56). (ش)

لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه:5). ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ (فاطر:10). وأقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى:11). ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ (طه:110). ثم قال: «ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي».

وكذلك قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، إنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم، حيث قال:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعاً كف حائر على ذقن أو قارعاً سن نادم

وكذلك قال أبو المعالي الجويني: يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به. وقال عند موته: لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن فإن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي، أو قال: على عقيدة عجائز نيسابور.

وكذلك قال شمس الدين الخسروشاهي، وكان من أجل تلامذة فخر الدين الرازي، لبعض الفضلاء، وقد دخل عليه يوماً، فقال: ما تعتقده؟ قال: ما يعتقده المسلمون، فقال: وأنت منشرح الصدر لذلك مستيقن به ؟ أو كما قال، فقال: نعم، فقال: اشكر الله على هذه النعمة، لكني والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، وبكى حتى أخضل لحيته.

وهذه حال المنافقين الذين يتذبذبون، تارة مع المسلمين وتارة مع المنافقين، وتارة يصدقون وتارة يكذبون ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ (البقرة:20)، أما أهل الإيمان فما عرفوا قالوا به، وما لم يعرفوا وكلوا علمه إلى الله جل وعلا، ولا يكلفون أنفسهم شيئاً لا يعرفونه، أو يقولون على الله ما لا يعلمون - فالقول على الله بغير علم هو عديل الشرك، بل هو أعظم من الشرك، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف:33)، فجعل القول على الله بغير علم فوق الشرك بالله، مما يدل على خطورة القول على الله بغير علم.

ولابن أبي الحديد، الفاضل المشهور بالعراق:

فيك يا أغلوطة الفكر ... حار أمري وانقضى عمري

سافرت فيك العقول فما ... ربحت إلا أذى السفر

فلحى الله الأولى زعموا ... أنك المعروف بالنظر

كذبوا إن الذي ذكروا ... خارج عن قوة البشر

وقال الخوفجي عند موته: ما عرفت مما حصلته شيئاً سوى أن الممكن يفتقر إلى المرجح، ثم قال: الافتقار وصف سلبي، أموت وما عرفت شيئاً.

وقال آخر: أضطجع على فراشي وأضع اللحفة على وجهي، وأقابل بين حجج هؤلاء وهؤلاء حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي منها شيء.

ومن يصل إلى مثل هذه الحال إن لم يتداركه الله برحمته وإلا تزندق، كما قال أبو يوسف: من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذب.

وقال الشافعي رحمه الله: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام.

وقال: لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننت مسلماً يقوله، ولأن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه ـ ما خلا الشرك بالله ـ خير له من أن يبتلى بالكلام. انتهى.

(موسوساً تائهاً، شاكاً، لا مؤمناً مصدقاً، ولا جاحداً مكذباً): هذه حالة أهل التردد والنفاق، دائماً شاكين، دائماً مترددين ومتذبذبين، لأنه ما ثبتت قدم أحدهم في الإسلام ولم يسلم لله ولا إلى رسول الله ﷺ.

كما ذكر الله عن المنافقين أنهم ﴿مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لا إِلَىٰ هَؤُلاءِ وَلا إِلَىٰ هَؤُلاءِ﴾ (النساء:143)، ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ (البقرة:14-15).

وتجد أحد هؤلاء عند الموت يرجع إلى مذهب العجائز، فيقر بما أقروا به ويعرض عن تلك الدقائق المخالفة لذلك، التى كان يقطع بها، ثم تبين له فسادها، أو لم يتبين له صحتها، فيكونون فى نهاياتهم ـ إذا سلموا من العذاب ـ بمنزلة أتباع أهل العلم من الصبيان والنساء والأعراب.

والدواء النافع لمثل هذا المرض، ما كان طبيب القلوب صلوات الله وسلامه عليه يقوله إذا قام من الليل يفتتح الصلاة: «**اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدنى لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدى من تشاء إلى صراط مستقيم**»(1) خرجه مسلم.

توجه ﷺ إلى ربه بربوبية جبرائيل وميكائيل وإسرافيل أن يهديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه، إذ حياة القلب بالهداية وقد وكل الله سبحانه هؤلاء الثلاثة بالحياة فجبرائيل موكل بالوحى الذى هو سبب حياة القلوب، وميكائيل بالقطر الذى هو سبب حياة الأبدان وسائر الحيوان، وإسرافيل بالنفخ فى الصور الذى هو سبب حياة العالم وعود الأرواح إلى أجسادها. فالتوسل إلى الله سبحانه بربوبية هذه الأرواح العظيمة الموكلة بالحياة، له تأثير عظيم فى حصول المطلوب. والله المستعان.

قوله: «ولا يصح الإيمان بالرؤية لأهل دار السلام لمن اعتبرها منهم بوهم، أو تأولها بفهم، إذ كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية بترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين، ومن لم يتوق النفى والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه».

ش: يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على المعتزلة ومن يقول بقولهم فى نفى الرؤية،

قال الشيخ صالح بن فوزان:

دار السلام هى الجنة، فلا يصح الإيمان بالرؤية أى رؤية الله فيها لمن يتوهم ويتأول فيها وينفى حقيقتها، ولم يسلم لله ولا إلى رسوله ﷺ، ويتدخل فيها بفكره وفهمه.

---

(1) أخرجه مسلم (770)، وأبو داود (776)، والنسائى (3/ 212-213)، والترمذى (3416)، والبغوى فى «شرح السنة» (952).

وعلى من يشبه الله بشيء من مخلوقاته. فإن النبي ﷺ قال: «**إنكم ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر**»[1] الحديث: أدخل «كافَ» التشبيه على «ماَ» المصدرية أو الموصولة بـ «ترون» التي تتأول مع صلتها إلى المصدر[2] الذى هو الرؤية، فيكون التشبيه فى الرؤية لا فى المرئى. وهذا بين واضح فى أن المراد إثبات الرؤية وتحقيقها، ودفع الاحتمالات عنها وماذا بعد هذا البيان وهذا الإيضاح ؟ فإذا سلط التأويل على مثل هذا النص، كيف يستدل بنص من النصوص ؟ وهل يحتمل هذا النص أن يكون معناه: إنكم تعلمون ربكم كما تعلمون القمر ليلة البدر ؟ ويستشهد لهذا التأويل الفاسد بقوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ**﴾(الفيل:1). ونحو ذلك مما استعمل فيه «رأى» التى من أفعال القلوب !! ولا شك أن «ترى» تارة تكون بصرية، وتارة تكون قلبية، وتارة تكون من رؤيا الحلم، وغير ذلك، ولكن ما يخلو الكلام من قرينة تخلص أحد معانيه من الباقى، وإلا لو أخلى المتكلم كلامه من القرينة المخلصة لأحد المعانى لكان مجملاً ملغزاً، لا مبيناً موضحاً. وأى بيان وقرينة فوق قوله: «**ترون ربكم كما ترون الشمس فى الظهيرة ليس دونها سحاب**»[3] فهل مثل هذا مما يتعلق برؤية البصر، أو برؤية القلب؟! وهل يخفى مثل هذا إلا على من أعمى الله قلبه؟!.

فإن قالوا: ألجأنا إلى هذا التأويل، حكم العقل بأن رؤيته تعالى محال لا يتصور إمكانها.

فالجواب: أن هذه دعوى منكم، خالفكم فيها أكثر العقلاء، وليس فى العقل ما يحيلها، بل لو عرض على العقل موجود قائم بنفسه لا يمكن رؤيته لحكم بأن هذا محال.

(**إذا كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية بترك التأويل، ولزوم التسليم**): كل هذا تأكيد لما سبق فى أنه يجب التسليم لما جاء عن الله وعن رسول الله ﷺ، ومن ذلك الرؤية، لا نتدخل فيها كما تدخل أهل البدع، بل نثبتها كما جاءت ونؤمن بها، ونثبت أن المؤمنين يرون ربهم فى عرصات يوم القيامة قبل دخول الجنة، وبعد دخولهم الجنة يرونه أيضاً، إكراماً لهم حيث آمنوا به فى الدنيا ولم يروه.

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(2) فى المطبوعة «على ما المصدرية الموصولة»! وهو تخليط من الناسخ، إذ حذف [أو] لأن «ما» المصدرية حرف، و «ما» الموصولة اسم. وهى فى الحالين تؤول مع الفعل بعدها بمصدر. (ش)

(3) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

وقوله: «**لمن اعتبرها منهم بوهم**»، أى توهم أن الله تعالى يرى على صفة كذا، فيتوهم تشبيهاً، ثم بعد هذا التوهم - إن أثبت ما توهمه من الوصف فهو مشبه، وإن نفى الرؤية من أصلها ؛ لأجل ذلك التوهم فهو جاحد معطل، بل الواجب دفع ذلك الوهم وحده، ولا يعم بنفيه الحق والباطل، فينفيهما رداً على من أثبت الباطل، بل الواجب رد الباطل وإثبات الحق.

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ - رحمه الله - بقوله: «**ومن لم يتوق النفى والتشبيه زل ولم يصب التنزيه**» فإن هؤلاء المعتزلة يزعمون أنهم ينزهون الله بهذا النفى وهل يكون التنزيه بنفى صفة الكمال ؟ ! فإن نفى الرؤية ليس بصفة كمال، إذ المعدوم لا يرى، وإنما الكمال فى إثبات الرؤية ونفى إدراك الرائى له إدراك إحاطة، كما فى العلم، فإن نفى العلم به ليس بكمال، وإنما الكمال فى إثبات العلم ونفى الإحاطة به علماً.

فهو سبحانه لا يحاط به رؤية، كما لا يحاط به علماً.

وقوله: «**أو تأولها بفهم**» أى: ادعى أنه فهم لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وما يفهمه كل عربى من معناها، فإنه قد صار اصطلاح المتأخرين فى معنى التأويل: أنه صرف اللفظ عن ظاهره، وبهذا تسلط المحرفون على النصوص، وقالوا: نحن نتأول ما يخالف قولنا، فسموا التحريف: تأويلاً، تزييناً له وزخرفة ليقبل، وقد ذم الله الذين زخرفوا الباطل، قال تعالى: ﴿ **وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا** ﴾ (الأنعام:112). والعبرة للمعانى لا للألفاظ، فكم من باطل قد أقيم عليه دليل مزخرف عورض به دليل الحق.

وهذا الأمر عليه دين المسلمين، وهو الإيمان والتسليم لما جاء عن الله ورسوله، وعدم التدخل فى ذلك بالأفهام والأوهام والتأويلات الباطلة، والتحريفات الضالة، هذا دين الإسلام، بخلاف غير المسلمين، فإنهم يتدخلون فيما جاء عن الله وعن رسوله عليه الصلاة والسلام، ويحرفون الكلم عن مواضعه.

وكلامه هنا نظير قوله فيما تقدم: «**لا ندخل فى ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا**». ثم أكد هذا المعنى بقوله: «**إذا كان تأويل الرؤية** ـ وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية ـ: **بترك التأويل ولزوم التسليم، وعليه دين المسلمين**». ومراده ترك التأويل الذى يسمونه تأويلاً، وهو تحريف، ولكن الشيخ رحمه الله تأدب وجادل بالتى هى أحسن، كما أمر الله تعالى بقوله: ﴿ **وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ** ﴾ (النحل:125). وليس مراده ترك كل ما يسمى تأويلاً، ولا ترك شىء من الظواهر لبعض الناس لدليل راجح من الكتاب والسنة. وإنما مراده ترك التأويلات الفاسدة المبتدعة، المخالفة لمذهب السلف، التى يدل الكتاب والسنة على فسادها، وترك القول على الله بلا علم.

فمن التأويلات الفاسدة، تأويل أدلة الرؤية، وأدلة العلو، وأنه لم يكلم موسى تكليماً، ولم يتخذ إبراهيم خليلاً.

ثم قد صار لفظ «التأويل» مستعملاً فى غير معناه الأصلى.

فالتأويل فى كتاب الله وسنة رسوله: هو الحقيقة التى يؤول إليها الكلام، فتأويل الخبر: هو عين المخبر به، وتأويل الأمر: نفس الفعل المأمور به. كما قالت عائشة ﵂: كان رسول الله ﷺ يقول فى ركوعه: «**سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لى**» يتأول القرآن[1]. وقال تعالى: ﴿ **هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ** ﴾ (الأعراف:53). ومنه تأويل الرؤيا، وتأويل العمل، كقوله: ﴿ **هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِن قَبْلُ** ﴾ (يوسف:100). وقوله: ﴿ **وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ** ﴾ (يوسف:6). وقوله: ﴿ **ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً** ﴾ (النساء:59). وقوله: ﴿ **سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا** ﴾ (الكهف:78). إلى قوله: ﴿ **ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا** ﴾ (الكهف:82). فمن ينكر وقوع مثل هذا التأويل، والعلم بما تعلق بالأمر والنهى منه ؟!

وأما ما كان خبراً، كالإخبار عن الله واليوم الآخر، فهذا قد لا يعلم تأويله، الذى هو حقيقته، إذ كانت لا تعلم بمجرد الإخبار، فإن المخبر إن لم يكن قد تصور المخبر به، أو ما

---

(1) أخرجه البخارى (817)، (4968)، ومواضع أخرى ومسلم (484)، وأبو داود (877)، والنسائى (2/ 190، 219)، وابن ماجه (889)، وأحمد (6/ 230)، وأبو عوانة (2/ 186)، والطبرى (30/ 334)، والبيهقى فى «السنن» (2/ 276)، من طرق عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة به.

يعرفه قبل ذلك لم يعرف حقيقته، التى هى تأويله، بمجرد الإخبار، وهذا هو التأويل الذى لا يعلمه إلا اللّه. لكن لا يلزم من نفى العلم بالتأويل نفى العلم بالمعنى الذى قصد المخاطب إفهام المخاطب إياه، فما فى القرآن آية إلا وقد أمر اللّه بتدبرها وما أنزل آية إلا وهو يحب أن يعلم ما عنى بها، وإن كان من تأويله ما لا يعلمه إلا اللّه. فهذا معنى التأويل فى الكتاب والسنة وكلام السلف، وسواء كان هذا التأويل موافقاً للظاهر أو مخالفاً له.

والتأويل فى كلام كثير من المفسرين، كابن جرير ونحوه، يريدون به تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالف، وهذا اصطلاح معروف. وهذا التأويل كالتفسير، يحمد حقه، ويرد باطله. وقوله تعالى: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾ الآية (آل عمران:7) ـ فيها قراءتان: قراءة من يقف على قوله: ﴿**إِلاَّ اللَّهُ**﴾، وقراءة من لا يقف عندها، وكلتا القراءتين حق، ويراد بالأولى المتشابه فى نفسه الذى استأثر اللّه بعلم تأويله. ويراد بالثانية المتشابه الإضافى الذى يعرف الراسخون تفسيره وهو تأويله.

ولا يريد من وقف على قوله: ﴿**إِلاَّ اللَّهُ**﴾ أن يكون التأويل بمعنى التفسير للمعنى، فإن لازم هذا أن يكون اللّه أنزل على رسوله كلاماً لا يعلم معناه جميع الأمة ولا الرسول، ويكون الراسخون فى العلم لاحظَّ لهم فى معرفة معناها سوى قولهم: ﴿**آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا**﴾ (آل عمران:7). وهذا القدر يقوله غير الراسخ فى العلم من المؤمنين، والراسخون فى العلم يجب امتيازهم عن عوام المؤمنين فى ذلك. وقد قال ابن عباس ﷺ: «أنا من الراسخين فى العلم الذين يعلمون تأويله». ولقد صدق ﷺ. فإن النبى ﷺ دعا له وقال: «**اللهم فقهه فى الدين، وعلمه التأويل**»[1] رواه البخارى وغيره. ودعاؤه ﷺ لا يرد. قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس، من أوله إلى آخره، أقفه عند كل آية وأسأله عنها. وقد تواترت النقول عنه أنه تكلم فى جميع معانى القرآن، ولم يقل عن آية إنها من المتشابه الذى لا يعلم أحد تأويله إلا اللّه.

(1) أخرجه البخارى (143)، ومسلم (2477)، (3756)، (7270)، والترمذى (3824)، وابن ماجه (166)، وأحمد (1/ 266، 314، 328، 335)، والطبرانى فى «الكبير» (10614)، (12506)، (12466)، والبغوى فى «شرح السنة» (3943)، وأبو نعيم فى «الحلية» (1/ 315)، بألفاظ متغايرة.

وقول الأصحاب رحمهم الله فى الأصول: «المتشابه:[1] الحروف المقطعة فى أوائل السور»، ويروى هذا عن ابن عباس. مع أن هذه الحروف قد تكلم فى معناها أكثر الناس، فإن كان معناها معروفاً، فقد عرف معنى المتشابه، وإن لم يكن معروفاً وهى المتشابه، كان ما سواها معلوم المعنى. وهذا المطلوب.

وأيضاً فإن الله قال: ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ (آل عمران:7). وهذه الحروف ليست آيات عند جمهور[2] العادين.

والتأويل فى كلام المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين: هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك. وهذا هو التأويل الذى تنازع الناس فيه فى كثير من الأمور الخبرية والطلبية. فالتأويل الصحيح منه: الذى يوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد، وهذا مبسوط فى موضعه. وذكر فى «التبصرة» أن نصير بن يحيى البلخى روى عن عمرو بن إسماعيل بن حماد بن أبى يحيي بن محمد بن الحسن رحمهم الله: أنه سئل عن الآيات والأخبار التى فيها من صفات الله تعالى ما يؤدى ظاهره إلى التشبيه؟ فقال: نُمِرّها كما جاءت، ونؤمن بها، ولا نقول: كيف وكيف.

ويجب أن يعلم أن المعنى الفاسد الكفرى ليس هو ظاهر النص ولا مقتضاه، وأن من فهم ذلك منه فهو لقصور فهمه ونقص علمه، وإذا كان قد قيل فى قول بعض الناس:

وكم من عائب قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السقيم

وقيل:

عليَّ نحت القوافى من مقاطعها ... وما عليَّ سهم أنْ تفهم البقرُ[3]

---

(1) فى المطبوعة «المتشابهة» وهو خطأ. (ش)

(2) فى المطبوعة «الجمهور» وهو خطأ. (ش)

(3) هو من قصيدة للبحترى، من أجود قصائده. وهى فى ديوانه (2/ 182-184)، (طبعة الجوائب سنة 1300)، ص (673-675) (طبعة بيروت سنة 1911)، وأثبت فى المطبوعة محرفاً. وصوابه ما أثبتنا، عن الديوان. (ش)

فكيف يقال فى قول الله، الذى هو أصدق الكلام وأحسن الحديث، وهو الكتاب الذى ﴿أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (هود:1). إن حقيقة قولهم: إن ظاهر القرآن والحديث هو الضلال، وإنه ليس فيه بيان ما يصلح منَ الاعتقاد، ولا فيه بيان التوحيد والتنزيه ؟ ! هذا حقيقة قولَ المتأولين .

والحق أن ما دل عليه القرآن فهو حق، وما كان باطلاً لم يدل عليه.

والمنازعون يدعون دلالته على الباطل الذى يتعين صرفه !

فيقال لهم: هذا الباب الذى فتحتموه، وإن كنتم تزعمون أنكم تنتصرون به على إخوانكم المؤمنين فى مواضع قليلة خفية، فقد فتحتم عليكم باباً لأنواع المشركين والمبتدعين، لا تقدرون على سده، فإنكم إذا سوغتم صرف القرآن عن دلالته المفهومة بغير دليل شرعى، فما الضابط فيما يسوغَ تأويلَه وما لا يسوغ ؟ !.

فإن قلتم: ما دل القاطع العقلى على استحالته تأولناه، وإلا أقررناه ! قيل لكم: وبأى عقل نزن القاطع العقلى ؟ ! فإن القرمطى الباطنى يزعم قيام القواطع على بطلان ظواهر الشرع ! ويزعم الفيلسوف قيام القواطع على بطلان حشر الأجساد ! ويزعم المعتزلى قيام القواطع على امتناع رؤية الله تعالى، وعلى امتناع قيام علم أو كلام أو رحمة به تعالى وباب التأويلات التى يدعى أصحابها وجوبها بالمعقولات أعظم من أن تنحصر فى هذا المقام.

ويلزم حينئذ محذوران عظيمان:

أحدهما: أن لا نقر بشىء من معانى الكتاب والسنة حتى نبحث قبل ذلك بحوثاً طويلة عريضة فى إمكان ذلك بالعقل. وكل طائفة من المختلفين فى الكتاب يدعون أن العقل يدل على ما ذهبوا إليه، فيؤول الأمر الى الحيرة المحذورة.

الثانى: أن القلوب تتخلى عن الجزم بشىء تعتقده مما أخبر به الرسول ؛ إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات مضطربة، فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة والإرشاد إلى ما أنبأ الله به العباد، وخاصَّةُ النبى هى الإنباء، والقرآن هو النبأ العظيم؛ ولهذا نجد أهل التأويل إنما يذكرون نصوص الكتاب والسنةَ للاعتضاد لا للاعتماد، إن وافقت ما ادعوا أن العقل دلَ عليه قبلوه، وإن خالفته أولوه. وهذا فتح باب الزندقة، نسأل الله العافية.

قوله: «ومن لم يتوق النفى والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه».

ش: النفى والتشبيه مرضان من أمراض القلوب، فإن أمراض القلوب نوعان: مرض شبهة، ومرض شهوة، وكلاهما مذكور فى القرآن، قال تعالى: ﴿**فَلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ**﴾ (الأحزاب:32). فهذا مرض الشهوة، وقال تعالى: ﴿**فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا**﴾ (البقرة:10). وقال تعالى: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ**﴾ (التوبة:125). فهذا مرض الشبهة، وهو أردأ من مرض الشهوة، إذ مرض الشهوة يرجى له الشفاء بقضاء الشهوة، ومرض الشبهة لا شفاء له إن لم يتداركه اللّه برحمته.

والشبهة التى فى مسألة الصفات نفيها وتشبيهها، وشُبه النفى أردأ من شُبه التشبيه، فإن شبه النفى رد وتكذيب لما جاء به الرسول ﷺ، وشبه التشبيه غلو ومجاوزة للحد فيما جاء به الرسول ﷺ. وتشبيه اللّه بخلقه كفر فإن اللّه تعالى يقول: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ (الشورى:11)، ونفى الصفات كفر فإن اللّه تعالى يقول: ﴿**وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ (الشورى:11).

وهذا أصل نوعى التشبيه، فإن التشبيه نوعان: تشبيه الخالق بالمخلوق، وهذا الذى يتعب أهل الكلام فى رده وإبطاله، وأهله فى الناس أقل من النوع الثانى، الذين هم أهل تشبيه المخلوق بالخالق، كعباد المسيح[1]، وعزير، والشمس، والقمر، والأصنام، والملائكة، والنار، والماء والعجل، والقبور، والجن، وغير ذلك. وهؤلاء هم الذين أرسلت لهم الرسل يدعونهم الى عبادة اللّه وحده لا شريك له.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

لابد كما سبق من الوسط بين التعطيل وبين التشبيه، فلا يبالغ ويغلو فى تنزيه الله حتى يعطل الله من صفاته كما فعل المعطلة، ولا يثبت إثباتاً فيه غلو حتى يشبه الله بخلقه، بل يعتدل فيثبت لله ما ثبته لنفسه وأثبته له رسوله، من غير تشبيه ولا تمثيل، ومن غير تعطيل ولا تكييف، هذا هو الصراط المستقيم المعتدل.

فالله سبحانه وتعالى لا شبيه له، ولا مثيل ولا عديل له، سبحانه وتعالى.

---

(1) وفي بعض النسخ: «كعباد المشايخ».

قوله: «فإن ربنا جل وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية ليس في معناه أحد من البرية».

ش: يشير الشيخ ـ رحمه الله ـ إلى تنزيه الرب تعالى بالذى هو وصفه كما وصف نفسه نفياً وإثباتاً. وكلام الشيخ مأخوذ من معنى سورة الإخلاص. فقوله: «**موصوف بصفات الوحدانية**»، مأخوذ من قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾ (الإخلاص:1). وقوله: «**منعوت بنعوت الفردانية**». من قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ الصَّمَدُ ۝ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ**﴾ (الإخلاص:2-3). وقوله: «**ليس فى معناه أحد من البرية**» من قوله تعالى: ﴿**وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾ (الإخلاص:4). وهو أيضاً مؤكد لما تقدم من إثبات الصفات ونفى التشبيه، والوصف والنعت مترادفان، وقيل: متقاربان. فالوصف للذات، والنعت للفعل، وكذلك الوحدانية والفردانية. وقيل فى الفرق بينهما: إن الوحدانية للذات، والفردانية للصفات، فهو تعالى متوحِّد فى ذاته، منفرد بصفاته. وهذا المعنى حق ولم ينازع فيه أحد، ولكن فى اللفظ نوع تكرير، وللشيخ نظير هذا التكرير فى مواضع من العقيدة، وهو بالخطب والأدعية أشبه منه بالعقائد، والتسجيع[1] بالخطب أليق و﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ (الشورى:11). أكمل فى التنزيه من قوله: «**ليس فى معناه أحد من البرية**».

قال الشيخ صالح بن فوزان:

صفات الوحدانية بأن الله واحد لا شريك له، لا فى ربوبيته ولا فى ألوهيته، ولا فى أسمائه وصفاته، فهو واحد فى كل هذه الحقائق.

(منعوت) أي: موصوف بصفات الكمال، ونعوت الجلال، التى لا يشبهه فيها أحد من خلقه بل أسماؤه وصفاته خاصة به ولائقة به، وصفات المخلوقين وأسماء المخلوقين خاصة بهم ولائقة بهم، وبهذا يتضح لك الحق والصواب، ونبرأ من طريقة المعطلة ومن طريقة المشبهة.

---

(1) التسجيع، بالسين المهملة، يعنى السجع. وفى المطبوعة «التشجيع» بالشين معجمة! وهو تصحيف سخيف. (ش)

قوله: «وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات».

ش: أذكر بين يدى الكلام على عبارة الشيخ - رحمه اللّه - مقدمة، وهى: أن للناس فى إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال:

فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصّل، وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا تبين ما أثبت بها فهو ثابت، وما نفى بها فهو منفى. لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ فى اصطلاحهم فيها إجمال وإيهام، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها فى نفس معناها اللغوى؛ ولهذا كان النفاة ينفون بها حقاً وباطلاً، ويذكرون عن مثبتها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل لها معنى باطلاً مخالفاً لقول السلف، ولما دل عليه الكتاب والميزان. ولم يرد نص من الكتاب ولا من السنة بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن نصف اللّه تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله نفياً ولا إثباتاً، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون.

فالواجب أن ينظر فى هذا الباب، أعنى باب الصفات، فما أثبته اللّه ورسوله أثبتناه، وما نفاه اللّه ورسوله نفيناه. والألفاظ التى ورد بها النص يعتصم بها فى الإثبات والنفى، فنثبت ما أثبته اللّه ورسوله من الألفاظ والمعانى وننفى ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعانى.

قال الشيخ عبد العزيز بن باز:

هذا الكلام فيه إجمال قد يستغله أهل التأويل والإلحاد فى أسماء الله وصفاته وليس لهم بذلك حجة لأن مراده رحمه الله تنزيه البارئ سبحانه عن مشابهة المخلوقات لكنه أتى بعبارة مجملة تحتاج إلى تفصيل حتى يزول الاشتباه فمراده بالحدود يعنى التى يعلمها البشر فهو سبحانه لا يعلم حدوده إلا هو سبحانه لأن الخلق لا يحيطون به علماً كما قال عز وجل فى سورة طه: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ (طه:110)، ومن قال من السلف بإثبات الحد فى الاستواء أو غيره فمراده حد يعلمه الله سبحانه ولا يعلمه العباد. وأما (الغايات والأركان والأعضاء والأدوات) فمراده رحمه الله تنزيهه عن مشابهة المخلوقات فى حكمته وصفاته الذاتية من الوجه واليد والقدم

وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها: فإن كان معنى صحيحاً قُبل، لكن ينبغي التعبيرَ عنه بألفاظ النصوص، دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تَبين المراد والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، ونحو ذلك.

والشيخ ـ رحمه الله ـ أراد الرد بهذا الكلام على المشبهة، كداود الجواربي وأمثاله القائلين: إن الله جسم، وإنه جثة وأعضاء وغير ذلك ! تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

فالمعنى الذي أراده الشيخ ـ رحمه الله ـ من النفي الذي ذكره هنا حق، لكن حدث بعده من أدخل في عموم نفيه حقاً وباطلاً، فيحتاج إلى بيان ذلك. وهو: أن السلف متفقون على أن البشر لا يعلمون لله حداً، وأنهم لا يحدون شَيئاً من صفاته. قال أبو داود الطيالسي: كان سفيان وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ولا يمثلون، يروون الحديث ولا يقولون: كيف ؟ وإذا سئلوا قالوا بالأثر. وسيأتي في كلام الشيخ: «وقد أعجز خلقه عن الإحاطة به». فعلم أنَ مراده: أن الله يتعالى عن أن يحيط أحد بحده ؛ لأن المعنى أنه متميز عن خلقه منفصل عنهم، مباين لهم. سئل عبد الله بن المبارك: بم نعرف ربنا ؟ قال: بأنه على العرش، بائن من خلقه، قيل: بحد ؟ قال: بحد. انتهى.

ومن المعلوم أن الحد يقال على ما ينفصل به الشيء ويتميز به عن غيره، والله تعالى غير حال في خلقه، ولا قائم بهم، بل هو القيوم القائم بنفسه، المقيم لما سواه فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلاً، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجود الرب ونفي حقيقته.

ونحو ذلك فهو سبحانه، موصوف بذلك لكن ليست صفاته مثل صفات الخلق ولا يعلم كيفيتها إلا هو سبحانه، وأهل البدع يطلقون مثل هذه الألفاظ لينفوا بها الصفات بغير الألفاظ التي تكلم الله بها وأثبتها لنفسه حتى لا يفتضحوا وحتى لا يشنع عليهم أهل الحق. والمؤلف الطحاوي رحمه الله لم يقصد هذا المقصد لكونه من أهل السنة المثبتين لصفات الله، وكلامه في هذه العقيدة يفسر بعضه بعضاً ويصدق بعضه بعضاً ويفسر مشتبهه بمحكمه. وهكذا **قوله: (لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات)** مراده الجهات الست المخلوقة وليس مراد نفي علو الله واستوائه على عرشه لأن ذلك ليس داخلاً في الجهات الست بل هو فوق العالم ومحيط به وقد فطر الله عباده على الإيمان بعلوه

وأما الحد بمعنى العلم والقول، وهو أن يحده العباد، فهذا منتف بلا منازعة بين أهل السنة. قال أبو القاسم القشيري في «رسالته»: سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السلمي، سمعت أبا منصور ابن عبد اللّه، سمعت أبا الحسن العنبري، سمعت سهل بن عبد اللّه التستري يقول، وقد سئل عن ذات اللّه ؛ فقال: ذات اللّه موصوفة بالعلم غير مدركة بالإحاطة، ولا مرئية بالأبصار في دار الدنيا، وهي موجودة بحقائق الإيمان، من غير حد ولا إحاطة ولا حلول، وتراه العيون في العقبى ظاهراً في ملكه وقدرته، وقد حجب الخلق عن معرفة كنه ذاته، ودلهم عليه بآياته، فالقلوب تعرفه، والعيون لا تدركه، ينظر إليه المؤمن بالأبصار من غير إحاطة ولا إدراك نهاية.

وأما لفظ الأركان والأعضاء والأدوات؛ فيستدل بها النفاة على نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد والوجه.

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في «الفقه الأكبر»: له يد ووجه ونفس، كما ذكر تعالى في القرآن من ذكر اليد والوجه والنفس، فهو له صفة بلا كيف، ولا يقال: إن يده قدرته ونعمته، لأن فيه إبطال الصفة، انتهى.

وهذا الذي قاله الإمام رضي الله عنه، ثابت بالأدلة القاطعة: قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص:75). ﴿وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ (الزمر:67). وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ (القصص:88). ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ (الرحمن:27). وقال تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ (المائدة:116). وقال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ (الأنعام:54). وقال تعالى: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ (طه:41). وقال تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ (آل عمران:28). وقال ﷺ في حديث

سبحانه وأنه في جهة العلو وأجمع أهل السنة والجماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأتباعهم بإحسان على ذلك والأدلة من الكتاب والسنة الصحيحة المتواترة كلها تدل على أنه في العلو سبحانه فتنبه لهذا الأمر العظيم أيها القارئ الكريم واعلم أنه الحق وما سواه باطل والله ولي التوفيق.

الشفاعة لما يأتى الناس آدم فيقولون له: «**خلقك الله بيده وأسجد لك ملائكته وعلمك أسماء كل شيء**»[1] الحديث. ولا يصح تأويل من قال: إن المراد (باليد): بالقدرة، فإن قوله: ﴿ **لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ (ص:75). لا يصح أن يكون معناه بقدرتى مع تثنية اليد، ولو صح ذلك لقال إبليس: وأنا أيضا خلقتنى بقدرتك، فلا فضل له عليَّ بذلك فإبليس ـ مع كفره ـ كان أعرف بربه من الجهمية. ولا دليل لهم فى قوله تعالى: ﴿ **أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ** ﴾ (يس:71)؛ لأنه تعالى جمع الأيدى لما أضافها إلى ضمير الجمع ؛ ليتناسب الجمعان، فاللفظان للدلالة على الملك والعظمة، ولم يقل: «أيدى» مضافاً إلى ضمير المفرد، ولا «يدينا» بتثنية اليد مضافاً إلى ضمير الجمع. فلم يكن قوله: ﴿ **مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا** ﴾ نظير قوله: ﴿ **لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ وقال النبى ﷺ عن ربه عز وجل: «**حجابه النور، ولو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**»[2].

ولكن لا يقال لهذه الصفات إنها أعضاء أو جوارح، أو أدوات، أو أركان ؛ لأن الركن جزء الماهية، والله تعالى هو الأحدَ الصمد، لا يتجزأ، سبحانه وتعالى، والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية[3]، تعالى الله عن ذلك، ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ **الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ** ﴾ (الحجر:91). والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع، وكذلك الأدوات هى الآلات التى ينتفع بها فى جلب المنفعة ودفع المضرة. وكل هذه المعانى منتفية عن الله تعالى، ولهذا

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا فيه إجمال: إن كان يريد الحدود المخلوقة فالله منزه عن الحدود والحلول فى المخلوقات، وإن كان يريد بالحدود: الحدود غير المخلوقة، وهى جهة العلو، فهذا ثابت لله جل وعلا وتعالى، فالله لا ينزه عن العلو، لأنه حق، فليس هذا من باب الحدود ولا من باب الجهات المخلوقة.

والغايات فيها إجمال أيضاً، فهى تحتمل حقاً وتحتمل باطلاً، فإن كان المراد بالغاية: الحكمة من خلق المخلوقات، وأنه خلقها لحكمة، فهذا حق، ولكن يقال: حكمة، لا يقال: غاية، قال تعالى: ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ** ﴾ (الذاريات:56).

(1، 2) حديث صحيح، وقد مضى تخريجه.

(3) «التعضية»: التقطيع وجعل الشىء أعضاء.

لم يرد ذكرها فى صفات اللّه تعالى. فالألفاظ الشرعية صحيحة المعنى، سالمة من الاحتمالات الفاسدة فكذلك يجب أن لا يعدل عن الألفاظ الشرعية نفياً ولا إثباتاً، لئلا يُثْبَت معنى فاسد، أو يُنْفى معنى صحيح. وكل هذه الألفاظ المجملة عرضة للمحق والإبطال.

وأما لفظ الجهة، فقد يراد به ما هو موجود وقد يراد به ما هو معدوم، ومن المعلوم أنه لا موجود إلا الخالق والمخلوق، فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير اللّه تعالى كان مخلوقاً، واللّه تعالى لا يَحصره شيء ولا يحيطَ به شيء من المخلوقات، تعالى اللّه عن ذلك، وإن أريد بالجهة أمر عدمى، وهو ما فوق العالم، فليس هناك إلا اللّه وحده. فإذا قيل: إنه فى جهةَ بهذا الاعتبار فهو صحيح، ومعناه أنه فوق العالم حيث انتهَت المخلوقات فهَو فوق الَجميع، عال عليه.

ونفاة لفظ «الجهة» الذين يريدون بذلك نفى العلو، يذكرون من أدلتهم: أن الجهات كلها مخلوقة، وأنه كان قبل الجهات وأن من قال إنه فى جهة يلزمه القول بقدم شيء من العالم وأنه كان مستغنياً عن الجهة ثم صار فيها.

وهذه الألفاظ ونحوها إنما تدل على أنه ليس فى شيء من المخلوقات، سواء سمى جهة أو لم يسم، وهذا حق. ولكنَ الجهة ليست أمراً وجودياً، بل أمر اعتبارى[1]، ولاشك أن الجهات لا نهاية لها، وما لا يوجد فيما[2] لا نهاية له فليس بموجود.

وقول الشيخ رحمه اللّه: «**لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات**» ـ هو حق باعتبار أنه لا يحيط به شيء من مخلوقاته بل هو محيط بكل شيء وفوقه. وهذا المعنى هو الذى أراده

وإن أريد بالغاية: الحاجة إلى المخلوقات، فنفي هذا نفي صحيح، فالله عز وجل لم يخلق الخلق لحاجته وفقره إليهم، فإنه غنى عن العالمين.

(والأركان، والأعضاء، والأدوات) فيها إجمال أيضاً، إن أريد بالأركان والأعضاء والأدوات: الصفات الذاتية مثل الوجه، واليدين، فهذا حق، ونفيه باطل. وإن أريد نفى الأعضاء التى تشابه أعضاء المخلوقين وأدوات المخلوقين فالله سبحانه منزه عن ذلك، فالأبعاض والأعضاء فالحاصل أن هذا فيه تفصيل:

---

(1) فى المطبوعة «بل أمراً اعتبارياً» وهو لحن. (ش)

(2) فى المطبوعة «فيها» بدل «فيما» وهو خطأ، يفسد به المعنى ويضطرب. (ش)

الشيخ رحمه اللّه، لما يأتي في كلامه: أنه تعالى محيط بكل شيء وفوقه. فإذا جمع بين كلاميه، وهو قوله: «**لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات**»، وقوله[1]: «**محيط بكل شيء وفوقه**» علم أن مراده أن اللّه تعالى لا يحويه شيء، ولا يحيط به شيء، كما يكون لغيره من المخلوقات، وأنه تعالى هو المحيط بكل شيء، العالي عن كل شيء.

لكن بقي في كلامه شيئان:

أحدهما: أن إطلاق مثل هذا اللفظ ـ مع ما فيه من الإجمال والاحتمال ـ كان تركه أولى، وإلا تسلط عليه، وألزم بالتناقض في إثبات الإحاطة والفوقية ونفي جهة العلو، وإن أجيب عنه بما تقدم، من أنه إنما نفى أن يحويه شيء من مخلوقاته، فالاعتصام بالألفاظ الشرعية أولى.

الثاني: أن قوله: «كسائر المبتدعات» ـ يفهم منه أنه ما من مبتدع إلا وهو محوى ! ! وفي هذا نظر فإنه إن أراد أنه محوى بأمر وجودي فممنوع، فإن العالم ليس في عالم آخر، وإلا لزم التسلسل. وإن أراد أمراً عدمياً، فليس كل مبتدع في العدم، بل منها ما هو داخل في غيره، كالسماوات والأرض في الكرسي، ونحو ذلك، ومنها ما هو منتهى المخلوقات كالعرش، فسطح العالم ليس في غيره من المخلوقات قطعاً للتسلسل، كما تقدم.

ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال بأن: «سائر» بمعنى البقية، لا بمعنى الجميع، هذا أصل معناها، ومنه «السؤر»، وهو ما يبقيه الشارب في الإناء، فيكون مراده غالب المخلوقات لا جميعها، إذ «السائر» على الغالب أدل منه على الجميع، فيكون المعنى: أن اللّه تعالى غير محوي كما يكون أكثر المخلوقات محوياً بل هو غير محوي بشيء، تعالى اللّه عن ذلك. ولا يُظن بالشيخ رحمه اللّه أنه ممن يقول: إن اللّه تعالى ليس داخل العالم ولا خارجه بنفي التعيينين، كما ظنه بعض الشارحين، بل مراده: أن اللّه تعالى منزه عن أن

أولاً: إذا أريد بذلك نفي الصفات الذاتية عن الله تعالى من الوجه واليدين، وما ثبت له سبحانه وتعالى من صفاته الذاتية، فهذا باطل.

ثانياً: أما إن أريد بذلك أن الله منزه عن مشابهة أبعاض المخلوقين وأعضاء المخلوقين وأدوات المخلوقين، فنعم، الله منزه عن ذلك، لأنه لا يشبهه أحد من خلقه، لا في ذاته ولا في أسمائه ولا في صفاته.

---

(1) في المطبوعة «وبين قوله» وزيادة «بين» لا معنى لها هنا. (ش)

يحيط به شيء من مخلوقاته، وأن يكون مفتقراً إلى شيء منها، العرش أو غيره.

وفى ثبوت هذا الكلام عن الإمام أبى حنيفة رضي الله عنه نظر، فإن أضداده قد شنعوا عليه بأشياء أهون منه، فلو سمعوا مثلَ هذا الكلام لشاع عنهم تشنيعهم عليه به، وقد نقل أبو مطيع البلخى عنه إثبات العلو، كما سيأتى ذكره إن شاء الله تعالى. وظاهر هذا الكلام يقتضى نفيه، ولم يرد بمثله كتاب ولا سنة، فلذلك قلت: إن فى ثبوته عن الإمام نظراً، وإن الأولى التوقف فى إطلاقه، فإن الكلام بمثله خطر بخلاف الكلام بما وردَ عن الشارعَ، كالاستواء والنزول ونحو ذلكَ. ومن ظن من الجهال أنه إذا «نزل إلى السماء الدنيا»[1] كما أخبر الصادق صلى الله عليه وسلم يكون العرش فوقه ويكون محصوراً بين طبقتين من العالم، فقوله مخالف لإجماع السلف مخالف للكتاب والسنة.

وقال شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابونى: سمعت الأستاذ أبا منصور ابن حمادَ ـ بعد روايته حديث النزول ـ يقول: سئل أبو حنيفة رضي الله عنه ؟ فقال: ينزل بلا كيف. انتهى.

وإنما توقف من توقف فى نفى ذلك، لضعف علمه بمعانى الكتاب والسنة وأقوال السلفَ، ولذلك ينكر بعضهم أن يكون فوق العرش، بل يقول: لا مباين، ولا مجانب، ولا داخل العالم ولا خارجه، فيصفونه بصفة العدم والممتنع، ولا يصفونه بما وصف به نفسه من العلو والاستواء على العرش، ويقول بعضهم: بحلوله فى كل موجود، أو يقول: هو وجود

الحاصل: أن هذه الألفاظ التى ساقها المصنف فيها إجمال ولكن يحمل كلامه على الحق، لأنه -رحمه الله تعالى- من أهل السنة والجماعة، ولأنه من أئمة المحدثين، فلا يمكن أن يقصد المعانى السيئة، ولكنه يقصد المعانى الصحيحة، وليته فصل ذلك وبينه ولم يجمل هذا الإجمال.

(لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات): نقول: هذا فيه إجمال، إن أريد الجهات المخلوقة، فالله منزّه عن ذلك، لا يحويه شيء من مخلوقاته، وأن أريد جهة العلو وأنه فوق المخلوقات كلها، فهذا حق ونفيه باطل، ولعل قصد المؤلف بالجهات الست، أي: الجهات المخلوقة، لا جهة العلو لأنه مثبت للعلو -رحمه الله-، ومثبت للاستواء.

---

(1) **متفق عليه**: بل هو متواتر. وجمعه رسالة مفردة.

كل موجود ونحو ذلك، تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً. وسيأتى لإثبات صفة العلو لله تعالى زيادة بيان عند الكلام على قول الشيخ ـ رحمه الله ـ: «محيط بكل شىء وفوقه»، إن شاء الله تعالى.

قوله: «والمعراج حق، وقد أسرى بالنبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعرج بشخصه فى اليقظة إلى السماء ثم إلى حيث شاء الله من العلا وأكرمه الله بما شاء، وأوحى إليه ما أوحى، ما كذب الفؤاد ما رأى. فصلى الله عليه وسلم فى الآخرة والأولى».

ش: «المعراج» مفعال من العروج أى: الآلة التى يعرج فيها، أى: يصعد، وهو بمنزلة السلم لكن لا يعلم كيف هو، وحكمه كحكم غيره من المغيبات نؤمن به ولا نشتغل بكيفيته. (1)

وقوله: «**وقد أسرى بالنبى ﷺ وعرج بشخصه فى اليقظة**».

اختلف الناس فى الإسراء.

فقيل: كان الإسراء بروحه ولم يفقد جسده، نقله ابن إسحق عن عائشة ومعاوية [illegible] ونقل عن الحسن البصرى نحوه.

لكن ينبغى أن يعرف الفرق بين أن يقال: كان الإسراء مناما، وبين أن يقال: كان [illegible] دون جسده، وبينهما فرق عظيم، فعائشة ومعاوية رضي الله عنهما لم يقولا: كان مناماً، وإنما قالا:

قال الشيخ صالح بن فوزان:

معنى الإسراء هو السير ليلاً، فقد أسرى بالنبى ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى فى ليلة واحدة.

أسرى به جبريل بأمر من الله تعالى، قال تعالى: ﴿ **سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا** ﴾ (الإسراء:1).

وهذا من معجزاته عليه الصلاة والسلام، لأن هذه المسافة كانت تقطع فى شهر أو أكثر، وقطعها النبى ﷺ فى ليلة واحدة.

---

(1) أحاديث الإسراء والمعراج كثيرة وبعضها فى «الصحيحين» أو أحدهما وقد جمع الإمام البيهقى فى «دلائل النبوة» (2/ 354-365)، جملة طيبة منها.

أسرى بروحه ولم يفقد جسده وفرق ما بين الأمرين: أن ما يراه النائم قد يكون أمثالاً مضروبة للمعلوم فى الصورة المحسوسة فيرى كأنه قد عرج إلى السماء وذهب به إلى مكة، وروحه لم تصعد ولم تذهب، وإنما ملك الرؤيا ضرب له المثال. فما أرادا[1] أن الإسراء كان مناماً وإنما أرادا أن الروح ذاتها أسرى بها، ففارقت الجسد ثم عادت إليه، ويجعلان هذا من خصائصه، فإن غيره لا تنال ذات روحه الصعود الكامل إلى السماء إلا بعد الموت.

وقيل: كان الإسراء مرتين، مرة يقظة ومرة مناماً، وأصحاب هذا القول كأنهم أرادوا الجمع بين حديث شريك وقوله: «ثم استيقظت» وبين سائر الروايات.

وكذلك منهم من قال: بل كان مرتين، مرة قبل الوحى، ومرة بعده، ومنهم من قال: بل ثلاث مرات، مرة قبل الوحى ومرتين بعده. وكلما اشتبه عليهم لفظ زادوا مرة للتوفيق ! ! وهذا يفعله ضعفاء أهل الحديث، وإلا فالذى عليه أئمة النقل: أن الإسراء كان مرة واحدة بمكة، بعد البعثة، قبل الهجرة بسنة. وقيل: بسنة وشهرين، ذكره ابن عبد البر.

قال شمس الدين ابن القيم: «يا عجبا لهؤلاء الذين زعموا أنه كان مراراً، كيف ساغ لهم أن يظنوا أنه فى كل مرة يفرض عليهم الصلوات خمسين، ثم يتردد بين ربه وبين موسى حتى تصير خمساً، فيقول: «أمضيت فريضتي وخففت عن عبادى»، ثم يعيدها فى المرة الثانية إلى خمسين، ثم يحطها إلى خمس ؟ !.

وأما المعراج: فهو آلة الصعود، وعرج يعنى صعد ﴿**تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ**﴾ (المعارج: 4)، يعني: تصعد، فالعروج معناه: الصعود، والمعراج آلة الصعود التي يصعد بها.

وكلاهما ثابت للنبي ﷺ.

فالإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، وأما المعراج فمن الأرض إلى السماء، وكل هذا حصل فى ليلة واحدة، أُسرى به إلى بيت المقدس وصلى فيه بالأنبياء، ثم عرج به إلى السماء وجاوز السبع الطباق، وأراه الله من آياته ما أراه من آياته الكبرى، ثم نزل إلى الأرض، ثم جاء به جبريل إلى المكان الذى أُسرى به منه فى ليلة واحدة.

(1) قوله «فما أرادا» - يعنى عائشة ومعاوية. وفى المطبوعة «فيما أراد»! وهو كلام فاسد، لا معنى له. (ش)

وقد غلّط الحفاظُ شريكاً في ألفاظ من حديث الإسراء، ومسلم أورد المسند منه، ثم قال: «فقدم وأخر وزاد ونقص». ولم يسرد الحديث، وأجادَ رحمه الله» انتهى كلام الشيخ شمس الدين ـ رحمه الله ـ.

وكان من حديث الإسراء: أنه ﷺ أسرى بجسده في اليقظة، على الصحيح، من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، راكباً على البراق صحبة جبرائيل عليه السلام، فنزل هناك، وصلى بالأنبياء إماماً، وربط البراق بحلقة باب المسجد. وقد قيل: إنه نزل بيت لحم وصلى فيه، ولا يصح عنه ذلك البتة.

«ثم عرج به من بيت المقدس تلك الليلة إلى السماء الدنيا، فاستفتح له جبرائيل، ففتح لهما، فرأى هناك آدم أبا البشر، فسلم عليه، فرحب به ورد عليه السلام، وأقر بنبوته، ثم عرج به إلى السماء الثانية، فاستفتح له، فرأى فيها يحيى بن زكريا وعيسى ابن مريم، فلقيهما، فسلم عليهما، فردا عليه السلام ورحبا به، وأقرا بنبوته ثم عرج به إلى السماء الثالثة، فرأى فيها يوسف، فسلم عليه، ورحب به وأقر بنبوته، ثم عرج إلى السماء الرابعة، فرأى فيها إدريس، فسلم عليه ورحب به وأقر بنبوته، ثم عرج به إلى السماء الخامسة، فرأى فيها هارون بن عمران، فسلم عليه ورحب به وأقر بنبوته، ثم عرج به إلى السماء السادسة، فلقى فيها موسى فسلم عليه ورحب به وأقر بنبوته، فلما جاوزه بكى موسى، فقيل له: ما يبكيك ؟ قال: أبكى لأن غلاماً بعث بعدى يدخل الجنة من أمته أكثر مما يدخلها من أمتى، ثم عرج به إلى السماء السابعة، فلقى فيها إبراهيم، فسلم عليه ورحب به وأقر بنبوته، ثم رفع إلى سدرة المنتهى، ثم رفع له البيت المعمور، ثم عرج به إلى الجبار، جل جلاله وتقدست أسماؤه، فدنا منه حتى كان قاب قوسين أو أدنى، فأوحى إلى عبده ما أوحى، وفرض عليه خمسين صلاة فرجع حتى مر على موسى، فقال: بم أمرت ؟ قال بخمسين صلاة، فقال: إن أمتك لا تطيق ذلك، ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف لأمتك، فالتفت

فالإسراء مذكور في سورة الإسراء، والمعراج مذكور في سورة النجم ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ﴾ (النجم: 1-5)، يعني: جبريل ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾ (النجم: 6-7)، هذا العروج ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ من ربه سبحانه وتعالى أو أن جبريل دنا من الرسول ﷺ: ﴿فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ (النجم: 8-10).

إلى جبرائيل كأنه يستشيره فى ذلك، فأشار: أن نعم، إن شئت، فعلا به جبرائيل حتى أتى به إلى الجبار تبارك وتعالى وهو فى مكانه» ـ هذا لفظ البخارى فى صحيحه وفى بعض الطرق ـ **«فوضع عنه عشراً، ثم نزل حتى مر بموسى، فأخبره، فقال: ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف، فلم يزل يتردد بين موسى وبين الله تبارك وتعالى، حتى جعلها خمساً، فأمره موسى بالرجوع وسؤال التخفيف، فقال: قد استحييت من ربى، ولكن أرضى وأسلم، فلما نفذ، نادى مناد، قد أمضيت فريضتى وخففت عن عبادى»**.

وقد تقدم ذكر اختلاف الصحابة فى رؤيته ﷺ ربه عز وجل بعين رأسه، وأن الصحيح أنه رآه بقلبه، ولم يره بعين رأسه، وقوله: ﴿**مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى**﴾ (النجم:11)، ﴿**وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى**﴾ (النجم:13)، صح عن النبى ﷺ أن هذا المرئى جبرائيل رآه مرتين على صورته التى خلق عليها.

وأما قوله تعالى فى سورة النجم: ﴿**ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى**﴾ (النجم:8)، فهو غير الدنو والتدلى المذكورين فى قصة الإسراء، فإن الذى فى سورة النجم هو دنو جبرائيل وتدليه، كما قالت: عائشة وابن مسعود رضي الله عنهما، فإنه قال: ﴿**عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى (5) ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (6) وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى (7) ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى**﴾ (النجم: 5 ـ 8) فالضمائر كلها راجعة إلى هذا المعلم الشديد القوى، وأما الدنو والتدلى الذى فى حديث الإسراء فذلك صريح فى أنه دنو الرب تعالى وتدليه. وأما الذى فى سورة النجم: أنه رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى، فهذا هو جبرائيل، رآه مرتين؛ مرة فى الأرض ومرة عند سدرة المنتهى.

فالإسراء والمعراج حق، ومن أنكرهما واستبعدهما فهو كافر بالله عز وجل، ومن تأولهما فهو ضال، ولم ينكره إلا المشركون، فمن يقول: أُسرى بروحه دون جسده، أو كان مناماً لا يقظة، فهذا ضلال، لأن الله قال: ﴿**أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ**﴾ والعبد اسم للروح والبدن، لا يقال للروح إنها عبد، وكان الإسراء فى حال اليقظة ولم يكن مناماً، لأن المنام ليس فيه عبرة، كل الناس يرون الرؤيا ويرون عجائب، وليست خاصة بالنبى ﷺ .

(**عرج بشخصه**) رد على الذين يقولون: عرج بروحه، بل عرج بشخصه –والشخص اسم للروح والجسم، والله يقول: ﴿**أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ**﴾ .

ومما يدل على الإسراء بجسده فى اليقظة، قوله تعالى: ﴿ **سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا** ﴾(الإسراء:1)، والعبد عبارة عن مجموع الجسد والروح، كما أن الإنسان اسم لمجموع الجسد والروح، هذا هو المعروف عند الإطلاق، وهو الصحيح، فيكون الإسراء بهذا المجموع، ولا يمتنع ذلك عقلاً، ولو جاز استبعاد صعود البشر لجاز استبعاد نزول الملائكة وذلك يؤدى إلى إنكار النبوة وهو كفر.

فإن قيل: فما الحكمة فى الإسراء إلى بيت المقدس أولاً؟ فالجواب ـ والله أعلم ـ: أن ذلك كان إظهاراً لصدق دعوى الرسول ﷺ المعراج حين سألته قريش عن نعت بيت المقدس فنعته لهم وأخبرهم عن عيرهم التى مر عليها فى طريقه، ولو كان عروجه إلى السماء من مكة لما حصل ذلك، إذ لا يمكن اطلاعهم على ما فى السماء لو أخبرهم عنه، وقد اطلعوا على بيت المقدس، فأخبرهم بنعته.

وفى حديث المعراج دليل على ثبوت صفة العلو لله تعالى من وجوه، لمن تدبره. وبالله التوفيق.

(وأكرمه الله بما شاء): هذا المعراج إلى السماء.

(وأوحى إليه ما أوحي، ما كذب الفؤاد ما رأى): أوحى الله إليه بذلك المكان ما أوحي، وكلمه الله سبحانه ولم ير الله، لأن الله لا يُرَى فى الدنيا.

هذا المعراج المذكور فى سورة النجم.

(فصلى الله عليه وسلم فى الآخرة والأولى): هذا من حقوقه عليه الصلاة والسلام: أن يصلى عليه ويسلم عند ذكره ﴿ **إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾(الأحزاب:56).

ولما أصبح النبى ﷺ فى مكة وأخبر المشركين بهذه الحادثة اشتد كفرهم وتكذيبهم بهذه المناسبة، من أجل أن يشوهوا الرسول ﷺ. ويقولون: نحن نمشى إلى فلسطين مدة شهر فأكثر، وهو يقول: فى ليلة واحدة! فارتد بعض ضعاف الإيمان بسبب هذه الحادثة، وأما أهل الإيمان الصحيح فثبتوا وصدقوا، ولهذا لما قالوا لأبى بكر رضى الله عنه: أما ترى صاحبك كيف يقول؟ قال: وماذا يقول؟ قالوا: إنه يقول: إنه ذهب إلى بيت المقدس وجاء فى ليلة واحدة، قال: فإن كان قاله فهو كما قال. لأنه لا ينطق عن الهوى. وقال: أنا أصدقه بخبر السماء -أى الوحي- أفلا أصدقه فى هذا!؟ هذا هو الإيمان الثابت الراسخ الذى لا يتزعزع.

قوله: «والحوض ـ الذى أكرمه الله تعالى به غياثاً لأمته ـ حق».

ش: الأحاديث الواردة فى ذكر الحوض تبلغ حد التواتر، رواها من الصحابة بضع وثلاثون صحابياً ولقد استقصى طرقها شيخنا الشيخ عماد الدين ابن كثير، تغمده الله برحمته، فى آخر تاريخه الكبير المسمى بـ «البداية والنهاية».

فمنها: ما رواه البخارى رحمه الله تعالى، عن أنس بن مالك ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن قدر حوضى كما بين أيلة إلى صنعاء من اليمن، وإن فيه من الأباريق كعدد نجوم السماء**».(1)

وعنه أيضاً عن النبى ﷺ قال: «**ليردن على ناس من أصحابى، حتى إذا عرفتهم اختُلجوا دونى، فأقول: أصحابى، فيقول: لا تدرى ما أحدثوا بعدك**»(2) رواه مسلم.

وروى الإمام أحمد عن أنس بن مالك، قال: أغفى رسول الله ﷺ إغفاءة، فرفع رأسه مبتسماً، إما قال لهم، وإما قالوا له: لم ضحكت؟ فقال رسول الله ﷺ : «**إنه أنزلت علىَّ آنفاً سورة، فقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾** (الكوثر:1)، **حتى ختمها، ثم قال لهم: هل تدرون ما الكوثر؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**هو نهر أعطانيه ربى عز وجل فى الجنة**

قال الشيخ صالح بن فوزان:

من جملة ما يعتقده أهل السنة والجماعة ما صح فيه الخبر عن رسول الله ﷺ من أمور يوم القيامة، وما يحدث فى يوم القيامة من أمور، فمن ذلك:

الحوض: فإن النبى ﷺ أخبرنا أن له حوضاً فى يوم القيامة فى المحشر يرده أتباعه الذين آمنوا به واتبعوه، فيشربون منه، فإذا شربوا منه شربة واحدة لم يظمؤوا بعدها أبداً، وذلك لأن يوم القيامة يوم شديد وعصيب وفيه حر شديد.

---

(1) أخرجه البخارى (6580)، ومسلم (2303)، والترمذى (2444)، وأحمد (3/ 230)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (698)، وأبو يعلى (3355)، والحاكم (781)، من طرق عن أنس بن مالك.

(2) أخرجه البخارى (6583)، (7050)، ومسلم (2290)، وأحمد (5/ 333، 339)، والطبرانى (5783)، (5834)، (5894)، (5996)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (774)، وأبو عوانة من طرق عن أبى حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً. وللحديث طرق أخرى عن جماعة من الصحابة منهم ابن مسعود وابن عمر، وجابر.

عليه خير كثير، ترد عليه أمتي يوم القيامة، آنيته عدد الكواكب، يُختَلج العبد منهم، فأقول: يا رب إنه من أمتي، فيقال لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك». (1)

ورواه مسلم، ولفظه: «**هو نهر وعدنيه ربي عليه خير كثير، هو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة**» والباقي مثله.

ومعنى ذلك، أنه يشخب فيه ميزابان من ذلك الكوثر إلى الحوض، والحوض في العرصات قبل الصراط، لأنه يختلج عنه، ويمنع منه أقوام قد ارتدوا على أعقابهم، ومثل هؤلاء لا يجاوزون الصراط .

وروى البخاري ومسلم عن جندب بن عبد الله البجلي ﵁، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**أنا فرطكم على الحوض**». (2)

والفرط: الذي يسبق إلى الماء.

وروى البخاري عن سهل بن سعد الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ : «**إني فرطكم على الحوض، من مر عليَّ شرب، ومن شرب لم يظمأ أبداً، ليردن عليَّ أقوام أعرفهم، ويعرفونني، ثم يحال بيني وبينهم**»(3) قال أبو حازم: فسمعني النعمان بن أبي عياش فقال:

فيحصل الظمأ الشديد، فجعل الله هذا الحوض غياثاً لأمة محمد ﷺ يغيثهم به، ومعلوم أن الغيث الذي ينزله الله من السماء تحيا به الأرض وتحيا به النفوس، فكذلك الحوض فإنه غياثٌ يغيث الله به العباد عند شدة حاجتهم إلى الماء.

والحوض هو مجمع الماء، وقد وصفه عليه الصلاة والسلام بأنه حوض عظيم طوله شهر وعرضه شهر، وآنيته عدد نجوم السماء، وأن من يشرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبداً، ماؤه أبيض من اللبن وأحلى من العسل.

---

(1) أخرجه مسلم (400)، وأبو داود (4747)، والنسائي (2/ 133، 144)، وأحمد (3/ 102)، وأبو عوانة (1/ 82)، وأبو يعلى (3953)، وابن منده في «الإيمان» (366)، (367)، كلهم من طرق عن المختار بن فلفل عن أنس بن مالك به.

(2) أخرجه البخاري (6589)، ومسلم (2289)، وأحمد (4/ 313).

(3) أخرجه البخاري (7050)، ومسلم (2290)، (2291)، وأحمد (5/ 333)، وابن أبي عاصم في «السنة» (774)، وغيرهم.

هكذا سمعتَ من سهل؟ فقلت: نعم. فقال: أشهد على أبى سعيد الخدرى، لسمعتهُ وهو يزيد فيها: فأقول: «**إنهم من أمتى**، فقال: إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدك. فقال: **سحقاً سحقاً لمن غير بعدى**». سحقاً: أى بعداً.

والذى يتلخص من الأحاديث الواردة فى صفة الحوض: أنه حوض عظيم ومورد كريم، يمد من شراب الجنة من نهر الكوثر، الذى هو أشد بياضاً من اللبن، وأبرد من الثلج، وأحلى من العسل، وأطيب ريحاً من المسك، وهو فى غاية الاتساع عرضه وطوله سواء كل زاوية من زواياه مسيرة شهر. وفى بعض الأحاديث: أنه كلما شرب منه وهو فى زيادة واتساع، وأنه ينبت فى خلاله من المسك والرضراض من اللؤلؤ وقضبان الذهب، ويثمر ألوان الجواهر، فسبحان الخالق الذى لا يعجزه شىء.

وقد ورد فى أحاديث: أن لكل نبى حوضاً، وأن حوض نبينا ﷺ أعظمها وأحلاها وأكثرها وارداً جعلنا الله منهم بفضله وكرمه. (1)

وأخبر عليه الصلاة والسلام أنه يرده أقوامٌ ثم يذادون ويمنعون من الشرب منه، فيقول الرسول ﷺ: «**يا رب، أمتي، أمتي**» فيقول الله عز وجل: «**إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدك**» فيقول عليه الصلاة والسلام: «**سُحقاً وبُعداً لمن بَدَّل وغيَّر**» ويمنع من وروده أهل البدع المضلة المخالفون لرسول الله ﷺ الذين كفروا وارتدوا على أعقابهم، تاركين السنة، وذاهبين بأهوائهم وآرائهم المذاهب المنحرفة، هؤلاء يمنعون من حوض النبى ﷺ، لأنهم بدلوا وغيروا من هدى النبى ﷺ، ولا يرده إلا من كان متبعاً لسنة رسول الله ﷺ قولاً وعملاً واعتقاداً، وبعض العلماء يرى أن الكوثر المذكور فى قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (الكوثر:1)، هو الحوض، وبعض العلماء يرى أن معنى الكوثر: الخير الكثير، ولاشك أن الحوض يدخل فى هذا الخير الكثير، لأنه خير لهذه الأمة، فهذا هو حوض النبى ﷺ، فيجب الإيمان به واعتقاده، وأن يتمسك الإنسان بالسنة، حتى يَرِد هذا الحوض، ولا يُرَد عنه يوم القيامة.

---

(1) أخرجه الترمذى (2445)، والطبرانى (7053)، وقال الهيثمى فى «المجمع» (10/ 363): «رواه الطبرانى وفيه مروان بن جعفر السمرى وثقه ابن أبى حاتم وقال الأزدي: يتكلمون فيه وبقية رجاله ثقات» ثم للحديث شاهد لذلك صححه الشيخ الألبانى فى «الصحيحة» (1589).

قال العلامة أبو عبد الله القرطبي ـ رحمه الله ـ في «التذكرة»: «واختلف في الميزان والحوض: أيهما يكون قبل الآخر؟ فقيل: الميزان، وقيل: الحوض. قال أبو الحسن القابسي: والصحيح أن الحوض قبل. قال القرطبي: والمعنى يقتضيه، فإن الناس يخرجون عطاشاً من قبورهم، كما تقدم فيقدم قبل الميزان والصراط. قال أبو حامد الغزالي رحمه الله في كتاب «كشف علم الآخرة»: حكى بعض السلف من أهل التصنيف، أن الحوض يورد بعد الصراط. وهو غلط من قائله. قال القرطبي: هو كما قال، ثم قال القرطبي: ولا يخطر ببالك أنه في هذه الأرض، بل في الأرض المبدلة، أرض بيضاء كالفضة، لم يسفك فيها دم، ولم يظلم على ظهرها أحد قط تظهر لنزول الجبار جل جلاله لفصل القضاء». انتهى.

فقاتل الله المنكرين لوجود الحوض، وأخلق بهم أن يحال بينهم وبين وروده يوم العطش الأكبر.

قوله: «والشفاعة التي ادخرها لهم حق، كما رُوي في الأخبار».

ش: الشفاعة أنواع: منها ما هو متفق عليه بين الأمة، ومنها ما خالف فيه المعتزلة ونحوهم من أهل البدع.

النوع الأول: الشفاعة الأولى وهي العظمى، الخاصة بنبينا ﷺ من بين سائر إخوانه من الأنبياء والمرسلين، صلوات الله عليهم أجمعين.

في «الصحيحين» وغيرهما عن جماعة من الصحابة، رضي الله عنهم أجمعين، أحاديث الشفاعة.

منها: عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «**أتي رسول الله ﷺ بلحم، فدفع إليه منها الذراع، وكانت تعجبه، فنهس منها نهسة، ثم قال: أنا سيد الناس يوم القيامة، وهل تدرون لمَ ذلك؟ يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد فيقول بعض الناس لبعض: ألا ترون إلَى ما أنتم**

قال الشيخ صالح بن فوزان:

الشفاعة أيضاً من مسائل العقيدة المهمة، لأنه قد ضل في إثباتها أناس، وغلا في إثباتها أناس، وتوسط فيها أناس.

فالشفاعة يوم القيامة الناس فيها على ثلاثة أقسام:

فيـه؟ ألا ترون إلى مـا قـد بـلغكم؟ ألا تنظرون من يشـفع لكم إلى ربكـم؟ فيـقـول بـعض الناس لبعض: أبوكم آدم، فيأتون آدم، فيقولون: يا آدم، أنت أبو البشر خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه وأمر الملائكة فسجدوا لك فاشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول آدم: إن ربى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنه نهانى عن الشجرة فعصيته، نفسى نفسى، نفسى نفسى، اذهبوا إلى غيرى، اذهبوا إلى نوح، فيأتون نوحاً، فيقولون: يا نوح، أنت أول الرسل إلى أهل الأرض، وسمَّاك الله عبداً شكوراً فاشفع لنا إلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول نوح: إن ربى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله، وإنه كانت لى دعوة دعوت بها على قومى، نفسى نفسى، نفسى نفسى، اذهبوا إلى غيرى، اذهبوا إلى إبراهيم، فيأتون إبراهيم فيقولون: يا إبراهيم، أنت نبى الله وخليله من أهل الأرض، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا ؟ فيقول: إن ربى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وذكر كذباته، نفسى نفسى، نفسى نفسى، اذهبوا إلى غيرى، اذهبوا إلى موسى، فيأتون موسى، فيقولون: يا موسى، أنت رسول الله، اصطفاك الله برسالاته وبتكليمه على الناس، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم موسى: إن ربى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، وإنى قتلت نفساً لم أومر بقتلها، نفسى نفسى، نفسى نفسى، اذهبوا إلى غيرى، اذهبوا إلى عيسى، فيأتون عيسى فيقولون: يا عيسى أنت رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، قال: هكذا هو، وكلمت الناس فى المهد، فاشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم عيسى: إن ربى غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله، ولم يذكر له ذنباً، اذهبوا إلى غيرى، اذهبوا إلى محمد ﷺ، فيأتونى، فيقولون: يا محمد أنت رسول الله وخاتم الأنبياء،

---

* قوم غلوا فى إثباتها حتى طلبوها من الأموات ومن القبور ومن الأصنام والأشجار والأحجار ﴿ وَيَعْبُدُونَ من دُونِ اللَّهِ مَا لا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ ﴾ (يونس:18)، ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ (الزمر:3).

* وطائفة غلت فى نفى الشفاعة كالمعتزلة والخوارج، فإنهم نفوا الشفاعة فى أهل الكبائر، وخالفوا ما تواترت به الأدلة من الكتاب والسنة فى إثبات الشفاعة.

غفر الله لك ذنبك ما تقدم منه وما تأخر، فاشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فأقوم، فآتى تحت العرش، فأقع ساجداً لربى عز وجل، ثم يفتح الله علىَّ ويلهمنى من محامده وحسن الثناء عليه شيئاً لم يفتحه على أحد قبلى، فيقال: يا محمد ارفع رأسك، سل تعطه، اشفع تشفع، فأقول: يا رب أمتى أمتى، يا رب أمتى أمتى، يا رب أمتى أمتى فيقول: أدخل من أمتك من لا حساب عليه من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهم شركاء الناس فيما سواه من الأبواب، ثم قال: والذى نفسى بيده، لما بين مصراعين من مصاريع الجنة كما بين مكة وهجر أو كما بين مكة وبصرى»[1] أخرجاه فى «الصحيحين» بمعناه، واللفظ للإمام أحمد.

والعجب كل العجب، من إيراد الأئمة لهذا الحديث من أكثر طرقه، لا يذكرون أمر الشفاعة الأولى، فى أن يأتى الربَ سبحانه وتعالى لفصل القضاء، كما ورد هذا فى حديث الصور، فإنه المقصود فى هذا المقام، ومقتضى سياق أول الحديث، فإن الناس إنما يستشفعون إلى آدم فمَن بعده من الأنبياء فى أن يفصل بين الناس، ويستريحوا من مقامهم، كما دلت عليه سياقاته من سائر طرقه، فإذا وصلوا إلى الجزاء إنما يذكرون الشفاعة فى عصاة الأمة وإخراجهم من النار.

وكأن مقصود السلف ـ فى الاقتصار على هذا المقدار من الحديث هو الرد على الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة، الذين أنكروا خروج أحد من النار بعد دخولها، فيذكرون هذا القدر من الحديث الذى فيه النص الصريح فى الرد عليهم فيما ذهبوا إليه من البدعة المخالفة للأحاديث.

---

* وأهل السنة والجماعة توسطوا فأثبتوا الشفاعة على الوجه الذى ذكره الله ورسوله، وآمنوا بها من غير إفراط ولا تفريط.

والشفاعة فى اللغة مأخوذة من الشفع، وهو ضد الوتر، فالوتر هو الفرد الواحد، والشفع هو أكثر من واحد، اثنين أو أربعة أو ستة، وهو ما يسمى بالعدد الزوجي.

وشرعاً: الوساطة فى قضاء الحاجات، وساطة بين من عنده الحاجة وصاحب الحاجة، وهى على قسمين: شفاعة عند الله، وشفاعة عند الخلق.

---

(1) حديث صحيح: وقد سبق تخريجه.

وقد جاء التصريح بذلك في حديث الصور، ولولا خوف الإطالة لسقته بطوله، لكن من مضمونه: «أنهم يأتون آدم ثم نوحاً، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، ثم يأتون رسول الله محمداً ﷺ، فيذهب فيسجد تحت العرش في مكان يقال له: الفحص، فيقول الله: ما شأنك؟ وهو أعلم، قال رسول الله ﷺ: فأقول: يا رب، وعدتني الشفاعة، فشفعني في خلقك، فاقض بينهم، فيقول سبحانه وتعالى: شفعتك، أنا آتيكم فأقضي بينهم، قال: فأرجع فأقف مع الناس، ثم ذكر انشقاق السماوات، وتنزل الملائكة في الغمام، ثم يجيء الرب سبحانه وتعالى لفصل القضاء والكروبيون والملائكة المقربون يسبحون بأنواع التسبيح قال: فيضع الله كرسيه حيث شاء من أرضه، ثم يقول: إني أنصت لكم منذ خلقتكم إلى يومكم هذا أسمع أقوالكم، وأرى أعمالكم، فأنصتوا إليَّ، فإنما هي أعمالكم وصحفكم تقرأ عليكم، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه، إلى أن قال: فإذا أفضى أهل الجنة إلى الجنة قالوا: من يشفع لنا إلى ربنا فندخل الجنة؟ فيقولون: من أحق بذلك من أبيكم إنه خلقه الله بيده ونفخ فيه من روحه وكلمه قبلاً، فيأتون آدم، فيطلبون ذلك إليه. وذكر نوحاً، ثم إبراهيم، ثم موسى ثم عيسى، ثم محمداً ﷺ».

إلى أن قال: قال رسول الله ﷺ: «فآتي الجنة، فآخذ بحلقة الباب، ثم أستفتح، فيفتح لي، فأُحيّا ويرحب بي، فإذا دخلت الجنة فنظرت إلى ربي عز وجل خررت له ساجداً، فيأذن لي من حمده وتمجيده بشيءٍ ما أذن به لأحد من خلقه، ثم يقول الله لي: ارفع يا محمد، واشفع تشفع، وسل تعطه فإذا رفعت رأسي، قال الله ـ وهو أعلم ـ: ما شأنك؟ فأقول: يا رب، وعدتني الشفاعة، فشفعني في أهل الجنة يدخلون الجنة، فيقول الله عز وجل: قد شفعتك وأذنت لهم

فالشفاعة عند الخلق على قسمين:

شفاعة حسنة، وهي في الأمور الحسنة النافعة المباحة، تتوسط عند من عنده حاجات الناس من أجل أن يقضيها لهم، قال سبحانه: ﴿مَن يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا﴾ (النساء: 85)، وقال عليه الصلاة والسلام: «**اشفعوا تؤجروا، ويقضي الله على لسان رسوله ما شاء**» هذه شفاعة حسنة وفيها أجر، لأن فيها نفعاً للمسلمين في قضاء حاجاتهم وحصولهم على مطلوبهم الذي فيه نفع لهم، وليس فيها تعدٍّ على أحد أو ظلمٌ لأحد.

في دخول الجنة»[1] ـ الحديث. رواه الأئمة: ابن جرير في تفسيره، والطبراني، وأبو يعلى الموصلي، والبيهقي وغيرهم.

النوع الثاني والثالث من الشفاعة: شفاعته ﷺ في أقوام قد تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة، وفي أقوام آخرين قد أمر بهم إلى النار، أن لا يدخلونها.

النوع الرابع: شفاعته ﷺ في رفع درجات من يدخل الجنة فيها فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم، وقد وافقت المعتزلة على هذه الشفاعة خاصة، وخالفوا فيما عداها من المقامات، مع تواتر الأحاديث فيها.

النوع الخامس: الشفاعة في أقوام أن يدخلوا الجنة بغير حساب، ويحسن أن يستشهد لهذا النوع بحديث عكاشة بن محصن، حين دعا له رسول الله ﷺ أن يجعله من السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والحديث مخرج في الصحيحين .

النوع السادس: الشفاعة في تخفيف العذاب عمن يستحقه كشفاعته في عمه أبي طالب أن يخفف عنه عذابه[2].

ثم قال القرطبي في «التذكرة» بعد ذكر هذا النوع: «فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿ **فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ** ﴾ (المدثر:48). قيل له: لا تنفعه في الخروج من النار، كما تنفع عصاة الموحدين، الذين يخرجون منها ويدخلون الجنة.

والقسم الثاني: شفاعة سيئة، وهي التوسط في أمور محرمة، كالشفاعة في إسقاط الحدود إذا وجبت، وهذا يدخل فيمن لعنه النبي ﷺ في قوله: «**لعن الله من آوى محدثاً**» والشفاعة أيضاً في أخذ حقوق الآخرين وإعطائها لغير مستحقها، قال تعالى: ﴿ **وَمَن يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُ كِفْلٌ مِّنْهَا** ﴾ (النساء:85).

---

(1) **ضعيف:** وأخرجه الطبري في «تفسيره» (2/ 330-331)، (24/ 30، 186، 187) من حديث أبي هريرة مرفوعاً. وفي سنده إسماعيل بن رافع المدني ويزيد بن أبي زياد وكلاهما ضعيف، وضعفه الشيخ الألباني.

(2) أخرجه البخاري (1360)، (3884) (4675)، (4772)، (6681)، ومسلم (24)، والنسائي (4/ 90)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (171)، وفي «دلائل النبوة» (2/ 342-343)، والطبراني في «الكبير» (820)، كلهم من طرق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبيه به.

النوع السابع: شفاعته أن يؤذن لجميع المؤمنين فى دخول الجنة، كما تقدم. وفى «صحيح مسلم» عن أنس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: **«أنا أول شفيع فى الجنة»** (1).

النوع الثامن: شفاعته فى أهل الكبائر من أمته، ممن دخل النار، فيخرجون منها، وقد تواترت بهذا النوع الأحاديث، وقد خفى علم ذلك على الخوارج والمعتزلة، فخالفوا فى ذلك، جهلاً منهم بصحة الأحاديث، وعناداً ممن علم ذلك واستمر على بدعته.

وهذه الشفاعة تشاركه فيها الملائكة والنبيون والمؤمنون أيضاً.

وهذه الشفاعة تتكرر منه ﷺ أربع مرات.

ومن أحاديث هذا النوع حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«شفاعتى لأهل الكبائر من أمتى»**(2) رواه الإمام أحمد رحمه الله.

أما الشفاعة عند الله فليست كالشفاعة عند المخلوق، فالشفاعة عند الخالق: أن يكرم الله جل وعلا بعض عباده فى أن يدعو لأحد المسلمين المستحقين للعذاب بسبب كبيرة ارتكبها، فيشفع عنده الشافع فى أن يعفو عنه ولا يعذبه، لأنه مؤمن موحد، فيشفع الشافع عند الله جل وعلا بأن يعفو عنه، أو فيمن دخل النار فى معصية فيشفع الشافع عند الله فى أن يخرج ويرفع عنه العذاب، وهى ما تسمى بالشفاعة فى أهل الكبائر.

---

(1) أخرجه مسلم (196)، وأحمد (3/ 140)، والدارمى (51)، وأبو عوانة (1/ 109-110)، وأبو يعلى (4959)، (3967)، (3968)، (3972)، (3973)، وابن أبى شيبة (7/ 411)، (8/ 334، 338)، والبيهقى فى «الكبرى» (9/ 4)، وفى «الشعب» (307)، وفى «دلائل النبوة» (5/ 479)، وابن خزيمة فى «التوحيد» (360)، والآجرى فى «الشريعة» (1062)، (1064)، والخطيب فى «التاريخ» (12/ 400).

(2) **حديث صحيح:** وأخرجه الترمذى (2435)، وابن خزيمة فى «التوحيد» (392)، وابن حبان كما فى «الإحسان» (6468)، والحاكم (1/ 69)، والبيهقى (8/ 17)، وفى «الشعب» (310)، كلهم من طريق معمر عن ثابت عن أنس به. وقد تكلم بعض أهل العلم فى رواية معمر عن ثابت ولكنه متابع رواه ابن أبى عاصم (832)، وأبو يعلى (3284)، كلهم من طرق عن محمد بن أبى بكر المقدمى عن محمد بن ثابت عن عبيد الله العصرى عن أنس به. ومحمد بن ثابت حديثه يصلح فى المتابعات.
وللحديث طرق أخرى عن أنس - وأيضاً وهو مروى عن جابر، وأبى هريرة وابن عباس، ومرسل طاوس وابن عمر، والحديث صححه الشيخ الألبانى فى «المشكاة» (5598) (5599).

وروى البخارى رحمه الله فى كتاب «التوحيد»[1] حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد ابن زيد، حدثنا معبد بن هلال العنزى[2]، قال: اجتمعنا، ناس من أهل البصرة، فذهبنا إلى أنس بن مالك، وذهبنا معنا بثابت البنانى [إليه][3]، يسأله لنا عن حديث الشفاعة، فإذا هو فى قصره، فوافقناه[4] يصلى الضحى[5]، فاستأذنا، فأذن لنا وهو قاعد على فراشه، فقلنا لثابت: لا تسأله عن شيء أول من حديث الشفاعة، [فقال: يا أبا حمزة، هؤلاء إخوانك من أهل البصرة، جاؤوك يسألونك عن حديث الشفاعة][6] فقال: حدثنا محمد ﷺ قال: «**إذا كان يوم القيامة، ماج الناس بعضهم فى بعض، فيأتون آدم، فيقولون: اشفع لنا إلى ربك، فيقول: لست لها ولكن عليكم بإبراهيم، فإنه خليل الرحمن، فيأتون إبراهيم، فيقول لست لها، ولكن عليكم بموسى، فإنه كليم الله، فيأتون موسى، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بعيسى، فإنه روح الله وكلمته، فيأتون عيسى، فيقول: لست لها، ولكن عليكم بمحمد ﷺ، فيأتونى، فأقول: أنا لها، فأستأذن على ربى فيؤذن[7] لى، ويلهمنى محامد أحمده بها، لا تحضرنى الآن، فأحمده بتلك المحامد، وأخر له ساجداً، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع لك، واشفع تشفع[8]،**

لكن الشفاعة عند الله يشترط لها شرطان:

الشرط الأول: أن تكون بإذن الله، فلا أحد يشفع عند الله إلا بإذن، فهو الذى يأذن للشافع أن يشفع، أما من قبل أن يأذن فلا أحد يتقدم إلى الله عز وجل: ﴿مَن ذَا الَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ (البقرة:255)، وليس كالمخلوق الذى يتقدم الناس للشفاعة عنده وإن لم يأذن، فالله جل وعلا لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه.

---

(1) فى «باب كلام الرب تعالى يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم» (جـ9 ص 146-147) من البخاري، الطبعة السلطانية، و (جـ 13 ص 395-396) من فتح الباري. (ش)

(2) فى المطبوعة «سعد» بدل «معبد» وهو خطأ. (ش)

(3) الزيادة من صحيح البخاري. (ش)

(4) فى المطبوعة «فوافيناه» والتصحيح من البخاري. (ش)

(5) فى المطبوعة «الصبح»، وهو خطأ، صححناه من البخاري. (ش)

(6) الزيادة من صحيح البخاري، وهى ضرورية، يختل سياق الكلام بدونها. (ش)

(7) فى المطبوعة «فيأذن» والتصحيح من البخاري. (ش)

(8) فى المطبوعة تأخير «وسل تعط» بعد «واشفع تشفع» وأثبتنا ما فى البخاري. (ش)

وسل تعط فأقول: يا رب أمتي أمتي، فيقال: انطلق فأخرج [منها][1] من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان، فأنطلق فأفعل، ثم أعود فأحمده[2] بتلك المحامد، ثم أخر له ساجداً، فيقال: يا محمد، ارفَع رأسك، وقل يسمع لك، واشفع تشفع، وسل تعط[3]، فأقول: يا رب أمتي أمتي، فيقال: انطلق فأخرج [منها][1] من كان في قلبه مثقال ذرة أو خردلة من إيمان، فأنطلق فأفعل، ثم أعود [فأحمده] بتلك المحامد، ثم أخر له ساجداً، فيقال: يا محمد، ارفَع رأسك، وقل يسمع لك، وسل تعط، واشفع تشفع، فأقول: يا رب، أمتي أمتي، فيقول: انطلق فأخرج من كان في قلبه أدنى أدنى مثقال حبة من خردل من إيمان، فأخرجه من النار، فأنطلق فأفعل».[4] قال: فلما خرجنا من عند أنس، قلت [لبعض أصحابنا][5] لو مررنا بالحسن، وهو متوار في منزل أبي خليفة، فحدثناه بما حدثنا به أنس بن مالك، فأتيناه، فسلمنا عليه، فأذن لنا، فقلنا له: يا أبا سعيد، جئناك من عند أخيك، أنس بن مالك، فلم نر مثل ما حدثنا في الشفاعة، فقال: هيه ؟ فحدثناه بالحديث[6]، فانتهى[7] إلى هذا الموضع، فقال: هيه ؟ فقلنا: لم يزد لنا[8] على هذا، فقال: لقد حدثني وهو جميع، منذ عشرين سنة، فلا أدري[9]، أنسي أم كره أن تتكلوا؟[10] فقلنا: يا أبا سعيد، فحدثنا، فضحك وقال: خلق الإنسان عجولاً، ما ذكرته إلا وأنا أريد أن

الشرط الثاني: أن يكون المشفوع فيه من أهل التوحيد وأهل الإيمان، ممن يرضى الله عنهم قولهم وعملهم، ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ (الأنبياء:28)، أي: رضي الله قوله وعمله، وجاء الشرطان في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ﴾ (النجم:26)، أن يأذن الله هذا الشرط الأول، ويرضى هذا الشرط الثاني.

---

(1) زيادة [منها] في الموضعين، من البخاري. (ش)

(2) في المطبوعة «فأحمد» بدون الضمير. (ش)

(3) في المطبوعة «واسأل» مع تأخير الجملة، كسابقتها. (ش)

(4) هنا في المطبوعة زيادة «قال»، وليست في البخاري، فحذفناها. (ش)

(5) الزيادة من البخاري. (ش)

(6) في المطبوعة «فحدثنا بالحديث» بحذف الضمير. (ش)

(7) في المطبوعة «فأتينا» بدل «فانتهى» وهو خطأ. (ش)

(8) في المطبوعة «لم تردد»، وهو كلام باطل، صوابه ما في البخاري. (ش)

(9) في المطبوعة «فما أدري» وأثبتنا ما في البخاري. (ش)

(10) في المطبوعة «أن تتكلموا»! وهو خلط. (ش)

أحدثكم حدثني كما حدثكم [به][1]، قال: «**ثم أعود الرابعة، فأحمده بتلك المحامد، ثم أخر له ساجداً، فيقال: يا محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع[2]، وسل تعطه، واشفع تشفع، فأقول: يا رب، ائذن لي فيمن قال: لا إله إلا الله، فيقول: وعزتي وجلالي، وكبريائي وعظمتي، لأخرجن منها من قال: لا إله إلا الله**»[3]. وهكذا رواه مسلم. [4]

وروى الحافظ أبو يعلى عن عثمان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يشفع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء، ثم العلماء، ثم الشهداء**»[5].

وفي «الصحيح» من حديث أبي سعيد ﷺ مرفوعاً، قال: «**فيقول الله تعالى: شفعت الملائكة، وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار، فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط**»[6]، الحديث.

ثم إن الناس في الشفاعة على ثلاثة أقوال:

فالمشركون والنصارى والمبتدعون من الغلاة في المشايخ وغيرهم: يجعلون شفاعة من يعظمونه عند الله كالشفاعة المعروفة في الدنيا.

أما الكافر فإنه لا تنفعه الشفاعة ﴿**فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ**﴾ (المدثر: 48)، ﴿**مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ**﴾ (غافر: 18)، فالشفاعة في القرآن شفاعتان، شفاعة منفية وهي التي انتفت شروطها، وشفاعة مثبتة وهي التي تحققت شروطها.

---

(1) في المطبوعة «حديثي» بدل «حدثني» وهو تصحيف. وزيادة [به] من البخاري. (ش)

(2) في المطبوعة «يسمع لك» وكلمة «لك» ليست في هذا الموضع في البخاري. (ش)

(3) حديث صحيح، وقد مضى تخريجه.

(4) صحيح مسلم (جـ1 ص 72-73) طبعة بولاق. (ش)

(5) موضوع: وأخرجه ابن ماجه (4313)، والعقيلي في «الضعفاء» (ص 331)، وفي سنده عنبسة بن عبد الرحمن قال البخاري تركوه، وقال أبو حاتم: كان يضع الحديث.
وقال الشيخ أحمد شاكر: وهو حديث ضعيف جداً، في إسناده «عنبسة بن عبد الرحمن الأموي» وهو واهي الحديث، رمي بالكذب والوضع.

(6) أخرجه مسلم (183)، (302)، وأحمد (3/ 94)، وعبد الرزاق (20857)، والترمذي (2598)، والنسائي (8/ 112-113)، وابن ماجه (60). وابن خزيمة في «التوحيد» (309)، والبغوي في «شرح السنة» (4348).

والمعتزلة والخوارج أنكروا شفاعة نبينا ﷺ وغيره فى أهل الكبائر.

وأما أهل السنة والجماعة فيقرون بشفاعة نبينا ﷺ فى أهل الكبائر، وشفاعة غيره لكن لا يشفع أحد حتى يأذن اللّه له ويحد له حداً، كما فى الحديث الصحيح، حديث الشفاعة: «**إنهم يأتون آدم، ثم نوحاً، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، فيقول لهم عيسى عليه السلام: اذهبوا إلى محمد، فإنه عبد غفر اللّه له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فيأتونى، فأذهب، فإذا رأيت ربى خررت له ساجداً، فأحمد ربى بمحامد يفتحها علىَّ، لا أحسنها الآن، فيقول: أى محمد، ارفع رأسك، وقل يسمع، واشفع تشفع، فأقول: ربى، أمتى، فيحد لى حداً، فأدخلهم الجنة، ثم أنطلق فأسجد، فيحد لى حداً**»(1) ذكر هذا ثلاث مرات.

وأما الاستشفاع بالنبى ﷺ وغيره فى الدنيا إلى اللّه تعالى فى الدعاء، ففيه تفصيل: فإن الداعى تارة يقول: بحق نبيك ؛ أو بحق فلان، يقسم على اللّه بأحد من مخلوقاته، فهذا محذور من وجهين:

أحدهما: أنه أقسم بغير اللّه.

والثانى: اعتقاده أن لأحد على اللّه حقاً. ولا يجوز الحلف بغير اللّه، وليس لأحد على اللّه حق إلا ما أحقه على نفسه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الروم:47). وكذلك ما ثبت فى «الصحيحين» من قوله ﷺ لمعاذ رضي الله عنه، وهو رديفه: «**يا معاذ، أتدرى ما حق اللّه على عباده؟**» قلت: اللّه ورسوله أعلم، قال: «**حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، أتدرى ما حق العباد على اللّه إذا فعلوا ذلك ؟**» قلت: اللّه ورسوله أعلم، قال: «**حقهم**

فالكافر لا تنفعه الشفاعة، لو شفع فيه أهل السماوات وأهل الأرض ما قبل الله فيه شفاعتهم، لأنه مشرك كافر بالله عز وجل، لا يرضى الله قوله ولا عمله، إلا ما جاء فى شفاعة النبى ﷺ فى عمه أبى طالب، فهى شفاعة خاصة، وأيضاً ليست شفاعة من أجل خروجه من النار، إنما هى شفاعة من أجل تخفيف العذاب عن هذا الرجل، لما حصل منه من مؤازرة النبى ﷺ وحمايته له -عليه الصلاة والسلام- والمدافعة عنه، فالنبى ﷺ يشفع فى تخفيف العذاب عنه فقط.

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

عليه أن لا يعذبهم»[1]. فهذا حق وجب بكلماته التامة ووعده الصادق، لا أن العبد نفسه مستحق على الله شيئاً كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير، وحقهم الواجب بوعده هو أن لا يعذبهم، وترك تعذيبهم معنى لا يصلح أن يقسم به، ولا أن يسأل بسببه ويتوسل به، لأن السبب هو ما نصبه الله سبباً. وكذلك الحديث الذى فى «المسند» من حديث أبى سعيد عن النبى ﷺ ، فى قول الماشى إلى الصلاة: «**أسألك بحق ممشاى هذا، وبحق السائلين عليك**»[2] فهذا حق السائلين، هو أوجبه على نفسه، فهو الذى أحق للسائلين أن يجيبهم، وللعابدين أن يثيبهم، ولقد أحسن القائل:

ما للعباد عليه حق واجب ... كلا ولا سعى لديه ضائع

إن عذبوا فبعدله، أو نعموا ... فبفضله وهو الكريم الواسع

فإن قيل: فأى فرق بين قول الداعى: «بحق السائلين عليك» وبين قوله: «بحق نبيك» أو نحو ذلك ؟ فالجواب: أن معنى قوله: «بحق السائلين عليك» أنك وعدت السائلين بالإجابة، وأنا من جملة السائلين، فأجب دعائى، بخلاف قوله: بحق فلان، فإن فلاناً وإن كان له حق على الله بوعده الصادق، فلا مناسبة بين ذلك وبين إجابة دعاء هذا السائل، فكأنه يقول: لكون فلان من عبادك الصالحين أجب دعاى! وأى مناسبة فى هذا وأى ملازمة؟ وإنما هذا من الاعتداء فى الدعاء، وقد قال تعالى: ﴿**ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ**﴾ (الأعراف:55). وهذا ونحوه من الأدعية المبتدعة، ولم ينقل عن النبى ﷺ ، ولا عن الصحابة،

هذه هى الشفاعة الثابتة بشروطها، وهى أنواع:

منها: أنواع خاصة بالنبى ﷺ ، وأنواع مشتركة بينه وبين غيره من الأنبياء، والملائكة والصالحين والأفراط الذين ماتوا قبل البلوغ، كل هؤلاء يشفعون عند الله سبحانه وتعالى.

---

(1) أخرجه البخارى (2856)، (5967)، (6267)، (6500)، (7373)، ومسلم (30)، والترمذى (2645)، والنسائى (8/ 398)، وابن ماجه (4296)، وفى «عمل اليوم والليلة» (186)، وأحمد (5/ 228، 229، 230، 234، 236، 242)، والبخارى فى «الأدب المفرد» (943)، والطيالسى (565).

(2) ضعيف: وأخرجه ابن ماجه (778)، وأحمد (3/ 21)، وابن السنى (83)، وابن أبى شيبة (10/ 211)، والطبرانى فى «الدعاء» (421)، من طريق فضيل بن مرزوق عن عطية العوفى عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً به. وفضيل وعطية كلاهما ضعيف والحديث ضعفه الشيخ الألبانى فى «الضعيفة» (24).

ولا عن التابعين، ولا عن أحد من الأئمة ﷺ، وإنما يوجد مثل هذا فى الحروز والهياكل التى يكتب بها الجهال والطرقية.

والدعاء من أفضل العبادات، والعبادات مبناها على السنة والاتباع، لا على الهوى والابتداع.

وإن كان مراده الإقسام على الله بحق فلان، فذلك محذور أيضاً ؛ لأن الإقسام بالمخلوق لا يجوز، فكيف على الخالق ؟ !. وقد قال ﷺ: «**من حلف بغير الله فقد أشرك**»[1] ؛ ولهذا قال أبو حنيفة وصاحباه ﷺ: يكره أن يقول الداعى: أسألك بحق فلان، أو بحق أنبيائك ورسلك، وبحق البيت الحرام، والمشعر الحرام، ونحو ذلك. حتى كره أبو حنيفة ومحمد ﷺ أن يقول الرجل: اللهم إنى أسألك بمعقد العز من عرشك، ولم يكرهه أبو يوسف ـ رحمه الله ـ لما بلغه الأثر فيه[2].

وأما الشفاعة الخاصة بالنبى ﷺ فهى أنواع:

أولها: شفاعته عليه الصلاة والسلام فى أهل الموقف إذا طال الموقف يوم القيامة، واشتد الكرب، واشتد الزحام، ودنت الشمس من الرؤوس، وحصل الكرب العظيم، أهل المحشر يريدون من يشفع لهم لفصل القضاء بينهم وصرفهم من هذا الموقف: إما إلى جنة وإما إلى نار، فيذهبون إلى آدم عليه السلام فيعتذر لهيبة المقام وجلالته، ثم يذهبون إلى نوح عليه السلام أول الرسل فيعتذر، ثم يذهبون إلى موسى كليم الله فيعتذر، ثم يذهبون إلى عيسى عليه السلام فيعتذر أيضاً، ثم يذهبون إلى محمد ﷺ فيقول: «**أنا لها، أنا لها**» ثم يأتى فيخر ساجداً بين يدى الله عز وجل، ويحمده ويثنى عليه ويدعوه حتى يقال له: «**ارفع رأسك، وسل تُعطه، واشفع تشفع**» بعد الدعاء والاستئذان، لا يشفع مباشرة، بل يسجد ويدعو ويثنى على الله ويتوسل إليه بأسمائه وصفاته، ثم يؤذن له بالشفاعة، ثم يشفع للفصل بين الخلائق فيقبل الله شفاعته، ويأتى سبحانه وتعالى لفصل القضاء بين عباده، قال سبحانه: ﴿ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ (الفجر:21-22)، وقال سبحانه: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلائِكَةُ وَقُضِيَ الأَمْرُ ﴾(البقرة:210).

---

(1) **حديث صحيح**: وأخرجه أحمد (2/ 69، 8، 125)، وأبو داود (2351)، والطيالسى (1896)، والحاكم (1/ 18)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (1/ 358)، وصححه الألبانى فى «الإرواء» (2627).

(2) **حديث موضوع**: كما قال الزيلعى فى «نصب الراية» (4/ 273).

وتارة يقول: بجاه فلان عندك، أو يقول: نتوسل إليك بأنبيائك ورسلك وأوليائك، ومراده أن فلاناً عندك ذو وجاهة وشرف ومنزلة فأجب دعاءنا، وهذا أيضاً محذور، فإنه لو كان هذا هو التوسل الذى كان الصحابة يفعلونه فى حياة النبى ﷺ لفعلوه بعد موته، وإنما كانوا يتوسلون فى حياته بدعائه، يطلبون منه أن يدعو لهم، وهم يؤمنون على دعائه، كما فى الاستسقاء وغيره. فلما مات ﷺ قال عمر رضي الله عنه لما خرجوا يستسقون: «**اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل اليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا**». معناه بدعائه هو ربه وشفاعته وسؤاله، ليس المراد أنا نقسم عليك به أو نسألك بجاهه عندك، إذ لو كان ذلك مراداً لكان جاه النبى ﷺ أعظم وأعظم من جاه العباس.

وتارة يقول: باتباعى لرسولك ومحبتى له وإيمانى به وسائر أنبيائك ورسلك وتصديقى لهم، ونحو ذلك. فهذا من أحسن ما يكون فى الدعاء والتوسل والاستشفاع.

فلفظ التوسل بالشخص والتوجه به فيه إجمال، غلط بسببه من لم يفهم معناه: فإن أريد به التسبب به لكونه داعياً وشافعاً، وهذا فى حياته يكون، أو لكون الداعى محباً له، مطيعاً لأمره، مقتدياً به، وذلك أهل للمحبة والطاعة والاقتداء، فيكون التوسل إما بدعاء الوسيلة وشفاعته، وإما بمحبة السائل واتباعه، أو يراد به الإقسام به والتوسل بذاته، فهذا الثانى هو الذى كرهوه ونهوا عنه.

وكذلك السؤال بالشيء، قد يراد به التسبب به، لكونه سبباً فى حصول المطلوب، وقد يراد به الإقسام به.

هذه شفاعته عليه الصلاة والسلام فى الفصل بين الخلائق، وهى مقام عظيم شرف الله به النبى ﷺ، وهى المقام المحمود الذى قال الله سبحانه فيه: ﴿**وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا**﴾ (الإسراء:79)، لأنه يحمده عليه الأولون والآخرون، ويظهر فضله عليه الصلاة والسلام فى هذا الموقف العظيم.

الشفاعة الثانية: الخاصة بالنبى ﷺ: شفاعته فى أهل الجنة أن يدخلوا الجنة، فأول من يستفتح باب الجنة هو محمد ﷺ، وهو أول من يدخلها، وأول من يدخلها من الأمم أمته عليه الصلاة والسلام.

الشفاعة الثالثة: الخاصة بالنبى ﷺ: شفاعته لأهل الجنة بأن يرفع الله منازلهم ودرجاتهم، فيشفع فى أناس فى أن يرفع الله درجاتهم فى الجنة، فيرفعهم الله بشفاعته عليه الصلاة والسلام.

ومن الأول: حديث الثلاثة الذين أووا إلى الغار، وهو حديث مشهور فى «الصحيحين» وغيرهما، فإن الصخرة انطبقت عليهم، فتوسلوا إلى الله بذكر أعمالهم الصالحة الخالصة، وكل واحد منهم يقول: فإن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه، فانفرجت الصخرة فخرجوا يمشون(1).

فهؤلاء دعوا الله بصالح الأعمال ؛ لأن الأعمال الصالحة هى أعظم ما يتوسل به العبد إلى الله، ويتوجه به إليه، ويسأله به، لأنه وعد أن يستجيب للذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله.

فالحاصل: أن الشفاعة عند الله ليست كالشفاعة عند البشر، فإن الشفيع عند البشر كما أنه شافع للطالب شفعه فى الطلب، بمعنى أنه صار به شفعاً فيه بعد أن كان وتراً، فهو أيضاً قد شفع المشفوع إليه وبشفاعته صار فاعلاً للمطلوب، فقد شفع الطالب والمطلوب منه والله تعالى وتر لا يشفعه أحد، فلا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، فالأمر كله إليه، فلا شريك له بوجه. فسيد الشفعاء يوم القيامة إذا سجد وحمد الله تعالى فقال له الله: «**ارفع رأسك، وقل يسمع، وسل تعطه، واشفع تشفع**»، فيحد له حداً فيدخلهم الجنة، فالأمر كله لله. كما قال تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ**﴾(آل عمران:154). وقال تعالى: ﴿**لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ**﴾(آل عمران:128). وقال تعالى: ﴿**أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ**﴾(الأعراف:54).

الشفاعة الرابعة: وهى مشتركة الشفاعة فى أهل الكبائر من المؤمنين فيمن استحق دخول النار أن لا يدخلها، وفيمن دخلها أن يخرج منها، وهذه هى محط الخلاف بين الفرق، فالجهمية، والخوارج وأضرابهم أنكروها وقالوا: من دخل النار لا يخرج منها، وأهل السنة والجماعة أثبتوها كما جاءت واعتقدوها، ويجب على المسلم أن يعتقدها ويؤمن بها، وأن يسأل الله أن يشفع فيه نبيه عليه الصلاة والسلام، لأنه بحاجة إليها.

الشفاعة الخامسة: وهى خاصة بالنبى ﷺ، وهى شفاعته فى عمه أبى طالب، أبو طالب مات على الشرك وعلى دين عبد المطلب المشرك، قال: هو على ملة عبد المطلب، ومات على ذلك، فصار من

---

(1) أخرجه البخارى (2215)، (2272)، (2333)، (2465)، (5974)، ومسلم (2743)، وأحمد (2/ 116)، وغيرهم.

فإذا كان لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه لمن يشاء ولكن يكرم الشفيع بقبول شفاعته، كما قال ﷺ: «**اشفعوا تؤجروا، ويقضى الله على لسان نبيه ما يشاء**»[1].

وفى «الصحيح»: أن النبى ﷺ قال: «**يا بنى عبد مناف، لا أملك لكم من الله شيئاً، يا صفية يا عمة رسول الله ﷺ لا أملك لك من الله شيئاً، يا عباس عم رسول الله، لا أملك لك من الله شيئاً**»[2].

وفى «الصحيح» أيضاً عن النبى ﷺ: «**لا ألفين أحدكم يأتى يوم القيامة على رقبته بعير له رغاء، أو شاة لها ثغاء، أو رقاع تخفق، فيقول: أغثنى أغثنى، فأقول: قد أبلغتك، لا أملك لك من الله من شيء**»[3].

فإذا كان سيد الخلق وأفضل الشفعاء يقول لأخص الناس به: «**لا أملك لكم من الله من شيء**» فما الظن بغيره ؟ ! وإذا دعاه الداعى، وشفع عنده الشفيع، فسمع الدعاء، وقبل الشفاعة، لم يكن هذا هو المؤثر فيه كما يؤثر المخلوق فى المخلوق، فإنه سبحانه وتعالى هو الذى جعل هذا يدعو ويشفع، وهو الخالق لأفعال العباد، فهو الذى وفق العبد للتوبة ثم قبلها، وهو الذى وفقه للعمل ثم أثابه، وهو الذى وفقه للدعاء ثم أجابه، وهذا مستقيم على أصول أهل السنة المؤمنين بالقدر، وأن الله خالق كل شيء.

أهل النار الخالدين فيها. ولكن الله عز وجل يشفع رسوله عليه الصلاة والسلام فى تخفيف العذاب عنه، فيكون فى ضحضاح من نار، ما يرى أن أحداً أشد منه عذاباً، مع أنه أهون أهل النار عذاباً.

والشفاعة فى أهل الكبائر مشتركة، فالملائكة يشفعون، والأنبياء يشفعون، والأولياء والصالحون يشفعون، والأفراط يشفعون لآبائهم.

---

(1) أخرجه البخارى (1432)، (6027)، (6028)، (7476)، ومسلم (2627)، وأبو داود (5131)، والنسائى (5/ 77-78)، والترمذى (2674)، وأحمد (4/ 400، 409، 413)، والحميدى (771)، وغيرهم.

(2) أخرجه البخارى (2753)، ومسلم (204)، وغيرهما.

(3) أخرجه البخارى (3073)، ومسلم (8131).

وقال الشيخ أحمد شاكر: هو مختصر معنى حديث صحيح، رواه أحمد فى المسند (9499)، ورواه مسلم فى صحيحه (2/ 83)، ورواه أيضاً البخارى وغيره. وقوله «ثغاء» هو صياح الغنم، وبدلها فى المطبوعة «يعار» وهو بمعناه، ولكن أثبتنا ما فى المسند وصحيح مسلم. وقوله «أو رقاع تخفق» بدله فى المطبوعة «أو قاع يخفق» وهو خطأ لا معنى له.

قوله: «والميثاق الذى أخذه الله تعالى من آدم وذريته حق».

ش: قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ ﴾ (الأعراف:172). أخبر سبحانه أنه استخرج ذرية بنى آدم من أصلابهم شاهدين على أنفسهم أن الله ربهم ومليكهم وأنه لا إله إلا هو. وقد وردت أحاديث فى أخذ الذرية من صلب آدم عليه السلام وتمييزهم إلى أصحاب اليمين وإلى أصحاب الشمال، وفى بعضها الإشهاد عليهم بأن الله ربهم:

فمنها: ما رواه الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبى ﷺ، قال: «**إن الله أخذ الميثاق من ظهر آدم عليه السلام بنَعْمَان -يعنى عرفة- فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها، فنثرها بين يديه، ثم كلمهم قبلاً، قال:** ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا ﴾ إلى قوله: ﴿ الْمُبْطِلُونَ ﴾ (الأعراف:172-173)[1].

ورواه النسائى أيضاً، وابن جرير، وابن أبى حاتم، والحاكم فى «المستدرك»، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. [2]

قال الشيخ صالح بن فوزان:

الميثاق الذى أخذه الله تعالى من آدم وذريته أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً حق، كما جاء فى الحديث أن النبى ﷺ أخبرنا أن الله استخرج ذرية آدم من ظهره كأمثال الذر، وأشهدهم على أنفسهم بالوحدانية، وأخذ عليهم الميثاق أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، فنحن نؤمن بذلك، وهذا العهد والميثاق لا يكفي، بل لابد معه من إرسال الرسل، ولذلك أرسل الله الرسل، ولو كان هذا يكفى وحده لما أرسل الله الرسل، ولكن أرسل الرسل من أجل أن تذكر به وتدعو الناس إلى ما تضمنه.

---

(1) حديث صحيح: وأخرجه أحمد (1/ 272)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (202)، والنسائى فى «الكبرى» (1191)، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» (326)، والحاكم (1/ 27-28)، من طريق جرير بن حازم عن كلثوم بن جبر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً به - وسنده صحيح. وصححه الشيخ الألبانى فى «الصحيحة» (1623).

(2) هو فى المسند بتحقيقنا: (2455). وتفسير الطبرى (9/ 75-76) (طبعة بولاق). ومجمع الزوائد (7/ 25) (7/ 188-189)، ونقله ابن كثير فى التفسير (3/ 584-585)، وفى التاريخ (1/ 90). (ش)

وروى الإمام أحمد أيضاً عن عمر بن الخطاب ﷺ: أنه سئل عن هذه الآية، فقال: سمعت رسولَ اللّه ﷺ سئل عنها، فقال: **«إن اللّه خلق آدم عليه السلام، ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية، قال: خلقت هؤلاء للجَنة وبعمل أهل الجنة يعملون. ثم مسح ظهره، فاستخرج منه ذرية قال: خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون. فقال رجل: يا رسول اللّه، ففيم العمل؟ قال رسول اللّه ﷺ: إن اللّه عز وجل إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة، حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخل به الجنة، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار، حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخلَ به النار»**[1] ورواه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن أبي حاتم وابن جرير، وابن حبان في «صحيحه». [2]

وروى الترمذي عن أبي هريرة، قال: قال رسول اللّه ﷺ: **«لما خلق اللّه آدم مسح على ظهره، فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة، وجعل بين عيني كل إنسان منهم وبيصاً من نور، ثم عرضهم على آدم، فقال: أي رب، من هؤلاء؟ قال: هؤلاء ذريتك، فرأى رجلاً منهم، فأعجبه وبيص ما بين عينيه، فقال: أي رب، من هذا؟ قال: هذا رجل من آخر الأمم من ذريتك يقال له: داود، قال: رب كم عمره؟ قال: ستون سنة، قال: أي رب زده**

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ (الأعراف:172)، فذهب بعض المفسرين إلى أن هذا هو العهد الذي أخذه الله على ذرية آدم والميثاق، وليس كذلك، بل هذا شيء آخر، والله يقول: ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾ ولم يقل: من ظهر آدم، وتكملة الآية: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾، وقال بعض العلماء: معنى ذلك: الفطرة التي فطرهم الله عليها، والآيات الكونية التي نصبها الله لهم، ليعرفوا منها ربهم.

---

(1) حديث صحيح: وأخرجه أبو داود (4703)، والترمذي (3075)، وأحمد (1/ 44-45)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» (8/ 114)، والآجري في «الشريعة» (170)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (990)، والبغوي في «شرح السنة» (77)، عن زيد بن أبي أنيسة عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد عن مسلم بن يسار الجهني عن عمر بن الخطاب مرفوعاً.
ومسلم بن يسار لم يوثقه غير ابن حبان والعجلي. لكن للحديث شواهد يصح بها لذلك صححه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (3070).

(2) هو في المسند برقم (311). ونقله ابن كثير (3/ 586-587)، وفي التاريخ (1/ 89-90)، وقد صححناه هنا من المسند، والزيادتان هنا أثبتناهما من المسند. (ش)

من عمرى أربعين سنة، فلما انقضى عمر آدم، جاء ملك الموت، قال: أو لم يبق من عمرى أربعون سنة؟ قال: أو لم تعطها ابنك داود ؟ قال: فجحد. فجحدت ذريته، ونسى آدم، فنسيت ذريته، وخطى آدم، فخطيت ذريته»[1].

ثم قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح. ورواه الحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

وروى الإمام أحمد أيضاً عن أنس بن مالك ﷺ، عن النبى ﷺ قال: «**يقال للرجل من أهل النار يومَ القيامة: أرأيت لو كان لك ما على الأرض من شىء، أكنت مفتدياً به؟ قال: فيقول: نعم، قال: فيقول: قد أردت منك أهون من ذلك، قد أخذت عليك فى ظهر آدم أن لا تشرك بى شيئاً فأبيت إلا أن تشرك بى شيئاً**»[2] وأخرجاه فى «الصحيحين» أيضاً.

وذكر أحاديث أخرى أيضاً كلها دالة على أن اللّه استخرج ذرية آدم من صلبه، وميز بين أهل النار وأهل الجنة.

ومن هنا قال من قال: إن الأرواح مخلوقة قبل الأجساد وهذه الآثار لا تدل على سبق الأرواح الأجساد سبقاً مستقراً ثابتاً، وغايتها أن تدل على أن باريها وفاطرها سبحانه صور النسمة وقدر خلقها وأجلها وعملها، واستخرج تلك الصور من مادتها، ثم أعادها إليها،

فالله سبحانه فطرهم على التوحيد وعلى الإسلام ﴿ **فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا** ﴾ (الروم:30)، وهى دين الإسلام ودين التوحيد، فالإسلام معناه التوحيد الذى جاءت به الرسل، ومعناه: عبادة الله وحده لا شريك له، هذا هو الدين القيم.

ومع هذا نصب الأدلة على ربوبيته فيما يشاهدونه فى أنفسهم من خلقهم العجيب، وما فيهم من الآيات العجيبة التى تدل على الخالق سبحانه وتعالى، وكذلك ما نصبه أمامهم من السماوات والأرض والمخلوقات التى تدل على الخالق، إن هذه المخلوقات لابد لها من خالق، لم توجد صدفة

---

(1) حديث صحيح: أخرجه الترمذى (3078)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (205) (206)، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» (324)، والحاكم (1/ 64)، (2/ 352)، وابن حبان (6134). والحديث صححه ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبى والألبانى. وقال الترمذى: «حسن صحيح».

(2) أخرجه البخارى (3334)، (6538) (6557)، ومسلم (2805)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (99)، وأحمد (3/ 127، 129، 218).

وقدر خروج كل فرد من أفرادها فى وقته المقدر له، ولا يدل على أنها خلقت خلقاً مستقراً واستمرت موجودة ناطقة كلها فى موضع واحد ثم يرسل منها إلى الأبدان جملة بعد جملة، كما قاله ابن حزم. فهذا لا تدل الآثار عليه. نعم الرب سبحانه يَخلق منها جملة بعد جملة، كما قاله على الوجه الذى سبق به التقدير أولاً، فيجىء الخلق الخارجى مطابقاً للتقدير السابق، كشأنه سبحانه فى جميع مخلوقاته، فإنه قدر لها أقداراً وآجالاً، وصفات وهيآت، ثم أبرزها إلى الوجود مطابقة لذلك التقدير السابق.

فالآثار المروية فى ذلك إنما تدل على القدر السابق، وبعضها يدل على أنه سبحانه استخرج أمثالهم وصورهم وَميز أهل السعادة من أهل الشقاوة.

وأما الإشهاد عليهم هناك، فإنما هو فى حديثين موقوفين على ابن عباس وعمر رضي الله عنهم. ومن ثَمَّ قَال قائلون من السلفَ والخلف: إن المراد بهذا الإشهاد إنما هو فطرتهم على التوحيد، كما تقدم كلام المفسرين على هذه الآية الكريمة فى حَديث أبى هريرة رضي الله عنه. ومعنى قوله: ﴿ شَهِدْنَا ﴾: أى قالوا: بلى شهدنا أنك ربنا. وهذا قول ابن عباس وأبى بن كعب. وقال ابن عباس أيضاً: أشهد بعضهم على بعض. وقيل: ﴿ شَهِدْنَا ﴾ من قول الملائكة، والوقف على قوله ﴿ بَلَى ﴾ وهذا قول مجاهد والضحاك، وقال السدى أيضاً: هو خبر من الله تعالى عن نفسه وملائكته أنهم شهدوا على إقرار بنى آدم. والأول أظهر، وما عداه احتمال لا دليل عليه، وإنما يشهد ظاهر الآية للأول.

واعلم أن من المفسرين من لم يذكر سوى القول بأن الله استخرج ذرية آدم من ظهره وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم، كالثعلبى والبغوى وغيرهما، ومنهم من لم يذكره، بل ذكر أنه نصب لهم الأدلة على ربوبيته ووحدانيته وشهدت بها عقولهم وبصائرهم التى ركبها الله فيهم، كالزمخشرى وغيره، ومنهم من ذكر القولين كالواحدى والرازى والقرطبى وغيرهم، لكن نسب الرازى القول الأول إلى أهل السنة، والثانى إلى المعتزلة.

أو توجد بدون خالق ﴿ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ۝٣٥ أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بَل لاَّ يُوقِنُونَ ﴾ (الطور: 35-36).

فيا عجباً كيف يعصى الإله ... أم كيف يجحده الجاحد

وفى كل شىء له آية ... تدل على أنه واحد

ولا ريب أن الآية لا تدل على القول الأول، أعنى أن الأخذ كان من ظهر آدم، وإنما فيها أن الأخذ من ظهور بنى آدم، وإنما ذكر الأخذ من ظهر آدم والإشهاد عليهم هناك فى بعض الأحاديث، وفى بعضها الأخذ والقضاء بأن بعضهم إلى الجنة وبعضهم إلى النار كما فى حديث عمر رضي الله عنه، وفى بعضها الأخذ وإراء آدم إياهم من غير قضاء ولا إشهاد، كما فى حديث أبى هريرة، والذى فيه الإشهاد على الصفة التى قالها أهل القول الأول موقوف على ابن عباس وعمر، وتكلم فيه أهل الحديث، ولم يخرجه أحد من أهل الصحيح غير الحاكم فى «المستدرك على الصحيحين» والحاكم معروف تساهله رحمه الله. (1)

والذى فيه القضاء بأن بعضهم إلى الجنة، وبعضهم إلى النار دليل على مسألة القدر، وذلك شواهده كثيرة، ولا نزاع فيه بين أهل السنة، وإنما يخالف فيه القدرية المبطلون المبتدعون.

وأما الأول: فالنزاع فيه بين أهل السنة من السلف والخلف، ولولا ما التزمته من الاختصار لبسطت الأحاديث الواردة فى ذلك، وما قيل من الكلام عليها، وما ذكر فيها من المعانى المعقولة ودلالة ألفاظ الآية الكريمة.

قال القرطبى: وهذه الآية مشكلة، وقد تكلم العلماء فى تأويلها، فنذكر ما ذكروه من ذلك، حسب ما وقفنا عليه. فقال قوم: معنى الآية: أن الله أخرج من ظهر بنى آدم بعضهم من بعض، ومعنى: ﴿أَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾. دلهم على توحيده؛ لأن كل بالغ يعلم ضرورة أن

كل ما أمامك يدل على وحدانية الله، ويشهد لله بالانفراد فى خلق هذه المخلوقات ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ (الحج:73)، فالخالق الله سبحانه، ولا أحد يخلق معه، فكيف يُعبد غيره ممن لا يخلق ولا يرزق ولا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً؟! فمعنى الآية ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ...﴾ (الأعراف:172)، شهادة الفطرة وشهادة الكائنات على وحدانية الله سبحانه وتعالى، وليس لأحد أن يعتذر يوم القيامة ويقول: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ﴾ (الأعراف:172).

فالاحتجاج بالتقليد لا يصلح أمام البراهين القاطعة والأدلة الساطعة.

---

(1) حديثا ابن عباس وعمر صحيحان مرفوعان، وتعليلهما بالوقف على ابن عباس وعمر -غير سديد، كما بينا ذلك فى شرحهما فى المسند. (ش)

له رباً واحداً سبحانه وتعالى قال: فقام ذلك مقام الإشهاد عليهم وكما قال تعالى فى السماوات والأرض: ﴿ **قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ** ﴾(فصلت:11)، ذهب إلى هذا القفال وأطنب.

وقيل: إنـه سبحانه وتعالى أخرج الأرواح قبل خلق الأجساد، وأنه جعل فيها من المعرفة ما علمت به ما خاطبها.

ثم ذكر القرطبى بعد ذلك الأحاديث الواردة فى ذلك، إلى آخر كلامه.

وأقوى ما يشهد لصحة القول الأول: حديث أنس المخرج فى «الصحيحين» الذى فيه: «**قد أردت منك ما هو أهون من ذلك، قد أخذت عليك فى ظهر آدم أن لا تشرك بى شيئاً فأبيت إلا أن تشرك بى**»[1]. ولكن قد روى من طريق أخرى: «**قد سألتك أقل من ذلك وأيسر فلم تفعل، فيرد إلى النار**»، وليس فيه: فى ظهر آدم، وليس فى الرواية الأولى إخراجهم من ظهر آدم على الصفة التى ذكرها أصحاب القول الأول.

بل القول الأول متضمن لأمرين عجيبين:

أحدهما: كون الناس تكلموا حينئذ وأقروا بالإيمان، وأنه بهذا تقوم الحجة عليهم يوم القيامة.

والثانى: أن الآية دلت على ذلك، والآية لا تدل عليه لوجوه:

أحدها: أنه قال: ﴿ **مِن بَنِي آدَمَ** ﴾ ولم يقل: من آدم.

الثانى: أنه قال: ﴿ **مِن ظُهُورِهِمْ** ﴾، ولم يقل: من ظهره، وهذا بدل بعض، أو بدل اشتمال، وهو أحسن.

الثالث: أنه قال: ﴿ **ذُرِّيَّتَهُمْ** ﴾ ولم يقل: ذريته.

الرابع: أنه قال: ﴿ **وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ** ﴾، ولابد أن يكون الشاهد ذاكراً لما شهد به، وهو إنما يذكر شهادته بعد خروجه إلى هذه الدار ـ كما تأتى الإشارة إلى ذلك ـ لا يذكر شهادة قبله.

الخامس: أنه سبحانه أخبر أن حكمة هذا الإشهاد إقامة للحجة عليهم لئلا يقولوا يوم القيامة: ﴿ **إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ** ﴾، والحجة إنما قامت عليهم بالرسل والفطرة التى فطروا عليها، كما قال تعالى: ﴿ **رُسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ** ﴾ (النساء:165).

---

(1) أخرجه البخارى (4/ 239)، ومسلم (8/ 134).

السادس: تذكيرهم بذلك، لئلا يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾، ومعلوم أنهم غافلون عن الإخراج لهم من صلب آدم كلهم، وإشهادهم جميعاً ذلك الوقت، فهذا لا يذكره أحد منهم

السابع: قوله تعالى: ﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنْ بَعْدِهِمْ﴾ (الأعراف:173)، فذكر حكمتين فى هذا الأخذ والإشهاد: لئلا يدعوا الغفلة، أو يدعوا التقليد، فالغافل لا شعور له، والمقلد متبع فى تقليده لغيره. ولا تترتب هاتان الحكمتان إلا على ما قامت به الحجة من الرسل والفطرة.

الثامن: قوله: ﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ (الأعراف:173)، أى توعدهم بجحودهم وشركهم لما قالوا ذلك، وهو سبحانه إنما يهلكهم بمخالفة رسله وتكذيبهم، وقد أخبر سبحانه أنه لم يكن ليهلك القرى بظلم وأهلها غافلون، وإنما يهلكهم بعد الإعذار والإنذار بإرسال الرسل.

التاسع: أنه سبحانه أشهد كل واحد على نفسه أنه ربه وخالقه، واحتج عليه بهذا فى غير موضع من كتابه، كقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (لقمان:25).

فهذه هى الحجة التى أشهدهم على أنفسهم بمضمونها، وذكرتهم بها رسله، بقولهم: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ (إبراهيم:10).

العاشر: أنه جعل هذا آية وهى الدلالة الواضحة البينة المستلزمة لمدلولها، وهذا شأن آيات الرب تعالى، فقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (الأعراف:174)، وإنما ذلك بالفطرة التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق اللّه، فما من مولود إلا يولد على الفطرة، لا يولد مولود على غير هذه الفطرة، هذا أمر مفروغ منه، لا تبديل ولا تغيير. وقد تقدمت الإشارة إلى هذا. واللّه أعلم.

وقد تفطن لهذا ابن عطية وغيره، ولكن هابوا مخالفة ظاهر تلك الأحاديث التى فيها التصريح بأن اللّه أخرجهم وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم، وكذلك حكى القولين الشيخ أبو منصور الماتريدى فى «شرح التأويلات» ورجح القول الثانى، وتكلم عليه ومال إليه.

ولا شك أن الإقرار بالربوبية أمر فطرى، والشرك حادث طارئ، والأبناء تقلدوه عن الآباء، فإذا احتجوا يوم القيامة بأن الآباء أشركوا، ونحن جرينا على عادتهم، كما يجرى الناس على عادة آبائهم فى المطاعم والملابس والمساكن، يقال لهم: أنتم كنتم معترفين بالصانع، مقرين بأن اللّه ربكم لا شريك له، وقد شهدتم بذلك على أنفسكم، فإن شهادة المرء على نفسه هى إقراره بالشيء ليس إلا، قال اللّه تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ ﴾ (النساء:135). وليس المراد أن يقول: أشهد على نفسى بكذا، بل من أقر بشيء فقد شهد على نفسه به، فلم عدلتم عن هذه المعرفة والإقرار الذى شهدتم به على أنفسكم إلى الشرك؟ بل عدلتم عن المعلوم المتيقن إلى ما لا يعلم له حقيقة، تقليداً لمن لا حجة معه، بخلاف اتباعهم فى العادات الدنيوية، فإن تلك لم يكن عندكم ما يعلم به فسادها، وفيه مصلحة لكم، بخلاف الشرك، فإنه كان عندكم من المعرفة والشهادة على أنفسكم ما يبين فساده وعدولكم فيه عن الصواب. فإن الدين الذى يأخذه الصبى عن أبويه هو دين التربية والعادة، وهو لأجل مصلحة الدنيا، فإن الطفل لابد له من كافل، وأحق الناس به أبواه ؛ ولهذا جاءت الشريعة بأن الطفل مع أبويه على دينهما فى أحكام الدنيا الظاهرة، وهذا الدين لا يعاقبه اللّه عليه - على الصحيح - حتى يبلغ ويعقل وتقوم عليه الحجة، وحينئذ فعليه أن يتبع دين العلم والعقل، وهو الذى يعلم بعقله هو أنه دين صحيح.

فإن كان آباؤه مهتدين، كيوسف الصديق مع آبائه، قال: ﴿ وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ (يوسف:38)، وقال ليعقوب بنوه: ﴿ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ﴾ (البقرة:133)، وإن كان الآباء مخالفين للرسل، كان عليه أن يتبع الرسل، كما قال تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِن جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلا تُطِعْهُمَا ﴾ (العنكبوت:8) الآية.

فمن اتبع دين آبائه بغير بصيرة وعلم، بل يعدل عن الحق المعلوم إليه، فهذا اتبع هواه، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ ﴾ (البقرة:170).

وهذه حال كثير من الناس من الذين ولدوا على الإسلام، يتبع أحدهم أباه فيما كان عليه من اعتقاد ومذهب، وإن كان خطأ ليس هو فيه على بصيرة، بل هو من مسلمة الدار لا مسلمة الاختيار، وهذا إذا قيل له فى قبره: من ربك؟ قال: هاه هاه، لا أدرى، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته.

فليتأمل اللبيب هذا المحل، ولينصح نفسه، وليقم معه، ولينظر من أى الفريقين هو ؟ والله الموفق، فإن توحيد الربوبية لا يحتاج إلى دليل، فإنه مركوز فى الفطر. وأقرب ما ينظر فيه المرء أمر نَفسه لما كان نطفة، وقد خرَج من بين الَصلب والترائب، [والترائب][1]: عظام الصدر، ثم صارت تلك النطفة فى قرار مكين، فى ظلمات ثلاث، وانقطع عنها تدبير الأبوين وسائر الخلائق، ولو كانت موضوعة على لوح أو طبق، واجتمع حكماء العالم على أن يصوروا منها شيئاً لم يقدروا.

ومحال توهم عمل الطبائع فيها ؛ لأنها موات عاجزة، ولا توصف بحياة، ولن يتأتى من الموات فعل وتدبير، فإذا تفكر فى ذلك، وانتقال هذه النطفة من حال إلى حال، علم بذلك توحيد الربوبية، فانتقل َمنه إلى توحيد الإلهية، فإنه إذا علم بالعقل أن له َرباً أوجده، كيف يليق به أن يعبد غيره ؟ وكلما تفكَر وتدبر ازداد يقيناً وتَوحَيداً، والله الموفق لا رب غيره ولا إله سواه.

قوله: «وقد علم الله تعالى فيما لم يزل[2] عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار، جملة واحدة، فلا يزاد فى ذلك العدد ولا ينقص منه، وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه».

ش: قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (الأنفال:75). ﴿ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾ (الأحزاب:40). فالله تعالى موصوف بأنه بكل شىء عليم أزلاً وأبداً، لم يتقدم علمه بالأشياء جهالة: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ (مريم:64).

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا الكلام وما بعده من كلام الشيخ -رحمه الله- كله فى موضوع القضاء والقدر.

والإيمان بالقضاء والقدر هو أحد أركان الإيمان الستة، كما قال عليه الصلاة والسلام: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره**» وفى القرآن قوله جل وعلا: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (القمر:49)، وقوله: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ﴾ (الفرقان:2).

فليس هناك شىء بدون تقدير، أو أن هناك أشياء تقع صدفة، أو أن الأمر أُنُف، إن كل شىء يحدث فإنه مقدر ومكتوب.

---

(1) الزيادة لم تذكر فى المطبوعة. وهى ضرورية لصحة الكلام. (ش)

(2) لعله الأزل. (ش)

وعن عليٍّ بن أبي طالب ﷺ، قال: «كنا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا رسول الله ﷺ، فقعد وقعدنا حوله، ومعه مخصرة، فنكس رأسه فجعل ينكت بمخصرته، ثم قال: «**ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة، قال: فقال رجل: يا رسول الله أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل؟ فقال: من كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة. ثم قال: اعملوا فكل ميسر لما خلق له، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة، ثم قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝ وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾** (الليل:5-10) (1). خرجاه في «الصحيحين».

والإيمان بالقضاء والقدر يتضمن أربع درجات، نلخصها فيما يلي:

المرتبة الأولى: الإيمان بعلم الله الشامل المحيط بكل شيء، وأن الله علم الأشياء أزلاً علم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، لا يخفى على علمه شيء سبحانه وتعالى.

المرتبة الثانية: أن الله جل وعلا كتب في اللوح المحفوظ مقادير الخلائق، بعد أن علمها سبحانه.

وهي الكتابة العامة الشاملة لكل شيء، وفي الحديث: «**إن أول ما خلق الله القلم، قال: اكتب، قال: ما اكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة**» فجرى القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة.

المرتبة الثالثة: مرتبة المشيئة، لا يكون في هذا الكون شيء إلا بإرادة الله ومشيئته مما هو في اللوح المحفوظ، وفي علمه سبحانه وتعالى، لا يحدث شيء بدون إرادته، ولا يكون في ملكه ما لا يريد سبحانه، **﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾** (الحج:14)، **﴿كَذَٰلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾** (آل عمران:40)، فما يحدث في هذا الكون من حياة وموت، وغنى وفقر، وإيمان وكفر، كل ذلك شاءه الله وأراده، شاء الخير وشاء الشر، وشاء الإيمان وشاء الكفر، فدخل في مشيئته كل شيء، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

---

(1) أخرجه البخاري (1362)، (4945)، (4946)، (4947)، (4948)، (4949)، (6217)، (6605)، (7552)، ومسلم (2647)، وأبو داود (4694)، والترمذي (2136)، (3344)، وابن ماجه (78)، وأحمد (1/ 82، 129، 132، 140)، وعبد الرزاق (20074)، وأبو يعلى (375)، (582).

المرتبة الرابعة: مرتبة الخلق والإيجاد، فما شاءه وأراده فإنه يوجده ويخلقه ﴿ **اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ** ﴾ (الزمر:62)، ﴿ **أَلا لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ** ﴾ (الأعراف:54)، ﴿ **مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي أَنفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا** ﴾ (الحديد:22). وأدلة العلم أدلة كثيرة جداً.

ومن جملة الذى وصف الله به نفسه، العلم، فإنه سبحانه وتعالى يعلم عدد من يدخل الجنة ومن يدخل النار، وذلك فى علمه الأزلي.

وأن ما قدره الله تعالى، لا يزاد فيه ولا ينقص، ومن ذلك: أنه يعلم أهل الجنة وأهل النار، ويعلم ما هم عاملون، نؤمن بذلك ونتجه إلى العمل، ولا نتناقش فى القضاء والقدر: كيف؟ ولماذا؟ وكيف يحاسب على شيء قد قدره؟ إلى آخر الهذيانات وإضاعة الأوقات، والاعتراض على الله عز وجل.

الواجب عليك فعل الطاعات واجتناب المعاصي، فليس شأن العبد التفتيش فى سر الله عز وجل ومخاصمة الرب جل وعلا، إنما شأنه العمل، ولذلك لما أخبر النبى ﷺ أصحابه أن ما منهم من أحد إلا مكتوب مقعده من الجنة أو مقعده من النار، قالوا: يا رسول الله، ألا نتكل على كتابنا ونترك العمل؟ قال: «**لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له**» قال تعالى: ﴿ **إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ (4) فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ (5) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ (6) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ** ﴾ (الليل:4-7)، السبب من العبد نفسه، إما أن يسعد وإما أن يشقى ﴿ **وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ (8) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ (9) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ** ﴾ (الليل:8-10)، فالمطلوب منا العمل الصالح وترك العمل السيئ.

أما الاحتجاج بالقضاء والقدر فليس بعذر، فإن الله عز وجل قد بين لنا الخير والشر فليس هناك عذر، فالناس يقعون فى مشاكل بسبب دخولهم فى أشياء ليست من اختصاصهم، فيقول: إن كان الله قد كتب لى أن أدخل الجنة دخلتها، وإن كان قد كتب لى أن أدخل النار دخلتها، ولا يعمل شيئاً.

فيقال له: أنت لا تقول بهذا فى نفسك، هل تقعد فى البيت وتترك طلب الرزق وتقول: إن كان الله قد كتب لى رزقاً فسييسره لي؟ أو تخرج وتسعى وتطلب الرزق؟ البهائم والطيور لا تقعد فى أوكارها، بل تخرج وتطلب الرزق، وجاء فى الحديث: «**لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصاً وتروح بطاناً**» فالله فطرها على طلب الرزق، وعلى فعل الأسباب، وهى بهائم، وأنت رجل عاقل! وأيضاً: لو أن أحداً سرق منك شيئاً، هل تقول: هذا قضاء وقدر، أم تشتكيه؟ بل تشتكيه وتطلب وتخاصم، ولا تحتج بالقضاء والقدر!

(**وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه**): أي: علم أفعالهم فى الأزل.

قوله: «وكل ميسر لما خلق له، والأعمال بالخواتيم، والسعيد من سعد بقضاء الله والشقي من شقي بقضاء الله».

ش: تقدم من حديث علي ﷺ، قوله ﷺ: «**اعملوا فكلٌّ ميسر لما خلق له**». وعن زهير، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: جاء سراقة بن مالك بن جعشم، فقال: يا رسول الله، بيّن لنا ديننا كأنا خلقنا الآن، فيم العمل اليوم ؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير، أم فيما يستقبل ؟ قال: «**لا، بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير**»، قال: ففيم

قال الشيخ صالح بن فوزان:

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ⑤ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ⑥ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ⑦ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ⑧ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ⑨ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ (الليل:5-10).

(والأعمال بالخواتيم): الإنسان لا يغتر بعمله وإن كان أصلح الصالحين، بل يخاف من سوء العاقبة، ولا يحكم على أحد بأنه من أهل النار بموجب أفعاله، لأنه لا يدري بماذا يختم له، ويوضح ذلك حديث النبي ﷺ من حديث ابن مسعود: «**إن أحدكم ليجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**».

فالإنسان يخاف من سوء الخاتمة، ولا يحكم على أحد بسوء الخاتمة، لأنه لا يدري بما يختم له. فالتوبة تَجُبُّ ما قبلها: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ (الأنفال:38).

فالأعمال بالخواتيم، ولكن من لطف الله عز وجل بعباده أن من عاش على الخير فإنه يختم له بالخير، ومن عاش على الشر فإنه يختم له بالشر، فالإنسان يعمل الأسباب ويحسن الظن بالله عز وجل.

وبعض الناس يقول: أتوب قبل الموت، فنقول له: وهل تدري متى تموت؟ يمكن أن تموت في لحظة لا يمكن معها التوبة، ولا تدري هل التوبة مقبولة أم لا، لأن التوبة لها شروط.

(والسعيد من سعد بقضاء الله، والشقي من شقي بقضاء الله): لا يشقى بقضاء الله عز وجل، إنما يشقى بعمله الذي قدره الله له. من قدر الله أنه يشقى أو يسعد فسييسره له.

العمل ؟ قال زهير: ثم تكلم أبو الزبير بشيء لم أفهمه. فسألت: ما قال؟ فقال: «**اعملوا فكل ميسر**»[1] رواه مسلم.

وعن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة**»[2] خرجاه في «الصحيحين» وزاد البخاري: «**وإنما الأعمال بالخواتيم**».

وفي «الصحيحين» أيضاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: حدثنا رسول الله ﷺ ـ وهو الصادق المصدوق ـ: «**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد، فوالذي لا إله غيره، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها**»[3] والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وكذلك الآثار عن السلف.

قال أبو عمر ان عبد البر في «التمهيد»: قد أكثر الناس من تخريج الآثار في هذا الباب، وأكثر المتكلمون من الكلام فيه، وأهل السنة مجتمعون على الإيمان بهذه الآثار واعتقادها وترك المجادلة فيها، وبالله العصمة والتوفيق.

---

(1) أخرجه البخاري (6596)، (7551)، ومسلم (2649)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (211) (213)، وأبو داود (4709)، والنسائي في «الكبرى» (11680)، وأحمد (4/ 427، 431)، وابن حبان (333)، والطيالسي (828)، والآجري (174)، من طريق يزيد الرشك عن مطرف عن عمران مرفوعاً.
قال الشيخ أحمد شاكر: وكان النص محرفاً في المطبوعة، فصححناه من لفظ مسلم.

(2) أخرجه البخاري (2898)، (4202)، (4207)، (6493)، (6607)، ومسلم (112)، وأحمد (5/ 332)، وابن أبي عاصم في «السنة» (216)، وأبو يعلى (7544)، وابن حبان (6175)، والطبراني في «الكبير» (5806)، (5825)، (5830)، (5891)، (5892)، (6001)، والآجري في «الشريعة» (185)، والبيهقي في «الدلائل» من طرق عن أبي حازم عن سهل بن سعد به.

(3) أخرجه البخاري (3208)، (3332)، (6594)، (7454)، ومسلم (2643)، وأبو داود (4708)، والترمذي (3138)، وابن ماجه (76)، وأحمد (1/ 382، 414، 430).

وقوله: «وأصل القدر سر الله تعالى فى خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب، ولا نبى مرسل، والتعمق والنظر فى ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى فى كتابه: ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ (الأنبياء:23). فمن سأل: لم فعل؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين».

ش: أصل القدر سر الله فى خلقه، وهو كونه أوجد وأفنى، وأفقر وأغنى، وأمات وأحيا، وأضل وهدى. قال على رضى الله عنه وكرم وجهه: القدر سر الله فلا نكشفه.

والنزاع بين الناس فى مسألة القدر مشهور، والذى عليه أهل السنة والجماعة: أن كل شيء بقضاء الله وقدره، وأن الله تعالى خالق أفعال العباد، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (القمر:49). وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً﴾ (الفرقان:2). وأن الله تعالى يريد الكفر من الكافر ويشاؤه، ولا يرضاه ولا يحبه، فيشاؤه كوناً، ولا يرضاه ديناً.

وخالف فى ذلك القدرية والمعتزلة وزعموا: أن الله شاء الإيمان من الكافر ولكن الكافر شاء الكفر، فردوا إلى هذا لئلا يقولوا: شاء الكفر من الكافر وعذبه عليه. ولكن صاروا كالمستجير من الرمضاء بالنار. فإنهم هربوا من شيء فوقعوا فيما هو شر منه؛ فإنه يلزم أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة الله تعالى، فإن الله قد شاء الإيمان منه - على قولهم - والكافر شاء الكفر، فوقعت مشيئة الكافر دون مشيئة الله تعالى! وهذا من أقبح الاعتقاد، وهو قول لا دليل عليه، بل هو مخالف للدليل.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

أي: لن تصل إلى سره، مهما حاولت التفتيش فى القضاء والقدر. فلا تكلف نفسك، ولكن آمن بالقضاء والقدر، واعمل الأعمال الصالحة واجتنب الأعمال السيئة، وأما أن تبحث عن أسرار القدر فهذا ليس من اختصاصك، ولا هو من شأنك، وما كلفت به.

هذا من شأن الله عز وجل، ومن الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، ولا يعلمه غيره، لا الملائكة ولا الأنبياء ولا غيرهم، وأفضل الرسل يقول: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ (الأعراف:188).

روى اللالكائى، من حديث بقية، عن الأوزاعى، حدثنا العلاء بن الحجاج، عن محمد بن عبيد المكى، عن ابن عباس [قال قيل لابن عباس] إن رجلاً قدم علينا يكذب بالقدر، فقال: دلونى عليه، وهو يومئذ قد عمى، فقالوا له: ما تصنع به ؟ فقال: والذى نفسى بيده، لئن استمكنت منه لأعضن أنفه حتى أقطعه، ولئن وقعت رقبته بيدى لأدقنها، فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**كأنى بنساء بنى فهم يطفن بالخزرج، تصطفك ألياتهن مشركات، ـ هذا أول شرك فى الإسلام ـ والذى نفسى بيده لينتهين بهم سوء رأيهم حتى يخرجوا الله من أن يقدر الخير، كما أخرجوه من أن يقدر الشر**»(1).

(والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان ودرجة الطغيان) هذا كلام عظيم، أى التعمق فى القضاء والقدر ومسائله، وإشغال الوقت والنفس والقلب، مما يورث الشكوك ويخذل عن العمل، فهذا من اللعب والخذلان. إذا خذل الله العبد شغله فى هذه الأمور، وإذا أكرم الله العبد شغله فى طاعته، واغتنام وقته. فنحن لنا حدود لا نتعداها، فالله ما كلفنا بالبحث فى القضاء والقدر، ولكن كلفنا باعتقاد ذلك وبالعمل الصالح وترك العمل السيىء.

---

(1) **ضعيف**: وأخرجه اللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (4/ 625)، وسنده ضعيف فيه بقية بن الوليد وهو مدلس يدلس تدليس التسوية، وقد عنعنه، وفيه العلاء بن الحجاج، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وذكر الشيخ الألبانى أن الحديث ضعيف، وقال: «ولذلك فإن تحسين الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى لمثل هذا الإسناد من تساهله الذي عرف به عند أهل العلم بهذا الشأن».

وقال الشيخ أحمد شاكر: هذا الحديث نقله المؤلف من كتاب اللالكائي، من رواية بقية بن الوليد عن الأوزاعي، ولعل زاعماً يزعم تعليله، بأن بقية مدلس، وليس أمامنا إسناد اللالكائي، حتى نعرف: أصرح بقية بن الوليد بالتحديث أم لم يصرح؟ ولكنها علة ذاهبة. فلم ينفرد بقية بروايته عن الأوزاعي. فقد رواه الإمام أحمد مرتين فى المسند (3055، 3056)، فقال فى أولاهما: «حدثنا أبو المغيرة، حدثنا الأوزاعي، عن بعض إخوانه عن محمد بن عبيد المكي، عن عبد الله بن عباس إلخ، وقال فى الأخرى حدثنا أبو المغيرة حدثنا الأوزاعى حدثني العلاء بن الحجاج عن محمد بن عبيد المكي عن ابن عباس. بهذا الحديث» فالإسناد الأول أبهم فيه شيخ الأوزاعي، ثم بين فى الثانى أنه «العلاء بن الحجاج» وقد فصلنا القول فيه فى شرحنا للمسند، وقلنا إن إسناده حسن على الأقل. ووقع فى إسناده -هنا- ومتنه غلط كثير، صححنا ما استطعنا من رواية المسند. فكان هنا «محمد بن عبد الملك» بدل «محمد بن عبيد المكي» وكان «وهو يومئذ أعمى» وكتبت «لئن» فى الموضعين «لأن»! وكان أيضاً «كأنى بتساء بنى فهم يطفن بالخروج تصطل إلياتهن» وهو كلام لا معنى له. وكان «لينتهي» بدل «لينتهين».

ثم وجدت الإسناد الذى فيه بقية: فرواه أبو بكر الآجرى فى كتاب (الشريعة)، ص (238)، عن الفريابي، عن أبى حفص عمر بن عثمان الحمصي، «قال: حدثنا بقية بن الوليد، قال حدثنا أبو عمرو، يعنى الأوزاعي» إلى آخره، بهذا الإسناد. ولكن مع شيء من الاختصار.

قوله: «**وهذا أول شرك في الإسلام**» إلى آخره، من كلام ابن عباس. وهذا يوافق قوله: «**القدر نظام التوحيد، فمن وحد اللّه وكذَب بالقدر نقض تكذيبه توحيده**».

وروى عمرو بن الهيثم قال: خرجنا في سفينة وصحبنا فيها قدري ومجوسي، فقال القدري للمجوسي: أسلم، قال المجوسي: حتى يريد اللّه فقال القدري: إن اللّه يريد ولكن الشيطان لا يريد. قال المجوسي: أراد اللّه وأراد الشيطان، فكان ما أراد الشيطان. هذا شيطان قوي[1] وفي رواية أنه قال: فأنا مع أقواهما.

ووقف أعرابي على حلقة فيها عمرو بن عبيد، فقال: يا هؤلاء إن ناقتي سرقت فادعوا اللّه أن يردها علي، فقال عمرو بن عبيد: اللهم إنك لم ترد أن تسرق ناقته فسرقت، فارددها عليه، فقال الأعرابي: لا حاجة لي في دعائك. قال: ولم ؟ قال: أخاف كما أراد أن لا تسرق فسرقت - أن يريد ردها فلا ترد ! !

وقال رجل لأبي عصام القسطلاني[2]: أرأيت إن منعني الهدى وأوردني الضلال ثم عذبني، أيكون منصفاً ؟ فقال له أبو عصام: إن يكن الهدى شيئاً هو له فله أن يعطيه من يشاء ويمنعه من يشاء.

وأما الأدلة من الكتاب والسنة. فقد قال تعالى: ﴿ **وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ** ﴾ (السجدة:13). وقال تعالى: ﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ** ﴾ (يونس:99). وقال تعالى:

(**فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة**) أي احذر من هذه الأمور، والنظر في هذه الأمور، والتفكير فيها، والوسوسة وهي: التردد والشك، اترك هذه الأمور، وسد هذا الباب أصلاً.

(**فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه**): هذا تأكيد لما سبق «القدر سر الله تعالى» ومعنى طوى: أخفى، فطوى الله هذه المعلومات عن خلقه، لأنه ليس لهم فيها مصلحة.

(**ونهاهم عن مرامه**): عن مرام القدر أن يبحثوا فيه، والنبي ﷺ غضب لما رأى الصحابة يتساءلون في هذا فقال: «**أبهذا أمرتم؟ أم لهذا خلقتم؟**».

(1) هذا الأثر رواه الآجري في كتاب الشريعة (244)، بإسناده إلى عمرو بن الهيثم، بنحوه. (ش)

(2) أنا من صحة هذه النسبة في شك. ولم أعرف الرجل حتى أحققها. (ش)

﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (التكوير:29). ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (الإنسان:30). وقال تعالى: ﴿ مَن يَشَأِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ (الأنعام:39). وقال تعالى: ﴿ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ (الأنعام:125).

ومنشأ الضلال: من التسوية بين: المشيئة والإرادة، وبين: المحبة والرضا، فسوى بينهما الجبرية والقدرية، ثم اختلفوا، فقالت الجبرية: الكون كله بقضائه وقدره، فيكون محبوباً مرضياً. وقالت القدرية النفاة: ليست المعاصي محبوبة لله ولا مرضية له، فليست مقدرة ولا مقضية، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه.

وقد دل على الفرق بين المشيئة والمحبة: الكتاب والسنة والفطرة الصحيحة.

أما نصوص المشيئة والإرادة من الكتاب، فقد تقدم ذكر بعضها. وأما نصوص المحبة والرضا. فقال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴾ (البقرة:205). ﴿ وَلا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ﴾ (الزمر:7). وقال تعالى عقيب ما نهى عنه من الشرك والظلم والفواحش والكبر: ﴿ كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴾ (الإسراء:38).

(**كما قال تعالى في كتابه: ﴿ لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾** (الأنبياء:23)): أنت لا تسأل الله ولا تناقشه عن أفعاله وعن قضائه وقدره، تأدب مع الله، لأنك عبد، فلا تتدخل في شؤونه جل وعلا، فالله لا يُسأل عما يفعل، لأن الله لا يفعل شيئاً إلا لحكمة، والحكمة قد تظهر وقد تخفى علينا، فنؤمن بأن الله لا يفعل شيئاً عبثاً، إنما يفعله لحكمة، سواءً ظهرت لنا أو لم تظهر.

فالإنسان مسؤول عن عمله، ليس مسؤولاً عن أعمال الله عز وجل، فاعتن بما أنت مسؤول عنه يوم القيامة، وهو عملك، فعلى العبد التسليم لله.

(**فمن سأل: لم فعل؟ فقد رد حكم الكتاب**): أي قال: لم فعل الله كذا؟ لم قَدَّرَ الله كذا وكذا؟ فمن قال هذا، فقد رد حكم الكتاب، لأن الله يقول: ﴿ لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ (الأنبياء:23).

فمن رد حكم الكتاب والسنة، واعترض على ذلك، وذهب إلى العقل والتفكير صار من الكافرين، لأن الإيمان بالكتاب والسنة هما ركنان من أركان الإيمان.

وفى «الصحيح» عن النبى ﷺ : «**إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال**»[1].

وفى المسند: «**إن الله يحب أن يؤخذ برخصه، كما يكره أن تؤتى معصيته**»[2].

وكان من دعائه ﷺ : «**اللهم إنى أعوذ برضاك من سخطك وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك**»[3].

فتأمل ذكر استعاذته بصفة الرضى من صفة السخط، وبفعل المعافاة من فعل العقوبة. فالأول: الصفة، والثانى: أثرها المرتب عليها، ثم ربط ذلك كله بذاته سبحانه، وأن ذلك كله راجع إليه وحده لا إلى غيره، فما أعوذ منه واقع بمشيئتك وإرادتك، وما أعوذ به من رضاك ومعافاتك هو بمشيئتك وإرادتك، إن شئت أن ترضى عن عبدك وتعافيه، وإن شئت أن تغضب عليه وتعاقبه، فإعاذتى مما أكره ومنعه أن يحل بى، هى بمشيئتك أيضاً، فالمحبوب والمكروه كله بقضائك ومشيئتك، فعياذى بك منك، وعياذى بحولك وقوتك ورحمتك مما يكون بحولك وقوتك وعدلك وحكمتك، فلا [أستعيذ][4] بغيرك من غيرك ولا أستعيذ بك من شىء صادر عن غير مشيئتك، بل هو منك. فلا يعلم ما فى هذه الكلمات من التوحيد والمعارف والعبودية، إلا الراسخون فى العلم بالله ومعرفته ومعرفة عبوديته.

فإن قيل: كيف يريد الله أمراً ولا يرضاه ولا يحبه ؟ وكيف يشاؤه ويكونه ؟ وكيف يجمع إرادته له وبغضه وكراهته ؟

---

(1) أخرجه البخارى (1477)، (2408)، (5975)، (6473)، (7292)، ومسلم (1593)، وأحمد (4/ 246، 249، 250، 251، 255)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (4/ 233)، والدارمى (2/ 310-311)، والبغوى (3426).

(2) حديث صحيح: وأخرجه أحمد (2/ 108)، والبيهقى فى «السنن» (3/ 140)، وابن أبى شيبة (9/ 59)، وابن حبان (2742)، (3568)، وأورده الهيثمى فى «المجمع» (3/ 162)، وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، والبزار والطبرانى فى «الأوسط» وإسناده حسن. والحديث صححه الشيخ الألبانى فى «الإرواء» (557).

(3) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(4) الزيادة ليست فى المطبوعة. وهى ضرورية لصحة الكلام. (ش)

قيل: هذا السؤال هو الذى افترق الناس لأجله فرقاً وتباينت طرقهم وأقوالهم. فاعلم أن المراد نوعان: مراد لنفسه ومراد لغيره. فالمراد لنفسه، مطلوب محبوب لذاته وما فيه من الخير، فهو مراد إرادة الغايات والمقاصد.

والمراد لغيره، قد لا يكون مقصوداً لما يريد[6]، ولا فيه مصلحة له بالنظر إلى ذاته، وإن كان وسيلة إلى مقصوده ومراده، فهو مكروه له من حيث نفسه وذاته، مراد له من حيث قضاؤه وإيصاله إلى مراده. فيجتمع فيه الأمران: بغضه وإرادته، ولا يتنافيان، لاختلاف متعلقهما، وهذا كالدواء الكريه، إذا علم المتناول له أن فيه شفاءه، وقطع العضو المتآكل، إذا علم أن فى قطعه بقاء جسده، وكقطع المسافة الشاقة، إذا علم أنها توصل إلى مراده ومحبوبه، بل العاقل يكتفى فى إيثار هذا المكروه وإرادته بالظن الغالب، وإن خفيت عنه عاقبته، فكيف بمن لا يخفى عليه خافية.

فهو سبحانه يكره الشىء، ولا ينافى ذلك إرادته لأجل غيره، وكونه سبباً إلى أمر هو أحب إليه من فوته.

من ذلك: أنه خلق إبليس، الذى هو مادة لفساد الأديان والأعمال والاعتقادات والإرادات، وهو سبب لشقاوة كثير من العباد وعملهم بما يغضب الرب سبحانه تبارك وتعالى وهو الساعى فى وقوع خلاف ما يحبه الله ويرضاه. ومع هذا فهو وسيلة إلى محاب كثيرة للرب تعالى تَرَتَّبَتْ على خلقه، ووجودها أحب إليه من عدمها.

منها: أنه يظهر للعباد قدرة الرب تعالى على خلق المتضادات المتقابلات، فخلق هذه الذات، التى هى أخبث الذوات وشرها، وهى سبب كل شر فى مقابلة ذات جبرائيل التى هى من أشرف الذوات وأطهرها وأزكاها، وهى مادة كل خير، فتبارك خالق هذا وهذا، كما ظهرت قدرته فى خلق الليل والنهار، والدواء والداء، والحياة والموت، والحسن والقبيح، والخير والشر وذلك من أدل دليل على كمال قدرته وعزته وملكه وسلطانه، فإنه خلق هذه المتضادات، وقابلها بعضها ببعض، وجعلها محال تصرفه وتدبيره، فخلو الوجود عن بعضها بالكلية تعطيل لحكمته وكمال تصرفه وتدبير ملكه.

---

(٦) فى المطبوعة «مقصوداً لما لا يريد» وزيادة «لا» خطأ، تبطل المعنى وتفسده. (ش)

ومنها: ظهور آثار أسمائه القهرية؛ مثل: القهار، والمنتقم، والعدل، والضار، والشديد العقاب، والسريع العقاب، وذى البطش الشديد، والخافض، والمذل، فإن هذه الأسماء والأفعال كمال لابد من وجود متعلقها، ولو كان الجن والإنس على طبيعة الملائكة لم يظهر أثر هذه الأسماء.

ومنها: ظهور آثار أسمائه المتضمنة لحلمه وعفوه ومغفرته وستره، وتجاوزه عن حقه، وعتقه لمن شاء من عبيده، فلولا خلق ما يكرهه من الأسباب المفضية إلى ظهور آثار هذه الأسماء، لتعطلت هذه الحكم والفوائد. وقد أشار النبى ﷺ إلى هذا بقوله: «**لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون ويستغفرون فيغفر لهم**»(1).

ومنها: ظهور آثار أسماء الحكمة والخبرة، فإنه الحكيم الخبير الذى يضع الأشياء مواضعها، وينزلها منازلها اللائقة بها، فلا يضع الشىء فى غير موضعه، ولا ينزله فى غير منزلته التى يقتضيها كمال علمه وحكمته وخبرته، فهو أعلم حيث يجعل رسالاته، وأعلم بمن يصلح لقبولها، ويشكره على انتهائها إليه، وأعلم بمن لا يصلح لذلك. فلو قدر عدم الأسباب المكروهة، لتعطلت حكم كثيرة، ولفاتت مصالح عديدة، ولو عطلت تلك الأسباب لما فيها من الشر لتعطل الخير الذى هو أعظم من الشر الذى فى تلك الأسباب، وهذا كالشمس والمطر والرياح التى فيها من المصالح ما هو أضعاف أضعاف ما يحصل بها من الشر.

ومنها: حصول العبودية المتنوعة التى لولا خلق إبليس لما حصلت، فإن عبودية الجهاد من أحب أنواع العبودية إليه سبحانه وتعالى ولو كان الناس كلهم مؤمنين لتعطلت هذه العبودية وتوابعها من الموالاة لله سبحانه والمعاداة فيه وعبودية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وعبودية الصبر ومخالفة الهوى وإيثار محاب الله تعالى، وعبودية التوبة والاستغفار، وعبودية الاستعاذة بالله أن يجيره من عدوه، ويعصمه من كيده وأذاه إلى غير ذلك من الحكم التى تعجز العقول عن إدراكها.

---

(1) أخرجه مسلم (2749)، والترمذى (2526)، وأحمد (2/ 305، 309)، وعبد الرزاق (20271)، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» (55)، وفى «الشعب» (7102)، وفى «الآداب» (1028)، والطبرانى فى «الدعاء» (1801)، والحاكم (4/ 246)، والبغوى فى «شرح السنة» (1295)، كلهم من طرق عن أبى هريرة به.

فإن قيل: فهل كان يمكن وجود تلك الحكم بدون هذه الأسباب ؟ فهذا سؤال فاسد ! وهو فَرض وجود الملزوم بدون لازمه، كفرض وجود الابن بدون الأب، والحركة بدون المتحرك، والتوبة بدون التائب.

فإن قيل: فإذا كانت هذه الأسباب مرادة لما تفضى إليه من الحكم، فهل تكون مرضية محبوبَة من هذا الوجه، أم هى مسخوطة من جميع الوجوه ؟.

قيل: هذا السؤال يرد على وجهين:

أحدهما: من جهة الرب تعالى، وهل يكون محباً لها من جهة إفضائها إلى محبوبه، وإن كان يبغضها لذاتها ؟

والثانى: من جهة العبد وهو أنه هل يسوغ له الرضا بها من تلك الجهة أيضاً؟ فهذا سؤال له شأن.

فاعلم أن الشر كله يرجع إلى العدم، أعنى عدم الخير وأسبابه المفضية إليه، وهو من هذه الجهة شر، وأما من جهة وجوده المحض، فلا شر فيه. مثاله: أن النفوس الشريرة وجودها خير من حيث هى موجودة، وإنما حصل لها الشر بقطع مادة الخير عنها، فإنها خلقت فى الأصل متحركة، فإن أعينت بالعلم وإلهام الخير تحركت به، وإن تركت تحركت بطبعها إلى خلافه، وحركتها من حيث هى حركة: خير، وإنما تكون شراً بالإضافة لا من حيث هى حركة، والشر كله ظلم وهو وضع الشىء فى غير محله، فلو وضع فى موضعه لم يكن شراً، فعلم أن جهة الشر فيه نسبية إضافية.

ولهذا كانت العقوبات الموضوعة فى محالها خيراً فى نفسها، وإن كانت شراً بالنسبة إلى المحل الذى حلت به، لما أحدثت فيه من الألم الذى كانت الطبيعة قابلة لضده من اللذة مستعدة له، فصار ذلك الألم شراً بالنسبة إليها، وهو خير بالنسبة إلى الفاعل حيث وضعه فى موضعه، فإنه سبحانه لم يخلق شراً محضاً من جميع الوجوه والاعتبارات، فإن حكمته تأبى ذلك، فلا يمكن فى جناب الحق تعالى أن يريد شيئاً يكون فساداً من كل وجه، لا مصلحة فى خلقه بوجه ما، هذا من أبين المحال، فإنه سبحانه الخير كله بيديه، والشر ليس إليه، بل كل ما إليه فخير، والشر إنما حصل لعدم هذه الإضافة والنسبة إليه، فلو كان إليه لم يكن شراً فتأمله فانقطاع نسبته إليه هو الذى صيره شراً.

فإن قيل: لم تنقطع نسبته إليه خلقاً ومشيئة ؟

قيل: هو من هذه الجهة ليس بشر، فإن وجوده هو المنسوب إليه، وهو من هذه الجهة ليس بشر، والشر الذى فيه من عدم إمداده بالخير وأسبابه، والعدم ليس بشىء، حتى ينسب إلى من بيده الخير.

فإن أردت مزيد إيضاح لذلك، فاعلم أن أسباب الخير ثلاثة: الإيجاد، والإعداد، والإمداد. فإيجاد هذا خير، وهو إلى الله، وكذلك إعداده وإمداده. فإذا لم يحدث فيه إعداد ولا إمداد حصل فيه الشر بسبب هذا العدم الذى ليس إلى الفاعل، وإنما إليه ضده.

فإن قيل: هلا أمده إذ أوجده ؟.

قيل: ما اقتضت الحكمة إيجاده وإمداده، وإنما اقتضت إيجاده وترك إمداده، فإيجاده خير، والشر وقع من عدم إمداده.

فإن قيل: فهلا أمد الموجودات كلها ؟

فهذا سؤال فاسد، يظن مورده أن التسوية بين الموجودات أبلغ فى الحكمة. وهذا عين الجهل. بل الحكمة فى هذا التفاوت العظيم الذى بين الأشياء، وليس فى خلق كل نوع منها تفاوت، فكل نوع منها ليس فى خلقه تفاوت، والتفاوت إنما وقع لأمور عدمية لم يتعلق بها الخلق، وإلا فليس فى الخلق من تفاوت. فإن اعتاص عليك هذا ولم تفهمه حق الفهم، فراجع قول القائل:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

فإن قيل: كيف يرضا لعبده شيئاً ولا يعينه عليه ؟

قيل: لأن إعانته عليه قد تستلزم فوات محبوب له أعظم من حصول تلك الطاعة التى رضيها له، وقد يكون وقوع تلك الطاعة منه يتضمن مفسدة هي أكره إليه سبحانه من محبته لتلك الطاعة. وقد أشار تعالى إلى ذلك فى قوله: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ (التوبة:46-47)، الآيتين. فأخبر سبحانه أنه كره انبعاثهم إلى الغزو مع رسوله، وهو طاعة، فلما كرهه منهم ثبطهم عنه، ثم ذكر سبحانه بعض المفاسد التى تترتب على خروجهم مع رسوله، فقال: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ (التوبة:47)، أي: فساداً وشراً، ﴿وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ﴾ (التوبة:47)، أي: سعوا بينكم بالفساد والشر ﴿يَبْغُونَكُمُ

الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ﴾ (التوبة:47)، أى: قابلون منهم مستجيبون لهم، فيتولد من سعى هؤلاء وقبول هؤلاء من الشر ما هو أعظم من مصلحة خروجهم، فاقتضت الحكمة والرحمة أن أقعدهم عنه.

فاجعل هذا المثال أصلاً، وقس عليه.

وأما الوجه الثانى: وهو الذى من جهة العبد: فهو أيضاً ممكن، بل واقع. فإن العبد يسخط الفسوق والمعاصى ويكرهها، من حيث هى فعل العبد واقعة بكسبه وإرادته واختياره، ويرضى بعلم الله وكتابه ومشيئته وإرادته وأمره الكونى، فيرضى بما منَّ الله، ويسخط ما هو منه. فهذا مسلك طائفة من أهل العرفان، وطائفة أخرى كرهتها مطلقاً، وقولهم يرجع إلى هذا القول لأن إطلاقهم الكراهة لا يريدون به شموله لعلم الرب وكتابه ومشيئته.

وسر المسألة: أن الذى إلى الرب منها غير مكروه، والذى إلى العبد مكروه.

فإن قيل: ليس إلى العبد شىء منها.

قيل: هذا هو الجبر الباطل الذى لا يمكن صاحبه التخلص من هذا المقام الضيق، والقدرى المنكر أقرب إلى التخلص منه من الجبرى. وأهل السنة، المتوسطون بين القدرية والجبرية أسعد بالتخلص من الفريقين.

فإن قيل: كيف يتأتى الندم والتوبة مع شهود الحكمة فى التقدير، ومع شهود القيومية والمشيئة النافذة ؟

قيل: هذا هو الذى أوقع من عميت بصيرته فى شهود الأمر على غير ما هو عليه، فرأى تلك الأفعال طاعات، لموافقته فيها المشيئة والقدر. وقال: إن عصيت أمره فقد أطعت إرادته وفى ذلك قيل:

أصبحت منفعلاً لما يختاره ... منى، ففعلى كله طاعات

وهؤلاء أعمى الخلق بصائر وأجهلهم بالله وأحكامه الدينية والكونية، فإن الطاعة هى موافقة الأمر الدينى الشرعى، لا موافقة القدر والمشيئة، ولو كان موافقة القدر طاعة لكان إبليس من أعظم المطيعين له، ولكان قوم نوح وهود وصالح ولوط وشعيب وقوم فرعون ـ كلهم مطيعين. وهذا غاية الجهل.

لكن إذا شهد العبد عجز نفسه، ونفوذ الأقدار فيه، وكمال فقره إلى ربه، وعدم استغنائه عن عصمته وحفظه طرفة عين: كان بالله في هذه الحال لا بنفسه، فوقوع الذنب منه لا يتأتى في هذه الحال البتة، فإن عليه حصناً حصيناً، فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي، فلا يتصور منه الذنب في هذه الحالة، فإذا حجب عن هذا المشهد وبقي بنفسه استولى عليه حكم النفس، فهنالك نصبت عليه الشباك والأشراك، وأرسلت عليه الصيادون، فإذا انقشع عنه ضباب ذلك الوجود الطبعي، فهنالك يحضره الندم والتوبة والإنابة، فإنه كان في المعصية محجوباً بنفسه عن ربه، فلما فارق ذلك الوجود صار في وجود آخر، فبقي بربه لا بنفسه.

فإن قيل: إذا كان الكفر بقضاء الله وقدره، ونحن مأمورون أن نرضى بقضاء الله فكيف ننكره ونكرهه؟

فالجواب: أن يقال أولاً: نحن غير مأمورين بالرضى بكل ما يقضيه الله ويقدره، ولم يرد بذلك كتاب ولا سنة، بل من المقضي ما يرضى به، ومنه ما يسخط ويمقت، كما لا يرضى به القاضي لأقضيته سبحانه، بل من القضاء ما يسخط، كما أن من الأعيان المقضية ما يغضب عليه ويمقت ويلعن ويذم.

ويقال ثانياً: هنا أمران: قضاء الله، وهو فعل قائم بذات الله تعالى. ومَقْضيٌ: وهو المفعول المنفصل عنه. فالقضاء كله خير وعدل وحكمة، نرضى به كله، والمقضي قسمان: منه ما يرضى به، ومنه ما لا يرضى به.

ويقال ثالثاً: القضاء له وجهان: أحدهما: تعلقه بالرب تعالى ونسبته إليه، فمن هذا الوجه يرضى به. والوجه الثاني: تعلقه بالعبد ونسبته إليه، فمن هذا الوجه ينقسم إلى ما يرضى به وإلى ما لا يرضى به. مثال ذلك: قتل النفس، له اعتباران: فمن حيث قدره الله وقضاه وكتبه وشاءه وجعله أجلاً للمقتول ونهاية لعمره يُرضى به، ومن حيث صدر من القاتل وباشره وكسبه وأقدم عليه باختياره وعصى الله بفعله نسخطه ولا نرضى به.

قوله: «**والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان**». إلى آخره.

التعمق: هو المبالغة في طلب الشيء، والمعنى: أن المبالغة في طلب القدر والغوص في الكلام فيه ذريعة الخذلان. الذريعة: الوسيلة، والذريعة والدرجة والسلم ـ متقاربة المعنى، وكذلك الخذلان والحرمان والطغيان متقاربة المعنى أيضاً. لكن الخذلان في مقابلة النصر، والحرمان في مقابلة الظفر، والطغيان في مقابلة الاستقامة.

وقوله: «فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسةً».

عن أبى هريرة رضي الله عنه، قال: جاء ناس من أصحاب النبى ﷺ إلى رسول الله ﷺ، فسألوه: إنا نجد فى أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به ؟ قال: «**وقد وجدتموه ؟**» قالوا: نعم، قال: «**ذاك صريح الإيمان**»[1] رواه مسلم.

الإشارة بقوله: «**ذاك صريح الإيمان**» إلى تعاظمهم أن يتكلموا به.

ولمسلم أيضاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: سئل رسول الله ﷺ عن الوسوسة ؟ فقال: «**تلك محض الإيمان**»[2].

وهو بمعنى حديث أبى هريرة، فإن وسوسة النفس أو مدافعة وسواسها بمنزلة المحادثة الكائنة بين اثنين فمدافعة الوسوسة الشيطانية واستعظامها صريح الإيمان ومحض الإيمان.

هذه طريقة الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان ثم خلف من بعدهم خلف، سودوا الأوراق بتلك الوساوس، التى هى شكوك وشبه، بل وسودوا القلوب، وجادلوا بالباطل ؛ ليدحضوا به الحق ؛ ولذلك أطنب الشيخ ـ رحمه الله ـ فى ذم الخوض فى الكلام فى القدر والفحص عنه.

وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله ﷺ : «**أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم**»[3].[4]

وقال الإمام أحمد: حدثنا أبو معاوية، حدثنا داود بن أبى هند، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم والناس يتكلمون فى القدر، قال: فكأنما تفقأ فى وجهه حب الرمان من الغضب، قال: فقال لهم: «**ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض؟ بهذا هلك من كان قبلكم**» قال: فما غبطت نفسى بمجلس فيه رسول الله لم أشهده،

(1) أخرجه مسلم (132)، وأبو داود (5111)، وأحمد (397، 441، 456)، والطيالسى (3401)، وابن حبان (145)، (146)، (148).

قال الشيخ أحمد شاكر: كان الحديث محرفاً فى المطبوعة، فأكملناه وصححناه من كتاب الصحيح.

(2) أخرجه مسلم (133)، وأحمد (6/ 106)، وعلقه البخارى فى «الأدب المفرد» (1285)، وهناد السرى فى «الزهد» (948)، وأبو يعلى (4649)، والطبرانى فى «الأوسط» (8537)، وابن حبان (149)، والبغوى فى «شرح السنة» (59)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (2/ 251).

(3) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(4) رواه أحمد والشيخان وغيرهم. وفى المطبوعة «إن أبغض» وزيادة «إن» ليست من لفظه. (ش)

بما غبطت نفسي بذلك المجلس، أني لم أشهده(1). ورواه ابن ماجه أيضا. (2)

وقال تعالى: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ (التوبة:69)، الخلاق: النصيب، قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ﴾ (البقرة:200)، أي: استمتعتم بنصيبكم كما استمتع الذين من قبلكم بنصيبهم وخضتم كالذى خاضوا، أي: كالخوض الذى خاضوه، أو كالفوج أو الصنف أو الجيل الذى خاضوا.

وجمع سبحانه بين الاستمتاع بالخلاق وبين الخوض، لأن فساد الدين إما فى العمل، وإما فى الاعتقاد، فالأول من جهة الشهوات، والثانى من جهة الشبهات، وروى البخارى عن أبى هريرة رضي الله عنه، أن النبى ﷺ قال: **«لتأخذن أمتى مأخذ القرون قبلها شبراً بشبر، وذراعاً بذراع»**، قالوا: فارس والروم؟ قال: **«فمن الناس إلا أولئك»**(3).

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«ليأتين على أمتى ما أتى على بنى إسرائيل حذو النعل بالنعل، حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية كان من أمتى من يصنع ذلك، وإن بنى إسرائيل تفرقوا على اثنتين وسبعين ملة وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين ملة، كلهم فى النار إلا ملة واحدة» قالوا: من هى يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابى»**(4) رواه الترمذى.

وعن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **«تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة»**(5) رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى، وقال: حديث حسن صحيح.

---

(1) حديث صحيح: وأخرجه أحمد (2/ 178، 181، 185، 195)، وابن ماجه (85)، والبخارى فى خلق «أفعال العباد» (43)، وعبد الرزاق (20367)، والبغوى فى «شرح السنة» (121)، وصححه الشيخ الألبانى رحمه الله تعالى.

(2) هو فى المسند بتحقيقنا (6668)، وصححنا لفظه هنا عن المسند. ورواه ابن ماجه (2/ 23). (ش)

(3) أخرجه البخارى (7319)، والآجرى فى «الشريعة» (18)، من حديث أبى هريرة.

(4) إسناده ضعيف والحديث صحيح: وأخرجه الترمذى (2641)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (145)، (146)، (147)، والحاكم (1/ 128-129)، والآجرى فى «الشريعة» (23-24). ومحمد بن نصر المروزى فى «السنة» (59)، كلهم من طرق عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو به. وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم ضعيف وكذا ضعفه الشيخ الألبانى من هذا الوجه.

(5) حديث صحيح: وأخرجه أبو داود (4596)، والترمذى (2640)، وابن ماجه (3991)، وأحمد (2/ 332)، وأبو يعلى (5910)، (5978)، (6117)، والحاكم (1/ 128)، وابن حبان (6247)، (6731)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (66)، (67)، والآجرى فى «الشريعة» (14)، (15)، ومحمد بن نصر المروزى فى «السنة» (58)، كلهم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعاً به. ومحمد بن عمرو حسن الحديث، والحديث صححه الشيخ الألبانى فى «الصحيحة» (203).

وعن معاوية بن أبى سفيان ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن أهل الكتابين افترقوا فى دينهم على اثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة**» [1]. يعنى الأهواء - «**كلها فى النار إلا واحدة وهى الجماعة**».

وأكبر المسائل التى وقع فيها الخلاف بين الأمة: مسألة القدر، وقد اتسع الكلام فيها غاية الاتساع.

وقوله: «**فمن سأل: لم فعل؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين**».

اعلم أن مبنى العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله، على التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة فى الأوامر والنواهى والشرائع ؛ ولهذا لم يحك الله سبحانه عن أمة نبى صدقت بنبيها وآمنت بما جاء به، أنها سألته عن تفاصيل الحكمة فيما أمرها به ونهاها عنه وبلغها عن ربها، ولو فعلت ذلك لما كانت مؤمنة بنبيها، بل انقادت وسلمت وأذعنت، وما عرفت من الحكمة عرفته، وما خفى عنها لم تتوقف فى انقيادها وتسليمها على معرفته، ولا جعلت ذلك من شأنها، وكان رسولها أعظم عندها من أن تسأله عن ذلك، كما فى الإنجيل: «يا بنى إسرائيل لا تقولوا: لم أمر ربنا؟ ولكن قولوا: بم أمر ربنا؟» ولهذا كان سلف هذه الأمة، التى هى أكمل الأمم عقولاً ومعارف وعلوماً لا تسأل نبيها: لم أمر الله بكذا ؟ ولم نهى عن كذا ؟ ولم قدر كذا ؟ ولم فعل كذا ؟ لعلمهم أن ذلك مضاد للإيمان والاستسلام، وأن قدم الإسلام لا تثبت إلا على درجة التسليم.

فأول مراتب تعظيم الأمر التصديق به، ثم العزم الجازم على امتثاله، ثم المسارعة إليه والمبادرة به، والحذر عن القواطع والموانع، ثم بذل الجهد والنصح فى الإتيان به على أكمل الوجوه، ثم فعله لكونه مأموراً، بحيث لا يتوقف الإتيان به على معرفة حكمته فإن ظهرت له فعله وإلا عطله، فإن هذا ينافى الانقياد، ويقدح فى الامتثال.

---

(1) **حديث صحيح**: وأخرجه أبو داود (4597)، وأحمد (4/ 102)، والدارمى (2518)، والحاكم (1/ 128)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (1)، (2)، (65)، (69)، والآجرى فى «الشريعة» (131)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (150)، والبيهقى فى «دلائل النبوة» (6/ 541-542)، والطبرانى فى «الكبير» جـ (19)، رقم (884)، (885)، وفى «مسند الشاميين» (1005)، كلهم من طريق صفوان بن عمرو بن الأزهر بن عبد الله الحرازى عن أبى عامر عبد الله بن لحى عن معاوية بن أبى سفيان مرفوعاً به. وأزهر بن عبد الله روى عنه جماعة، ووثقه العجلى وابن حبان، وقال الحافظ فى «التقريب»: صدوق، وقال الذهبى فى «الميزان»: حسن الحديث. والحديث حسنه الشيخ الألبانى فى «الصحيحة» (204).

قال القرطبى ناقلاً عن ابن عبد البر: فمن سأل مستفهماً راغباً فى العلم ونفى الجهل عن نفسه، باحثاً عن معنى يجب الوقوف فى الديانة عليه: فلا بأس به، فشفاء العى السؤال. ومن سأل متعنتاً غير متفقه ولا متعلم، فهو الذى لا يحل قليل سؤاله ولا كثيره.

قال ابن العربى: الذى ينبغى للعالم أن يشتغل به هو بسط الأدلة، وإيضاح سبل النظر، وتحصيل مقدمات الاجتهاد، وإعداد الآلة المعينة على الاستمداد، قال: فإذا عرضت نازلة، أتيت من بابها، ونشدت من مظانها، والله يفتح وجه الصواب فيها. انتهى.

وقال ﷺ: «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**»(1) رواه الترمذى وغيره.

ولا شك فى تكفير من رد حكم الكتاب، ولكن من تأول حكم الكتاب لشبهة عرضت له، بُيّن له الصواب ليرجع إليه، فالله سبحانه وتعالى لا يسأل عما يفعل، لكمال حكمته ورحمته وعدله، لا لمجرد قهره وقدرته، كما يقول جهم وأتباعه. وسيأتى لذلك زيادة بيان عند قول الشيخ: «**ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله**».

قوله: «فهذا جملة ما يحتاج إليه مَنْ هو منور قلبه من أولياء الله تعالى، وهى درجة الراسخين فى العلم، لأن العلم علمان: علم فى الخلق موجود، وعلم فى الخلق مفقود، فإنكار العلم الموجود كفر، وادعاء العلم المفقود كفر، ولا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود وترك طلب العلم المفقود».

قال الشيخ عبد العزيز بن باز:

مراده رحمه الله بالعلم المفقود هو علم الغيب وهو مختص بالله عز وجل ومن ادعاه من الناس كفر لقول الله سبحانه: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ﴾ (الأنعام:59)، وقوله عز وجل: ﴿قُل لاَّ

---

(1) حديث صحيح: أخرجه الترمذى (2317)، وابن ماجه (3976)، والبغوى فى «شرح السنة» (4132)، من حديث أبى هريرة وله شاهد من حديث الحسين بن على أخرجه أحمد (1/ 201). والطبرانى فى «الكبير» (2886)، وفى «الصغير» (293)، ومن حديث أبى بكر أخرجه الحاكم، ومن حديث أبى ذر، ومن حديث زيد بن ثابت وغيرهم. وقد تكلمت على أسانيد هذه الأحاديث فى «تعليقى على الأربعين النووية». والحديث صححه الشيخ الألبانى - رحمه الله تعالى.

ش: الإشارة بقوله: فهذا. إلى ما تقدم ذكره، مما يجب اعتقاده والعمل به، مما جاءت به الشريعة. وقوله: وهي درجة الراسخين في العلم. أي: علم ما جاء به الرسول جملة وتفصيلاً، نفياً وإثباتاً. ويعني بالعلم المفقود: علم القدر الذي طواه الله عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، ويعني بالعلم الموجود: علم الشريعة، أصولها وفروعها، فمن أنكر شيئاً مما جاء به الرسول كان من الكافرين، ومن ادعى علم الغيب كان من الكافرين، قال تعالى: ﴿ عَالِمُ

يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ (النمل:65) الآية. وقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «**مفاتح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله، ثم تلا قوله سبحانه:** ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ ﴾ (لقمان:34)»، ولأحاديث صحيحة كثيرة وردت في الباب تدل على أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يعلم الغيب مع أنه أفضل الخلق وسيد الرسل فغيره من باب أولى وهو صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا يعلم من ذلك إلا ما علمه إياه سبحانه ولما تكلم أهل الإفك في عائشة رضي الله عنها لم يعلم براءتها إلا بنزول الوحي، ولما ضاع عقدها في بعض أسفاره صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعث جماعة في طلبه ولم يعلم مكانه حتى أقاموا البعير فوجدوه تحته والأدلة من الكتاب والسنة في هذا كثيرة والحمد لله.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

أي يحتاجه في أمور القضاء والقدر، فأنت تؤمن بالقدر ومراتبه الأربع، تؤمن بتفاصيلها التي جاءت في الكتاب والسنة، ولا تدخل في المناقشات والاعتراضات، بل تعمل العمل الصالح والأسباب المناسبة.

(الراسخون) يعني: الثابتين في العلم، الذين عندهم علم راسخ، وليس عندهم شكوك ولا جهل، فهم يؤمنون بالقضاء والقدر، ويعملون الأعمال الصالحة، ويتركون الأعمال السيئة، ولا يتدخلون مع الله في سر من أسراره، ولا يناقشونه ويعترضون عليه، هذا شأن الراسخين في العلم، وأما الجهال فيدخلون في ضلالات وأمور ابتدعوها.

الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا (٢٦) إِلاَّ مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ (الجن:26-27) الآية. وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (لقمان:34). ولا يلزم من خفاء حكمة الله علينا عدمها، ولا من جهلنا انتفاء حكمته ألا ترى أن خفاء حكمة الله علينا فى خلق الحيات والعقارب والفأر والحشرات، التى لا يعلم منها إلا المضرة: لم ينف أن يكون الله تعالى خالقاً لها، ولا يلزم أن لا يكون فيها حكمة خفيت علينا، لأن عدم العلم لا يكون علماً بالمعدوم.

(لأن العلم علمان: علم فى الخلق موجود، وعلم فى الخلق مفقود): العلم علمان: علم استأثر به الله، فلا يعلمه إلا هو سبحانه وتعالى، وهو علم الغيب.

وعلم فى الخلق موجود، علّمهم الله إياه، وهو ما لهم فيه مصلحة، وذلك بما أنزل الله من الكتاب، وما أرسل به الرسول ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ (البقرة:129)، الكتاب: القرآن، والحكمة: السنة، وقيل: الفقه فى دين الله، فالله علمنا والرسول علمنا ﴿وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة:151).

(فإنكار العلم الموجود كفر، وادعاء العلم المفقود كفر): إنكار العلم الشرعى وما فيه من الأمر والنهى والإخبار عن الماضى والمستقبل، إنكاره كفر.

وادعاء علم الغيب كفر ﴿قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ (النمل:65)، وأكمل الخلق عليه الصلاة والسلام يقول: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ (الأعراف:188)، فالنبى عليه الصلاة والسلام لا يعلم الغيب إلا ما علمه الله ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ﴾ (البقرة:255).

(ولا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود وترك طلب العلم المفقود): لا يثبت الإيمان إلا بقبول العلم الموجود، وهو علم الكتاب والسنة، وترك علم الغيب لله ﴿فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ﴾

قوله: «ونؤمن باللوح والقلم. وبجميع ما فيه قد رقم».

ش: قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ ۝ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ (البروج:21-22). وروى الحافظ أبو القاسم الطبرانى بسنده إلى النبى ﷺ أنه قال: «**إن الله خلق لوحاً محفوظاً من درة بيضاء، صفحاتها ياقوتة حمراء، قلمه نور وكتابه نور، لله فيه كل يوم ستون وثلاثمائة لحظة [وعرضه ما بين السماء والأرض ينظر] فيه كل يوم ستين وثلاثمائة نظرة، يخلق [بكل نظرة] ويحيى ويميت، ويعز ويذل، ويفعل ما يشاء**»(1).

اللوح المذكور: هو الذى كتب الله مقادير الخلائق فيه، والقلم المذكور: هو الذى خلقه الله وكتب به فى اللوح المذكور المقادير، كما فى «سنن أبى داود»، عن عبادة بن الصامت قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: [**إن] أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب، قال: يارب، وما [ذا] أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة**»(2). (3)

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا تابع لما سبق من الكلام عن القضاء والقدر، وقد سبق أن من مراتب الإيمان بالقضاء والقدر: الإيمان بما كتب فى اللوح المحفوظ، وأن الله لما علم كل شيء كتب ذلك فى اللوح المحفوظ، وذلك أن الله خلق الخلق، وأول ما خلق القلم، فقال له: «اكتب»، قال: ما أكتب؟ قال: «**اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة**»، فجرى القلم بأمر الله بكتابة ما هو كائن إلى يوم القيامة، كما جاء فى الحديث.

---

(1) ضعيف: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» (12511)، من طريق زياد بن عبد الله البكائى، عن ليث بن أبى سليم عن عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس به. وزياد بن عبد الله وليث كلاهما ضعيف.
وقال الشيخ أحمد شاكر: هذا الحديث محرف جداً فى المطبوعة، وفيها زيادة ونقص. وقد ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (7/ 190-191)، وصححناه منه. ولكنه فيه موقوف من كلام ابن عباس. وقال الهيثمي: «رواه الطبرانى من طريقين، ورجال هذه ثقات» فلعل الشارح نقله من الرواية الأخرى التى أعرض عنها الهيثمي.

(2) حديث صحيح: وأخرجه الترمذى (2155)، (3319)، وأحمد (5/ 317)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (103)، (105)، (107)، والطيالسى (577)، وابن أبى شيبة (8/ 347)، والآجرى فى «الشريعة» (384)، والبخارى فى «التاريخ الكبير» (6/ 92)، كلهم من طرق عن الوليد بن عبادة بن الصامت به.
وللحديث طرق أخرى انظر فى «تحقيق الاعتقاد للبيهقي» (ص 150-151)، لشيخنا أبى عبد الله أحمد ابن أبى العينين، والحديث صححه الشيخ الألبانى رحمه الله.

(3) أبو داود (4700)، والتصحيح والزيادة من هناك. (ش)

واختلف العلماء: هل القلم أول المخلوقات، أو العرش ؟ على قولين، ذكرهما الحافظ أبو العلاء الهمداني، أصحهما: أن العرش قبل القلم، لما ثبت في «الصحيح» من حديث عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ : «**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة [قال] وعرشه على الماء**»(1). فهذا صريح أن التقدير وقع بعد خلق العرش والتقدير وقع عند أول خلق القلم، بحديث عبادة هذا، ولا يخلو قوله: «أول ما خلق الله القلم»، إلخ إما أن يكون جملة أو جملتين. فإن كان جملة وهو الصحيح كان معناه: أنه عند أول خلقه قال له: «اكتب»، كما في اللفظ: «**أول ما خلق الله القلم قال له: اكتب**» بنصب «أولَ» و «القلمَ»، وإن كان جملتين، وهو مروى برفع «أولُ» و «القلمُ» فيتعين حمله على أنه أول المخلوقات من هذا العالم، فيتفق الحديثان، إذ حديث عبد الله بن عمرو صريح في أن العرش سابق على التقدير، والتقدير مقارن لخلق القلم. وفي اللفظ الآخر: «**لما خلق الله القلم قال له: اكتب**».

فهذا القلم أول الأقلام وأفضلها وأجلها. وقد قال غير واحد من أهل التفسير: إنه القلم الذى أقسم الله به في قوله تعالى: ﴿ **نٓ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ** ﴾ (القلم:1).

والقلم الثاني: قلم الوحي، وهو الذى يكتب به وحي الله إلى أنبيائه ورسله، وأصحاب هذا القلم هم الحكام على العالم، والأقلام كلها خدم لأقلامهم. وقد رفع النبى ﷺ ليلة أسرى به إلى مستوى يسمع فيه صريف الأقلام، فهذه الأقلام هي التي تكتب ما يوحيه الله تبارك وتعالى من الأمور التي يدبرها أمر العالم العلوي والسفلي.

ولا يعلم كيفية اللوح والقلم إلا الله، وهما مخلوقان من مخلوقات الله عز وجل، نؤمن بذلك، ولذلك قال المؤلف: (**نؤمن باللوح والقلم وبما فيه قد رقم**)، يعنى اللوح المحفوظ، والكتابة فيه.

وهذه هي المرتبة الثانية من مراتب الإيمان بالقضاء والقدر، وهي: الإيمان بالكتابة في اللوح المحفوظ.

---

(1) صحيح مسلم (2/ 300)، وصححناه من هناك. (ش)

قوله: «فلو اجتمع الخلق كلهم على شىء كتبه اللّه تعالى فيه أنه كائن، ليجعلوه غير كائن لم يقدروا عليه. ولو اجتمعوا كلهم على شىء لم يكتبه اللّه تعالى فيه؛ ليجعلوه كائناً لم يقدروا عليه. جف القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة».

ش: تقدم حديث جابر عن رسول اللّه ﷺ، قال: جاء سراقة بن مالك بن جعشم، فقال: يا رسول اللّه، بيّن لنا ديننا كأنا خلقنا الآن، فيم العمل اليوم، أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير؟ أم فيما يستقبل؟ قال: «**لا، بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير**»[1].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كنت خلف رسول الله ﷺ يوما، فقال: «**يا غلام ألا أعلمك كلمات: احفظ اللّه يحفظك، احفظ اللّه تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل اللّه، وإذا استعنت فاستعن باللّه، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشىء لم ينفعوك إلا بشىء قد كتبه اللّه لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشىء لم يضروك إلا بشىء قد كتبه اللّه عليك رفعت الأقلام، وجفت الصحف**»[2] رواه الترمذى وقال: حديث حسن صحيح.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

الكتابة التى كتبها الله تعالى فى اللوح المحفوظ لا يقدر أحد على تغييرها، فلو اجتمع الخلق على أن يغيروا شيئاً كتبه الله لما استطاعوا، ولو اجتمعوا على أن يوجدوا شيئاً لم يكتبه الله فى اللوح المحفوظ لم يوجدوه، كما جاء ذلك فى حديث ابن عباس لما قال له النبى ﷺ: «**واعلم أن**

---

(1) **حديث صحيح**: وقد مضى تخريجه.

(2) **حديث صحيح**: وأخرجه الترمذى (2516)، وأحمد (1/ 293، 303، 307)، وأبو يعلى (2556)، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» (126)، وفى «الشعب» (195)، وفى «الاعتقاد» (ص 156)، والآجرى فى «الشريعة» (450)، والطبرانى فى «الكبير» (12988)، وفى «الدعاء» (42)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (1094)، (1095)، كلهم من طريق قيس بن الحجاج عن حنش عن ابن عباس به.

وحنش ثقة وقيس بن الحجاج صدوق فالإسناد حسن وهو صحيح بمجموع طرقه، فله طرق أخرى عن ابن عباس، وفيها ضعف إلا أنها تقوى الحديث خرجتها فى تعليقى على «الأربعين النووية» والحديث صححه الشيخ الألبانى فى «ظلال الجنة» (316-318).

وفى رواية غير الترمذى: «**احفظ الله تجده أمامك، تعرّف إلى الله فى الرخاء يعرفك فى الشدة، واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك، واعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً**».

وقد جاءت «الأقلام» فى هذه الأحاديث وغيرها مجموعة، فدل ذلك على أن للمقادير أقلاماً غير القلم الأول، الذى تقدم ذكره مع اللوح المحفوظ.

والذى دلت عليه السنة أن الأقلام أربعة، وهذا التقسيم غير التقسيم المقدم ذكره.

القلم الأول: العام الشامل لجميع المخلوقات، وهو الذى تقدم ذكره مع اللوح.

القلم الثانى: خبر خلق آدم، وهو قلم عام أيضاً، لكن لبنى آدم، ورد فى هذا آيات تدل على أن الله قدر أعمال بنى آدم وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم عقيب خلق أبيهم.

القلم الثالث: حين يرسل الملك إلى الجنين فى بطن أمه، فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقى أو سعيد.[1] كما ورد ذلك فى الأحاديث الصحيحة.

الخلق لو اجتمعوا على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف».

فلا تغيير ولا تبديل لما كتبه الله جل وعلا فى اللوح المحفوظ.

---

(1) أخرجه البخارى (3208)، (3332)، (6594)، (7454)، ومسلم (2643)، وأبو داود (4708)، والنسائى فى «الكبري» (11246)، والترمذى (2137)، وابن ماجه (76)، وأحمد (1/ 382، 414، 430)، والطيالسى (298)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (175)، (176)، وأبو يعلى (5157)، وابن حبان (6174)، والحميدى (126)، والبيهقى فى «الكبرى» (7/ 421)، (10/ 216)، وفى «الأسماء والصفات» (821) (822)، وفى «شعب الإيمان» (187)، وفى «الاعتقاد» (ص 153)، والبغوى فى «شرح السنة» (70)، والطبرانى فى «الصغير» (192)، والآجرى فى «الشريعة» (396)، (397)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (104) (1042)، والخطيب فى «تاريخه» (9/ 59-60).

القلم الرابع: الموضوع على العبد عند بلوغه، الذى بأيدى الكرام الكاتبين، الذين يكتبون ما يفعله بنو آدم، كما ورد ذلك فى الكتاب والسنة.

وإذا علم العبد أن كلاً من عند الله، فالواجب إفراده سبحانه بالخشية والتقوى. قال تعالى: ﴿ **فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ** ﴾ (المائدة:44). ﴿ **وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ** ﴾ (البقرة:40). ﴿ **وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ** ﴾ (البقرة:41). ﴿ **وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ** ﴾ (النور:52). ﴿ **هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ** ﴾ (المدثر:56). ونظائر هذا المعنى فى القرآن كثيرة، ولابد لكل عبد أن يتقى أشياء، فإنه لا يعيش وحده، ولو كان مَلكاً مطاعاً فلابد أن يتقى أشياء يراعى بها رعيته. فحينئذ فلابد لكل إنسان أن يتقى، فإن لم يتق الله اتقى المخلوق، والخلق لا يتفق حبهم كلهم وبغضهم، بل الذى يريده هذا يبغضه هذا، فلا يمكن إرضاؤهم كلهم، كما قال الشافعى ﷺ: «رضى الناس غاية لا تدرك، فعليك بالأمر الذى يصلحك فالزمه، ودع ما سواه فلا تعانه» فإرضاء الخلق لا مقدور ولا مأمور، وإرضاء الخالق مقدور ومأمور.

وأيضاً فالمخلوق لا يغنى عنه من الله شيئاً، فإذا اتقى العبد ربه كفاه مؤنة الناس. كما كتبت عائشة إلى معاوية، روى مرفوعاً وروى موقوفاً عليها: «**من أرضى الله بسُخْط الناس، رضى الله عنه وأرضى عنه الناس، ومن أرضى الناس بسُخْط الله، عاد حامده من الناس له ذاماً**»[1]. فمن أرضى الله كفاه مؤنة الناس ورضى عنه، ثم فيما بعد يرضون، إذ العاقبة للتقوى، ويحبه الله فيحبه الناس. كما فى «الصحيحين» عن النبى ﷺ أنه قال: «**إذا أحب الله العبد نادى: يا جبرائيل، إنى أحب فلاناً فأحبه، فيحبه جبرائيل، ثم ينادى جبرائيل فى السماء: إن الله يحب فلاناً فأحبوه، فيحبه أهل السماء، ثم يوضع له القبول فى الأرض**»[2]. وقال فى البغض مثل ذلك.

---

(1) أخرجه الترمذى (2414)، وابن المبارك فى «الزهد» (199)، والبغوى فى «شرح السنة» (4213)، من طريق عبد الوهاب بن الورد عن رجل من أهل المدينة قال كتب معاوية إلى عائشة: فذكره لكن للحديث طرق أخر صححه بها الشيخ الألبانى رحمه الله تعالى فى «الصحيحة».

(2) أخرجه البخارى (3209) (6040)، (7485)، ومسلم (3637)، وأحمد (2/ 267، 341، 413، 590، 514)، والترمذى (3160)، والطيالسي(3436)، وعبد الرزاق (19673)، والبيهقى فى «الزهد» (798)، (799). والبغوى فى «شرح السنة» (3470)، وابن حبان (364)، والطبرانى فى «الأوسط» (2821)، وأبو نعيم فى «الحلية» (7/ 141)، (10/ 306)، وفى «أخبار أصبهان» (2/ 57-58)، كلهم من طرق عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعاً به.

فقد بيَّن أنه لابد لكل مخلوق من أن يتقى إما المخلوق، وإما الخالق. وتقوى المخلوق ضررها راجح على نفعها من وجوه كثيرة، وتقوى اللّه هى التى يحصل بها سعادة الدنيا والآخرة، فهو سبحانه أهل التقوى، وهو أيضاً أهل المغفرة، فإنه هو الذى يغفر الذنوب، لا يقدر مخلوق على أن يغفر الذنوب ويجير من عذابها غيره، وهو الذى يجير ولا يجار عليه. قال بعض السلف: ما احتاج تقى قط، لقوله تعالى: ﴿**وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا (٢) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ**﴾ (الطلاق:2-3)، فقد ضمن اللّه للمتقين أن يجعل لهم مخرجاً مما يضيق على الناس وأن يرزقهم من حيث لا يحتسبون، فإذا لم يحصل ذلك دل على أن فى التقوى خللاً، فليستغفر اللّه وليتب إليه ثم قال تعالى: ﴿**وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ**﴾ (الطلاق:3)، أى: فهو كافيه، لا يحوجه إلى غيره.

وقد ظن بعض الناس أن التوكل ينافى الاكتساب وتعاطى الأسباب، وأن الأمور إذا كانت مقدرة فلا حاجة إلى الأسباب. وهذا فاسد، فإن الاكتساب: منه فرض، ومنه مستحب، ومنه مباح، ومنه مكروه، ومنه حرام، كما قد عرف فى موضعه. وقد كان النبى ﷺ أفضل المتوكلين، يلبس لأمة الحرب، ويمشى فى الأسواق للاكتساب، حتى قال الكافرون: ﴿**مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الأَسْوَاقِ**﴾ (الفرقان:7). ولهذا تجد كثيراً ممن يرى الاكتساب ينافى التوكل يرزقون على يد من يعطيهم، إما صدقة وإما هدية، وقد يكون ذلك من مكَّاس، أو والى شرطة، أو نحو ذلك، وهذا مبسوط فى موضعه، لا يسعه هذا المختصر. وقد تقدمت الإشارة إلى بعض الأقوال التى فى تفسير قوله تعالى: ﴿**يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ**﴾ (الرعد:39).

وأما قوله تعالى: ﴿**كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**﴾ (الرحمن:29)؛ فقال البغوى: قال مقاتل: نزلت فى اليهود حين قالوا: إن اللّه لا يقضى[1] يوم السبت. قال المفسرون: من شأنه أنه يحيى ويميت، ويرزق، ويعز قوماً ويذل آخرين، ويشفى مريضاً، ويفك عانياً، ويفرج مكروباً، ويجيب داعياً، ويعطى سائلاً، ويغفر ذنباً، إلى ما لا يحصى من أفعاله وإحداثه فى خلقه ما يشاء.

---

(1) وفى نسخة: يعطى.

قوله: «وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه».

ش: هذا بناء على ما تقدم من أن المقدور كائن لا محالة، ولقد أحسن القائل حيث يقول:

ما قضى الله كائن لا محالة والشقي الجهول من لام حاله

والقائل الآخر:

اقنع بما تُرْزَق يا ذا الفتى فليس ينسى ربنا نمله

إن أقبل الدهر فقم قائماً وإن تولى مدبراً نم له

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا معنى الإيمان بالقضاء والقدر، أن تعلم أنه لن يصيبك إلا ما كتبه الله عليك، وما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك. فإذا أصابتك مصيبة مما تكره، فإنك تعلم أن هذا مكتوب في اللوح المحفوظ، ولابد أن يقع، فتتسلى بذلك عن الجزع والسخط، وتؤمن بالله عز وجل.

وما أخطأك لم يكن ليصيبك، لو حرصت على طلب شيء وبذلت كل وسعك وجهدك فلن تحصل عليه، فإذا فعلت السبب وبذلت كل شيء ولم تحصل عليه، فإنك تسلم وتؤمن بالقضاء والقدر، ولا تنزعج ويكون عندك هواجس وهموم، فالنبي ﷺ يقول: «**احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجزن، فإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا وكذا لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن (لو) تفتح عمل الشيطان**»، إذا علمت هذا هان عليك الأمر، ولا يحصل منك جزع، ولا تحسر، الأمور بيده سبحانه، نعم أنت تفعل الأسباب وتحرص على ما ينفعك، ولكن النتائج من لدن الله عز وجل، وما تدري ما الخيرة؟ فلا يعطيك الله عز وجل ذلك الشيء، لأنك لو حصلت عليه يكون عليك منه ضرر، فالله يعلم، وأنت لا تعلم، عليك أن ترضى بقضاء الله وقدره.

وفي القرآن الكريم يقول الله لنبيه ﷺ: ﴿**قُل لَّن يُصِيبَنَا إِلاَّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ**﴾ (التوبة:51). ويقول رداً على الكفار لما قالوا في شأن الذين قتلوا في يوم أحد: ﴿**لَوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا**﴾ (آل عمران:156)، قال عز وجل: ﴿**قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ**﴾ (آل عمران:154). فما كُتب على الإنسان لابد من نفاذه فيه، ولو تحرز وتحصن وعمل من الاحتياطات ما عمل، لم يمنعه ذلك من قضاء الله وقدره، قال تعالى: ﴿**أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ**﴾ (النساء:78).

قوله: «وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه فى كل كائن من خلقه، فقدر ذلك تقديراً محكماً مبرماً، ليس فيه ناقض ولا معقب، ولا مزيل ولا مغير، ولا ناقص ولا زائد من خلقه فى سماواته وأرضه».

ش:هذا بناء على ما تقدم من أن الله تعالى قد سبق علمه بالكائنات، وأنه قدر مقاديرها قبل خلقها، كما قال ﷺ : «**قدر الله مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وعرشه على الماء**». فيعلم أن الله قد علم أن الأشياء تصير موجودة لأوقاتها، على ما اقتضته حكمته البالغة فكانت كما علم فإن حصول المخلوقات على ما فيها من غرائب الحكم لا يتصور إلا من عالم قد سبق علمه على إيجادها، قال تعالى: ﴿**أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾ (الملك:14).

وأنكر غلاة المعتزلة أن الله كان عالماً فى الأزل، وقالوا: إن الله تعالى لا يعلم أفعال العباد حتى يفعلوا! تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، قال الإمام الشافعي -رضى الله عنه-: ناظروا القدرية بالعلم، فإن أقروا به خصموا، وإن أنكروا، كفروا. فإن الله تعالى يعلم أن هذا مستطيع يفعل ما استطاعه، فيثيبه، وهذا مستطيع لا يفعل ما استطاعه فيعذبه، فإنما يعذبه لأنه لا يفعل مع القدرة، وقد علم الله ذلك منه، ومن لا يستطيع لا يأمره ولا يعذبه على ما لم يستطعه.

وإذا قيل: فليلزم أن يكون العبد قادراً على تغيير علم الله ؛ لأن الله علم أنه لا يفعل، فإذا قدر على الفعل قدر على تغيير علم الله.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذه هى المرتبة الأولى من مراتب الإيمان بالقضاء والقدر: على العبد أن يؤمن ويعتقد أن الله علم ما كان وما لم يكن بعلمه الأزلي، الذى هو موصوف به أبداً وأزلاً، علم الأشياء كلها بعلمه المحيط قبل وقوعها، فلابد من اعتقاد ذلك.

(**فقدر ذلك تقديراً محكماً مبرماً**): علمه سبحانه وتعالى وقدره ﴿**وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً**﴾ (الفرقان:2). فالأمور ليست فوضى أو ليست لها ضوابط، كلها مرتبة ومنضبطة بقضاء الله وقدره وكتابته، والله منزه عن الفوضى والعبث.

قيل: هذه مغالطة، وذلك أن مجرد قدرته على الفعل لا تستلزم تغيير العلم، وإنما يظن من يظن تغيير العلم إذا وقع الفعل، ولو وقع الفعل لكان المعلوم وقوعه لا عدم وقوعه، فيمتنع أن يحصل وقوع الفعل مع علم الله بعدم وقوعه، بل إن وقع كان الله قد علم أنه يقع، وإن لم يقع كان الله قد علم أنه لا يقع، ونحن لا نعلم علم الله إلا بما يظهر، وعلم الله مطابق للواقع، فيمتنع أن يقع شيء يستلزم تغيير العلم، بل أي شيء وقع كان هو المعلوم، والعبد الذى لم يفعل لم يأت بما يغير العلم، بل هو قادر على فعل لم يقع، ولو وقع لكان الله قد علم أنه يقع، لا أنه لا يقع.

وإذا قيل: فمع[1] عدم وقوعه يعلم الله أنه لا يقع فلو قدر العبد على وقوعه قدر على تغيير العلم ؟.

قيل: ليس الأمر كذلك، بل العبد يقدر على وقوعه وهو لم يوقعه ولو أوقعه لم يكن المعلوم إلا وقوعه، فمقدور العبد إذا وقع لم يكن المعلوم إلا وقوعه، وهؤلاء فرضوا وقوعه مع العلم بعدم وقوعه، وهو فرض محال. وذلك بمنزلة من يقول: افرض وقوعه مع عدم وقوعه، وهو جمع بين النقيضين.

فإن قيل: فإذا كان وقوعه مع علم الرب عدم وقوعه محالاً لم يكن مقدوراً ؟ قيل: لفظ المحال مجمل، وهذا ليس محالاً لعدم استطاعته له ولا لعجزه عنه ولا لامتناعه فى نفسه، بل هو ممكن مقدور مستطاع، ولكن إذا وقع كان الله عالماً بأنه سيقع، وإذا لم يقع كان عالماً بأنه لا يقع، فإذا فرض وقوعه مع انتفاء لازم الوقوع صار محالاً من جهة إثبات الملزوم بدون لازمه، وكل الأشياء بهذا الاعتبار هى محال.

(ليس فيه ناقض ولا معقب، ولا مزيل ولا مغير ولا ناقص ولا زائد من خلقه فى سماواته وأرضه): لا أحد يتصرف، فيغير ما قضاه الله وقدره، لا راد لقضائه ولا معقب لحكمه ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾ (الرعد:41)، فلا أحد ينقص شيئاً من قضاء الله، ولا يزيد شيئاً أبداً، هذا شيء قضى منه وانتهى منه.

إذا اعتقد المسلم ذلك أراحه من كثير من الشكوك والأوهام، ولكن ليس معنى ذلك أنه يتكل على القضاء والقدر والكتاب، ويترك العمل، هو مأمور بالعمل وطلب الرزق وفعل الأسباب، هذا من ناحية العمل، وأما من ناحية النتائج فهى بيد الله عز وجل.

---

(1) وفى نسخة «فمن عدم وقوعه».

مما يُلزم هؤلاء: أن لا يبقى أحد قادراً على شيء لا الرب، ولا الخلق، فإن الرب إذا علم من نفسه أنه سيفعل كذا لا يلزم من علمه ذلك انتفاء قدرته على تركه، وكذلك إذا علم من نفسه أنه لا يفعله لا يلزم منه انتفاء قدرته على فعله، فكذلك ما قدره من أفعال عباده. والله تعالى أعلم.

قوله: «وذلك من عقد الإيمان وأصول المعرفة والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته، كما قال تعالى في كتابه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ (الفرقان:2). **وقال تعالى:** ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ (الأحزاب:38)».

ش: الإشارة إلى ما تقدم من الإيمان بالقدر وسبق علمه بالكائنات قبل خلقها. قال ﷺ في جواب السائل عن الإيمان: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[1] وقال ﷺ في آخر الحديث: «**يا عمر أتدري من السائل ؟**» قال: الله ورسوله أعلم، قال: «**فإنه جبرائيل، أتاكم يعلمكم دينكم**» رواه مسلم.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذه العقيدة، عقيدة القضاء والقدر، من عقيدة الإيمان بالله سبحانه وتعالى، فالذي لا يكون مؤمناً بالقضاء والقدر لا يكون مؤمناً بالله جل وعلا، بل كان متنقصاً لله عز وجل، فالإيمان به من العقيدة وليس من الأشياء الثانوية أو الفرعية، فالإيمان بالقضاء والقدر من صميم العقيدة، وهو ركن من أركان الإيمان، كما قال عليه الصلاة والسلام: «**الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**».

الإيمان بالقضاء والقدر يدخل في توحيد الربوبية، لأنه من أفعال الله جل وعلا، فمن جحد القضاء والقدر لم يكن مؤمناً بتوحيد الربوبية.

---

(1) وأخرجه مسلم (1)، وأبو داود (4695)، والنسائي (8/ 97)، والترمذي (2610)، وابن ماجه (63)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (52)، وأحمد (1/ 28، 51، 52)، والطيالسي (22)، وابن خزيمة (1)، (2504)، (3065)، وابن حبان (168)، ومواضع أخرى، والبيهقي في «السنن الكبرى» (4/ 324-325)، وفي «شعب الإيمان» (3973)، والبغوي في «شرح السنة» (2).

وقوله: «**والاعتراف بتوحيد الله وربوبيته**». أي: لا يتم التوحيد والإقرار بالربوبية إلا بالإيمان بصفاته تعالى، فإن من زعم خالقاً غير الله فقد أشرك، فكيف بمن يزعم أن كل أحَد يخلَق فعله، ولهذا كانت القَدرية مجوس هذه الأمة، وأحاديثهم في «السنن»:

وروى أبو داود عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «**القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم**»(1).

وروى أبو داود أيضاً عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة الذين يقولون: لا قدر، من مات منهم فلا تشهدوا جنازته، ومن مرض منهم فلا تعودوهم وهم شيعة الدجال، وحق على الله أن يلحقهم بالدجال**»(2).

وروى أبو داود أيضاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ، قال: «**لا تجالسوا أهل القدر ولا تفاتحوهم**»(3).

﴿**وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا**﴾ (الفرقان:2)، ﴿**وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا**﴾ (الأحزاب:38)، ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾ (القمر:49)، هذه الآيات الثلاث مع غيرها من الآيات تدل على الإيمان

---

(1) **إسناده ضعيف**: أخرجه أبو داود (4691)، وابن أبي عاصم في «السنة» (338)، والبيهقي في «الكبرى» (10/ 203)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (1161)، كلهم من طرق عن أبي حازم سلمة بن دينار عن ابن عمر به. وهو منقطع وضعفه الشيخ الألباني في «تخريج السنة».

(2) **إسناده ضعيف**: وأخرجه أبو داود (4692)، وأحمد (5/ 406-407)، وابن أبي عاصم في «السنة» (329)، والبيهقي في «الكبرى» (10/ 203)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (1155)، كلهم من طريق الثوري عن عمر بن محمد عن عمر مولى غفرة عن رجل من الأنصار عن حذيفة مرفوعاً به.
وعمر متكلم فيه، وقال ابن معين: لم يسمع من أحد من الصحابة، ولعل هذا الاختلاف في تخليطه، وعلى أي حال ففي الإسناد انقطاع. ضعفه الشيخ الألباني في «تخريج السنة».

(3) **إسناده ضعيف**: أخرجه أبو داود (4710)، (4720)، وأحمد (1/ 30)، وابن أبي عاصم في «السنة» (330)، وأبو يعلى (245)، (246)، والبيهقي في «الكبرى» (10/ 204)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (186)، (1124)، والحاكم (1/ 85)، كلهم من طريق عطاء بن دينار الهذلي عن حكيم بن شريك عن يحيى بن ميمون عن ربيعة عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب مرفوعاً به. وحكيم بن شريك قال أبو حاتم: مجهول. وكذا قال الحافظ في «التقريب».

وروى الترمذي عن ابن عباس ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ : «**صنفان من بني آدم ليس لهم في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية**»(1).

لكن كل أحاديث القدرية المرفوعة ضعيفة، وإنما يصح الموقوف منها: فعن ابن عباس ﷺ أنه قال: «القدر نظام التوحيد، فمن وحد الله وكَذب بالقدر نقض تكذيبُه توحيدَه»(2)، وهذا لأن الإيمان بالقدر يتضمن الإيمان بعلم اللـه القديم وما أظهر من علمه الذى لا يحاط به وكتابة مَقادير الخلائق. وقد ضلَ في هذا الموضع خلائق من المشركين والصابئين والفلاسفة وغيرهم، ممن ينكر علمه بالجزيئات أو بغير ذلك، فإن ذلك كله مما يدخل في التكذيب بالقدر.

وأما قدرة الله على كل شيء فهو الذى يكذب به القدرية جملة، حيث جعلوه لم يخلق أفعال العباد فأخرجوه عن قدرته وخلقه.

والقدر الذى لا ريب في دلالة الكتاب والسنة والإجماع عليه، وأن الذى جحدوه هم القدرية المحضة بلا نزاع: هو ما قدره اللـه من مقادير العباد، وعامة ما يوجد من كلام الصحابة والأئمة في ذم القدرية يعنى به هؤلاء، كقول ابن عمر ﷺ، لما قيل له: يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أُنُف: أخبرهم أني منهم بريء وأنهم مني برآء.

والقدر الذى هو التقدير المطابق للعلم: يتضمن أصولاً عظيمة:

بالقضاء والقدر﴿ مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (التغابن:11)، ﴿ مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي أَنفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ ﴾ (الحديد:22)، يعنى اللوح المحفوظ.

---

(1) **حديث ضعيف**: وأخرجه الترمذى (2149)، وابن ماجه (62)، وعبد بن حميد (579)، وابن أبي عاصم في «السنة» (334)، (335)، (947)، (948)، وابن عدى في «الكامل» (5/ 194)، والخطيب في «التاريخ» (5/ 368)، وابن الجوزى في «العلل المتناهية» (240)، والبيهقى في «الاعتقاد» (ص 318)، من طريق على بن نزار والقاسم بن حبيب عن نزار عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً به.

قال ابن عدي: أنكروه على على بن نزار وعلى والده نزار، وقال ابن حبان في نزار: يأتي عن عكرمة بما ليس من حديثه حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لذلك. والحديث ضعفه الشيخ الألباني في «تخريج السنة».

(2) **إسناده ضعيف**: وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (1112)، والآجرى في «الشريعة» (215)، وفي سنده هانئ بن المتوكل قال الهيثمى في «المجمع» (7/ 197): وهو ضعيف. وقال ابن حبان في «المجروحين» (3/ 97)، كان يدخل عليه لما كبر، فيجيب فكثر المناكير في روايته، فلا يجوز الاحتجاج به بحال.

أحدها: أنه عالم بالأمور المقدرة قبل كونها، فيثبت علمه القديم، وفى ذلك الرد على من ينكر علمه القديم.

الثانى: أن التقدير يتضمن مقادير المخلوقات، ومقاديرها هى صفاتها المعينة المختصة بها، فإن الله قد جعل لكل شىء قدراً، قال تعالى: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً ﴾ (الفرقان:2). فالخلق يتضمن التقدير، تقدير الشىء فى نفسه، بأن يجعل له قدراً وتقديره قبل وجوده، فإذا كان قد كتب لكل مخلوق قدره الذى يخصه فى كميته وكيفيته، كان ذلك أبلغ فى العلم بالأمور الجزئية المعينة، خلافاً لمن أنكر ذلك، وقال: إنه يعلم الكليات دون الجزئيات. فالقدر يتضمن العلم القديم والعلم بالجزئيات.

الثالث: أنه يتضمن أنه أخبر بذلك وأظهره قبل وجود المخلوقات إخباراً مفصلاً، فيقتضى أنه يمكن أن يعلم العباد الأمور قبل وجودها علماً مفصلاً، فيدل ذلك بطريق التنبيه على أن الخالق أولى بهذا العلم، فإنه إذا كان يعلم عباده بذلك فكيف لا يعلمه هو ؟.

الرابع: أنه يتضمن أنه مختار لما يفعله، محدث له بمشيئته وإرادته، ليس لازماً لذاته.

الخامس: أنه يدل على حدوث هذا المقدور، وأنه كان بعد أن لم يكن، فإنه يقدره ثم يخلقه.

قوله: «فويل لمن صار خصيماً، وأحضر للنظر فيه قلبه فى القدر قلباً سقيماً[1] لقد التمس بوهمه فى فحص الغيب سراً كتيماً، وعاد بما قال فيه أفاكاً أثيماً».

ش: اعلم أن القلب له حياة وموت، ومرض وشفاء، وذلك أعظم مما للبدن. قال تعالى: ﴿ أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ

قال الشيخ صالح بن فوزان:

الذى يدخل فى أمور القضاء ويشكك فيه خصيم لله، ولا يصح الإيمان إلا بالإيمان بالقضاء والقدر بمراتبه الأربع، حسب ما جاء فى الكتاب والسنة، ولا تتدخل فى السؤالات والإشكالات

---

(1) فى المطبوعة «فويل لمن ضاع له فى القدر قلباً سقيماً» وهو كلام لا معنى له ثم جاء عقب ذلك: «وفى نسخة» ثم ذكر اللفظ الذى هنا. والظاهر عندى أن هذا تصرف من أحد الناسخين: وجد اللفظ غلطاً فى النسخة التى ينقل عنها، ثم وجد نسخة أخرى من المتن على الصواب، فأساء التصرف، وأثبته فى صلب الكتاب أثناء الكلام، على أنه نسخة. (ش)

بخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ (الأنعام:122). أي: كان ميتاً بالكفر فأحييناه بالإيمان. فالقلب الصحيح الحي إذا عرض عليه الباطل والقبائح نفر منها بطبعه وأبغضها ولم يلتفت إليها، بخلاف القلب الميت، فإنه لا يفرق بين الحسن والقبيح، كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «هلك من لم يكن له قلب يعرف به المعروف والمنكر»(1).

وكذلك القلب المريض بالشهوة، فإنه لضعفه يميل إلى ما يعرض له من ذلك بحسب قوة المرض وضعفه.

ومرض القلب نوعان، كما تقدم: مرض شهوة، ومرض شبهة، وأردؤها مرض الشبهة، وأردأ الشبه ما كان من أمر القدر. وقد يمرض القلب ويشتد مرضه ولا يشعر به صاحبه، لاشتغاله وانصرافه عن معرفة صحته وأسبابها، بل قد يموت وصاحبه لا يشعر بموته، وعلامة ذلك أنه لا تؤلمه جراحات القبائح، ولا يوجعه جهله بالحق وعقائده الباطلة، فإن القلب إذا كان فيه حياة تألم بورود القبيح عليه، وتألم بجهله بالحق بحسب حياته:

.... مـــــا لجـــــرح بميـــت إيـــلام

والشكوك والأوهام، فإن هذا معناه مخاصمة الله عز وجل، فالذين تدخلوا في القضاء والقدر لم يتوصلوا إلى شيء، بل وقعوا في حيرة واضطراب وإفساد للعقيدة.

فأمور القضاء والقدر وشئون الله عز وجل لا يدركها النظر والتفكير والعقل، فلا تكلف عقلك شيئاً لا يستطيعه، فالعقل محدود، لا يمكنه أن يدرك كل شيء، فلا تدخله في متاهات وأمور لا يطيقها.

لأن القضاء والقدر سر الله جل وعلا في خلقه، فلا تبحث عنه، ولا تكلف بذلك، إنما كُلفت بالعمل والطاعة والامتثال.

(وعاد بما قال فيه أفاكاً أثيماً): أي يكون كل كلامه وكل بحثه إفكاً، يعني: كذباً وإثماً -والعياذ بالله- لأنه فعل ما لم يؤمر به، وتدخل فيما ليس من شأنه.

---

(1) قال الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى-: «لا أعرفه».

قلت: بل أخرجه الطبراني في «الكبير» (8564)، من طريق سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال: جاء عتريس بن عرقوب الشيباني إلى عبد الله فقال: هلك من لم يأمر بالمعروف وينه عن المنكر، فقال: بل هلك من لم يعرف قلبه المعروف، وينكر قلبه المنكر، وقال الهيثمي في «المجمع» (7/ 275)، ورجاله رجال الصحيح.

وقد يشعر بمرضه، ولكن يشتد عليه تحمل مرارة الدواء والصبر عليها، فيؤثر بقاء ألمه على مشقة الدواء فإن دواءه فى مخالفة الهوى، وذلك أصعب شيء على النفس، وليس له أنفع منه.

وتارة يوطن نفسه على الصبر، ثم ينفسخ عزمه ولا يستمر معه، لضعف علمه وبصيرته وصبره، كمن دخل فى طريق مخوف مفض إلى غاية الأمن، وهو يعلم أنه إن صبر عليه انقضى الخوف وأعقبه الأمن، فهو محتاج إلى قوة صبر وقوة يقين بما يصير إليه، ومتى ضعف صبره ويقينه رجع من الطريق ولم يتحمل مشقتها ولاسيما إن عدم الرفيق واستوحش من الوحدة وجعل يقول: أين ذهب الناس فلى أسوة بهم.

وهذه حال أكثر الخلق، وهى التى أهلكتهم. فالصابر الصادق لا يستوحش من قلة الرفيق ولا من فقده، إذا استشعر قلبه مرافقة الرعيل الأول: ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ (النساء:69).

وما أحسن ما قال أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبى شامة فى كتاب «الحوادث والبدع»: حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة، فالمراد لزوم الحق واتباعه، وإن كان المتمسك به قليلاً والمخالف له كثيراً، لأن الحق هو الذى كانت عليه الجماعة الأولى من عهد النبى ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، ولا ننظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم.

وعن الحسن البصرى رحمه الله أنه قال: «السنة والذى لا إله إلا هو بين الغالى والجافى، فاصبروا عليها رحمكم الله، فإن أهل السنة كانوا أقل الناس فيما مضى، وهم أقل الناس فيما بقى، الذين لم يذهبوا مع أهل الإتراف فى إترافهم، ولا مع أهل البدع فى بدعتهم، وصبروا على سنتهم حتى لقوا ربهم فكذلك فكونوا».

وعلامة مرض القلب عدوله عن الأغذية النافعة الموافقة، إلى الأغذية الضارة، وعدوله عن دوائه النافع، إلى دوائه الضار.

فها هنا أربعة أشياء: غذاء نافع، ودواء شاف، وغذاء ضار، ودواء مهلك.

فالقلب الصحيح يؤثر النافع الشافى، على الضار المؤذى، والقلب المريض بضد ذلك.

وأنفع الأغذية غذاء الإيمان، وأنفع الأدوية دواء القرآن، وكل منهما فيه الغذاء والدواء، فمن طلب الشفاء فى غير الكتاب والسنة فهو من أجهل الجاهلين، وأضل الضالين، فإن الله تعالى يقول: ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى

أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ من مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴾ (فصلت:44). وقال تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلاَّ خَسَارًا ﴾ (الإسراء:82). و «من» في قوله: ﴿ مِنَ الْقُرْآنِ ﴾ لبيان الجنس، لا للتبعيض. وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (يونس:57).

فالقرآن هو الشفاء التام من جميع الأدواء القلبية والبدنية، وأدواء الدنيا والآخرة، وما كل أحد يؤهل للاستشفاء به، وإذا أحسن العليل التداوى به، ووضعه على دائه بصدق وإيمان، وقبول تام، واعتقاد جازم، واستيفاء شروطه: لم يقاوم الداء أبداً. وكيف تقاوم الأدواءَ كلام رب الأرض والسماء الذى لو نزل على الجبال لصدَّعها، أو على الأرض لقطَّعها ؟ فما من مرض من أمراض القلوب والأبدان إلا وفى القرآن سبيل الدلالة على دوائه وسببه والحِمْية منه، لمن رزقه اللّه فهماً فى كتابه.

وقوله: «**لقد التمس بوهمه فى فحص الغيب سراً كتيماً**». أى: طلب بوهمه فى البحث عن الغيب سراً مكتوماً، إذ القدر سر اللّه فى خلقه، فهو يروم ببحثه الاطلاع على الغيب. وقد قال تعالى: ﴿ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ۝٢٦ إِلاَّ مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴾ (الجن:26) إلى آخر السورة.

وقوله: «**وعاد بما قال فيه**»، أى: فى القدر: «**أفاكاً**»: كذاباً «**أثيماً**» أى: مأثوماً.

وقوله: «والعرش والكرسى حق».

ش: كما بيَّن تعالى فى كتابه، قال تعالى: ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ (البروج:15). ﴿ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ ﴾ (غافر:15). ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ (الأعراف:54). فى غير ما آية من القرآن: ﴿ الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴾ (طه:5) ﴿ لا إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ﴾ (المؤمنون:116). ﴿ اللَّهُ لا إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ (النمل:26). ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ

قال الشيخ صالح بن فوزان:

الله سبحانه وتعالى خلق السماوات، وخلق الأرض، وخلق الكرسي، وخلق العرش، كلها مخلوقات لله عز وجل، السماوات فوق الأرض، وفوق السماوات البحر، وفوق البحر الكرسي، وفوق الكرسى العرش، فهو أعلى المخلوقات، وذلك كما جاء فى الحديث: «**إن السماوات السبع بالنسبة للكرسى كسبع دراهم ألقيت فى ترس**» يعنى السماوات السبع وظعمها وما فيها مقارنة

بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ﴾ (غافر:7). ﴿ ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية ﴾ (الحاقة:17). ﴿ وترى الملائكة حافين من حول العرش يسبحون بحمد ربهم ﴾ (الزمر:75).

وفى دعاء الكرب المروى فى «الصحيح»: «**لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا هو رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السموات ورب الأرض رب العرش الكريم**»(1).

وروى الإمام أحمد فى حديث الأوعال عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**هل تدرون كم بين السماء والأرض ؟**» قال: قلنا الله ورسوله أعلم، قال: «**بينهما مسيرة خمسمائة سنة، ومن كل سماء إلى سماء مسيرة خمسمائة سنة، وكثف كل سماء مسيرة خمسمائة وفوق السماء السابعة بحر بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، [ثم فوق ذلك ثمانية أوعال بين ركبهن وأظلافهن كما بين السماء والأرض] ثم فوق ذلك العرش بين أسفله وأعلاه كما بين السماء والأرض، والله فوق ذلك، ليس يخفى عليه من أعمال بنى آدم شيء**»(2) ورواه أبو داود، والترمذى، وابن ماجه. (3)

بالكرسى كسبعة دراهم ألقيت فى مثل الصحن الذى يتترس به المقاتل، فما نسبة سبعة دراهم فى ترس مستدير؟ نسبتها قليلة، وفى ذلك قوله تعالى: ﴿ وسع كرسيه السموات والأرض ﴾ (البقرة:255)، والعرش أعظم من الكرسى، فالكرسى بالنسبة إلى العرش كحلقة ملقاة فى أرض فلاة، كما جاء فى الحديث، فلو ألقيت حلقة فى أرض واسعة فما نسبتها إلى هذه الفلاة؟ لا شيء.

---

(1) أخرجه البخارى (6345)، (6346)، (7426)، (7431)، ومسلم (2730)، والترمذى (3453)، وابن ماجه (3883)، وأحمد (1/ 228، 245، 259، 268، 280، 339، 356)، من حديث ابن عباس.

(2) **إسناده ضعيف**: وأخرجه أحمد (1/ 206-207)، وأبو داود (4724)، والترمذى (3320)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (577)، وابن خزيمة فى «التوحيد» (101)، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» (399)، والآجرى فى «الشريعة» (292)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (3/ 389-390)، وأبو يعلى (6713)، والحاكم (2/ 501)، كلهم من طريق سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس مرفوعاً به. وعبد الله بن عميرة قال الذهبي: لا يعرف. وسماك فيه ضعف. والحديث ضعفه الشيخ الألبانى فى «تخريج السنة».

(3) قال الشيخ أحمد شاكر: حديث الأوعال هذا، رواه الإمام أحمد فى المسند، بإسنادين ضعيفين (1770، 1771)، ولكن رواه أبو داود والترمذى والحاكم فى المستدرك، بأسانيد صحاح، كما بينا ذلك فى شرح المسند. والزيادة التى زدناها فى متن الحديث، هى من نصه فى المسند، ولم تذكر فى المطبوعة. وحذفها خطأ.

وروى أبو داود وغيره، بسنده إلى رسول الله ﷺ، من حديث الأطيط، أنه ﷺ قال: «**إن عرشه على سمواته كهكذا، وقال بأصابعه، مثل القبة**»[1]. الحديث.

وفى «صحيح» البخارى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمن**»[2] ويروى «وفوقه» بالنصب على الظرفية، وبالرفع على الابتداء، أى: وسقفه.

وذهب طائفة من أهل الكلام إلى أن العرش فلك مستدير من جميع جوانبه محيط بالعالم من كل جهة، وربما سموه: الفلكَ الأطلس، والفلك التاسع. وهذا ليس بصحيح؛ لأنه قد ثبت فى الشرع أن له قوائم تحمله الملائكة، كما قال ﷺ: «**فإن الناس يصعقون، فأكون أول من يفيق، فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدرى أفاقَ قبلى أم جوزى بصعقة الطور**»[3].

هذه مخلوقات عظيمة وواسعة لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى.

فالعرش أعلى المخلوقات، والله سبحانه عالٍ فوق عرشه فوق مخلوقاته.

---

(1) إسناده ضعيف: وأخرجه أبو داود (4726)، والدارمى فى «الرد على الجهمية» (ص 24)، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» (ص 417-418)، وابن خزيمة فى «التوحيد» (103-104)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (575)، (576)، والآجرى فى «الشريعة» (293)، والبغوى فى «شرح السنة» (92)، من طريق ابن إسحاق عن يعقوب بن عتبة، عن جبير بن محمد بن جبير عن أبيه عن جده.

وهذا سند ضعيف من أجل عنعنة ابن إسحاق ولجهالة جبير بن محمد. والحديث ضعفه الشيخ الألبانى فى «تخريج السنة».

قال الشيخ أحمد شاكر: هذا جزء من حديث طويل، رواه أبو داود، فى كتاب السنة، من سننه، برقم (4726) (4/ 369-370 من عون المعبود). وفى المطبوعة هنا «كهكذا» وصوابه، «لهكذا» باللام، كما فى أبى داود.

(2) أخرجه البخارى (2790)، (7423)، وأحمد (2/ 335)، والحاكم (1/ 80)، والبغوى فى «شرح السنة» (3610)، والبيهقى فى «الأسماء والصفات» (398)، من طريق فليح بن سليمان عن هلال بن على عن عطاء بن يسار عن أبى هريرة مرفوعاً به.

قال الشيخ أحمد شاكر: هو جزء من حديث رواه البخارى (13/ 349-350 من فتح البارى). وكان فى المطبوعة هنا: «أعلى ... وأوسط» بالتقديم والتأخير. وأثبتنا ما فى البخاري. ورواية ضبط «فوقه» بالرفع، نقلها الحافظ فى الفتح عن المشارق للقاضى عياض: أنها ضبط الأصيلي، ثم نقل عن القاضى أيضاً أنه أنكرها فى المطالع، وأنه قال: «إنما قيده الأصيلى بالنصب كغيره».

(3) قال الشيخ أحمد شاكر: من حديث صحيح رواه الشيخان وغيرهما. انظر صحيح مسلم (2/ 226-227).

والعرش في اللغة: عبارة عن السرير الذي للملك، كما قال تعالى عن بلقيس: ﴿ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴾ (النمل:23). وليس هو فلكاً ولا تفهم منه العرب ذلك، والقرآن إنما نزل بلغة العرب، فهو: سرير ذو قوائم تحمله الملائكة، وهو كالقبة على العالم، وهو سقف المخلوقات. فمن شعر أمية بن أبي الصلت:

مجدوا الله فهو للمجد أهل ... ربنا في السماء أمسى كبيراً

بالبناء العالي الذي بهر النا ... س وسوّى فوق السماء سريراً

شرجعاً لا يناله بصر العـ ... ـين ترى حوله الملائك صوراً

الصور هنا: جمع: أصور، وهو: المائل العنق لنظره إلى العلو، والشرجع: هو العالي المنيف، والسرير: هو العرش في اللغة.

ومن شعر عبد الله بن رواحة رضي الله عنه الذي عرض به عن القراءة لامرأته حين اتهمته بجاريته.

شهدت بأن وعد الله حق ... وأن النار مثوى الكافرينا

وأن العرش فوق الماء طاف ... وفوق العرش رب العالمينا

وتحمله ملائكة شداد ... ملائكة الإله مسومينا

ذكره ابن عبد البر وغيره من الأئمة.

وروى أبو داود عن النبي ﷺ أنه قال: «**أذن لي أن أحدث عن ملك من ملائكة الله عز وجل من حملة العرش، إن ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام**»[1] ورواه ابن أبي حاتم ولفظه: «تخفق الطير سبعمائة عام».

والكرسي تحت العرش، وجاء في الأثر أنه موضع القدمين، فالكرسي مخلوق، وليس المقصود به العلم، كما نسب ذلك لابن عباس رضي الله عنه، أنه قال في قوله: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ أي: علمه، أي: وسع علمه السماوات والأرض. المعنى صحيح، ولكن ليس هذا المقصود من الآية، فالكرسي

---

(1) حديث صحيح: أخرجه أبو داود (4727)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» وغيرهما من حديث جابر ابن عبد الله. وصححه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (151).

وأما من حرف كلام الله، وجعل العرش عبارة عن الملك، كيف يصنع بقوله تعالى: ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾ (الحاقة:17). وقوله: ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ (هود:7). أيقول: ويحمل ملكه يومئذ ثمانية ؟! وكان ملكه على الماء! ويكون موسى عليه السلام آخذاً بقائمة من قوائم الملك؟! هل يقول هذا عاقل يدرى ما يقول ؟!.

وأما الكرسى، فقال تعالى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ ﴾ (البقرة:255).

وقد قيل: هو العرش، والصحيح أنه غيره، نقل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره. روى ابن أبى شيبة فى كتاب «صفة العرش» والحاكم فى «مستدركه» وقال: إنه على شرط الشيخين ولم يخرجاه، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، فى قوله تعالى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ ﴾ (البقرة:255)، أنه قال: «الكرسى موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إلا الله تعالى[1]»[2]، وقد روى مرفوعاً والصواب أنه موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال السدى: «السماوات والأرض فى جوف الكرسى بين يدى العرش».

مخلوق، والعلم صفة من صفات الله عز وجل ليست من مخلوقاته، فيجب الإيمان بالعرش وبالكرسي، هذا حق على حقيقته، وليس العرش كما يقوله الأشاعرة -ومن نحا نحوهم- إن العرش هو الملك، فيقولون فى قوله تعالى: ﴿ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ (الأعراف:54)، أي: استولى على الملك، وهذا ضلال، فالعرش مخلوق: ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ﴾ (هود:7)، فالعرش تحته الكرسي، والكرسى تحته السماوات، والأرض تحت السموات. فى الحديث: «**فإذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس الأعلى، فإنه وسط الجنة وأعلى الجنة، وفوقه عرش الرحمن**» فالفردوس هو أعلى الجنان وفوقه عرش الرحمن.

فعرشه مخلوق وله حملة، وهم طائفة من الملائكة: ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾ (الحاقة:17)، قبل يوم القيامة يحمله أربعة، فإذا جاء يوم القيامة تضاعفوا وصاروا ثمانية، فكل واحد من الملائكة لا يتصور خلقه وعظمته وقوته.

وهل يقال -إذا قيل إن العرش هو الملك-: إن الملك تحمله الملائكة؟!

---

(1) صحيح موقوفاً. أما المرفوع فهو ضعيف: وأخرجه الحاكم (2/ 282)، والطبرى (5792)، والطبرانى (12404)، وغيرهم وانظر «ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة البرهان».

(2) المستدرك للحاكم (2/ 282)، موقوفاً، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبى. (ش)

وقال ابن جرير: قال أبو ذر رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ما الكرسى فى العرش إلا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهرى فلاة من الأرض**».(1)

وقيل: كرسيه علمه، وينسب إلى ابن عباس. والمحفوظ عنه ما رواه ابن أبى شيبة، كما تقدم. ومن قال غير ذلك فليس له دليل إلا مجرد الظن. والظاهر أنه من جراب الكلام المذموم، كما قيل فى العرش. وإنما هو كما قال غير واحد من السلف: بين يدى العرش كالمرقاة إليه.

قوله: «وهو مستغن عن العرش وما دونه(2)، محيط بكل شىء وفوقه، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه».

ش: أما قوله: «**وهو مستغن عن العرش وما دونه**»، فقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (العنكبوت:6). وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (فاطر:15). وإنما قال الشيخ رحمه الله هذا الكلام هنا؛ لأنه لما ذكر العرش والكرسى، ذكر بعد ذلك غناه سبحانه عن العرش وما

قال الشيخ صالح بن فوزان:

لا تتصور أن معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ (الأعراف:54)، أنه محتاج إلى العرش كاستواء المخلوق على المخلوق، بل الله عز وجل مستوٍ على العرش، وهو غنى عن العرش وما دون العرش.

جميع المخلوقات محتاجة إلى الله ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ﴾ (فاطر:41)، فهو الذى يمسك العرش، ويمسك السماوات، ويمسك الأرض والمخلوقات، بقدرته وعزته، فهى المحتاجة إليه، وهو غنى عنها سبحانه وتعالى.

ولا يلزم من كون الشيء فوق الشىء أن يكون الأعلى محتاجاً إلى ما تحته، فالسماوات فوق الأرض وليست محتاجة إلى الأرض.

---

(1) أخرجه ابن جرير (5794)، وصححه الشيخ الألبانى فى «الصحيحة» (109).

(2) فى المطبوعة «وما دونه منه» وزيادة «منه» لا موضع لها ولا معنى هنا. والظاهر أنها من تخليط الناسخين، ولم يذكرها الشارح حين شرح هذه الجملة. (ش)

دون العرش، ليبين أن خلقه العرش؛ لاستوائه عليه، ليس لحاجته إليه، بل له في ذلك حكمة اقتضته، وكون العالي فوق السافل، لا يلزم أن يكون السافل حاوياً للعالي محيطاً به، حاملاً له ولا أن يكون الأعلى مفتقراً إليه. فانظر إلى السماء، كيف هي فوق الأرض وليست مفتقرة إليها؟ فالرب تعالى أعظمَ شأناً وأجلَ من أن يلزم من علوه ذلك، بل لوازم علوه من خصائصه، وهي حمله بقدرته للسافل، وفقر السافل، وغناه هو سبحانه عن السافل، وإحاطته عز وجل به، فهو فوق العرش مع حمله بقدرته للعرش وحملته، وغناه عن العَرش، وفقر العرش إليه وإحاطته بالعرش، وعدم إحاطة العرش به، وحصره للعرش، وعدم حصر العرش له، وهذه اللوازم منتفية عن المخلوق.

ونفاة العلو، أهل التعطيل، لو فصلوا بهذا التفصيل لهدوا إلى سواء السبيل، وعلموا مطابقة العقل للتنزيل، ولسلكوا خلف الدليل، ولكن فارقوا الدليل، فَضَلّوا عن سواء السبيل، والأمر في ذلك كما قال الإمام مالك رحمه الله، لما سئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ (الأعراف:54) وغيرها: كيف استوى؟ فقال: «الاستواء معلوم والكيف مجهول» ويروى هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً إلى النبي ﷺ[1].

وأما قوله: «محيط بكل شيء وفوقه»، وفي بعض النسخ: «محيط بكل شئ فوقه» [بحذف الواو][2] من قوله: فوقه، والنسخة الأولى هي الصحيحة ومعناها: أنه تعالى محيط بكل شيء وفوق كل شيء، ومعنى الثانية: أنه محيط بكل شيء فوق العرش. وهذه -والله أعلم- إما أن يكون أسقطها بعض النساخ سهواً، ثم استنسخ بعض الناس من تلك النسخة، أو أن

(محيط بكل شيء وفوقه، وقد أعجز عن الإحاطة خلقه): محيط علمه بكل شيء، وهو فوق المخلوقات، فعلمه محيط بكل شيء ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ (آل عمران:5)، وإحاطته بالأشياء: علمه بها، وإلا فالله عز وجل في جهة العلو.

فالله سبحانه وتعالى يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علماً، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ (البقرة:255)، فالله محيط بكل شيء علماً ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ (الطلاق:12).

---

(1) قال الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى- «لا يصح والصواب موقوف على مالك أو أم سلمة والأول أشهر».
(2) زيادة ضرورية، لا يستقيم بدونها الكلام. (ش)

بعض المحرفين الضالين أسقطها قصداً للفساد، وإنكاراً لصفة الفوقية. وإلا فقد قام الدليل على أن العرش فوق المخلوقات وليس فوقه شيء منَ المخلوقات، فلا يبقىَ لقوله: محيط بمعنى محيط بكل شيء فوق العرش[1]، والحالة هذه معنىً! إذ ليس فوق العرش من المخلوقات ما يحاط به، فتعين ثبوت الواو. ويكون المعنى: أنه سبحانه محيط بكل شيء، وفوق كل شيء.

أما كونه محيطاً بكل شيء، فقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ مِن وَرَائِهِم مُّحِيطٌ﴾ (البروج:20). ﴿أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ (فصلت:54). ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطًا﴾ (النساء:126). وليس المراد من إحاطته بخلقه أنه كالفلك، وأن المخلوقات داخل ذاته المقدسة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وإنما المراد: إحاطة عظمته، وسعة علمه وقدرته. وأنها بالنسبة إلى عظمته كخردلة. كما روى عن ابنَ عباس رضي الله عنهما أنه قال: **«ما السماوات السبع والأرضون السبع وما فيهن وما بينهن في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم»**.

ومن المعلوم ـ ولله المثل الأعلى ـ أن الواحد منا إذا كان عنده خردلة، إن شاء قبضها وأحاط قبضته بها، وإن شاء جعلها تحته، وهو في الحالين مباين لها عالٍ عليها فوقها من جميع الوجوه، فكيف بالعظيم الذي لا يحيط بعظمته وصف واصف، فلو شاء لقبض السماوات والأرض اليوم، وفعل بها كما يفعل بها يوم القيامة، فإنه لا يتجدد به إذ ذاك قدرة ليس عليها الآن، فكيف يستبعد العقل مع ذلك أنه يدنو سبحانه من بعض أجزاء العالم وهو على عرشه فوق سماواته ؟ أو يدني إليه من يشاء من خلقه ؟ فمن نفى ذلك لم يقدره حق قدره. وفي حديث أبي رزين المشهور الذي رواه عن النبي ﷺ في رؤية الرب تعالى: فقال له أبو رزين: كيف يسعنا يا رسول الله وهو واحد ونحن جميع؟ فقال: **«سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله: هذا القمر، آية من آيات الله، كلكم يراه مخلياً به، والله أكبر من ذلك، وإذا أفل تبين أنه أعظم وأكبر من كل شيء[2]»**[3]. فهذا يزيل كل إشكال، ويبطل كل خيال.

---

(1) في المطبوعة: «فلا يبقى لقوله محيط -إلا أنه بكل شيء محيط- بكل شيء فوق العرش»!! وهو كلام مختلط، ليس وراءه شيء يفهم. فصححناه ما استطعنا. (ش)

(2) إسناده ضعيف: وقد مضى تخريجه.

(3) هذا معنى جزء من حديث طويل، رواه عبد الله بن أحمد في مسند الإمام أحمد، رقم (16275) (ج 4 ص13-14 من طبعة الحلبي)، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (10/ 338-340، ونسبه إليه وإلى الطبراني، وقال: «وأحد طريقي عبد الله إسنادها متصل، ورجالها ثقات». (ش)

وأما كونه فوق المخلوقات، فقال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ (الأنعام:18). ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ (النحل:50). وقال ﷺ في حديث الأوعال المتقدم ذكره: «**والعرش فوق ذلك، والله فوق ذلك كله**»[1]. وقد أنشد عبد الله بن رواحة رضي الله عنه شعره المذكور بين يدى النبى ﷺ، وأقره على ما قال: وضحك منه.[2] وكذا أنشده حسان بن ثابت رضى الله تعالى عنه قوله:

شهدت بإذن الله أن محمداً ... رسول الذى فوق السماوات من عَلُ
وأن أبا يحيى ويحيى كلاهما ... له عمل من ربه متقبلُ
وأن الذى عادى اليهود ابن مريم ... رسول أتى من عند ذى العرش مرسلُ
وأن أخا الأحقاف إذ قام فيهم ... يجاهد فى ذات الإله ويعدلُ

فقال النبى ﷺ: «**وأنا أشهد**»[3].

وعن أبى هريرة رضي الله عنه، عن النبى ﷺ أنه قال: «**لما قضى الله الخلق كتب فى كتاب فهو عنده فوق العرش: إن رحمتى سبقت غضبى**»[4] وفى رواية: «**تغلب غضبى**» رواه البخارى وغيره.

وروى ابن ماجه عن جابر يرفعه، قال: «**بينا أهل الجنة فى نعيمهم إذ سطع لهم نور، فرفعوا إليه رؤوسهم، فإذا الجبار جل جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم، وقال: يا أهل الجنة، سلام عليكم، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿سَلامٌ قَوْلاً مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ (يس:58) فينظر إليهم، وينظرون إليه فلا يلتفتون إلى شىء من النعيم ما داموا ينظرون إليه**»[5].

---

(1) إسناده ضعيف: وقد مضى تخريجه.

(2) ضعيف. وقد تقدم.

(3) ضعيف: رواه ابن سعد فى «الطبقات» وضعفه الشيخ الألبانى.

(4) أخرجه البخارى (3194)، (7404)، (7422)، (7453)، (7553)، (7554)، ومسلم (2751)، والنسائى فى «الكبرى» (7750)، (7751)، والترمذى (3543)، وابن ماجه (189)، (4295)، وأحمد (2/ 242، 257، 259، 313)، وابن أبى شيبة (8/ 105)، وابن خزيمة فى «التوحيد» (6) (8) (68)، (71)، (148)، والحميدى (1126)، وابن حبان (6143)، (6144)، (6145)، والبغوى فى «شرح السنة» (4072)، (4073)، والآجرى فى «الشريعة» (699)، (701)، من طرق عن أبى هريرة به.

(5) إسناده ضعيف: وقد مضى تخريجه.

وروى مسلم عن النبي ﷺ في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ (الحديد:3) بقوله: «**أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن، فليس دونك شيء**»(1).

والمراد بالظهور هنا: العلو ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ﴾ (الكهف:97)، أي: يعلوه.

فهذه الأسماء الأربعة متقابلة: اسمان منها لأزلية الرب سبحانه وتعالى وأبديته، واسمان لعلوه وقربه.

وروى أبو داود عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده، قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابي، فقال: يا رسول الله، جهدت الأنفس [وضاعت العيال] ونهكت الأموال، [وهلكت الأنعام] فاستسق الله لنا، فإنا نستشفع بك على الله، ونستشفع بالله عليك، فقال رسول الله ﷺ: «**ويحك أتدري ما تقول**»؟ وسبح رسول الله ﷺ، فما زال يسبح حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: «**ويحك! إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك، ويحك! أتدري ما الله؟ إن الله فوق عرشه، وعرشه فوق سماواته، وقال بأصابعه، مثل القبة [عليه]، وإنه ليئط به أطيط الرحل بالراكب**»(2).

وفي قصة سعد بن معاذ يوم بني قريظة، لما حكم فيهم أن تقتل مقاتلتهم، وتسبى ذراريهم، فقال النبي ﷺ: «**لقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبع سماوات**»(3). وهو حديث صحيح، أخرجه الأموي في مغازيه، وأصله في «الصحيحين».

وروى البخاري عن زينب رضي الله عنها: «أنها كانت تفخر على أزواج النبي ﷺ وتقول: زوجكن أهاليكن، وزوجني الله من فوق سبع سماوات»(4).

---

(1) هو جزء من دعاء عند النوم، رواه مسلم (2/ 315)، وليس في صحيح مسلم ما يشير إلى أنه تفسير للآية، ولم يروه في باب التفسير. ولكن المفهوم أنه معنى هذه الأسماء الحسنى المذكورة في الآية. (ش)

(2) أبو داود (4726)، وكان في المطبوعة هنا محرفاً وناقصاً. فصححناه من أبي داود. (ش)

(3) أخرجه البخاري (3043)، (3804)، (4121)، (6262)، ومسلم (1768)، وأحمد (3/ 22)، والطيالسي (2240)، وابن أبي شيبة (14/ 425)، وأبو يعلى (1188)، وأبو نعيم في «الحلية» (3/ 171).

(4) أخرجه البخاري (7420)، والنسائي (6/ 80)، والترمذي (3213).

وعن عمر ﷺ: أنه مر بعجوز فاستوقفته، فوقف معها يحدثها، فقال رجل: يا أمير المؤمنين، حبست الناس بسبب هذه العجوز ؟ فقال: ويلك ! أتدرى من هذه؟ امرأة سمع اللّه شكواها من فوق سبع سماوات، هذه خولة التى أنزل اللّه فيها: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾ (المجادلة:1)[1] أخرجه الدارمى.

وروى عكرمة، عن ابن عباس، فى قوله: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَائِلِهِمْ﴾ (الأعراف:17)، قال: ولم يستطع أن يقول من فوقهم ؛ لأنه قد علم أن اللّه سبحانه من فوقهم.

ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف، وجد منه فى إثبات الفوقية ما لا ينحصر.

ولا ريب أن اللّه سبحانه لما خلق الخلق لم يخلقهم فى ذاته المقدسة، تعالى اللّه عن ذلك، فإنه الأحد الصمد الذى لم يلد ولم يولد، فتعين أنه خلقهم خارجاً عن ذاته، ولو لم يتصف سبحانه بفوقية الذات، مع أنه قائم بنفسه، غير مخالط للعالم، لكان متصفاً بضد ذلك؛ لأن القابل للشىء لا يخلو منه أو من ضده، وضد الفوقية: السفول، وهو مذموم على الإطلاق ؛ لأنه مستقر إبليس وأتباعه وجنوده.

فإن قيل: لا نسلم أنه قابل للفوقية حتى يلزم من نفيها ثبوت ضدها. قيل: لو لم يكن قابلاً للعلو والفوقية، لم يكن له حقيقة قائمة بنفسها، فمتى أقررتم بأنه ذات قائم بنفسه، غير مخالط للعالم، وأنه موجود فى الخارج، ليس وجوده ذهنياً فقط، بل وجوده خارج الأذهان قطعاً، وقد علم العقلاء كلهم بالضرورة أن ما كان وجوده كذلك، فهو: إما داخل العالم وإما خارج عنه، وإنكار ذلك إنكار ما هو أجلى وأظهر من الأمور البديهيات الضرورية بلا ريب، فلا يستدل على ذلك بدليل إلا كان العلم بالمباينة أظهر منه، وأوضح وأبين. وإذا كان صفة العلو والفوقية صفة كمال، لا نقص فيه، ولا يستلزم نقصاً ولا يوجب محذوراً، ولا يخالف كتاباً، ولا سنة، ولا إجماعاً، فنفى حقيقته يكون عين الباطل والمحال الذى لا تأتى به شريعة أصلاً، فكيف إذا كان لا يمكن الإقرار بوجوده وتصديق رسله، والإيمان بكتابه وبما جاء به رسوله إلا بذلك ؟ ! فكيف إذا انضم الى ذلك شهادة العقول السليمة، والفطر المستقيمة والنصوص الواردة المتنوعة المحكمة على علو اللّه على خلقه، وكونه فوق عباده، التى تقرب من عشرين نوعاً:

(1) إسناده ضعيف: وأخرجه ابن جرير فى «تفسيره» (14382)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (3/ 397)، وفى سنده حفص بن عمر العدنى والحكم بن أبان وكلاهما ضعيف.

أحدها: التصريح بالفوقية مقرونا بأداة: «من» المعينة للفوقية بالذات، كقوله تعالى: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ (النحل:50).

الثاني: ذكرها مجردة عن الأداة، كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ (الأنعام:18).

الثالث: التصريح بالعروج إليه نحو: ﴿ تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ (المعارج:4). وقوله ﷺ: «**يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم**»(1).

الرابع: التصريح بالصعود إليه. كقوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ (فاطر:10).

الخامس: التصريح برفعه بعض المخلوقات إليه، كقوله تعالى: ﴿ بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ (النساء:158). وقوله: ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ (آل عمران:55).

السادس: التصريح بالعلو المطلق، الدال على جميع مراتب العلو، ذاتاً وقدراً وشرفاً، كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ (البقرة:255). ﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ ﴾ (سبأ:23). ﴿ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾ (الشورى:51).

السابع: التصريح بتنزيل الكتاب منه، كقوله تعالى: ﴿ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ (غافر:2). ﴿ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴾ (الزمر:1). ﴿ تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ (فصلت:2). ﴿ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (فصلت:42). ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ (النحل:102). ﴿ حم (1) وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (2) إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ (3) فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ (4) أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾ (الدخان:1 ـ 5).

الثامن: التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده وأن بعضها أقرب إليه من بعض، كقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ ﴾ (الأعراف:206). ﴿ وَلَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ ﴾ (الأنبياء:19). ففرق بين: «من له» عموماً وبين: «من عنده» من ملائكته وعبيده خصوصاً. وقول النبي ﷺ في الكتاب الذي كتبه الرب تعالى على نفسه: «**أنه عنده فوق العرش**».

التاسع: التصريح بأنه تعالى في السماء، وهذا عند المفسرين من أهل السنة على أحد وجهين: إما أن تكون «في» بمعنى «على»، وإما أن يراد بالسماء العلو، لا يختلفون في ذلك، ولا يجوزَ الحمل على غيره.

---

(1) قطعة من حديث أخرجه البخاري (555)، (3223)، (7429)، (7486)، ومسلم (632)، والنسائي (1/ 240، 241)، وأحمد (2/ 257، 312، 486).

العاشر: التصريح بالاستواء مقروناً بأداة: «على» مختصاً بالعرش، الذى هو أعلى المخلوقات مصاحباً فى الأكثر لأداة: «ثم» الدالة على الترتيب والمهلة.

الحادى عشر: التصريح برفع الأيدى إلى اللّه تعالى، كقوله ﷺ: «**إن اللّه يستحى من عبده إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفراً**»(1) وَالقول بأن العلو قبلة الدعاء فقطَ باطل بالضرورة والفطرَة، وهذا يجده من نفسه كل داعٍ، كما يأتى إن شاء اللّه تعالى.

الثانى عشر: التصريح بنزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا، والنزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علو إلى سفل.

الثالث عشر: الإشارة إليه حساً إلى العلو، كما أشار إليه من هو أعلم بربه وبما يجب له ويمتنع عليه من جميع البشَر، لما كانَ بالمجمع الأعظم الذىَ لم يجتمع لأحد مثله، فى اليوم الأعظم، فى المكان الأعظم، قال لهم: «**أنتم مسؤولون عنى، فماذا أنتم قائلون ؟**» قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت(2)، فرفع أصبعه الكريمة إلى السماء رافعاً لها إلى من هو فوقها وفوق كل شىء، قائلا: «**اللهم اشهد**» فكأنا نشاهد تلكَ الأصبع الكريمة وهَى مرفوعة إلى اللّه، وذلك اللسان الكريم وهو يقول لمن رفع أصبعه إليه: «**اللهم اشهد**» ونشهد أنه بلغ اَلبلاغ المبين، وأدى رسالة ربه كما أمر، ونصح أمته غايةَ النصيحة، فلا يحتاج مع بيانه وتبليغه وكشفه وإيضاحه إلى تنطع المتنطعين، وحذلقة المتحذلقين. والحمد لله رب العالمين.

الرابع عشر: التصريح بلفظ: «الأين» كقول أعلم الخلق به، وأنصحهم لأمته، وأفصحهم بياناً عن المعنى الصحيح، بلفظ لا يوهم باطلاً بوجه: «**أين اللّه**»(3) فى غير موضع.

الخامس عشر: شهادته ﷺ لمن قال: إن ربه فى السماء بالإيمان.

السادس عشر: إخباره تعالى عن فرعون أنه رام الصعود إلى السماء، ليطلع إلى إله موسى فيكذبه فيما أَخبره من أنه سبحانه فوق السماوات ؛ فقال: ﴿**يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي**

(1) صحيح: وقد مضى تخريجه.

(2) قطعة من حديث جابر المطول فى حجة النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم أخرجه مسلم (1218)، وأبو داود (1905)، وابن ماجه (3074)، وغيرهم.

(3) أخرجه مسلم (537)، وأبو داود (930)، والنسائى (3/ 14-19)، وأحمد (5/ 447-448)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (489)، وابن أبى شيبة (11/ 19-20)، والطيالسى (1105)، والبيهقى فى «السنن الكبرى» (7/ 387)، وفى «الأسماء والصفات» (422).

أَبْلُغُ الأَسْبَابَ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ (غافر:36-37). فمن نفى العلو من الجهمية فهو فرعونى، ومن أثبته فهو موسوى محمدى.

السابع عشر: إخباره ﷺ أنه تردد بين موسى عليه السلام وبين ربه ليلة المعراج بسبب تخفيف الصلاة، فيصعد إلى ربه، ثم يعود إلى موسى عدة مرار. (1)

الثامن عشر: النصوص الدالة على رؤية أهل الجنة له تعالى، من الكتاب والسنة، وإخبار النبى ﷺ أنهم يرونه كرؤية الشمس والقمر ليلة البدر ليس دونه سحاب، فلا يرونه إلا من فوقهم، كما قال ﷺ : «**بينا أهل الجنة فى نعيمهم، إذ سطع لهم نور، فرفعوا رؤوسهم، فإذا الجبار جل جلاله قد أشرف عليهم من فوقهم، وقال: يا أهل الجنة، سلام عليكم، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿سَلامٌ قَوْلاً مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ (يس:58). ثم يتوارى عنهم، وتبقى رحمته وبركته عليهم فى ديارهم**»(2). رواه الإمام أحمد فى «المسند» وغيره، من حديث جابر رضي الله عنه.

ولا يتم إنكار الفوقية إلا بإنكار الرؤية ؛ ولهذا طرد الجهمية الشقين، وصدق أهل السنة بالأمرين معاً، وأقروا بهما، وصار من أثبت الرؤية ونفى العلو مذبذباً بين ذلك، لا إلى هؤلاء، ولا إلى هؤلاء. وهذه الأنواع من الأدلة لو بسطت أفرادها لبلغت نحو ألف دليل، فعلى المتأول أن يجيب عن ذلك كله! وهيهات له بجواب صحيح عن بعض ذلك! وكلام السلف فى إثبات صفة العلو كثير جداً: فمنه: ما روى شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصارى فى كتابه «الفاروق»، بسنده إلى أبى مطيع البلخى: أنه سأل أبا حنيفة عمن قال: لا أعرف ربى فى السماء أم فى الأرض؟ فقال: قد كفر، لأن الله يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه:5) وعرشه فوق سبع سماواته، قلت: فإن قال: إنه على العرش، ولكن يقول: لا أدرى العرش فى السماء أم فى الأرض؟ قال: هو كافر؛ لأنه أنكر أنه فى السماء، فمن أنكر أنه فى السماء فقد كفر. وزاد غيره: لأن الله فى أعلى عليين، وهو يدعى من أعلى، لا من أسفل. انتهى.

ولا يلتفت إلى من أنكر ذلك ممن ينتسب إلى مذهب أبى حنيفة، فقد انتسب إليه طوائف معتزلة وغيرهم، مخالفون له فى كثير من اعتقاداته، وقد ينتسب إلى مالك والشافعى وأحمد

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(2) إسناده ضعيف: وقد مضى تخريجه.

من يخالفهم في بعض اعتقاداتهم. وقصة أبي يوسف في استتابة بشر المريسي، لما أنكر أن يكون الله عز وجل فوق العرش مشهورة رواها عبد الرحمن بن أبي حاتم وغيره.

ومن تأول «فوق» بأنه خير من عباده وأفضل منهم، وأنه خير من العرش وأفضل منه، كما يقال: الأمير فوق الوزير، والدينار فوق الدرهم فذلك مما تنفر عنه العقول السليمة، وتشمئز منه القلوب الصحيحة. فإن قول القائل ابتداء: الله خير من عباده، وخير من عرشه: من جنس قوله: الثلج بارد، والنار حارة، والشمس أضوأ من السراج، والسماء أعلى من سقف الدار، والجبل أثقل من الحصى، ورسول الله أفضل من فلان اليهودي، والسماء فوق الأرض !! وليس في ذلك تمجيد، ولا تعظيم، ولا مدح، بل هو من أرذل الكلام وأسمجه، وأهجنه ! فكيف يليق بكلام الله، الذي لو اجتمع الإنس، والجن على أن يأتوا بمثله، لما أتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً!! بل في ذلك تنقص، كما قيل في المثل السائر:

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا

ولو قال قائل: الجوهر فوق قشر البصل وقشر السمك ! لضحك منه العقلاء، للتفاوت الذي بينهما، فإن التفاوت الذي بين الخالق والمخلوق أعظم وأعظم بخلاف ما إذا كان المقام يقتضي ذلك، بأن كان احتجاجاً على مبطل، كما في قول يوسف الصديق عليه السلام: ﴿أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (يوسف:39). وقوله تعالى: ﴿آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (النمل:59). ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ (طه:73).

وإنما يثبت هذا المعنى من الفوقية في ضمن ثبوت الفوقية المطلقة من كل وجه، فله سبحانه وتعالى فوقية القهر وفوقية القدر، وفوقية الذات. ومن أثبت البعض، ونفى البعض، فقد تنقص.

وعلوه تعالى مطلق من كل الوجوه. فإن قالوا: بل علو المكانة لا المكان، فالمكانة: تأنيث المكان، والمنزلة: تأنيث المنزل، فلفظ: «المكانة والمنزلة» تستعمل في المكانات النفسانية والروحانية، كما يستعمل لفظ «المكان والمنزل» في الأمكنة الجسمانية، فإذا قيل: لك في قلوبنا منزلة، ومنزلة فلان في قلوبنا وفي نفوسنا أعظم من منزلة فلان، كما جاء في الأثر: «إذا أحب أحدكم أن يعرف كيف منزلته عند الله، فلينظر كيف منزلة الله في قلبه، فإن الله ينزل العبد من نفسه حيث أنزله العبد من قلبه» فقوله: «منزلة الله في قلبه»: هو ما يكون في قلبه من معرفة الله ومحبته وتعظيمه وغير ذلك، فإذا عرف أن «المكانة والمنزلة»: تأنيث المكان

والمنزل والمؤنث فرع على المذكر في اللفظ والمعنى، وتابع له، فعلو المثل الذي يكون في الذهن يتبع علو الحقيقة إذا كان مطابقاً كان حقاً، وإلا كان باطلاً.

فإن قيل: المراد علوه في القلوب، وأنه أعلى في القلوب من كل شيء.

قيل: وكذلك هو، وهذا العلو مطابق لعلوه في نفسه على كل شيء، فإن لم يكن عالياً بنفسه على كل شيء، كان علوه في القلوب غير مطابق، كمن جعل ما ليس بأعلى أعلى.

وعلوه سبحانه وتعالى كما هو ثابت بالسمع، ثابت بالعقل والفطرة، أما ثبوته بالعقل فمن وجوه:

أحدها: العلم البديهي القاطع بأن كل موجودين إما أن يكون أحدهما سارياً في الآخر قائماً به كالصفات، وإما أن يكون قائماً بنفسه بائناً من الآخر.

الثاني: أنه لما خلق العالم، فإما أن يكون خلقه في ذاته أو خارجاً عن ذاته، والأول باطل، أما أولاً: فبالاتفاق، وأما ثانياً: فلأنه يلزم أن يكون محلاً للخسائس والقاذورات، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. والثاني يقتضي كون العالم واقعاً خارج ذاته، فيكون منفصلاً، فتعينت المباينة ؛ لأن القول بأنه غير متصل بالعالم، وغير منفصل عنه غير معقول.

الثالث: أن كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه يقتضي نفي وجوده بالكلية، لأنه غير معقول، فيكون موجوداً إما داخله وإما خارجه والأول باطل فتعين الثاني، فلزمت المباينة.

وأما ثبوته بالفطرة، فإن الخلق جميعاً بطباعهم وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم عند الدعاء، ويقصدون جهة العلو بقلوبهم عند التضرع إلى الله تعالى. وذكر محمد بن طاهر المقدسي أن الشيخ أبا جعفر الهمداني حضر مجلس الأستاذ أبي المعالي الجويني المعروف بإمام الحرمين، وهو يتكلم في نفي صفة العلو، ويقول: كان الله ولا عرش وهو الآن على ما كان ! فقال الشيخ أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا ؟ فإنه ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد في قلبه ضرورة طلب العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع بهذه الضرورة عن أنفسنا ؟ قال: فلطم أبو المعالي على رأسه ونزل! وأظنه قال: وبكى ! وقال: حيرني الهمذاني حيرني! أراد الشيخ: أن هذا أمر فطر الله عليه عباده، من غير أن يتلقوه من المرسلين، يجدون في قلوبهم طلباً ضرورياً يتوجه إلى الله ويطلبه في العلو.

وقد اعترض على الدليل العقلى بإنكار بداهته ؛ لأنه أنكره جمهور العقلاء، فلو كان بديهياً، لما كان مختلفاً فيه بين العقلاء، بل هو قضية وهميةٌ خيالية.

والجواب عن هذا الاعتراض مبسوط في موضعه، ولكن أشير إليه هنا إشارة مختصرة، وهو أن يقال: إن العقل إن قبل قولكم فهو لقولنا أقبل، وإن رد العَقل قولنا، فهو لقولكم أعظم رداً، فإن كان قولنَا باطلاً في العقل، فقولكم أبطل، وَإن كان قولكم حقاً مقبولاً في العقل، فقولناَ أولى أن يكون مقبولاً في العقل، فإن دعوى الضَرورة مشتركة.

فإنا نقول: نعلم بالضرورة بطلان قولكم، وأنتم تقولون كذلك، فإذا قلتم: تلك الضرورة التى تحكم ببطلان قولنا هى من حكم الوهم لا من حكم العقل ؟ قَابلناكم بنظير قولكم، وعامة فطر الناس ليسوا منكم ولا منا يوافقون لنا على هذا، فإن كان حكم فطر بنى آدم مقبولاً ترجحنا عليكم، وإن كان مردوداً غير مقبول بطل قولكَم بالكلية، فإنكم إنما بنيتم قولكم على ما تدعون أنه مَقدمات معلومة بالفطرة الآدمية وبطلت عقلياتنَا أيضاً، وكان السمع الذى جاءت به الأنبياء معنا لا معكم فنحن مختصون بالسمع دونكم، والعقل مشترك بيننا وبينكم.

فإن قلتم: أكثر العقلاء يقولون بقولنا ؟ قيل: ليس الأمر كذلك، فإن الذين يصرحون بأن صانع العالمَ شيء موجود ليس هو فوق العالم، وليس فوق العالم شئ موجَود، وأنه لا مباين للعالم ولا حالٌ فى العالم، طائفة من النظار، وأول من عرف عنه ذلك فى الإِسلام جهم بن صفوان وأتباعه.

واعترض على الدليل الفطرى: أن ذلك إنما لكون السماء قبلة للدعاء، كما أن الكعبة قبلة للصلاة، ثم هو منقوض بوضع الجبهة علىَ الأرض مع أنه ليس فى جهة الأرض، وأجيب عن هذا الاعتراض من وجوه:

أحدها: أن قولكم: إن السماء قبلة الدعاء لم يقله أحد من سلف الأمة، ولا أنزل الله به من سلطان، وهذا من الأمورَ الشرعية الدينية، فلا يجوز أن يخفى على جميع سلف الأمة وعلمائها.

الثانى: أن قبلة الدعاء هى قبلة الصلاة، فإنه يستحب للداعى أن يستقبل القبلة، وكان النبى ﷺ يستقبل القبلة فى دعائه فى مواطن كثيرة[1]، فمن قال: إن للدعاء قبلة غير قبلة

---

(1) الأحاديث فى ذلك كثيرة خرجنا بعضها فى تعليقنا على «بلوغ المرام».

الصلاة، أو إن له قبلتين: إحداهما الكعبة، والأخرى السماء: فقد ابتدع فى الدين، وخالف جماعة المسلمين.

الثالث: إن القبلة: هى ما يستقبله العابد بوجهه، كما تستقبل الكعبة فى الصلاة، والدعاء، والذكر، والذبح، وكما يوجه المحتضر والمدفون، ولذلك سميت وجهة. والاستقبال خلاف الاستدبار، فالاستقبال بالوجه، والاستدبار بالدبر، فأما ما حاذاه الإنسان برأسه أو يديه أو جنبه فهذا لا يسمى قبلة، لا حقيقةً ولا مجازاً، فلو كانت السماء قبلة الدعاء لكان المشروع أن يوجه الداعى وجهه إليها، وهذا لم يشرع، والموضع الذى ترفع اليد إليه لا يسمى قبلة، لا حقيقة ولا مجازاً؛ ولأن القبلة فى الدعاء أمر شرعى تتبع فيه الشرائع، ولم تأمر الرسل أن الداعى يستقبل السماء بوجهه، بل نهوا عن ذلك. ومعلوم أن التوجه بالقلب، واللجأ والطلب الذى يجده الداعى من نفسه أمر فطرى، يفعله المسلم والكافر والعالم والجاهل، وأكثر ما يفعله المضطر والمستغيث بالله، كما فطر على أنه إذا مسه الضر يدعو الله، مع أن أمر القبلة مما يقبل النسخ والتحويل، كما تحولت القبلة من الصخرة إلى الكعبة.

وأمر التوجه فى الدعاء إلى الجهة العلوية مركوز فى الفطر، والمستقبل للكعبة يعلم أن الله تعالى ليس هناك، بخلاف الداعى، فإنه يتوجه إلى ربه وخالقه، ويرجو الرحمة أن تنزل من عنده.

وأما النقض بوضع الجبهة فما أفسده من نقض، فإن واضع الجبهة إنما قصده الخضوع لمن فوقه بالذل له، لا بأن يميل إليه إذ هو تحته. هذا لا يخطر فى قلب ساجد، لكن يحكى عن بشر المريسى أنه سمع وهو يقول فى سجوده: سبحان ربى الأسفل !! تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً. وإن من أفضى به النفى إلى هذه الحال حرىٌّ أن يتزندق، إن لم يتداركه الله برحمته، وبعيد من مثله الصلاح، قال تعالى: ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ (الأنعام:110). وقال تعالى: ﴿ فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ ﴾ (الصف:5). فمن لم يطلب الاهتداء من مظانه يعاقب بالحرمان. نسأل الله العفو والعافية.

وقوله: «**وقد أعجز عن الإحاطة خلقه**» أى: لا يحيطون به علماً ولا رؤية، ولا غير ذلك من وجوه الإحاطة، بل هو سبحانه محيط بكل شىء، ولا يحيط به شىء.

قوله: «ونقول: إن الله اتخذ إبراهيم خليلاً، وكلم الله موسى تكليماً، إيماناً وتصديقاً وتسليماً».

ش: قال الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ (النساء:125)، وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ (النساء:164). الخلة: كمال المحبة، وأنكرت الجهمية حقيقة المحبة من الجانبين، زعماً منهم أن المحبة لا تكون إلا لمناسبة بين المحب والمحبوب، وأنه لا مناسبة بين القديم والمحدث توجب المحبة! وكذلك أنكروا حقيقة التكليم، كما تقدم، وكان أول من ابتدع هذا في الإسلام هو الجعد بن درهم، في أوائل المائة الثانية فضحى به خالد بن عبد الله القسري أمير العراق والمشرق بواسط، خطب الناس يوم الأضحى فقال: أيها الناس ضحوا، تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً، ثم نزل فذبحه. وكان ذلك بفتوى أهل زمانه من علماء التابعين ﷺ، فجزاه الله عن الدين وأهله خيراً.

وأخذ هذا المذهب عن الجعد الجهم بن صفوان، فأظهره وناظر عليه، وإليه أضيف قول: «الجهمية». فقتله مسلم بن أحوز أمير خراسان بها، ثم انتقل ذلك إلى المعتزلة أتباع عمرو بن عبيد، وظهر قولهم في أثناء خلافة المأمون، حتى امتحن أئمة الإسلام، ودعوهم إلى الموافقة لهم على ذلك.

وأصل هذا مأخوذ عن المشركين والصابئة، وهم ينكرون أن يكون إبراهيم خليلاً، وموسى كليماً؛ لأن الخلة هي كمال المحبة المستغرقة للمحب، كما قيل:

قد تخللت مسلك الروح مني ... ولذا سمي الخليل خليلا

ولكن محبته وخلته كما يليق به تعالى، كسائر صفاته. ويشهد لما دلت عليه الآية الكريمة ما ثبت في «الصحيح» عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «**لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الله**»(1) يعني نفسه.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

من عقيدة المسلمين أن الرسل أفضل الخلق وأن الرسل يتفاضلون فهم يعتقدون أن الله اتخذ إبراهيم خليلاً، كما قال الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ (النساء:125)، والخلة هي أعلى

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

وفى رواية: «**إنى أبرأ إلى كل خليل من خلته، ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً**».

وفى رواية: «**إن الله اتخذنى خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً**».

فبين ﷺ أنه لا يصلح له أن يتخذ من المخلوقين خليلاً، وأنه لو أمكن ذلك لكان أحق الناس به أبو بكر الصديق رضي الله عنه مع أنه ﷺ قد وصف نفسه بأنه يحب أشخاصاً، كقوله لمعاذ: «**والله إنى لأحبك**»[1]. وكذلك قوله للأنصار، وكان زيد بن حارثة حب رسول الله ﷺ، وابنه أسامة حبه، وأمثال ذلك. وقال له عمرو بن العاص: أى الناس أحب إليك؟ قال: «**عائشة**»، قال: فمن الرجال؟ قال: «**أبوها**»[2].

فعلم أن الخلة أخص من مطلق المحبة، والمحبوب بها لكمالها يكون محباً لذاته، لا لشىء آخر؛ إذ المحبوب لغيره هو مؤخر فى الحب عن ذلك الغير، ومن كمالها لا تقبل الشركة ولا المزاحمة؛ لتخللها المحبة، ففيها كمال التوحيد وكمال الحب. ولذلك لما اتخذ الله إبراهيم خليلاً، وكان إبراهيم قد سأل ربه أن يهب له ولداً صالحاً فوهب له إسماعيل، فأخذ هذا الولد شعبة من قلبه، فغار الخليل على قلب خليله أن يكون فيه مكان لغيره، فامتحنه به بذبحه ليظهر سر الخلة فى تقديمه محبة خليله على محبة ولده، فلما استسلم لأمر ربه،

درجات المحبة، فالله جل وعلا يحب عباده المؤمنين والمتقين والمحسنين، ويحب التوابين ويحب المتطهرين، ولكن الخلة لم يحصل عليها إلا اثنان من العالم: إبراهيم ومحمد عليهما الصلاة والسلام، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله اتخذنى خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً».

---

(1) حديث صحيح: وأخرجه أبو داود (1522)، والنسائى (3/ 53)، وفى عمل اليوم والليلة (109)، وابن السنى (198)، والبخارى فى «الأدب المفرد» (690)، وابن حبان (2345)، والحاكم (1/ 273)، وأحمد (5/ 245)، (247)، وصححه الشيخ الألبانى فى «الصحيحة».

(2) أخرجه البخارى (3662)، (4258)، وفى «التاريخ الكبير» (6/ 24)، والنسائى فى «الكبرى» (8117)، والترمذى (3885)، وأحمد (4/ 203) وعبد بن حميد (1/ 264-265)، والبيهقى فى «الكبرى» (6/ 370)، (7/ 299)، (10/ 233)، وفى «الدلائل» (4/ 400-401)، وابن حبان (6900)، والبغوى فى «شرح السنة» (3869)، (3885)، والعشارى فى «فضائل أبى بكر الصديق» (9)، من طرق عن خالد الحذاء عن أبى عثمان النهدى عن عمرو بن العاص به. وللحديث طرق أخرى خرجتها فى تعليقى على جزء العشارى فى «فضائل أبى بكر الصديق». (9).

وعزم على فعله، فظهر سلطان الخلة فى الإقدام على ذبح الولد إيثاراً لمحبة خليله على محبته، نسخ اللّـه ذلك عنه، وفداه بالذبح العَظيم ؛ لأن المصلحة فى الذبح كانت ناشئة من العزم وتوطين النفس على ما أمر، فلما حصلت هذه المصلحة عاد الذبح نفسه مفسدة، فنسخ فى حقه، وصارت الذبائح والقرابين من الهدايا والضحايا سنة فى أتباعه إلى يوم القيامة.

وكما أن منزلة الخلة الثابتة لإبراهيم صلوات اللّه عليه قد شاركه فيها نبينا ﷺ كما تقدم، كذلك منزلة التكليم الثابتة لموسى صلوات اللّه عليه قد شاركه فيها نبينا ﷺ، كما ثبت ذلك فى حديث الإسراء.

وهنا سؤال مشهور، وهو: أن النبى ﷺ أفضل من إبراهيم ﷺ، فكيف طلب له من الصلاة مثل ما لإبراهيم، مع أن المشبه به أصله أن يكون فوق المشبه ؟ وكيف الجمع بين هذين الأمرين المتنافيين ؟.

وقد أجاب عنه العلماء بأجوبة عديدة، يضيق هذا المكان عن بسطها.

وأحسنها: أن آل إبراهيم فيهم الأنبياء الذين ليس فى آل محمد مثلهم، فإذا طلب للنبى ﷺ ولآله من الصلاة مثل ما لإبراهيم وآله وفيهم الأنبياء، حصل لآل محمد ما يليق بهم لأنهم لا يبلغون مراتب الأنبياء، وتبقى الزيادة التى للأنبياء وفيهم إبراهيم لمحمد صلى اللّه عليهما وسلم، فيحصل له من المزية ما لم يحصل لغيره.

وأحسن من هذا: أن النبى ﷺ من آل إبراهيم، بل هو أفضل آل إبراهيم، فيكون قولنا: «كما صليت على آل إبراهيم» متناولاً الصلاة عليه وعلى سائر النبيين من ذرية إبراهيم، وهو متناول لإبراهيم أيضاً، كما فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ

﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ (النساء:164)، ففضل بعض النبيين على بعض، وإن كانوا كلهم بالمرتبة العليا، لكن الله جل وعلا فضل بعضهم على بعض ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾ (البقرة:253)، فكل نبى يعطيه الله عز وجل تفضيلاً خاصاً به. فضل إبراهيم ومحمداً عليهما الصلاة والسلام بالخلة، وفضل موسى بأنه كلمه تكليماً بدون واسطة الملك، وسمع موسى كلامه، ناداه سبحانه وناجاه، والمناداة: الصوت المرتفع، والمناجاة:

عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران:23). فإبراهيم وعمران دخلا في آل إبراهيم، وآل عمران، وكما في قوله تعالى: ﴿إِلاَّ آلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ (القمر:34) فإن لوطاً داخل في آل لوط، وكما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ (البقرة:49) وقوله: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ (غافر:46) فإن فرعون داخل في آل فرعون، ولهذا ـ والله أعلم ـ أكثر روايات حديث الصلاة على النبي ﷺ إنما فيها **«كما صليت على آل إبراهيم»** وفي كثير منها **«كما صليت على إبراهيم»** ولم يرد: **«كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم»**، إلا في قليل من الروايات وما ذلك إلا لأن في قوله: **«كما صليت على إبراهيم»**، يدخل آله تبعاً. وفي قوله: **«كما صليت على آل إبراهيم»**، هو داخل في آل إبراهيم.

وكذلك لما جاء أبو أوفى رضي الله عنه بصدقة إلى النبي ﷺ دعا له النبي ﷺ وقال: **«اللهم صل على آل أبي أوفى»**[1].

ولما كان بيت إبراهيم عليه السلام أشرف بيوت العالم على الإطلاق، خصهم الله بخصائص:

منها: أنه جعل فيه النبوة والكتاب، فلم يأت بعد إبراهيم نبي إلا من أهل بيته.

ومنها: أنه سبحانه جعلهم أئمة يهدون بأمره إلى يوم القيامة، فكل من دخل الجنة من أولياء الله بعدهم، فإنما دخل من طريقهم وبدعوتهم.

ومنها: أنه سبحانه اتخذ منهم الخليلين، كما تقدم ذكره.

الصوت الخفي، كل هذا حصل لموسى عليه الصلاة والسلام، وهذه فضيلة لم يحصل عليها غيره، وقال: ﴿تَكْلِيمًا﴾ للتأكيد، حتى لا يقول أحد: إن هذا مجاز، فلما أكده بالمصدر، دل على أنه تكليم حقيقي من الله عز وجل، وهذا فيه إثبات الكلام لله عز وجل، وفيه إثبات الفضيلة لموسى عليه الصلاة والسلام على غيره من النبيين في هذه الخصلة، ولا يلزم إذا كان عند نبي من الأنبياء ميزة خاصة أن يكون أفضل من غيره على الإطلاق، بل هو أفضل من غيره من الأنبياء .

---

(1) أخرجه البخاري (1497)، (4166) (6332)، (6359)، ومسلم (1078) وغيرهما من حديث عبد الله ابن أبي أوفى.

ومنها: أنه جعل صاحب هذا البيت إماماً للناس. قال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة:124).

ومنها: أنه أجرى على يديه بناء بيته الذى جعله قياماً للناس، ومثابة للناس وأمناً، وجعله قبلة لهم وحجاً، فكان ظهور هذا البيت فى الأكرمين.

ومنها: أنه أمر عباده أن يصلوا على أهل البيت، إلى غير ذلك من الخصائص.

قوله: «ونؤمن بالملائكة والنبيين والكتب المنزلة على المرسلين ونشهد أنهم كانوا على الحق المبين».

ش: هذه الأمور من أركان الإيمان، قال تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ (البقرة:285) الآيات، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ (البقرة:177) الآية.

فجعل الله سبحانه وتعالى الإيمان هو الإيمان بهذه الجملة، وسمى من آمن بهذه الجملة مؤمنين، كما جعل الكافرين من كفر بهذه الجملة، بقوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً بَعِيدًا﴾ (النساء:136). وقال ﷺ فى الحديث المتفق على صحته، حديث جبرائيل وسؤاله للنبى ﷺ عن الإيمان، فقال: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»[1].

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا من أركان الإيمان، التى أولها: الإيمان بالله، وثانياً: الإيمان بالملائكة، وهم عالم من عالم الغيب لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى، خلقهم الله تعالى من النور، لعبادته وتنفيذ أوامره فى مخلوقاته، أوكل إليهم أعمالاً يقومون بها وينفذونها فى مخلوقاته، منهم الموكل بالوحي، ومنهم الموكل بالقطر والنبات، ومنهم الموكل بقبض الأرواح، ومنهم الموكل بالنفخ فى الصور، ومنهم الموكل بحفظ أعمال بنى آدم، ومنهم الموكل بالجبال، ومنهم الموكل بالأجنة فى بطون الحوامل، كما فى حديث ابن مسعود: «ثم يرسل إليه الملك فيكتب رزقه وأجله وعمله وشقى أو سعيد».

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

فهذه الأصول التى اتفقت عليها الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم وسلامه، ولم يؤمن بها حقيقة الإيمان إلا أتباع الرسل.

وأما أعداؤهم ومن سلك سبيلهم من الفلاسفة وأهل البدع، فهم متفاوتون فى جحدها وإنكارها، وأعظم الناس لها إنكاراً الفلاسفة المسمون عند من يعظمهم بالحكماء، فإن من علم حقيقة قولهم علم أنهم لم يؤمنوا بالله ولا رسله ولا كتبه ولا ملائكته ولا باليوم الآخر، فإن مذهبهم أن الله سبحانه موجودٌ لا ماهية له ولا حقيقة فلا يعلم الجزئيات بأعيانها وكل موجود فى الخارج فهو جزئى، ولا يفعل عندهم بقدرته ومشيئته، وإنما العالم عندهم لازم له أزلاً وأبداً، وإن سموه مفعولاً له فمصانعة، ومصالحة للمسلمين فى اللفظ، وليس عندهم بمفعول ولا مخلوق، ولا مقدور عليه، وينفون عنه سمعه وبصره وسائر صفاته ! فهذا إيمانهم بالله.

وأما كتبه عندهم، فإنهم لا يصفونه بالكلام، فلا يكلم ولا يتكلم، ولا قال ولا يقول. والقرآن عندهم فيض فاض من العقل الفعال على قلب بشر زاكى النفس طاهر، متميز عن النوع الإنسانى بثلاث خصائص: قوة الإدراك وسرعته؛ لينال من العلم أعظم ما يناله غيره، وقوة النفس ؛ ليؤثر بها فى هيولى العالم يقلب صورة إلى صورة، وقوة التخييل، ليخيل بها القوى العقلية فى أشكال محسوسة، وهى الملائكة عندهم! وليس فى الخارج ذات منفصلة تصعد وتنزل وتذهب وتجيء وترى وتخاطب الرسول، وإنما ذلك عندهم أمور ذهنية لا وجود لها فى الأعيان.

وأما اليوم الآخر، فهم أشد الناس تكذيباً وإنكاراً له فى الأعيان وعندهم أن هذا العالم لا يخرب، ولا تنشق السماوات ولا تنفطر، ولا تنكدر النجوم ولا تكور الشمس والقمر، ولا يقوم الناس من قبورهم ويبعثون إلى جنة ونار. كل هذا عندهم أمثال مضروبة ؛ لتفهيم

فهم موكلون بأعمال يقومون بها كما أمر الله تعالى بها: ﴿لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ (الأنبياء:27)، ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لا يَفْتُرُونَ﴾ (الأنبياء:20).

فهم يعبدون الله عبادة متواصلة ومع ذلك يقومون بما أوكل إليهم من تنفيذ الأوامر فى المخلوقات ولهم مهام عظيمة، وخلقتهم لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، تختلف عن خلقة بنى آدم ﴿جَاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾ (فاطر:1)، ولبعضهم أكثر من ذلك ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾ (فاطر:1)، فجبريل عليه السلام له ستمائة جناح، كل جناح منها سد الأفق، فلا

العوام، لا حقيقة لها فى الخارج، كما يفهم منها أتباع الرسل. فهذا إيمان هذه الطائفة - الذليلة الحقيرة- بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وهذه هى أصول الدين الخمسة.

وقد أبدلتها المعتزلة بأصولهم الخمسة التى هدموا بها كثيراً من الدين. فإنهم بنوا أصل دينهم على الجسم والعرض، الذى هو الموصوف والصفة عندهم، واحتجوا بالصفات التى هى الأعراض على حدوث الموصوف الذى هو الجسم، وتكلموا فى التوحيد على هذا الأصل، فنفوا عن الله كل صفة، تشبيهاً بالصفات الموجودة فى الموصوفات التى هى الأجسام، ثم تكلموا بعد ذلك فى أفعاله التى هى القدر، وسموا ذلك: «العدل»، ثم تكلموا فى النبوة والشرائع، والأمر والنهى، والوعد والوعيد، وهى مسائل الأسماء والأحكام، التى هى المنزلة بين المنزلتين، ومسألة إنفاذ الوعيد، ثم تكلموا فى إلزام الغير بذلك، الذى هو الأمر بالمعروف، والنهى عن المنكَر، وضمنوه جواز الخروج عَلى الأئمة بالقتال. فهذه أصولهم الخمسة، التى وضعوها بإزاء أصول الدين الخمسة التى بعث بها الرسول.

والرافضة المتأخرون، جعلوا الأصول أربعة: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإِمامة.

وأصول أهل السنة والجماعة تابعة لما جاء به الرسول.

وأصل الدين: الإيمان بما جاء به الرسول، كما تقدم بيان ذلك، ولهذا كانت الآيتان من آخر سورة البقرة ـ لَمَا تضمنتا هذا الأصل ـ لهما شأن عظيم ليس لغيرهما، ففى «الصحيحين» عن أبى مسعود عقبة بن عمرو، عن النبى ﷺ، قال: «**من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة فى ليلة كفتاه**»[1].

يعلم خلقتها ولا كيفيتها إلا الله، أما البشر فلا يستطيعون رؤية الملك على صورته، وإنما يأتى الملك فى صورة إنسان كما كان جبريل يأتى إلى النبى ﷺ فى صورة إنسان، ويجلس إليه ويكلمه، ولم يره النبى ﷺ على صورته الملكية إلا مرتين، مرة وهو فى بطحاء مكة رآه فى الأفق، ومرة عند سدرة المنتهى فى ليلة الإسراء والمعراج، وما عدا هاتين المرتين فإن جبريل يأتى النبى ﷺ فى صورة إنسان، وكثيراً ما يأتى فى صورة دحية الكلبى رضى الله عنه.

---

(1) أخرجه البخارى (4008)، (5008)، (5009)، (5040)، (5051)، ومسلم (808)، وأبو داود (1397)، والترمذى (2881)، وابن ماجه (1369)، وأحمد (4/ 118، 121، 122)، والحميدى (452)، والطيالسى (614)، وعبد الرزاق (6020)، والطبرانى (17/ 541، 542، 554، 599).

وفي «صحيح مسلم» عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: **«بينا جبرائيل قاعد عند النبي ﷺ سمع نقيضاً من فوقه، فرفع رأسه، فقال: هذا باب من السماء فتح اليوم، لم يفتح قط إلا اليوم، فنزل منه ملك، فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض، لم ينزل قط إلا اليوم، فسلم، وقال: أبشر بنورين أوتيتهما، لم يؤتهما نبي قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منهما إلا أوتيته»**[1].

وقال أبو طالب المكي: أركان الإيمان سبعة، يعني هذه الخمسة، والإيمان بالقدر والإيمان بالجنة والنار. وهذا حق، والأدلة عليه ثابتة محكمة قطعية. وقد تقدمت الإشارة إلى دليل التوحيد والرسالة.

وأما الملائكة، فهم الموكلون بالسماوات والأرض، فكل حركة في العالم فهي ناشئة عن الملائكة، كما قال تعالى: ﴿**فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا**﴾(النازعات:5). ﴿**فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا**﴾(الذاريات:4). وهم الملائكة عند أهل الإيمان وأتباع الرسل، وأما المكذبون بالرسل المنكرون للصانع فيقولون: هي النجوم.

وقد دل الكتاب والسنة على أصناف الملائكة، وأنها موكلة بأصناف المخلوقات، وأنه سبحانه وكل بالجبال ملائكة، ووكل بالسحاب والمطر ملائكة، ووكل بالرحم ملائكة تدبر أمر النطفة حتى يتم خلقها، ثم وكل بالعبد ملائكة ؛ لحفظ ما يعمله وإحصائه وكتابته، ووكل بالموت ملائكة، ووكل بالسؤال في القبر ملائكة، ووكل بالأفلاك ملائكة يحركونها، ووكل بالشمس والقمر ملائكة، ووكل بالنار وإيقادها وتعذيب أهلها وعمارتها ملائكة، ووكل بالجنة وعمارتها وغرسها وعمل آلاتها ملائكة. فالملائكة أعظم

وقوله: (**والنبيين**) النبيين جمع نبي وهو من أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه، والرسول: من أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه ويجب الإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين ومن آمن ببعضهم وكفر ببعضهم فهو كافر بالجميع ﴿**لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ**﴾(البقرة:285).

من أصول الإيمان وأركانه: الإيمان بالكتب التي أنزلها الله على الرسل لهداية الخلق، فالله تعالى أنزل الكتب على الرسل من كلامه ووحيه وتشريعه، أنزلها على الرسل ليبلغوها إلى أممهم، فيها الأوامر وفيها النواهي، وفيها شرع الله جل وعلا.

---

(1) أخرجه مسلم (806) وغيره.

جنود الله، ومنهم: ﴿ الْمُرْسَلاتِ عُرْفًا ﴾ و ﴿ النَّاشِرَاتِ نَشْرًا ﴾ و ﴿ الْفَارِقَاتِ فَرْقًا ﴾ و﴿ الْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا ﴾ (المرسلات:1-5).

ومنهم: ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ﴾ ﴿ وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا ﴾ ﴿ وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا ﴾ ﴿ فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا ﴾ (النازعات: 1 ـ 4).

ومنهم: ﴿ الصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾ ﴿ فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ﴾ ﴿ فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا ﴾ (الصافات:1 ـ 3). ومعنى جمع التأنيث فى ذلك كله: الفرق والطوائف والجماعات، التى مفردها: «فرقة» و«طائفة» و«جماعة».

ومنهم: ملائكة الرحمة، وملائكة العذاب، وملائكة قد وكلوا بحمل العرش، وملائكة قد وكلوا بعمارة السماوات بالصلاة والتسبيح والتقديس، إلى غير ذلك من أصناف الملائكة التى لا يحصيها إلا الله.

ولفظ «الملك» يشعر بأنه رسول منفذ لأمر مرسله، فليس لهم من الأمر شىء، بل الأمر كله لله الواحد القهار، وهم ينفذون أمره: ﴿ لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ (٢٧) يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴾ (الأنبياء:27-28). ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ (النحل:50).

فهم عباد له مكرمون، منهم الصافون، ومنهم المسبحون، ليس منهم إلا له مقام معلوم، لا يتخطاه، وهو على عمل قد أمر به، لا يقصر عنه ولا يتعداه، وأعلاهم الذين عنده: ﴿ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلا يَسْتَحْسِرُونَ (١٩) يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لا يَفْتُرُونَ ﴾ (الأنبياء:19-20).

ورؤساؤهم الأملاك الثلاثة: جبرائيل، وميكائيل وإسرافيل، الموكلون بالحياة، فجبريل موكل

منها ما سماه الله فى القرآن ومنها ما لم يسمه، ونحن نؤمن بجميع الكتب، ما سماه لنا وما لم يسمه، كالتوراة التى أنزلها على موسى، والإنجيل الذى أنزله على عيسى، والقرآن الذى أنزله على محمد ﷺ، والزبور الذى أنزله على داود ﴿ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا ﴾ (النساء:163)، وصحف إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فنؤمن بها كلها وأنها فى مصلحة الخلق وهداية الخلق وإقامة الحجة، فمن آمن ببعض الكتب وكفر ببعضها فهو كافر بالجميع، لأنها كلها من كلام الله فلا يجوز الإيمان ببعضها والكفر بالبعض الآخر، قال تعالى: ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ (البقرة:85).

بالوحى الذى به حياة القلوب والأرواح، وميكائيل موكل بالقطر الذى به حياة الأرض والنبات والحيوان، وإسرافيل موكل بالنفخ فى الصور الذى به حياة الخلق بعد مماتهم.

فهم رسل الله فى خلقه وأمره، وسفراؤه بينه وبين عباده، ينزلون بالأمر من عنده فى أقطار العالم، ويصعدون إليه بالأمر، قد أطّت السماوات بهم، وحق لها أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك قائم أو راكع أو ساجد لله، ويدخل البيت المعمور منهم كل يوم سبعون ألفاً لا يعودون إليه آخر ما عليهم.

والقرآن مملوء بذكر الملائكة وأصنافهم ومراتبهم، فتارة يقرن الله تعالى اسمه باسمهم، وصلاته بصلاتهم، ويضيفهم إليه فى مواضع التشريف.

وتارة يذكر حفهم بالعرش وحملهم له، ومراتبهم من الدنو.

وتارة يصفهم بالإكرام والكرم، والتقريب والعلو، والطهارة والقوة والإخلاص، قال تعالى: ﴿ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ﴾ (البقرة:285). ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُوْلُوا الْعِلْمِ ﴾ (آل عمران:18). ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ (الأحزاب:43). ﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (غافر:7). ﴿ وَتَرَى الْمَلائِكَةَ حَافِّينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ﴾ (الزمر:75). ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ (الأنبياء:26). ﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ ﴾ (الأعراف:206). ﴿ فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لا يَسْأَمُونَ ﴾ (فصلت:38). ﴿ كِرَامًا كَاتِبِينَ ﴾ (الانفطار:11). ﴿ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾ (عبس:16). ﴿ يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ (المطففين:21). ﴿ لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلإِ الأَعْلَى ﴾ (الصافات:8). وكذلك الأحاديث النبوية طافحة بذكرهم ؛ فلهذا كان الإيمان بالملائكة أحد الأصول الخمسة التى هى أركان الإيمان.

وكذلك الكتاب الواحد يجب الإيمان به كله والعمل به كله، فلا نأخذ ما يوافق شهواتنا وندع ما يخالفها.

فمن جحد كتاباً من كتب الله، أو بعضاً من الكتاب، أو كلمة من الكتاب، أو حرفاً من الكتاب، فهو كافر بالله عز وجل.

وقد تكلم الناس فى المفاضلة بين الملائكة وصالحى البشر وينسب إلى أهل السنة تفضيل صالحى البشر والأنبياء فقط على الملائكة، وإلى المعتزلة تفضيل الملائكة.

وأتباع الأشعرى على قولين: منهم من يفضل الأنبياء والأولياء، ومنهم من يقف ولا يقطع فى ذلك قولاً، وحكى عن بعضهم ميلهم إلى تفضيل الملائكة، وحكى ذلك عن غيرهم من أهل السنة وبعض الصوفية.

وقالت الشيعة: إن جميع الأئمة أفضل من جميع الملائكة، ومن الناس من فصَّل تفصيلاً آخر. ولم يقل أحد ممن له قول يؤثر إن الملائكة أفضل من بعض الأنبياء دون بعض. وكنت ترددت فى الكلام على هذه المسألة، لقلة ثمرتها، وأنها قريب مما لا يعنى، و **«من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»**[1].

والشيخ رحمه الله لم يتعرض إلى هذه المسألة بنفى ولا إثبات، ولعله يكون قد ترك الكلام فيها قصداً، فإن الإمام أبا حنيفة رضى الله عنه وقف فى الجواب عنها على ما ذكره فى «مآل الفتاوى»[2]. فإنه ذكر مسائل لم يقطع أبو حنيفة فيها بجواب، وعدَّ منها: التفضيل بين الملائكة والأنبياء، وهذا هو الحق.

فإن الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبيين، وليس علينا أن نعتقد أى الفريقين أفضل، فإن هذا لو كان من الواجب لبين لنا نصاً وقد قال تعالى: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (المائدة:3). ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ (مريم:64).

وفى «الصحيح»: «**إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحد حدوداً فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء ـ رحمةً بكم غير نسيان ـ فلا تسألوا عنها**»[3].

فالسكوت عن الكلام فى هذه المسألة نفياً وإثباتاً ـ والحالة هذه ـ أولى.

ولا يقال: إن هذه المسألة نظير غيرها من المسائل المستنبطة من الكتاب والسنة، لأن الأدلة هنا

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(2) «مآل الفتاوى» – فى كشف الظنون أنه «للإمام ناصر الدين السمرقندى الحنفي، أتمه فى شعبان سنة 549». (ش)

(3) أخرجه الحاكم (2/ 375)، (4/ 115)، والداغقطنى (4/ 184)، والبيهقى (10/ 12، 13)، والبزاغ(3231)، وحسنه الألبانى لغيره.

متكافئة، على ما أشير إليه، إن شاء الله تعالى. وحملنى على بسط الكلام هنا: أن بعض الجاهلين يسيئون الأدب بقولهم: كان الملك خادماً للنبى ﷺ أو: إن بعض الملائكة خدام بنى آدم!! يعنون الملائكة الموكلين بالبشر، ونحو ذلك من الألفاظ المخالفة للشرع، المجانبة للأدب.

والتفضيل - إذا كان على وجه التنقص أو الحمية والعصبية للجنس: لا شك فى رده، وليس هذه المسألة نظير المفاضلة بين الأنبياء، فإن تلك قد وجد فيها نص، وهو قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ (البقرة:253) الآية. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ (الإسراء:55) وقد تقدم الكلام فى ذلك عند قول الشيخ: «وسيد المرسلين»، يعنى النبى ﷺ.

والمعتبر رجحان الدليل، ولا يهجر القول لأن بعض أهل الأهواء وافق عليه، بعد أن تكون المسألة مختلفاً فيها بين أهل السنة، وقد كان أبو حنيفة رضي الله عنه يقول أولاً بتفضيل الملائكة على البشر، ثم قال بعكسه، والظاهر أن القول بالتوقف أحد أقواله.

والأدلة فى هذه المسألة من الجانبين إنما تدل على الفضل، لا على الأفضلية، ولا نزاع فى ذلك.

وللشيخ تاج الدين الفزارى رحمه الله مصنف سماه «الإشارة فى البشارة» فى تفضيل البشر على الملك، قال فى آخره: اعلم أن هذه المسألة من بدع علم الكلام، التى لم يتكلم فيها الصدر الأول من الأمة، ولا من بعدهم من أعلام الأئمة ولا يتوقف عليها أصل من أصول العقائد، ولا يتعلق بها من الأمور الدينية كثير من المقاصد؛ ولهذا خلا عنها طائفة من مصنفات هذا الشأن، وامتنع من الكلام فيها جماعة من الأعيان، وكل متكلم فيها من علماء الظاهر بعلمه، لم يخل كلامه عن ضعف واضطراب، انتهى. والله الموفق للصواب.

فمما استدل به على تفضيل الأنبياء على الملائكة: أن الله أمر الملائكة أن يسجدوا لآدم؛ وذلك دليل على تفضيله عليهم؛ ولذلك امتنع إبليس واستكبر وقال: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَٰذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ (الإسراء:62).

قال الآخرون: إن سجود الملائكة كان امتثالاً لأمر ربهم، وعبادة وانقياداً وطاعة له، وتكريماً لآدم وتعظيماً، ولا يلزم من ذلك الأفضلية، كما لم يلزم من سجود يعقوب لابنه يوسف عليهما السلام تفضيل ابنه عليه، ولا تفضيل الكعبة على بنى آدم بسجودهم إليها امتثالاً لأمر ربهم.

وأما امتناع إبليس، فإنه عارض النص برأيه وقياسه الفاسد بأنه خير منه وهذه المقدمة الصغرى، والكبرى محذوفة، تقديرها: والفاضل لا يسجد للمفضول ! وكلتا المقدمتين فاسدة.

أما الأولى: فإن التراب يفوق النار فى أكثر صفاته ؛ ولهذا خان إبليس عنصره، فأبى واستكبر، فإن من صفات النار طلب العلو والخفة والطيش والرعونة وإفساد ما تصل إليه ومحقه وإهلاكه وإحراقه، ونفع آدم عنصره فى التوبة والاستكانة، والانقياد والاستسلام لأمر اللّه، والاعتراف وطلب المغفرة، فإن من صفات التراب الثبات والسكون والرصانة والتواضع والخضوع والخشوع والتذلل، وما دنا منه ينبت ويزكو، وينمى ويبارك فيه، ضد النار.

وأما المقدمة الثانية ـ وهى: أن الفاضل لا يسجد للمفضول: فباطلة، فإن السجود طاعة لله وامتثال لأمره، ولو أمر اللّه عباده أن يسجدوا لحجر لوجب عليهم الامتثال والمبادرة، ولا يدل ذلك على أن المسجود له أفضل من الساجد، وإن كان فيه تكريمه وتعظيمه، وإنما يدل على فضله، قالوا: وقد يكون قوله: ﴿هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ (الإسراء:62)، بعد طرده لامتناعه عن السجود له، لا قبله، فينتفى الاستدلال به.

ومنه: أن الملائكة لهم عقول وليست لهم شهوات، والأنبياء لهم عقول وشهوات، فلما نهوا أنفسهم عن الهوى، ومنعوها عما تميل إليه الطباع، كانوا بذلك أفضل.

وقال الآخرون: يجوز أن يقع من الملائكة من مداومة الطاعة وتحمل العبادة وترك الونى والفتور فيها ما يفى بتجنب الأنبياء شهواتهم، مع طول مدة عبادة الملائكة.

ومنه: أن اللّه تعالى جعل الملائكة رسلاً إلى الأنبياء، وسفراء بينه وبينهم. وهذا الكلام قد اعتل به من قال: إن الملائكة أفضل، واستدلالهم به أقوى، فإن الأنبياء المرسلين، إن ثبت تفضيلهم على المرسل إليهم بالرسالة، ثبت تفضيل الرسل من الملائكة إليهم عليهم، فإن الرسول الملكى يكون رسولاً إلى الرسول البشرى.

ومنه: قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة:31)، الآيات.

قال الآخرون: وهذا دليل على الفضل لا على التفضيل، وآدم والملائكة لا يعلمون إلا ما علمهم اللّه، وليس الخضر أفضل من موسى، بكونه علم ما لم يعلمه موسى، وقد سافر موسى وفتاه فى طلب العلم إلى الخضر، وتزودا لذلك، وطلب موسى منه العلم صريحاً،

وقال له الخضر: إنك على علم من علم الله، إلى آخر كلامه. ولا الهدهد أفضل من سليمان عليه السلام، بكونه أحاط بما لم يحط به سليمان عليه السلام علماً.

ومنه: قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص:75).

قال الآخرون: هذا دليل الفضل لا الأفضلية، وإلا لزم تفضيله على محمد ﷺ. فإن قلتم: هو من ذريته ؟ فمن ذريته البر والفاجر، بل يوم القيامة إذا قيل لآدم: «**ابعث من ذريتك بعثاً الى النار**»، «**يبعث من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين إلى النار، وواحداً إلى الجنة**»[1] فما بال هذا التفضيل سرى إلى هذا الواحد من الألف فقط !.

ومنه: قول عبد الله بن سلام رضي الله عنه: «ما خلق الله خلقاً أكرم عليه من محمد ﷺ»[2] ـ الحديث، فالشأن في ثبوته وإن صح عنه فالشأن في ثبوته في نفسه، فإنه يحتمل أن يكون من الإسرائيليات.

ومنه: حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الملائكة قالت: يا ربنا أعطيت بني آدم الدنيا يأكلون فيها، ويشربون ويلبسون، ونحن نسبح بحمدك، ولا نأكل ولا نشرب ولا نلهو، فكما جعلت لهم الدنيا فاجعل لنا الآخرة ؟ قال: لا أجعل صالح ذرية من خلقت بيدي كمن قلت له: كن فكان**» أخرجه الطبراني.

وأخرجه عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل عن عروة بن رويم، أنه قال: أخبرني الأنصاري، عن النبي ﷺ: «**أن الملائكة قالوا**»، الحديث، وفيه: «**وينامون ويستريحون، فقال الله تعالى: لا، فأعادوا القول ثلاث مرات، كل ذلك يقول: لا**». والشأن في ثبوتهما، فإن في سنديهما مقالاً، وفي متنهما شيئاً، فكيف يظن بالملائكة الاعتراض على الله مرات عديدة؟ وقد أخبر الله تعالى عنهم أنهم: ﴿لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ (الأنبياء:27). وهل يظن بهم أنهم متبرمون بأحوالهم، متشوفون إلى ما سواها من شهوات بني آدم؟ والنوم أخو الموت، فكيف

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(2) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (5/ 485-486)، والحاكم (4/ 568)، وصححه ووافقه الذهبي والألباني.

يغبطونهم به؟ وكيف يظن بهم أنهم يغبطونهم باللهو، وهو من الباطل؟[1] قالوا: بل الأمر بالعكس، فإن إبليس إنما وسوس إلى آدم ودلاه بغرور إذ أطمعه فى أن يكون ملكاً بقوله: ﴿ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ ﴾ (الأعراف:20).

فدل أن أفضلية الملك أمر معلوم مستقر فى الفطرة، يشهد لذلك قوله تعالى: حكاية عن النسوة اللاتى قطعن أيديهن عند رؤية يوسف: ﴿ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ (يوسف:31).

---

(1) قال الشيخ أحمد شاكر: هكذا أعل الشارح الحديث إسناداً ومتناً، وما أصاب فى ذلك السداد، إذ قصر فى تخريجه. أما رواية الطبراني، فإنها ضعيفة حقاً، بل غاية فى الضعف، فقد نقلها ابن كثير فى التفسير (5/ 206)، بإسنادها من المعجم الكبير. ونقلها الهيثمى فى مجمع الزوائد (1/ 82)، وقال: «رواه الطبرانى فى الكبير والأوسط. وفيه إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي، وهو كذاب متروك. وفى إسناد الأوسط طلحة بن زيد، وهو كذاب أيضاً». فهذان إسنادان لا نعبأ بهما. ولكن الحديث رواه الإمام عثمان ابن سعيد الدارمى فى كتاب الرد على المريسى (ص 34)، بإسناد صحيح، مطولاً: رواه عن عبد الله بن صالح، عن الليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو بن العاص. وهذا إسناد لا مغمز فيه، وقد أشار إليه الحافظ ابن كثير فى التاريخ (1/ 55)، مختصراً، من رواية عثمان بن سعيد، وأشار إلى صحته.

وأما رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل: فإنها من زياداته فى (كتاب السنة) الذى رواه عن أبيه (ص: 148 من طبعة السلفية بمكة)، فقال عبد الله: «حدثنى الهيثم بن خارجة، حدثنا عثمان بن علاق، وهو عثمان بن حصن بن علاق [وكتب فى المطبوعة: محصن! خطأ]، سمعت عروة بن رويم يقول: أخبرنى الأنصارى عن النبى ﷺ » فهذا إسناده ظاهره الصحة أيضاً، وإن لم أستطع أن أجزم بذلك، لأن عروة بن رويم لم يصرح فيه بأن «الأنصاري» الذى حدثه به صحابي، فجهالة الصحابى لا تضر. وهو يروى عن أنس بن مالك الأنصاري، فإن يكنه يكن الإسناد صحيحاً. وهذا محتمل جداً، وإن كنت لا أقطع به. فإن الحديث ذكره ابن كثير فى التفسير (5/ 206-207)، نقلاً عن ابن عساكر، بإسناده إلى عثمان بن علاق: «سمعت عروة بن رويم اللخمي، حدثنى أنس بن مالك عن النبى ﷺ »، فهذا قد يرجح أن «الأنصارى» فى رواية عبد الله بن أحمد: هو «أنس بن مالك الأنصاري» ولكن إسناد ابن عساكر لم يتبين لى صحته من ضعفه.

وأيا ما كان، فرواية عبد الله بن أحمد، ورواية ابن عساكر - تصلحان للاستشهاد، وتؤيدان صحة حديث عبد الله بن عمرو، بإسناد الدارمي.

أما إعلاله من جهة المتن والمعنى، فإنه غير جيد، ولا مقبول. فإن الملائكة لم يعترضوا بهذا على ربهم، ولم يتبرموا بأحوالهم، وإنما سألوا ربهم، وهم عباد مطيعون، يرضون بما أمرهم الرب تبارك وتعالى، إذا لم يستجب دعاءهم. ومثال ذلك الآيات فى خلق آدم فى أول سورة البقرة: ﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾ الآيات (30-33).

وقال تعالى: ﴿قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ (الأنعام:50) قال الأولون إن هذا إنما كان لما هو مركوز في النفس أن الملائكة خلق جميل عظيم مقتدر على الأفعال الهائلة خصوصاً العرب فإن الملائكة كانوا في نفوسهم من العظمة بحيث قالوا إن الملائكة بنات الله، تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً».

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران:33).

قال الآخرون: قد يذكر «العالمون»، ولا يقصد به العموم المطلق، بل في كل مكان بحسبه، كما في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ (الفرقان:1)، ﴿قَالُوا أَوَلَمْ نَنْهَكَ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (الحجر:70). ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ (الشعراء:165). ﴿وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (الدخان:32).

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ (البينة:7) والبرية: مشتقة من البرء، بمعنى الخلق، فثبت أن صالحي البشر خير الخلق.

قال الآخرون: إنما صاروا خير البرية؛ لكونهم آمنوا وعملوا الصالحات والملائكة في هذا الوصف أكمل، فإنهم لا يسأمون ولا يفترون، فلا يلزم أن يكونوا خيراً من الملائكة. هذا على قراءة من قرأ «البريئة»، بالهمز وعلى قراءة من قرأ بالياء، إن قلنا: إنها مخففة من الهمزة، وإن قلنا: إنها نسبة إلى البرى وهو التراب كما قاله الفراء فيما نقله عنه الجوهري في «الصحاح» يكون المعنى أنهم خير خلق من التراب، فلا عموم فيها، إذ الغير من خلق من التراب.

قال الأولون: إنما تكلمنا في تفضيل صالحي البشر إذا كملوا، ووصلوا إلى غايتهم وأقصى نهايتهم، وذلك إنما يكون إذا دخلوا الجنة، ونالوا الزلفى، وسكنوا الدرجات العلى، وحباهم الرحمن بمزيد قربه، وتجلى لهم ليستمتعوا بالنظر إلى وجهه الكريم.

وقال الآخرون: الشأن في أنهم هل صاروا إلى حالة يفوقون فيها الملائكة أو يساوونهم فيها؟ فإن كان قد ثبت لهم أنهم يصيرون إلى حالٍ يفوقون فيها الملائكة سُلِّم المدعَى، وإلا فلا.

ومما استدل به على تفضيل الملائكة على البشر: قوله تعالى: ﴿لَن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلا الْمَلائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ (النساء:172) وقد ثبت من طريق اللغة أن مثل هذا الكلام يدل على أن المعطوف أفضل من المعطوف عليه؛ لأنه لا يجوز أن يقال: لن يستنكف الوزير أن يكون خادماً للملك، ولا الشرطي أو الحارس. وإنما يقال: لن يستنكف الشرطي أن يكون خادماً للملك ولا الوزير، ففي مثل هذا التركيب يترقى من الأدنى إلى الأعلى، فإذا ثبت

تفضيلهم على عيسى عليه السلام ثبت فى حق غيره ؛ إذ لم يقل أحد إنهم أفضل من بعض الأنبياء دون بعض.

أجاب الآخرون بأجوبة، أحسنها، أو من أحسنها: أنه لا نزاع فى فضل قوة الملك وقدرته وشدته وعظم خلقه، وفى العبودية خضوع وذل وانقياد وعيسى عليه السلام لا يستنكف عنها ولا من هو أقدر منه وأقوى وأعظم خلقاً، ولا يلزم من مثل هذا التركيب الأفضلية المطلقة من كل وجه.

ومنه: قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ (الأنعام:50). ومثل هذا يقال بمعنى: إنى لو قلت ذلك لادعيت فوق منزلتى، ولست ممن يدعى ذلك.

أجاب الآخرون: إن الكفار كانوا قد قالوا: ﴿مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الأَسْوَاقِ﴾ (الفرقان:7). فأمر أن يقول لهم: إنى بشر مثلكم أحتاج إلى ما يحتاج إليه البشر من الاكتساب والأكل والشرب، لست من الملائكة الذين لم يجعل الله لهم حاجة إلى الطعام والشراب فلا يلزم حينئذ الأفضلية المطلقة.

ومنه: ما روى مسلم بإسناده، عن أبى هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفى كلٍّ خير**»[1] ومعلوم أن قوة البشر لا تدانى قوة الملك ولا تقاربها.

قال الآخرون: الظاهر أن المراد المؤمن من البشر - والله أعلم - فلا تدخل الملائكة فى هذا العموم.

ومنه ما ثبت فى «الصحيح» عن أبى هريرة رضي الله عنه، عن النبى ﷺ أنه قال فيما يروى عن ربه عز وجل، قال: «**يقول الله تعالى: أنا عند ظن عبدى بى، وأنا معه إذا ذكرنى، فإن ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى، وإن ذكرنى فى ملأ ذكرته فى ملأ خير منهم**»[2] الحديث. وهذا نص فى الأفضلية.

(1) أخرجه مسلم (2664)، والنسائى فى «الكبرى» (10457)، (10461)، وابن ماجه (79)، (4168)، وأحمد (2/ 366، 370)، والحميدى (1114)، وأبو يعلى (651)، (6346)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (356)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (1/ 100-101)، والبيهقى فى «الكبرى» (10/ 89)، وفى «الأسماء والصفات» (333)، وفى «الشعب» (194)، وابن حبان (5721)، (5722).

(2) أخرجه البخارى (7405)، (7505)، (7537)، ومسلم (2675)، والترمذى (2388)، وابن ماجه (3822)، وأحمد (2/ 251، 413، 480، 482).

قال الآخرون: يحتمل أن يكون المراد خيراً منه للمذكور لا الخيرية المطلقة.

ومنه ما رواه إمام الأئمة محمد بن خزيمة بسنده في كتاب «التوحيد» عن أنس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**بينا أنا جالس إذ جاء جبرائيل، فوكز بين كتفي، فقمت إلى شجرة مثل وكري الطير، فقعد في إحداهما، وقعدت في الأخرى، فسمت وارتفعت حتى سدت الخافقين، وأنا أقلب بصري، ولو شئت أن أمس السماء مسست، فنظرت إلى جبرائيل كأنه حلس لاطئ، فعرفت فضل علمه بالله علي**»[1].

قال الآخرون: في سنده مقال فلا نسلم الاحتجاج به إلا بعد ثبوته. [2]

وحاصل الكلام: أن هذه المسألة من فضول المسائل. ولهذا لم يتعرض لها كثير من أهل الأصول، وتوقف أبو حنيفة رضي الله عنه في الجواب عنها، كما تقدم. والله أعلم بالصواب.

وأما الأنبياء والمرسلون، فعلينا الإيمان بمن سمى الله تعالى في كتابه من رسله، والإيمان بأن الله تعالى أرسل رسلاً سواهم وأنبياء، لا يعلم أسماءهم وعددهم إلا الله تعالى الذي أرسلهم.

فعلينا الإيمان بهم جملة؛ لأنه لم يأت في عددهم نص، وقد قال تعالى: ﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ (النساء:164). وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ (غافر:78).

---

(1) ضعيف: أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (209)، وأبو نعيم في «الحلية» (2/ 316)، من طريق سعيد بن منصور عن الحارث بن عبيد الإيادي عن أبي عمران الجوني عن أنس والحارث بن عبيد ضعفه ابن معين والنسائي وقال أبو حاتم: ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال الشيخ الألباني: (وقول الشيخ أحمد شاكر: «تكلم فيه بغير حجة والراجح توثيقه» مردود، فقد قال فيه الإمام أحمد: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حبان: كان ممن كثر وهمه حتى خرج عن جملة من يحتج بهم إذا انفردوا. ومن المقرر في «المصطلح» أن الجرح المفسر مقدم على التعديل، وقد تبين من هذه الكلمات أن ضعفه بسبب وهمه، ومن الغريب أنه ليس هناك نقل عن إمام في توثيقه وأحسن ما قيل فيه قول النسائي: صالح، فمثل هذا يرد نصوص الأئمة الجارحة؟!). اهـ.

(2) هو في كتاب التوحيد لإمام الأئمة ابن خزيمة، ص (137)، وإسناده صحيح: رواه من طريق سعيد بن منصور، عن الحرث بن عبيد الإيادي، عن أبي عمران الجوني عن أنس، وكلهم ثقات، تكلم بعضهم في «الحرث بن عبيد الإيادي» وهو «أبو قدامة الإيادي» بغير حجة، والراجح توثيقه، كما بينا في شرح المسند في حديث آخر: (5750)، والحديث ذكره أيضاً الهيثمي في مجمع الزوائد (1/ 75)، وقال: «رواه البزار، والطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح». (ش)

وعلينا الإيمان بأنهم بلغوا جميع ما أرسلوا به على ما أمرهم الله به، وأنهم بيَّنوه بياناً لا يسع أحداً ممن أرسلوا إليه جهله، ولا يحل خلافه، قال تعالى: ﴿ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ ﴾ (النحل:35). ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ الْمُبِينُ ﴾ (النحل:82) ﴿ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ ﴾ (النور:54). ﴿ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلاغُ الْمُبِينُ ﴾ (التغابن:12). وأما أولو العزم من الرسل، فقد قيل فيهم أقوال أحسنها: ما نقله البغوي وغيره عن ابن عباس وقتادة: أنهم نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد صلوات الله وسلامه عليهم، قال: وهم المذكورون في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾ (الأحزاب:7). وفي قوله تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ﴾ (الشورى:13).

وأما الإيمان بمحمد ﷺ، فتصديقه واتباع ما جاء به من الشرائع إجمالاً وتفصيلاً.

وأما الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين، فنؤمن بما سمَّى الله تعالى منها في كتابه، من التوراة والإنجيل والزبور، ونؤمن بأن لله تعالى سوى ذلك كتباً أنزلها على أنبيائه، لا يعرف أسماءها وعددها إلا الله تعالى. وأما الإيمان بالقرآن، فالإقرار به، واتباع ما فيه، وذلك أمر زائد على الإيمان بغيره من الكتب، فعلينا الإيمان بأن الكتب المنزلة على رسل الله أتتهم من عند الله، وأنها حق وهدى ونور وبيان وشفاء، قال تعالى: ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ ﴾ (البقرة:136). ﴿ الم (1) اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ ﴾ (آل عمران:1-4)، ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ ﴾ (البقرة:285). ﴿ أَفَلا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا ﴾ (النساء:82). إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن الله تكلم بها، وأنها نزلت من عنده. وفي ذلك إثبات صفة الكلام والعلو، وقال تعالى: ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ﴾ (البقرة:213). ﴿ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (41) لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (فصلت:41 ـ 42). ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ ﴾ (سبأ:6). ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (يونس:57). ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ ﴾ (فصلت:44). ﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا ﴾ (التغابن:8). وأمثال ذلك في القرآن كثيرة.

قوله: «ونسمي أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين، ما داموا بما جاء به النبي ﷺ معترفين، وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين».

ش:قال رسول الله ﷺ: **«من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم، له**

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا من العقيدة، أنه من نطق بالشهادتين واستقام عليهما فإنه مسلم، ولو صدر منه بعض المعاصي، ولو كانت من الكبائر، وما دامت المعاصي دون الشرك، ولكن يكون مسلماً ناقص الإسلام وناقص الإيمان وفاسقاً، ولكنه لا يُحكم بكفره إن كانت معاصيه دون الشرك، هذه عقيدة أهل السنة والجماعة، لا يكفرون بالمعاصي التي هي دون الشرك، ولكن ينقص بها الإيمان، وصاحبها يفسق بها الفسق الأصغر الذي لا يخرج من الملة. خلافاً للخوارج الذين يكفرون بالكبائر ويخرجون بها من الملة، ويخلدون صاحبها في النار. وخلافاً للمعتزلة الذين يخرجون صاحب الكبيرة من الإسلام، ولكن لا يدخلونه في الكفر ويقولون هو في منزلة بين المنزلتين ولكن لو ماتوا على الكبيرة فالمعتزلة مثل الخوارج في الحكم عليهم، وخلاف عقيدة المرجئة الذين يقولون: إنه لا يضر مع الإيمان معصية، مَنْ صدَّق بالله عز وجل فإنه يكون مؤمناً، وإن فعل ما فعل، ولو ترك جميع أركان الإسلام عندهم لا يكون كافراً، المهم التصديق والاعتقاد، أما الأعمال فلا تزيد في الإيمان ولا تنقصه وليست منه، فهو مؤمن تام الإيمان ما دام مصدقاً.

هذا مذهب المرجئة، وهو مذهب ضال.

فهم مع الخوارج على طرفي نقيض، قوم تشددوا، وهم الخوارج، وقوم ذابوا وماعوا وقالوا: إن هذه المعاصي لا تضر، وهم المرجئة، وأما أهل السنة والجماعة فتوسطوا، ومذهبهم مأخوذ من الكتاب والسنة، وهو العدل، وفيه الجمع بين الأدلة. أما الخوارج والمعتزلة فأخذوا نصوص الوعيد وتركوا نصوص الوعد، وأما المرجئة، فأخذوا بنصوص الوعد وتركوا نصوص الوعيد، لكن أهل السنة والجماعة أخذوا بنصوص الوعد وبنصوص الوعيد، وجمعوا بينها، وهذا الحق ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ (آل عمران:7)، فيردون هذا إلى هذا، ولا يأخذون بطرف ويتركون الطرف الآخر كما هو مذهب أهل الزيغ ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾ (آل عمران:7)، يأخذون بالمتشابه ويتركون المحكم الذي يفسر المتشابه.

ما لنا وعليه ما علينا»[1]، ويشير الشيخ رحمه الله بهذا الكلام إلى أن الإسلام والإيمان واحد، وأن المسلم لا يخرج من الإسلام بارتكاب الذنب ما لم يستحله.

والمراد بقوله: «**أهل قبلتنا**»، من يدعى الإسلام، ويستقبل الكعبة وإن كان من أهل الأهواء، أو من أهل المعاصى، ما لم يكذب بشىء مما جاء به الرسول ﷺ . وسيأتى الكلام على هذين المعنيين عند قول الشيخ: «**ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله**». وعند قوله: «**والإسلام والإيمان، واحد، وأهله فى أصله سواء**».

وقول المصنف: (مسلمين مؤمنين) ليس على إطلاقه، لأنهم قد يكونون ناقصين فى الإسلام والإيمان، ومتوعدين من الله عز وجل.

(**ما داموا بما جاء به النبى ﷺ معترفين، وله بكل ما قاله وأخبر مصدقين**): أما لو جحدوا شيئاً مما جاء به النبى ﷺ ولم يعترفوا، صاروا كفاراً، ولو آمنوا ببعض ما جاء به، فإن جحدوا بعضه فهم كافرون بجميع ما جاء به، فالواجب الإيمان به كله، سواء وافق أهواءنا أو خالفها، لأنه حق.

أما من كذب ببعض الأحاديث الصحيحة فهو كافر، فلو رد حديثاً فى البخاري، والحديث صحيح، وقال: أنا لا أؤمن بهذا الحديث ولا أصدقه، لأنه يخالف العلم الحديث، فسبحان الله! كلام النبى ﷺ يتهم، وكلام البشر لا يتهم؟ أيضاً العلم الحديث قد لا يخالف الأحاديث الصحيحة، والحمد لله، فمثلاً ورد فى حديث الذباب الذى ينكره هؤلاء أن فى أحد جناحيه داءً وفى الآخر دواءً، والطب يقر بهذا أن السم يعالج بضده، وبما يناقضه، والذباب فيه النقيضان، فإنه إذا وقع فى الماء فإنه يرفع الجناح الذى فيه الدواء، ويغمس الجناح الذى فيه السم، فالنبى ﷺ أمر بغمسه بجناحه الذى فيه الدواء، فيغالب السم، فهذا يقره الطب ولا يرده، ولكنه لما خالف أذواق هؤلاء الجهال صاروا يتكلمون بهذا الكلام، وهذا كفر والعياذ بالله، ولهم مقالات شنيعة نحو السنة، يردونها ويشككون فيها، ويقولون إن النبى ﷺ قال: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**»، يقولون هذا وهم يدعون أنهم دعاة للإسلام، وهذا موقفهم من سنة النبى ﷺ ، فهؤلاء الجهال يقولون: هذه من أمور الدنيا، والنبى عليه الصلاة والسلام يقول: «**أنتم أعلم بأمر دنياكم**»، فمعناه: أنهم يُجهّلون النبى ﷺ .

وقوله: (معترفين) (مصدقين) لا يكفى الاعتراف والتصديق إلا على مذهب المرجئة، بل لابد مع ذلك من العمل بما جاء به، ولابد من الإخلاص فى ذلك.

---

(1) أخرجه البخارى (391).

قوله: «ولا نخوض فـى الله ولا نمـارى فى ديـن اللـه».

ش: يشير الشيخ رحمه اللّه إلى الكف عن كلام المتكلمين الباطل، وذم علمهم فإنهم يتكلمون فى الإله بغير علم وغير سلطان أتاهم. ﴿إن يَتَّبِعُونَ إلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ﴾ (النجم: 23).

وعن أبى حنيفة رحمه اللّه، أنه قال: لا ينبغى لأحد أن ينطق فى ذات اللّه بشىء، بل يصفه بما وصف به نفسه. وقال بعضهم: الحق سبحانه يقول: «من ألزمته القيام مع أسمائى وصفاتى ألزمته الأدب، ومن كشفت له حقيقة ذاتى ألزمته العطب، فاختر الأدب أو العطب»، ويشهد لهذا: أنه سبحانه لما كشف للجبل عن ذاته، ساخ الجبل وتدكدك ولم يثبت على عظمة الذات. قال الشبلى: الانبساط بالقول مع الحق ترك الأدب.

وقوله: «**ولا نمارى فى دين اللّه**» معناه: لا نخاصم أهل الحق بإلقاء شبهات أهل الأهواء عليهم، التماساً لامترائهم وميلهم ؛ لأنه فى معنى الدعاء إلى الباطل، وتلبيس الحق، وإفساد دين الإسلام.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

لا نخوض فى الله، بل نؤمن به وبصفاته وأسمائه، ولا نؤولها ونصرفها عن ظاهرها، ونأتى بمعان ما أرادها الله ولا أرادها النبى ﷺ ، اتباعاً لأهوائنا وعقولنا القاصرة، وهذا كفر بالله عز وجل.

وكذلك فى دين الله لا نمارى -أى نجادل- ونقول: هذا نؤمن به وهذا نتوقف فى الإيمان به، فما دام ثبت فى الكتاب والسنة فليس فيه مجال للخوض، بل نؤمن به ونسلم، وإن كان فى عقولنا ما لا يدرك هذا الشيء، فعقولنا قاصرة، ولو كانت كاملة لما احتاجت إلى النبى ﷺ ، ولما احتاجت البشرية إلى الرسل، فدل على أن العقول قاصرة، وأنه لابد من إرسال الرسل، لإحقاق الحق وإبطال الباطل.

قوله: «ولا نجادل في القرآن ونشهد أنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين، فعلمه سيد المرسلين محمداً صلى الله عليه وآله وسلم. وهو كلام الله تعالى، لا يساويه شيء من كلام المخلوقين. ولا نقول بخلقه ولا نخالف جماعة المسلمين».

ش: فقوله: «**ولا نجادل في القرآن**»، يحتمل أنه أراد: أنَّا لا نقول فيه كما قال أهل الزيغ واختلفوا، وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق، بل نقول: إنه كلام رب العالمين، نزل به الروح الأمين، إلى آخر كلامه.

ويحتمل أنه أراد: أنَّا لا نجادل في القراءة الثابتة، بل نقرؤه بكل ما ثبت وصح. وكل من المعنيين حق. ويشهد بصحة المعنى الثاني ما روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: سمعت رجلاً قرأ آية سمعت رسول الله ﷺ يقرأ خلافها، فأخذت بيده، فانطلقت به إلى رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك له، فعرفت في وجهه الكراهة، وقال: «**كلاكما محسن، لا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا**»[1] رواه مسلم.[2]

قال الشيخ صالح بن فوزان:

قوله: (**لا نجادل في القرآن**) يشمل عدم القول بأنه ليس من عند الله، كما يقوله الكفار، ويقولون: هو من عند محمد ﷺ.

وكذلك الجدال في تفسير معاني القرآن، فلا نفسر القرآن من عند أنفسنا، فالقرآن لا يفسر إلا بما جاء في كتاب الله أو ما جاء في سنة رسول الله ﷺ، أو ما قاله الصحابة أو ما قاله التابعون، أو ما اقتضته اللغة العربية التي نزل بها.

فلا نقول فيه بعقولنا القاصرة، إنما يفسره الله سبحانه الذي نزله، أو النبي عليه الصلاة والسلام الذي وكل إليه بيانه، أو الصحابة الذين تتلمذوا على المصطفى عليه الصلاة والسلام، أو التابعون الذين رووا عن تلاميذ النبي ﷺ، أو باللغة التي نزل بها، لأنه نزل بلسان عربي مبين. أما تفسيره بما

---

(1) أخرجه البخاري (4987).

وقال الشيخ أحمد شاكر: نسبة الحديث لمسلم خطأ، إما من الشارح، وإما من الناسخ. بل هو لفظ البخاري (5/ 51-52)، من فتح الباري. وقد نص الحافظ في الفتح - في خاتمة كتاب الاستقراض (5/ 55-56)، على أنه لم يروه مسلم. وقد رواه أحمد في المسند بنحوه، مطولاً ومختصراً: (3724، 3907، 3908، 3992، 3993، 4322، 4364).

نهى رسول الله ﷺ عن الاختلاف الذى فيه جحد كل واحد من المختلفين ما مع صاحبه من الحق، لأن كلا القارئين كان محسناً فيما قرأه، وعلل ذلك بأن من كان قبلنا اختلفوا فهلكوا. ولهذا قال حذيفة رضي الله عنه، لعثمان رضي الله عنه: أدرك هذه الأمة لا تختلف كما اختلفت الأمم قبلهم، فجمع الناس على حرف واحد اجتماعاً سائغاً، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة ولم يكن فى ذلك ترك لواجب، ولا فعل لمحظور، إذ كانت قراءة القرآن على سبعة أحرف جائزة لا واجبة، رخصة من الله تعالى، وقد جعل الاختيار إليهم فى أى حرف اختاروه.

كما أن ترتيب السور لم يكن واجباً عليهم منصوصاً، ولهذا كان ترتيب مصحف عبد الله على غير ترتيب المصحف العثمانى، وكذلك مصحف غيره. وأما ترتيب آيات السور فهو ترتيب منصوص عليه، فلم يكن لهم أن يقدموا آية على آية، بخلاف السور، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف وتتقاتل إن لم تجتمع على حرف واحد جمعهم الصحابة عليه. هذا قول جمهور السلف من العلماء والقراء. قاله ابن جرير وغيره.

يقوله الطبيب الفلانى أو المفكر الفلانى أو الفلكى الفلاني، فالنظريات تختلف، فاليوم نظرية وغداً نظرية تبطلها، لأنها من عمل البشر، فلا يفسر كلام الله بهذه الأشياء التى تتبدل وتتغير كما يفعله الجهال اليوم ويقولون: هذا من الإعجاز العلمي.

وقوله: (**ونشهد أنه كلام رب العالمين**) نشهد أن القرآن كلام الله تكلم الله به حقيقة، وسمعه جبريل من الله، وبلغه إلى النبى ﷺ، وبلغه محمد عليه الصلاة والسلام إلى أمته وبلغته أمته كل جيل إلى الجيل الذى بعده، نحن نكتبه ونقرؤه ونحفظه، وهو بذلك كلام الله ما هو بكلامنا، ولا كلام النبى ﷺ، ولا كلام جبريل عليه السلام.

وقوله: (**نزل به الروح الأمين، فعلمه سيد المرسلين محمداً صلى الله عليه وآله وسلم**): الروح الأمين هو جبريل، وسمى بهذا لأنه مؤتمن لا يغير ولا يبدل، مؤتمن على ما حمله الله، لا يتهم بالخيانة كما تقوله اليهود يقولون: جبريل عدونا. أو كما يقوله غلاة الشيعة: إن الرسالة لعلى ولكن جبريل خان وبلغها إلى محمد ﷺ. فهذا تكذيب لله، لأن الله سماه أميناً.

فأنزل الله فى اليهود: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ (البقرة:97)، ثم قال: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ﴾ (البقرة:98).

منهم من يقول: إن الترخص فى الأحرف السبعة كان فى أول الإسلام، لما فى المحافظة على حرف واحد من المشَقة عليهم أولاً، فلما تذللت ألسنتهم بالقراءة، وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيراً عليهم، وهو أوفق لهم: أجمعوا على الحرف الذى كان فى العرضة الأخيرة.

وذهب طوائف من الفقهاء، وأهل الكلام إلى أن المصحف يشتمل على الأحرف السبعة ؛ لأنه لا يجوز أن يُهمَل شىء من الأحرف السبعة. وقد اتفقوا على نقل المصحف العثمانى. وترك ما سواه. وقد تقدمت الإشارة إلى الجواب، وهو: أن ذلك كان جائزاً لا واجباً، أو أنه صار منسوخاً.

وأما من قال عن ابن مسعود: إنه كان يجوِّز القراءة بالمعنى، فقد كذب عليه، وإنما قال: قد نظرت إلى القَرأة فرأيت قراءتهم متقاربة، وإنما هو كقول أحدكم: هلم وأقبل وتعال، فاقرؤوا كما علمتم، أو كما قال.

والله تعالى قد أمرنا أن لا نجادل أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن إلا الذين ظلموا منهم، فكيف بمناظرة أهل القبلة ؟ فإن أهل القبلة من حيث الجملة خير من أهل الكتاب، فلا يجوز أن يناظر من لم يظلم منهم إلاَ بالتى هى أحسن، وليس إذا أخطأ يقال: إنه كافر، قبل أن تقام

من عادى جبريل، أو ملكاً من الملائكة، فإن الله عدوه وكذا من عادى رسولاً من الرسل، فهو كافر، ومن عادى ولياً من أولياء الله فإنه مبارز الله بالمحاربة، كما صح فى الحديث، فجبريل علّمه للنبى ﷺ ، قال تعالى: ﴿ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ﴾ (النجم:5) وضمير المفعول فى (علمه) راجع إلى النبى ﷺ ، وشديد القوى: جبريل عليه الصلاة والسلام، فَعَلم النبى ﷺ بأمر الله.

وقوله: (**وهو كلام الله تعالى، لا يساويه شىء من كلام المخلوقين**): هو كلام الله، تكلم به سبحانه حقيقة، وسمعه جبريل من الله حقيقة، وبلغه إلى النبى ﷺ من غير زيادة ولا نقصان ﴿ لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ ﴾ (فصلت:42)، ﴿ وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ وَإِذًا لاتَّخَذُوكَ خَلِيلاً (٧٣) وَلَوْلا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً (٧٤) إِذًا لأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴾ (الإسراء:73-75) فالرسول يبلغ القرآن، لا ينقص ولا يزيد ولا يبدل ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ (٤٤) لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴾ (الحاقة:44-46).

وهو كلام الله، سبحانه وتعالى كما نزل، فالله حفظه من الزيادة والنقص: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (الحجر:9).

عليه الحجة التى حكم الرسول بكفر من تركها، والله تعالى قد عفا لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان؛ ولهذا ذم السلف أهل الأهواء، وذكروا أن آخر أمرهم السيف. وسيأتى لهذا المعنى زيادة بيان، إن شاء اللّه تعالى، عند قول الشيخ: «ونرى الجماعة حقاً وصواباً والفرقة زيغاً وعذاباً» .

وقوله: «ونشهد أنه كلام رب العالمين»، قد تقدم الكلام على هذا المعنى عند قوله: **«وإن القرآن كلام اللّه منه بدا بلا كيفية قولاً»**.

وقوله: **«نزل به الروح الأمين»**، هو جبرائيل عليه السلام سمى روحاً، لأنه حامل الوحى الذى به حياة القلوب إلى الرسل من البشر صلوات اللّه عليهم أجمعين، وهو أمين حق أمين، صلوات اللّه عليه. قال تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ (١٩٣) عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ (الشعراء:193-195) وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ (١٩) ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ (٢٠) مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴾ (التكوير:19-21). وهذا وصف جبرائيل بخلاف قوله

وقوله: **(ولا نقول بخلقه)** لا نقول: القرآن مخلوق، كما تقول الجهمية، فهذا كفر وجحود لكلام الله، ووصف لله بالنقص وأنه لا يتكلم، والذى لا يتكلم يكون ناقصاً ولا يكون إلهاً.

ولهذا لما قال قوم السامري: هذا إلهكم وإله موسى، يعنون العجل أو التمثال، قال الله جل وعلا: ﴿ أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلا نَفْعًا ﴾ (طه:89)، فقال: ﴿ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ أي: لا يتكلم، فدل على بطلان عبادتهم له.

وفى الآية الأخرى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لا يُكَلِّمُهُمْ وَلا يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً ﴾ (الأعراف:148)، والكلام صفة كمال، وعدم الكلام صفة نقص، فالله سبحانه وتعالى منزه عن صفات النقص، ومتصف بصفات الكمال.

(ولا نخالف جماعة المسلمين) فجماعة المسلمين يؤمنون بأنه منزل حقيقة غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، هذه عقيدة المسلمين فى القرآن.

وكذلك لا نخالف جماعة المسلمين فى كل ما اجتمعوا عليه من أمور الدين. قال تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ (النساء:115).

(من الله بدأ) وليس كما يقول بعض الضلال: إن جبريل أخذه من اللوح المحفوظ، بل سمعه من الله مباشرة، (وإليه يعود) أي: فى آخر الزمان، يرفع القرآن إلى الله عز وجل، وهذا من علامات الساعة، فينزع القرآن من المصاحف وصدور الرجال، فلا يبقى فى الأرض.

تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ﴾ (الحاقة:40-41)، الآيات. فإن الرسول هنا هو محمد ﷺ.

وقوله: «فعلمه سيد المرسلين»: تصريح بتعليم جبرائيل إياه إبطالاً لتوهم القرامطة وغيرهم أنه تصوره فى نفسه إلهاماً.

وقوله: «وذ نقول بخلقه، وذ نخالف جماعة المسلمين»: تنبيه على أن من قال بخلق القرآن فقد خالف جماعة المسلمين، فإن سلف الأمة كلهم متفقون على أنه كلام الله بالحقيقة غير مخلوق، بل قوله: «وذ نخالف جماعة المسلمين»، مُجرًى على إطلاقه: أنا لا نخالف جماعة المسلمين فى جميع ما اتفقوا عليه فإن خلافهم زيغ وضلال وبدعة.

قوله: «ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب، ما لم يستحله، ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله»

ش:أراد بأهل القبلة الذين تقدم ذكرهم فى قوله: «**ونسمى أهل قبلتنا مسلمين مؤمنين ما داموا بما جاق به النبى ﷺ معترفين وله بكل ما قال وأخبر مصدقين**»: يشير الشيخ رحمه الله بهذا الكلام إلى الرد على الخوارج القائلين بالتكفير بكل ذنب.

واعلم ـ رحمك الله وإيانا ـ أن باب التكفير وعدم التكفير باب عظمت الفتنة والمحنة فيه، كثر فيه الافتراق، وتشتت فيه الأهواء والآراء، وتعارضت فيه دلائلهم، فالناس فيه، فى جنس تكفير أهل المقالات والعقائد الفاسدة، المخالفة للحق الذى بعث الله به رسوله فى نفس الأمر، أو المخالفة لذلك فى اعتقادهم، على طرفين ووسط، من جنس الاختلاف فى تكفير أهل الكبائر العملية.

قال الشيخ عبد العزيز بن باز:

مراده -رحمه الله- أن أهل السنة والجماعة لا يكفرون المسلم الموحد المؤمن بالله واليوم الآخر بذنب يرتكبه، كالزنا وشرب الخمر والربا وعقوق الوالدين وأمثال ذلك ما لم يستحل ذلك، فإن استحله كفر، لكونه بذلك مكذباً لله ولرسوله خارجاً عن دينه. أما إذا لم يستحل ذلك فإنه لا يكفر عند أهل السنة والجماعة، بل يكون ضعيف الإيمان، وله حكم ما تعاطاه من المعاصى فى التفسيق

فطائفة تقول: لا نكفر من أهل القبلة أحداً، فتنفى التكفير نفياً عاماً، مع العلم بأن فى أهل القبلة المنافقين، الذين فيهم من هو أكفر من اليهود والنصارى بالكتاب والسنة والإجماع، وفيهم من قد يُظهر بعض ذلك حيث يمكنهم، وهم يتظاهرون بالشهادتين.

وأيضاً: فلا خلاف بين المسلمين أن الرجل لو أظهر إنكار الواجبات الظاهرة المتواترة، والمحرمات الظاهرة المتواترة، ونحو ذلك، فإنه يستتاب، فإن تاب، وإلا قتل كافراً مرتداً، والنفاق والردة مظنتها البدع والفجور، كما ذكره الخلال فى كتاب «السنة»، بسنده إلى محمد ابن سيرين، أنه قال: إن أسرع الناس ردة أهل الأهواء، وكان يرى هذه الآية نزلت فيهم: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ (الأنعام:68).

ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأنا لا نكفر أحداً بذنب، بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب، كما تفعله الخوارج، وفرق بين النفى العام ونفى العموم، والواجب إنما هو نفى العموم، مناقضة لقول الخوارج الذين يكفرون بكل ذنب ؛ ولهذا ـ والله أعلم ـ قيده الشيخ رحمه الله بقوله: «**ما لم يستحله**».

وفى قوله: «**ما لم يستحله**» إشارة إلى أن مراده من هذا النفى العام لكل ذنب من الذنوب العملية لا العلمية. وفيه إشكال فإن الشارع لم يكتف من المكلف فى العمليات بمجرد العمل دون العلم، ولا فى العلميات بمجرد العلم دون العمل، وليس العمل مقصوراً على عمل الجوارح، بل أعمال القلوب أصل لعمل الجوارح، وأعمال الجوارح تبع، إلا أن يضمن قوله: «**يستحله**» بمعنى: يعتقده، أو نحو ذلك.

وقوله: «**ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله ...**» إلى آخر كلامه: رد على المرجئة، فإنهم يقولون: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة فهؤلاء فى طرف، والخوارج فى طرف، فإنهم يقولون: نكفر المسلم بكل ذنب، أو بكل ذنب كبير، وكذلك

وإقامة الحدود وغير ذلك حسبما جاء فى الشرع المطهر، وهذا هو قول أهل السنة والجماعة، خلافاً للخوارج والمعتزلة ومن سلك مسلكهم الباطل، فإن الخوارج يكفرون بالذنوب، والمعتزلة يجعلونه فى منزلة بين المنزلتين يعنى بين الإسلام والكفر فى الدنيا، وأما فى الآخرة فيتفقون مع الخوارج بأنه مخلد فى النار، وقول الطائفتين باطل بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وقد التبس أمرهما على بعض الناس لقلة علمه، ولكن أمرهما بحمد الله واضح عند أهل الحق كما بينا وبالله التوفيق.

المعتزلة الذين يقولون: يحبط إيمانه كله بالكبيرة، فلا يبقى معه شيء من الإيمان. لكن الخوارج يقولون: يخرج من الإيمان، ويدخل في الكفر. والمعتزلة يقولون: يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر، وهذه المنزلة بين المنزلتين. وبقولهم بخروجه من الإيمان أوجبوا له الخلود في النار!

وطوائف من أهل الكلام والفقه والحديث لا يقولون ذلك في الأعمال، لكن في الاعتقادات البدعية، وإن كان صاحبها متأولاً، فيقولون: يكفر كل من قال هذا القول، لا يفرقون بين المجتهد المخطئ وغيره، أو يقولون: يكفر كل مبتدع. وهؤلاء يدخل عليهم في هذا الإثبات العام أمور عظيمة، فإن النصوص المتواترة قد دلت على أنه يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان، ونصوص الوعد التي يحتج بها هؤلاء تعارض نصوص الوعيد التي يحتج بها أولئك.

والكلام في الوعيد مبسوط في موضعه وسيأتي بعضه عند الكلام على قول الشيخ: «**وأهل الكبائر في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون**».

والمقصود هنا: أن البدع هي من هذا الجنس، فإن الرجل يكون مؤمناً باطناً وظاهراً، لكن تأول تأويلاً أخطأ فيه، إما مجتهداً، وإما مفرطاً مذنباً، فلا يقال: إن إيمانه حبط لمجرد ذلك، إلا أن يدل على ذلك دليل شرعي بل هذا من جنس قول الخوارج والمعتزلة، ولا نقول: لا يكفر، بل العدل هو الوسط، وهو: أن الأقوال الباطلة المبتدعة المحرمة المتضمنة نفي ما أثبته الرسول أو إثبات ما نفاه، أو الأمر بما نهى عنه، أو النهي عما أمر به: يقال فيها الحق، ويثبت لها الوعيد الذي دلت عليه النصوص، ويبين أنها كفر، ويقال: من قالها فهو كافر، ونحو ذلك، كما يذكر من الوعيد في الظلم في النفس والأموال، وكما قد قال كثير من أهل السنة المشاهير بتكفير من قال بخلق القرآن وأن الله لا يُرَى في الآخرة ولا يعلم الأشياء قبل

قال الشيخ صالح بن فوزان:

(**ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله**) هذا كما سبق أن الذنب إذا لم يكن كفراً أو شركاً مخرجاً من الملة، فإننا لا نكفر به المسلم، بل نعتقد أنه مؤمن ناقص الإيمان، معرض للوعيد وتحت المشيئة. هذه عقيدة المسلم، ما لم يستحله، فإذا استحل ما حرم الله فإنه يكفر، كما لو استحل الربا أو الخمر أو الميتة أو لحم الخنزير أو الزنا، إذا استحل ما حرم الله كفر بالله، وكذلك العكس: لو

وقوعها. وعن أبى يوسف رحمه الله، أنه قال: ناظرت أبا حنيفة رحمه الله مدة، حتى اتفق رأيى ورأيه: أن من قال بخلق القرآن فهو كافر.

وأما الشخص المعين، إذا قيل: هل تشهدون أنه من أهل الوعيد وأنه كافر؟ فهذا لا نشهد عليه إلا بأمر تجوز معه الشهادة، فإنه من أعظم البغى أن يشهد على معين أن الله لا يغفر له ولا يرحمه بل يخلده فى النار، فإن هذا حكم الكافر بعد الموت. ولهذا ذكر أبو داود فى سننه فى كتاب الأدب «باب النهى عن البغى» وذكر فيه عن أبى هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**كان رجلان فى بنى إسرائيل متواخيين، فكان أحدهما يذنب، والآخر مجتهد فى العبادة فكان لا يزال المجتهد يرى الآخر على الذنب، فيقول: أقصر، فوجده يوماً على ذنب، فقال له: أقصر، فقال: خلنى وربى، أبعثت علىَّ رقيباً؟ فقال: والله لا يغفر الله لك، أو لا يدخلك الله الجنة فقبض أرواحهما، فاجتمعا عند رب العالمين، فقال لهذا المجتهد: أكنت بى عالماً؟ أو كنت على ما فى يدى قادراً؟ وقال للمذنب: اذهب فادخل الجنة برحمتى، وقال للآخر: اذهبوا به إلى النار**» قال أبو هريرة والذى نفسى بيده، لتكلم بكلمة أوبقت دنياه وآخرته. وهو حديث حسن.[1]

ولأن الشخص المعين يمكن أن يكون مجتهداً مخطئاً مغفوراً له ويمكن أن يكون ممن لم يبلغه ما وراء ذلك من النصوص، ويمكن أن يكون له إيمان عظيم وحسنات أوجبت له رحمة الله كما غفر للذى قال: «**إذا مت فاسحقونى ثم اذرونى، ثم غفر الله له لخشيته**»[2] وكان يظن أن الله لا يقدر على جمعه وإعادته، أو شك فى ذلك لكن هذا التوقف فى أمر الآخرة لا يمنعنا أن نعاقبه فى الدنيا لمنع بدعته، وأن نستتيبه، فإن تاب وإلا قتلناه.

حرم ما أحل الله كفر: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ (التوبة:31)، وجاء تفسير الآية بأنهم أحلوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم. أما لو فعل الذنب وهو لم يستحله بل يعترف أنه حرام فهذا لا يكفر ولو كان الذنب كبيرة دون الشرك والكفر لكنه يكون مؤمناً ناقص الإيمان أو فاسقاً بكبيرته مؤمن بإيمانه.

---

(1) قال الشيخ أحمد شاكر: هو الحديث (4901)، فى سنن أبى داود، وأعله المنذرى بعلىّ بن ثابت الجزري، زعم أنه ضعيف، تقليداً للأزدى. والحق أنه ثقة، وثقه ابن معين وابن سعد وأبو داود وغيرهم. قلت: وقد حسنه الألبانى.

(2) أخرجه البخارى (3478)، (6481)، (7508)، ومسلم (2757)، وأحمد (3/ 13، 17، 77)، من حديث أبى سعيد.

ثم إذا كان القول فى نفسه كفراً قيل: إنه كفر، والقائل له يكفر بشروط وانتفاء موانع، ولا يكون ذَلك إلا إذا صار منافقاً زنديقاً. فَلا يتصور أن يكفر أحد من أهل القبلة المظهرين الإسلام إلا مَنَ يكون منافقاً زنديقاً، وكتاب اللّه يبين ذلك، فإن اللّه صنف الخلق فيه ثلاثة أصَناف: صنف: كفار من المشركين ومن أهل الكتاب، وهم الَذين لا يقرون بالشهادتين. وصنف: المؤمنون باطناً وظاهراً. وصنف: أقروا به ظاهراً لا باطناً.

وهذه الأقسام الثلاثة مذكورة فى أول سورة البقرة وكل من ثبت أنه كافر فى نفس الأمر وكان مقراً بالشهادتين، فإنه لا يكون إلا زنديقاً، والزنديق هو المنافق.

وهنا يظهر غلط الطرفين، فإنه من كفر كل من قال القول المبتدع فى الباطن، يلزمه أن يكفر أقواماً ليسوا فى الباطن منافَقين، بل هم فى الباطن يحبون اللّه ورسوله ويؤمنون باللّه ورسوله وإن كانوا مذنبين، كما ثبت فى «صحيح البخارى»، عن أسلم مولى عمر ﵁ عن عمر ﵁: أن رجلاً كان على عهد النبى ﷺ كان اسمه: عبد اللّه وكان يلقب: حماراً، وكان يضحك رسول اللّه ﷺ، وكان رسول اللّه ﷺ قد جلده فى الشراب، فأتى به يوماً، فأمر به فجلد، فقال رجل من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به. فقال رسول اللّه ﷺ: «**لا تلعنه فوالله ما علمت، إنه يحب اللّه ورسوله**[1]»[2]. وهذا أمر متيقن به فى طوائف كثيرة، وأئمة فى العلم والدين، وفيهم بعض مقالات الجهمية أو المرجئة أو القدرية أو الشيعة أو الخوارج، ولكن الأئمة فى العلم والدين لا يكونون قائمين بجملة تلك البدعة، بل بفرع منها؛ ولهذا انتحل أهل هذه الأهواء لطوائف من السلف المشاهير. فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضاً، ومن ممادح أهل العلم أنهم يخطئون ولا يكفرون.

وقوله: (**لا نكفر بذنب**) ليس على إطلاقه، فتارك الصلاة متعمداً يكفر، كما دل على ذلك الكتاب والسنة.

وقوله: (**ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله**): كما تقوله المرجئة، يقولون: ما دام مصدقاً بقلبه فهو مؤمن كامل الإيمان، أما الأعمال فأمرها هيِّن، فالذى لا يصلى ولا يصوم ولا يحج ولا يزكى ولا يعمل شيئاً من أعمال الطاعة، يقولون: هو مؤمن بمجرد ما فى قلبه! وهذا من أعظم الضلال.

(1) أخرجه البخارى (6780).

(2) هو فى البخارى (12/ 66-68)، من الفتح. وكان فى المطبوعة محرفاً، فصححناه من البخاري. (ش)

ولكن بقى هنا إشكال يرد على كلام الشيخ رحمه الله، وهو: أن الشارع قد سمى بعض الذنوب كفراً، قال الله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة:44) وقال ﷺ: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**»[1] متفق عليه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وقال ﷺ: «**لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض**».[2]

و«**إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما**»[3] متفق عليهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وقال ﷺ: «**أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**»[4] متفق عليه من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وقال ﷺ: «**لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، والتوبة معروضة بعد**»[5].

فالرد عليهم أن الذنوب تضر على كل حال، منها ما يزيل الإيمان بالكلية، ومنها ما لا يزيله بالكلية بل ينقصه وصاحبها معرض للوعيد المرتب عليها.

---

(1) أخرجه البخارى (48)، (6044)، (7076)، ومسلم (64)، وابن ماجه (69)، (3939)، وأحمد (1/ 385، 411، 433، 439، 446، 454، 460)، والنسائى (7/ 122)، والترمذى (1983)، (2634)، (2635)، والحميدى (104)، والطيالسى (248)، (258)، (306)، والبغوى فى «شرح السنة» (3548).

(2) أخرجه البخارى (4403)، (6166)، (6785)، (7077)، ومسلم (66)، (120)، والنسائى (7/ 126، 127)، وأبو داود (4686)، وابن ماجه (3943)، وأحمد (2/ 85-87، 104).

(3) أخرجه البخارى (6103).

(4) أخرجه البخارى (34)، (2459)، (3178)، ومسلم (58)، وأبو داود (4688)، والترمذى (2634)، والنسائى (8/ 116)، وأحمد (2/ 189)، وابن حبان (254)، والبغوى فى «شرح السنة» (37).

(5) أخرجه البخارى (2475)، (5578)، (6772)، (6810)، ومسلم (57)، وأبو داود (4689)، والترمذى (2625)، وابن ماجه (3936)، والنسائى (8/ 64-65، 313)، وأحمد (2/ 243، 317، 376، 386، 479)، والحميدى (1128)، وابن أبى شيبة (8/ 194)، (11/ 32).

وقال ﷺ : «**بين المسلم وبين الكفر ترك الصلاة**»[1] رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه.

وقال ﷺ : «**من أتى كاهناً فصدقه، أو أتى امرأة فى دبرها، فقد كفر بما أنزل على محمد**»[2].

وقال ﷺ : «**من حلف بغير الله فقد كفر**»[3] رواه الحاكم بهذا اللفظ.

وقال ﷺ : «**ثنتان فى أمتى هما بهم كفر: الطعن فى الأنساب والنياحة على الميت**»[4] ونظائر ذلك كثيرة.

والجواب: أن أهل السنة متفقون كلهم على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر كفراً ينقل عن الملة بالكلية، كما قالت الخوارج ؛ إذ لو كفر كفراً ينقل عن الملة لكان مرتداً يقتل على كل حال، ولا يقبل عفو ولى القصاص، ولا تجرى الحدود فى الزنا والسرقة وشرب الخمر، وهذا القول معلوم بطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام.

ومتفقون على أنه لا يخرج من الإيمان والإسلام ولا يدخل فى الكفر ولا يستحق الخلود مع الكافرين، كما قالت المعتزلة. فإن قولهم باطل أيضاً ؛ إذ قد جعل الله مرتكب الكبيرة من المؤمنين، قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى** ﴾ إلى أن قال: ﴿ **فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ** ﴾ (البقرة:178) فلم يخرج القاتل من الذين آمنوا، وجعله أخاً لولى القصاص، والمراد أخوة الدين بلا ريب، وقال تعالى: ﴿ **وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا** ﴾ إلى أن قال: ﴿ **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ** ﴾ (الحجرات:9-10).

---

(1) أخرجه مسلم (82)، وأحمد (3/ 370، 389)، وأبو داود (4678)، والترمذى (2618)، وابن ماجه (1078)، والدارمى (1/ 280)، وابن أبى شيبة (11/ 33)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (4/ 226-227)، والبغوى فى «شرح السنة» (347).

(2) **حديث صحيح**: وأخرجه أبو داود (3904)، والترمذى (135)، وابن ماجه (639)، وأحمد (2/ 408، 429، 476)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (3/ 44-45)، وصححه الشيخ الألبانى فى «آداب الزفاف» (ص 31).

(3) **حديث صحيح**: وقد مضى تخريجه.

(4) أخرجه مسلم (67)، وأحمد (2/ 377، 441، 496)، وابن منده فى «الإيمان» (661)، (662)، والبيهقى فى «السنن الكبرى» (4/ 63)، وأبو نعيم فى «الحلية» (8/ 305-306).

ونصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزانى والسارق والقاذف لا يقتل، بل يقام عليه الحد، فدل على أنه ليس بمرتد.

وقد ثبت فى «الصحيح» عن النبى ﷺ أنه قال: «**من كانت عنده لأخيه اليوم مظلمة من عرض أو شىء فليتحلله منه اليوم، قبل أن لا يكون درهم ولا دينار، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه، ثم ألقى فى النار**»[1]. أخرجاه فى «الصحيحين».

فثبت أن الظالم يكون له حسنات يستوفى المظلوم منها حقه. وكذلك ثبت فى «الصحيح» عن النبى ﷺ أنه قال: «**ما تعدون المفلس فيكم ؟ قالوا: المفلس من لا درهم له ولا دينار، قال: المفلس من يأتى يوم القيامة وله حسنات أمثال الجبال، فيأتى وقد شتم هذا، وأخذ مال هذا، وسفك دم هذا، وقذف هذا، وضرب هذا، فيقتص هذا من حسناته، وهذا من حسناته فإذا فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح فى النار**»[2]. رواه مسلم.

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ (هود:114)، فدل ذلك على أنه فى حال إساءته يعمل حسنات تمحو سيئاته، وهذا مبسوط فى موضعه.

والمعتزلة موافقون للخوارج هنا فى حكم الآخرة، فإنهم وافقوهم على أن مرتكب الكبيرة مخلد فى النار، لكن قالت الخوارج: نسميه كافراً، وقالت المعتزلة: نسميه فاسقاً، فالخلاف بينهم لفظى فقط.

وأهل السنة أيضاً متفقون على أنه يستحق الوعيد المرتب على ذلك الذنب، كما وردت به النصوص. لا كما يقوله المرجئة من أنه لا يضر مع الإيمان ذنب، ولا ينفع مع الكفر طاعة. وإذا اجتمعت نصوص الوعد التى استدلت بها المرجئة، ونصوص الوعيد التى استدلت بها الخوارج والمعتزلة تبين لك فساد القولين. ولا فائدة فى كلام هؤلاء سوى أنك تستفيد من كلام كل طائفة فساد مذهب الطائفة الأخرى.

---

(1) أخرجه البخارى (2449)، (6534)، والترمذى (3419)، وأحمد (2/ 435، 506)، والطيالسى (2327).
(2) أخرجه مسلم (2581)، والترمذى (2418)، وأحمد (2/ 303-334).

ثم بعد هذا الاتفاق تبين أن أهل السنة اختلفوا خلافاً لفظياً؟ لا يترتب عليه فساد، وهو: أنه هل يكون الكفر على مراتب، كفراً دون كفر؟ كما اختلفوا: هل يكون الإيمان على مراتب، إيماناً دون إيمان؟ وهذا الاختلاف نشأ من اختلافهم فى مسمى «الإيمان»: هل هو قول وعمل يزيد وينقص، أم لا؟ بعد اتفاقهم على أن من سماه الله تعالى ورسوله كافراً نسميه كافراً، إذ من الممتنع أن يسمى الله سبحانه الحاكم بغير ما أنزل الله كافراً، ويسمى رسوله من تقدم ذكره كافراً ولا نطلق عليهما اسم الكفر، ولكن من قال: إن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، قال: هو كفر عملى لا اعتقادى والكفر عنده على مراتب، كفر دون كفر كالإيمان عنده.

ومن قال: إن الإيمان هو التصديق، ولا يدخل العمل فى مسمى الإيمان والكفر هو الجحود، ولا يزيدان ولا ينقصان، قال: هو كفر مجازى غير حقيقى، إذ الكفر الحقيقى هو الذى ينقل عن الملة، وكذلك يقول فى تسمية بعض الأعمال بالإيمان، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ (البقرة:143)، أى صلاتكم إلى بيت المقدس: إنها سميت إيماناً مجازاً؛ لتوقف صحتها على الإيمان، أو لدلالتها على الإيمان إذ هى دالة على كون مؤديها مؤمناً؛ ولهذا يحكم بإسلام الكافر إذا صلى صلاتنا، فليس بين فقهاء الأمة نزاع فى أصحاب الذنوب، إذا كانوا مقرين باطناً وظاهراً بما جاء به الرسول وما تواتر عنهم أنهم من أهل الوعيد، ولكن الأقوال المنحرفة قول من يقول بتخليدهم فى النار، كالخوارج والمعتزلة، ولكن أردأ ما فى ذلك التعصب على من يضادهم، وإلزامه لمن يخالف قوله بما لا يلزمه، والتشنيع عليه وإذا كنا مأمورين بالعدل فى مجادلة الكافرين، وأن يجادلوا بالتى هى أحسن، فكيف لا يعدل بعضنا على بعض فى مثل هذا الخلاف؟ قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (المائدة:8)، الآية.

وهنا أمر يجب أن يتفطن له، وهو: أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفراً ينقل عن الملة، وقد يكون معصية: كبيرة أو صغيرة، ويكون كفراً: إما مجازياً، وإما كفراً أصغر، على القولين المذكورين. وذلك بحسب حال الحاكم: فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير

واجب، وأنه مخير فيه، أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله: فهذا كفر أكبر[1]. وإن اعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله وعلمه في هذه الواقعة، وعدل عنه مع اعترافه بأنه مستحق للعقوبة، فهذا عاص ويسمى كافراً كفراً مجازياً، أو كفراً أصغر. وإن جهل حكم الله فيها، مع بذل جهده واستفراغ وسعه في معرفة الحكم وأخطأه، فهذا مخطئ، له أجر على اجتهاده وخطؤه مغفور.

وأراد الشيخ رحمه الله بقوله: «**ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله**» مخالفة المرجئة. وشبهتهم كانت قد وقعت لبعض الأولين، فاتفق الصحابة على قتلهم إن لم يتوبوا من ذلك. فإن قدامة بن عبد الله شرب الخمر بعد تحريمها هو وطائفة، وتأولوا قوله تعالى: ﴿ **لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** ﴾ (المائدة:93)، الآية، فلما ذكروا ذلك لعمر بن الخطاب ﷺ، اتفق هو وعلي بن أبي طالب وسائر الصحابة على أنهم إن اعترفوا بالتحريم جلدوا، وإن أصروا على استحلالها قتلوا. وقال عمر لقدامة: أخطأت استك الحفرة، أما إنك لو اتقيت وآمنت وعملت الصالحات لم تشرب الخمر.

وذلك أن هذه الآية نزلت بسبب أن الله سبحانه لما حرم الخمر، وكان تحريمها بعد وقعة أحد، قال بعض الصحابة: فكيف بأصحابنا الذين ماتوا وهم يشربون الخمر؟ فأنزل الله هذه الآية. بيّن فيها أن من طعم الشيء في الحال التي لم يحرم فيها فلا جناح عليه إذا كان من المؤمنين المتقين المصلحين، كما كان من أمر استقبال بيت المقدس. ثم إن أولئك الذين فعلوا ذلك يذمون على أنهم أخطأوا وأيسوا من التوبة. فكتب عمر إلى قدامة يقول له: « ﴿ **حم ① تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ② غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ** ﴾(غافر:1-3). ما أدري أي ذنبيك أعظم؟ استحلالك المحرم أولاً؟ أم يأسك من رحمة الله ثانياً؟» وهذا الذي اتفق عليه الصحابة هو متفق عليه بين أئمة الإسلام.

---

(1) وهذا مثل ما ابتلي به الذين درسوا القوانين الأوروبية، من رجال الأمم الإسلامية، ونسائها أيضاً! الذين أشربوا في قلوبهم حبها، والشغف بها، والذب عنها، وحكموا بها، وأذاعوها. بما ربوا من تربية أساسها صنع المبشرين الهدامين أعداء الإسلام. ومنهم من يصرح، ومنهم من يتوارى. ويكادون يكونون سواء. فإنا لله وإنا إليه راجعون. (ش)

قوله: «ونرجو للمحسنين من المؤمنين أن يعفو عنهم ويدخلهم الجنة برحمته، ولا نأمن عليهم، ولا نشهد لهم بالجنة، ونستغفر لمسيئهم، ونخاف عليهم، ولا نقنطهم».

ش: وعلى المؤمن أن يعتقد هذا الذى قاله الشيخ رحمه الله فى حق نفسه وفى حق غيره. قال تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُوراً﴾ (الإسراء:57). وقال تعالى: ﴿فَلا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران:175). وقال تعالى: ﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ (البقرة:41). ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ (البقرة:40). ﴿فَلا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾ (البقرة:150). ومدح أهل الخوف، فقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ۝ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله: ﴿أُوْلَئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ (المؤمنون:57-61). وفى «المسند»، والترمذى عن عائشة رضي الله عنها، قالت: يا رسول الله ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ (المؤمنون:60) هو الذى يزنى ويشرب الخمر ويسرق ؟ قال: **«لا يا ابنة الصديق، ولكنه الرجل يصوم ويصلى ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه[1]»** [2].

قال الحسن رضي الله عنه: عملوا ـ والله ـ بالطاعات، واجتهدوا فيها وخافوا أن ترد عليهم، إن المؤمن جمع إحساناً وخشية، والمنافق جمع إساءة وأمناً. انتهى.

قال الشيخ عبد العزيز بن باز:

مراده رحمه الله إلا من شهد له الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالجنة كالعشرة ونحوهم كما يأتى ذلك فى آخر كلامه. مع العلم بأن من عقيدة أهل السنة والجماعة الشهادة للمؤمنين والمتقين على العموم بأنهم من أهل الجنة وأن الكفار والمشركين والمنافقين من أهل النار، كما دلت

---

(1) **حديث حسن:** أخرجه الترمذى (3175)، وأحمد (6/ 159-205)، وابن ماجه (4198)، والحميدى (275)، والحاكم (2/ 393-394)، والبيهقى فى «الشعب» (762)، والطبرى فى «تفسيره» (18/ 33-34)، وأبو يعلى (4917) وفى حديث عائشة ضعف، لكن للحديث شواهد. حسنه بها الشيخ الألبانى فى «الصحيحة» (162).

(2) انظر تفسير ابن كثير (6/ 25). (ش)

وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة:218)، فتأمل كيف جعل رجاءهم مع إيمانهم بهذه الطاعات ؟ فالرجاء إنما يكون مع الإتيان بالأسباب التى اقتضتها حكمة اللّه تعالَى، شرعه وقدرته وثوابه وكرامته. ولو أن رجلاً له أرض يؤمل أن يعود عليه من مغلها ما ينفعه، فأهملها ولم يحرثها ولم يبذرها، ورجا أنه يأتى من مغلها مثل ما يأتى من حرث وزرع وتعاهد الأرض لعده الناس من أسفه السفهاء. وكذا لو رجا وحسن ظنه أن يجيئه ولد من غير جماع. أو يصير أعلم أهل زمانه من غير طلب العلم وحرص تام، وأمثال ذلك. فكذلك من حسن ظنه وقوى رجاؤه فى الفوز بالدرجات العلى والنعيم المقيم من غير طاعة ولا تقرب إلى اللّه تعالى بامتثال أوامره واجتناب نواهيه.

ومما ينبغى أن يعلم أن من رجا شيئاً استلزم رجاؤه أموراً:

أحدها: محبة ما يرجوه.

الثانى: خوفه من فواته.

الثالث: سعيه فى تحصيله بحسب الإمكان.

وأما رجاء لا يقارنه شيء من ذلك، فهو من باب الأمانى، والرجاء شيء والأمانى شيء آخر. فكل راج خائف، والسائر على الطريق إذا خاف أسرع السير، مخافة الفوات.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ (النساء:48). فالمشرك لا ترجى له المغفرة، لأن اللّه نفى عنه المغفرة وما سواه من الذنوب فى مشيئة اللّه، إن شاء اللّه غفر له وإن شاء عذبه.

على ذلك الآيات الكريمات والسنة المتواترة عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ﴾ (الطور:17)، وقوله عز وجل: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ (التوبة:72)، فى آيات كثيرات تدل على هذا المعنى، وقوله سبحانه فى الكفار: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾ (فاطر:36)، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيراً﴾ (النساء:145)، فى آيات أخرى تدل على هذا المعنى. وبالله التوفيق.

وفي «معجم الطبراني»: «الدواوين عند الله يوم القيامة ثلاثة دواوين: ديوان لا يغفر الله منه شيئاً، وهو الشرك بالله، ثم قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ (النساء:48). وديوان لا يترك الله منه شيئاً، وهو مظالم العباد بعضهم بعضاً، وديوان لا يعبأ الله به، وهو ظلم العبد نفسه بينه وبين ربه» (1). (2)

وقد اختلفت عبارات العلماء في الفرق بين الكبائر والصغائر، وستأتي الإشارة إلى ذلك عند قول الشيخ رحمه الله: «**وأهل الكبائر من أمة محمد في النار لا يخلدون**».

ولكن ثَمَّ أمر ينبغي التفطن له، وهو: أن الكبيرة قد يقترن بها من الحياء والخوف والاستعظام لها ما يلحقها بالصغائر، وقد يقترن بالصغيرة من قلة الحياء وعدم المبالاة وترك الخوف والاستهانة بها ما يلحقها بالكبائر. وهذا أمر مرجعه إلى ما يقوم بالقلب، وهو قدر زائد على مجرد الفعل، والإنسان يعرف ذلك من نفسه وغيره.

وأيضاً: فإنه قد يعفى لصاحب الإحسان العظيم ما لا يعفى لغيره، فإن فاعل السيئات يسقط عنه عقوبة جهنم بنحو عشرة أسباب، عرفت بالاستقراء من الكتاب والسنة:

السبب الأول: التوبة، قال تعالى: ﴿إِلاَّ مَن تَابَ﴾ (مريم:60). ﴿إِلاَّ الَّذِينَ تَابُوا﴾ (البقرة:160).

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا بحث للشهادة لمعين أنه من أهل الجنة، أو أنه من أهل النار، نحن لا نشهد لأحد جنة أو نار إلا بدليل، إلا من شهد له المصطفى عليه الصلاة والسلام أنه من أهل الجنة، شهدنا له بذلك، ومن شهد له النبي ﷺ بالنار شهدنا له بذلك، هذا بالنسبة إلى المعينين، أما بالنسبة إلى العموم فنعتقد أن الكافرين في النار، وأن المؤمنين في الجنة.

---

(1) ضعيف: وأخرجه أحمد (6/ 240)، والحاكم (4/ 575)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (2/ 2)، والبيهقي في «الشعب» (7473)، (7474)، وأورده الهيثمي في «المجمع» (10/ 348)، وقال: رواه أحمد وفيه ابن موسى، وقد ضعفه الجمهور، وقال مسلم بن إبراهيم: حدثنا صدقة بن موسى، وكان صدوقاً وبقية رجاله ثقات. وقال الذهبي: «قلت صدقة ضعفوه، وابن بابنوس فيه جهالة».

(2) لم أجد رواية الطبراني هذه. ولكن في مجمع الزوائد (10/ 348)، حديث بهذا المعنى، رواه أحمد من حديث عائشة مرفوعاً. قال: «وفيه صدقة بن موسى، وقد ضعفه الجمهور وقال مسلم بن إبراهيم: حدثنا صدقة بن موسى وكان صدوقاً. وبقية رجاله ثقات». (ش)

وغيرها، والتوبة النصوح وهى الخالصة، لا يختص بها ذنب دون ذنب لكن هل تتوقف صحتها على أن تكون عامة ؟ حتى لو تاب من ذنب وأصر على آخر لا تقبل ؟ والصحيح أنها تقبل، وهل يَجُبُّ الإسلام ما قبله من الشرك وغيره من الذنوب وإن لم يتب منها ؟ أم لابد مع الإسلام من التوبة من غير الشرك ؟ حتى لو أسلم وهو مصرّ على الزنا وشرب الخمر مثلاً، هل لا يؤاخذ بما كان منه فى كفره من الزنا وشرب الخمر ؟ أم لابد أن يتوب من ذلك الذنب مع إسلامه؟ أو يتوب توبة عامة من كل ذنب ؟ وهذا هو الأصح: أنه لابد من التوبة مع الإسلام، وكون التوبة سبباً لغفران الذنوب وعدم المؤاخذة بها مما لا خلاف فيه بين الأمة، وليس شئ يكون سبباً لغفران جميع الذنوب إلا التوبة، قال تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا من رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (الزمر:53)، وهذا لمن تاب ؛ ولهذا قال: ﴿لا تَقْنَطُوا﴾، وقال بعدها: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ (الزمر:54)، الآية.

السبب الثانى: الاستغفار، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ (الأنفال:33). لكن الاستغفار تارة يذكر وحده، وتارة يقرن بالتوبة، فإن ذكره وحده دخلت معه التوبة، كما إذا ذكرت التوبة وحدها شملت الاستغفار، فالتوبة تتضمن الاستغفار، والاستغفار يتضمن التوبة، وكل واحد منهما يدخل فى مسمى الآخر عند الإطلاق، وأما عند اقتران إحدى اللفظتين بالأخرى، فالاستغفار: طلب وقاية شر ما مضى، والتوبة: الرجوع وطلب وقاية شر ما يخافه فى المستقبل من سيئات أعماله.

ونظير هذا: الفقير والمسكين، إذا ذكر أحد اللفظين شمل الآخر، وإذا ذكرا معاً كان لكل منهما معنى. قال تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ﴾ (المائدة:89). ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ (المجادلة:4). ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة:271). لا خلاف أن كل واحد من الاسمين فى هذه الآيات لما أفرد شمل المقلّ والمعدم ولما قرن أحدهما بالآخر فى قوله

أما على وجه الخصوص فلا نحكم لأحد إلا بالدليل، لكن نرجو للمحسن ونخاف على المسيء. هذه عقيدة المسلمين.

وقوله: **(ونستغفر لمسيئهم، ونخاف عليهم ولا نقنطهم)**: نستغفر للمسيء، لأنه أخونا، وندعو له بالتوبة والتوفيق، وإن كان مذنباً، وهذا حق الإيمان ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (محمد:19).

تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ الآية (التوبة:60). كان المراد بأحدهما المقلّ والآخر المعدم، على خلاف فيه.

وكذلك: الإثم والعدوان، والبر والتقوى، والفسوق والعصيان.

ويقرب من هذا المعنى: الكفر والنفاق، فإن الكفر أعم فإذا ذكر الكفر شمل النفاق، وإن ذكرا معاً كان لكل منهما معنى. وكذلك الإيمان والإسلام، على ما يأتي الكلام فيه، إن شاء الله تعالى.

السبب الثالث: الحسنات: فإن الحسنة بعشر أمثالها، والسيئة بمثلها، فالويل لمن غلبت آحاده أعشاره، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ (هود:114). وقال ﷺ: «**وأتبع السيئة الحسنة تمحها**»[1].

السبب الرابع: المصائب الدنيوية، قال ﷺ: «**ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب، ولا غم ولا هم ولا حزن حتى الشوكة يشاكها إلا كفر بها من خطاياه**»[2] وفي «المسند»: أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ (النساء:123) قال أبو بكر: يا رسول الله، نزلت قاصمة الظهر، وأينا لم يعمل سوءاً ؟ فقال: «**يا أبا بكر، ألست تنصب ؟ ألست تحزن ؟ ألست يصيبك**

ولا نقنط المذنب من رحمة الله كما تقوله الخوارج والمعتزلة، لا نقنطه من رحمة الله، بل هو معرض للوعيد وتحت المشيئة، وإن تاب تاب الله عليه عز وجل: ﴿إِنَّهُ لا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ (يوسف:87)، ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ﴾ (الحجر:56)، ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ (الزمر:53).

والوعيدية الذين هم الخوارج ومن سار في ركابهم، هم الذين يقنطون الناس من رحمة الله، ويخرجونهم من الملة بذنوبهم، وإن كانت دون الشرك.

---

(1) أخرجه الترمذي (1987)، وأحمد (5/ 153،158)، وأبو نعيم في «الحلية» (4/ 378)، والدارمي (2791)، والحاكم (1/ 54)، والبيهقي في «الشعب» (8026)، وفي «الزهد الكبير» (874)، من طرق عن سفيان الثوري عن حبيب عن ميمون بن أبي شبيب عن أبي ذر مرفوعاً. والحديث حسنه الشيخ الألباني رحمه الله تعالى.

(2) أخرجه البخاري (5641)، (5642)، ومسلم (2573)، من حديث أبي سعيد.

اللأواء؟ فذلك ما تجزون به»[1]. فالمصائب نفسها مكفرة، وبالصبر عليها يثاب العبد، وبالسخط يأثم. فالصبر والتسخط أمر آخر غير المصيبة، فالمصيبة من فعل اللّه لا من فعل العبد، وهي جزاء من اللّه للعبد على ذنبه، ويكفر ذنبه بها، وإنما يثاب المرء ويأثم على فعله، والصبر والسخط من فعله، وإن كان الأجر قد يحصل بغير عمل من العبد، بل هدية من الغير أو فضلاً من اللّه من غير سبب، قال تعالى: ﴿ وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (النساء:40). فنفس المرض جزاء وكفارة لما تقدم.

وكثيراً ما يفهم من الأجر غفران الذنوب، وليس ذلك مدلوله، وإنما يكون من لازمه.

السبب الخامس: عذاب القبر: وسيأتي الكلام عليه، إن شاء اللّه تعالى.

السبب السادس: دعاء المؤمنين واستغفارهم في الحياة وبعد الممات.

السبب السابع: ما يهدى إليه بعد الموت، من ثواب صدقة أو قراءة أو حج ونحو ذلك، ويأتي الكلام على ذلك إن شاء اللّه تعالى.

السبب الثامن: أهوال يوم القيامة وشدائده.

السبب التاسع: ما ثبت في «الصحيحين»: **«أن المؤمنين إذا عبروا الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض، فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة»**[2].

---

(1) **إسناده ضعيف:** وأخرجه أحمد (1/ 11)، والحاكم (3/ 74-75)، وابن حبان (1734) وأبو يعلى (98)، (99)، (100)، (101)، والبيهقي (3/ 373)، من طريق أبي بكر بن أبي زهير عن أبي بكر به. وأبو بكر ابن أبي زهير مجهول ثم هو لم يسمع من أبي بكر رضي الله عنه.

قال الشيخ أحمد شاكر: حديث أبي بكر هذا في المسند، برقم (68)، بشرحنا، ولكن أوله هناك أن أبا بكر قال: «يا رسول الله، كيف الصلاح بعد هذه الآية؟... فكل سوء عملناه جزينا به؟». ليس فيه قوله هنا «نزلت قاصمة الظهر...». وهو حديث ضعيف، إسناده منقطع. وكان الأجدر بالشارح أن يذكر حديث أبي هريرة في المسند (7380)، أنه لما نزلت هذه الآية «شقت على المسلمين، وبلغت منهم ما شاء الله أن تبلغ، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال لهم: **«قاربوا وسددوا، فكل ما يصاب به المسلم كفارة، حتى النكبة ينكبها»**. وهو حديث صحيح، رواه مسلم في صحيحه (2/ 282)، وزاد في آخره: **«والشوكة يشاكها»**. ولو رجع الشارح رحمه الله إلى تفسير شيخه ابن كثير في هذه الآية (2/ 586-590)، لوجد حديث أبي هريرة، وأحاديث أخر في معناه، بعضها أصح إسناداً من حديث أبي بكر.

(2) أخرجه البخاري (2440)، (6535)، وأحمد (3/ 13، 57، 63، 74)، وأبو يعلى (1186).

السبب العاشر: شفاعة الشافعين، كما تقدم عند ذكر الشفاعة وأقسامها.

السبب الحادي عشر: عفو أرحم الراحمين من غير شفاعة، كما قال تعالى: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾(النساء:48). فإن كان ممن لم يشأ الله أن يغفر له لعظم جرمه، فلابد من دخوله إلى الكير، ليخلص طيب إيمانه من خبث معاصيه، فلا يبقى في النار مَنْ في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان ،بل من قال: لا إله إلا الله، كما تقدم من حديث أنس رضي الله عنه[1].

وإذا كان الأمر كذلك، امتنع القطع لأحد معين من الأمة غير من شهد له الرسول ﷺ بالجنة، ولكن نرجو للمحسنين، ونخاف عليهم.

قوله: «والأمن والإياس ينقلان عن ملة الإسلام، وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة».

ش: يجب أن يكون العبد خائفاً راجياً، فإن الخوف المحمود الصادق: ما حال بين صاحبه وبين محارم الله، فإذا تجاوز ذلك خيف منه اليأس والقنوط. والرجاء المحمود: رجاء رجل

قال الشيخ صالح بن فوزان:

من أصول العقيدة الإسلامية: الخوف والرجاء، وهما من أعظم أصول العقيدة، والخوف والرجاء لابد من الجمع بينهما، لا يكفي الاقتصار على واحد منهما فقط، كما قال تعالى في وصف أنبيائه: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ﴾(الأنبياء:90).

رغباً: هذا هو الرجاء، ورهباً: هذا هو الخوف، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴾ (الإسراء:57)، فهم يجمعون بين الخوف والرجاء.

وقال جل وعلا: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ ﴾ (الزمر:9)، ولابد معهما من المحبة لله، فلابد من هذه الأمور الثلاثة: المحبة لله، والخوف منه سبحانه وتعالى، والرجاء لفضله.

فمن اقتصر على المحبة فقط فهو صوفي، فالصوفية يعبدون الله عز وجل بالمحبة، ولا يخافون ولا يرجون، يقول قائلهم: أنا لا أعبده طمعاً في جنته، ولا خوفاً من ناره، وإنما أعبده للمحبة فقط. وهذا ضلال والعياذ بالله.

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

عمل بطاعة اللّه على نور من اللّه، فهو راج لثوابه، أو رجل أذنب ثم تاب منه إلى اللّه، فهو راج لمغفرته. قال اللّه تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (البقرة:218).

أما إذا كان الرجل متمادياً فى التفريط والخطايا، يرجو رحمة اللّه بلا عمل، فهذا هو الغرور والتمنى والرجاء الكاذب. قال أبو على الروذبارى رحمه اللّه: الخوف والرجاء كجناحى الطائر، إذا استويا استوى الطير وتم طيرانه، وإذا نقص أحدهما وقع فيه النقص، وإذا ذهبا صار الطائر فى حد الموت.

وقد مدح اللّه أهل الخوف والرجاء بقوله: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً وَقَائِمًا يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ ﴾ الآية (الزمر:9)، وقال: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ الآية (السجدة:16). فالرجاء يستلزم الخوف، ولولا ذلك لكان أمناً، والخوف يستلزم الرجاء، ولولا ذلك لكان قنوطاً ويأساً. وكل أحد إذا خفته هربت منه، إلا اللّه تعالى، فإنك إذا خفته هربت إليه، فالخائف هارب من ربه إلى ربه.

ومن عبد الله بالخوف فقط فهو من الخوارج، لأن الخوارج أخذوا جانب الخوف والوعيد فقط، فكفروا بالمعاصي.

ومن عبد الله بالرجاء فقط فهو من المرجئة، الذين أخذوا جانب الرجاء فقط، وتركوا جانب الخوف.

أما أهل التوحيد فيعبدون الله بجميع الثلاث: بالحب والخوف والرجاء، ثم إن الخوف لا يكون معه قنوط، فإن كان معه قنوط من رحمة الله صار كفراً ﴿ إِنَّهُ لا يَيْأَسُ من رَّوْحِ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ ﴾ (يوسف:87)، قال الخليل عليه الصلاة والسلام: ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ ﴾ (الحجر:56).

وكذلك الرجاء لا يكون رجاء مع الأمن من مكر الله وعدم الخوف، وهذا مذهب المرجئة، وهو مذهب ضال ﴿ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ (الأعراف:99)، فالرجاء فقط كفر، والخوف دون الرجاء كفر، ولذلك قال المصنف: ينقلان عن ملة الإسلام.

وقال صاحب «منازل السائرين» رحمه الله: الرجاء أضعف منازل المريد. وفى كلامه نظر، بل الرجاء والخوف على الوجه المذكور من أشرف منازل المريد. وفى «الصحيح» عن النبى ﷺ: «**يقول الله عز وجل: أنا عند ظن عبدى بى. فليظن بى ما شاء**»[1] وفى «صحيح مسلم» عن جابر رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول قبل موته بثلاث: «**لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بربه**»[2] ولهذا قيل: إن العبد ينبغى أن يكون رجاؤه فى مرضه أرجح من خوفه، بخلاف زمن الصحة، فإنه يكون خوفه أرجح من رجائه.

وقال بعضهم: من عَبَدَ الله بالحب وحده فهو زنديق، ومن عبده بالخوف وحده فهو حرورى. وروى من عبده بالرجاء وحده فهو مرجئ، ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد، ولقد أحسن محمود الوراق فى قوله:

لو قد رأيت الصغير مَنْ عَمَل الخـ ... ـير ثواباً عجبت من كِبَره

أو قد رأيت الحقير من عمل الشـ ... ـر جزاء أشفقت من حذره

لذا يقول بعض السلف: يجب على العبد أن يكون بين الخوف والرجاء، يعني: يسوى بينهما، كجناحى الطائر، وجناحا الطائر معتدلان، لو اختل واحد منهما سقط، فكذلك العبد بين الخوف والرجاء كجناحى الطائر.

(الحق بينهما) أي: الخوف والرجاء **(لأهل القبلة)** أي: المسلمين، سموا أهل القبلة، لأنهم يصلون إلى الكعبة، أما من لا يصلى إلى الكعبة فليس من المسلمين لأن الله أمر بالتوجه إلى الكعبة، فالواجب اتباع أمره سبحانه حينما نسخ الاستقبال لبيت المقدس، فالمؤمن يدور مع الأوامر، لأنه عبد لله ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ (البقرة:143).

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(2) أخرجه مسلم (2877)، وأبو داود (3113)، وابن ماجه (4167)، وأحمد (3/ 293، 325، 330، 390)، والطيالسى (1779).

قوله: «ولا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحود ما أدخله فيه».

ش: يشير الشيخ إلى الرد على الخوارج والمعتزلة في قولهم بخروجه من الإيمان بارتكاب الكبيرة، وفيه تقرير لما قال أولاً: «**لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب، ما لم يستحله**». وتقدم الكلام على هذا المعنى.

قال الشيخ عبد العزيز بن باز:

هذا الحصر فيه نظر فإن الكافر يدخل في الإسلام بالشهادتين إذا كان لا ينطق بهما فإن كان ينطق بهما دخل في الإسلام بالتوبة مما أوجب كفره وقد يخرج من الإسلام بغير الجحود لأسباب كثيرة بيّنها أهل العلم في باب حكم المرتد، من ذلك طعنه في الإسلام أو في النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أو استهزاؤه بالله ورسوله أو بكتابه أو بشيء من شرعه سبحانه لقوله سبحانه: ﴿ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (التوبة: 65-66)، ومن ذلك عبادته للأصنام أو الأوثان أو دعوته الأموات والاستغاثة بهم وطلبه منهم المدد والعون ونحو ذلك لأن هذا يناقض قوله: «لا إله إلا الله» لأنها تدل على أن العبادة حق لله وحده، ومنها الدعاء والاستغاثة والركوع والسجود والذبح والنذر ونحو ذلك فمن صرف منها شيئاً لغير الله من الأصنام والأوثان والملائكة والجن وأصحاب القبور وغيرهم من المخلوقين فقد أشرك بالله ولم يحقق قول (لا إله إلا الله) وهذه المسائل كلها تخرجه من الإسلام بإجماع أهل العلم وهي ليست من مسائل الجحود، وأدلتها معلومة من الكتاب والسنة، وهناك مسائل أخرى كثيرة يكفر بها المسلم وهي لا تسمى جحوداً، وقد ذكرها العلماء في باب حكم المرتد فراجعها إن شئت. وبالله التوفيق.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا الكلام فيه مؤاخذة، لأن قصر الكفر على الجحود مذهب المرجئة، ونواقض الإسلام كثيرة، منها: الجحود، ومنها: الشرك بالله عز وجل، ومنها: الاستهزاء بالدين أو بشيء منه ولو لم يجحد، وهي نواقض كثيرة ذكرها العلماء والفقهاء في أبواب الردة، ومنها: تحليل الحرام وتحريم الحلال.

وذكر شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب منها عشرة، وهي أهمها، وإلا فالنواقض كثيرة. فقصر نواقض الإسلام على الجحود فقط غلط. وبعض الكتاب المتعالمين اليوم يحاولون إظهار هذا المذهب من أجل أن يصير الناس في سعة من الدين، ما دام أنه لم يجحد فهو عندهم مسلم، إذا سجد للصنم وقال: أنا ما جحدت، وأنا معترف بالتوحيد، إنما هو ذنب من الذنوب، أو ذبح لغير الله أو سب الله أو سب الرسول أو سب الدين، يقولون: هذا مسلم لأنه لم يجحد، وهذا غلط كبير، وهذا يضيع الدين تماماً، فلا يبقى دين، فالواجب الحذر من هذا الخطر العظيم.

قوله: «والإيمان: هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان، وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق، والايمان واحد، وأهله فى أصله سواء، والتفاضل بينهم بالخشية والتقى، ومخالفة الهوى، وملازمة الأولى».

ش: اختلف الناس فيما يقع عليه اسم الإيمان، اختلافاً كثيراً: فذهب مالك والشافعى وأحمد والأوزاعى وإسحق بن راهويه وسائر أهل الحديث وأهل المدينة رحمهم الله وأهل الظاهر وجماعة من المتكلمين: إلى أنه تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان.

وذهب كثير من أصحابنا إلى ما ذكره الطحاوى رحمه الله: أنه الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان. ومنهم من يقول: إن الإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلى، وإلى هذا ذهب أبو منصور الماتريدى رحمه الله، ويروى عن أبى حنيفة رضي الله عنه.

وذهب الكرامية إلى أن الإيمان: هو الإقرار باللسان فقط فالمنافقون عندهم مؤمنون كاملو الإيمان، ولكنهم يقولون بأنهم يستحقون الوعيد الذى أوعدهم الله به. وقولهم ظاهر الفساد.

وذهب الجهم بن صفوان وأبو الحسن الصالحى أحد رؤساء القدرية إلى أن الإيمان هو: المعرفة بالقلب. وهذا القول أظهر فساداً مما قبله. فإن لازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام، ولم يؤمنوا بهما، ولهذا قال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَؤُلاءِ إِلاَّ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ (الإسراء:102). وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ (النمل:14). وأهل الكتاب كانوا يعرفون النبى ﷺ كما يعرفون أبناءهم، ولم يكونوا مؤمنين به، بل كافرين به، معادين له، وكذلك أبو طالب عنده يكون مؤمناً، فإنه قال:

قال الشيخ عبد العزيز بن باز:

هذا التعريف فيه نظر وقصور والصواب الذى عليه أهل السنة والجماعة أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر، وقد ذكر الشارح ابن أبى العز جملة منها فراجعها إن شئت. وإخراج العمل من الإيمان هو قول المرجئة وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة فيه لفظياً، بل هو لفظى ومعنوى، ويترتب عليه أحكام كثيرة يعلمها من تدبر كلام أهل السنة وكلام المرجئة. والله المستعان.

ولقد علمت بأن دين محمد ... من خير أديان البرية دينا
لولا الملامة أو حذار مسبة ... لوجدتني سمحاً بذاك مبينا

بل إبليس يكون عند الجهم مؤمناً كامل الإيمان. فإنه لم يجهل ربه، بل هو عارف به، ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ (الحجر:36). ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ (الحجر:39). ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (ص:82). والكفر عند الجهم هو الجهل بالرب تعالى، ولا أحد أجهل منه بربه، فإنه جعله الوجود المطلق، وسلب عنه جميع صفاته، ولا جهل أكبر من هذا، فيكون كافراً بشهادته على نفسه !.

وبين هذه المذاهب مذاهب أخر، بتفاصيل وقيود، أعرضت عن ذكرها اختصاراً، ذكر هذه المذاهب أبو المعين النسفي في «تبصرة الأدلة» وغيره.

وحاصل الكل يرجع إلى أن الإيمان: إما أن يكون ما يقوم بالقلب واللسان وسائر الجوارح، كما ذهب إليه جمهور السلف من الأئمة الثلاثة وغيرهم رحمهم الله، كما تقدم، أو بالقلب واللسان دون الجوارح، كما ذكره الطحاوي عن أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله، أو باللسان وحده، كما تقدم ذكره عن الكرامية. أو بالقلب وحده، وهو إما المعرفة، كما قاله الجهم، أو التصديق كما قاله أبو منصور الماتريدي رحمه الله. وفساد قول الكرامية والجهم بن صفوان ظاهر.

والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنة اختلاف صوري. فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب، أو جزءاً من الإيمان، مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان، بل هو في مشيئة الله، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه: نزاع لفظي، لا يترتب عليه فساد اعتقاد، والقائلون بتكفير تارك الصلاة، ضموا إلى هذا الأصل أدلة أخرى. وإلا فقد نفى النبي ﷺ الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر والمنتهب، ولم يوجب ذلك زوال اسم الإيمان عنهم بالكلية، اتفاقاً.

(والإيمان واحد): هذا فيه نظر بل هو باطل، فليس أهل الإيمان فيه سواء، بل هم متفاوتون تفاوتاً عظيماً، فليس إيمان الرسل كإيمان غيرهم، كما أنه ليس إيمان الخلفاء الراشدين وبقية الصحابة رضي الله عنهم مثل إيمان غيرهم، وهكذا ليس إيمان المؤمنين كإيمان الفاسقين، وهذا التفاوت بحسب ما في القلب من العلم بالله وأسمائه وصفاته وما شرعه لعباده، وهو قول أهل السنة والجماعة خلافاً للمرجئة ومن قال بقولهم. والله المستعان.

ولا خلاف بين أهل السنة أن الله تعالى أراد من العباد القول والعمل، وأعنى بالقول: التصديق بالقلب والإقرار باللسان، وهذا الذى يعنى به عند إطلاق قولهم: الإيمان قول وعمل. لكن هذا المطلوب من العباد: هل يشمله اسم الإيمان أم الإيمان أحدهما، وهو القول وحده، والعمل مغاير له لا يشمله اسم الإيمان عند إفراده بالذكر، وإن أطلق عليهما كان مجازاً ؟ هذا محل النزاع

وقد أجمعوا على أنه لو صدق بقلبه وأقر بلسانه، وامتنع عن العمل بجوارحه: أنه عاص لله ورسوله، مستحق للوعيد، لكن فيمن يقول: إن الأعمال غير داخلة فى مسمى الإيمان من قال: لما كان الإيمان شيئاً واحداً، فإيمانى[1] كإيمان أبى بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما، بل قال: كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبرائيل وميكائيل عليهم السلام !! وهذا غلو منه، فإن الكفر مع الإيمان كالعمى مع البصر، ولا شك أن البصراء يختلفون فى قوة البصر وضعفه، فمنهم الأخفش والأعشى، ومن يرى الخط الثخين، دون الدقيق إلا بزجاجة ونحوها، ومن يرى عن قرب زائد على العادة، وآخر بضده.

ولهذا ـ والله أعلم ـ قال الشيخ رحمه الله: «**وأهله فى أصله سواء**»، يشير إلى أن التساوى إنما هو فى أصله، ولا يلزم منه التساوى من كل وجه، بل تفاوت درجات نور: لا إله إلا الله فى قلوب أهلها لا يحصيها إلا الله تعالى: فمن الناس مَنْ نور «لا إله إلا الله» فى قلبه كالشمس، ومنهم من نورها فى قلبه كالكوكب الدرى، وآخر كالمشعل العظيم، وآخر كالسراج المضىء، وآخر كالسراج الضعيف، ولهذا تظهر الأنوار يوم القيامة بأيمانهم وبين أيديهم على هذا المقدار بحسب ما فى قلوبهم من نور الإيمان والتوحيد علماً وعملاً،

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا تعريف المرجئة، قصروا الإيمان على الإقرار باللسان والتصديق بالجنان.

فالقول الحق: أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، فالأعمال داخلة فى حقيقة الإيمان، وليست بشيء زائد عن الإيمان، فمن اقتصر على القول باللسان والتصديق بالقلب دون العمل، فليس من أهل الإيمان الصحيح.

---

(1) فى المطبوعة «فإيمان» وما أثبتنا هو الصواب، الذى يقتضيه السياق. (ش)

وكلما اشتد نور هذه الكلمة وعظم أحرق من الشبهات والشهوات بحسب قوته، بحيث إنه ربما وصل إلى حال لا يصادف شهوة ولا شبهة ولا ذنباً إلا أحرقه، وهذه حال الصادق في توحيده، فسماء إيمانه قد حرس بالرجوم من كل سارق، ومن عرف هذا عرف معنى قول النبي ﷺ : «**إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله، يبتغي بذلك وجه الله**»[1]، وقوله: «**لا يدخل النار من قال: لا إله إلا الله**»[2] وما جاء من هذا النوع من الأحاديث التي أشكلت على كثير من الناس، حتى ظنها بعضهم منسوخة، وظنها بعضهم قبل ورود الأوامر والنواهي، وحملها بعضهم على نار المشركين والكفار وأوَّل بعضهم الدخولَ بالخلود، ونحو ذلك.

والشارع صلوات الله عليه لم يجعل ذلك حاصلاً بمجرد قول اللسان فقط ،فإن هذا من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فإن المنافقين يقولونها بألسنتهم، وهم تحت الجاحدين في الدرك الأسفل من النار، فإن الأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب.

وتأمل حديث البطاقة التي توضع في كفة، ويقابلها تسعة وتسعون سجلاً، كل سجل منها مد البصر، فتثقل البطاقة، وتطيش السجلات، فلا يعذب صاحبها[3]. [4]

ومعلوم أن كل موحد له مثل هذه البطاقة، وكثير منهم يدخل النار.

فالإيمان -كما قال العلماء- : قول باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان.

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ (الأنفال:2)، وقال: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ (التوبة:124)، وقال: ﴿ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ﴾ (المدثر:31)، هذه الآيات

---

(1) أخرجه مسلم (23).

(2) **متفق عليه**: من حديث عتبان أيضاً. وقد سبق تخريجه.

(3) **حديث صحيح**: وأخرجه الترمذي (2/ 106-107)، وابن ماجه (4300)، وأحمد (2/ 213)، والحاكم (1/ 6، 529)، من طريق الليث بن سعد عن عامر بن يحيى عن أبي عبد الرحمن الحبلي قال: سمعت عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: فذكره.

وقال الحاكم: «صحيح الإسناد على شرط مسلم» ووافقه الذهبي والألباني في «الصحيحة» (1/ 262).

(4) يشير الشارح -رحمه الله- إلى حديث عبد الله بن عمرو، في المسند (6994)، وهو حديث صحيح، خرجناه وشرحناه في شرح المسند. (ش)

وتأمل ما قام بقلب قاتل المائة من حقائق الإيمان، التى لم تشغله عند السياق عن السير إلى القرية، وحملته وهو فى تلك الحال أن جعل ينوء بصدره وهو يعالج سكرات الموت. (1)

وتأمل ما قام بقلب البَغِىّ من الإيمان، حيث نزعت موقها وسقت الكلب من الركية، فَغُفِرَ لها. (2)

وهكذا العقل أيضا. فإنه يقبل التفاضل، وأهله فى أصله سواء، مستوون فى أنهم عقلاء غير مجانين، وبعضهم أعقَل من بعض.

وكذلك الإيجاب والتحريم، فيكون إيجاب دون إيجاب، وتحريم دون تحريم. هذا هو الصحيح، وإن كان بعضهم قد طرد ذلك فى العقل والوجوب.

وأما زيادة الإيمان من جهة الإجمال والتفصيل، فمعلوم أنه لا يجب فى أول الأمر ما وجب بعد نزول القرآن كله، ولا يجب على كل أحد من الإيمان المفصل مما أخبر به الرسول ما يجب على من بلغه خبره، كما فى حق النجاشى وأمثاله.

وأما الزيادة بالعمل والتصديق، المستلزم لعمل القلب والجوارح: فهو أكمل من التصديق الذى لا يستلزمه، فالعلم الذى يعمل به صاحبه أكمل من العلم الذى لا يعمل به، فإذا لم

تدل على زيادة الإيمان والنقص، كما فى قوله عليه الصلاة والسلام: «**من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**» فدل على أن الإيمان ينقص. وفى رواية: «**وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**» دل على أن الإيمان ينقص، حتى يكون على وزن حبة خردل.

وكما فى الحديث الصحيح: «**أخرجوا من النار من كان فى قلبه أدنى أدنى مثقال حبة من خردل من إيمان**».

فالإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالأركان، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان، هذا تعريفه الصحيح المأخوذ من الكتاب والسنة.

---

(1) إشارة إلى حديث صحيح، رواه الشيخان وغيرهما، من حديث أبى سعيد الخدري. وهو فى الترغيب والترهيب (4/ 77). (ش)

(2) إشارة أيضاً إلى حديث صحيح. رواه البخارى وغيره. انظر فتح البارى (6/ 256)، (371-373). (ش)

يحصل اللازم دل على ضعف الملزوم. ولهذا قال النبى ﷺ: «ليس المخبر كالمعاين»[1]، وموسى عليه السلام لما أخبر أن قومه عبدوا العجل لم يلق الألواح، فلما رآهم قد عبدوه ألقاها، وليس ذلك لشك موسى فى خبر الله، لكن المخبَر، وإن جزم بصدق المخبر، فقد لا يتصور المخبَر به نفسه، كما يتصوره إذا عاينه، كما قال إبراهيمَ الخليل صلوات اللهَ على نبينا محمد وعليه: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ (البقرة:260).

وأيضاً: فمن وجب عليه الحج والزكاة مثلاً، يجب عليه من الإيمان أن يعلم ما أمر به، ويؤمن بأن الله أوجب عليه ما لا يجب على غيره [الإيمان به][2] إلا مجملاً، وهذا يجب عليه فيه الإيمان المفصل.

وكذلك الرجل أول ما يسلم، إنما يجب عليه الإقرار المجمل، ثم إذا جاء وقت الصلاة كان عليه أن يؤمن بوجوبها ويؤديها، فلم يتساو الناسَ فيما أمروا به من الإيمان.

ولا شك أن من قام بقلبه التصديق الجازم، الذى لا يقوى على معارضته شهوة ولا شبهة: لا تقع معه معصية، ولولا ما حصل له من الشهوة والشبهة أو إحداهما لما عصى، بل يشتغل قلبه ذلك الوقت بما يواقعه من المعصية، فيغيب عنه التصديق والوعيد فيعصى، ولهذا ـ والله أعلم ـ قال ﷺ: «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن»[3] الحديث. فهو حين يزنى يغيب عنه تصديقه بحرمة الزنا، وإن بقى أصل التصديق فى قلبه. ثم يعاوده. فإن المتقين كما

فليس كما تقوله الحنفية: قول باللسان واعتقاد بالجنان فقط.

وليس كما تقوله الكرامية: قول باللسان فقط.

وليس كما تقوله الأشاعرة: اعتقاد القلب فقط.

وليس كما تقوله الجهمية: هو المعرفة بالقلب فقط.

---

(1) حديث صحيح: وأخرجه أحمد (1/ 215، 217)، والحاكم (2/ 321)، وابن حبان كما فى «الإحسان» (2088)، والطبرانى فى «الكبير» (12451)، والخطيب فى «التاريخ» (6/ 56)، وسنده صحيح. وصححه الشيخ الألبانى كما فى «المشكاة» (5738).

(2) زيادة ضرورية، لا يستقيم الكلام إلا بها، أو بما فى معناها.

(3) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

وصفهم الله بقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴾ (الأعراف:201). قال ليث عن مجاهد: هو الرجل يَهمُّ بالذنب فيذكر الله فيدعه، والشهوة والغضب مبدأ السيئات، فإذا أبصر رجع. ثم قال تعالى: ﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لا يُقْصِرُونَ ﴾ (الأعراف:202). أي: وإخوان الشياطين تمدهم الشياطين فى الغى ثم لا يقصرون. قال ابن عباس: لا الإنس تقصر عن السيئات، ولا الشياطين تمسك عنهم. فإذا لم يبصر يبقى قلبه فى عمى، والشيطان يمده فى غيه، وإن كان التصديق فى قلبه لم يكذب، فذلك النور والإبصار وتلك الخشية والخوف تخرج من قلبه، وهذا كما أن الإنسان يغمض عينه فلا يرى، وإن لم يكن أعمى فكذلك القلب، بما يغشاه من رين الذنوب لا يبصر الحق وإن لم يكن أعمى كعمى الكافر، وجاء هذا المعنى مرفوعاً إلى النبى ﷺ أنه قال: **«إذا زنا العبدَ نزع منه الإيمان، فإذا تاب أعيد إليه»**(1).

وإذا كان النزاع فى هذه المسألة بين أهل السنة نزاعاً لفظياً، فلا محذور فيه، سوى ما يحصل من عدوان إحدى الطائفتين على الأخرى، والافتراق بسبب ذلك، وأن يصير ذلك ذريعة إلى بدع أهلَ الكلام المذموم من أهل الإرجاء ونحوهم، وإلى ظهور الفسق والمعاصىَ، بأن يقول: أنا مؤمن مسلم حقاً كامل الإيمان والإسلام ولىَ من أولياء الله. فلا يبالى بما يكون منه من المعاصى، وبهذا المعنى قالت المرجئة: لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله. وهذا باطل قطعاً.

فالمرجئة أربع طوائف، أبعدها الجهمية، وعلى قولهم يكون فرعون مؤمناً، لأنه عارف، وإبليس يكون مؤمناً، لأنه عارف بقلبه.

وعلى قول الأشاعرة: إنه التصديق بالقلب، يكون أبو لهب وأبو طالب وأبو جهل وسائر المشركين يكونون مؤمنين، لأنهم موقنون بقلوبهم ومصدقون، يصدقون النبى ﷺ فى قلوبهم، ولكن منعهم الكبر والحسد من اتباعه ﷺ .

---

(1) **حديث صحيح**: وأخرجه أبو داود (4690)، والحاكم (1/ 22)، من طريق سعيد بن أبى مريم عن نافع بن يزيد عن ابن الهاد أن سعيد بن أبى سعيد حدثنا أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ : فذكره.
وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.
قال الألبانى فى «الصحيحة» (2/ 36): وهو كما قالا، إلا فى نافع فإنما أخرج له البخارى تعليقاً، فهو على شرط مسلم وحده، وصححه فى «الفتح» (12/ 50).

فالإمام أبو حنيفة رحمه الله نظر إلى حقيقة الإيمان لغة مع أدلة من كلام الشارع، وبقية الأئمة رحمهم الله نظروا إلى حقيقته فى عرف الشارع، فإن الشارع ضم إلى التصديق أوصافاً وشرائط كما فى الصلاة والصوم والحج ونحو ذلك.

فمن أدلة الأصحاب لأبى حنيفة رحمه الله: أن الإيمان فى اللغة عبارة عن التصديق، قال تعالى خبراً عن إخوة يوسف: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ (يوسف:17)، أى: بمصدق لنا، ومنهم من ادعى إجماع أهل اللغة على ذلك. ثم هذا المعنى اللغوى، وهو التصديق بالقلب، هو الواجب على العبد حقاً لله، وهو أن يصدق الرسول ﷺ فيما جاء به من عند الله، فمن صدق الرسول فيما جاء به من عند الله فهو مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى، والإقرار شرط إجراء أحكام الإسلام فى الدنيا، هذا على أحد القولين كما تقدم، ولأنه ضد الكفر وهو التكذيب والجحود، وهما يكونان بالقلب، فكذا ما يضادهما. وقوله: ﴿إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾ (النحل:106)، يدل على أن القلب هو موضع الإيمان لا اللسان، ولأنه لو كان مركباً من قول وعمل، لزال كله بزوال جزئه، ولأن العمل قد عطف على الإيمان والعطف يقتضى المغايرة، قال تعالى: ﴿آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (البقرة:25) وغيرها فى مواضع من القرآن.

وقد اعترض على استدلالهم بأن الإيمان فى اللغة عبارة عن التصديق بمنع الترادف بين التصديق والإيمان، وهب أن الأمر يصح فى موضع، فلم قلتم: إنه يوجب الترادف مطلقاً؟ وكذلك اعترض على دعوى الترادف بين الإسلام والإيمان، ومما يدل على عدم الترادف: أنه يقال للمخبر إذا صدق صدقة ولا يقال[1]: آمنه، ولا آمن به بل يقال: آمن له، كما قال

واليهود يعترفون أنه رسول الله ﷺ فى قلوبهم، ولكن الحسد والكبر: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ (البقرة:146)، وقال فى المشركين: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ (الأنعام:33)، فمعنى ﴿لا يُكَذِّبُونَكَ﴾ أى أنهم يصدقونك.

وأبو طالب يقول:

ولقد علمتُ أن دينَ محمد … من خير أديان البرية دينا

لولا الملامةُ أو حذار مسبة … لرأيتنى سمحاً بذاك مبينا

---

(1) فى المطبوعة «ومنه لا يقال» وزيادة «منه» لا معنى لها، بل تفسد الكلام. (ش)

تعالى: ﴿فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ﴾ (العنكبوت:26). ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَىٰ إِلاَّ ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ﴾ (يونس:83). وقال تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة:61)، ففرق بين المعدَّى بالباء والمعدَّى باللام، فالأول يقال للمخبَر به، والثانى للمخبر، ولا يَرد كونه يجوز أن يقال: ما أنت بمصدق لنا، لأن دخول اللام، لتقوية العامل، كما إذاَ تقدم المعَمول، أو كان العامل اسم فاعل، أو مصدراً، على ما عرف فى موضعه.

فالحاصل: أنه لا يقال: قد آمنته، ولا صدقت له، إنما يقال: آمنت له، كما يقال: أقررت له. فكان تفسيره بأقررت أقرب من تفسيره بصدَّقت، معَ الفرق بينهما، ولأن الفرق بينهما ثابت فى المعنى، فإن كل مخبر عن مشاهد أو غيب، يقال له فى اللغة: صدقت، كما يقال له: كذبت. فمن قَال: السماء فوقنا، قيل له: صدقت.

وأما لفظ الإيمان فلا يستعمل إلا فى الخبر عن الغائب، فيقال لمن قال: طلعت الشمس، صدقناه، ولا يقَال: آمنا له، فإن فيَه أصل معنى الأمن والائتمان إنما يكون فى الخبر عن الغائب، فالأمر الغائب هو الذىَ يؤتمن عليه المخبر، ولهذا لم يأت فىَ القرآن وغيره لفظ آمن له إلا فى هذا النوع، ولأنه لم يقابل لفظ الإيمان قط بالتكذيب كما يقابل لفظ التصديق، وإنمَا يقابل بالكفر، والكفر لا يختص بالتكَذيب، بل لو قال: أنا أعلم أنك صادق ولكن لا أتبعك بل أعاديك وأبغضك وأخالفك: لكان كفراً أعظم، فعلم أن الإيمان ليس التصديق فقط، ولا الكفر التكذيب فقط، بل إذا كان الكفر يكون تكذيباً، ويكونَ مخالفة ومعاداة بلا تكذيب. فكذلك الإيمان، يكون تَصديقاً وموافقة وموالاة وانقياداً، ولا يكفى مجرد التصديق، فيكون الإسلام جزء مسمى الإيمان.

ولو سلِّم الترادف، فالتصديق يكون بالأفعال أيضاً. كما ثبت فى «الصحيح» عن النبى ﷺ أنه قال: «**العينان تزنيان، وزناهما النظر، والأذن تزنى، وزناها السمع**» إلى أن قال:

(وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق): هذا كلام طيب، كل ما صح عن رسول الله ﷺ فهو حق، بخلاف من يقولون: إن ما ورد عن رسول الله ﷺ ينقسم إلى متواتر وآحاد، فلا يأخذون إلا بالمتواتر، ويقولون: أحاديث الآحاد لا تفيد العلم، ولا تفيد اليقين، ولا يستدل بها فى العقيدة، وهذا باطل، فكل ما صح عن النبى ﷺ متواتراً أو آحاداً، فإنه يفيد العلم، وتبنى عليه العقيدة، لأنه صح عن الرسول ﷺ، وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ (الحشر:7).

«**والفرج يصدق ذلك ويكذبه**»[1]، وقال الحسن البصرى رحمه الله: «ليس الإيمان بالتحلى ولا بالتمنى، ولكنه ما وقر فى الصدور وصدقته الأعمال»، ولو كان تصديقاً فهو تصديق مخصوص كما فى الصلاة ونحوها كما قد تقدم، وليس هذا نقلاً للفظ ولا تغييراً له، فإن الله لم يأمرنا بإيمان مطلق، بل بإيمان خاص، وصفه وبيَّنه، فالتصديق الذى هو الإيمان، أدنى أحواله أن يكون نوعاً من التصديق العام، فلا يكون مطابقاً له فى العموم والخصوص من غير تغير اللسان ولا قلبه، بل يكون الإيمان فى كلام الشارع مؤلفاً من العام والخاص، كالإنسان الموصوف بأنه حيوان ناطق، ولأن التصديق التام القائم بالقلب مستلزم لما وجب من أعمال القلب والجوارح، فإن هذه من لوازم الإيمان التام، وانتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم.

ونقول: إن هذه لوازم تدخل فى مسمى اللفظ تارة، وتخرج عنه أخرى، أو إن اللفظ باق على معناه فى اللغة ولكن الشارع زاد فيه أحكاماً، أو أن يكون الشارع استعمله فى معناه المجازى، فهو حقيقة شرعية، مجاز لغوى، أو أن يكون قد نقله الشارع. وهذه الأقوال لمن سلك هذه الطريق.

وقالوا: إن الرسول قد وافقنا على معانى الإيمان، وعلمنا من مراده علماً ضرورياً أن من قيل إنه صدق ولم يتكلم بلسانه بالإيمان، مع قدرته على ذلك، ولا صلى، ولا صام، ولا أحبَ الله ورسوله، ولا خاف الله بل كان مبغضاً للرسول معادياً له يقاتله: أن هذا ليس بمؤمن.

فإذا صح عن النبى ﷺ حديث عمل به فى كل شيء، بشرط أن يكون قد صح عن النبى ﷺ، فهناك طوائف الآن يشككون فى السنة، منهم من يقول: لا يجوز العمل بالسنة مطلقاً، ويكفى العمل بالقرآن فقط، وهناك من يقول: يؤخذ من السنة المتواتر فقط. وكلا الطائفتين ضال.

فالواجب على المسلم أن يعتقد أن كل ما صح عن النبى ﷺ فهو حق، والرسول ﷺ عمل بخبر الواحد فى وقائع كثيرة، رؤية الهلال، جاءه ابن عمر وأخبره بأنه رأى الهلال فأمر الناس بالصيام، وجاءه أعرابى وأخبره أنه رأى الهلال فقال له: «**أتشهد أن لا إله إلا الله؟ أتشهد أن محمداً رسول الله؟**» قال: نعم، فأمر النبى ﷺ الناس بالصيام، وهو خبر واحد.

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

كما علمنا أنه رتب الفوز والفلاح على التكلم بالشهادتين مع الإخلاص والعمل بمقتضاهما. فقد قال ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق**»(1).

وقال أيضاً ﷺ: «**الحياء شعبة من الإيمان**»(2).

وقال أيضاً ﷺ: «**أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً**»(3).

وقال أيضاً ﷺ: «**البذاذة من الإيمان**»(4).

كان الرسول ﷺ يرسل رسله آحاداً، وما كان يرسل جماعات، والمرسل إليهم يعملون بما بلغهم المندوب عن الرسول ﷺ.

(**والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء**): هذا غلط، لأن الإيمان ليس واحداً، وليس أهله سواء، بل الإيمان يتفاضل، ويزيد وينقص، إلا عند المرجئة.

---

(1) أخرجه مسلم (35)، والترمذى (1614)، وابن ماجه (57)، والآجرى فى «الشريعة» (234)، (235)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (1637)، والبيهقى فى «شعب الإيمان» (2)، من طريق جرير بن عبد الحميد عن سهيل عن عبد الله بن دينار عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعاً. بلفظ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة**».

(2) **حديث صحيح**: وهو فى الحديث الذى قبله.

(3) **حديث صحيح**: وأخرجه أحمد (2/ 527)، والدارمى (2792)، وابن أبى شيبة فى «المصنف» (6/ 88)، (7/ 219)، وفى «الإيمان» (2)، والبيهقى فى «الشعب» (26)، (7976)، (7977)، (7978)، وفى «السنن الكبرى» (10/ 192)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (1614)، (1615)، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» (18). كلهم من طرق عن محمد بن عجلان عن القعقاع بن حكيم عن أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعاً. ومحمد بن عجلان حسن الحديث. فالإسناد حسن.
وأخرجه أحمد (2/ 250، 472)، وأبو داود (4682)، والترمذى (1162) وابن أبى شيبة (6/ 88)، (219)، وفى «الإيمان» (17)، (18)، والآجرى فى «الشريعة» (115)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (1612)، (1613)، وابن حبان (479)، (4176)، والحاكم (1/ 3)، والبغوى فى «شرح السنة» (3389)، والخرائطى فى «مكارم الأخلاق» (21)، كلهم من طرق عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعاً به. وسنده حسن، فصار الحديث صحيحاً قوياً من الطريقين. وصححه الشيخ الألبانى فى «الصحيحة» (479).

(4) **حديث حسن**: وأخرجه ابن ماجه (4118)، والحاكم (1/ 9)، من طريق عبد الله بن أبى أمامة بن ثعلبة عن أبيه مرفوعاً. والحديث له طرق يحسن بها. لذلك حسنه الشيخ الألبانى فى «الصحيحة» (341).

فإذا كان الإيمان أصلاً له شعب متعددة وكل شعبة منها تسمى: إيماناً، فالصلاة من الإيمان، وكذلك الزكاة والصوم والحج، والأعمال الباطنة، كالحياء والتوكل والخشية من الله والإنابة إليه حتى تنتهي هذه الشعب إلى إماطة الأذى عن الطريق، فإنه من شعب الإيمان. وهذه الشعب، منها ما يزول الإيمان بزوالها إجماعاً كشعبة الشهادتين، ومنها ما لا يزول بزوالها، إجماعاً كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتاً عظيماً، منها ما يقرب من شعبة الشهادة، ومنها ما يقرب من شعبة إماطة الأذى. وكما أن شعب الإيمان إيمان، فكذا شعب الكفر كفر، فالحكم بما أنزل الله - مثلاً - من شعب الإيمان، والحكم بغير ما أنزل الله كفر، وقد قال ﷺ: «**من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»[1] رواه مسلم.

وفى لفظ: «**ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**».

وروى الترمذى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**من أحب لله، وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان**»[2] ومعناه - والله أعلم - أن الحب والبغض أصل حركة القلب،

والتصديق بالقلب ليس الناس فيه سواءً، فليس إيمان أبى بكر الصديق كإيمان الفاسق من المسلمين، لأن الفاسق من المسلمين إيمانه ضعيف جداً، وإيمان أبى بكر الصديق يعدل إيمان الأمة كلها، فليس الناس فى أصله سواءً. هذا من ناحية أصله.

---

(1) أخرجه مسلم (49)، وأبو داود (1140)، (4340)، والنسائى (8/ 111-112)، وفى «الكبرى» (11739)، (11740)، والترمذى (2172)، وابن ماجه (1275)، (4013)، وأحمد (3/ 10، 20، 49، 54، 92)، وابن أبى شيبة (2/ 77)، وعبد الرزاق (5649)، والطيالسى (2196)، والبيهقى فى «الكبرى» (3/ 296-297)، وفى «الشعب» (7559)، كلهم من طرق عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً به.

(2) **حديث صحيح**: وأخرجه أبو داود (4681)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (1618)، والبغوى فى «شرح السنة» (3363)، والطبرانى فى «الكبير» (7613)، (7737) (7738)، وفى «مسند الشاميين» (1260)، والبيهقى فى «شعب الإيمان» (9021)، كلهم من طرق عن القاسم وهو ابن عبد الرحمن عن أبى أمامة به. وهذا سند حسن. وله شاهد من حديث معاذ بن أنس أخرجه أحمد (3/ 438-440)، والترمذى (2521)، والحاكم (2/ 164)، والبيهقى فى «الشعب» (15)، والطبرانى فى «الكبير» (جـ20/ رقم 412)، كلهم من طريق أبى مرحوم عبد الرحيم بن ميمون وزبان بن فائد عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه. وزبان ضعيف وقد تابعه عبد الرحيم وهو متكلم فيه، وسهل لا بأس به. ولكن للحديث طرق أخرى عن جماعة من الصحابة لذلك صححه الشيخ الألبانى رحمه الله تعالى فى «الصحيحة» (380).

وبذل المال ومنعه هو كمال ذلك فإن المال آخر المتعلقات بالنفس والبدن متوسط بين القلب والمال، فمن كان أول أمره وآخره كَله لله، كان الله إلهه فى كل شىء، فلم يكن فيه شىء من الشرك، وهو إرادة غير الله وقصده ورجاؤه فيكوَن مستكملاً الإيمان إلى غير ذلك من الأحاديث الدالَة على قوة الإيمان وضعفه بحسب العمل.

وسيأتى فى كلام الشيخ رحمه الله فى شأن الصحابة ﷺ: وحبهم دين، وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان. فسمى حب الصحابة إيماناً وبغضهم كفراً.

وما أعجب ما أجاب به أبو المعين النسفى وغيره، عن استدلالهم بحديث شعب الإيمان المذكور، وهو: أن الراوى قال: «**بضع وستون أو بضع وسبعون**» فقد شهد الراوى بفعله نفسه حيث شك، فقال: «**بضع وستون، أو بضع وسبعون**» ولا يظن برسول الله ﷺ الشك فى ذلك، وأن هذا الحديث مخالف للكتاب.

فطعن فيه بغفلة الراوى ومخالفته الكتاب، فانظر إلى هذا الطعن ما أعجبه، فإن تردد الراوى بين الستين والسبعين لا يلزم منه عدم ضبطه، مَع أن البخارى رحمه الله إنمَا رواه: «**بضع وستون**» من غير شك.

وأما الطعن بمخالفته الكتاب، فأين فى الكتاب ما يدل على خلافه. وإنما فيه ما يدل على وفاقه، وإنما هذا الطعن من ثمرة شؤم التقليد والتعصب.

وقالوا أيضاً: وهنا أصل آخر، وهو: أن القول قسمان: قول القلب وهو الاعتقاد، وقول اللسان وهو التكلم بكلمة الإسلام، والعمل قسمان: عمل القلب، وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح. فإذا زالت هذه الأربعة زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلبَ لم ينفع بقية الأخَر، فإن تَصديق القلب شرط فى اعتبَارها وكونها نافَعة، وإذا بقى تصديق القلب وزال الباقى فهَذا موضع المعركة !!

كذلك من ناحية العمل، الناس يتفاضلون فى العمل، منهم كما قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾(فاطر:32)، هذا العاصى الذى معصيته دون الشرك، فإنه ظالم لنفسه، لأنه معرض نفسه للخطر ﴿وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ وهو الذى يعمل الواجبات ويتجنب المحرمات.

ولا شك أنه يلزم من عدم طاعة الجوارح عدم طاعة القلب، إذ لو أطاع القلب وانقاد، لأطاعت الجوارح، وانقادت، ويلزم من عدم طاعة القلب وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة، قال ﷺ: «**إن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهى القلب**»(1) فمن صلح قلبه صلح جسده قطعاً بخلاف العكس، وأما كونه يلزم من زوال جزئه زوال كله، فإن أريد أن الهيئة الاجتماعية لم تبق مجتمعة كما كانت، فمُسلَّم، ولكن لا يلزم من زوال بعضها زوال سائر الأجزاء، فيزول عنه الكمال فقط.

والأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب والسنة والآثار السلفية كثيرة جداً: منها: قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا**﴾ (الأنفال:2). ﴿**وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى**﴾ (مريم:76). ﴿**وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا**﴾ (المدثر:31). ﴿**هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ**﴾ (الفتح:4). ﴿**الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**﴾ (آل عمران:173).

وكيف يقال فى هذه الآية والتى قبلها إن الزيادة باعتبار زيادة المؤمن به ؟ فهل فى قول الناس: ﴿**قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ**﴾ (آل عمران:173). زيادة مشروع ؟ وهل فى إنزال السكينة فى قلوب المؤمنين زيادة مشروع ؟ وإنما أنزل الله السكينة فى قلوب المؤمنين مرجعهم من الحديبية، ليزدادوا طمأنينة ويقيناً ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿**هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلإِيمَانِ**﴾ (آل عمران:167) وقال تعالى: ﴿**وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ**﴾ (التوبة:124-125).

﴿**وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾ (فاطر:32)، وهذا هو الذى يعمل الواجبات والمستحبات، ويترك المحرمات والمكروهات وبعض المباحات من باب الاحتياط، فالأمة ليست سواء، فصارت ثلاث طوائف، فمنها الظالم لنفسه، ومنها المقتصد، ومنها السابق بالخيرات، فدل على أن الإيمان متفاضل.

(1) أخرجه البخارى (52)، ومسلم (1599)، وابن ماجه (3984)، وأحمد (4/ 271)، وابن أبى شيبة فى «المصنف» (6/ 560-561)، والدارمى (2/ 245)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (570)، والبيهقى فى «السنن الكبرى» (5/ 264)، وفى «الشعب» (5740)، (5741). والقضاعى فى «مسند الشهاب» (1030)، وأبو نعيم فى «الحلية» (4/ 336)، كلهم من طرق عن زكريا عن عامر عن النعمان بن بشير مرفوعاً به.

وأما ما رواه الفقيه أبو الليث السمرقندى رحمه الله، فى «تفسيره» عند هذه الآية، فقال: حدثنا محمد بن الفضل وأبو القاسم الساباذى، قالا: حدثنا فارس بن مردويه، قال: حدثنا محمد بن الفضل بن العابد، قال: حدثنا يحيى بن عيسى، قال: حدثنا أبو مطيع، عن حماد بن سلمة، عن ابن المهزم، عن أبى هريرة، قال: جاء وفد ثقيف إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله، الإيمان يزيد وينقص ؟ فقال: **«لا، الإيمان مكمل فى القلب، زيادته كفر ونقصانه شرك»**. (1)

فقد سئل شيخنا الشيخ عماد الدين ابن كثير رحمه الله عن هذا الحديث ؟ فأجاب: بأن الإسناد من أبى الليث إلى أبى مطيع مجهولون لا يعرفون فى شىء من كتب التواريخ المشهورة، وأما أبو مطيع فهو: الحكم بن عبد الله بن مسلمة البلخى، ضعفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وعمرو بن على الفلاس، والبخارى، وأبو داود، والنسائى، وأبو حاتم الرازى، وأبو حاتم محمد بن حبان البستى، والعقيلى، وابن عدى، والدارقطنى، وغيرهم. وأما أبو المهزم، الراوى عن أبى هريرة، وقد تصحف على الكتّاب، واسمه: يزيد بن سفيان، فقد ضعفه أيضاً غير واحد، وتركه شعبة بن الحجاج، وقال النسائى: متروك، وقد اتهمه شعبة بالوضع، حيث قال: لو أعطوه فلسين لحدثهم سبعين حديثاً. (2)

(والتفاضل بينهم بالخشية والتقى، ومخالفة الهوى، وملازمة الأولى): هذا لا يكفى لأن معناه إخراج الأعمال عن مسمى الإيمان وأنه إذا صدق بقلبه ونطق بلسانه فهو مؤمن كامل الإيمان، والناس لا يتفاضلون فى ذلك، وهذا خطأ كبير، لأن التفاضل يحصل بما ذكره وبالأعمال الصالحة.

(1) موضوع: قد حكم عليه بالوضع غير واحد من الأئمة. وانظر: «المجروحين» (2/ 102-103)، «وميزان الاعتدال» (3/ 4)، و«تنزيه الشريعة» (1/ 49)، و«اللآلئ المصنوعة» (1/ 38).

(2) قال الشيخ أحمد شاكر: أبو مطيع البلخى هذا: مترجم فى الميزان ولسان الميزان، وذكره ابن حبان فى كتاب المجروحين (الورقة: 85 من المخطوطة). وذكروا هذا الكلام الذى رواه أو افتعله. وقال ابن حبان: «كان من رؤساء المرجئة، ممن يبغض السنن ومنتحليها» ثم نقل روايته هذه، ثم قال: «فيما يشبه هذا الذى ينكره من جالس أهل العلم، فكيف الممعن فى الصناعة؟!». وكان لفظ هذه الرواية فى المطبوعة محرفاً، فصححناه من هذه المراجع. وأبو المهزم: له ترجمة فى الكنى من التهذيب، وذكره ابن حبان فى كتاب المجروحين (الورقة:243)، وروى جرح شعبة إياه. وأنا أميل إلى أن العهدة فى هذه الفرية على أبى مطيع البلخي، كما يفهم من صنيع ابن حبان، فما أظن حماد بن سلمة يروى مثل هذا عن أبى المهزم، ولا عن عشرة من أمثال أبى المهزم.

وقد وصف النبى ﷺ النساء بنقصان العقل والدين. وقال ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين**»[1]. والمراد نفى الكمال، ونظائره كثيرة، وحديث شعب الإيمان وحديث الشفاعة، وأنه يخرج من النار من فى قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان.

فكيف يقال بعد هذا: إن إيمان أهل السماوات والأرض سواء ؟. وإنما التفاضل بينهم بمعان أخر غير الإيمان.

وكلام الصحابة ﷺ فى هذا المعنى كثير أيضاً.

منه: قول أبى الدرداء ﷺ: «من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد هو أم ينتقص».

وكان عمر ﷺ يقول لأصحابه: «هلموا نزدد إيماناً» فيذكرون الله تعالى عز وجل.

وكان ابن مسعود ﷺ[2] يقول فى دعائه: «اللهم زدنا إيماناً ويقيناً وفقهاً».

وكان معاذ بن جبل ﷺ يقول لرجل: «اجلس بنا نؤمن ساعة».

ومثله عن عبد الله بن رواحة ﷺ.

وصح عن عمار بن ياسر ﷺ أنه قال: «ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان: إنصاف من نفسه، والإنفاق من إقتار، وبذل السلام للعالم»[3] ذكره البخارى رحمه الله فى «صحيحه» وفى هذا المقدار كفاية وبالله التوفيق.

وأما كون عطف العمل على الإيمان يقتضى المغايرة، فلا يكون العمل داخلاً فى مسمى الإيمان: فلا شك أن الإيمان تارة يذكر مطلقاً عن العمل وعن الإسلام، وتارة

---

(1) أخرجه البخارى (15)، ومسلم (44)، والنسائى (8/ 115)، وابن ماجه (67)، وأحمد (3/ 207، 275، 278)، والبغوى (22).

(2) فى المطبوعة: «أبو مسعود» وصححناه من فتح البارى (1/ 45)، وذكر أنه رواه الإمام أحمد فى كتاب الإيمان، قال: «وإسناده صحيح». (ش)

(3) أخرجه البخارى (1/ 90)، تعليقاً بصيغة الجزم. وابن أبى شيبة فى «الإيمان» (131)، وقال الحافظ فى «الفتح»: «إلا أن مثله لا يقال بالرأى فهو فى حكم المرفوع».

يقرن بالعمل الصالح، وتارة يقرن بالإسلام، فالمطلق مستلزم للأعمال، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ (الأنفال:2) الآية. ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ (الحجرات:15) الآية. ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ (المائدة:81).

وقال ﷺ: «**لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن**»[1] الحديث.

«**لا تؤمنوا حتى تحابوا**»[2].

«**من غشنا فليس منا**» [3].

«**من حمل علينا السلاح فليس منا**»[4].

وما أبعد قول من قال: إن معنى قوله: «**فليس منا**» أى: فليس مثلنا، فليت شعرى، فمن لم يغش يكون مثل النبى ﷺ وأصحابه ؟ !. [5]

وأما إذا عطف عليه العمل الصالح، فاعلم أن عطف الشىء على الشىء يقتضى المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه مع الاشتراك فى الحكم الذى ذكر لهما، والمغايرة على مراتب:

---

(1) أخرجه مسلم (57)، (103)، وأحمد (2/ 117)، وعبد الرزاق (13682)، وابن حبان (5979)، والبيهقى فى «شعب الإيمان» (5496)، والبغوى فى «شرح السنة» (47)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (1858)، كلهم عن معمر عن همام بن منبه عن أبى هريرة مرفوعاً به.
وله طرق أخرى عن أبى هريرة، وأيضاً له طرق أخرى عن جماعة من الصحابة منهم عائشة وابن أبى أوفى.

(2) أخرجه مسلم (54)، وأبو داود (5193)، والترمذى (2688)، وابن ماجه (68)، (2269)، والبخارى فى «الأدب المفرد» (980)، وأحمد (2/ 391، 442، 495، 512).

(3) أخرجه ابن حبان (1107)، والطبرانى فى «الصغير» (153)، وأبو نعيم فى «الحلية» (4/ 188)، من طريق أبى خليفة الفضل بن الحباب عن عثمان بن الهيثم المؤذن عن أبيه عن عاصم عن زر بن حبيش عن عبد الله ابن مسعود مرفوعاً، وحسن إسناده الألبانى كما فى «الإرواء» (307).
والحديث أيضاً فى مسلم من طريق آخر ولكن خرجته من هذا الطريق لندرته.

(4) أخرجه مسلم (102)، وأبو داود (3452)، والترمذى (1315)، وابن ماجه (2424)، وأحمد (2/ 242)، والحميدى (1033).

(5) وكان سفيان الثورى ينكر هذا التفسير أيضاً، كما نقلنا فى شرحنا للمسند، فى الحديثين (2329، 7290). (ش)

أعلاها: أن يكونا متباينين، وليس أحدهما هو الآخر، ولا جزءاً منه، ولا بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿ **خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ** ﴾ (الأنعام:1). ﴿ **وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ** ﴾ (آل عمران:3). وهذا هو الغالب.

ويليه: أن يكون بينهما تلازم، كقوله تعالى: ﴿ **وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾ (البقرة:42). ﴿ **وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** ﴾ (المائدة:92).

الثالث: عطف بعض الشيء عليه، كقوله تعالى: ﴿ **حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى** ﴾ (البقرة:238). ﴿ **مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ** ﴾ (البقرة:98). ﴿ **وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ** ﴾ (الأحزاب:7).

وفي مثل هذا وجهان:

أحدهما: أن يكون داخلاً في الأول فيكون مذكوراً مرتين.

والثاني: أن عطفه عليه يقتضي أنه ليس داخلاً فيه هنا، وإن كان داخلاً فيه منفرداً، كما قيل مثل ذلك في لفظ «الفقراء والمساكين» ونحوه مما، تتنوع دلالته بالإفراد والاقتران.

الرابع: عطف الشيء على الشيء لاختلاف الصفتين، كقوله تعالى: ﴿ **غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ** ﴾ (غافر:3). وقد جاء في الشعر العطف لاختلاف اللفظ فقط، كقوله:

فألفى قولها كذباً ومينا

ومن الناس من زعم أن في القرآن من ذلك قوله تعالى: ﴿ **لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا** ﴾ (المائدة:48). والكلام على ذلك معروف في موضعه.

فإذا كان العطف في الكلام يكون على هذه الوجوه، نظرنا في كلام الشارع: كيف ورد فيه الإيمان، فوجدناه إذا أطلق يراد به ما يراد بلفظ البر، والتقوى، والدين، ودين الإسلام.

ذكر في أسباب النزول أنهم سألوا عن الإيمان ؟ فأنزل الله هذه الآية ﴿ **لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ** ﴾ (البقرة:177)، الآيات.

قال محمد بن نصر: حدثنا إسحق بن إبراهيم، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، والملائي، قالا: حدثنا المسعودي، عن القاسم، قال: جاء رجل إلى أبي ذر ﷺ، فسأله عن الإيمان، فقرأ: ﴿ **لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ** ﴾، إلى آخر الآية، فقال الرجل: ليس عن هذا سألتك،

فقال: جاء رجل إلى النبى ﷺ فسأله عن الذى سألتنى عنه، فقرأ عليه الذى قرأت عليك، فقال له الذى قلت لى، فلما أبى أن يرضى، قال: «**إن المؤمن الذى إذا عمل الحسنة سرته ورجا ثوابها، وإذا عمل السيئة ساءته وخاف عقابها**»[1] وكذلك أجاب جماعة من السلف بهذا الجواب.

وفى «الصحيح» قوله لوفد عبد القيس: «**آمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا الخمس من المغنم**»[2].

ومعلوم أنه لم يرد أن هذه الأعمال تكون إيماناً بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر فى مواضع أنه لابد من إيمان القلب، فعلم أن هذه مع إيمان القلب هو الإيمان.

وأىُّ دليل على أن الأعمال داخلة فى مسمى الإيمان فوق هذا الدليل؟ فإنه فسر الإيمان بالأعمال ولم يذكر التصديق، للعلم بأن هذه الأعمال لا تفيد مع الجحود. وفى «المسند» عن أنس، عن النبى ﷺ، أنه قال: «**الإسلام علانية، والإيمان فى القلب**»[3].

---

(1) **حديث صحيح**: وقد تقدم لكن من غير هذا الوجه.

قال الشيخ أحمد شاكر: ذكره ابن كثير فى التفسير (1/ 386-387)، من رواية ابن أبى حاتم، من طريق مجاهد عن أبى ذر، ومن كتاب ابن مردويه، من طريق المسعودى عن القاسم عن أبى ذر. وأعلهما كليهما بالانقطاع، لأن أبا ذر مات قديماً.

(2) أخرجه البخارى (53) (81) (87) (523) (1398)، (3095)، ومواضع أخرى، ومسلم (17)، وأبو داود (3692)، (4677)، والنسائى (8/ 120، 322)، والترمذى (1599)، (2611)، وأحمد (1/ 228، 333)، وعبد الرزاق (16927)، والطيالسى (2747)، وأبو عبيد فى «الإيمان» (5)، وابن أبى شيبة (7/ 208)، وابن خزيمة (307)، (1879)، (2245)، (2246)، وابن حبان (157) (172)، (7295)، والطحاوى فى «شرح معانى الآثار» (4/ 223)، والبيهقى فى «السنن الكبرى» (6/ 294-295)، (8/ 303)، وفى «الاعتقاد» (ص 217-218)، وفى «الشعب» (18)، وفى «دلائل النبوة» (5/ 323-324)، والبغوى فى «شرح السنة» (20)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (1488) (1489)، كلهم من طرق عن أبى جمرة عن ابن عباس به. بعضهم مطولاً وبعضهم مختصراً.

(3) **ضعيف**: أخرجه أحمد (3/ 135)، وأبو عبيد فى «الإيمان» (ص 8)، وفى سنده علىّ بن مسعدة، قال البخارى: فيه نظر. وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة.

وقال الشيخ أحمد شاكر: ذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (1/ 52)، ونسبه لأحمد، وأبى يعلى، والبزار، وإسناده ثقات.

وفى هذا الحديث دليل على المغايرة بين الإسلام والإيمان، ويؤيده قوله [فى حديث سؤالات جبريل عليه السلام فى معنى الإسلام والإيمان] وقد قال فيه النبى ﷺ: «**هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**»[1] فجعل الدين هو الإسلام والإيمان والإحسان، فتبين أن ديننا يجمع الثلاثة. لكن هو درجات ثلاثة: مسلم، ثم مؤمن، ثم محسن. والمراد بالإيمان ما ذكر مع الإسلام قطعاً، كما أنه أريد بالإحسان ما ذكر مع الإيمان والإسلام لا أن الإحسان يكون مجرداً عن الإيمان. هذا محال. وهذا كما قال تعالى: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ**﴾ (فاطر:32). والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه، فإنه معرض للوعيد.

وهكذا من أتى بالإسلام الظاهر مع التصديق بالقلب، لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن فإنه معرض للوعيد.

فأما الإحسان فهو أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أهله، والإيمان أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أهله من الإسلام. فالإحسان يدخل فيه الإيمان، والإيمان يدخل فيه الإسلام، والمحسنون أخص من المؤمنين، والمؤمنون أخص من المسلمين، وهذا كالرسالة والنبوة، فالنبوة داخلة فى الرسالة، والرسالة أعم من جهة نفسها وأخص من جهة أهلها، فكل رسول نبى، ولا ينعكس.

وقد صار الناس فى مسمى الإسلام على ثلاثة أقوال:

فطائفة جعلت الإسلام هو الكلمة.

وطائفة أجابوا بما أجاب به النبى ﷺ حين سئل عن الإسلام والإيمان حيث فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة.

وطائفة جعلوا الإسلام مرادفاً للإيمان، وجعلوا معنى قول الرسول ﷺ: «**الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة**»[3]، الحديث: شعائر الإسلام. والأصل عدم التقدير، مع أنهم قالوا: إن الإيمان هو التصديق بالقلب، ثم قالوا: الإسلام والإيمان شىء واحد، فيكون

(1) **حديث صحيح**: وقد مضى تخريجه من حديث ابن عمر.

(2) زيادة زدناها بالمعنى، ضرورية لا يستقيم بدونها الكلام. (ش)

(3) **حديث صحيح**: وقد مضى تخريجه.

الإسلام هو التصديق، وهذا لم يقله أحد من أهل اللغة، وإنما هو الانقياد والطاعة، وقد قال النبى ﷺ: «اللهم لك أسلمت وبك آمنت»[1] وفسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة. فليس لنا إذا جمعنا بينهما أن نجيب بغير ما أجاب النبى ﷺ.

وأما إذا أفرد اسم الإيمان فإنه يتضمن الإسلام، وإذا أفرد الإسلام فقد يكون مع الإسلام مؤمناً بلاَ نزاع وهذا هو الواجب، وهل يكون مسلماً ولاَ يقال له مؤمن؟ وقد تقدم الكلام فيه.

وكذلك هل يستلزم الإسلام الإيمان؟ فيه النزاع المذكور. وإنما وعد الله بالجنة فى القرآن وبالنجاة من النار باسم الإيمان، كما قال تعالى: ﴿**أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ (٦٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ**﴾ (يونس:62-63). وقال تعالى: ﴿**سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ**﴾ (الحديد:21).

وأما اسم الإسلام مجرداً فما علق به فى القرآن دخول الجنة، لكنه فرضه وأخبر أنه دينه الذى لا يقبل من أحد سواه، وبه بعث النبيين ﴿**وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ**﴾ (آل عمران:85).

فالحاصل: أن حالة اقتران الإسلام بالإيمان غير حالة إفراد أحدهما عن الآخر، فمثل الإسلام من الإيمان، كمثل الشهادتين إحداهما من الأخرى فشهادة الرسالة غير شهادة الوحدانية، فهما شيئان فى الأعيان، وإحداهما مرتبطة بالأخرى فى المعنى والحكم كشىء واحد. كذلك الإسلام والإيمان، لا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له إذ لا يخلو المؤمن من إسلام به يتحقق إيمانه، ولا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه.

ونظائر ذلك فى كلام الله ورسوله وفى كلام الناس كثيرة، أعنى فى الإفراد والاقتران.

منها: لفظ الكفر والنفاق، فالكفر إذا ذكر مفرداً فى وعيد الآخرة دخل فيه المنافقون، كقوله تعالى: ﴿**وَمَن يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ (المائدة:5). ونظائره كثيرة، وإذا قرن بينهما كان الكافر من أظهر كفره، والمنافق من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه.

وكذلك لفظ البر والتقوى، ولفظ الإثم والعدوان، ولفظ التوبة والاستغفار، ولفظ الفقير والمسكين، وأمثال ذلك.

---

(1) أخرجه البخارى (1120)، (6317)، (7385)، (7442)، (7499)، ومسلم (769)، والنسائى (3/ 209-210)، وابن ماجه (1355)، والبخارى فى «الأدب المفرد» (697)، وأحمد (1/ 298، 308، 358،)، والحميدى (495)، والدارمى (1/ 349).

ويشهد للفرق بين الإسلام والإيمان، قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ (الحجرات:14)، إلى آخر السورة، وقد اعترض على هذا بأن معنى الآية: ﴿قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾: انقدنا بظواهرنا، فهم منافقون فى الحقيقة، وهذا أحد قولى المفسرين فى هذه الآية الكريمة. وأجيب بالقول الآخر ورجح، وهو أنهم ليسوا بمؤمنين كاملى الإيمان، لا أنهم منافقون كما نفى الإيمان عن القاتل، والزانى، والسارق، ومن لا أمانة له[1]. ويؤيد هذا سياق الآية، فإن السورة من أولها إلى هنا فى النهى عن المعاصى، وأحكام بعض العصاة، ونحو ذلك، وليس فيها ذكر المنافقين. ثم قال بعد ذلك: ﴿وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ (الحجرات:14)، ولو كانوا منافقين ما نفعتهم الطاعة، ثم قال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ (الحجرات:15)، الآية، يعنى ـ والله أعلم ـ أن المؤمنين الكاملى الإيمان، هم هؤلاء، لا أنتم، بل أنتم منتف عنكم الإيمان الكامل. يؤيد هذا: أنه أمرهم، أو أذن لهم، أن يقولوا: أسلمنا، والمنافق لا يقال له ذلك، ولو كانوا منافقين لنفى عنهم الإسلام، كما نفى عنهم الإيمان، ونهاهم أن يمنوا بإسلامهم، فأثبت لهم إسلاماً، ونهاهم أن يمنوا به على رسوله، ولو لم يكن إسلاماً صحيحاً لقال: لم تسلموا، بل أنتم كاذبون، كما كذبهم فى قولهم[2]: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ (المنافقون:1). والله أعلم بالصواب.

وينتفى بعد هذا التقدير والتفصيل دعوى الترادف، وتشنيع من ألزم بأن الإسلام لو كان هو الأمور الظاهرة لكان ينبغى أن لا يقابل بذلك، ولا يقبل إيمان المخلص، وهذا ظاهر الفساد، فإنه قد تقدم تنظير الإيمان والإسلام بالشهادتين وغيرهما، وأن حالة الاقتران غير حالة الانفراد، فانظر إلى كلمة الشهادة، فإن النبى ﷺ قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله**»[3]، الحديث فلو قالوا: لا إله إلا الله، وأنكروا الرسالة، ما كانوا يستحقون العصمة، بل لابد أن يقولوا: لا إله إلا الله قائمين بحقها ولا يكون قائماً بـ «لا إله إلا الله» حق القيام، إلا من صدق بالرسالة، وكذا من شهد أن محمداً رسول الله، لا يكون قائماً بهذه الشهادة حق القيام، إلا من صدق هذا الرسول فى كل ما جاء به، فتضمنت

(1) هذا إشارة إلى حديث أنس مرفوعاً: «**لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له**»، رواه أحمد فى المسند (12410)، ونسبه السيوطى فى الجامع الصغير (9704)، أيضاً لصحيح ابن حبان. وكان فى المطبوعة «إيمان» بدل «أمانة»! وهو باطل لا معنى له. (ش)

(2) فى المطبوعة «فى قوله» وهو خطأ. (ش)

(3) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه من حديث جابر.

التوحيد، وإذا ضممت شهادة أن «لا إله إلا الله» إلى شهادة أن «محمداً رسول الله»، كان المراد من شهادة أن «لا إله إلا الله» إثبات التوحيد، ومن شهادة أن «محمداً رسول الله» إثبات الرسالة كذلك الإسلام والإيمان: إذا قرن أحدهما بالآخر، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (الأحزاب:35). وقوله ﷺ: **«اللهم لك أسلمت وبك آمنت»**[1] كان المراد من أحدهما غير المراد من الآخر، وكما قال ﷺ: **«الإسلام علانية والإيمان في القلب»**[2] وإذا انفرد أحدهما شمل معنى الآخر وحكمه، وكما في الفقير والمسكين ونظائره، فإن لفظي الفقير والمسكين إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، فهل يقال في قوله تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ﴾ (المائدة:89). أنه يعطى المقل دون المعدم، أو بالعكس ؟ وكذا في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة:271).

ويندفع أيضاً تشنيع من قال: ما حكم من آمن ولم يسلم ؟ أو أسلم ولم يؤمن ؟ في الدنيا والآخرة ؟ فمن أثبت لأحدهما حكماً ليس بثابت للآخر ظهر بطلان قوله.

ويقال له في مقابلة تشنيعه: أنت تقول: المسلم هو المؤمن، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (الأحزاب:35) فجعلهما غيرين. وقد قيل لرسول الله ﷺ: مالك عن فلان والله إني لأراه مؤمناً ؟ قال: «أو مسلماً»[3]، قالها ثلاثاً، فأثبت له اسم الإسلام وتوقف في اسم الإيمان، فمن قال: هما سواء كان مخالفاً، والواجب رد موارد النزاع إلى الله ورسوله. وقد يتراءى في بعض النصوص معارضة ولا معارضة بحمد الله تعالى، ولكن الشأن في التوفيق، وبالله التوفيق.

وأما الاحتجاج بقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الذاريات:35-36) على ترادف الإسلام والإيمان فلا حجة فيه ؛ لأن البيت المخرج كانوا متصفين[4] بالإسلام والإيمان، ولا يلزم من الاتصاف بهما ترادفهما.

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(2) حديث ضعيف: وقد مضى تخريجه.

(3) أخرجه البخاري (27)، (1478)، ومسلم (150)، وأحمد (1/ 182)، وابن أبي شيبة (11/ 31)، والطيالسي (198)، وأبو يعلى (733)، والبزار (1088)، من طرق عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن عامر بن سعد ابن مالك عن أبيه.

(4) في المطبوعة «كانوا مؤمنين» وهو تحريف واضح، يأباه سياق الكلام. (ش)

والظاهر أن هذه المعارضات لم تثبت عن أبى حنيفة رضي الله عنه، وإنما هى من الأصحاب، فإن غالبها ساقط لا يرتضيه أبو حنيفة. وقد حكى الطحاوى حكاية أبى حنيفة مع حماد بن زيد وأن حماد بن زيد لما روى له حديث: «**أى الإسلام أفضل**»[1] إلى آخره، قال له: ألا تراه يقول: أى الإسلام أفضل، قال: «**الإيمان**»، ثم جعل الهجرة والجهاد من الإيمان ؟ فسكت أبو حنيفة، فقال بعض أصحابه: ألا تجيبه يا أبا حنيفة ؟ قال: بم أجيبه ؟ وهو يحدثنى بهذا عن رسول الله ﷺ.

ومن ثمرات هذا الاختلاف: مسألة الاستثناء فى الإيمان، وهو أن يقول أى الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله. والناس فيه على ثلاثة أقوال: طرفان ووسط منهم من يوجبه، ومنهم من يحرمه، ومنهم من يجيزه باعتبار ويمنعه باعتبار، وهذا أصح الأقوال.

أما من يوجبه فلهم مأخذان:

أحدهما: أن الإيمان هو ما مات الإنسان عليه والإنسان إنما يكون عند الله مؤمناً أو كافراً باعتبار الموافاة وما سبق فى علم الله أنه يكون عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به، قالوا: والإيمان الذى يعقبه الكفر فيموت صاحبه كافراً ليس بإيمان[2]، كالصلاة التى أفسدها صاحبها قبل الكمال والصيام الذى يفطر صاحبه قبل الغروب، وهذا مأخذ كثير من الكلابية وغيرهم، وعند هؤلاء أن الله يحب فى الأزل من كان كافراً إذا علم منه أنه يموت مؤمناً فالصحابة ما زالوا محبوبين قبل إسلامهم، وإبليس ومن ارتد عن دينه ما زال الله يبغضه وإن كان لم يكفر بعد، وليس هذا قول السلف، ولا كان يقول بهذا من يستثنى من السلف فى إيمانه، وهو فاسد ؛ فإن الله تعالى قال: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ**﴾ (آل عمران:31)، فأخبر أنه يحبهم إن اتبعوا الرسول، فاتباع الرسول شرط المحبة، والمشروط يتأخر عن الشرط، وغير ذلك من الأدلة.

---

(1) أخرجه البخارى (527)، (2782)، (5970)، (7534)، وفى «الأدب المفرد» (1)، ومسلم (85)، والنسائى (1/ 392-393)، والترمذى (173)، (1898)، وأحمد (1/ 409، 439، 442، 451)، والطيالسى (372)، والحميدى (103)، وأبو يعلى (5286)، والدارمى (1225)، وابن أبى شيبة (1/ 350)، من طرق عن أبى عمرو الشيبانى عن ابن مسعود به.

(2) فى المطبوعة: «أى ليس بإيمان» وزيادة «أي» خطأ واضح، يضطرب بها المعنى. (ش)

ثم صار إلى هذا القول طائفة غلوا فيه، حتى صار الرجل منهم يستثنى فى الأعمال الصالحة، يقول: صليت إن شاء الله، ونحو ذلك، يعنى القبول. ثم صار كثير منهم يستثنون فى كل شىء، فيقول أحدهم: هذا ثوب إن شاء الله، هذا حبل إن شاء الله. فإذا قيل لهم: هذا لاشك فيه ؟ يقولون: نعم لكن إذا شاء الله أن يغيره غيره !!.

المأخذ الثانى: أن الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله وترك ما نهاه عنه كله، فإذا قال الرجل: أنا مؤمن، بهذا الاعتبار فقد شهد لنفسه أنه من الأبرار المتقين، القائمين بجميع ما أمروا به، وترك كل ما نهوا عنه فيكون من أولياء الله المقربين. وهذا مع تزكية الإنسان لنفسه، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة، لكان ينبغى أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات على هذه الحال.

وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون، وإن جوزوا ترك الاستثناء بمعنى آخر، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. ويحتجون أيضاً بجواز الاستثناء فيما لا شك فيه، كما قال تعالى: ﴿ **لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ** ﴾ (الفتح:27). وقال ﷺ حين وقف على المقابر: «**وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**»[1] وقال أيضاً: «**إنى لأرجو أن أكون أخشاكم لله**»[2] ونظائر هذا.

وأما من يحرمه، فكل من جعل الإيمان شيئاً واحداً، فيقول: أنا أعلم أنى مؤمن، كما أعلم أنى تكلمت بالشهادتين، فقولى: أنا مؤمن، كقولى: أنا مسلم، فمن استثنى فى إيمانه فهو شاك فيه، وسموا الذين يستثنون فى إيمانهم الشكاكة، وأجابوا عن الاستثناء الذى فى قوله تعالى: ﴿ **لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ** ﴾ (الفتح:27)، بأنه يعود إلى الأمن والخوف، فأما الدخول فلاشك فيه. وقيل: لتدخلن جميعكم أو بعضكم، لأنه علم أن بعضهم يموت.

وفى كلا الجوابين نظر: فإنهم وقعوا فيما فروا منه، فأما الأمن والخوف فقد أخبر أنهم يدخلون آمنين، مع علمه بذلك، فلاشك فى الدخول، ولا فى الأمن، ولا فى دخول الجميع أو البعض، فإن الله قد علم من يدخل فلاشك فيه أيضاً، فكان قول: إن شاء الله هنا تحقيقاً للدخول، كما يقول الرجل فيما عزم على شىء أن يفعله لا محالة: والله لأفعلن كذا إن شاء الله، لا يقولها لشك فى إرادته وعزمه، ولكن إنما لا يحنث الحالف فى مثل هذه اليمين ؛ لأنه لا يجزم بحصول مراده.

---

(1) أخرجه مسلم (249)، (3237)، والنسائى (1/ 94-95)، وابن ماجه (4306)، وأبو داود (3337)، وأحمد (2/ 300، 375، 408).

(2) أخرجه مسلم (1110)، وأبو داود (2389)، وأحمد (6/ 67، 156).

وأجيب بجواب آخر لا بأس به وهو: أنه قال ذلك تعليماً لنا كيف نستثنى إذا أخبرنا عن مستقبل وفى كون هذا المعنى مراداً من النص نظر[1] فإنه ما سيق الكلام إلا أن يكون مراداً من إشارة النص. وأجاب الزمخشرى بجوابين آخرين باطلين، وهما: أن يكون الملك قد قاله، فأثبت قرآناً. أو أن الرسول قاله !! فعند هذا المسكين يكون من القرآن ما هو غير كلام الله فيدخل فى وعيد من قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ (المدثر:25) نسأل الله العافية.

وأما من يجوّز الاستثناء وتركه، فهم أسعد بالدليل من الفريقين، وخير الأمور أوسطها: فإن أراد المستثنى الشك فى أصل إيمانه منع من الاستثناء، وهذا مما لا خلاف فيه، وإن أراد أنه مؤمن من المؤمنين الذين وصفهم الله فى قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ (الأنفال:2-4) وفى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ (الحجرات:15). فالاستثناء حينئذ جائز، وكذلك من استثنى وأراد عدم علمه بالعاقبة، وكذلك من استثنى تعليقاً للأمر بمشيئة الله، لا شكاً فى إيمانه، وهذا القول فى القوة كما ترى.

قوله: «وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق».

ش: يشير الشيخ رحمه الله بذلك إلى الرد على الجهمية والمعطلة والمعتزلة والرافضة القائلين بأن الأخبار قسمان: متواتر وآحاد، فالمتواتر - وإن كان قطعى السند - لكنه غير قطعى الدلالة، فإن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين؛ ولهذا قدحوا فى دلالة القرآن على الصفات. قالوا: والآحاد لا تفيد العلم، ولا يحتج بها من جهة طريقها، ولا من جهة متنها، فسدّوا على القلوب معرفة الرب تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله من جهة الرسول، وأحالوا الناس على قضايا وهمية ومقدمات خيالية، سموها قواطع عقلية، وبراهين يقينية وهى فى التحقيق ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ۝٣٩ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ﴾ (النور:39-40).

---

(1) فى المطبوعة: «ففيه نظر»، وإقحام «ففيه» غير مستقيم فى سياق الجملة.

ومن العجب أنهم قدموها على نصوص الوحى، وعزلوا لأجلها النصوص، فأقفرت قلوبهم من الاهتداء بالنصوص، ولم يظفروا بالعقول الصحيحة المؤيدة بالفطرة السليمة والنصوص النبوية ولو حكموا نصوص الوحى لفازوا بالمعقول الصحيح، الموافق للفطرة السليمة.

بل كل فريق من أرباب البدع يعرض النصوص على بدعته، وما ظنه معقولاً: فما وافقه قال: إنه محكم، وقبله واحتج به، وما خالفه قال: إنه متشابه، ثم رده، وسمى رده تفويضاً،[1] أو حرفه، وسمى تحريفه تأويلاً ! فلذلك اشتد إنكار أهل السنة عليهم.

وطريق أهل السنة: أن لا يعدلوا عن النص الصحيح، ولا يعارضوه بمعقول ولا قول فلان، كما أشار إليه الشيخ رحمه الله. وكما قال البخارى رحمه الله: سمعت الحميدى يقول: كنا عند الشافعى رحمه الله، فأتاه رجل فسأله عن مسألة، فقال قضى فيها رسول الله كذا وكذا فقال رجل للشافعى: ما تقول أنت؟ فقال: سبحان الله، ترانى فى كنيسة. ترانى فى بيعة. ترانى على وسطى زناراً؟ أقول لك: قضى رسول الله ﷺ ، وأنت تقول: ما تقول أنت؟!

ونظائر ذلك فى كلام السلف كثير.

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (الأحزاب:36).

وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول عملاً به وتصديقاً له يفيد العلم اليقينى عند جماهير الأمة، وهو أحد قسمى المتواتر، ولم يكن بين سلف الأمة فى ذلك نزاع، كخبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «**إنما الأعمال بالنيات**»[2]، وخبر ابن عمر رضي الله عنهما: «**نهى عن بيع الولاء وهبته**»[3]، وخبر أبى هريرة: «**لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها**»[4]، وكقوله: «**يحرم**

---

(1) فى المطبوعة «تعويضاً» وهو تحريف. (ش)

(2) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(3) أخرجه البخارى (2535)، (6756)، ومسلم (1506)، (2919)، والنسائى (7/ 306)، والترمذى (1236)، وابن ماجه (2747)، وأحمد (2/ 9، 79، 107)، والدارمى (2/ 398)، والحميدى (639).

(4) أخرجه البخارى (5109)، (5110)، ومسلم (1408)، وأبو داود (2565)، والنسائى (6/ 96، 97)، والترمذى (1146)، وابن ماجه (1929)، وأحمد (1/ 229، 243، 426، 432، 474).

من الرضاع ما يحرم من النسب[1] وأمثال ذلك، وهو نظير خبر الذى أتى مسجد قباء وأخبر أن القبلة تحولت إلى الكعبة، فاستداروا إليها[2].

وكان رسول الله ﷺ يرسل رسله آحاداً، ويرسل كتبه مع الآحاد، ولم يكن المرسل إليهم يقولون لا نقبله ؛ لأنه خبر واحد، وقد قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ﴾ (التوبة:33). فلابد أن يحفظ الله حججه وبيناته على خلقه ؛ لئلا تبطل حججه وبيناته.

ولهذا فضح الله من كذب على رسوله فى حياته وبعد وفاته، وبيَّن حاله للناس. قال سفيان بن عيينة: ما ستر الله أحداً يكذب فى الحديث. وقال عبد الله بن المبارك: لو هَمَّ رجل فى البحَرِ أن يكذبَ فى الحديث، لأصبح والناس يقولون: فلان كذاب.

وخبر الواحد وإن كان يحتمل الصدق والكذب ولكن التفريق بين صحيح الأخبار وسقيمها لا يناله أحَد إلا بعد أن يكون معظم أوقاته مشتغلاً بالحديث، والبحث عن سير الرواة ؛ ليقف على أحوالهم وأقوالهم، وشدة حذرهم من الطغيان والزلل، وكانوا بحيث لو قتلوا لم يسامحوا أحداً فى كلمة يتقولها على رسول الله ﷺ ، ولا فعلوا هم بأنفسهم ذلك، وقد نقلوا هذا الدين إلينا كما نقل إليهم، فهم تُرُكُ الإسلام[3] وعصابة الإيمان، وهم نقاد الأخبار، وصيارفة الأحاديث، فإذا وقف المرء على هذا من شأنهم، وعرفَ حالهم، وخبر صدقهم وورعهم وأمانتهم ظهر لهَ العلم فيما نقلوه ورووه.

---

(1) أخرجه البخارى (2645) (5100)، والنسائى (6/ 100)، وابن أبى شيبة (4/ 287، 289)، وابن ماجه (1938)، وأحمد (1/ 275، 339)، ومحمد بن نصر المروزى فى السنة (298)، والطبرانى فى «الكبير» (11968)، (12397)، (12821)، (12822).

(2) أخرجه البخارى (403)، (4488)، (4490)، (4491)، (4493)، (4494)، ومسلم (526)، والنسائى (2/ 61)، وأحمد (2/ 16، 113)، والدارمى (1/ 281)، والبيهقى (2/ 2).

(3) «تُرُكُ» بضم التاء المثناة والراء: جمع «تريكة» بفتح التاء وكسر الراء، وهى بيضة الحديد للرأس. يريد أنهم دروع الإسلام وحفظته. وفى المطبوعة «بزك»! وهو تحريف لا معنى له. ويمكن أن تقرأ «بزل» بضم الباء الموحدة والزاى وآخرها لام. وهو جمع «بازل»، وأصله وصف للبعير إذا بزل نابه، أى طلع، وهو أقصى أسنان البعير. قال فى اللسان: «وقد قالوا: رجل بازل، على التشبيه بالبعير، وربما قالوا ذلك يعنون به كماله فى عقله وتجربته. وفى حديث على – بازل عامين حديث سني – يقول: أنا مستجمع الشباب، مستكمل القوة». وليس بيدنا أصل مخطوط للشرح، حتى نستطيع أن نجزم أى اللفظين أرجح. (ش)

ومن له عقل ومعرفة يعلم أن أهل الحديث لهم من العلم بأحوال نبيهم وسيرته وأخباره، ما ليس لغيرهم به شعور، فضلاً أن يكون معلوماً لهم أو مظنوناً. كما أن النحاة عندهم من أخبار سيبويه والخليل وأقوالهما ما ليس عند غيرهم، وعند الأطباء من كلام بقراط وجالينوس ما ليس عند غيرهم وكل ذى صنعة هو أخبر بها من غيره، فلو سألت البقال عن أمر العطر، أو العطار عن البز، ونحو ذلك .. لعد ذلك جهلاً كبيراً .

ولكن النفاة قد جعلوا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى:11): مستنداً لهم فى رد الأحاديث الصحيحة، فكلما جاءهم حديث يخالف قواعدهم وآراءهم وما وضعته خواطرهم وأفكارهم ردوه بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ تلبيساً منهم وتدليساً على من هو أعمى قلباً منهم وتحريفاً لمعنى الآى عن مواضعه.

ففهموا من أخبار الصفات ما لم يرده الله ولا رسوله، ولا فهمه أحد من أئمة الإسلام، أنه يقتضى إثباتها التمثيل بما للمخلوقين ثم استدلوا على بطلان ذلك بـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ تحريفاً للنصين!! ويصنفون الكتب، ويقولون: هذا أصول دين الإسلام الذى أمر الله به وجاء من عنده ويقرأون كثيراً من القرآن ويفوضون معناه إلى الله تعالى من غير تدبر لمعناه الذى بيَّنه الرسول، وأخبر أنه معناه الذى أراده الله.

وقد ذم الله تعالى أهل الكتاب الأول على هذه الصفات الثلاث، وقص ذلك علينا من خبرهم ؛ لنعتبر وننزجر عن مثل طريقتهم، فقال تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة:75)، إلى أن قال: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ﴾ (البقرة:78). والأمانى: التلاوة المجردة، ثم قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ (البقرة:79). فذمهم على نسبة ما كتبوه إلى الله وعلى اكتسابهم بذلك، فكلا الوصفين ذميم: أن ينسب إلى الله ما ليس من عنده، وأن يأخذ بذلك عوضاً من الدنيا مالاً أو رياسة، نسأل الله تعالى أن يعصمنا من الزلل، فى القول والعمل، بمنه وكرمه.

ويشير الشيخ رحمه الله بقوله: «من الشرع والبيان». إلى أن ما صح عن النبى ﷺ نوعان: شرع ابتدائى، وبيان لما شرعه الله فى كتابه العزيز وجميع ذلك حق واجب الاتباع.

وقوله: «**وأهله فى أصله سواء، والتفاضل بينهم بالحقيقة ومخالفة الهوى، وملازمة الأولى**»، وفى بعض النسخ: «**بالخشية والتقى**» بدل قوله: «**بالحقيقة**». ففى العبارة الأولى يشير إلى أن الكل مشتركون فى أصل التصديق، ولكن التصديق يكون بعضه أقوى من بعض وأثبت، كما تقدم نظيره بقوة البصر وضعفه، وفى العبارة الأخرى يشير إلى أن التفاوت بين المؤمنين بأعمال القلوب، وأما التصديق فلا تفاوت فيه. والمعنى الأول أظهر قوة، والله أعلم بالصواب.

قوله: «والمؤمنون كلهم أولياء الرحمن».

ش: قال تعالى: ﴿ **أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ (٦٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ** ﴾ (يونس:62-63) الآية، الولى: من «الولاية» بفتح الواو، التى هى ضد العداوة، وقد قرأ حمزة: ﴿ **مَا لَكُم مِّن وَلايَتِهِم مِّن شَيْءٍ** ﴾ (الأنفال:72)، بكسر الواو، والباقون بفتحها، وقيل: هما لغتان. وقيل: بالفتح النصرة وبالكسر الإمارة. قال الزجاج: وجاز الكسر؛ لأن فى تولى بعض القوم بعضاً جنساً من الصناعة والعمل، وكل ما كان كذلك مكسور، مثل: الخياطة ونحوها.

فالمؤمنون أولياء الله، والله تعالى وليهم، قال الله تعالى: ﴿ **اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ** ﴾ (البقرة:257)، الآية، وقال تعالى: ﴿ **ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لا مَوْلَى لَهُمْ** ﴾ (محمد:11). ﴿ **وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ** ﴾ (التوبة:71)، وقال تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ**

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا حق، فالمؤمنون كلهم أولياء الله، يعني: أحبابه، فالله يحب المؤمنين ويحب المتقين ويحب المحسنين ويحب التوابين ويحب المتطهرين، كما أنه يبغض الكافرين ويبغض الفاسقين، فالله يحب ويبغض على الأعمال.

فكل مؤمن يكون ولياً لله، وتتفاضل الولاية، بعضهم أفضل من بعض، قال جل وعلا: ﴿ **أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ (٦٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ** ﴾ (يونس:62-63)، فمن الناس من ولايته مع الله تامة، ومنهم من ولايته مع الله ناقصة، ومنهم من هو عدو لله بعيد عن الله سبحانه وتعالى.

آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُوْلَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ (الأنفال:72). إلى آخر السورة .وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ (٥٥) وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ (المائدة:55-56).

فهذه النصوص كلها ثبت فيها موالاة المؤمنين بعضهم لبعض، وأنهم أولياء الله، وأن الله وليهم ومولاهم. فالله يتولى عباده المؤمنين، فيحبهم ويحبونه، ويرضى عنهم ويرضون عنه، ومن عادى له ولياً فقد بارزه بالمحاربة، وهذه الولاية من رحمته وإحسانه، ليست كولاية المخلوق للمخلوق لحاجة إليه، قال تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾ (الإسراء:111). فالله تعالى ليس له ولي من الذل، بل لله العزة جميعاً، خلاف الملوك وغيرهم ممن يتولاه لذله وحاجته إلى ولي ينصره.

والولاية أيضاً نظير الإيمان، فيكون مراد الشيخ: أن أهلها في أصلها سواء وتكون كاملة وناقصة: فالكاملة تكون للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى: ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ (٦٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ (٦٣) لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ﴾ (يونس:62-64). فـ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ منصوب على أنه صفة ﴿أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾، أو بدل منه، أو بإضمار أمدح، أو مرفوع بإضمار «هم»، أو خبر ثان لـ «إن»، وأجيز فيه الجر، بدلاً من ضمير ﴿عَلَيْهِمْ﴾.

وعلى هذه الوجوه كلها فالولاية لمن كان من الذين آمنوا وكانوا يتقون، وهم أهل الوعد المذكور في الآيات الثلاث وهي عبارة عن موافقة الولي الحميد في محابة ومساخطه، ليست بكثرة صوم ولا صلاة، ولا تملق ولا رياضة. وقيل: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ مبتدأ، والخبر ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ﴾ وهو بعيد، لقطع الجملة عما قبلها، وانتثار نظم الآية.

فكل من فيه إيمان وتقوى فهو ولي لله، ولكن الولاية تتفاضل بحسب الأعمال، فمنهم من ولايته كاملة، ومنهم من هو ولي من وجه، وهو المؤمن الفاسق، ولي لله بطاعته، عدو لله بمعصيته ومخالفته.

ومنهم من هو عدو خالص كالكافر والمشرك.

هذا هو الحق، أما من يرى أنه ليس لله ولي إلا من بُني على قبره مشهد أو ضريح، والذي ليس عليه ضريح هذا فليس بولي؟ كما عند القبوريين! فهذا باطل.

ويجتمع في المؤمن ولاية من وجه، وعداوة من وجه، كما قد يكون فيه كفر وإيمان، وشرك وتوحيد، وتقوى وفجور، ونفاق وإيمان، وإن كان في هذا الأصل نزاع لفظي بين أهل السنة، ونزاع معنوي بينهم وبين أهل البدع، كما تقدم في الإيمان، ولكن موافقة الشارع في اللفظ والمعنى أولى من موافقته في المعنى وحده قال تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ (يوسف:106). وقال تعالى: ﴿ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ (الحجرات:14) الآية. وقد تقدم الكلام على هذه الآية، وأنهم ليسوا منافقين على أصح القولين. وقال ﷺ: «**أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا وعد أخلف، وإذا خاصم فجر**»[1] وفي رواية «**وإذا ائتمن خان**» بدل: «**وإذا وعد أخلف**». أخرجاه في «الصحيحين»، وحديث شعب الإيمان تقدم. وقوله ﷺ: «**يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**»[2].

فعلم أن من كان معه من الإيمان أقل القليل لم يخلد في النار، وإن كان معه كثير من النفاق، فهو يعذب في النار على قدر ما معه من ذلك، ثم يخرج من النار.

فالطاعات من شعب الإيمان، والمعاصي من شعب الكفر، وإن كان رأس شعب الكفر الجحود ورأس شعب الإيمان التصديق.

وأما ما يروى مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه قال: «**ما من جماعة اجتمعت إلا وفيهم ولي لله، لا هم يدرون به، ولا هو يدري بنفسه**»[3] فلا أصل له، وهو كلام باطل، فإن الجماعة قد يكونون كفاراً، وقد يكونون فساقاً يموتون على الفسق.[4]

وأما أولياء الله الكاملون فهم الموصوفون في قوله تعالى: ﴿ أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ (٦٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ (٦٣) لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ ﴾ (يونس:62-64) الآية.

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(2) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(3) قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى: باطل لا أصل له.

(4) كلام الشارح هذا نقله ملا على القاري في (الموضوعات ص 62 طبعة الهند). بشيء من الاختصار، ونسبه لبعضهم دون تعيين القائل. ونقله العجلوني في كشف الخفا (2/ 194)، عن القاري. (ش)

والتقوى هي المذكورة في قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ ﴾ إلى قوله ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ (البقرة: 177).

وهم قسمان: مقتصدون، ومقربون. فالمقتصدون: الذين يتقربون إلى الله بالفرائض من أعمال القلوب والجوارح. والسابقون: الذين يتقربون إلى الله بالنوافل بعد الفرائض. كما في «صحيح البخاري» عن أبي هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يقول الله تعالى: من عادى لي ولياً فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني، لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته**»[1].

والولي: خلاف العدو، وهو مشتق من الولاء، وهو الدنو والتقرب، فولي الله: هو من والى الله بموافقته محبوباته، والتقرب إليه بمرضاته، وهؤلاء كما قال الله تعالى فيهم: ﴿ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ ﴾ (الطلاق:2-3). قال أبو ذر ﷺ: لما نزلت هذه الآية، قال النبي ﷺ: «**يا أبا ذر، لو عمل الناس بهذه الآية لكفتهم**»[2]، فالمتقون يجعل الله لهم مخرجاً مما ضاق على الناس، ويرزقهم من حيث لا يحتسبون،

(1) أخرجه البخاري (4/ 331)، والبغوي في «شرح السنة»، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (491)، من طريق خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال عن شريك بن عبد الله بن أبي نمير عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً به. وللحديث طرق أخرى عن جماعة من الصحابة منهم عائشة، ومعاذ بن جبل وأنس بن مالك، وابن عباس وعلي وأبو أمامة وحذيفة.

قال الشيخ أحمد شاكر: هذا الحديث في صحيح البخاري (11/ 292-297) (من الفتح). وقد أفاض الحافظ في شرحه وتخريج ما ورد في معناه. وصرح الحافظ بأنه ليس في مسند أحمد. وبين اللفظ الذي هنا ولفظ البخاري - اختلاف في أحرف يسيرة، لا تغير المعنى. فلم أغيرها، لعل الشارح يروي الصحيح من رواية أخرى غير ما بين أيدينا.

(2) أخرجه ابن ماجه (4220)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» (9/ 165)، والحاكم (2/ 492)، والدارمي، وفي سنده انقطاع بين أبي السليل وأبي ذر.

قال الشيخ أحمد شاكر: رواه بنحوه الإمام أحمد، مطولاً، كما في تفسير ابن كثير (8/ 388).

فيدفع الله عنهم المضار، ويجلب لهم المنافع، ويعطيهم الله أشياء يطول شرحها من المكاشفات والتأثيرات.

قوله: «وأكرمهم عند الله أطوعهم وأتبعهم للقرآن».

ش:أراد: أكرم المؤمنين هو الأطوع لله، والأتبع للقرآن، وهو الأتقى، والأتقى هو الأكرم، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (الحجرات:13). وفي «السنن» عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأبيض على أسود، ولا لأسود على أبيض، إلا بالتقوى، الناس من آدم، وآدم من تراب**». وبهذا الدليل يظهر ضعف تنازعهم في مسألة الفقير الصابر والغني الشاكر، وترجيح أحدهما على الآخر، وأن التحقيق أن التفضيل لا يرجع إلى ذات الفقر والغنى، وإنما يرجع إلى الأعمال والأحوال والحقائق، فالمسألة فاسدة في نفسها، فإن التفضيل عند الله بالتقوى وحقائق الإيمان، لا بفقر ولا غنى، ولهذا ـ والله أعلم ـ قال عمر رضي الله عنه: الغنى والفقر مطيتان، لا أبالي أيهما ركبتُ والفقر والغنى ابتلاء من الله تعالى لعبده، كما قال تعالى: ﴿**فَأَمَّا الْإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ**﴾ الآية (الفجر:15)، فإن استويا الفقير الصابر والغني الشاكر في التقوى، استويا في الدرجة، وإن فضل أحدهما فيها، فهو الأفضل عند الله، فإن الفقر والغنى لا يوزنان، وإنما يوزن الصبر والشكر.

ومنهم من أحال المسألة من وجه آخر: وهو أن الإيمان نصفٌ صبر، ونصفٌ شكر، فكل منهما لابد له من صبر وشكر، وإنما أخذ الناس فرعاً من الصبر، وفرعاً من الشكر، وأخذوا في الترجيح، فجردوا غنياً منفقاً متصدقاً باذلاً ماله في وجوه القرب شاكراً لله عليه، وفقيراً متفرغاً لطاعة الله، ولأداء العبادات، صابراً على فقره، وحينئذ يقال: إن أكملهما أطوعهما وأتبعهما، فإن تساويا، تساوت درجتهما، والله أعلم. ولو صح التجريد، لصح أن يقال: أيما أفضل معافى شاكر، أو مريض صابر، مطاع شاكر، أو مهان صابر، أو آمن شاكر، أو خائف صابر؟ ونحو ذلك.

قوله: «والإيمان: هو الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر، خيره وشره، وحلوه ومره من الله تعالى».

ش:تقدم أن هذه الخصال هى أصول الدين، وبها أجاب النبى ﷺ فى حديث جبرائيل المشهور المتفق على صحته. حين جاء إلى النبى ﷺ على صورة رجل أعرابى، وسأله عن الإسلام، فقال: **«أن تشهد أن لا إله إلاَّ اللّه، وأن محمداً رسول اللّه، وتقيم الصلاة، وتؤتى الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً»**[1]. وسأله عن الإيمان، فقال: **«أن تؤمن باللّه، وملائكته، وكتبه ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر، خيره وشره»**.

وسأله عن الإحسان، فقال: **«أن تعبد اللّه كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»**[2]. وقد ثبت كذلك[3] فى «الصحيح» عنه ﷺ: أنه كان يقرأ فى ركعتى الفجر تارة بسورتى الإخلاص: ﴿ **قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ** ﴾(الكافرون:١)، و ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾(الإخلاص:١)، وتارة بآيتى الإيمان والإسلام: التى فى سورة البقرة: ﴿ **قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا** ﴾(البقرة:136) الآية، والتى فى آل عمران: ﴿ **قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ** ﴾(آل عمران:64) الآية[4]. وفسر ﷺ الإيمان فى حديث وفد عبد القيس، المتفق على صحته، حيث قال لهم: **«آمركم بالإيمان باللّه وحده، أتدرون ما الإيمان باللّه وحده؟ شهادة أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم»**[5].

قال الشيخ صالح بن فوزان:

تعريف الإيمان: هو كما سبق: قول باللسان وتصديق بالقلب وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان، وأما ما ذكره المصنف هنا فهى أركانه كما بيّنها النبى ﷺ لما سأله جبريل **«قال: أخبرنى عن الإيمان، قال: الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره»**.

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(2) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(3) فى المطبوعة «ذلك»، وهو خطأ. (ش)

(4) أخرجه مسلم (727)، (1259)، والنسائى (2/ 155)، وأحمد (1/ 230، 231)، وابن أبى شيبة (2/ 242)، وعبد بن حميد (706)، وابن خزيمة (2/ 155)، والبيهقى فى «السنن الكبرى» (3/ 42).

(5) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

ومعلوم أنه لم يرد أن هذه الأعمال تكون إيماناً بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر فى غير موضع أنه لابد من إيمان القلب، فعلم أنَ هذه مع إيمان القَلب هو الإيمان، وقد تقدم الكلام على هذا.

والكتاب والسنة مملوءان بما يدل على أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق، وهذا أكثر من معنى الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسرتها السنة، والإيمان بين معناه الكتاب والسنة، فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ** ﴾ (الأنفال:2)، الآية وقوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا** ﴾ الآية (الحجرات:15)، وقوله تعالى: ﴿ **فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا** ﴾ (النساء:65)، فنفى الإيمان حتى توجد هذه الغاية: دل على أن هذه الغاية فرض على الناس، فمن تركها، كان من أهل الوعيد، ولم يكن قد أتى بالإيمان الواجب الذى وعد أهله بدخول الجنة بلا عذاب. ولا يقال: إن بين تفسير النبى ﷺ الإيمان فى حديث جبرائيل وتفسيره إياه فى حديث وفد عبد القيس معارضة، لأنه فسر الإيمان فى حديث جبرائيل بعد تفسير الإسلام، فكان المعنى أنه الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر مع الأعمال التى ذكرها فى تفسير الإسلام، كما أن الإحسان متضمن للإيمان الذى قدم تفسيره قبل ذكره، بخلاف حديث وفد عبد القيس، لأنه فسره ابتداء، لم يتقدم قبله تفسير الإسلام، ولكن هذا الجواب لا يتأتى على ما ذكره الشيخ رحمه الله من تفسير الإيمان فحديث وفد عبد القيس مشكل عليه.

ومما يسأل عنه: أنه إذا كان ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة أكثر من الخصال الخمس التى أجاب بها النبى ﷺ فى حديث جبرائيل المذكور، فلم قال: إن الإسلام هذه الخصال الخمس؟ وقد أجاب بعض الناس بأن هذه أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، وبقيامه بها يتم استسلامه، وتركه لها يشعر بانحلال قيد انقياده.

وله خصال كثيرة، كما فى قوله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة -أو بضع وستون شعبة- أعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق**» لكن هذه الستة هى الأركان والدعائم التى يقوم عليها.

وتقدم الكلام عن الإيمان بالله، والإيمان بالملائكة، والإيمان بالرسل، والإيمان بالكتب، تقدم كل هذا، ولكنه متفرق فى أول هذه العقيدة.

والتحقيق: أن النبي ﷺ ذكر الدين الذي هو استسلام العبد لربه مطلقاً الذي يجب لله على عبادة محضه على الأعيان، فيجب على كل من كان قادراً عليه، ليعبد الله مخلصاً له الدين، وهذه هي الخمس، وما سوى ذلك، فإنما يجب بأسباب مصالح، فلا يعم وجوبها جميع الناس، بل إما أن يكون فرضاً على الكفاية، كالجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وما يتبع ذلك من إمارة، وحكم، وفتيا، وإقراء، وتحديث، وغير ذلك.

وإما ما يجب بسبب حق الآدميين، فيختص به من وجب له وعليه، وقد يسقط بإسقاطه، من قضاء الديون، ورد الأمانات والغصوب، والإنصاف من المظالم من الدماء والأموال والأعراض، وحقوق الزوجة والأولاد، وصلة الأرحام، ونحو ذلك، فإن الواجب من ذلك على زيد غير الواجب على عمرو، بخلاف صوم رمضان، وحج البيت، والصلوات الخمس، والزكاة، فإن الزكاة وإن كانت حقاً مالياً، فإنها واجبة لله، والأصناف الثمانية مصارفها، ولهذا وجبت فيها النية، ولم يجز أن يفعلها الغير بلا إذنه، ولم تطلب من الكفار. وحقوق العباد لا يشترط لها النية، ولو أداها غيره عنه بغير إذنه، برئت ذمته، ويطالب بها الكفار، وما يجب حقاً لله تعالى، كالكفارات، هو بسبب من العبد، وفيها معنى العقوبة، ولهذا كان التكليف شرطاً في الزكاة، فلا تجب على الصغير، والمجنون، عند أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله تعالى، على ما عرف في موضعه.

وقوله: **«والقدر خيره وشره، وحلوه ومره، من الله تعالى»** تقدم قوله ﷺ في حديث جبرائيل: **«وتؤمن بالقدر خيره وشره»**(1) وقال تعالى: ﴿**قُل لَّن يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا**﴾ (التوبة:51)، وقال تعالى: ﴿**إِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذِهِ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ فَمَالِ هَٰؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا (٧٨) مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ**﴾ (النساء:78-79) الآية.

فإن قيل: فكيف الجمع بين قوله: ﴿**كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ**﴾ وبين قوله: ﴿**فَمِن نَّفْسِكَ**﴾ ؟ قيل: قوله: ﴿**كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ**﴾: الخصب والجدب، والنصر والهزيمة، كلها من عند الله، وقوله: ﴿**فَمِن نَّفْسِكَ**﴾ أي: ما أصابك من سيئة من الله، فبذنب نفسك عقوبةً لك، كما قال تعالى: ﴿**وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ**﴾ (الشورى:30). يدل على ذلك ما روى عن ابن عباس ﷺ: أنه قرأ: ﴿**وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ**﴾ «وأنا كتبتها عليك».

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

والمراد بالحسنة هنا: النعمة، وبالسيئة: البلية، فى أصح الأقوال، وقد قيل: الحسنة: الطاعة، والسيئة: المعصية، وقيل: الحسنة: ما أصابه يوم بدر، والسيئة ما أصابه يوم أحد، والقول الأول شامل لمعنى القول الثالث، والمعنى الثانى ليس مراداً دون الأول قطعاً، ولكن لا منافاة بين أن تكون سيئة العمل وسيئة الجزاء من نفسه، مع أن الجميع مقدر، فإن المعصية الثانية قد تكون عقوبة الأولى، فتكون من سيئات الجزاء، مع أنها من سيئات العمل، والحسنة الثانية قد تكون من ثواب الأولى، كما دل على ذلك الكتاب والسنة.

وليس للقدرية أن يحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾ فإنهم يقولون: إن فعل العبد ـ حسنة كان أو سيئة ـ فهو منه لا من الله ! والقرآن قد فرق بينهما، وهم لا يفرقون، ولأنه قال تعالى: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾، فجعل الحسنات من عند الله، كما جعل السيئات من عند الله، وهم لا يقولون بذلك فى الأعمال، بل فى الجزاء. وقوله بعد هذا ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ و ﴿مِن سَيِّئَةٍ﴾ مثل قوله: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾، و ﴿إِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾.

وفرّق سبحانه وتعالى بين الحسنات التى هى النعم، وبين السيئات التى هى المصائب فجعل هذه من الله، وهذه من نفس الإنسان، لأن الحسنة مضافة إلى الله، إذ هو أحسن بها من كل وجه، فما من وجه من أوجهها إلا وهو يقتضى الإضافة إليه، وأما السيئة، فهو إنما يخلقها لحكمة، وهى باعتبار تلك الحكمة من إحسانه، فإن الرب لا يفعل سيئة قط، بل فعله كله حسن وخير.

ولهذا كان النبى ﷺ يقول فى الاستفتاح: **«والخير كله بيديك والشر ليس إليك»**[1] أى: فإنك لا تخلق شراً محضاً، بل كل ما يخلقه، ففيه حكمة، هو باعتبارها خير، ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس، فهذا شر جزئى إضافى، فأما شر كلى، أو شر مطلق، فالرب سبحانه وتعالى منزه عنه، وهذا هو الشر الذى ليس إليه.

ولهذا لا يضاف الشر إليه مفرداً قط، بل إما أن يدخل فى عموم المخلوقات، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الزمر:62)، ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ (النساء:78)، وإما أن يضاف إلى السبب، كقوله: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ (الفلق:2)، وإما أن يحذف فاعله، كقول الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ (الجن:10).

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

وليس إذا خلق ما يتأذى به بعض الحيوان لا يكون فيه حكمة، بل لله من الرحمة والحكمة ما لا يقدِّرَ قدْرَه إلا اللّه تعالى، وليس إذا وقع فى المخلوقات ما هو شر جزئى بالإضافة، يكون شراً كلياً عاماً، بل الأمور العامة الكلية لا تكون إلا خيراً أو مصلحة للعباد، كالمطر العام، وكإرسال رسول عام.

وهذا مما يقتضى أنه لا يجوز أن يؤيد كذاباً عليه بالمعجزات التى أيد بها الصادقين، فإن هذا شر عام للناس يضلهم، فيفسد عليهم دينهم ودنياهم وأخراهم.

وليس هذا كالملك الظالم والعدو، فإن الملك الظالم لابد أن يدفع اللّه به من الشر أكثر من ظلمه، وقد قيل: ستون سنة بإمام ظالم خير من ليلة واحدة بلا إمام، وإذا قدر كثرة ظلمه، فذاك خير فى الدين، كالمصائب، تكون كفارة لذنوبهم، ويثابون على الصبر عليه، ويرجعون فيه إلى اللّه، ويستغفرونه ويتوبون إليه، وكذلك ما يسلط عليهم من العدو، ولهذا قد يمكن اللّه كثيراً من الملوك الظالمين مدة، وأما المتنبئون الكذابون، فلا يطيل تمكينهم، بل لابد أن يهلكهم، لأن فسادهم عام فى الدين والدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿ **وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ (٤٤) لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ (٤٥) ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ** ﴾ (الحاقة: 44-46).

وفى قوله: ﴿ **فَمِن نَّفْسِكَ** ﴾، من الفوائد: أن العبد لا يطمئن إلى نفسه ولا يسكن إليها، فإن الشر كامن فيها، لا يجىء إلا منها، ولا يشتغل بملام الناس ولا ذمهم إذا أساؤوا إليه، فإن ذلك من السيئات التى أصابته، وهى إنما أصابته بذنوبه، فيرجع إلى الذنوب، ويستعيذ باللّه من شر نفسه وسيئات عمله، ويسأل اللّه أن يعينه على طاعته، فبذلك يحصل له كل خير، ويندفع عنه كل شر.

ولهذا كان أنفع الدعاء وأعظمه وأحكمه دعاء الفاتحة ﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (٦) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ** ﴾ (الفاتحة: 6-7)، فإنه إذا هداه هذا الصراط، أعانه على طاعته وترك معصيته، فلم يصبه شر، لا فى الدنيا ولا فى الآخرة.

لكن الذنوب هى لوازم نفس الإنسان، وهو محتاج إلى الهدى كل لحظة، وهو إلى الهدى أحوج منه إلى الطعام والشراب، ليس كما يقوله بعض المفسرين: إنه قد هداه ! فلماذا يسأل الهدى؟! وأن المراد التثبيت، أو مزيد الهداية ! بل العبد محتاج إلى أن يعلمه اللّه ما يفعله من تفاصيل أحواله، وإلى ما يتركه من تفاصيل الأمور فى كل يوم، وإلى أن يلهمه أن يعمل

ذلك، فإنه لا يكفى مجرد علمه إن لم يجعله مريداً للعمل بما يعلمه، وإلا كان العلم حجة عليه، ولم يكن مهتدياً، ومحتاج إلى أن يجعله قادراً على العمل بتلك الإرادة الصالحة، فإن المجهول لنا من الحق أضعاف المعلوم، وما لا نريد فعله تهاوناً وكسلاً مثل ما نريده أو أكثر منه أو دونه، وما لا نقدر عليه مما نريده كذلك، وما نعرف جملته ولا نهتدى لتفاصيله، فأمر يفوت الحصر، ونحن محتاجون إلى الهداية التامة، فمن كملت له هذه الأمور كان سؤاله سؤال تثبيت، وهى آخر الرتب.

وبعد ذلك كله هداية أخرى، وهى الهداية إلى طريق الجنة فى الآخرة. ولهذا كان الناس مأمورين بهذا الدعاء فى كل صلاة، لفرط حاجتهم إليه، فليسوا إلى شىء أحوج منهم إلى هذا الدعاء، فيجب أن يعلم أن الله بفضل رحمته جعل هذا الدعاء من أعظم الأسباب المقتضية للخير، المانعة من الشر، فقد بيّن القرآن أن السيئات من النفس، وإن كانت بقدر الله، وأن الحسنات كلها من الله تعالى.

وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يشكر سبحانه، وأن يستغفره العبد من ذنوبه، وألا يتوكل إلا عليه وحده، فلا يأتى بالحسنات إلا هو، فأوجب ذلك توحيده، والتوكل عليه وحده، والشكر له وحده، والاستغفار من الذنوب.

وهذه الأمور كان النبى ﷺ يجمعها فى الصلاة، كما ثبت عنه فى «الصحيح»: أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع يقول: **«ربنا لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه»**[1]. **«ملء السماوات، وملء الأرض، وملء ما شئت من شىء بعد، أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد»**[2]. فهذا حمد، وهو شكر لله تعالى، وبيان أن حمده أحق ما قاله العبد، ثم يقول بعد ذلك: **«لا مانع لما أعطيت، ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»**.

---

(1) أخرجه البخارى ومالك وأبو داود وهو مخرج فى كتابى «أذكار الصلاة».

(2) أخرجه مسلم وأبو داود وهو مخرج فى المصدر المذكور آنفاً.

وهذا تحقيق لوحدانيته، لتوحيد الربوبية، خلقاً وقدراً، وبداية ونهاية، هو المعطى المانع، لا مانع لما أعطى، ولا معطى لما منع، ولتوحيد الإلهية، شرعاً وأمراً ونهياً، وإن العباد وإن كانوا يعطون جداً ملكاً وعظمة وبختاً ورياسة فى الظاهر، أو فى الباطن، كأصحاب المكاشفات والتصرفات الخارقة، فلا ينفع ذا الجد منك الجد، أى: لا ينجيه، ولا يخلصه، ولهذا قال: «لا ينفعه منك» ولم يقل: «ولا ينفعه عندك» لأنه لو قيل ذلك أوهم أنه لا يتقرب به إليك، لكن قد لا يضره.

فتضمن هذا الكلام تحقيق التوحيد، أو تحقيق قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(الفاتحة: 5)، فإنه لو قدر أن شيئاً من الأسباب يكون مستقلاً بالمطلوب، وإنما يكون بمشيئة الله وتيسيره، لكان الواجب أن لا يرجى إلا الله، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يسأل إلا هو، ولا يستغاث إلا به، ولا يستعان إلا هو، فله الحمد وإليه المشتكى، وهو المستعان، وبه المستغاث، ولا حول ولا قوة إلا به. فكيف وليس شىء من الأسباب مستقلاً بمطلوب، بل لابد من انضمام أسباب أخر إليه، ولابد أيضاً من صرف الموانع والمعارضات عنه، حتى يحصل المقصود، فكل سبب، فله شريك، وله ضد، فإن لم يعاونه شريكه، ولم ينصرف عنه ضده، لم يحصل مسببه.

والمطر وحده لا ينبت النبات إلا بما ينضم إليه من الهواء والتراب وغير ذلك، ثم الزرع لا يتم حتى تصرف عنه الآفات المفسدة له، والطعام والشراب لا يغذى إلا بما جعل فى البدن من الأعضاء والقوى، ومجموع ذلك لا يفيد إن لم تصرف عنه المفسدات.

والمخلوق الذى يعطيك أو ينصرك، فهو ـ مع أن الله يجعل فيه الإرادة والقوة والفعل ـ فلا يتم ما يفعله إلا بأسباب كثيرة، خارجة عن قدرته، تعاونه على مطلوبه، ولو كان ملكاً مطاعاً، ولابد أن يصرف عن الأسباب المتعاونة ما يعارضها ويمانعها، فلا يتم المطلوب إلا بوجود المقتضى وعدم المانع.

وكل سبب معين، فإنما هو جزء من المقتضى، فليس فى الوجود شىء واحد هو مقتض تام، وإن سمى مقتضياً، وسمى سائر ما يعينه شروطاً، فهذا نزاع لفظى، وأما أن يكون فى المخلوقات علة تامة تستلزم معلولها، فهذا باطل. ومن عرف هذا حق المعرفة، انفتح له باب توحيد الله، وعلم أنه لا يستحق أن يسأل غيره، فضلاً عن أن يعبد غيره، ولا يتوكل على غيره، ولا يرجى غيره.

قوله: «ونحن مؤمنون بذلك كله، لا نفرق بين أحد من رسله، ونصدقهم كلهم على ما جاؤوا به»

ش: الإشارة بذلك إلى ما تقدم مما يجب الإيمان به تفصيلاً، وقوله «**لا نفرق بين أحد من رسله**» إلى آخر كلامه، أي: لا نفرق بينهم بأن نؤمن ببعض، ونكفر ببعض، بل نؤمن بهم، ونصدقهم كلهم، فإن من آمن ببعض، وكفر ببعض، كافر بالكل، قال تعالى: ﴿**وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً (١٥٠) أُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا**﴾ (النساء:150-151) فإن المعنى الذي لأجله آمن بمن آمن به منهم، موجود في الذي لم يؤمن به، وذلك الرسول الذي آمن به قد جاء بتصديق بقية المرسلين، فإذا لم يؤمن ببعض المرسلين، كان كافراً بمن في زعمه أنه مؤمن به، لأن ذلك الرسول قد جاء بتصديق المرسلين كلهم، فكان كافراً حقاً، وهو يظن أنه مؤمن، فكان من الأخسرين أعمالاً، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهو يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

يجب الإيمان بهذا كله، فإن جحد شيئاً من هذه الأركان فإنه ليس بمؤمن، لأنه نقص ركناً من أركان الإيمان.

(**لا نفرق بين أحد من رسله، ونصدقهم كلهم على ما جاؤوا به**): هذا سبق أنه يجب الإيمان بجميع الرسل من أولهم إلى آخرهم، من سمى الله منهم في القرآن ومن لم يسم، فنؤمن بجميع الرسل الذين أرسلهم الله إلى عباده، فمن آمن ببعضهم وكفر ببعض فهو كافر بالجميع، لو جحد نبياً واحداً فإنه يكون كافراً بجميع الأنبياء ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً (١٥٠) أُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا**﴾ (النساء:150-151).

فاليهود كفار، لأنهم كفروا بنبيين كريمين، كفروا بعيسى عليه الصلاة والسلام، وكفروا بمحمد ﷺ، والنصارى كفار، لأنهم جحدوا رسالة النبي محمد ﷺ، فالذين يقولون اليوم: اليهود والنصارى مسلمون ومؤمنون، وأنهم أهل أديان، ويجب التقارب بين الأديان والحوار بين الأديان، هذا خلط وضلال والعياذ بالله، خلط بين الحق والباطل، والإيمان والكفر لأنه بعد بعثة محمد ﷺ ليس هناك دين صحيح إلا الإسلام ﴿**وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ**﴾ (آل عمران:85).

فالإسلام نسخ كل ما قبله، وأمر الإنس والجن واليهود والنصارى والأميين وجميع العرب والعجم، أمروا باتباع المصطفى ﷺ، فلا إيمان إلا باتباع هذا الرسول ﷺ.

قوله: «وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ فى النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين، بعد أن لقوا الله عارفين، وهم فى مشيئته وحكمه، إن شاء غفر لهم وعفا عنهم بفضله، كما ذكر عز وجل فى كتابه: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ (النساء:48). **وإن شاء عذبهم فى النار بعدله، ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته، ثم يبعثهم إلى جنته، وذلك بأن الله تعالى تولى أهل معرفته، ولم يجعلهم فى الدارين كأهل نكرته، الذين خابوا من هدايته، ولم ينالوا من ولايته، اللهم يا ولى الإسلام وأهله، ثبتنا على الإسلام حتى نلقاك به».**

ش: فقوله: «وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ فى النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهو موحدون» رد لقول الخوارج والمعتزلة، القائلين بتخليد أهل الكبائر فى النار، لكن الخوارج تقول بتكفيرهم، والمعتزلة بخروجهم عن الإيمان، لا بدخولهم فى الكفر، بل لهم منزلة بين

قال الشيخ صالح بن فوزان:

الكبائر هى الذنوب التى دون الشرك وفوق الصغائر، وضابط الكبيرة هو: كل ذنب رُتب عليه حد، أو ختم بغضب أو لعنة أو نار، أو تبرأ الرسول ﷺ من فاعله، فإن هذا كبيرة، كقوله: «من غشنا فليس منا»، «من حمل علينا السلاح فليس منا».

كل هذه الاعتبارات تدل على أن الذنب كبيرة، ولكنها دون الشرك، فصاحبها لا يخرج من الإيمان، وإنما يكون مؤمناً ناقص الإيمان، أو يسمى فاسقاً، هذا مذهب أهل السنة والجماعة، لا يكفرون بالكبائر التى دون الشرك، ولكن لا يمنحون صاحبها اسم الإيمان المطلق، ولكن يمنحونه إيماناً مقيداً، فيقال: مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته.

فلا يقال: هو مؤمن كامل الإيمان، كما تقوله المرجئة، ولا يقال: هو خارج من الإسلام، كما تقوله الخوارج والمعتزلة.

إذاً: فالناس فى صاحب الكبيرة التى هى دون الشرك ثلاث طوائف:

1 - الخوارج والمعتزلة أخرجوه من الإسلام، لكن الخوارج أدخلوه فى الكفر، والمعتزلة لم يدخلوه، وقالوا: هو فى منزلة بين المنزلتين، ولكنهم أخرجوه من الإسلام.

منزلتين، كما تقدم عند الكلام على قول الشيخ رحمه الله: «**ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله**».

وقوله: «**وأهل الكبائر من أمة محمد**» تخصيصه أمة محمد، يفهم منه أن أهل الكبائر من أمة غير محمد ﷺ قبل نسخ تلك الشرائع به، حكمهم مخالف لأهل الكبائر من أمة محمد، وفى ذاك نظر، فإن النبى ﷺ أخبر أنه: «**يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من إيمان**»(1)، ولم يخص أمته بذلك، بل ذكر الإيمان مطلقاً، فتأمله وليس فى بعض النسخ ذكر الأمة.

وقوله: «**فى النار**» معمول لقوله: «**لا يخلدون**» وإنما قدمه لأجل السجعة، لا أن يكون فى النار خبراً لقوله: «**وأهل الكبائر**» كما ظنه بعض الشارحين.

واختلف العلماء فى الكبائر على أقوال:

فقيل: سبعة.

---

2 – المرجئة قالوا: هو مؤمن كامل الإيمان، طالما أنه يعتقد فى قلبه الإيمان عند جمهورهم وينطق بلسانه عند بعضهم، فإنه مؤمن كامل الإيمان، ولا تنقص هذه المعاصى من إيمانه، وإن كانت كبائر، وهذا ضلال أيضاً.

3 – أما القول الحق فهو مذهب أهل السنة والجماعة: أن صاحب الكبيرة دون الشرك مؤمن، وليس بكافر، لكنه ناقص الإيمان. فهذا يجب معرفته، ويجب أن ترسخه فى عقلك، فأهل الشر زاد شرهم فى هذا الوقت، وصاروا يظهرون مذهب الإرجاء ليروجوه على الناس، وليستروا على أنفسهم ما هم فيه من الضلال.

فهذا معرفته من أوجب الواجبات على طالب العلم اليوم.

نعم، هذا هو المذهب الحق: أن أصحاب الكبائر التى دون الشرك ليسوا كفاراً، وأنهم إذا لقوا الله ولم يتوبوا من هذه الكبائر فإنهم تحت المشيئة، إن شاء عذبهم بقدر ذنوبهم، ثم يخرجهم من النار ويدخلهم الجنة بتوحيدهم وإيمانهم، لا يخلدون فى النار، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ

---

(1) **حديث صحيح**: وقد مضى تخريجه.

وقيل: سبعة عشر.

وقيل: ما اتفقت الشرائع على تحريمه.

وقيل: ما يسد باب المعرفة بالله.

وقيل: ذهاب الأموال والأبدان.

وقيل: سميت كبائر بالنسبة والإضافة إلى ما دونها.

وقيل: لا تعلم أصلاً، أو: إنها أخفيت كليلة القدر.

وقيل: إنها إلى السبعين أقرب.

وقيل: كل ما نهى الله عنه، فهو كبيرة.

وقيل: إنها ما يترتب عليها حد، أو توعد عليها بالنار، أو اللعنة، أو الغضب، وهذا أمثل الأقوال.

واختلفت عبارات السلف فى تعريف الصغائر:

منهم من قال: الصغيرة ما دون الحدين: حد الدنيا وحد الآخرة.

ومنهم من قال: كل ذنب لم يختم[1] بلعنة، أو غضب، أو نار.

اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ (النساء:48)، لكن قوله: (عارفين مؤمنين) فيه إجمال، فلو قال: (موحدين) كما قال أولاً لكان أحسن.

وإن شاء الله أمضى فيهم الوعيد، ولكنهم لا يخلدون فى النار، هذا مذهب أهل السنة والجماعة، وهذا هو المذهب الحق، بخلاف الخوارج الذين يقولون: إنهم فى النار على أى حال، وإنهم خالدون فيها، فمن دخل النار عندهم لا يخرج منها. وخلاف المرجئة القائلين: إنهم لا يمرون على النار أبداً، فهذا غلط، بل لا نضمن لهم النجاة، فهم تحت المشيئة.

إن شاء عفا عنهم بفضله، وإن شاء عذبهم بعدله، وما ظلمهم الله سبحانه وتعالى، بل عذبهم بأعمالهم التى أوجبت لهم ذلك، فالله لا يعذب من لم يعصه، ولا يساوى بين العاصى وبين المؤمن

---

(1) فى المطبوعة «ختم»! وهو مناقض للمعنى المراد، إذ هو يعرف الصغيرة، وما ختم بذلك هو أحد تعريفات الكبيرة، كما تقدم، وكما هو بديهى. (ش)

ومنهم من قال: الصغيرة ما ليس فيها حد فى الدنيا ولا وعيد فى الآخرة والمراد بالوعيد: الوعيد الخاص بالنار، أو اللعنة، أو الغضب، فإن الوعيد الخاص فى الآخرة كالعقوبة الخاصة فى الدنيا، أعنى المقدرة، فالتعزير فى الدنيا نظيرَ الوعيد بغير النار، أو اللعنة أو الغضب.

وهذا الضابط يسلم من القوادح الواردة على غيره، فإنه يدخل فيه كل ما ثبت بالنص أنه كبيرة، كالشرك، والقتل، والزنى، والسحر، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات، ونحو ذلك، كالفرار من الزحف، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، وعقوق الوالدين، واليمين الغموس، وشهادة الزور، وأمثال ذلك. وترجيح هذا القول من وجوه.

أحدها: أنه هو المأثور عن السلف، كابن عباس، وابن عيينة، وابن حنبل ﷺ، وغيرهم.

الثانى: أن الله تعالى قال: ﴿**إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيمًا**﴾(النساء:31)، فلا يستحق هذا الوعد الكريم من أوعد بغضب الله ولعنته وناره وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناب الكبائر.

المستقيم، ﴿**أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ (٣٥) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾(القلم:35-36)، ﴿**أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ**﴾(ص:28).

هذا استنكار من الله عز وجل: ﴿**أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ**﴾(الجاثية:21).

(ثم يخرجهم منها برحمته وشفاعة الشافعين من أهل طاعته): كما صحت بذلك الأخبار عن رسول الله ﷺ: أن عصاة الموحدين يخرجون من النار، إما بفضل الله تعالى، وإما بشفاعة الشافعين بإذن الله تعالى، والشفاعة حق، ولكن لا تكون إلا بإذن الله، وأن يكون المشفوع فيه من أهل التوحيد، لا من الكافرين ولا من المشركين ولا من المنافقين.

(ثم يبعثهم إلى جنته) بعد إخراجهم من النار، ورد أنهم يخرجون من النار كالفحم محترقين، ثم يلقون فى نهر يسمى: نهر الحياة، فتنبت أجسامهم ولحومهم، ثم بعد ذلك إذا هذبوا ونقوا أذن لهم فى دخول الجنة، فيدخلون فى الجنة.

(وذلك بأن الله تعالى تولى أهل معرفته) قال تعالى: ﴿**أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ**﴾(الجاثية:21)، وقوله تعالى: ﴿**أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ**﴾(ص:28)،

الثالث: أن هذا الضابط مرجعه إلى ما ذكره الله ورسوله من الذنوب، فهو حد متلقى من خطاب الشارع.

الرابع: أن هذا الضابط يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر، بخلاف تلك الأقوال، فإن من قال: سبعة، أو سبعة عشر، أو إلى السبعين أقرب، مجرد دعوى.

ومن قال: ما اتفقت الشرائع على تحريمه دون ما اختلفت فيه: يقتضي أن شرب الخمر، والفرار من الزحف، والتزوج ببعض المحارم، والمحرم بالرضاعة والصهرية، ونحو ذلك ـ ليس من الكبائر ! وأن الحبة من مال اليتيم، والسرقة لها، والكذبة الواحدة الخفيفة، ونحو ذلك من الكبائر، وهذا فاسد.

ومن قال: ما سد باب المعرفة بالله، أو ذهاب الأموال والأبدان، يقتضي أن شرب الخمر، وأكل الخنزير والميتة والدم، وقذف المحصنات، ليس من الكبائر ! وهذا فاسد.

ومن قال: إنها سميت كبائر بالنسبة إلى ما دونها، أو كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة، يقتضي أن الذنوب في نفسها لا تنقسم إلى صغائر وكبائر! وهذا فاسد، لأنه خلاف النصوص الدالة على تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر.

إلى غير ذلك من الآيات التي تدل على أن الله لا يسوى بين أهل طاعته وأهل معصيته، ولا بين أهل الإيمان وأهل الكفر، بل يجازي كلاً بعمله. **(ولم يجعلهم في الدارين كأهل نكرته الذين خابوا من هدايته ولم ينالوا من ولايته)** بل ميز بينهم سبحانه في الدنيا وفي الآخرة، ميز بين أهل الطاعة والمعصية، وبين أهل الكفر والإيمان، في الدنيا وفي الآخرة، ميز بينهم في الدنيا في صفاتهم وعلاماتهم وأفعالهم، فليست أفعال أولياء الله وأهل الطاعة مثل أفعال أعدائه ولا أقوالهم ولا تصرفاتهم، انظر إلى الناس الآن، وانظر إلى تصرفاتهم، انظر إلى تصرفات المتقين والمؤمنين، وانظر إلى تصرفات الفسقة والعاصين، وانظر إلى تصرفات الكفار والملحدين، هذا في الدنيا.

وفي الآخرة كذلك يميز الله بينهم، فهؤلاء يكرمهم بجنته، وهؤلاء يعذبهم بناره وعقوبته، لأنه سبحانه حكيم يضع الأمور في مواضعها، فلا يضع الرحمة إلا فيمن يستحقها، ولا يضع سبحانه وتعالى العذاب إلا فيمن يستحقه. لكن قوله: (أهل معرفته) فيه قصور وإيهام أن الإيمان هو مجرد المعرفة كما يقوله غلاة المرجئة فلو قال: (أهل طاعته) لكان أحسن وأوضح.

(اللهم يا ولي الإسلام وأهله، ثبتنا على الإسلام حتى نلقاك به): هذا من أجمل كلام المصنف يرحمه الله!

ومن قال: إنها لا تعلم أصلاً، أو إنها مبهمة، فإنما أخبر عن نفسه أنه لا يعلمها، فلا يمنع أن يكون قد علمها غيره. والله أعلم.

وقوله: «**وإن لم يكونوا تائبين**» لأن التوبة لا خلاف أنها تمحو الذنوب، وإنما الخلاف في غير التائب.

وقوله: «**بعد أن لقوا الله تعالى عارفين**» لو قال: مؤمنين، بدل قوله: «**عارفين**» كان أولى، لأن من عرف الله ولم يؤمن به فهو كافر. وإنما اكتفى بالمعرفة وحدها الجهم، وقوله مردود باطل، كما تقدم، فإن إبليس عارف بربه: ﴿**قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ**﴾ (الحجر:36)، ﴿**قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ**﴾ (ص:82-83)، وكذلك فرعون وأكثر الكافرين، قال تعالى: ﴿**وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ**﴾ (لقمان:25)، ﴿**قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ**﴾ (المؤمنون:84-85). إلى غير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى.

أنه لما ذكر هذه المسائل العظيمة الخطيرة سأل الله التثبيت، ألا يضله الله مع أصحاب هذه الضلالات وأصحاب هذه المقالات الضالة، فهذا من الفقه والحكمة، أن الإنسان لا يغتر بعلمه، ويقول: أنا أعرف التوحيد وأعرف العقيدة، وليس على خطر، هذا غرور بل عليه أن يخاف من سوء الخاتمة والضلال، يخاف أن ينخدع بأهل الضلال، كم من معتدل انحرف، خصوصاً إذا اشتدت الفتن، يصبح الرجل مسلماً ويمسى كافراً، ويمسى مؤمناً ويصبح كافراً، ويبيع دينه بعرض من الدنيا، كما صح الحديث بذلك. الفتن إذا جاءت يسأل الإنسان الله الثبات، ولا يقول: أنا لست على خطر، أنا عارف وأنا أصلي، نعم، أنت عارف وتصلى والحمد لله، لكن عليك خطر وعليك أن تخاف، أنت أفضل أم إبراهيم عليه الصلاة والسلام؟ قال: ﴿**وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ**﴾ (إبراهيم:35)، إبراهيم خاف على نفسه من عبادة الأصنام، مع أنه هو الذى كسرها وحطمها بيده، ولقى فى ذلك العذاب، والإهانة فى سبيل الله عز وجل، ومع هذا يقول: ﴿**وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الْأَصْنَامَ**﴾ ولم يقل: أنا الآن نجوت، بل طلب من الله أن يجنبه وبنيه أن يعبدوا الأصنام، فالإنسان يخاف دائماً من ربه عز وجل، وكم من مهتد ضل، وكم من مستقيم انحرف، وكم من مؤمن كفر وارتد، وكم من ضال هداه الله، وكم من كافر أسلم، فالأمر بيد الله سبحانه وتعالى.

وكأن الشيخ رحمه اللّه أراد المعرفة الكاملة المستلزمة للاهتداء، التى يشير إليها أهل الطريقة، وحاشا أولئك أن يكونوا من أهل الكبائر، بل هم سادة الناس وخاصتهم.

وقوله: «**وهم فى مشيئة اللّه وحكمه، إن شاء غفر لهم، وعفا عنهم بفضله**» إلى آخر كلامه، فصل الله تعالى بين الشرك وغيره، لأن الشرك أكبر الكبائر، كما قال ﷺ، وأخبر الله تعالى أن الشرك غير مغفور، وعلق غفران ما دونه بالمشيئة، والجائز يعلق بالمشيئة دون الممتنع، ولو كان الكل سواء لما كان للتفصيل معنى، ولأنه علق هذا الغفران بالمشيئة، وغفران الكبائر والصغائر بعد التوبة مقطوع به، غير معلق بالمشيئة، كما قال تعالى: ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾ (الزمر:53)، فوجب أن يكون الغفران المعلق بالمشيئة هو غفران الذنوب سوى الشرك باللّه قبل التوبة.

وقوله: «**ذلك أن اللّه مولى أهل معرفته**» فيه مؤاخذة لطيفة، كما تقدم.

وقوله: «**اللهم يا ولى الإسلام وأهله مسكنا بالإسلام ـ وفى نسخة: ثبتنا على الإسلام ـ حتى نلقاك به**» روى شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصارى فى كتابه «الفاروق»، بسنده عن أنس رضي الله عنه، قال: كان من دعاء رسول اللّه ﷺ يقول: «**يا ولى الإسلام وأهله، مسكنى بالإسلام حتى ألقاك عليه**»[1] ومناسبة ختم الكلام المتقدم بهذا الدعاء ظاهرة، وبمثل هذا الدعاء دعا يوسف الصديق صلوات اللّه عليه، حيث قال: ﴿**رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ**﴾ (يوسف:101). وبه دعا السحرة الذين كانوا أول من آمن بموسى صلوات اللّه على نبينا وعليه. حيث قالوا: ﴿**رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ**﴾ (الأعراف:126). ومن استدل بهاتين الآيتين على جواز تمنى الموت، فلا دليل له فيه، فإن الدعاء إنما هو بالموت على الإسلام، لا بمطلق الموت، ولا بالموت الآن، والفرق ظاهر.

---

(1) أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» (653)، من طريق محمد بن سلمة الحرانى وخطاب بن القاسم عن أبى واصل عبد الحميد بن واصل عن أنس بن مالك مرفوعاً. وقال الطبراني: لا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد تفرد به أبو واصل. وصححه الشيخ الألبانى رحمه الله فى «الصحيحة» (4/ 438-439).

قوله: «ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة، وعلى من مات منهم».

ش: قال ﷺ : «**صلوا خلف كل بر وفاجر**»(1). رواه مكحول، عن أبى هريرة رضي الله عنه، وأخرجه الدارقطنى، وقال: مكحول لم يلق أبا هريرة، وفى إسناده معاوية بن صالح، متكلم فيه، وقد احتج به مسلم فى صحيحه، وخرج له الدارقطنى أيضاً، وأبو داود، عن مكحول، عن أبى هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ : «**الصلاة واجبة عليكم مع كل مسلم براً كان أو فاجراً، وإن عمل بالكبائر، والجهاد واجب عليكم مع كل أمير براً كان أو فاجراً، وإن عمل الكبائر**» (2).

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا فيه مسألتان:

الأولى: أن الصلاة عمل وإحسان، فإذا فعلها الناس -خصوصاً ولاة الأمور- فإنهم عملوا معروفاً وإحساناً، وفى ترك الصلاة خلفهم فيه محظور عظيم، من شق العصا، وتفريق الكلمة، وسفك

---

(1) قال الشيخ أحمد شاكر: الحديث رواه الدارقطنى ص (185)، مطولاً. ورواه البيهقى فى السنن الكبرى (4/ 19)، من طريق الدارقطني- من رواية ابن وهب: «حدثنى معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحرث، عن مكحول، عن أبى هريرة» قال الدارقطني: «مكحول: لم يسمع من أبى هريرة، ومن دونه ثقات». وقال البيهقي- بعد كلام الدارقطني: «قد روى فى الصلاة على كل بر وفاجر، والصلاة على من قال لا إله إلا الله - أحاديث، كلها ضعيفة غاية الضعف. وأصح ما روى فى هذا الباب حديث مكحول عن أبى هريرة. وقد أخرجه أبو داود فى كتاب السنن، [يشير إلى الحديث الذى سيذكره الشارح عقب هذا]، إلا أن فيه إرسالاً، كما ذكره الدارقطنى».

وقول الشارح هنا: «معاوية بن صالح متكلم فيه ...» قد حققنا فى شرح المسند، فى الحديث (5724)، أن الكلام فيه تعسف من غير حجة.

وعلة هذا الحديث، والذى بعده، هى الانقطاع بين مكحول وأبى هريرة، كما قال الدارقطنى والبيهقي.

(2) قال الشيخ أحمد شاكر: الحديث رواه الدارقطني، ص (184)، من طريق يزيد بن يزيد بن جابر، عن مكحول، عن أبى هريرة، مطولاً. وكان لفظه فى المطبوعة ناقصاً ومحرفاً، وصححناه من الدارقطني. ورواه أبو داود (2533)، من رواية ابن وهب: «حدثنى معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحرث، عن مكحول، عن أبى هريرة»، فذكره بنحوه، ورواه البيهقى (3/ 121)، من طريق أبى داود، بإسناده. ورواه أيضاً (8/ 185)، بإسناد آخر، من طريق ابن وهب. وعلته الانقطاع، مثل الحديث السابق.

وفى صحيح البخارى: أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان يصلى خلف الحجاج بن يوسف الثقفى، وكذا أنس بن مالك، وكان الحجاج فاسقاً ظالماً.

وفى صحيحه أيضاً، أن النبى ﷺ قال: «**يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطؤوا فلكم وعليهم**». (1)

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**صلوا خلف من قال: لا إله إلا الله، وصلوا على من مات من أهل لا إله إلا الله**»(2). أخرجه الدارقطنى من طرق، وضعفها. (3)

اعلم، رحمك الله وإيانا: أنه يجوز للرجل أن يصلى خلف من لم يعلم منه بدعة ولا فسقاً، باتفاق الأئمة، وليس من شرط الائتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه، فيقول: ماذا تعتقد ؟ ! بل يصلى خلف المستور الحال.

ولو صلى خلف مبتدع يدعو إلى بدعته، أو فاسق ظاهر الفسق، وهو الإمام الراتب الذى لا يمكنه الصلاة إلا خلفه، كإمامَ الجمعة والعيدين، والإمام فى صلاة الحَج بعرفة، ونحو ذلك، فإن المأموم يَصلى خلفهَ، عند عامة السلف والخلف.

ومن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر، فهو مبتدع عند أكثر العلماء، والصحيح أنه يصليها ولا يعيدها، فإن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار، ولا يعيدون، كما كان عبد الله بن عمر يصلى خلف الحجاج بن يوسف، وكذلك

الدماء، وهذا خطر عظيم، فيجب أن يتلافى، قال عليه الصلاة والسلام: «**صلوا خلف من قال: لا إله إلا الله، وعلى من قال: لا إله إلا الله**»، هذا من حيث العموم، فكيف بولاة الأمور الذين فى منابذتهم ومخالفتهم شق لعصا الطاعة، وتفريق الكلمة، وآثار سيئة على المسلمين؟!

هذا مذهب أهل السنة والجماعة، يصلون الجمع والجماعات، ويجاهدون فى سبيل الله مع كل أمير، براً كان أو فاجراً، ما لم يخرج عن الإسلام.

---

(1) أخرجه البخارى (694)، وأبو يعلى (5843)، وأحمد (2/ 355، 537)، والبيهقى (2/ 396-397)، (3/ 126-127)، وأبو نعيم فى «أخبار أصبهان» (2/ 53).

(2) أخرجه الدارقطنى (2/ 56)، وأبو نعيم فى «الحلية» (10/ 220)، وفى «أخبار أصبهان» (2/ 37)، والطبرانى فى «الكبير» (13622)، والخطيب فى «التاريخ» (6/ 403)، وضعفه الشيخ الألبانى.

(3) أشرنا إلى ذلك فيما نقلناه من كلام البيهقى آنفاً. (ش)

أنس ﷺ، كما تقدم، وكذلك عبد الله بن مسعود ﷺ، وغيره يصلون خلف الوليد بن عقبة بن أبى معيط، وكان يشرب الخمر، حتى إنه صلى بهم الصبح مرة أربعاً، ثم قال: أزيدكم ؟ ! فقال له ابن مسعود: ما زلنا معك منذ اليوم فى زيادة !!.

وفى «الصحيح»: أن عثمان بن عفان ﷺ لما حصر صلى بالناس شخص، فسأل سائل عثمان: إنك إمام عامة، وهذا الذى صلى بالناس إمام فتنة ؟ ! فقال: يا ابن أخى، إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسنوا فأحسن معهم، وإذا أساؤوا فاجتنب إساءتهم[1].

والفاسق والمبتدع صلاته فى نفسها صحيحة، فإذا صلى المأموم خلفه لم تبطل صلاته، لكن إنما كره من كره الصلاة خلفه، لأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واجب.

ومن ذلك: أن من أظهر بدعة وفجوراً لا يرتب إماماً للمسلمين، فإنه يستحق التعزير حتى يتوب، فإن أمكن هجره حتى يتوب كان حسناً، وإذا كان بعض الناس إذا ترك الصلاة خلفه وصلى خلف غيره، أثر ذلك فى إنكار المنكر حتى يتوب أو يعزل، أو ينتهى الناس عن مثل ذنبه فمثل هذا إذا ترك الصلاة خلفه، كان فى ذلك مصلحة شرعية، ولم تفت المأموم جمعة ولا جماعة.

وأما إذا كان ترك الصلاة خلفه يفوت المأموم الجمعة والجماعة، فهنا لا يترك الصلاة خلفه إلا مبتدع مخالف للصحابة ﷺ.

هذا أصل من أصول أهل السنة والجماعة، من عهد الصحابة إلى عهد الأئمة، وهو الذى عليه إجماع المسلمين من أهل السنة والجماعة.

المسألة الثانية: الصلاة على جنازة المسلم وإن كان فاسقاً، ما لم يخرج من الإسلام، فهو مسلم له ما للمسلمين وعليه ما على المسلمين، أما إذا خرج عن الإسلام فلا يصلى عليه، لأنه ليس بمسلم، وليس كل إنسان يحكم على الناس بالردة، إنما يحكم بذلك أهل العلم والبصيرة بالرجوع إلى قواعد أهل السنة والجماعة، أما كل أحد فلا يحكم بذلك، وإن كانت نيته طيبة ومقصده حسناً، إنما الحكم لأهل البصيرة والراسخين فى العلم.

---

(1) أخرجه البخارى (295)، وغيره.

وكذلك إذا كان الإمام قد رتبه ولاة الأمور، ليس فى ترك الصلاة خلفه مصلحة شرعية، فهنا لا يترك الصلاة خلفه، بل الصلاة خلفه أفضل، فإذا أمكن الإنسان أن لا يقدم مظهراً للمنكر فى الإمامة، وجب عليه ذلك، لكن إذا ولاه غيره، ولم يمكنه صرفه عن الإمامة، أو كان لا يتمكن من صرفه عن الإمامة إلا بشرٍّ أعظم ضرراً من ضرر ما أظهر من المنكر، فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير، ولا دفع أخف الضررين بحصول أعظمهما، فإن الشرائع جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، بحسب الإمكان، فتفويت الجُمَع والجماعات أعظم فساداً من الاقتداء فيهما بالإمام الفاجر، لاسيما إذا كان التخلف عنها لا يدفع فجوراً، فيبقى تعطيل المصلحة الشرعية بدون دفع تلك المفسدة.

وأما إذا أمكن فعل الجمعة والجماعة خلف البر، فهذا أولى من فعلها خلف الفاجر، وحينئذ، فإذا صلى خلف الفاجر من غير عذر، فهو موضع اجتهاد للعلماء، منهم من قال: يعيد، ومنهم من قال: لا يعيد، وموضع بسط ذلك فى كتب «الفروع».

وأما الإمام إذا نسى أو أخطأ، ولم يعلم المأموم بحاله، فلا إعادة على المأموم، للحديث المتقدم، وقد صلى عمر ﷺ وغيره وهو جنب ناسياً للجنابة، فأعاد الصلاة، ولم يأمر المأمومين بالإعادة، ولو علم أن إمامه بعد فراغه كان على غير طهارة، أعاد عند أبى حنيفة، خلافاً لمالك والشافعى وأحمد فى المشهور عنه، وكذلك لو فعل الإمام ما لا يسوغ عند المأموم، وفيه تفاصيل موضعها كتب الفروع، ولو علم أن إمامه يصلى على غير وضوء !!! فليس له أن يصلى خلفه، لأنه لاعب، وليس بمصلٍّ.

وقد دلت نصوص الكتاب والسنة، وإجماع سلف الأمة أن ولى الأمر، وإمام الصلاة، والحاكم، وأمير الحرب، وعامل الصدقة: يطاع فى مواضع الاجتهاد، وليس عليه أن يطيع أتباعه فى موارد الاجتهاد، بل عليهم طاعته فى ذلك، وترك رأيهم لرأيه، فإن مصلحة الجماعة والائتلاف، ومفسدة الفرقة والاختلاف، أعظم من أمر المسائل الجزئية، ولهذا لم يجز للحكام أن ينقض بعضهم حكم بعض، والصواب المقطوع به صحة صلاة بعض هؤلاء خلف بعض، يروى عن أبى يوسف: أنه لما حج مع هارون الرشيد، فاحتجم الخليفة، وأفتاه مالك بأنه لا يتوضأ، وصلى بالناس، فقيل لأبى يوسف: أصليت خلفه ؟ قال: سبحان الله! أمير المؤمنين. يريد بذلك أن ترك الصلاة خلف ولاة الأمور من فعل أهل البدع، وحديث

أبى هريرة رضي الله عنه الذى رواه البخارى، أن رسول الله ﷺ قال: «**يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطؤوا فلكم وعليهم**»(1) نص صحيح صريح فى أن الإمام إذا أخطأ فخطؤه عليه، لا على المأموم، والمجتهد غايته أنه أخطأ بترك واجب اعتقد أنه ليس واجباً، أو فعل محظوراً اعتقد أنه ليس محظوراً. ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يخالف هذا الحديث الصريح الصحيح بعد أن يبلغه، وهو حجة على من يطلق من الحنفية والشافعية، والحنبلية أن الإمام إذا ترك ما يعتقد المأموم وجوبه، لم يصح اقتداؤه به !! فإن الاجتماع والائتلاف مما يجب رعايته وترك الخلاف المفضى إلى الفساد.

وقوله: «**وعلى من مات منهم**» أى: ونرى الصلاة على من مات من الأبرار والفجار، وإن كان يستثنى من هذا العموم البغاة وقطاع الطريق، وكذا قاتل نفسه، خلافاً لأبى يوسف، لا الشهيد، خلافاً لمالك، والشافعى رحمهما الله، على ما عرف فى موضعه، لكن الشيخ إنما ساق هذا لبيان أنا لا نترك الصلاة على من مات من أهل البدع والفجور، لا للعموم الكلى.

ولكن المظهرون للإسلام قسمان: إما مؤمن، وإما منافق، فمن علم نفاقه، لم تجز الصلاة عليه والاستغفار له، ومن لم يعلم ذلك منه، صلى عليه، فإذا علم شخص نفاق شخص، لم يصلِّ هو عليه، وصلى عليه من لم يعلم نفاقه، وكان عمر رضي الله عنه لا يصلى على من لم يصلِّ عليه حذيفة، لأنه كان فى غزوة تبوك قد عَرَفَ المنافقين، وقد نهى الله سبحانه وتعالى رسوله ﷺ عن الصلاة على المنافقين، وأخبر أنه لا يغفر لهم باستغفاره، وعلل ذلك بكفرهم بالله ورسوله، فمن كان مؤمناً بالله ورسوله، لم ينه عن الصلاة عليه، ولو كان له من الذنوب الاعتقادية البدعية، أو العملية أو الفجورية ما له، بل قد أمره الله تعالى بالاستغفار للمؤمنين، فقال تعالى: ﴿**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ**﴾ (محمد: 19)، فأمره سبحانه بالتوحيد والاستغفار لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات، فالتوحيد أصل الدين، والاستغفار له وللمؤمنين كماله، فالدعاء لهم بالمغفرة، والرحمة، وسائر الخيرات، إما واجب، وإما مستحب، وهو على نوعين: عام، وخاص، أما العام فظاهر، كما فى هذه الآية، وأما الدعاء الخاص، فالصلاة على الميت، فما من مؤمن يموت إلا وقد أمر المؤمنون أن

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

يصلوا عليه صلاة الجنازة، وهم مأمورون فى صلاتهم عليه أن يدعوا له، كما روى أبو داود، وابن ماجه، عن أبى هريرة رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا صليتم على الميت، فأخلصوا له الدعاء**»(1).

قوله: «ولا ننزل أحداً منهم جنة ولا ناراً».

ش: يريد: أنا لا نقول عن أحد معين من أهل القبلة: إنه من أهل الجنة، أو من أهل النار، إلا من أخبر الصادق ﷺ أنه من أهل الجنة كالعشرة رضي الله عنهم، وإن كنا نقول: إنه لابد أن يدخل النار من أهل الكبائر من شاء الله إدخاله النار، ثم يخرج منها بشفاعة الشافعين، ولكنا نقف فى الشخص المعين، فلا نشهد له بجنة ولا نار إلا عن علم، لأن الحقيقة باطنة، وما مات عليه لا نحيط به، لكن نرجو للمحسنين، ونخاف على المسيئين.

وللسلف فى الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال:

أحدها: أن لا يشهد لأحد إلا للأنبياء، وهذا ينقل عن محمد ابن الحنفية، والأوزاعى.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

نحن لا نشهد لأحد، مهما بلغ من الصلاح والتقى، لا نشهد له بالجنة، لأننا لا نعلم الغيب، ولا نحكم لأحد من المسلمين بالنار مهما عمل من المعاصي، لا نحكم عليه بالنار، لأننا لا ندرى بما ختم له وما مات عليه، وهذا فى المعين.

فنحن ما لنا إلا الظاهر فقط، وكذلك لا يحكم لأحد بالنار، إلا من شهد له بذلك الرسول ﷺ، سواء بجنة أو نار، مثل العشرة المبشرين بالجنة، وهم الخلفاء الراشدون الأربعة، وسعد بن أبى وقاص، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وعبد الرحمن بن عوف، والزبير بن العوام، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، وطلحة بن عبيد الله، رضى الله عنهم. وكذلك شهد رسول الله ﷺ لثابت بن قيس بن شماس الأنصاري، شهد له بالجنة، وكذلك رجل من الأنصار قال: «**يدخل عليكم رجل من أهل الجنة**» فدخل رجل تنطف لحيته من وضوئه، وبيده اليسرى نعلاه، ثم جلس فى الحلقة،

---

(1) أخرجه أبو داود (3199)، وابن ماجه (1497)، وابن حبان (754)، والبيهقى (4/ 40)، وصححه الألبانى فى «الإرواء» (731).

والثاني: أنه يشهد بالجنة لكل مؤمن جاء فيه النص، وهذا قول كثير من العلماء وأهل الحديث.

والثالث: أنه يشهد بالجنة لهؤلاء ولمن شهد له المؤمنون، كما فى الصحيحين: أنه مر بجنازة، فأثنوا عليها بخير، فقال النبى ﷺ : «**وجبت**» ومر بأخرى، فأثنى عليها بشرٍّ، فقال: «**وجبت**». وفى رواية كرر: «**وجبت**» ثلاث مرات، فقال عمر ﷺ: يا رسول الله، ما وجبت؟ فقال رسول الله ﷺ : «**هذا أثنيتم عليه خيراً وجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شراً وجبت له النار، أنتم شهداء الله فى الأرض**»(1).

وقال ﷺ : «**توشكون أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار**»، قالوا: بم يا رسول الله ؟ قال: «**بالثناء الحسن والثناء السيئ**»(2) فأخبر أن ذلك مما يعلم به أهل الجنة وأهل النار.

وفى اليوم الثانى والثالث قال عليه الصلاة والسلام نفس المقالة، ودخل نفس الرجل، وهذا من باب التأكيد، وإلا فشهادة واحدة تكفي، وقد تابعه عبد الله بن عمرو -رضى الله عنهما- حتى يعلم عمله الذى بسببه بشر بالجنة، فلم يجد عنده كثير عبادة، وجده محافظاً على الفرائض، ويقوم من الليل، وكان إذا استيقظ من الليل ذكر الله وسبح وهلل، فلما أراد عبد الله أن يغادر قال للرجل: إنى سمعت رسول الله عليه الصلاة والسلام يقول كذا وكذا، فأردت أن أسبر عملك، فقال الرجل: ما هو إلا ما رأيت. فلما ولّى دعاه وقال: إلا أننى لا أجد فى قلبى غلاً على مسلم، قال: هذا، وهذا الذى لا نطيقه.

الحاصل: أن النبى ﷺ إذا شهد لأحد بالجنة، فإننا نشهد له بالجنة، ونقطع له بالجنة، وأما غيره فلا نقطع له، ولكن نرجو له الخير وكذلك الكافر المعين لا نحكم عليه بالنار، لأنه قد يتوب ويموت على التوبة، يختم له بخير، لكننا نخاف عليه، هذا من حيث التعيين.

أما من حيث العموم: فنقطع أن المسلمين فى الجنة، ونقطع أن الكفار من أهل النار.

---

(1) أخرجه البخارى (1367)، (2642)، ومسلم (949)، والنسائى (4/ 49-50)، وأحمد (3/ 186)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (4/ 289).

(2) أخرجه أحمد (3/ 416)، (6/ 466)، وابن ماجه (4221)، من طريق ابن أبى زهير الثقفى عن أبيه مرفوعاً. قال فى «الزوائد»: إسناده صحيح ورجاله ثقات.

قوله: «ولا نشهد عليهم بكفر ولا بشرك ولا بنفاق، ما لم يظهر منهم شيء من ذلك، ونذر سرائرهم إلى الله تعالى».

ش: لأنا قد أمرنا بالحكم بالظاهر، ونهينا عن الظن واتباع ما ليس لنا به علم، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ الآية (الحجرات:11)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ (الحجرات:12)، وقال تعالى: ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ (الإسراء:36).

قوله: «ولا نرى [القتل][1] على أحد من أمة محمد ﷺ إلا من وجب عليه السيف».

ش: في الصحيح عن النبي ﷺ ، أنه قال: «**لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه، المفارق للجماعة**»[2].

قال الشيخ صالح بن فوزان:

الأصل في المسلم: العدالة، وهذه قاعدة عظيمة فلا نسيء الظن فيه ولا نتجسس عليه، ولا نتتبعه، لكن إن ظهر لنا شيء حكمنا به عليه، وإن لم يظهر شيء فلا نسيء الظن بالمسلمين، فنعامله بما يظهر منه، ونحن لسنا مكلفين بالبحث عن الناس والتحري عنهم والحكم عليهم، لم يكلفنا الله بذلك.

نحسن الظن بهم، وسرائرهم إلى الله تعالى، ولم نكلف أن نبحث عن الناس وعن أحوالهم، والواجب ستر المسلم وإحسان الظن به، والتآخي بين المسلمين ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات:10).

قال الشيخ صالح بن فوزان:

لا يجوز قتل المسلم، واستباحة دمه، لأن الله عصمه بالإسلام، قال عليه الصلاة والسلام: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم**

---

(1) كلمة «القتل» زدناها لتصحيح الكلام، لم تذكر بالأصل ويجب أن تزاد هي أو ما في معناها. (ش)

(2) أخرجه البخاري (6878)، ومسلم (1676)، وأبو داود (4352)، والترمذي (1402)، وابن ماجه (2534)، والنسائي (7/ 90-91)، (8/ 82)، وأحمد (1/ 382، 428، 444، 465)، وابن أبي عاصم في «السنة» (60)، والطيالسي (289)، والحميدي (119)، والبغوي في «شرح السنة» (2517)، والبيهقي (8/ 19)، والدارقطني (3/ 82).

إلا بحقها، وحسابهم على الله»، فمن أظهر الإسلام ونطق بالشهادتين، ولم يظهر منه ناقض من نواقض الإسلام، فإن دمه حرام، فلا يجوز الاعتداء عليه وسفك دمه، قال عليه الصلاة والسلام: **«إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا»** قال هذا في خطبته بمنى يوم النحر.

هل هناك أشد من هذا؟ فحرمة المؤمن عند الله أعظم من حرمة الكعبة، لأن النبي ﷺ لما نظر إلى الكعبة قال: **«ما أشد حرمتك! وحرمة المسلم أعظم عند الله من حرمتك»** أو كما قال عليه الصلاة والسلام.

وجاء عنه عليه الصلاة والسلام: **«لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»**.

الأول: الثيب الزاني، هو المحصن الذي سبق أن وطأ زوجته في نكاح صحيح وهما عاقلان بالغان حران، فإذا زنى رجم حتى الموت.

الثاني: المسلم إذا تعدى على المسلم فقتله ظلماً وعدواناً، وطالب أولياء المقتول بالقصاص فيقتل ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى ﴾ (البقرة:178)، أي: فرض عليكم، وقال تعالى: ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ (المائدة:45).

والثالث: هو المرتد، فيقتل حد الردة، وما عدا الثلاثة فدم المسلم محرم حرمة عظيمة.

كذلك البغي، إن بغى على المسلمين ولو كان مسلماً فالبغاة يقاتلون، لأنهم يريدون أن يفرقوا كلمة المسلمين، ويخرجوا على إمامهم، فيجب قتالهم ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ (الحجرات:9)، وتستحل دماءهم من أجل كفهم عن البغي، ولصيانة جماعة المسلمين وكلمتهم وحفظ الأمن.

وكذلك تستباح دماء قطاع الطريق ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الأَرْضِ ﴾ (المائدة:33) فجزاؤهم على حسب جرائمهم.

فهؤلاء أحل الله قتلهم، لدفع شرهم وعدوانهم.

قوله: «ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة».

ش: قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء:59). وفى الصحيح عن النبى ﷺ، أنه قال: **«من أطاعنى، فقد أطاع الله، ومن عصانى، فقد عصى الله، ومن يطع الأمير، فقد أطاعنى، ومن يعص الأمير، فقد عصانى»**[1].

وعن أبى ذر رضي الله عنه، قال: **«إن خليلى أوصانى أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً حبشياً مجدَّع الأطراف»**[2]. وعند البخارى: **«ولو لحبشى كأن رأسه زبيبة»**[3].

وفى الصحيحين أيضاً: **«على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة»**. [4]

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذه مسألة عظيمة، فمن أصول أهل السنة والجماعة: أنهم لا يرون الخروج على ولاة أمر المسلمين ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء:59)، وقال عليه الصلاة والسلام: **«من يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني»** فلا يجوز الخروج عليهم، ولو كانوا فساقاً لأنهم انعقدت بيعتهم، وثبتت ولايتهم، وفى الخروج عليهم ولو كانوا فساقاً مفاسد عظيمة، من شق العصا، واختلاف الكلمة، واختلال الأمن، وتسلط الكفار على المسلمين.

---

(1) أخرجه البخارى (7137)، ومسلم (1835)، والنسائى (7/ 154)، وابن ماجه (31)، (2859)، وأحمد (2/ 252-253، 270، 313)، والطيالسى (2432).

(2) أخرجه مسلم (240)، (648)، (1737)، والبخارى فى «الأدب المفرد» (113)، وابن ماجه (2862)، والطيالسى (452).

(3) أخرجه البخارى (693)، (696)، (7142)، وابن ماجه (2860)، وأحمد (3/ 114)، والطيالسى (2087)، والبيهقى فى «الشعب» (7346)، والبغوى فى «شرح السنة» (2452)، والآجرى فى «الشريعة» (39).

(4) أخرجه البخارى (2955)، (7144)، ومسلم (1839)، وأبو داود (2536)، والنسائى (7/ 160)، والترمذى (1707)، وابن ماجه (2864)، وأحمد (2/ 17، 142).

وعن حذيفة بن اليمان، قال: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر، مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «**نعم**»، فقلت: هل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «**نعم، وفيه دخن**»، قال: قلت: وما دخنه ؟ قال: «**قوم يستنون بغير سنتي، ويهدون بغير هَدْيي، تعرف منهم وتنكر**» فقلت: هل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: «**نعم، دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها**» فقلت: يا رسول الله، صفهم لنا، قال: «**نعم، قوم من جلدتنا، يتكلمون بألسنتنا**»، قلت: يا رسول الله، فما ترى إذا أدركني ذلك؟ قال: «**تلزم جماعة المسلمين، وإمامهم**» فقلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام ؟ قال: «**فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض على أصل شجرة، حتى يدركك الموت وأنت على ذلك**»[1].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من رأى من أميره شيئاً يكرهه، فليصبر، فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات، فميتته جاهلية**»[2].

وفي رواية: «**فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه**»[3].

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (ما خرج قوم على إمامهم إلا كانت حالتهم بعد الخروج أسوأ من حالتهم قبل الخروج) أو كما ذكر.

وهذا حتى عند الكفار، إذا قاموا على ولي أمرهم وخرجوا عليه، فإنه يختل أمنهم ويصبحون في قتل وقتيل، ولا يقر لهم قرار، كما هو مشاهد من الثورات التي حدثت في التاريخ، فكيف بالخروج على إمام المسلمين؟ فلا يجوز الخروج على الأئمة وإن كانوا فساقاً، ما لم يخرجوا عن الدين، قال عليه الصلاة والسلام: «**اسمعوا وأطيعوا إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان**» فالفسق والمعاصي لا توجب الخروج عليهم، خلافاً للخوارج والمعتزلة الذين يرون الخروج عليهم إن كان عندهم معاص وحصل منهم فسق، فيقولون: هذا هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويقصدون به الخروج على ولاة أمور المسلمين.

---

(1) أخرجه البخاري (3606)، (7084)، ومسلم (1847)، وأحمد (2/ 17).

قال الشيخ أحمد شاكر: رواه مسلم (2/ 88)، وهذا لفظه. وكان في المطبوعة تحريف ونقص، صححناه من صحيح مسلم. ورواه أيضاً البخاري وأبو داود وابن ماجه، كما في ذخائر المواريث (1738).

(2) أخرجه البخاري (7053)، (7054)، (7143)، ومسلم (1849)، وأحمد (1/ 275، 297، 310)، وابن أبي عاصم (1101)، والدارمي (2/ 241)، والبيهقي (8/ 157).

(3) أخرجه مسلم (1853)، وغيره.

وعن أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ : **«إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخر منهما»**[1].

وعن عوف بن مالك رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ ، قال: **«خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم، ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم»**، فقلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم بالسيف عند ذلك ؟ قال: **«لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا مَنْ ولي عليه وال، فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يداً من طاعته»**[2].

فقد دل الكتاب والسنة على وجوب طاعة أولى الأمر، ما لم يأمروا بمعصية، فتأمل قوله تعالى: ﴿ **أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ** ﴾ (النساء: 59)، كيف قال: ﴿ **وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ** ﴾ ، ولم يقل: وأطيعوا أولى الأمر منكم؟ لأن الأمر لا يفردون بالطاعة، بل يطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله، وأعاد الفعل مع الرسول لأن من يطع الرسول، فقد أطاع الله، فإن الرسول لا يأمر بغير طاعة الله، بل هو معصوم فى ذلك، وأما ولى الأمر[3]، فقد يأمر بغير طاعة الله، فلا يطاع إلا فيما هو طاعة لله ورسوله.

فأصول المعتزلة خمسة:

الأول: التوحيد، ومعناه: نفي الصفات، ويرون من يثبت الصفات فهو مشرك.

الثاني: العدل، ومعناه: نفي القدر، فيقولون: إن إثبات القدر جور وظلم، ويجب العدل على الله.

الثالث: الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ويريدون به الخروج على أئمة المسلمين إن كان عندهم معاصٍ دون الكفر. وهذا هو المنكر بنفسه، وليس من المعروف في شيء.

الرابع: المنزلة بين المنزلتين، وهو الحكم على أصحاب الكبائر بالخروج من الإسلام، وعدم الدخول في الكفر، وأما الخوارج فيحكمون عليه بالكفر.

---

(1) أخرجه مسلم (1855)، وأحمد (6/ 24، 28)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (1017).

(2) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(3) فى المطبوعة «أولى الأمر» وهو خطأ واضح. (ش)

وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا، فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل فى الصبر على جورهم تكفير السيئات، ومضاعفة الأجور، فإن الله تعالى ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد فى الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل، قال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾ (الشورى:30)، وقال تعالى: ﴿أَوَ لَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ (آل عمران:165)، وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ (النساء:79)، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (الأنعام:129)، فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير الظالم، فليتركوا الظلم.

وعن مالك بن دينار: أنه جاء فى بعض كتب الله: أنا الله مالك الملك، قلوب الملوك بيدى، فمن أطاعنى، جعلتهم عليه رحمة، ومن عصانى، جعلتهم عليه نقمة، فلا تشغلوا أنفسكم بسب الملوك، لكن توبوا أعطفهم عليكم[1].

الخامس: إنفاذ الوعيد، ومعناه: أن من مات على معصية وهى كبيرة من الكبائر دون الشرك، فهو خالد مخلد فى النار، فهم يوافقون الخوارج فى مصيره فى الآخرة، ويخالفون الخوارج فى أنه فى منزلة بين المنزلتين، وألف فيها القاضى عبد الجبار - من أئمتهم- كتاباً سماه: شرح الأصول الخمسة.

(وإن جاروا) الجور معناه: الظلم، وإن تعدوا وظلموا الناس بأخذ أموالهم، وضرب ظهورهم، أو يقتلون المسلم، فلا يرون الخروج عليهم، لقوله عليه الصلاة والسلام: «**اسمع وأطع وإن أخذ مالك وجلد ظهرك**» فالصبر عليهم أولى من الخروج، لما فى الخروج من المفاسد العظيمة، فهذا من باب ارتكاب أخف الضررين لدفع أعلاهما، وهى قاعدة عند أهل السنة والجماعة، والنبى ﷺ أمر بالصبر على جور الولاة وإن ظلموا وجاروا وإن فسقوا.

(ولا ندعو عليهم): لا يجوز الدعاء عليهم، لأن هذا خروج معنوي، مثل الخروج عليهم بالسلاح، وكونه دعا عليهم، لأنه لا يرى ولايتهم، فالواجب الدعاء لهم بالهدى والصلاح، لا الدعاء عليهم، فهذا أصل من أصول أهل السنة والجماعة، فإذا رأيت أحداً يدعو على ولاة الأمور، فاعلم أنه ضال

---

(1) هذا من الإسرائيليات وقد رفعه بعض الضعفاء إلى النبى صلى الله عليه وعلى آله وسلم رواه الطبرانى فى «الأوسط» عن أبى الدرداء، قال الهيثمى فى «المجمع» (5/ 249): وفيه إبراهيم بن راشد وهو متروك.

فى عقيدته، وليس على منهج السلف، وبعض الناس قد يتخذ هذا من باب الغيرة والغضب لله عز وجل، لكنها غيرة وغضب فى غير محلهما، لأنهم إذا زالوا حصلت المفاسد.

قال الإمام الفضيل بن عياض -رحمه الله- ويروى ذلك عن الإمام أحمد يقول: (لو أنى أعلم أن لى دعوة مستجابة لصرفتها للسلطان).

والإمام أحمد صبر فى المحنة، ولم يثبت عنه أنه دعا عليهم أو تكلم فيهم، بل صبر وكانت العاقبة له، هذا مذهب أهل السنة والجماعة.

فالذين يدعون على ولاة أمور المسلمين ليسوا على مذهب أهل السنة والجماعة، وكذلك الذين لا يدعون لهم، وهذا علامة أن عندهم انحرافاً عن عقيدة أهل السنة والجماعة.

وبعضهم ينكر على الذين يدعون فى خطبة الجمعة لولاة الأمور، ويقولون: هذه مداهنة، هذا نفاق، هذا تزلف. سبحان الله! هذا مذهب أهل السنة والجماعة، بل من السنة الدعاء لولاة الأمور، لأنهم إذا صلحوا صلح الناس، فأنت تدعو لهم بالصلاح والهداية والخير، وإن كان عندهم شر، فهم ما داموا على الإسلام فعندهم خير، فما داموا يحكمون الشرع، ويقيمون الحدود، ويصونون الأمن، ويمنعون العدوان عن المسلمين، ويكفون الكفار عنهم، فهذا خير عظيم، فيدعى لهم من أجل ذلك. وما عندهم من المعاصى والفسق، فهذا إثمه عليهم، ولكن عندهم خير أعظم، ويدعى لهم بالاستقامة والصلاح فهذا مذهب أهل السنة والجماعة، أما مذهب أهل الضلال وأهل الجهل، فيرون هذا من المداهنة والتزلف، ولا يدعون لهم، بل يدعون عليهم.

والغيرة ليست فى الدعاء عليهم، فإن كنت تريد الخير، فادعُ لهم بالصلاح والخير، فالله قادر على هدايتهم وردهم إلى الحق، فأنت هل يئست من هدايتهم؟ هذا قنوط من رحمة الله، وأيضاً الدعاء لهم من النصيحة، كما قال عليه الصلاة والسلام: «**الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة**» قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «**لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**». فهذا أصل عظيم يجب التنبه له، وبخاصة فى هذه الأزمنة.

(ولا ننزع يداً من طاعتهم) هذا تأكيد لما سبق، حتى ولو حصل منهم ظلم وجور ومعاص وكبائر دون الشرك، فإننا لا ننزع يداً من طاعتهم، ولا نخرج عليهم ولا نعصيهم ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ**﴾ (النساء:59)، بل نجاهد معهم، ونشهد الجمع والجماعات والأعياد معهم، من أجل اجتماع كلمة المسلمين.

قوله: «ونتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة».

ش: السنة: طريقة الرسول ﷺ، والجماعة: جماعة المسلمين، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين، فاتباعهم هدى، وخلافهم ضلال، قال الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (آل عمران:31).

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء:59)، فالله أمر بطاعة ولاة الأمر من المسلمين، أما الكافر فلا طاعة له على المسلمين ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ (النساء:141)، لأنه قال: ﴿وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ يعني المسلمين. فتجب طاعتهم إلا إذا أمروا بمعصية، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الله، فلا تطعه في تلك المعصية، لكن ليس المعنى أن تخرج عليه وتنزع الطاعة مطلقاً، بل لا تطعه في تلك المعصية، وأطعه فيما عداها، مما ليس بمعصية، وقال عليه الصلاة والسلام: «**إنما الطاعة في المعروف**».

(**وندعو لهم بالصلاح والمعافاة**): ندعو الله أن يرجعهم إلى الحق، ويصحح ما عندهم من الخطأ، ندعو لهم بالصلاح، لأن صلاحهم صلاح للمسلمين، وهدايتهم هداية للمسلمين، ونفعهم يتعدى لغيرهم، فأنت إن دعوت لهم دعوت للمسلمين.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا أصل عظيم من أصول أهل السنة والجماعة، وهو اتباع سنة النبي ﷺ، قال عليه الصلاة والسلام: «**فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار**» فلما أمر بالسنة، نهى عن البدعة.

والبدعة: ما أحدث في الدين مما ليس منه، لقوله عليه الصلاة والسلام: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**»، وكل عبادة وكل عمل يتقرب به العبد لله، وليس عليه دليل من الكتاب ولا السنة، فهو بدعة، وإن كان قصد فاعله التقرب إلى الله فهو إنما يبعده عن الله، ولا يثاب عليه، بل يعاقب، فالسنة ما كان عليه دليل من الكتاب أو السنة.

والبدع كثيرة جداً، فالناس يحدثون بدعاً كثيرة، فالبدع لا تقر ولا يعمل بها مهما كانت وممن صدرت، ومن البدع ما يعمل من الاحتفالات بالمولد النبوي، فهو بدعة، ليس عليه دليل من الكتاب

وقال تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً ﴾(النساء:115).

وقال تعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ ﴾(النور:54).

وقال تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾(الأنعام:153).

وقال تعالى: ﴿ وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾(آل عمران:105).

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾(الأنعام:159).

ولا السنة ولا هدى الخلفاء الراشدين، ولا من هدى القرون المفضلة التى شهد لها رسول الله ﷺ بالخيرية، إنما أحدث بعد هذه القرون لما فشا الجهل، وأول من أحدث المولد: الشيعة الفاطميون، ثم أخذه الأغرار المنتسبون لأهل السنة عن حسن نية وقصد، ويزعمون أنه من محبة الرسول، وليس ذلك من محبته، إنما المحبة بالاتباع لا الابتداع.

تعصى الإله وأنت تزعم حبه	هذا لعمرى فى القياس شنيع
لو كان حبك صادقاً لأطعته	إن المحب لمن يحب مطيع

فعلامة المحبة الصادقة: الاتباع، أما الابتداع فهى علامة على الكراهة، لأن النبى ﷺحذر من البدعة، وأنت تحييها وتحدثها، فمعنى ذلك أنك تكره السنة، وإذا كنت تكره السنة فأنت تكره الرسول فإن كنت تريد الخير فتب إلى الله وارجع، أما العناد والمكابرة فهذا اختيار سيئ لنفسك.

وكذلك نلزم الجماعة ونترك الشذوذ، فلا نأتى بعمل ولا بقول شاذ ليس عليه عمل المسلمين وقولهم، لأن هذا يفرق الكلمة ويحدث العداوة، فما دام المسلمون يمشون على منهج الكتاب والسنة، فلا نترك ما هم عليه لقول شاذ، فالشذوذ والمخالفات لا تجوز، والحمد لله، المسلمون يبحثون عن الحق، وإجماعهم «إن الله تعالى لا يجمع أمتى على ضلالة» حتى الحديث إن ورد عن طريق وسند صحيح، لكن فيه مخالفة لما هو أصح منه، فيسمى حديثاً شاذاً عند المحدثين.

وثبت في «السنن» الحديث الذي صححه الترمذي، عن العرباض بن سارية، قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع ؟ فماذا تعهد إلينا ؟ فقال: «**أوصيكم بالسمع والطاعة، فإنه من يعش منكم بعدي، فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة**»(1).

فيجب التثبت في هذه الأمور، ولا ننبش في أقوال وأفعال مهجورة ونؤلف فيها ونشوش على الناس أمور دينهم، والشذوذ: مخالفة ما عليه جماعة المسلمين، والخلاف ضد الاتفاق،

---

(1) **حديث صحيح**: وأخرجه الترمذي (2676)، وابن ماجه (43)، (44)، وأحمد (4/ 126)، وابن أبي عاصم في «السنة» (27)، (30)، (31)، (33)، (54)، (56)، (1037)، (1039)، (1042)، (1044)، والدارمي (95)، والحاكم (1/ 95-96)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (7516)، والآجري في «الشريعة» (94)، والبغوي في «شرح السنة» (102)، والطبراني في «الكبير» (جـ 18/ رقم 617-620) وفي «الشاميين» (1180)، (3017)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (79)، (80)، (81)، (2296)، (2297)، كلهم من طرق عن عبد الرحمن بن عمرو الأسلمي عن العرباض به. وعبد الرحمن بن عمرو روى عنه جماعة. وذكره ابن حبان في «الثقات»: وقال الحافظ في «التقريب»: مقبول، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق. وقد توبع عليه تابعه حجر بن حجر.
أخرجه أبو داود (4607)، وأحمد (4/ 126-127)، وابن حبان (5)، وابن أبي عاصم في «السنة» (57)، (1040)، والآجري في «الشريعة» (92)، والطبراني في «مسند» الشاميين (438)، كلهم من طريق عبد الرحمن بن عمرو الأسلمي وحجر بن حجر الكلاعي عن العرباض به. وحجر بن حجر قال الذهبي: ما حدث عنه سوى خالد بن معدان.
ورواه أحمد (4/ 127)، من طريق خالد بن معدان عن عبد الله بن أبي بلال عن العرباض به. وعبد الله ابن أبي بلال قال الذهبي: ما روى عنه سوى خالد بن معدان. ورواه ابن ماجه (42)، وابن أبي عاصم (26)، (55)، (1038)، والحاكم (1/ 97)، والطبراني في «الكبير» (جـ 18/ رقم 622)، وفي «مسند الشاميين» (786)، كلهم من طريق يحيى بن أبي المطاع عن العرباض به. ويحيى بن أبي المطاع وثقه دحيم، ولكن أنكر سماعه من العرباض.
ورواه ابن أبي عاصم في «السنة» (29)، (59)، (1043)، والطبراني في «الكبير» (جـ 18/ رقم 623)، وفي «الشاميين» (697)، كلهم من طريق إسماعيل بن عياش عن أرطأة بن المنذر عن المهاصر بن حبيب عن العرباض به. وإسماعيل بن عياش روايته عن الشاميين مستقيمة. وللحديث طرق أخرى عن العرباض. والحديث صححه الشيخ الألباني في «الصحيحة» وفي «تخريج السنة».

وقال ﷺ: «**إن أهل الكتابين افترقوا فى دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة ـ يعنى الأهواء ـ كلها فى النار إلا واحدة، وهى الجماعة**». (1)

وفى رواية: قالوا: من هى يا رسول الله ؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابى**».

فبيّن ﷺ أن عامة المختلفين هالكون من الجانبين، إلا أهل السنة والجماعة .

وما أحسن قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، حيث قال: من كان منكم مستناً، فليستن بمن قد مات، فإن الحى لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا أفضل هذه الأمة، أبرها قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم فى آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم.

وسيأتى لهذا المعنى زيادة بيان إن شاء الله تعالى، عند قول الشيخ: «**ونرى الجماعة حقاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً**».

والفرقة ضد الاجتماع، والشذوذ ضد الائتلاف، أما أن نبحث عن الشاذ، فهذا تضليل للأئمة وتجهيل لهم، وهل أنت أوتيت علماً أكثر من علمهم، وخصصت بعلم لم يصلوا إليه؟ وما آل إليه بعض الناس من هذه الأمور فى العصور المتأخرة التى يفشو فيها الجهل، وأغلب ما يصدر ذلك عن واحد متعالم وليس بعالم، ولم يدرس العقيدة الصحيحة والفقه، إنما تفقه على نفسه وصار يضيف إلى دين الله ما ليس منه، وهذه مصيبة، فالعلم ليس بفوضى، إنه يحتاج إلى ضوابط وفقه ودراية.

---

(1) **حديث صحيح**: وأخرجه ابن أبى عاصم فى «السنة» (68)، والطبرانى فى «الكبير» (8035)، (8051)، (8052)، (8053)، وفى «الأوسط» (2202)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (151)، (152)، كلهم من طرق عن أبى غالب عن أبى أمامة به. وأبو غالب: حسن الحديث.
وأورده الهيثمى فى «المجمع» (7/ 258)، وقال: وفيه أبو غالب وثقه ابن معين وغيره، وبقية رجال الأوسط ثقات، وكذلك أحد إسنادى الكبير. وقد مضى تخريجه من حديث أبى هريرة، ومعاوية، وابن عمرو والحديث صححه الشيخ الألبانى فى «تخريج السنة» . وأما الزيادة فقد بينا أنها ضعيفة.

قوله: «ونحب أهل العدل والأمانة، ونبغض أهل الجور والخيانة».

ش: وهذا من كمال الإيمان وتمام العبودية، فإن العبادة تتضمن كمال المحبة ونهايتها، وكمال الذل ونهايته، فمحبة رسل الله وأنبيائه وعباده المؤمنين من محبة الله، وإن كانت المحبة التى لله لا يستحقها غيره، فغير الله يُحَب فى الله، لا مع الله، فإن المحب يحب ما يحب محبوبه، ويبغض ما يبغض، ويوالى من يواليه، ويعادى من يعاديه، ويرضى لرضائه، ويغضب لغضبه، ويأمر بما يأمر به، وينهى عما ينهى عنه، فهو موافق لمحبوبه فى كل حال.

والله تعالى يحب المحسنين، ويحب المتقين، ويحب التوابين، ويحب المتطهرين، ونحن نحب من أحبه الله.

والله لا يحب الخائنين، ولا يحب المفسدين، ولا يحب المستكبرين، ونحن لا نحبهم أيضاً، ونبغضهم، موافقة له سبحانه وتعالى.

وفى «الصحيحين»، عن النبى ﷺ: **«ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع فى الكفر بعد أن أنقذه الله منه، كما يكره أن يلقى فى النار»**[1].

قال الشيخ صالح بن فوزان:

المحبة عمل قلبي، والمحبة على قسمين:

أولا: محبة طبيعية، كمحبة الإنسان لأهله وزوجته وأولاده، ومحبته لأصدقائه، ومحبته للأكل والشرب، فهذه المحبة لا تدخل فى أمر العبادة.

ثانياً: محبة دينية، وهذه على نوعين:

النوع الأول: محبة الله سبحانه وتعالى، وهى أعظم أنواع العبادة، يقول ابن القيم:

وعبادة الرحمن غاية حبه ... مع ذل عابده هما قطبان

---

(1) أخرجه البخارى (16)، (21)، (6041)، (6941)، ومسلم (43)، والنسائى (8/ 94، 96)، وابن ماجه (4033)، وأحمد (3/ 103، 172، 174، 230، 248، 275، 288)، والترمذى (2626).

فالمحبة التامة مستلزمة لموافقة المحبوب في محبوبه ومكروهه، وولايته وعداوته، ومن المعلوم أن من أحب الله المحبة الواجبة، فلابد أن يبغض أعداءه، ولابد أن يحب ما يحبه من جهادهم، كما قال تعالى: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ** ﴾ (الصف:4).

وعليهما فلك العبادة دائر ما دار حتى قامت القطبان

عبادة الرحمن غاية حبه، أي: منتهى حبه، وتدور عليها أمور العبادات كلها، فهي نوع عظيم من أنواع العبادة، لا يجوز أن يُحَبَّ أحد مع الله ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ** ﴾ (البقرة:165)، هذا شرك في المحبة، التي هي أعظم أنواع العبادة، ولذلك قال: ﴿ **وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ** ﴾ (البقرة:165)، فالمؤمنون لا يحبون إلا الله، ومحبتهم أشد من محبة أهل الأصنام لأصنامهم، لأن محبة الله لا تنقطع في الدنيا ولا في الآخرة، أما محبة غيره من المعبودين فتنقطع في الآخرة، وتحصل العداوة بين من عبد من دون الله ومن عبده ﴿ **وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ** ﴾ (الأحقاف:6)، ﴿ **إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ** ﴾ (العنكبوت:25).

النوع الثاني: المحبة في الله ولأجل الله، وذلك بأن تحب ما يحبه الله من الأعمال والأشخاص، وتحب أهل الإيمان والتقوى، ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ** ﴾ (البقرة:222)، ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ** ﴾ (البقرة:195)، فأنت تحبهم، لأن الله يحبهم، وفي مقدمة هؤلاء: الملائكة، والأنبياء والرسل، والأولياء والصالحون، وجميع المؤمنين.

وهذه تسمى المحبة في الله، وهي أوثق عرى الإيمان، كما جاء في الحديث: «**أوثق عرى الإيمان: الحب في الله والبغض في الله**»، وقال عليه الصلاة والسلام: «**ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان**» ذكر منها: «**أن يحب المرء لا يحبه إلا لله**».

فتحب أولياء الله لأن الله يحبهم، وتبغض أعداء الله لأن الله يبغضهم، فيكون الحب والبغض من أجل الله، وليس طمعاً في الدنيا، فلا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يحب في الله ويبغض في الله، ويوالي ويعادي لله.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «صارت عامة مؤاخاة الناس على أمر الدنيا، وذلك لا يجدي على أهله شيئاً».

والحب والبغض بحسب ما فيهم من خصال الخير والشر، فإن العبد يجتمع فيه سبب الولاية وسبب العداوة، والحب والبغض، فيكون محبوباً من وجه ومبغوضاً من وجه، والحكم للغالب، وكذلك حكم العبد عند الله، فإن الله قد يحب الشيء من وجه، ويكرهه من وجه آخر، كما قال ﷺ، فيما يَرْوِى عن ربه عز وجل: «**وما ترددت فى شيء أنا فاعله ترددى عن قبض نفس عبدى المؤمن، يكره الموت، وأنا أكره مساءته، ولابد له منه**»(1).

وهذه المحبة تبقى فى الدنيا والآخرة، وأما محبة الدنيا فتنقطع، وتكون عداوة فى الآخرة ﴿**الأَخِلاَّءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلاَّ الْمُتَّقِينَ**﴾ (الزخرف:67).

وتبغض الشخص من أجل الله، وليس من أجل أنه أساء إليك، بل تبغضه، لأنه عدو لله، وهذه ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام: الحب والبغض فى الله ﴿**قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِى إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ**﴾ (الممتحنة:4).

ومن السبعة الذين يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله «**رجلان تحابا فى الله، اجتمعا عليه وتفرقا عليه**» فالحب فى الله والبغض فى الله أمره عظيم، لأنه فرقان بين الحق والباطل ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا**﴾ (الأنفال:29)، فالمؤمن يكون عنده فرقان، يفرق بين هذا وهذا.

وقد ذكر العلماء أن الناس فى المحبة على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: منهم من يحب محبة خالصة ليس معها بغضاء، وهم الملائكة والرسل عليهم الصلاة والسلام، وخلص المؤمنين كالصحابة ﴿**رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا**﴾ (الحشر:10)، وكذلك السلف الصالح وأهل السنة والجماعة، لصفاء ما هم عليه من العقيدة وما هم عليه من الحق، لطاعتهم لله ورسوله.

القسم الثاني: من يبغض بغضاً خالصاً ليس معه محبة، وهم الكفار، أعداء الله ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ**﴾ (الممتحنة:1) أي: أحباء تحبونهم وتوالونهم وتناصرونهم، وتدافعون عنهم، بل الواجب التبرؤ منهم، لأنهم أعداء الله ﴿**لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ**﴾ (المجادلة:22)، والمقصود بالروح هنا: قوة الإيمان.

(1) حديث صحيح: وقد سبق تخريجه.

فبين أنه يتردد، لأن التردد تعارض إرادتين، وهو سبحانه يحب ما يحبه عبده المؤمن، ويكره ما يكرهه، وهو يكره الموت فهو يكرهه، كما قال: «**وأنا أكره مساءته**» وهو سبحانه قضى بالموت، فهو يريد كونه، فسمى ذلك تردداً، ثم بين أنه لابد من وقوع ذلك، إذ هو يفضي إلى ما هو أحب منه.

قوله: «ونقول: الله أعلم فيما اشتبه علينا علمه».

ش: تقدم فى كلام الشيخ رحمه الله أنه ما سلم فى دينه إلا من سلم لله عز وجل ولرسوله ﷺ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه.

ومن تكلم بغير علم، فإنما يتبع هواه، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ (القصص:50).

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ ۝ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ (الحج:3، 4).

القسم الثالث: من يجتمع فيه محبة وبغض، وهو المؤمن العاصي، يحب من وجه، ويبغض من وجه، تحبه لما فيه من الخير والطاعة، وتبغضه لما فيه من المعاصي والمخالفة، هكذا ينبغي على المسلم أن يميز.

والمحبة بابها باب عظيم ينبغي التنبه له ومعرفته، لأن عليه مداراً عظيماً فى العقيدة وأمور الدين، فالإنسان لا يمشى إمعة، لا يدرى من يحب ومن يبغض، بل يجعل المحبة والبغضاء ميزاناً يفرق بين أولياء الله وأولياء الشيطان، ولا يجعله ميزاناً دنيوياً وهوى، فمن وافقه على دنياه وهواه وأعطاه شيئاً من الدنيا أحبه، ولو كان من أكفر الناس وأفسقهم، وإن لم يعطه شيئاً أبغضه، ولو كان من أصلح الصالحين، فهذا لا يجوز.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذه مسألة عظيمة، وهى مسألة العلم فالإنسان لا يقول ما لا يعلم، إن علم شيئاً قال به، وإن جهل شيئاً فلا يقول به، ولا يقول فى أمور الدين والعبادات ولا يدخل فيها بغير علم، بل يتوقف، ويقول: الله أعلم.

والإمام مالك إمام دار الهجرة، جاءه رجل فسأله عن أربعين مسألة، فأجاب عن أربع منها، وقال فى الباقي: لا أدرى فقال الرجل: أنا جئتك من كذا وكذا على راحلتى وتقول: لا أدرى؟ قال له الإمام: اركب راحلتك، وارجع إلى البلد الذى جئت منه، وقل: سألت مالكاً فقال: لا أدرى!!

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ وَعِندَ الَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ (غافر:35).

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف:33).

وقد أمر اللّه نبيه ﷺ أن يرد علم ما لم يعلم إليه، فقال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُوا لَهُ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ (الكهف:26)، ﴿قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾ (الكهف:22). وقد قال ﷺ، لما سئل عن أطفال المشركين: «**اللّه أعلم بما كانوا عاملين**»[1].

وقال عمر ﵁: اتهموا الرأى فى الدين، فلو رأيتنى يوم أبى جندل، فلقد رأيتنى وإنى لأرد أمر رسول اللّه ﷺ برأيي، فأجتهد ولا آلو وذلك يوم أبى جندل، والكتاب يكتب، وقال: «اكتب ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾»، قال: اكتب: باسمك اللهم، فرضى

والنبى ﷺ إذا سئل عن شيء لم ينزل عليه فيه وحى فإنه ينتظر حتى ينزل عليه وحي، كذلك الصحابة إذا سألهم رسول الله ﷺ عن شيء لا يعلمونه قالوا: «الله ورسوله أعلم»، لا يتخرصون. فهذا الباب عظيم وخطير، والله عز وجل جعل القول عليه بغير علم مرتبة فوق الشرك به سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف:33)، وقال سبحانه: ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ (الإسراء:36).

يا أخي، يسعك أن تقول: لا أدري، ومن قال: لا أدري، فقد أجاب، ولاتتخرص وتخوض فى أحكام الشرع بغير بصيرة، وقول: لا أدري، فيما لا تعلم، ليس نقصاً فيك، بل العكس، هو كمال، لأنه ورع وتقوى، والناس يحمدونك على هذا.

---

(1) أخرجه البخارى (1358)، (1359)، (1385)، (4775)، (6599)، ومسلم (2658)، وأبو داود (4714)، والترمذى (2138)، وأحمد (2/ 244، 253، 332، 513، 346، 393، 410، 464، 481)، والحميدى (1111)، (1113)، والطيالسى (2433)، وأبو يعلى (6306)، (6394)، (6593)، وعبد الرزاق (20087)، والبيهقى فى «السنن الكبرى» (6/ 202-203)، والبغوى فى «شرح السنة» (83)، (84)، والآجرى فى «الشريعة» (558)، وابن حبان (128)، (129)، (130)، (133)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (2/ 162)، كلهم من طرق عن أبى هريرة به.

رسول الله ﷺ وكتب وأبيت، فقال: «**يا عمر: تراني قد رضيت وتأبى**»[1] ؟!!

وقال أيضاً رضي الله عنه: السنة: ما سنه الله ورسوله ﷺ، لا تجعلوا خطأ الرأى سنة للأمة.

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: أى أرض تقلنى، وأى سماء تظلنى، إن قلت فى آية من كتاب الله برأيى، أو بما لا أعلم[2].

وذكر الحسن بن على الحلوانى، حدثنا عارم، حدثنا حماد بن زيد، عن سعيد بن أبى صدقة، عن ابن سيرين، قال: لم يكن أحد أهيب لما لا يعلم من أبى بكر، ولم يكن بعد أبى بكر أهيب لما لا يعلم من عمر رضي الله عنه، وإن أبا بكر نزلت به قضية، فلم يجد فى كتاب الله منها أصلاً، ولا فى السنة أثراً، فاجتهد برأيه، ثم قال: هذا رأيى، فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ، فمنى، وأستغفر الله.

كثير من المنتسبين إلى العلم -وبخاصة فى هذه الأزمنة المتأخرة التى قل فيها الفقهاء وكثر القراء- يفتون ويحكمون ويتخبطون فى الأحكام الشرعية فى وسائل الإعلام وغيرها بغير بصيرة، ومن فضل الله أنهم انكشفوا أمام الناس بجهلهم، وفضحهم الله عز وجل، ولو أنهم ستروا أنفسهم وتوقفوا عما ليس لهم به علم وتورعوا، لكان ذلك أكمل وأجل لهم عند الله وعند الناس، فلنعتبر بهذا.

---

(1) أخرجه الطبرانى (82)، من طريق على بن عبد العزيز عن يونس بن عبيد الله العميرى عن مبارك بن فضالة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر به. ومبارك بن فضالة مدلس تدليس تسوية وقد عنعنه.
وقال الشيخ أحمد شاكر: كتب مصححو المطبوعة، عند قوله: «فاجتهد ولا آلو» -: «كذا بالأصل، ولعله، رأيتنى ولو أستطيع أن أرد، إلخ». وهذا انتقال نظر. فإن الذى قال: «ولو أستطيع» هو سهل بن حنيف. وحديثه فى البخارى (13/ 244-245)، ومسلم (2/ 66)، فإنه قال: «يا أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم، لقد رأيتنى يوم أبى جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله ﷺ لرددته». وباقى الحديث سياق غير المروى هنا عن عمر. وقال الحافظ فى الفتح: «وقد جاء عن عمر نحو قول سهل، ولفظه: اتقوا الرأى فى دينكم. أخرجه البيهقى فى المدخل، هكذا مختصراً. وأخرجه هو والطبرى والطبرانى مطولاً، بلفظ» فذكر نحو ما هنا عن عمر. وقد رواه ابن حزم فى الإحكام، بتصحيحنا (6/ 46)، بإسناده إلى مبارك بن فضالة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، أنه قال: «يا أيها الناس، اتهموا آراءكم على الدين، فلقد رأيتنى وإنى لأرد أمر رسول الله ﷺ برأيي، أجتهد والله ولا آلو» إلى آخره، بنحو ما هنا، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد (1/ 179)، بنحوه. وقال: «رواه أبو يعلى، ورجاله موثقون، وإن كان فيهم مبارك بن فضالة»، أقول: ومبارك بن فضالة: ثقة، كما حققنا ذلك فى شرح المسند، فى الحديثين (1426، 5989).

(2) إسناده ضعيف: وقد مضى تخريجه.

قوله: «ونرى المسح على الخفين، فى السفر والحضر، كما جاء فى الأثر».

ش: تواترت السنة عن رسول اللّه ﷺ بالمسح على الخفين وبغسل الرجلين، والرافضة تخالف هذه السنة المتواترة، فيقال لهم: الذين نقلوا عن النبى ﷺ الوضوء قولاً وفعلاً، والذين تعلموا الوضوء منه، وتوضؤوا على عهده وهو يراهم ويقرهم، ونقلوه إلى من بعدهم، أكثر عدداً من الذين نقلوا لفظ هذه الآية، فإن جميع المسلمين كانوا يتوضؤون على عهده، ولم يتعلموا الوضوء إلا منه، فإن هذا العمل لم يكن معهوداً عندهم فى الجاهلية، وهم قد رأوه يتوضأ ما لا يحصى عدده إلا اللّه تعالى، ونقلوا عنه ذكر غسل الرجلين فى ما شاء الله من الحديث، حتى نقلوا عنه من غير وجه، فى كتب الصحيح، وغيرها، أنه قال: «**ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار**»[1].

مع أن الفرض إذا كان مسح ظاهر القدم، كان غسل الجميع كلفة لا تدعو إليها الطباع، كما تدعو الطباع إلى طلب الرياسة والمال، فلو جاز الطعن فى تواتر صفة الوضوء، لكان فى نقل لفظ آية الوضوء أقرب إلى الجواز.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

لماذا جاء بهذه المسألة -وهى مسألة فقهية- فى العقيدة؟

لأن هذه المسألة أنكرها المبتدعة، وأثبتها أهل السنة، والمسح على الخفين تواترت به الأحاديث عن النبى ﷺ.

وممن اشتهر عنهم إنكار المسح على الخفين: الرافضة، ويخالفون أهل السنة والجماعة فى ذلك، ويخالفون الأحاديث الثابتة، فالمسح ثابت، يوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام بلياليهن للمسافر، وهذه رخصة وتسهيل من الله على عباده.

فالرافضة ينكرون المسح على الخفين، ويقولون بالمسح على الرجلين، وهذا من أكبر المغالطة، فلا أحد يقول بالمسح على الرجلين، وهكذا من ترك الحق ابتلاه الله بالباطل.

---

(1) أخرجه البخارى (60) (96) (163)، ومسلم (241)، وأبو داود (97)، والنسائى (1/ 77)، وأحمد (2/ 193، 201، 205، 211، 226)، وابن خزيمة (161)، (166)، وابن حبان (1056)، والدارمى (1/ 179)، والطحاوى فى «شرح معانى الآثار» (1/ 38)، والبيهقى (1/ 68).

وإذا قالوا: لفظ الآية ثبت بالتواتر الذى لا يمكن فيه الكذب ولا الخطأ، فثبوت التواتر فى نقل الوضوء عنه أولى وأكمل، ولفظ الآية لا يخالف ما تواتر من السنة، فإن المسح كما يطلق، ويراد به الإصابة، كذلك يطلق ويراد به الإسالة، كما تقول العرب: تمسحت للصلاة، وفى الآية ما يدل على أنه لم يرد بمسح الرجلين المسح الذى هو قسيم الغسل، بل المسح الذى الغسل قسم منه، فإنه قال: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة:6)، ولم يقل: إلى الكعاب، كما قال: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، فدل على أنه ليس فى كل رجل كعب واحد، كما فى كل يد مرفق واحد، بل فى كل رجل كعبان، فيكون تعالى قد أمر بالمسح إلى العظمين الناتئين، وهذا هو الغسل، فإن من يمسح المسح الخاص يجعل المسح لظهور القدمين، وجعل الكعبين فى الآية غاية يرد قولهم، فدعواهم أن الفرض مسح الرجلين إلى الكعبين اللذين هما مجتمع الساق والقدم عند معقد الشراك، مردود بالكتاب والسنة.

وفى الآية قراءتان مشهورتان: النصب والخفض، وتوجيه إعرابهما مبسوط فى موضعه، وقراءة النصب نص فى وجوب الغسل، لأن العطف على المحل إنما يكون إذا كان المعنى واحداً كقوله:

استدل الرافضة على المسح على الرجلين: بقوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ (المائدة:6)، بقراءة الجر، حيث عطف الأرجل على الرؤوس فى هذه القراءة، والرؤوس ممسوحة. وعندهم الكعبان معقد الشراك، مجمع القدم مع العقب ويسمى عرش الرجل.

وعند أهل السنة والجماعة أن المراد بالكعبين: العظمان الناتئان فى أسفل الساق، مجمع الساق مع الرجل، فالمسح للرجلين باطل، لأن المشهور من قراءة الآية: الفتح، عطف على المغسولات، على ﴿وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ (المائدة:6)، وأدخل الممسوح بين المغسولات من أجل الترتيب، ولو أخر لفهم أن مسح الرأس يكون بعد غسل الرجلين.

أما قراءة (وأرجلكم) بالجر فهى صحيحة، ولكن عنها أربعة أجوبة الجواب الأول أن وجه الجر هنا على المجاورة، وهذه لغة عند العرب، مثل أن تقول: هذا جحر ضب خربٍ، خربٍ ليست صفة لضب، إنما هى صفة لجحر، وجحر مرفوع.

ولكن من أجل المجاورة، ومن أجل سهولة النطق جُرّت للمجاورة.

والثاني: أن المراد بالمسح: الغسل، فالغسل يسمى مسحاً تقول: تمسحت بالماء، يعنى اغتسلت به، فالمراد بمسح الرجلين غسلهما، بدليل قراءة النصب.

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وليس معنى: مسحت برأسي ورجلي، هو معنى: مسحت رأسي ورجلي، بل ذكر الباء يفيد معنى زائداً على مجرد المسح، وهو إلصاق شيء من الماء بالرأس، فتعين العطف على قوله: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ﴾ فالسنة المتواترة تقضي على ما يفهمه بعض الناس من ظاهر القرآن، فإن الرسول بيَّن للناس لفظ القرآن ومعناه، كما قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن: عثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا معناها.

وفي ذكر المسح في الرجلين تنبيه على قلة الصب في الرجلين، فإن السرف يعتاد فيهما كثيراً، والمسألة معروفة، والكلام عليها في كتب الفروع.

قوله: «والحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين، برهم وفاجرهم إلى قيام الساعة، لا يبطلهما شيء ولا ينقضهما».

ش: يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على الرافضة، حيث قالوا: لا جهاد في سبيل الله

الجواب الثالث: أن المشهور من القراءتين: قراءة النصب. وهنا لا إشكال.

الجواب الرابع: أن غسل الرجلين هو صفة وضوء رسول الله ﷺ التي نقلها عنه أصحابه، لم يرد في حديث واحد -ولو ضعيف- أن رسول الله عليه الصلاة والسلام مسح رجليه، وكذلك ما ثبت ذلك عن أصحابه، بل لما رأى ﷺ رجلاً في رجله لمعة لم يصبها الماء، أمره بإعادة الوضوء، وقال عليه الصلاة والسلام: «**ويل للأعقاب من النار**»، لأن صاحبها يغفل عنها، وقد لا يصيبها الماء، وذلك بسبب التساهل والغفلة، والأمر في هذا واضح.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

تقدمت مسألة الصلاة خلف الأئمة، سواء كانوا أبراراً أو فجّاراً، فنصلي خلفهم امتثالاً لأمر النبي ﷺ، لأنه أمرنا بطاعتهم، ونهانا عن مخالفتهم، والصحابة -رضوان الله عليهم- امتثلوا أمره، فكانوا يصلون خلف الأمراء، وإن كانوا يفعلون بعض الكبائر، مثل الحجاج وغيره.

وهذا الفعل من أجل جمع الكلمة، هذا مذهب أهل السنة والجماعة، خلاف الخوارج والمعتزلة.

حتى يخرج الرضى من آل محمد، وينادى مناد من السماء: اتبعوه!! وبطلان هذا القول أظهر من أن يستدل عليه بدليل، وهم شرطوا فيّ الإمام أن يكون معصوماً اشتراطاً بغير دليل! بل فى صحيح مسلم عن عوف بن مالك الأشجعى، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم**»، قال: قلت: يا رسول الله، أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: «**لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من ولى عليه وال، فرآه يأتى شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتى من معصية الله، ولا ينزعن يداً من طاعته**»[1].

وقوله: (**نرى الحج والجهاد**): يجب على المسلمين كل سنة أن يقيموا الحج، أما الأفراد: فإذا حج أحدهم مرة واحدة فإنه تكفيه، ومن زاد فتطوع.

والذى يقيم الحج؟ هو إمام المسلمين هو الذى يقود الحجيج، ويعلن يوم عرفة، ويقف بهم بعرفة، ويفيض إلى مزدلفة، وهكذا يتبعونه فى المشاعر، وسواء الإمام أو من ينوب عنه، ولا يكون الأمر فوضى.

وأهل السنة والجماعة يحجون مع إمامهم، قال عليه الصلاة والسلام: «**الصوم يوم يصوم الناس، والأضحى يوم يضحى الناس**».

هذه أمة الإسلام، يصومون جميعاً إذا اتفقت المطالع، ويحجون جميعاً، ويصلون العيد جميعاً، فالجماعة من سمة أهل السنة، والافتراق من سمة أهل البدع والضلال. والجهاد: المراد به قتال الكفار والبغاة من المسلمين وقتال الخوارج، نقاتل مع إمام المسلمين، فنقاتل البغاة لبغيهم وليس لكفرهم ﴿**وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ**﴾ (الحجرات: ٩).

وقتال الكفار من أجل نشر التوحيد، وقمع الشرك.

وقتال الكفار على نوعين:

النوع الأول: قتال دفاع، وهذه الحالة تكون فى حالة ضعف المسلمين، فإنه إذا داهم العدو بلادهم وجب عليهم قتالهم، فيجب على جميع من يحمل السلاح قتالهم، من أجل دفع العدو عن أرضهم.

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

وقد تقدم بعض نظائر هذا الحديث فى الإمامة، ولم يقل: إن الإمام يجب أن يكون معصوماً، والرافضة أخسر الناس صفقة فى هذه المسألة، لأنهم جعلوا الإمام المعصوم هو الإمام المعدوم، الذى لم ينفعهم فى دين ولا دنيا!! فإنهم يدعون أنه الإمام المنتظر، محمد بن الحسن العسكرى، الذى دخل السرداب فى زعمهم سنة ستين ومائتين، أو قريباً من ذلك بسامرا! وقد يقيمون هناك دابة، إما بغلة وإما فرساً، ليركبها إذا خرج! ويقيمون هناك فى أوقات عينوا فيها من ينادى عليه بالخروج: يا مولانا، اخرج ! يا مولانا، اخرج! ويشهرون السلاح، ولا أحد هناك يقاتلهم ! إلى غير ذلك من الأمور التى يضحك عليهم منها العقلاء!!

النوع الثاني: قتال طلب، وذلك إن كان المسلمون أقوياء، فإنهم يغزون العدو فى بلادهم، ويدعونهم إلى الله، فإن أجابوا وإلا قاتلوهم من أجل إعلاء كلمة الله ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ (الأنفال:39).

ذكر ابن القيم رحمه الله أن الجهاد مر بمراحل:

المرحلة الأولى: كان منهياً عنه فيها، وهذا يوم كان النبى ﷺ والمسلمون بمكة، فكانوا مأمورين بكف الأيدى وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ (النساء:77)، فالمنع لأن المسلمين لا يستطيعون وليس لهم دولة ولا قوة، وكان الله يأمر نبيه بالصبر والصفح والانتظار، إلى أن يأتى الفرج، ومن قاتل فى هذه المرحلة فإنه يكون قد عصى الله ورسوله، لأنه يترتب على القتال فى هذه المرحلة الإضرار بالمسلمين وبالدعوة، وتسلط الكفار على المسلمين.

المرحلة الثانية: لما هاجر النبى ﷺ إلى المدينة وقامت دولة الإسلام، أُذن له بالقتال ولم يؤمر ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ (٣٩) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلاَّ أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ (الحج:39-40)، فأذن لهم بدون أمر، فكانت هذه تهيئة لهم، فالأمور الشاقة يشرعها الله شيئاً فشيئاً، من أجل التسهيل على النفوس.

المرحلة الثالثة: أمر بقتال من قاتل، والكف عمن لم يقاتل ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة:190)، وهذا يسمى قتال الدفع.

وقوله: «**مع أولى الأمر برهم وفاجرهم**» لأن الحج والجهاد فرضان يتعلقان بالسفر، فلابد من سائس يسوس الناس فيهما، ويقاوم العدو، وهذا المعنى كما يحصل بالإمام البر يحصل بالإمام الفاجر.

المرحلة الرابعة: لما قوى المسلمون، وكانت لهم شوكة، وللإسلام دولة، أُمروا بالقتال مطلقاً ﴿ فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾(التوبة:5)، ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ (الأنفال:39).

فأمر الله بالقتال مطلقاً، فلما صاروا متهيئين ولهم قوة وعندهم استعداد، فشرع رسول الله ﷺ فى الغزو، غزوة بدر وأحد والخندق وهكذا، حتى جاء الفتح، ودخل الناس فى دين الله أفواجاً، ثم توفى رسول الله ﷺ، ثم حصلت الردة فقاتلهم أبو بكر، فلما فرغ منهم شرع فى الجهاد للكفار، فجيّش الجيوش لقتال فارس والروم، وتوفي، ثم جاء عمر رضى الله عنه فواصل الفتوح حتى أسقط دولة كسرى وقيصر، ونشر الدين وصارت سيطرتهم على جميع الأرض مشارقها ومغاربها، هذا هو القتال فى الإسلام.

ومن ينظم القتال ويقوده؟ هو الإمام، فنحن نتبع الإمام، فإن أمرنا بالغزو نغزو، ولا نغزو بغير إذن الإمام، فهذا لا يجوز، لأنه من صلاحيات الإمام ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ ﴾(التوبة:38).

فالقتال من صلاحيات الإمام، فإذا استنفر الإمام الناس للقتال وجب على كل من أطاق حمل السلاح، ولا يشترط فى الإمام الذى يقيم الحج والجهاد أن يكون غير عاص، فقد يكون عنده بعض المعاصى والمخالفات، لكن ما دام أنه لم يخرج من الإسلام فيجب الجهاد والحج معه، وصلاحه وقوته للمسلمين وفساده على نفسه، أما الجهاد والحج ففى صالح المسلمين، كذلك الصلاة، فإن أصاب كنا معه، وإن أخطأ فنتجنب إساءته، لكن لا نخرج ونشق عصا الطاعة، هذا مذهب أهل السنة والجماعة، وعليه تقوم مصالح المسلمين.

أما أهل البدع والضلال فيرون الخروج على ولاة الأمور، وهذا مذهب الخوارج، ونحن نبرأ إلى الله من هذا المذهب.

قوله: «ونؤمن بالكرام الكاتبين، فإن الله قد جعلهم علينا حافظين».

ش: قال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ (١٠) كِرَامًا كَاتِبِينَ (١١) يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ (الانفطار: 10-12). وقال تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ (١٧) مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ (ق: 17، 18). وقال تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الرعد: 11). وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ (الزخرف: 80). وقال تعالى: ﴿هَٰذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (الجاثية: 29). وقال تعالى: ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ (يونس: 21).

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: **«يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر، فيصعد إليه الذين كانوا فيكم، فيسألهم -والله أعلم بهم-: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: أتيناهم وهم يصلون، وفارقناهم وهم يصلون»**(1).

وفي الحديث الآخر: «**إن معكم من لا يفارقكم إلا عند الخلاء وعند الجماع، فاستحيوهم، وأكرموهم**»(2).

قال الشيخ صالح بن فوزان:

الإيمان بالملائكة عليهم السلام هو أحد أركان الإيمان. وهذه الأصول موجودة في القرآن ﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ (البقرة: 177)، ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ (البقرة: 285)، فنؤمن بالملائكة وأنهم خلق من خلق الله، وأنهم من عالم الغيب، لا نراهم، خلقهم الله من نور، ووكل إليهم أموراً، يقومون بتنفيذها والقيام بها، كل له عمل موكل به، ومع ذلك فهم يعبدون الله عز وجل لا يفترون ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ (الأنبياء: 20)، ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ (٢٦) لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ (الأنبياء: 26، 27)، وهم أقسام، ومن أقسامهم:

الحفظة: وهم الذين وكل الله إليهم حفظ بني آدم، وحفظ أعمالهم، فكل عبد من بني آدم معه

---

(1) حديث صحيح: وقد تقدم تخريجه.

(2) أخرجه أحمد (5/ 3-4)، وأبو داود (4017)، والترمذي (2770)، وابن ماجه (1920)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (2/ 156-157)، وضعفه الشيخ الألباني في «الضعيفة» (2241).

جاء في التفسير: اثنان عن اليمين وعن الشمال، يكتبان الأعمال: صاحب اليمين يكتب الحسنات، وصاحب الشمال يكتب السيئات، وملكان آخران يحفظانه ويحرسانه، واحد من ورائه، وواحد أمامه، فهو بين أربعة أملاك بالنهار، وأربعة آخرين بالليل بدلاً، حافظان وكاتبان.

وقال عكرمة: عن ابن عباس: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الرعد:11)، قال: ملائكة يحفظونه من بين يديه ومن خلفه، فإذا جاء قدر الله، خلوا عنه.

وروى مسلم والإمام أحمد عن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن، وقرينه من الملائكة»**، قالوا: وإياك يا رسول الله ؟ قال: **«وإياي، لكن الله أعانني عليه، فأسلم، فلا يأمرني إلا بخير»**[1]. الرواية بفتح الميم من: «فأسلم»، ومن رواه: «فأسلم» برفع الميم، فقد حرف لفظه، ومعنى: «فأسلم» أي: فاستسلم وانقاد لي، في أصح القولين، ولهذا قال: **«فلا يأمرني إلا بخير»**، ومن قال: إن الشيطان صار مؤمناً، فقد حرف معناه، فإن الشيطان لا يكون مؤمناً.[2]

أربعة يحفظونه بالليل والنهار، اثنان حفظة، واحد عن اليمين وواحد عن اليسار، الذي عن اليمين يكتب الحسنات، والذي عن اليسار يكتب السيئات ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾(ق:18)،

---

(1) أخرجه مسلم (2814)، وأحمد (1/ 385)، والدارمي (2/ 306)، وأبو يعلى (5143)، وابن حبان (6417)، والبيهقي في «الدلائل» (7/ 101)، وأبو نعيم في «الدلائل» (1/ 235)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (109)، والطبراني في «الكبير» (10522)، (10523)، (10524).

(2) قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى: والخلاف في ضبط الميم من «فأسلم»: خلاف قديم والراجح فيها الفتح: كما قال الشارح، ولكن المعنى الذي رجحه غير راجح، فقال القاضي عياض: في «مشارق الأنوار» (2/ 218): «رويناه بالضم والفتح، فمن ضم رد ذلك إلى النبي ﷺ، أي: فأنا أسلم منه، ومن فتح رده إلى القرين، أي: أسلم من الإسلام، وقد روى في غير هذه الأمهات: فاستسلم، يريد بالأمهات: الموطأ والصحيحين، التي بنى عليها كتابه، وإن كان هذا الحديث لم يروه مالك ولا البخاري. وقال النووي في «شرح مسلم»: هما روايتان مشهورتان، واختلفوا في الأرجح منهما، فقال الخطابي: الصحيح المختار الرفع، ورجح القاضي عياض الفتح وأما الحافظ ابن حبان، فإنه روى الحديث في صحيحه (2/ 283، من المخطوطة المصورة) وجزم برواية فتح الميم، وقال: «في هذا الخبر دليل على أن شيطان المصطفى ﷺ حتى لم يكن يأمره إلا بخير، لا أنه كان يسلم منه، وإن كان كافراً»، وهذا هو الصحيح الذي ترجحه الدلائل. وادعاء الشارح أن هذا تحريف للمعنى: «فإن الشيطان لا يكون مؤمناً» انتقال نظر، فأولاً: أن اللفظ في الحديث: «قرينه من الجن» لم يقل: «شيطانه» وثانياً: أن الجن فيهم المؤمن والكافر. والشياطين هم كفارهم، فمن آمن منهم لم يسم شيطاناً.

ومعنى: ﴿يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾. قيل: حفظهم له من أمر اللّه، أى: اللّه أمرهم بذلك، يشهد لذلك قراءة من قرأ: يحفظونه بأمر اللّه.

ثم قد ثبت بالنصوص المذكورة أن الملائكة تكتب القول والفعل، وكذلك النية، لأنها فعل القلب، فدخلت فى عموم: ﴿يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾ (الانفطار:12). ويشهد لذلك قوله ﷺ: «**قال اللّه عز وجل: إذا همَّ عبدى بسيئة، فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها عليه سيئة، وإذا همَّ عبدى بحسنة فلم يعملها، فاكتبوها له حسنة، فإن عملها فاكتبوها عشراً**»[1].

وقال رسول اللّه ﷺ: «**قالت الملائكة: ذاك عبد يريد أن يعمل سيئة -وهو أبصر به- فقال: ارقبوه، فإن عملها، فاكتبوها بمثلها، وإن تركها، فاكتبوها له حسنة، إنما تركها من جرائى**»[2]. خرجاهما فى «الصحيحين» واللفظ لمسلم.

قوله: «ونؤمن بملك الموت، الموكل بقبض أرواح العالمين».

ش: قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾ (السجدة:11). ولا تعارض هذه الآية قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لا يُفَرِّطُونَ﴾ (الأنعام:61). وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي

وملكان آخران، واحد أمامه وواحد خلفه، يحفظونه من الاعتداء عليه، ما دام الله قد كتب له البقاء ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الرعد:11)، فالملائكة يدفعون عنه الأخطار، فإذا تم الأجل تخلوا عنه، فأصابه ما كتب الله له، فنحن نؤمن بهذا، وإذا آمنا بذلك فإننا نستحيي من الملائكة الكرام، فلا نعمل أعمالاً سيئة، ولا نتكلم بألفاظ باطلة، لأنها تسجل علينا.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

قال سبحانه: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ (الأنعام:61)، يعنى من الملائكة، فالرسل قد يكونون من الملائكة، وقد يكونون من البشر

---

(1) أخرجه البخارى (7501)، ومسلم (128)، والنسائى فى «الكبرى» (1181)، والترمذى (3073)، وأحمد (2/ 242)، وأبو يعلى (6282)، وابن حبان (380)، (381)، (382).

(2) أخرجه مسلم (129)، وأحمد (2/ 315)، وعبد الرزاق (20557)، وأبو عوانة (1/ 83-84)، والبيهقى فى «الشعب» (7042)، والبغوى (4148).

قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ (الزمر:42)، لأن ملك الموت يتولى قبضها واستخراجها، ثم يأخذها منه ملائكة الرحمة، أو ملائكة العذاب، ويتولونها بعده، كل ذلك بإذن الله وقضائه وقدره، وحكمه، وأمره فصحَّت إضافة التوفى إلى كُلٍّ بحسبه.

وقد اختلف فى حقيقة النفس ما هى؟ وهل هى جزء من أجزاء البدن، أو عرض من أعراضه؟ أو جسم مساكن له مودع فيه؟ أو جوهر مجرد؟ وهل هى الروح أو غيرها؟ وهل الأمارة، وهل واللوامة، والمطمئنة نفس واحدة، أم هى ثلاثة أنفس؟ وهل تموت الروح، أو الموت للبدن وحده؟ وهذه المسألة تحتمل مجلداً، ولكن أشير إلى الكلام عليها مختصراً، إن شاء الله تعالى:

فقيل: الروح قديمة، وقد أجمعت الرسل على أنها محدثة مخلوقة مصنوعة مربوبة مدبرة، وهذا معلوم بالضرورة من دينهم، أن العالم محدث، ومضى على هذا الصحابة والتابعون، حتى نبغت نابغة ممن قصر فهمه فى الكتاب والسنة، فزعم أنها قديمة، واحتج بأنها من أمر الله، وأمره غير مخلوق ! وبأن الله أضافها إليه بقوله: ﴿ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾ (الإسراء:85)، وبقوله: ﴿ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي ﴾ (الحجر:29)، كما أضاف إليه علمه وقدرته وسمعه وبصره ويده، وتوقف آخرون. واتفق أهل السنة والجماعة على أنها مخلوقة، وممن نقل الإجماع على ذلك: محمد بن نصر المروزى، وابن قتيبة وغيرهما.

ومن الأدلة على أن الروح مخلوقة، قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (الزمر:62)، فهذا عام لا تخصيص فيه بوجه ما، ولا يدخل فى ذلك صفات الله تعالى، فإنها داخلة فى مسمى اسمه، فالله تعالى هو الإله الموصوف بصفات الكمال، فعلمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره وجميع صفاته، داخل فى مسمى اسمه، فهو سبحانه بذاته وصفاته الخالق، وما سواه

﴿ اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ ﴾ (الحج:75)، ﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لا يُفَرِّطُونَ ﴾ (الأنعام:61)، ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ ﴾ (الأنفال:50) وقال فى آية أخرى: ﴿ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ ﴾ (السجدة:11).

ففى بعض الآيات أسند الموت إلى الملائكة وفى بعض الآيات أسند الموت إلى ملك واحد، فدل هذا على أن الملائكة لهم رئيس هو ملك الموت. ومسألة الموت لا أحد ينازع فيها، أما ملك الموت وأعوانه فينكرهم بعض بنى آدم، ولكن الإيمان بالملائكة أصل من أصول الإسلام والإيمان الثابتة بالكتاب والسنة، فمن أنكر وجود الملائكة عموماً أو ملكاً من الملائكة فهو كافر، لأنه جحد ركناً من أركان الإيمان.

مخلوق، ومعلوم قطعاً أن الروح ليست هي الله، ولا صفة من صفاته، وإنما هي من مصنوعاته، ومنها قوله تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُوراً ﴾ (الإنسان:1)، وقوله تعالى لزكريا: ﴿ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾ (مريم:9). والإنسان اسم لروحه وجسده، والخطاب لزكريا، لروحه وبدنه، والروح توصف بالوفاة والقبض، والإمساك والإرسال، وهذا شأن المخلوق المحدث.

وأما احتجاجهم بقوله: ﴿ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾. فليس المراد هنا بالأمر الطلب، بل المراد به المأمور، والمصدر يذكر ويراد به اسم المفعول، وهذا معلوم مشهور.

وأما استدلالهم بإضافتها إليه بقوله: ﴿ مِن رُّوحِي ﴾ (الحجر:29)، فينبغي أن يعلم أن المضاف إلى الله تعالى نوعان:

* صفات لا تقوم بأنفسها كالعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر، فهذه إضافة صفة إلى الموصوف بها، فعلمه وكلامه وقدرته وحياته صفات له، وكذا وجهه ويده سبحانه.

* والثاني: إضافة أعيان منفصلة عنه، كالبيت والناقة والعبد والرسول والروح، فهذه إضافة مخلوق إلى خالقه، لكن إضافةٌ تقتضي تخصيصاً وتشريفاً، يتميز بها المضاف عن غيره.

واختلف في الروح: هل هي مخلوقة قبل الجسد أم بعده ؟ وقد تقدم عند ذكر الميثاق الإشارة إلى ذلك.

واختلف في الروح: ما هي؟ فقيل: هي جسم، وقيل: عرَض، وقيل: لا ندرى ما الروح، أجوهر أم عرض؟ وقيل: ليس الروح شيئاً أكثر من اعتدال الطبائع الأربع، وقيل: هي الدم الصافي الخالص من الكُدرة والعفونات، وقيل: هي الحرارة الغريزية، وهي الحياة، وقيل: هو جوهر بسيط منبث في العالم كله من الحيوان على جهة الإعمال له والتدبير، وهي على ما وصفت من الانبساط في العالم، غير منقسمة الذات والبنية، وأنها في كل حيوان العالم بمعنى واحد لا غير، وقيل: النفس هي النسيم الداخل والخارج بالتنفس، وقيل غير ذلك.

وللناس في مسمى الإنسان: هل هو الروح فقط، أو البدن فقط، أو مجموعهما، أو كل منهما؟ وهذه الأقوال الأربعة لهم في كلامه: هل هو اللفظ فقط، أو المعنى فقط، أو هما، أو كل منهما؟ فالخلاف بينهم في الناطق ونطقه.

والحق: أن الإنسان اسم لهما وقد يطلق على أحدهما بقرينة، وكذا الكلام.

والذي يدل عليه الكتاب والسنة وإجماع الصحابة، وأدلة العقل: أن النفس جسم

مخالف بالماهية لهذا الجسم المحسوس، وهو جسم نورانى علوى، خفيف حى متحرك، ينفذ فى جوهر الأعضاء، ويسرى فيها سريان الماء فى الورد، وسريان الدهن فى الزيتون، والنار فى الفحم، فما دامت هذه الأعضاء صالحة لقبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم اللطيف، بقى ذلك الجسم اللطيف سارياً فى هذه الأعضاء، وأفادها هذه الآثار من الحس والحركة الإرادية، وإذا فسدت هذه بسبب استيلاء الأخلاط الغليظة عليها، وخرجت عن قبول تلك الآثار، فارق الروح البدن، وانفصل إلى عالم الأرواح.

والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ (الزمر:42) الآية ففيها الإخبار بتوفيها وإمساكها وإرسالها.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ ﴾ (الأنعام:93)، ففيها بسط الملائكة أيديهم لتناولها، ووصفها بالإخراج والخروج، والإخبار بعذابها ذلك اليوم، والإخبار عن مجيئها إلى ربها.

وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ ﴾ (الأنعام:60) الآية، ففيها الإخبار بتوفى النفس بالليل، وبعثها إلى أجسادها بالنهار، وتوفى الملائكة لها عند الموت.

وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (٢٧) ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً (٢٨) فَادْخُلِي فِي عِبَادِي (٢٩) وَادْخُلِي جَنَّتِي ﴾ (الفجر:27-30)، ففيها وصفها بالرجوع والدخول والرضا.

وقال ﷺ : «**إن الروح إذا قبض تبعه البصر**»[1] ففيه وصفه بالقبض، وأن البصر يراه، وقال ﷺ فى حديث بلال: «**قبض أرواحكم [حين شاء] وردها عليكم [حين شاء]**»[2]، وقال ﷺ : «**نسمة المؤمن طائر يعلق فى شجر الجنة**»[3].

---

(1) أخرجه مسلم (920)، وأبو داود (3118)، والنسائى فى «الكبرى» كما فى «التحفة» (13/ 27)، وابن ماجه (1454)، وأحمد (6/ 297)، وأبو يعلى (1/ 1326).

(2) أخرجه البخارى (595)، (7471)، وأبو داود (439)، والنسائى (2/ 106)، وأحمد (5/ 307)، وابن أبى شيبة (2/ 66-67)، وابن خزيمة (2409)، وابن حبان (1579)، والبيهقى فى «السنن الكبرى» (1/ 403-404)، وفى «الأسماء والصفات» (142)، والطحاوى فى «شرح معانى الآثار» (1/ 401)، والبغوى فى «شرح السنة» (438).

(3) حديث صحيح: أخرجه النسائى (4/ 108)، وابن ماجه (4271)، والآجرى فى «الشريعة» (980)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (2160)، والطبرانى فى «الكبير» (جـ 19/ رقم 120)، وأبو نعيم فى «الحلية» (9/ 156)، من طريق الليث بن سعد عن الزهرى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب عن أبيه به. وأخرجه أحمد (3/ 456)، والطبرانى فى «الشاميين» (3195)، من طريق شعيب عن الزهرى به. وللحديث طرق أخرى، وصححه الألبانى فى «صحيح أبى داود» (465)، وفى «الصحيحة» (995).

وسيأتى فى الكلام على عذاب القبر أدلة كثيرة من خطاب ملك الموت لها، وأنها تخرج تسيل كما تسيل القطرة من فى السقاء، وأنها تصعد ويوجد منها من المؤمن كأطيب ريح، ومن الكافر كأنتن ريح إلى غير ذلك من الصفات، وعلى ذلك أجمع السلف، ودل العقل، وليس مع من خالف سوى الظنون الكاذبة، والشبه الفاسدة، التى لا يعارض بها ما دل عليه نصوص الوحى والأدلة العقلية.

وأما اختلاف الناس فى مسمى النفس والروح: هل هما متغايران، أو مسماهما واحد؟ فالتحقيق: أن النفس تطلق على أمور، وكذلك الروح، فيتحد مدلولهما تارة، ويختلف تارة.

فالنفس تطلق على الروح، ولكن غالب ما تسمى نفساً إذا كانت متصلة بالبدن، وأما إذا أخذت مجردة، فتسمية الروح أغلب عليها.

وتطلق على الدم، ففى الحديث: «**ما لا نفس له سائلة لا ينجس الماء إذا مات فيه**»[1].

والنفس: العين، يقال: أصابت فلاناً نفس، أى: عين.

والنفس: الذات، ﴿**فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ**﴾ (النور:61).

﴿**وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ**﴾ (النساء:29)، ونحو ذلك.

وأما الروح، فلا تطلق على البدن، لا بانفراده، ولا مع النفس؛ وتطلق الروح على القرآن، وعلى جبرائيل، ﴿**وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا**﴾ (الشورى:52)، ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ**﴾ (الشعراء:193).

وتطلق الروح على الهواء المتردد فى بدن الإنسان أيضاً.

وأما ما يؤيد الله به أولياءه، فهى روح أخرى، كما قال تعالى: ﴿**أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ**﴾ (المجادلة:22).

وكذلك القوى التى فى البدن، فإنها أيضاً تسمى أرواحاً، فيقال: الروح الباصر، والروح السامع، والروح الشام.

وتطلق الروح على أخص من هذا كله، وهو: قوة المعرفة بالله، والإنابة إليه ومحبته، وانبعاث الهمة إلى طلبه وإرادته، ونسبة هذه الروح إلى الروح، كنسبة الروح إلى البدن، فالعلم روح، والإحسان روح، والمحبة روح، والتوكل روح. والصدق روح.

(1) لا أصل له، وإنما هو من كلام الفقهاء.

والناس متفاوتون في هذه الروح: فمن الناس من تغلب عليه هذه الأرواح فيصير روحانياً، ومنهم من يفقدها أو أكثرها، فيصير أرضياً بهيمياً.

وقد وقع في كلام كثير من الناس أن لابن آدم ثلاثة أنفس: مطمئنة، ولوامة، وأمارة، قالوا: وإن منهم من تغلب عليه هذه، ومنهم من تغلب عليه هذه، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ (الفجر:27)، ﴿وَلا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ﴾ (القيامة:2)، ﴿إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ (يوسف:53).

والتحقيق: أنها نفس واحدة، لها صفات، فهي أمارة بالسوء، فإذا عارضها الإيمان، صارت لوامة، تفعل الذنب، ثم تلوم صاحبها، وتلوم بين الفعل والترك، فإذا قوي الإيمان، صارت مطمئنة، ولهذا قال النبي ﷺ: «**من سرته حسنته، وساءته سيئته فهو مؤمن**»[1]. مع قوله: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»[2] ... الحديث.

واختلف الناس: هل تموت الروح أم لا ؟.

فقالت طائفة: تموت، لأنها نفس، وكل نفس ذائقة الموت، وقد قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ (الرحمن:26-27)، وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ (القصص:88)، قالوا: وإذا كانت الملائكة تموت، فالنفوس البشرية أولى بالموت.

وقال آخرون: لا تموت الأرواح، فإنها خلقت للبقاء، وإنما تموت الأبدان، قالوا: وقد دل على ذلك الأحاديث الدالة على نعيم الأرواح وعذابها بعد المفارقة إلى أن يرجعها الله في أجسادها.

والصواب أن يقال: موت النفوس هو مفارقتها لأجسادها، وخروجها منها، فإن أريد بموتها هذا القدر، فهي ذائقة الموت، وإن أريد أنها تعدم وتفنى بالكلية، فهي لا تموت بهذا الاعتبار، بل هي باقية بعد خلقها في نعيم أو في عذاب، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وقد أخبر سبحانه أن أهل الجنة: ﴿لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلاَّ الْمَوْتَةَ الأُولَىٰ﴾ (الدخان:56)، وتلك الموتة هي مفارقة الروح للجسد، وأما قول أهل النار: ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ (غافر:11)،

---

(1) **حديث صحيح**: وأخرجه أحمد (5/ 251، 252، 256)، وابن حبان (103)، والحاكم (1/ 14)، (2/ 13)، من طريق هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده ممطور عن أبي أمامة مرفوعاً وسنده صحيح وصححه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (2/ 91).

(2) **حديث صحيح**: وقد مضى تخريجه.

وقوله تـعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾ (البقرة:28). فالمراد: أنهم كانوا أمواتاً وهم نطف فى أصلاب آبائهم وفى أرحام أمهاتهم، ثم أحياهم بعد ذلك، ثم أماتهم، ثم يحييهم يوم النشور، وليس فى ذلك إماتة أرواحهم قبل يوم القيامة، وإلا كانت ثلاث موتات.

وصعق الأرواح عند النفخ فى الصور لا يلزم منه موتها، فإن الناس يصعقون يوم القيامة إذا جاء الله لفصل القضاء، وأشرقت الأرض بنوره، وليس ذلك بموت. وسيأتى ذكر ذلك، إن شاء الله تعالى. وكذلك صعق موسى عليه السلام لم يكن موتاً، والذى يدل عليه أن نفخة الصعق ـ والله أعلم ـ موت كل من لم يذق الموت قبلها من الخلائق، وأما من ذاق الموت، أو لم يكتب عليه الموت من الحور والولدان، وغيرهم، فلا تدل الآية على أنه يموت موتة ثانية، والله أعلم.

قوله: «وبعذاب القبر لمن كان له أهلاً ، وسؤال منكر ونكير فى قبره عن ربه ودينه ونبيه على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ ، وعن الصحابة رضوان الله عليهم ، والقبر روضة من رياض الجنة ، أو حفرة من حفر النيران».

ش: قال تعالى: ﴿ وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ (45) النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ (غافر:45-46).

قال الشيخ صالح بن فوزان:

ذكر شيخ الإسلام فى العقيدة الواسطية أن الإيمان باليوم الآخر يدخل فيه كل ما بعد الموت من عذاب القبر ونعيمه ومن البعث ومن العرض والحساب والميزان وتطاير الصحف والجنة والنار، ومن أنكر شيئاً منها فإنه لا يكون مؤمناً باليوم الآخر.

واليوم الآخر وما فيه من أمور الغيب التى لا ندخل فيها بعقولنا وأفكارنا، إنما نعتمد على ما جاء فى الكتاب والسنة، ولا نتدخل فى هذه الأمور، ولا نقول فيها إلا بالدليل.

والقبر برزخ بين الدنيا والآخرة والبرزخ معناه: الفاصل بين شيئين ﴿ وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ (المؤمنون:100).

القبر محطة انتظار، وينتقل الناس بعده إلى البعث والحساب، وذكر ابن القيم رحمه الله أن الدور ثلاث:

وقال تعالى: ﴿فَذَرْهُمْ حَتَّىٰ يُلاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ ﴿٤٥﴾ يَوْمَ لا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا وَلا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٦﴾ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾ (الطور:45-47)، وهذا يحتمل أن يراد به عذابهم بالقتل وغيره فى الدنيا، وأن يراد به عذابهم فى البرزخ، وهو أظهر، لأن كثيراً منهم مات ولم يعذب فى الدنيا، أو المراد أعم من ذلك.

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه، قال: كنا فى جنازة فى بقيع الغرقد، فأتانا النبى ﷺ ، فقعد وقعدنا حوله كأن على رؤوسنا الطير، وهو يلحد له، فقال: «**أعوذ بالله من عذاب القبر**»، ثلاث مرات، ثم قال: «**إن العبد المؤمن إذا كان فى إقبال من الآخرة وانقطاع من الدنيا، نزلت إليه الملائكة، كأن على وجوههم الشمس، معهم كفن من أكفان الجنة، وحنوط من حنوط الجنة، فجلسوا منه مد البصر، ثم يجىء ملك الموت حتى يجلس عند رأسه، فيقول: يا أيتها النفس الطيبة، اخرجى إلى مغفرة من الله ورضوان**»، قال: «**فتخرج تسيل كما تسيل القطرة من فى السقاء، فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعوها فى يده طرفة عين، حتى يأخذوها فيجعلوها فى ذلك الكفن وذلك الحنوط، ويخرج منها كأطيب نفحة مسك وجدت على وجه الأرض**»، قال: «**فيصعدون بها، فلا يمرون بها ـ يعنى على ملأ من الملائكة ـ إلا قالوا: ما هذه الروح الطيبة ؟ فيقولون: فلان ابن فلان، بأحسن أسمائه التى كانوا يسمونه بها فى الدنيا، حتى ينتهوا بها إلى السماء، فيستفتحون له، فيفتح له، فيشيعه من كل سماء مقربوها، إلى السماء التى تليها، حتى ينتهى بها إلى السماء السابعة، فيقول الله عز وجل: اكتبوا كتاب عبدى فى عليين، وأعيدوه إلى الأرض، فإنى منها خلقتهم، وفيها أعيدهم، ومنها أخرجهم تارة أخرى**».

قال: «**فتعاد روحه فى جسده، فيأتيه ملكان، فيجلسانه، فيقولان له: من ربك؟ فيقول: ربى الله، فيقولان له: ما دينك ؟ فيقول: دينى الإسلام، فيقولان له: ما هذا الرجل الذى بعث فيكم ؟**

الأولى: دار الدنيا، وهى محل العمل والكسب من خير أو شرف.

الثانية: دار البرزخ، وهى دار مؤقتة، ولهذا يخطئ من يقول: مثواه الأخير.

الثالثة: دار القرار، وهى الجنة أو النار: ﴿وَإِنَّ الآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ (غافر:39).

فإذا وضع الميت فى قبره ودفن وانصرف الناس عنه، وإنه ليسمع قرع نعالهم، كما فى الحديث، فإنه تُعاد روحه فى جسده، وهذه حياة برزخية لا يعلمها إلا الله، والله على كل شيء قدير، وبعد أن تُعاد روحه فى جسده ويحيى حياة أخرى فيأتيه ملكان فيسألانه ثلاثة أسئلة:

فيقول: هو رسول الله، فيقولان له: ما علمك؟ فيقول: قرأت كتاب الله، فآمنت به وصدقت، فينادي مناد من السماء: أن صدق عبدي، فأفرشوه من الجنة، وافتحوا له باباً إلى الجنة»، قال: «فيأتيه من روحها وطيبها، ويفسح له في قبره مد بصره»، قال: «ويأتيه رجل حسن الوجه، حسن الثياب، طيب الريح، فيقول: أبشر بالذي يسرك، هذا يومك الذي كنت توعد، فيقول له: من أنت ؟ فوجهك الوجه الذي يجيء بالخير، فيقول: أنا عملك الصالح، فيقول: يارب، أقم الساعة حتى أرجع إلى أهلي ومالي».

قال: «وإن العبد الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة، نزل إليه من السماء ملائكة سود الوجوه، معهم المسوح، فيجلسون منه مد البصر، ثم يجيء ملك الموت حتى يجلس عند رأسه، فيقول: أيتها النفس الخبيثة، اخرجي إلى سخط من الله وغضب»، قال: «فتتفرق في جسده، فينتزعها كما ينتزع السفود من الصوف المبلول، فيأخذها، فإذا أخذها لم يدعوها في يده طرفة عين، حتى يجعلوها في تلك المسوح، ويخرج منها كأنتن ريح خبيثة وجدت على وجه الأرض، فيصعدون بها، فلا يمرون بها على ملأ من الملائكة إلا قالوا: ما هذا الروح الخبيث ؟ فيقولون: فلان ابن فلان، بأقبح أسمائه التي كان يسمى بها في الدنيا، حتى ينتهي بها إلى السماء الدنيا، فيستفتح له، فلا يفتح لهم، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿لا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ (الأعراف:40)، فيقول الله عز وجل: اكتبوا كتابه في سجين، في الأرض السفلى، فتطرح روحه طرحاً، ثم قرأ: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ (الحج:31)، فتعاد روحه في جسده، ويأتيه ملكان فيجلسانه، فيقولان له: من ربك ؟ فيقول: هاه هاه، لا أدري، فيقولان له: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول هاه هاه، لا أدري، فيناد مناد من السماء أن كذب، فأفرشوه من

من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟

فإن أجاب بجواب صحيح فاز وربح، وصارت حفرته روضة من رياض الجنة، ثم يوم القيامة يصير من أهل الجنة. وإن أخفق في الجواب، ولم يجب، فإن قبره يصير حفرة من حفر النار، ويضيق عليه قبره حتى تختلف عليه أضلاعه، والأول يوسع له في قبره مد بصره، ويفتح له باب من الجنة يأتيه من روحها وريحانها، وهذا يضيق عليه في قبره حتى تختلف عليه أضلاعه، ثم يفتح له باب من النار فيأتيه من حرها وسمومها، والعياذ بالله.

النار، وافتحوا له باباً إلى النار، فيأتيه من حرها وسمومها ،ويضيق عليه قبره، حتى تختلف أضلاعه، ويأتيه رجل قبيح الوجه، قبيح الثياب، منتن الريح، فيقول: أبشر بالذى يسوؤك، هذا يومك الذى كنت توعد، فيقول: من أنت ؟ فوجهك الوجه الذى يجى بالشر، فيقول: أنا عملك الخبيث، فيقول: رب لا تقم الساعة»(1).

رواه الإمام أحمد، وأبو داود، وروى النسائى، وابن ماجه أوله، ورواه الحاكم، وأبو عوانة الإسفراييني فى «صحيحيهما»، وابن حبان.

وذهب إلى موجب هذا الحديث جميع أهل السنة والحديث، وله شواهد من الصحيح، فذكر البخارى رحمه الله، عن سعيد، عن قتادة، عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن العبد إذا وضع فى قبره وتولى عنه أصحابه، إنه ليسمع قرع نعالهم، فيأتيه ملكان، فيقعدانه، فيقولان له: ما كنت تقول فى هذا الرجل، محمد ﷺ؟ فأما المؤمن، فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله، فيقول له: انظر إلى مقعدك من النار أبدلك الله به مقعداً من الجنة، فيراهما جميعاً**»(2).

فالإجابة الصحيحة والتى يثبت الله قائلها: أن يقول: ربى الله، ودينى الإسلام، ونبيى محمد ﷺ ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ ﴾ (إبراهيم:27).

وهذا بسبب الإيمان بالله ورسوله، وليس بسبب التعلم أو الثقافة، فمن ليس عنده إيمان فإنه يتلكأ فى الإجابة، وهو المنافق الذى يظهر الإيمان فى الدنيا ويبطن الكفر، فإنه لا يستطيع الإجابة ويقول:

---

(1) قال الشيخ أحمد شاكر: رواه أحمد فى المسند (ج 4 ص 287-288، 295-296 طبعة الحلبي) مطولاً. ونقله ابن كثير فى التفسير (3/ 474-475)، عن المسند، ورواه أبو داود (4753، 4754)، والحاكم فى المستدرك (1/ 37-39)، بأسانيد، كلها من رواية الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء بن عازب، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا جميعاً بالمنهال بن عمرو، وزاذان أبى عمر الكندي» ووافقه الذهبي. وقد أطال الإمام الحافظ ابن القيم القول فى تصحيحه، والرد على من أعله - فى تهذيب السنن (4586)، (ج 7 ص 139-146).
قلت: وصححه الشيخ الألبانى فى «أحكام الجنائز» (ص 170-173).

(2) أخرجه أحمد (3/ 3-4)، عن عباد بن راشد عن داود بن أبى هند عن أبى نضرة عن أبى سعيد الخدرى مرفوعاً. وفى عباد كلام لا ينزل به حديثه عن رتبة الحسن. وللحديث شاهدان من حديث أنس بن مالك وجابر بن عبد الله لذلك صححه الشيخ الألبانى فى «الصحيحة» (3/ 331).

قال قتادة: وروى لنا أنه يفسح له فى قبره، وذكر الحديث.

وفى «الصحيحين» عن ابن عباس ﭬ: أن النبى ﷺ مر بقبرين، فقال: **«إنهما ليعذبان، وما يعذبان فى كبير، أما أحدهما، فكان لا يستبرئ من البول، وأما الآخر، فكان يمشى بالنميمة، فدعا بجريدة رطبة فشقها نصفين، وقال: لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا»**(1).

وفى «صحيح أبى حاتم» عن أبى هريرة، قال: قال النبى ﷺ : **«إذا قُبِر أحدكم أو الإنسان أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما: المنكر، وللآخر: النكير»** (2) وذكر الحديث ... إلخ.

وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ فى ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلاً، وسؤال الملكين، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك، والإيمان به، ولا نتكلم فى كيفيته، إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته، لكونه لا عهد له به فى هذا الدار، والشرع لا يأتى بما تحيله العقول، ولكنه قد يأتى بما تحار فيه العقول، فإن عود الروح إلى الجسد ليس على الوجه المعهود فى الدنيا، بل تعاد الروح إليه إعادة غير الإعادة المألوفة فى الدنيا.

فالروح لها بالبدن خمسة أنواع من التعلق متغايرة الأحكام:

أحدها: تعلقها به فى بطن الأم جنيناً.

الثانى: تعلقها به بعد خروجه إلى وجه الأرض.

الثالث: تعلقها به فى حال النوم، فلها به تعلق من وجه، ومفارقة من وجه.

هاه، هاه، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته، فيضرب بمرزبة من حديد يسمعها كل شيء إلا الإنسان، ولو سمعها الإنسان لصعق ﴿ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ (إبراهيم:27).

قد يقول قائل: الميت يصير تراباً، فكيف يعذب وهو تراب؟ نقول: الله قادر على أن يعذبه وهو تراب، وقادر على أن يحمي عليه التراب.

---

(1) متفق عليه.

(2) أخرجه الترمذى (2/ 163)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (864)، والآجرى فى «الشريعة» (365)، من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة مرفوعاً. وقال الترمذى: حديث حسن غريب. وفى ابن إسحاق كلام لا يضر. وقال الألبانى فى «تخريج السنة»: إسناده حسن.

الرابع: تعلقها به فى البرزخ، فإنها وإن فارقته، وتجردت عنه، فإنها لم تفارقه فراقاً كلياً بحيث لا يبقى لها إليه التفات البتة، فإنه ورد ردها إليه وقت سلام المسلم، وورد أنه يسمع خفق نعالهم حين يولون عنه، وهذا الرد إعادة خاصة لا يوجب حياة البدن قبل يوم القيامة.

الخامس: تعلقها به يوم بعث الأجساد، وهو أكمل أنواع تعلقها بالبدن، ولا نسبة لما قبله من أنواع التعلق إليه، إذ هو تعلق لا يقبل البدن معه موتاً ولا نوماً ولا فساداً، فالنوم أخو الموت، فتأمل هذا، يُزحْ عنك إشكالات كثيرة.

وليس السؤال فى القبر للروح وحدها، كما قال ابن حزم وغيره، وأفسد منه قول من قال: إنه للبدن بلا روح !! والأحاديث الصحيحة ترد القولين.

وكذلك عذاب القبر يكون للنفس والبدن جميعاً، باتفاق أهل السنة والجماعة، تنعم النفس، وتعذب مفردة عن البدن ومتصلة به.

واعلم أن عذاب القبر هو عذاب البرزخ، فكل من مات وهو مستحق للعذاب ناله نصيبه منه، قُبر أو لم يُقْبَر، أكلته السباع أو احترق حتى صار رماداً، ونسف فى الهواء، أو صلب، أو غرق فى البحر، وصل إلى روحه وبدنه من العذاب ما يصل إلى المقبور.

وما ورد من إجلاسه، واختلاف أضلاعه ونحو ذلك، فيجب أن يفهم عن الرسول ﷺ مراده من غير غلو ولا تقصير، فلا يحمل كلامه ما لا يحتمله، ولا يقصر به عن مراده وما قصده من الهدى والبيان، فكم حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال، والعدول عن الصواب ما لا يعلمه إلا الله، بل سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت فى الإسلام، وهو أصل كل خطأ فى الفروع والأصول، ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد. والله المستعان.

فالحاصل أن الدور ثلاث: دار الدنيا، ودار البرزخ، ودار القرار. وقد جعل الله لكل دار أحكاماً تخصها، وركب هذا الإنسان من بدن ونفس، وجعل أحكام الدنيا على الأبدان، والأرواح تبع لها، وجعل أحكام البرزخ على الأرواح، والأبدان تبع لها، فإذا جاء يوم حشر الأجساد وقيام

وقد يقول قائل: ما كل الناس يدفنون، بعضهم يلقى فى البحر، وبعضهم تأكله السباع، فكيف يأتيه العذاب؟ نقول: نعم يأتيه العذاب، فى أى مكان كان، وكذلك يأتيه الملكان، والإيمان بهذا هو من الإيمان بالغيب، ومن الإيمان بخبر الله ورسوله، أما الذى لا يؤمن بذلك ويعتمد على عقله وفكره، فهذا هو الضلال المبين.

الناس من قبورهم، صار الحكم والنعيم والعذاب على الأرواح والأجساد جميعاً. فإذا تأملت هذا المعنى حق التأمل، ظهر لك أن كون القبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النار مطابق للعقل، وأنه حق لا مرية فيه، وبذلك يتميز المؤمنون بالغيب من غيرهم.

ويجب أن يعلم أن النار التى فى القبر والنعيم، ليس من جنس نار الدنيا ولا نعيمها، وإن كان اللّه تعالى يحمى عليه التراب والحجارة التى فوقه وتحته حتى يكون أعظم حراً من جمر الدنيا، ولو مسها أهل الدنيا لم يحسوا بها، بل أعجب من هذا أن الرجلين يدفن أحدهما إلى جنب صاحبه، وهذا فى حفرة من النار، وهذا فى روضة من رياض الجنة، لا يصل من هذا إلى جاره شيء من حر ناره، ولا من هذا إلى جاره شيء من نعيمه، وقدرة اللّه أوسع من ذلك وأعجب، ولكن النفوس مولعة بالتكذيب بما لم تحط به علماً، وقد أرانا اللّه فى هذه الدار من عجائب قدرته ما هو أبلغ من هذا بكثير، وإذا شاء اللّه أن يطلع على ذلك بعض عباده أطلعه، وغيّبه عن غيره، ولو أطلع اللّه على ذلك العباد كلهم، لزالت حكمة التكليف والإيمان بالغيب، ولما تدافن الناس، كما فى «الصحيح»، عنه ﷺ : **«لولا أن لا تدافنوا، لدعوت اللّه أن يسمعكم من عذاب القبر ما أسمع**[1]**»**[2]، ولما كانت هذه الحكمة منتفية فى حق البهائم سمعته وأدركته.

وللناس فى سؤال منكر ونكير: هل هو خاص بهذه الأمة أم لا ؟ ثلاثة أقوال: الثالث: التوقف، وهو قول جماعة، منهم أبو عمر ابن عبد البر، فقال: وفى حديث زيد بن ثابت عن

وعذاب القبر ونعيمه دلت عليه أدلة من الكتاب والسنة، بل قال العلماء: إن الأحاديث متواترة عن رسول الله ﷺ ، ومن كذب بالأمر المتواتر يكون كافراً.

فالمعتزلة لا يؤمنون بما يحدث فى القبر، لأنهم عقلانيون، وهم الذين يبنون الأمور على عقولهم، ويسمون أدلة الشرع ظنية، فأما أدلة العقل عندهم فهى يقينية، فهكذا يقولون، وهؤلاء هم العقلانيون، وهم المعتزلة ومن سار على نهجهم من العقلانيين فى هذه العصور.

---

(1) أخرجه مسلم (2867)، وأحمد (5/ 190)، وعبد بن حميد (254)، وابن أبى شيبة (3/ 373)، (10/ 185)، (15/ 34-35)، وابن أبى عاصم فى «الآحاد والمثاني» (2057)، وابن حبان (1000)، والطبرانى فى «الكبير» (4783)، والبيهقى فى «إثبات عذاب القبر» (203).

(2) صحيح مسلم (2/ 358)، ولكن ليس فى آخره كلمة «ما أسمع» فلعل الشارح رآها فى رواية أخرى، فإن البخارى لم يرو هذا الحديث. (ش)

النبى ﷺ ، أنه قال: «**إن هذه الأمة تبتلى فى قبورها**»[1] منهم من يرويه: «تسأل»، وعلى هذا اللفظ يحتمل أن تكون هذه الأمة قد خصت بذلك، وهذا أمر لا يقطع به، ويظهر عدم الاختصاص، والله أعلم. وكذلك اختلف فى سؤال الأطفال أيضاً.

وهل يدوم عذاب القبر أو ينقطع ؟ جوابه أنه نوعان:

* منه ما هو دائم، كما قال تعالى: ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ (غافر:46)، وكذلك فى حديث البراء بن عازب فى قصة الكافر: «**ثم يفتح له باب إلى النار، فينظر إلى مقعده فيها حتى تقوم الساعة**»[2]. رواه الإمام أحمد فى بعض طرقه.

* والنوع الثانى: أنه مدة، ثم ينقطع، وهو عذاب بعض العصاة الذين خفت جرائمهم، فيعذب بحسب جرمه، ثم يخفف عنه، كما تقدم ذكره فى الممحصات العشرة.[3]

وقد اختلف فى مستقر الأرواح ما بين الموت إلى قيام الساعة:

فقيل: أرواح المؤمنين فى الجنة، وأرواح الكافرين فى النار.

وقيل: إن أرواح المؤمنين بفناء الجنة على بابها، يأتيهم من روحها ونعيمها ورزقها.

وقيل: على أفنية قبورهم.

ومن أدلة عذاب القبر: قول الله عز وجل فى قوم فرعون: ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ (غافر:46) فقوله: النار يعرضون عليها غدواً وعشياً، هذا فى القبر.

﴿ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ ﴾ (الطور:47)، فقوله: ﴿ عَذَابًا دُونَ ذَلِكَ ﴾ قالوا: إنه عذاب القبر.

---

(1) أخرجه مسلم (8/ 160-161)، من طريق ابن علية قال: وأخبرنا سعيد بن جبير عن أبى نضرة عن أبى سعيد الخدرى عن زيد بن ثابت به.

(2) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(3) هى الأعمال التى تمحص من الذنوب. وهى عشرة، مضى بيانها، ص (74-78)، وختمها هناك بالحادى عشر: عفو أرحم الراحمين من غير شفاعة. (ش)

وقال مالك: بلغنى أن الروح مرسلة، تذهب حيث شاءت.

وقالت طائفة: بل أرواح المؤمنين عند الله عز وجل، ولم يزيدوا على ذلك .

وقيل: إن أرواح المؤمنين بالجابية من دمشق، وأرواح الكافرين ببرهوت بئر بحضرموت!!.

وقال كعب: أرواح المؤمنين فى عليين فى السماء السابعة، وأرواح الكافرين فى سجين فى الأرض السابعة تحت خد إبليس !!.

وقيل: أرواح المؤمنين ببئر زمزم، وأرواح الكافرين ببئر برهوت.

وقيل: أرواح المؤمنين عن يمين آدم، وأرواح الكفار عن شماله.

قال ابن حزم وغيره: مستقرها حيث كانت قبل خلق أجسادها.

وقال أبو عمر ابن عبد البر: أرواح الشهداء فى الجنة، وأرواح عامة المؤمنين على أفنية قبورهم.

وعن ابن شهاب أنه قال: بلغنى أن أرواح الشهداء كطير خضر معلقة بالعرش، تغدو وتروح إلى رياض الجنة، تأتى ربها كل يوم تسلم عليه.

وقالت فرقة: مستقرها العدم المحض، وهذا قول من يقول: إن النفس عرض من أعراض البدن، كحياته وإدراكه ! وقولهم مخالف للكتاب والسنة.

وقالت فرقة: مستقرها بعد الموت أبدان أخر تناسب أخلاقها وصفاتها التى اكتسبتها فى حال حياتها، فتصير كل روح إلى بدن حيوان يشاكل تلك الروح ! وهذا قول التناسخية منكرى المعاد، وهو قول خارج عن أهل الإسلام كلهم، ويضيق هذا المختصر عن بسط أدلة هذه الأقوال والكلام عليها.

وقيل هو: العذاب فى الدنيا: ما يصيبهم من القتل والسبى وضرب الجزية وغير ذلك، والآية تشمل المعنيين، وقوله تعالى: ﴿ وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ الْعَذَابِ الأَدْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (السجدة:21)، العذاب الأدنى هو عذاب القبر، والأكبر هو عذاب يوم القيامة.

أما السنة فتواترت الأحاديث بإثبات عذاب القبر، منها: فى الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام مر على قبرين فقال: «**إنهما ليعذبان، ولا يعذبان فى كبير، أما أنه كبير** -أو: بلى إنه لكبير- **أما أحدهما فكان يمشى بالنميمة، وأما الآخر فإنه لا يستبرئ من بوله**».

ويتلخص من أدلتها: أن الأرواح فى البرزخ متفاوتة أعظم تفاوت فمنها: أرواح فى أعلى عليين، فى الملأ الأعلى، وهى أرواح الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، وهم متفاوتون فى منازلهم.

ومنها أرواح فى حواصل طير خضر، تسرح فى الجنة حيث شاءت، وهى أرواح بعض الشهداء، لا كلهم، بل من الشهداء من تحبس روحه عن دخول الجنة لدين عليه، كما فى «المسند» عن عبد الله بن جحش: أن رجلاً جاء إلى النبى ﷺ فقال: يا رسول الله: ما لى إن قتلت فى سبيل الله ؟ قال: «الجنة» فلما ولى، قال: «**إلا الدين، سارنى به جبرائيل آنفاً**»(1).

ومن الأرواح من يكون محبوساً على باب الجنة ،كما فى الحديث الذى قال فيه رسول الله ﷺ : «**رأيت صاحبكم محبوساً على باب الجنة**»(2).

ومنهم من يكون محبوساً فى قبره، ومنهم من يكون فى الأرض، ومنها أرواح تكون فى تنور الزناة والزوانى، وأرواح فى نهر الدم تسبح فيه، وتلقم الحجارة، كل ذلك تشهد له السنة، والله أعلم.

وأما الحياة التى اختص بها الشهيد وامتاز بها عن غيره، فى قوله تعالى: ﴿**وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ**﴾ (آل عمران:169)، وقوله تعالى: ﴿**وَلا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِن لاَّ تَشْعُرُونَ**﴾ (البقرة:154). فهى: أن الله تعالى جعل أرواحهم فى أجواف طير خضر، كما فى حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ : «**لما أصيب إخوانكم ـ يعنى يوم أحد ـ جعل الله أرواحهم فى أجواف طير**

وكذلك الحديث الصحيح الذى أمر فيه النبى ﷺ بالاستعاذة من أربع «أعوذ بالله من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال».

وغير ذلك من الأدلة، وقد يشاهد بعض الناس ما يحصل من عذاب القبر من أجل العظة والعبرة.

(1) أخرجه أحمد (4/ 350)، والنسائى (7/ 314-315)، والطبرانى فى «الكبير» (19/ رقم 556، 557، 558، 559، 560)، وصححه الألباني.

(2) أخرجه أحمد (4/ 136)، (5/ 7)، وابن ماجه (3433)، وأبو يعلى (1510)، والبيهقى (10/ 142)، والطبرانى فى «الكبير» (5466)، وصححه الشيخ الألبانى فى «أحكام الجنائز» (ص 15).

خضر ترد أنهار الجنة، وتأكل من ثمارها، وتأوى إلى قناديل من ذهب معلقة فى ظل العرش»[1] الحديث، رواه الإمام أحمد، وأبو داود، وبمعناه فى حديث ابن مسعود ﷺ، رواه مسلم.

فإنهم لما بذلوا أبدانهم لله عز وجل حتى أتلفها أعداؤه فيه، أعاضهم منها فى البرزخ أبداناً خيراً منها، تكون فيها إلى يوم القيامة، ويكون تنعمها بواسطة تلك الأبدان، أكمل من تنعم الأرواح المجردة عنها، ولهذا كانت نسمة المؤمن فى صورة طير، أو كطير، ونسمة الشهيد فى جوف طير، وتأمل لفظ الحديثين، ففى «الموطأ» أن كعب بن مالك كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال: «**إن نسمة المؤمن طائر يعلق فى شجر الجنة، حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه**»[2].

فقوله: «**نسمة المؤمن**» تعم الشهيد وغيره، ثم خص الشهيد بأن قال: «**هى فى جوف طير خضر**»، ومعلوم أنها إذا كانت فى جوف طير، صدق عليها أنها طير، فتدخل فى عموم الحديث الآخر بهذا الاعتبار، فنصيبهم من النعيم فى البرزخ أكمل من نصيب غيرهم من الأموات على فرشهم، وإن كان الميت أعلى درجة من كثير منهم، فله نعيم يختص به لا يشاركه فيه من هو دونه، والله أعلم.

وحرم الله على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء، كما روى فى «السنن»، وأما الشهداء، فقد شوهد منهم بعد مدد من دفنه كما هو لم يتغير، فيحتمل بقاؤه كذلك، فى تربته إلى يوم محشره، ويحتمل أنه يبلى مع طول المدة، والله أعلم. وكأنه - والله أعلم - كلما كانت الشهادة أكمل، والشهيد أفضل، كان بقاء جسده أطول.

ذكر الحافظ ابن رجب فى كتابه «أهوال القبور وأحوال أهلها إلى يوم النشور» ذكر عجائب، وذكر ابن القيم فى كتابه «الروح» عجائب.

وقوله: (**على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ**) لأن ما فى القبر من النعيم والعذاب من أمور الغيب، فلا نثبت إلا ما جاء به الدليل، ولا ننكر ما جاء به، هذا مذهب أهل السنة والجماعة.

---

(1) أخرجه أحمد (1/ 266)، وابن أبى شيبة (5/ 294-295)، والحاكم (2/ 88، 297)، وهناد السرى فى «الزهد» (155)، والآجرى فى «الشريعة» (392)، والبيهقى فى «الدلائل» (3/ 304)، وفى «إثبات عذاب القبر» (145)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبى وصححه الألبانى فى «المشكاة» (3853).

(2) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

قوله: «ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة والعرض والحساب وقراءة الكتاب، والثواب، والعقاب، والصراط، والميزان».

ش: الإيمان بالمعاد مما دل عليه الكتاب والسنة، والعقل والفطرة السليمة، فأخبر الله سبحانه عنه في كتابه العزيز، وأقام الدليل عليه، ورد على منكريه في غالب سور القرآن.

وذلك: أن الأنبياء عليهم السلام كلهم متفقون على الإيمان بالآخرة، فإن الإقرار بالرب عام في بني آدم، وهو فطري، كلهم يقر بالرب، إلا من عاند، كفرعون، بخلاف الإيمان باليوم الآخر، فإن منكريه كثيرون، ومحمد ﷺ لما كان خاتم الأنبياء، وكان قد بعث هو والساعة كهاتين، وكان هو الحاشر، المقفي[1]، بين تفصيل الآخرة بياناً لا يوجد في شيء من كتب الأنبياء، ولهذا ظن طائفة من المتفلسفة ونحوهم، أنه لم يفصح بمعاد الأبدان إلا محمد ﷺ، وجعلوا هذا حجة لهم في أنه من باب التخييل والخطاب الجمهوري.

والقرآن بيَّن معاد النفس عند الموت، ومعاد البدن عند القيامة الكبرى في غير موضع، وهؤلاء ينكرون القيامة الكبرى، وينكرون معاد الأبدان، ويقول من يقول منهم: إنه لم يخبر به إلا محمد ﷺ على طريق التخييل!! وهذا كذب، فإن القيامة الكبرى هي معروفة عند الأنبياء من آدم إلى نوح، إلى إبراهيم، وموسى وعيسى، وغيرهم عليهم السلام.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

بعد البرزخ يبعث الناس من قبورهم، فهذه القبور تضم الأجساد وتحفظها، فإذا جاء البعث فإن الله ينشئ هذه الأجسام كما خلقها أول مرة، لا ينقص منها شيء ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ (الأنبياء: 104).

فتعاد كما كانت، بحيث لو مر شخص على رجل يعرفه لقال: هذا فلان، ثم يأمر الله إسرافيل فينفخ في الصور النفخة الثانية، فتطير الأرواح إلى أجسادها.

---

(1) في المطبوعة «المفضى»! وليس لها معنى في أسمائه. وأقرب رسم إليها من أسمائه ﷺ: المقفي، بضم الميم وفتح القاف وتشديد الفاء المكسورة - يعني أنه قفى النبيين، فجاء بعدهم، وكان ختامهم، ﷺ. (ش)

وقد أخبر الله بها من حين أهبط آدم، فقال تعالى: ﴿ قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ (٢٤) قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴾ (الأعراف:24، 25)، ولما قال إبليس اللعين: ﴿ رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ (٧٩) قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ (٨٠) إِلَىٰ يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ﴾ (ص: 79 ـ 81).

وأما نوح عليه السلام فقال: ﴿ وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا (١٧) ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ (نوح: 17 ـ 18).

وقال إبراهيم عليه السلام: ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ (الشعراء:82)، إلى آخر القصة، وقال: ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ﴾ (إبراهيم:41)، وقال: ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ ﴾ الآية (البقرة:260).

وأما موسى عليه السلام، فقال الله تعالى لما ناجاه: ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ (١٥) فَلا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لاَّ يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَىٰ ﴾ (طه:15، 16).

بل مؤمن آل فرعون كان يعلم المعاد، وإنما آمن بموسى، قال تعالى حكاية عنه: ﴿ وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ (٣٢) يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ مَا لَكُم مِّنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ (غافر:32،33)، إلى قوله تعالى: ﴿ يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ ﴾ (غافر:39)، إلى قوله: ﴿ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ (غافر:46)، وقال موسى: ﴿ وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ ﴾ (الأعراف:156).

والمحشر: مجمع الأمم، يجمع الله الأولين والآخرين بعد البعث، فالله على كل شيء قدير، والإيمان بالبعث أحد أركان الإيمان الستة، كما فى الحديث.

وأنكر البعث المشركون والملاحدة بناء على عقولهم، فقالوا: ﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ (٤٧) أَوَ آبَاؤُنَا الأَوَّلُونَ ﴾ (الواقعة:47-48)، وذكر الله إنكارهم هذا فى عدة مواضع، مثل: ﴿ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ (يس:78).

والله عز وجل ذكر أدلة عقلية على البعث ﴿ وَهُوَ الَّذِى يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ (الروم:27)، وهذا من باب ضرب المثل، فالذى خلقهم من ماء مهين، ألا يقدر أن يخلقهم من تراب ويعيدهم كما كانوا؟ ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى (٣٦) أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ (٣٧) ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ (٣٨) فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنثَىٰ (٣٩) أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾ (القيامة:36-40).

وقد أخبر الله في قصة البقرة: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (البقرة:73).

وقد أخبر الله أنه أرسل الرسل مبشرين ومنذرين، في آيات من القرآن، وأخبر عن أهل النار أنهم إذا قال لهم خزنتها: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنْذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (الزمر:71).

وهذا اعتراف من أصناف الكفار الداخلين جهنم أن الرسل أنذرتهم لقاء يومهم هذا، فجميع الرسل أنذروا بما أنذر به خاتمهم، من عقوبات المذنبين في الدنيا والآخرة، فعامة سور القرآن التي فيها ذكر الوعد والوعيد، يذكر ذلك فيها: في الدنيا والآخرة.

وأمر نبيه أن يقسم به على المعاد، فقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ الآية (سبأ:3)، وقال تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ (يونس:53)، وقال تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ (التغابن:7).

وأخبر عن اقترابها، فقال: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ (القمر:1)، ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُعْرِضُونَ﴾ (الأنبياء:1)، ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١ لِلْكَافِرِينَ﴾ (المعارج:1، 2)، إلى أن قال: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ (المعارج:6،7).

ومن الأدلة: إحياء أرض يابسة قاحلة بيضاء ما فيها شيء، ثم ينزل الله عليها المطر، ففي أيام قليلة تهتز بالنبات.

أليس الذي يحيي الأرض بعد موتها بقادر على أن يعيد خلق الإنسان؟ فهذا شيء معقول وشيء محسوس ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا﴾ (يس:33)، بعد أن كانت ميتة فأحياها بالنبات ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ (الحج:56).

ومن الأدلة على البعث أيضاً: أن الله عز وجل لو لم يبعث الناس ويجازيهم لكان خلقه عبثاً، والله سبحانه وتعالى منزه عن العبث ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ۝١١٥ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ (المؤمنون:115-116).

وذم المكذبين بالمعاد، فقال: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ (يونس:45)، ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا﴾ (الأنعام:31) ﴿أَلا إِنَّ الَّذِينَ يُمَارُونَ فِي السَّاعَةِ لَفِي ضَلالٍ بَعِيدٍ﴾ (الشورى:18)، ﴿بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ﴾ (النمل:66). ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ (النحل:38) إلى أن قال: ﴿وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ كَانُوا كَاذِبِينَ﴾ (النحل:39). ﴿إِنَّ السَّاعَةَ لآتِيَةٌ لاَّ رَيْبَ فِيهَا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يُؤْمِنُونَ﴾ (غافر:59). ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا مَّأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾ ذَلِكَ جَزَاؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا وَقَالُوا أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٩٨﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلاً لاَّ رَيْبَ فِيهِ فَأَبَى الظَّالِمُونَ إِلاَّ كُفُورًا﴾ (الإسراء:97-99). ﴿وَقَالُوا أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٤٩﴾ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُءُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ﴿٥١﴾ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ (الإسراء:49-52).

فتأمل ما أجيبوا به عن كل سؤال على التفصيل: فإنهم قالوا أولاً: ﴿أَئِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ ؟ فقيل لهم في جواب هذا السؤال: إن كنتم تزعمون أنه لا خالق لكم ولا رب لكم، فهلا كنتم خلقاً لا يفنيه الموت، كالحجارة والحديد وما هو أكبر في

فالإنسان الذى يفنى نفسه بالعبادة والطاعة فى الدنيا فيموت ولا يبعث؟! كذلك الكافر يعيث فى الأرض فساداً ويفعل الفواحش ويموت ولا يبعث؟! هذا لا يكون من حكمة الله ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (الجاثية:21)، وقال سبحانه: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (القلم:35-36)، ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلاً ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ ﴿٢٧﴾ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ (ص:27-28).

فالمؤمن قد لا ينعم فى الدنيا، ويكون فى ضيق وشدة، فلا ينال جزاء عمله؟! والكافر ينعم ويبطش ويفسد فى الأرض ولا ينال جزاءه؟! هذا لا يليق بحكمة الله عز وجل.

والبعث معناه القيام من القبور ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (المطففين:6).

(وجزاء الأعمال) كما سبق: أن المحسنين والمسيئين لا ينالون جزاءهم فى الدنيا، إنما ذلك فى دار الآخرة.

صدوركم من ذلك ؟ فإن قلتم: كنا خلقاً على هذه الصفة التى لا تقبل البقاء، فما الذى يحول بين خالقكم ومنشئكم وبين إعادتكم خلقاً جديداً ؟ !.

وللحجة تقدير آخر، وهو: لو كنتم من حجارة أو حديد أو خلق أكبر منهما فإنه قادر على أن يفنيكم ويحيل ذواتكم، وينقلها من حال إلى حال، ومن يقدر على التصرف فى هذه الأجسام، مع شدتها وصلابتها، بالإفناء والإحالة فما الذى يعجزه فيما دونها؟ ثم أخبر أنهم يسألون آخراً بقولهم: ﴿مَن يُعِيدُنَا﴾ إذا استحالت جسومنا وفنيت؟ فأجابهم بقوله: ﴿قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ فلما أخذتهم الحجة، ولزمهم حكمها، انتقلوا إلى سؤال آخر يتعللون به بعلل المنقطع، وهو قولهم: ﴿مَتَىٰ هُوَ﴾ ؟ فأجيبوا بقوله: ﴿عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا﴾.

ومن هذا قوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (يس:78) ؟ إلى آخر السورة. فلو رام أعلم البشر وأفصحهم وأقدرهم على البيان، أن يأتى بأحسن من هذه الحجة، أو بمثلها بألفاظ تشابه هذه الألفاظ فى الإيجاز ووَضَح الأدلة[1] وصحة البرهان لما قدر. فإنه سبحانه افتتح هذه الحجة بسؤال أورده ملحد، اقتضى جواباً، فكان فى قوله: ﴿وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾ ما وَفَى بالجواب. وأقام الحجة وأزال الشبهة لما أراد سبحانه من تأكيد الحجة وزيادة تقريرها فقال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾، فاحتج بالإبداء على الإعادة، وبالنشأة الأولى على النشأة الأخرى. إذ كل عاقل يعلم ضرورياً أن من قدر على هذه [قدر على هذه][2]، وأنه لو كان عاجزاً عن الثانية لكان عن الأولى أعجز وأعجز، ولما كان الخلق يستلزم قدرة الخالق على المخلوق، وعلمه بتفاصيل خلقه أتبع ذلك بقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ

(والعرض) يعني: على الله ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ﴾ (الحاقة:18)، ﴿وَعُرِضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ (الكهف:48)، يعرضون على الله عز وجل حفاة عراة، غرلاً، أي: غير مختونين.

(والحساب) على الأعمال: تقرير الحسنات وتقرير السيئات، هذا بالنسبة للمؤمنين، أما الكافر فإنه لا يحاسب حساب موازنة بين حسناته وسيئاته، وإنما يقرر بذنوبه وكفره، لأنه ليس له حسنات.

---

(1) الوضح، بفتحتين: الضوء والبياض. يريد نصوع الأدلة وانتشار ضوئها كضوء النهار وفى المطبوعة «ووضع الأدلة» وهو - فيما أرى - تحريف. (ش)

(2) الزيادة ضرورية، يقتضيها نسق الكلام وتمامه. (ش)

عَلِيمٌ ﴾ (يس:79). فهو عليم بتفاصيل الخلق الأول وجزئياته، ومواده وصورته، فكذلك الثانى. فإذا كان تام العلم، كامل القدرة كيف يتعذر عليه أن يحيى العظام وهى رميم ؟.

ثم أكد الأمر بحجة قاهرة وبرهان ظاهر، يتضمن جواباً عن سؤال ملحد آخر يقول: العظام إذا صارت رميماً عادت طبيعتها باردة يابسة، والحياة لابد أن تكون مادتها وحاملها طبيعة حارة رطبة بما يدل على أمر البعث، ففيه الدليل والجواب معاً: فقال: ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ نَاراً فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴾ (يس:80). فأخبر سبحانه بإخراج هذا العنصر، الذى هو فى غاية الحرارة واليبوسة، من الشجر الأخضر الممتلئ بالرطوبة والبرودة، فالذى يخرج الشيء من ضده، وتنقاد له مواد المخلوقات وعناصرها ولا تستعصى عليه، هو الذى يفعل ما أنكره الملحد ودفعه، من إحياء العظام وهى رميم.

ثم أكد هذا بأخذ الدلالة من الشيء الأجل الأعظم، على الأيسر الأصغر، فإن كل عاقل يعلم أن من قدر على العظيم الجليل فهو على ما دونه بكثير أقدر وأقدر، فمن قدر على حمل قنطار كان[1] على حمل أوقية أشد اقتداراً، فقال: ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾ (يس:81) ؟ فأخبر أن الذى أبدع السماوات والأرض، على جلالتهما، وعظم شأنهما، وكبر أجسامهما، وسعتهما، وعجيب خلقهما، أقدر على أن يحيى عظاماً قد

والمؤمنون منهم من يدخل الجنة بغير حساب، ومنهم من يحاسب حساباً يسيراً وينقلب إلى أهله مسروراً، وهو العرض، ومنهم من يناقش الحساب، وفى الحديث: «**من نوقش الحساب عذب**». وهذه درجات المؤمنين.

(**والكتب**): صحائف الأعمال التى عملوها فى الدنيا، كل يعطى يوم القيامة كتابه وصحيفة أعماله التى عملها فى الدنيا، مكتوب فيها كل شيء ﴿ وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لِهَٰذَا الْكِتَابِ لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلا كَبِيرَةً إِلاَّ أَحْصَاهَا ﴾ (الكهف:49)، وقال سبحانه: ﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا (13) اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ (الإسراء:13،14)، وقال سبحانه: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ (19) إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلاقٍ حِسَابِيَهْ (20) فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ (21) فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ ﴾ (الحاقة:19-22)، فهذا الصنف من الناس يفرح ويسره أن يطلع الناس على كتابه.

---

(1) فى المطبوعة «قدر» بدل «كان» ولا تستقيم بها العبارة. (ش)

صارت رميماً، فيردها إلى حالتها الأولى. كما قال في موضع آخر: ﴿ لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ ﴾ (غافر:57). وقال: ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلاَّقُ الْعَلِيمُ ﴾ (يس:81). ثم أكد سبحانه ذلك وبينه ببيان آخر، وهو أنه ليس فعله بمنزلة غيره، الذى يفعل بالآلات والكلفة والنصب والمشقة، ولا يمكنه الاستقلال بالفعل، بل لابد معه من آلة ومعين، بل يكفى فى خلقه لما يريد أن يخلقه ويكونه نفس إرادته، وقوله للمكون: «كن» فإذا هو كائن كما شاءه وأراده.

ثم ختم هذه الحجة بإخباره أن ملكوت كل شيء بيده، فيتصرف فيه بفعله وقوله: ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (يس:83).

ومن هذا قوله سبحانه ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٣٨﴾ فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنثَىٰ ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ ﴾ (القيامة:36-40). فاحتج سبحانه على أنه لا يتركه مهملاً عن الأمر والنهى، والثواب والعقاب وأن حكمته وقدرته تأبى ذلك أشد الإباء، كما قال تعالى: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ ﴾ (المؤمنون:115)، إلى آخر السورة، فإن من نقله من النطفة إلى العلقة، ثم إلى المضغة، ثم شق سمعه وبصره، وركب فيه الحواس والقوى، والعظام والمنافع،

﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴾ (الحاقة:25-27)، يعني: يا ليتنى لم أبعث، وكان الموت هو القاضى علىَّ ولم أبعث ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ﴾ (الحاقة:28-29).

وهذا تطاير الصحف، إما باليمين أو بالشمال.

(والثواب والعقاب) الثواب على الحسنات، والعقاب على السيئات.

(والصراط) وهو: الجسر المنصوب على متن جهنم، أحدُّ من السيف، وأدق من الشعر، وأحر من الجمر، يمر الناس عليه على قدر أعمالهم، فمنهم من يمر كالبرق الخاطف، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كأجاويد الخيل، ومنهم من يمر كركاب الإبل، ومنهم من يمر عدواً ومنهم من يمر مشياً، ومنهم من يمر حبواً، ومنهم من تلقطه كلاليب على حافتي الجسر وتقذفه فى النار، وهذه أمور غيب، فلا يدخل الإنسان عقله فيها، وكل الناس يمرون على الصراط ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾(مريم:71-72).

والأعصاب والرباطات التى هى أشده، وأحكم خلقه غاية الإحكام، وأخرجه على هذا الشكل والصورة، التى هى أتم الصور وأحسن الأشكال كيف يعجز عن إعادته وإنشائه مرة ثانية؟ أم كيف تقتضى حكمته وعنايته أن يتركه سدى؟ فلا يليق ذلك بحكمته ولا تعجز عنه قدرته.

فانظر إلى هذا الاحتجاج العجيب بالقول الوجيز، الذى لا يكون أوجز منه، والبيان الجليل، الذى لا يتوهم أوضح منه ومأخذه القريب، الذى لا تقع الظنون على أقرب منه.

وكم فى القرآن من مثل هذا الاحتجاج، كما فى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ (الحج:5)، إلى أن قال: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ﴾ (الحج:7). وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن سُلالَةٍ مِّن طِينٍ﴾ (المؤمنون:12)، إلى أن قال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ (المؤمنون:16). وذكر قصة أصحاب الكهف، وكيف أبقاهم موتى ثلاثمائة سنة شمسية، وهى ثلاثمائة وتسع سنين قمرية، وقال فيها: ﴿وَكَذَلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لا رَيْبَ فِيهَا﴾ (الكهف:21).

والقائلون بأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة، لهم فى المعاد خبط واضطراب، وهم فيه على قولين: منهم من يقول: تعدم الجواهر ثم تعاد. ومنهم من يقول: تفرق الأجزاء ثم تجمع. فأورد عليهم: الإنسان الذى يأكله حيوان، وذلك الحيوان أكله إنسان، فإن أعيدت تلك الأجزاء من هذا، لمَ تعد من هذا ؟ وأورد عليهم: أن الإنسان يتحللَ دائماً، فَماذا الذى يعاد؟ أهو الذى كان وقت الموت ؟ فإن قيل بذلك، لزم أن يُعاد على صورة ضعيفة وهو خلاف ما جاءت به النصوص، وإن كان غير ذلك، فليس بعض الأبدان بأولى من بعض، فادعى بعضهم أن فى الإنسان أجزاءَ أصلية لا تتحلل، ولا يكون فيها شيء من ذلك الحيوان

وتوزن الحسنات، فإن رجحت حسناته فاز، وإن رجحت سيئاته على حسناته خاب وخسر ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ⑧ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُوْلَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ (الأعراف:8-9).

وتكرر ذكر الوزن والميزان فى آيات كثيرة، وهذا من عدل الله عز وجل، وأنه لا يظلم أحداً. والميزان حقيقي، له كفتان: توضع الحسنات فى كفة، وتوضع السيئات فى كفة، فأيهم رجحت حسناته فاز، وأيهم رجحت سيئاته فخسر ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ (الأنبياء:47).

الذى أكله الثانى. والعقلاء يعلمون أن بدن الإنسان نفسه كله يتحلل، ليس فيه شىء باق، فصار ما ذكروه فى المعاد مما قوى شبهة المتفلسفة فى إنكار معاد الأبدان.

والقول الذى عليه السلف وجمهور العقلاء: أن الأجسام تنقلب من حال إلى حال، فتستحيل تراباً، ثم ينشئها[1] الله نشأة أخرى، كما استحال فى النشأة الأولى: فإنه كان نطفة، ثم صار علقة، ثم صار مضغة، ثم صار عظاماً ولحماً، ثم أنشأه خلقاً سوياً. كذلك الإعادة: يعيده الله بعد أن يبلى كله إلا عجب الذنب، كما ثبت فى «الصحيح» عن النبى ﷺ، أنه قال: «**كل ابن آدم يبلى إلا عجب الذنب، منه خلق ابن آدم، ومنه يركب**»[2].

وفى حديث آخر: «**إن السماء تمطر مطراً كمنى الرجال ينبتون فى القبور كما ينبت النبات**»[3].

فالنشأتان نوعان تحت جنس يتفقان ويتماثلان من وجه، ويفترقان ويتنوعان من وجه، والمعاد هو الأول بعينه، وإن كان بين لوازم الإعادة ولوازم البداءة فرق، فعجب الذنب هو الذى يبقى، وأما سائره فيستحيل، فيعاد من المادة التى استحال إليها ومعلوم أن من رأى شخصاً وهو صغير، ثم رآه وقد صار شيخاً علم أن هذا هو ذاك مع أنه دائماً فى تحلل واستحالة. وكذلك سائر الحيوان والنبات، فمن رأى شجرة وهى صغيرة ثم رآها كبيرة، قال: هذه تلك، وليست صفة تلك النشأة الثانية مماثلة لصفة هذه النشأة، حتى يقال إن الصفات

---

(1) فى المطبوعة «ثم أنشأها». والفعل الماضى هنا غير مناسب للسياق. والمضارع أجود وأدق. (ش)

(2) أخرجه البخارى (4814)، (4935)، ومسلم (2955)، وأبو داود (4743)، والنسائى (4/ 111-112)، وابن ماجه (4226)، وأحمد (2/ 322، 428، 449)، وأبو يعلى (1382)، والحاكم (4/ 609).
وقال الشيخ أحمد شاكر: ليس هذا اللفظ فى الصحيحين تماماً. ومعناه ثابت فى البخارى (8/ 424-529)، ومسلم (2/ 383)، من حديث أبى هريرة. وأقرب لفظ إلى ما ذكره الشارح، إحدى روايات مسلم: «**كل ابن آدم يأكله التراب، إلا عجب الذنب، منه خلق، وفيه يركب**». و «العجب»، بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها موحدة: عظم لطيف فى أصل الصلب، وهو رأس العصعص، وهو مكان رأس الذنب من ذوات الأربع. قاله الحافظ فى الفتح.

(3) **ضعيف**: أخرجه الطبرانى فى «الكبير» (9761)، عن أبى نعيم عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن أبى الزعراء به. والحديث منقطع بين أبى الزعراء لم يرو عن أحد من الصحابة، بل عن بعض التابعين، وأورده الهيثمى فى «مجمع الزوائد» (10/ 329-330)، وقال: «رواه الطبرانى وهو موقوف وهو مخالف للحديث الصحيح»، ثم أبان عن وجه المخالفة فليراجع.

هى المغيرة لاسيما أهل الجنة إذا دخلوها فإنهم يدخلونها على صورة آدم، طوله ستون ذراعاً، كما ثبت فى «الصحيحين» وغيرهما، وَروى: أن عرضه سبعة أذرع، وتلك نشأة باقية غير معرضة للآفات، وهذه النشأة فانية معرضة للآفات.

وقوله: **«وجزاء الأعمال»**. قال تعالى: ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ (الفاتحة:4). ﴿ يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾ (النور:25). والدين: الجزاء، يقال: كما تدين تدان، أى كما تجازى تجازَى، وقال تعالى: ﴿ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (السجدة:17) ﴿ جَزَاءً وِفَاقًا ﴾ (النبأ:26). ﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزَىٰ إِلاَّ مِثْلَهَا وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ ﴾ (الأنعام:160). ﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ (٨٩) وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلاَّ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (النمل:89 ـ 90). ﴿ مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلاَّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (القصص:84). وأمثال ذلك.

وقال ﷺ، فيما يروى عن ربه عز وجل، من حديث أبى ذر الغفارى رضي الله عنه: **«يا عبادى، إنما هى أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»**(1).

وسيأتى لذلك زيادة بيان عن قريب، إن شاء الله تعالى.

وقوله: **«والعرض والحساب، وقراءة الكتاب، والثواب والعقاب»**.

قال تعالى: ﴿ فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ (١٥) وَانشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ (١٦) وَالْمَلَكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ (١٧) يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴾ (الحاقة:15 ـ 18). إلى آخر السورة.

﴿ يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلاقِيهِ (٦) فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ (٧) فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا (٨) وَيَنقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا (٩) وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ (١٠) فَسَوْفَ يَدْعُو ثُبُورًا (١١) وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا (١٢) إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَسْرُورًا (١٣) إِنَّهُ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ (١٤) بَلَىٰ إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا ﴾ (الانشقاق:6 ـ 15). ﴿ وَعُرِضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ (الكهف: 48).

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

﴿ وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لِهَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾(الكهف: 49).

﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴾(إبراهيم: 48). إلى آخر السورة.

﴿ رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾، الآية إلى قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾(غافر: 15 ـ 17).

﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾(البقرة: 281).

وروى البخارى رحمه الله فى «صحيحه»، عن عائشة، أن النبى ﷺ قال: «**ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك**»، فقلت: يا رسول الله، أليس قد قال الله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۝ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾(الانشقاق: 7-8)، فقال رسول الله ﷺ: «**إنما ذلك العرض، وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عذب**»[1] يعنى أنه لو ناقش فى حسابه لعبيده لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولكنه تعالى يعفو ويصفح، وسيأتى لذلك زيادة بيان، إن شاء الله تعالى.

وفى «الصحيح» عن النبى ﷺ، أنه قال: «**إن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق، فإذا موسى آخذ بقائمة العرش، فلا أدرى أفاق قبلى، أم جوزى بصعقة يوم الطور؟**»[2].

وهذا صعق فى موقف القيامة، إذا جاء الله لفصل القضاء، وأشرقت الأرض بنوره، فحينئذ يصعق الخلائق كلهم.

فإن قيل: كيف تصنعون بقوله فى الحديث: «**إن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من تنشق عنه الأرض، فأجد موسى باطشاً بقائمة العرش**»[3].

قيل: لا ريب أن هذا اللفظ قد ورد هكذا، ومنه نشأ الإشكال، ولكنه دخل فيه على الراوى حديث فى حديث، فركب بين اللفظين، فجاء هذان الحديثان هكذا: أحدهما: «**إن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق**»، كما تقدم والثانى: «**أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم**

(1) أخرجه البخارى (103)، (4939)، (6536)، (6537)، ومسلم (2876)، وأبو داود (3093)، (3334)، وأحمد (6/ 47، 91، 108، 127).

(2) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(3) أخرجه البخارى (2412)، ومواضع أخرى، ومسلم (2374).

القيامة»(1) فدخل على الراوى هذا الحديث فى الآخر، وممن نبه على هذا أبو الحجاج المزى، وبعده الشيخ شمس الدين ابن القيم، وشيخنا الشيخ عماد الدين ابن كثير، رحمهم الله .

وكذلك اشتبه على بعض الرواة فقال: «**فلا أدرى أفاق قبلى أم كان ممن استثنى الله عز وجل**»؟(2) والمحفوظ الذى تواطأت عليه الروايات الصحيحة هو الأول، وعليه المعنى الصحيح، فإن الصعق يوم القيامة لتجلى الله لعباده إذا جاء لفصل القضاء، فموسى عليه السلام إن كان لم يصعق معهم، فيكون قد جوزى بصعقة يوم تجلى ربه للجبل فجعله دكاً فجعلت صعقة هذا التجلى عوضاً عن صعقة الخلائق لتجلى ربه يوم القيامة. فتأمل هذا المعنى العظيم ولا تهمله.

وروى الإمام أحمد، والترمذى، وأبو بكر ابن أبى الدنيا عن الحسن قال: سمعت أبا موسى الأشعرى يقول: قال رسول الله ﷺ : «**يعرض الناس يوم القيامة ثلاث عرضات، فعرضتان جدال ومعاذير، وعرضة تطاير الصحف، فمن أوتى كتابه بيمينه، وحوسب حساباً يسيراً دخل الجنة، ومن أوتى كتابه بشماله، دخل النار**»(3).

---

(1) حديث صحيح: وقد سبق تخريجه.

(2) حديث صحيح: وقد سبق تخريجه.

(3) وهم الشارح رحمه الله فى نسبة هذا الحديث للترمذي، من حديث أبى موسى. فإن الترمذى رواه بنحو معناه (3/ 294)، من طريق الحسن البصرى عن أبى هريرة، وأشار إلى حديث أبى موسى، فقال: «ولا يصح هذا الحديث، من قبل أن الحسن لم يسمع من أبى هريرة. وقد رواه بعضهم عن على بن علي، وهو الرفاعي، عن الحسن، عن أبى موسى، عن النبى ﷺ». وأما حديث أبى موسى، فقد رواه الإمام أحمد فى المسند (4/ 414) (طبعة الحلبي)، عن وكيع عن على بن على، عن الحسن، عن أبى موسى، وكذلك رواه ابن ماجه (4277)، من طريق وكيع، بنحوه. بل إن رواية الترمذى إياه -من حديث أبى هريرة - هى من رواية وكيع عن على بن على أيضاً. فالإسنادان ثابتان إذن عن وكيع. والحديث -عندنا- صحيح من الوجهين. فإن سماع الحسن من أبى هريرة صحيح ثابت، كما بينت ذلك مفصلاً فى شرح الحديث (7138) من المسند. وقد أعل البوصيرى فى زوائد ابن ماجه - حديث أبى موسى أيضاً، بأن الحسن لم يسمع من أبى موسي. وفى ذلك خلاف، ولكنه عاصره يقيناً، فإن الحسن ولد سنة (21)، وأبو موسى مات سنة 52 على القول الراجح. وأما هذه الرواية - التى ذكرها الشارح- وفيها قول الحسن: «سمعت أبا موسى الأشعرى» فإن إسنادها ليس بين يدي، ولعلها رواية ابن أبى الدنيا. فلو كان إسنادها صحيحاً كصحة إسنادى أحمد وابن ماجه، لكانت قاطعة فى سماع الحسن من أبى موسى. (ش)

وقد روى ابن أبى الدنيا عن ابن المبارك: أنه أنشد فى ذلك شعراً:

وطارت الصحف فى الأيدى منشرة ... فيها السرائر والأخبار تطلعُ

فكيف سهوك والأنباء واقعة ... عما قليل، ولا تدرى بما تقع

أفى الجنان وفوز لا انقطاع له ... أم الجحيم فلا تبقى ولا تَدَعُ

تهوى بساكنها طوراً وترفعهم ... إذا رجوا مخرجاً من غمها قمعوا

طال البكاء فلم يرحم تضرعهم ... فيها ولا رقة تغنى ولا جزع

لينفع العلم قبل الموت عالمه ... قد سال قوم بها الرجعى فما رجعوا

قوله: «**والصراط**»، أى: ونؤمن بالصراط، وهو جسر على جهنم، إذا انتهى الناس بعد مفارقتهم مكان الموقف إلى الظلمة التى دون الصراط كما قالت عائشة رضي الله عنها: إن رسول الله ﷺ سئل: أين الناس يوم تَبَدل الأرض غير الأرض والسماوات؟ فقال: «**هَم فى الظلمة دون الجسر**»[1] وفى هذا الموضع يفترق المنافقون عن المؤمنين، ويتخلفون عنهم، ويسبقهم المؤمنون ويحال بينهم بسور يمنعهم من الوصول إليهم.

وروى البيهقى بسنده، عن مسروق، عن عبد الله، قال: «**يجمع الله الناس يوم القيامة**»، إلى أن قال: «**فيعطون نورهم على قدر أعمالهم وقال: فمنهم من يعطى نوره مثل الجبل بين يَديه، ومنهم من يعطى نوره فوق ذلك، ومنهم من يعطى نوره مثل النخلة بيمينه، ومنهم من يعطى دون ذلك بيمينه، حتى يكون آخر من يعطى نوره على إبهام قدمه، يضىء مرة ويطفأ مرة، إذا أضاء قدم قدمه، وإذا طفئ قام، قال: فيمر ويمرون على الصراط، والصراط كحد السيف، دَحض، مزلة، فيقال لهَم: امضوا على قدر نوركم، فمنهم من يمر كانقضاض الكوكب، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كالطرف، ومنهم من يمر كشد الرَّجل، يرمل رملاً**[2]**، فيمرون على قدر أعمالهم، حتى يمر الذى نوره على إبهام قدمه، تخر يد، وتعلق يد، وتخر رجل،**

---

(1) حديث صحيح: وقد سبق تخريجه.

(2) فى المطبوعة «كأشد الرحل، ويرمل رملاً» وهو كلام غير مستقيم. ولم أجد نص الأثر كاملاً فى موضع آخر. ولكن روى الحاكم فى المستدرك (2/ 375)، عن ابن مسعود، مرفوعاً، نحو هذا المعنى مختصراً، وفيه: «ثم كالراكب، ثم كشد الرجال، ثم كمشيهم» وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبى، وذكر ابن كثير فى التفسير (5/ 390)، نحو معناه مطولاً موقوفاً، ونسبه لابن أبى حاتم فى تفسيره. (ش)

وتعلق رجل، وتصيب جوانبه النار، فيخلصون، فإذا خلصوا قالوا: الحمد لله الذى نجانا منك بعد أن أراناك، لقد أعطانا الله ما لم يُعطَ أحدٌ»[1] الحديث.

واختلف المفسرون فى المراد بالورود المذكور فى قوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا ﴾ (مريم:71) ما هو ؟ والأظهر والأقوى أنه المرور على الصراط قال تعالى: ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾ (مريم:72)، وفى «الصحيح» أنه ﷺ قال: **«والذى نفسى بيده، لا يلج النار أحد بايع تحت الشجرة»** قالت حفصة: فقلت: يا رسول الله، أليس الله يقول: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا ﴾، فقال: **«ألم تسمعيه قال:** ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴾ »[2] أشار ﷺ إلى أن ورود النار لا يستلزم دخولها، وأن النجاة من الشر لا تستلزم حصوله، بل تستلزم انعقاد سببه، فمن طلبه عدوه ليهلكوه ولم يتمكنوا منه، يقال: نجاه الله منهم، ولهذا قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا ﴾ (هود:58). ﴿ فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا ﴾ (هود:66). ﴿ وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا ﴾ (هود:94)، ولم يكن العذاب أصابهم ولكن أصاب غيرهم ولولا ما خصهم الله به من أسباب النجاة لأصابهم ما أصاب أولئك.

وكذلك حال الوارد فى النار، يمرون فوقها على الصراط، ثم ينجى الله الذين اتقوا ويذر الظالمين فيها جثياً، فقد بيّن ﷺ فى حديث جابر المذكور: أن الورود هو الورود على الصراط.

وروى الحافظ أبو نصر الوائلى[3]، عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال ﷺ: **«علم الناس سنتى وإن كرهوا ذلك، وإن أحببت أن لا توقف على الصراط طرفة عين حتى تدخل الجنة، فلا تُحْدثن فى دين الله حدثاً برأيك»**[4] أورده القرطبى.

---

(1) أخرجه الحاكم (2/ 376)، وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي. **قلت:** أبو خالد الدالانى لم يخرج له الشيخان شيئاً. وقال الحافظ فى «التقريب»: «صدوق يخطئ كثيراً، وكان يدلس».
وذكره الذهبى فى «الضعفاء» **قلت:** وقد صرح بالتحديث فى هذا الأثر وقد توبع عليه، تابعه زيد بن أبى أنيسة وهو ثقة أخرجه الحاكم (4/ 590-591)، وصححه الشيخ الألبانى - رحمه الله تعالى.

(2) هو فى صحيح مسلم (2/ 263)، بنحو هذا المعنى. (ش)

(3) هو الحافظ الوائلى البكري، أبو نصر السجزي، المتوفى سنة (444)، ترجمه الذهبى فى تذكرة الحفاظ (3/ 279-298). (ش)

(4) **موضوع:** وأخرجه الخطيب فى «التاريخ» (4/ 38)، من طريق عبد الله بن صالح اليمانى حدثنى أبو همام القرشى عن سليمان بن المغيرة عن قيس بن مسلم عن طاوس عن أبى هريرة مرفوعاً. وذكره ابن الجوزى فى «الموضوعات» (1/ 264)، وقال: «لا يصح، وأبو همام: محمد. مجيب، قال يحيي: كذاب، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث».

وروى أبو بكر ابن أحمد بن سليمان النجار، عن يعلى بن منية، عن رسول الله ﷺ قال: «**تقول النار للمؤمن يوم القيامة: جز يا مؤمن، فقد أطفأ نورك لهبي**[1]» .

وقوله: «**والميزان**»، أي ونؤمن بالميزان، قال تعالى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴾ (الأنبياء:47). وقال تعالى: ﴿ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٠٢) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴾ (المؤمنون:102-103).

قال القرطبي: قال العلماء: إذا انقضى الحساب كان بعده وزن الأعمال، لأن الوزن للجزاء، فينبغي أن يكون بعد المحاسبة، فإن المحاسبة لتقرير الأعمال، والوزن لإظهار مقاديرها ليكون الجزاء بحسبها. قال: وقوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ (الأنبياء:47). يحتمل أن يكون ثَمَّ موازين متعددة توزن فيها الأعمال، ويحتمل أن يكون المراد الموزونات فجمع باعتبار تنوع الأعمال الموزونة، والله أعلم.

والذي دلت عليه السنة: أن ميزان الأعمال له كفتان حسيتان مشاهدتان، روى الإمام أحمد، من حديث أبي عبد الرحمن الحبلي، قال سمعت عبد الله بن عمرو يقول: قال رسول الله ﷺ : «**إن الله سيخلص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً، كل سجل مد البصر، ثم يقول له: أتنكر من هذا شيئاً؟ أظلمتك كتبتي الحافظون؟ قال: لا يا رب، فيقول: ألك عذر أو حسنة؟ فيبهت الرجل، فيقول: لا يا رب، فيقول: بلى، إن لك عندنا حسنة واحدة، لا ظلم اليوم عليك، فتخرج له بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، فيقول أحضروه، فيقول: يا رب، وما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقال: إنك لا تظلم، قال: فتوضع السجلات في كفة، والبطاقة في كفة، قال: فطاشت السجلات،**

---

(1) يعلى بن منية، بضم الميم وسكون النون وفتح الياء التحتية، وهي أمه، وأبوه اسمه «أمية» وصحف اسم أمه في المطبوعة ومجمع الزوائد، كتب «منبه» والحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (10/ 360)، وقال: «رواه الطبراني، وفيه سليم بن منصور بن عمار، وهو ضعيف». (ش)

وثقلت البطاقة، ولا يثقل شيء بسم الله الرحمن الرحيم»[1] وهكذا رواه الترمذى، وابن ماجه وابن أبى الدنيا من حديث الليث، زاد الترمذى: «**ولا يثقل مع اسم الله شيء**»[2] وفى سياق آخر: «**توضع الموازين يوم القيامة، فيؤتى بالرجل فيوضع فى كفة ...**»[3] الحديث.

وفى هذا السياق فائدة جليلة، وهى أن العامل يوزن مع عمله، ويشهد له ما روى البخارى عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال: «**إنه ليأتى الرجل العظيم السمين يوم القيامة، لا يزن عند الله جناح بعوضة، قال: اقرؤوا إن شئتم:** ﴿ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴾ (الكهف: 105)»[4].

وروى الإمام أحمد، عن ابن مسعود: **إنه كان يجنى سواكاً من الأراك، وكان دقيق الساقين، فجعلت الريح تكفؤه، فضحك القوم منه، فقال رسول الله ﷺ : «مم تضحكون»؟ قالوا: يا نبى الله من دقة ساقيه، فقال: «والذى نفسى بيده، لهما أثقل فى الميزان من أحد**[5]»[6].

وقد وردت الأحاديث أيضاً بوزن الأعمال أنفسها كما فى «صحيح مسلم»، عن أبى مالك الأشعرى، قال: قال رسول الله ﷺ : «**الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان**»[7].

وفى «الصحيح» وهو خاتمة كتاب البخارى، قوله ﷺ : «**كلمتان خفيفتان على اللسان، حبيبتان إلى الرحمن، ثقيلتان فى الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**»[8].

وروى الحافظ أبو بكر البيهقى، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبى ﷺ قال: «**يؤتى بابن**

---

(1) هو الحديث (6994)، من المسند. وهذا لفظه. وكان فى المطبوعة بعض تحريف صححناه منه. وزيادة [والبطاقة فى كفة] ليست فى نسخ المسند. وهى ثابتة فى رواية الترمذى (3/ 367)، والحديث من رواية الليث بن سعد، عن عامر بن يحيي، عن أبى عبد الرحمن الحبلي. (ش)

(2) فى المطبوعة «ولا يثقل شيء اسم الله»، والذى أثبتنا هو نص ما فى الترمذي. وقد أشار الشارح رحمه الله إلى هذا الحديث، فيما مضي، ص (85). (ش)

(3) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(4) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(5) أخرجه أحمد (1/ 420، 421)، والطبرانى فى «الكبير» (8452)، والبزار (2678)، من طريق حماد بن سلمة عن عاصم عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود به وسنده حسن. وحسنه الشيخ الألبانى رحمه الله تعالى.

(6) المسند (3991)، وفى المطبوعة «فجعلت الريح تكفيه»، وصححناه من المسند.

(7) أخرجه مسلم (223)، والترمذى (3512)، والنسائي(5/ 5-8)، وابن ماجه (270)، وأحمد (5/ 342، 343)، والدارمى (1/ 167).

(8) أخرجه البخارى (2406)، (6687)، (7563)، ومسلم (2694)، والترمذى (3463)، وابن ماجه (3806)، وأحمد (2/ 332).

آدم يوم القيامة، فيوقف بين كفتى الميزان، ويوكل به ملك، فإن ثقل ميزانه، نادى الملك بصوت يسمع الخلائق: سعد فلان سعادة لا يشقى بعدها أبداً، وإن خف ميزانه، نادى الملك بصوت يسمع الخلائق: شقى فلان شقاوة لا يسعد بعدها أبداً»(1).

فلا يلتفت إلى ملحد معاند يقول: الأعمال أعراض لا تقبل الوزن، وإنما يقبل الوزن الأجسام. فإن الله يقلب الأعراض أجساماً، كما تقدم وكما روى الإمام أحمد، عن أبى هريرة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «**يؤتى بالموت كبشاً أغبر، فيوقف بين الجنة والنار، فيقال: يا أهل الجنة، فيشرئبون وينظرون، ويقال: يا أهل النار، فيشرئبون وينظرون، ويرون أن قد جاء الفرج، فيذبح ،ويقال خلود لا موت**»(2) ورواه البخارى بمعناه. فثبت وزن الأعمال والعامل وصحائف الأعمال، وثبت أن الميزان له كفتان، والله تعالى أعلم بما وراء ذلك من الكيفيات.

فعلينا الإيمان بالغيب، كما أخبرنا الصادق ﷺ ، من غير زيادة ولا نقصان.

ويا خيبة من ينفى وضع الموازين القسط ليوم القيامة كما أخبر الشارع لخفاء الحكمة عليه، ويقدح فى النصوص بقوله: لا يحتاج إلى الميزان إلا البقال والفوال، وما أحراه بأن يكون من الذين لا يقيم الله لهم يوم القيامة وزناً. ولو لم يكن من الحكمة فى وزن الأعمال إلا ظهور عدله سبحانه لجميع عباده فإنه لا أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين. فكيف ووراء ذلك من الحكم ما لا اطلاع لنا عليه. فتأمل قول الملائكة، لما قال الله لهم: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة:30).

وقال تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ (الإسراء:85).

وقد تقدم عند ذكر الحوض كلام القرطبى رحمه الله أن الحوض قبل الميزان والصراط بعد الميزان. ففى «الصحيحين»: «**أن المؤمنين إذا عبروا الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض، فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم فى دخول الجنة**»(3) وجعل القرطبى فى «التذكرة» هذه القنطرة صراطاً ثانياً للمؤمنين خاصة، وليس يسقط منه أحد فى النار، والله تعالى أعلم.

---

(1) **موضوع**: أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» (6/ 174)، وقال: «تفرد به داود بن المحبر». قلت: وهو متروك متهم بالوضع.

(2) أخرجه أحمد (2/ 423)، والدارمى (2/ 329)، بسند صحيح.

(3) أخرجه البخارى (2440)، (6535)، وأحمد (3/ 13، 63، 74).

وقوله: «والجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبداً ولا تبيدان، فإن الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق، وخلق لهما أهلاً، فمن شاء منهم إلى الجنة فضلاً منه، ومن شاء منهم إلى النار عدلاً منه، وكل يعمل لما قد فرغ له وصائر إلى ما خلق له، والخير والشر مقدران على العباد».

ش: أما قوله: «إن الجنة والنار مخلوقتان» فاتفق أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يزل أهل السنة على ذلك، حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية، فأنكرت ذلك، وقالت: بل ينشئهما الله يوم القيامة !! وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعة لما يفعله الله، وأنه ينبغي أن يفعل كذا، ولا ينبغي له أن يفعل كذا!! وقاسوه على خلقه في أفعالهم، فهم مشبهة في الأفعال، ودخل التجهم فيهم، فصاروا مع ذلك معطلة. وقالوا: خلق الجنة قبل الجزاء عبث. لأنها تصير معطلة مدداً متطاولة!! فردوا من النصوص ما خالف هذه الشريعة الباطلة التي وضعوها للرب تعالى، وحرفوا النصوص عن مواضعها، وضللوا وبدعوا من خالف شريعتهم.

فمن نصوص الكتاب: قوله تعالى عن الجنة: ﴿ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (آل عمران:133). ﴿ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾ (الحديد:21). وعن النار: ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ (آل عمران:131). ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا (٢١) لِلطَّاغِينَ مَآبًا ﴾ (النبأ:21 ـ 22). قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ (١٣) عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَىٰ (١٤) عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ﴾ (النجم:13-15). وقد رأى النبي ﷺ سدرة المنتهى.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

ومما يكون في يوم القيامة: الجنة دار المتقين، والنار دار المجرمين، قال الله تعالى في الجنة: ﴿ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (آل عمران:133)، وقال في النار: ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ (البقرة:24)، فهما داران باقيتان، وهما المستقر والنهاية.

(**وإن الله تعالى خلق الجنة والنار قبل الخلق وخلق لهما أهلاً**): والجنة والنار مخلوقتان الآن، هذا مذهب أهل السنة والجماعة، قال تعالى: ﴿ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾، وقال: ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ وأعدت: فعل ماض، والنبي ﷺ كان عنده أصحابه، فسمعوا وجبة، يعني: شيء سقط، فقال: «**أتدرون ما هذا؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**هذا حجر رمى به في جهنم منذ سبعين خريفاً، والآن وصل**

ورأى عندها جنة المأوى، كما فى «الصحيحين»، من حديث أنس ﷺ، فى قصة الإسراء وفى آخره: «**ثم انطلق بى جبرائيل، حتى أتى سدرة المنتهى، فغشيها ألوان لا أدرى ما هى، قال: ثم دخلت الجنة، فإذا هى جنابذ اللؤلؤ، وإذا ترابها المسك**»[1].

وفى «الصحيحين» من حديث عبد الله بن عمر ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشى، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، يقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة**»[2].

وتقدم حديث البراء بن عازب وفيه: «**ينادى مناد من السماء: أن صدق عبدى، فأفرشوه من الجنة، وافتحوا له باباً إلى الجنة، قال: فيأتيه من روحها وطيبها**»[3].

وتقدم حديث أنس بمعنى حديث البراء.

وفى «صحيح مسلم» عن عائشة ﷺ قال: خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فذكرت الحديث، وفيه: وقال رسول الله ﷺ : «**رأيت فى مقامى هذا كل شىء وعدتم به حتى لقد رأيتنى آخذ قطفاً من الجنة حين رأيتمونى تقدمت ولقد رأيت النار يحطم بعضها بعضاً حين رأيتمونى تأخرت**» [4].

إلى قعرها» فدل على أن النار قد خلقت. وقال عليه الصلاة والسلام فى الحر والبرد: «**إنهما نفسان لجهنم: نفس فى الشتاء وهو أشد ما تجدون من البرد، ونفس فى الصيف وهو أشد ما تجدون من شدة الحر**» وقال عليه الصلاة والسلام: «**إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة، فإن شدة الحر من فيح جهنم**»، وكذلك الميت فى قبره يفتح له باب إلى الجنة، والكافر باب إلى النار، فهذا يدل على وجود الجنة والنار، وأنكر هذا أهل الضلال، ويقولون: تخلقان يوم القيامة.

الله قدر للجنة أهلاً، وكذلك للنار أهلاً، فعلى حسب عملهم يجازون.

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(2) رواه مالك فى الموطأ (1/ 337-338)، بهذا اللفظ. ورواه أحمد (5926)، من طريق مالك. ورواه أيضاً من أوجه أخر (4658، 5119، 5234)، ورواه الشيخان كذلك. (ش)

(3) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(4) أخرجه البخارى (1212)، ومسلم (901)، والنسائى (3/ 130-131).

وفى «الصحيحين» واللفظ للبخارى، عن عبد الله بن عباس، قال: انخسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ[1]، فذكر الحديث وفيه: فقالوا: يا رسول الله رأيناك تناولت شيئاً فى مقامك، ثم رأيناك تكعكعت؟ فقال: «**إنى رأيت الجنة، وتناولت عنقوداً، ولو أصبته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا ورأيت النار، فلم أر منظَراً كاليوم قط أفظع، ورأيت أكثر أهلها النساء**»، قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: «**بكفّرهن**»، قيل: أيكفرن بالله؟ قال: «**يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله، ثم رأت منك شيئاً، قالت: ما رأيت خيراً قط**».

وفى «صحيح مسلم» من حديث أنس: «**وايم الذى نفسى بيده، لو رأيتم ما رأيت، لضحكتم قليلاً وبكيتم كثيراً**». قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال: «**رأيت الجنة والنار**»[2].

وفى «الموطأ» و «السنن» من حديث كعب بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ : «**إنما نسمة المؤمن طير تعلق فى شجر الجنة، حتى يرجعها الله إلى جسده يوم القيامة**»[3]. وهذا صَريح فى دخول الروح الجنة قبل يوم القيامة.

وفى «صحيح مسلم» و «السنن» و «المسند» من حديث أبى هريرة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «**لما خلق الله الجنة والنار، أرسل جبرائيل إلى الجنة، فقال: اذهب فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها، فذهب فنظر إليها وإلى ما أَعد الله لأهلها فيها، فرجع فقالَ: وعزتَك، لا يسمع بها أحد إلا دخلها، فأمر بالجَنة، فحفَت بالمكاره، فقال: ارجع فانظر إليها وإلى ما أعددت**

(**فمن شاء منهم إلى الجنة فضلاً منه، ومن شاء منهم إلى النار عدلاً منه**): الجنة لا تنال بالعمل، إنما هو سبب، وإنما الجنة تنال بفضل الله، فمهما عمل ابن آدم من الأعمال الصالحة وإن كثرت فإنها لا تقابل الجنة، إنما تنال بفضل الله عز وجل، والعمل الصالح سبب ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (النحل:32)، أى بسبب ما كنتم تعملون. ودخول النار بسبب الكفر، عدلاً من الله، أدخله النار، لا بظلم، إنما أدخله بسبب عمله.

(**وكل يعمل لما قد فرغ له وصائر إلى ما خلق له**) إن كان من أهل السعادة فإنه يعمل بعمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسيعمل بعمل أهل الشقاوة، قال عليه الصلاة والسلام: «**اعملوا فكل ميسر لما خلق له**».

---

(1) أخرجه البخارى (1052)، ومسلم (907).

(2) أخرجه مسلم (426).

(3) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

لأهلها فيها، قال: فنظر إليها، ثم رجع فقال: وعزتك، لقد خشيت أن لا يدخلها أحد، قال: ثم أرسله إلى النار، قال: اذهب فانظر إليها وإلى ما أعددت لأهلها فيها، قال: فنظر إليها، فإذا هي يركب بعضها بعضاً، ثم رجع فقال: وعزتك، لا يدخلها أحد سمع بها، فأمر بها فحفت بالشهوات، ثم قال: اذهب فانظر إلى ما أعددت لأهلها فيها، فذهب فنظر إليها فرجع فقال: وعزتك، لقد خشيت أن لا ينجو منها أحد إلا دخلها»(1) ونظائر ذلك فى السنة كثيرة .

وأما على قول من قال: إن الجنة الموعود بها هى الجنة التى كان فيها آدم، ثم أخرج منها، فالقول بوجودها الآن ظاهر، والخلاف فى ذلك معروف.

وأما شبهة من قال: إنها لم تخلق بعد، وهى: أنها لو كانت مخلوقة الآن لوجب اضطراراً أن تفنى يوم القيامة، وأن يهلك كل من فيها ويموت، لقوله تعالى:﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ (القصص:88)، و﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (آل عمران:185).

وقد روى الترمذى فى «جامعه»، من حديث ابن مسعود ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ : **«لقيت إبراهيم ليلة أسرى بى فقال: يا محمد، أقرئ أمتك منى السلام، وأخبرهم أن الجنة طيبة التربة، عذبة الماء، وأنها قيعان، وأن غراسها سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله، والله أكبر»**(2) قال: هذا حديث حسن غريب.

وقال تعالى:﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى (4) فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى (5) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى (6) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى (7) وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى (8) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى (9) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴾ (الليل:4-10). فالأعمال هى التى تحكمك، إن كانت صالحة فأنت ميسر لليسرى، وإن كانت سيئة فأنت ميسر للعسرى.

(والخير والشر مقدران على العباد): سبق بحث هذا فى القدر، والإيمان بالقدر -كما سبق- هو أحد أركان الإيمان الستة، كما قال عليه الصلاة والسلام: **«الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه**

---

(1) أخرجه أبو داود (4744)، والنسائى (7/ 3-4)، والترمذى (2563)، وأحمد (2/ 332، 354، 373)، والدارمى (2/ 339)، وصححه الشيخ الألبانى.

(2) **حديث إسناده ضعيف:** وأخرجه الترمذى (2/ 258)، والخطيب فى «التاريخ» (2/ 292)، والطبرانى فى «الكبير» (10363)، وفى «الأوسط» (4328)، وفى «الصغير» (111)، من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود مرفوعاً. وعبد الرحمن بن إسحاق ضعيف.
وللحديث شواهد يصحح بها خرجت بعضها فى تعليقى على «جلاء الأفهام» لابن القيم يسر الله إخراجه، والحديث صححه الشيخ الألبانى -رحمه الله تعالى- فى «الصحيحة» (105).

وفيـه أيضاً من حـديث أبى الزبيـر عـن جـابر عن النبى ﷺ ، أنه قال: «**من قـال سـبحـان اللّه وبحـمـده، غرست لـه نخلة فى الجنة**»[1]، قـال: هذا حـديث حسـن صحيـح، قـالوا: فلو كـانت مخلوقـة مفروغـاً منها لـم تكن قـيعانـاً، ولـم يكن لهـذا الغراس معنى. قالوا: وكذا قـولـه تعالى عن امرأة فرعون أنها قالت: ﴿ رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ﴾ (التحريم:11).

فالجـواب: إنكم إن أردتم بقولكم إنها الآن معـدومة، بمنزلة النفخ فى الصور وقـيام الناس من القبور، فهذا باطل، يرده ما تقـدم مَن الأدلة وأمثالها مما لم يذكر، وإن أردتم أنها لـم يكمل خلق جـميع مـا أعـد اللّه فيـها لأهلهـا، وأنها لا يزال اللّه يحدث فـيـهاَ شـيئاً بعـد شىء، وإذا دخلهـا المؤمنون أحدث اللّه فيـها عند دخـولهـم أمـوراً أخر فـهـذا حق لا يمكن رده، وأدلتكم هذه إنما تدل على هذا القدر.

وأما احتجاجكم بقـولـه تعالى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ ﴾ (القصص:88) فأتيتم من سوء فـهـمكم معنى الآيـة، واحـتـجـاجكم بهـا على عـدم وجـود الجنة والـنار الآن نظيـر احـتـجـاج إخوانكم على فنائهـما وخرابهما وموت أهلهـما!! فلم توفَّقوا أنتم ولا إخـوانكم لفهم معنى الآية وإنما وفق لذلـك أئمـة الإسـلام. فـمن كـلامـهـم: أن المراد «كل شىء» مما كـتـب اللّه عليـه الفناء والهـلاك «هالك»، والجنة والنار خلقتـا للبقـاء لا للفناء، وكـذلك العرش، فإنه سـقف

ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره». والمؤلف أخذ هذا المعنى من نص الحديث.

فالخير والشر بتقدير الله عز وجل، لأنه لا يقع شيء فى هذا الكون إلا بقضـاء الله وقدره، لابد من الإيمان بذلك.

فالله عز وجل خلق الخير والشر لحكمة ﴿ وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ﴾ (الأنبياء:35)، يتميز بذلك أهل الإيمان والتوحيد والانقياد لله، وأهل الكفر والشرك والإلحاد، ولو لم يكن هناك خير لما حصل التمييز.

---

(1) حديث صحيح: أخرجه النسائى فى «عمل اليوم والليلة» (827)، والترمذى (2/ 258)، وابن أبى شيبة فى «المصنف»، وأبو يعلى (2233)، وابن حبـان (2335)، والحـاكم (1/ 501-502)، والطبـرانى فى «الدعاء» (1557-1559)، من طريق أبي الزبير عن جابر مرفوعاً. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه، لكن للحديث شواهد عن عبد الله بن عمرو ومعاذ بن أنس وغيرهما. وصححه الشيخ الألبانى فى «الصحيحة» (64).

الجنة. وقيل: المراد إلا ملكه. وقيل: إلا ما أريد به وجهه. وقيل: إن الله تعالى أنزل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ (الرحمن:26). فقالت الملائكة: هلك أهل الأرض، وطمعوا فى البقاء، فأخبر تعالى عن أهل السماء والأرض أنهم يموتون، فقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ (القصص:88). لأنه حى لا يموت، فأيقنت الملائكة عند ذلك بالموت، وإنما قالوا ذلك توفيقاً بينها وبين النصوص المحكمة، الدالة على بقاء الجنة، وعلى بقاء النار أيضاً، على ما يذكر عن قريب، إن شاء الله تعالى.

وقوله: «**لا تفنيان أبداً ولا تبيدان**» هذا قول جمهور الأئمة من السلف والخلف.

وقال ببقاء الجنة وبفناء النار جماعة من السلف والخلف، والقولان مذكوران فى كثير من كتب التفسير وغيرها.

وقال بفناء الجنة والنار الجهم بن صفوان إمام المعطلة، وليس له سلف قط، لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، ولا من أهل السنة، وأنكره عليه عامة أهل السنة، وكفروه به، وصاحوا به وبأتباعه من أقطار الأرض، وهذا قاله لأصله الفاسد الذى اعتقده، وهو امتناع وجود ما لا يتناهى من الحوادث. وهو عمدة أهل الكلام المذموم، التى استدلوا بها على حدوث الأجسام، وحدوث ما لم يخل من الحوادث، وجعلوا ذلك عمدتهم فى حدوث العالم فرأى الجهم أن ما يمنع من حوادث لا أول لها فى الماضى، يمنعه فى المستقبل، فدوام الفعل عنده على الرب فى المستقبل ممتنع، كما هو ممتنع عنده عليه فى الماضى، وأبو الهذيل العلاف شيخ المعتزلة، وافقه على هذا الأصل، لكن قال: إن هذا

فالخير يحبه الله ويخلقه ويقدره، والشر يبغضه الله ويسخطه، ولكن يخلقه ويقدره لحكمة، للابتلاء والامتحان، لو لم يوجد الشر ما ظهر الكفر وعداوة الأنبياء والرسل، ولو لم يوجد الخير لما ظهر الجهاد والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والموالاة والمعاداة، ولا تميز الناس.

قد يعترض معترض ويقول: الله يبغض الشرك والكفر، فكيف يقدر ذلك؟ ونقول: قدر ذلك لحكمة، ليتميز الناس ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ (آل عمران:179)، فنحن لا نعلم المطيع من العاصى إلا بالأعمال، فهى تميز الشقى من السعيد.

فالأمور لا تصلح إلا إذا وجدت المتضادات.

يقتضى فناء الحركات، فقال بفناء حركات أهل الجنة والنار، حتى يصيروا فى سكون دائم، لا يقدر أحد منهم على حركة، وقد تقدم الإشارة إلى اختلاف الناس فى تسلسل الحوادث فى الماضى والمستقبل، وهى مسألة دوام فاعلية الرب تعالى، وهو لم يزل رباً قادراً فعالاً لما يريد، فإنه لم يزل حياً عليماً قديراً، ومن المحال أن يكون الفعل ممتنعاً عليه لذاته، ثم ينقلب فيصير ممكناً لذاته من غير تجدد شىء وليس للأول حد محدود حتى يصير الفعل ممكناً له عند ذلك الحد، ويكون قبله ممتنعاً عليه، فهذا القول تصوره كاف فى الجزم بفساده.

فأما أبدية الجنة، وأنها لا تفنى ولا تبيد، فهذا مما يعلم بالضرورة أن الرسول ﷺ أخبر به، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ (هود:108)، أى غير مقطوع، ولا ينافى ذلك قوله: ﴿إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾.

واختلف السلف فى هذا الاستثناء: فقيل: معناه إلا مدة مكثهم فى النار، وهذا يكون لمن دخل منهم إلى النار ثم أخرج منها، لا لكلهم.

وقيل: إلا مدة مقامهم فى الموقف. وقيل: إلا مدة مقامهم فى القبور والموقف.

وقيل: هو استثناء الرب ولا يفعله، كما تقول: والله لأضربنك إلا أن أرى غير ذلك، وأنت لا تراه، بل تجزم بضربه.

وقيل: «إلا» بمعنى الواو، وهذا على قول بعض النحاة وهو ضعيف، وسيبويه يجعل إلا بمعنى لكن، فيكون الاستثناء منقطعاً، ورجحه ابن جرير وقال: إن الله تعالى لا خلف لوعده، وقد وصل الاستثناء بقوله: ﴿عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ (هود:108). قالوا: ونظيره أن تقول: أسكنتك دارى حولاً إلا ما شئت، أى سوى ما شئت ولكن ما شئت من الزيادة عليه.

وقيل: الاستثناء لإعلامهم بأنهم مع خلودهم فى مشيئة الله، لأنهم لا يخرجون عن مشيئته، ولا ينافى ذلك عزيمته وجزمه لهم بالخلود، كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلاً﴾ (الإسراء:86). وقوله تعالى: ﴿فَإِن يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ (الشورى:24)، وقوله: ﴿قُل لَّوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلا أَدْرَاكُم بِهِ﴾ (يونس:16). ونظائره كثيرة، يخبر عباده سبحانه أن الأمور كلها بمشيئته، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

وقيل: إن «ما» بمعنى «من» أي: إلا من شاء الله دخوله النار بذنوبه من السعداء، وقيل غير ذلك. وعلى كل تقدير، فهذا الاستثناء من المتشابه، وقوله: ﴿عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ (هود:108)، محكم وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ﴾ (ص:54). وقوله: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ (الرعد:35). وقوله: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ (الحجر:48).

وقد أكد الله خلود أهل الجنة بالتأبيد فى عدة مواضع من القرآن، وأخبر أنهم: ﴿لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلاَّ الْمَوْتَةَ الأُولَى﴾ (الدخان:56)، وهذا الاستثناء منقطع، وإذا ضممته إلى الاستثناء فى قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ (هود:108). تبين أن المراد من الآيتين استثناء الوقت الذى لم يكونوا فيه فى الجنة من مدة الخلود، كاستثناء الموتة الأولى من جملة الموت، فهذه موتة تقدمت على حياتهم الأبدية، وذلك مفارقة للجنة تقدمت على خلودهم فيها.

والأدلة من السنة على أبدية الجنة ودوامها كثيرة: كقوله ﷺ: **«من يدخل الجنة ينعم ولا يبأس، ويخلد ولا يموت»**[1] وقوله: **«ينادى مناد: يا أهل الجنة إن لكم أن تصحوا فلا تسقموا أبداً، وأن تشبوا فلا تهرموا أبداً وأن تحيوا فلا تموتوا أبداً»**.[2]

وتقدم ذكر ذبح الموت بين الجنة والنار ويقال: **«يا أهل الجنة خلود فلا موت، ويا أهل النار خلود فلا موت»**.[3]

وأما أبدية النار ودوامها، فللناس فى ذلك ثمانية أقوال:

أحدها: أن من دخلها لا يخرج منها أبد الآباد، وهذا قول الخوارج والمعتزلة.

والثانى: أن أهلها يعذبون فيها، ثم تنقلب طبيعتهم وتبقى طبيعة النارية يتلذذون بها لموافقتها لطبعهم وهذا قول إمام الاتحادية ابن عربى الطائى.

الثالث: أن أهلها يعذبون فيها إلى وقت محدود، ثم يخرجون منها، ويخلفهم فيها قوم آخرون، وهذا القول حكاه اليهود للنبى ﷺ، وأكذبهم فيه، وقد أكذبهم الله تعالى، فقال عز من قائل: ﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ (80) بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة:80-81).

---

(1) أخرجه مسلم (2836)، وغيره.

(2) أخرجه مسلم (2837)، وغيره.

(3) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

الرابع: يخرجون منها، وتبقى على حالها ليس فيها أحد.

الخامس: أنها تفنى بنفسها، لأنها حادثة وما ثبت حدوثه استحال بقاؤه. وهذا قول الجهم وشيعته ولا فرق عنده فى ذلك بين الجنة والنار، كما تقدم.

السادس: تفنى حركات أهلها ويصيرون جماداً، لا يحسون بألم وهذا قول أبى الهذيل العلاف كما تقدم.

السابع: أن الله يُخْرِج منها من يشاء، كما ورد فى الحديث، ثم يبقيها ما شيئاً، ثم يفنيها، فإنه جعل لها أمداً تنتهى إليه.

الثامن: أن الله تعالى يخرج منها من شاء، كما ورد فى السنة، ويبقى فيها الكفار، بقاء لا انقضاء له، كما قال الشيخ رحمه الله.

وما عدا هذين القولين الأخيرين ظاهر البطلان.

وهذان القولان لأهل السنة ينظر فى أدلتهما. (1)

فمن أدلة القول الأول منهما: قوله تعالى: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ (الأنعام:128). وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ (هود:106-107)، ولم يأت بعد هذين الاستثنائين ما أتى بعد الاستثناء المذكور لأهل الجنة، وهو قوله: ﴿عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ (هود:108). وقوله تعالى: ﴿لابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ (النبأ:23).

وهذا القول، أعنى القول بفناء النار دون الجنة منقول عن عمر، وابن مسعود، وأبى هريرة، وأبى سعيد، وغيرهم.

وقد روى عبد بن حميد فى تفسيره المشهور، بسنده إلى عمر رضي الله عنه، أنه قال: «لو لبث أهل النار فى النار كقدر رمل عالج، لكان لهم على ذلك وقت يخرجون فيه»(2). ذكر ذلك فى تفسير قوله تعالى: ﴿لابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ (النبأ:23). قالوا: والنار موجب غضبه، والجنة

---

(1) فى المطبوعة «دليليهما» بالتثنية. وهو خطأ. والجمع هو المناسب للكلام هنا. (ش)

(2) إسناده ضعيف: لأنه من رواية الحسن عن عمر، والحسن لم يدرك عمر. وحاول تقويته الإمام ابن القيم فى «حادى الأرواح» وقد رددنا عليه فى التعليق عليه.

موجب رحمته. وقد قال ﷺ : «**لما قضى الله الخلق، كتب كتاباً، فهو عنده فوق العرش: «إن رحمتي سبقت غضبي**»[1] وفي رواية: «**تغلب غضبي**» رواه البخاري في «صحيحه» من حديث أبي هريرة ﷺ.

قالوا: والله سبحانه يخبر عن العذاب أنه: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (الأنعام:15). و﴿أَلِيمٍ﴾ (هود:26). و﴿عَقِيمٍ﴾ (الحج:55). ولم يخبر ولا في موضع واحد عن النعيم أنه نعيم يوم، وقد قال تعالى: ﴿عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأعراف:156). وقال تعالى حكاية عن الملائكة: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ (غافر:7). فلا بد أن تسع رحمته هؤلاء المعذبين، فلو بقوا في العذاب لا إلى غاية لم تسعهم رحمته، وقد ثبت في «الصحيح» تقدير يوم القيامة بخمسين ألف سنة[2]، والمعذبون فيها متفاوتون في مدة لبثهم في العذاب بحسب جرائمهم، وليس في حكمة أحكم الحاكمين، ورحمة أرحم الراحمين أن يخلق خلقاً يعذبهم أبد الآباد عذاباً سرمداً لا نهاية له وأما أنه يخلق خلقاً ينعم عليهم ويحسن إليهم نعيماً سرمداً فمن مقتضى الحكمة، والإحسان مراد لذاته، والانتقام مراد بالعرض.

قالوا: وما ورد من الخلود فيها، والتأبيد وعدم الخروج، وأن عذابها مقيم، وأنه غرام كله حق مسلم، لا نزاع فيه، وذلك يقتضي الخلود في دار العذاب مادامت باقية، وإنما يخرج منها في حال بقائها أهل التوحيد، ففرق بين من يخرج من الحبس وهو حبس على حاله، وبين من يبطل حبسه بخراب الحبس وانتقاضه.

ومن أدلة القائلين ببقائها وعدم فنائها: قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ (المائدة:37). ﴿لا يُفَتَّرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ (الزخرف:75). ﴿فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلاَّ عَذَابًا﴾ (النبأ:30). ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ (النساء:169). ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ (الحجر:48). ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ (البقرة:167). ﴿لا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ (الأعراف:40). ﴿لا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا﴾ (فاطر:36). ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ (الفرقان: 65). أي: مقيماً لازماً.

---

(1) حديث صحيح: وقد سبق تخريجه.

(2) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

وقد دلت السنة المستفيضة أنه يخرج من النار من قال لا إله إلا الله، وأحاديث الشفاعة صريحة فى خروج عصاة الموحدين من النار، وأن هذا حكم مختص بهم، فلو خرج الكفار منها لكانوا بمنزلتهم، ولم يختص الخروج بأهل الإيمان، وبقاء الجنة والنار ليس لذاتهما، بل بإبقاء الله لهما.

وقوله: «**وخلق لهما أهلاً**» قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ﴾ (الأعراف:179)، الآية، وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: دعى رسول الله ﷺ إلى جنازة صبى من الأنصار، فقلت: يا رسول الله، طوبى لهذا، عصفور من عصافير الجنة، لم يعمل سوءاً ولم يدركه، فقال: «**أو غير ذلك يا عائشة، إن الله خلق للجنة أهلاً، خلقهم لها وهم فى أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلاً، خلقهم لها وهم فى أصلاب آبائهم**»[1] رواه مسلم وأبو داود والنسائى.

وقال تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ۝ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان:2-3). والمراد الهداية العامة، وأعم منها الهداية المذكورة فى قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ (طه:50).

فالموجودات نوعان: أحدهما: مسخر بطبعه، والثانى: متحرك بإرادته. فهدى الأول لما سخره له طبيعة وهدى الثانى هداية إرادية تابعة لشعوره وعلمه بما ينفعه ويضره.

ثم قسم هذا النوع إلى ثلاثة أنواع:

نوع لا يريد إلا الخير ولا يتأتى منه إرادة سواه، كالملائكة.

ونوع لا يريد إلا الشر ولا يتأتى منه إرادة سواه، كالشياطين.

ونوع يتأتى منه إرادة القسمين، كالإنسان. ثم جعله ثلاثة أصناف: صنفاً يغلب إيمانه ومعرفته وعقله هواه وشهوته، فيلتحق بالملائكة، وصنفاً عكسه، فيلتحق بالشياطين، وصنفاً تغلب شهوته البهيمية عقله، فيلتحق بالبهائم.

---

(1) أخرجه مسلم (2662)، وأبو داود (4713)، والنسائى (4/ 57)، وفى «الكبرى» (2074)، وابن ماجه (82)، وأحمد (6/ 41، 208)، والحميدى (265)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (251)، والطيالسى (1574)، وأبو يعلى (4553)، وابن حبان (138)، (6173)، والآجرى فى «الشريعة» (444)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (1072)، (1073).

والمقصود: أنه سبحانه أعطى الوجودين: العينى والعلمى، فكما أنه لا موجود إلا بإيجاده، فلا هداية إلا بتعليمه، وذلك كله من الأدلة على كمال قدرته وثبوت وحدانيته، وتحقيق ربوبيته، سبحانه وتعالى.

وقوله: «**فمن شاء منهم إلى الجنة فضلاً منه ومن شاء منهم إلى النار عدلاً منه ...**» إلخ، مما يجب أن يعلم: أن اللّه تعالى لا يمنع الثواب إلا إذا منع سببه وهو العمل الصالح، فإنه: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا ﴾ (طه:112). وكذلك لا يعاقب أحداً إلا بعد حصول سبب العقاب، فإن اللّه تعالى يقول: ﴿ وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ ﴾ (الشورى:30).

وهو سبحانه المعطى المانع، لا مانع لما أعطى، ولا معطى لما منع. لكن إذا منّ على الإنسان بالإيمان [والعمل][1] الصالح، فلا يمنعه موجب ذلك أصلاً، بل يعطيه من الثواب والقرب ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر. وحيث منعه ذلك فلانتفاء سببه[2]، وهو العمل الصالح.

ولا ريب أنه يهدى من يشاء، ويضل من يشاء، لكن ذلك كله حكمة منه وعدل، فمنعه للأسباب التى هى الأعمال الصالحة من حكمته وعدله. وأما المسببات بعد وجود أسبابها، فلا يمنعها بحال إذا لم تكن أسباباً غير صالحة، إما لفساد فى العمل، وإما لسبب يعارض موجبه ومقتضاه، فيكون ذلك لعدم المقتضى أو لوجود المانع. وإذا كان منعه وعقوبته من عدم الإيمان والعمل الصالح، وهو لم يعط ذلك ابتلاء وابتداء إلا حكمة منه وعدلاً. فله الحمد فى الحالين، وهو المحمود على كل حال، كل عطاء منه فضل، وكل عقوبة منه عدل، فإن الله تعالى حكيم يضع الأشياء فى مواضعها التى تصلح لها، كما قال تعالى: ﴿ وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ (الأنعام:124). وكما قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَٰؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّن بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ ﴾ (الأنعام:53). ونحو ذلك. وسيأتى لذلك زيادة، إن شاء اللّه تعالى.

---

(1) الزيادة ضرورية بداهة. (ش)

(2) فى المطبوعة «فلا انتفاء لسببه» وهو كلام باطل محرف. (ش)

قوله: «والاستطاعة التى يجب بها الفعل، من نحو التوفيق الذى لا يجوز أن يوصف المخلوق به تكون مع الفعل. وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع، والتمكن وسلامة الآلات فهى قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب، وهو كما قال تعالى: ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ (البقرة: 286)**».**

ش: الاستطاعة والطاقة والقدرة والوسع: ألفاظ متقاربة، وتنقسم الاستطاعة إلى قسمين، كما ذكره الشيخ رحمه الله، وهو قول عامة أهل السنة، وهو الوسط، وقالت القدرية والمعتزلة: لا تكون القدرة إلا قبل الفعل، وقابلهم طائفة من أهل السنة فقالوا: لا تكون إلا مع الفعل.

والذى قاله عامة أهل السنة: أن للعبد قدرة هى مناط الأمر والنهى، وهذه قد تكون قبله، لا يجب أن تكون معه، والقدرة التى بها الفعل لابد أن تكون مع الفعل، لا يجوز أن يوجد الفعل بقدرة معدومة.

وأما القدرة التى من جهة الصحة والوسع، والتمكن وسلامة الآلات فقد تتقدم الأفعال، وهذه القدرة المذكورة فى قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ (آل عمران: 97). فأوجب الحج على المستطيع، فلو لم يستطع إلا من حج لم يكن الحج قد وجب إلا على من حج، ولم يعاقب أحداً على ترك الحج، وهذا خلاف المعلوم بالضرورة من دين الإسلام.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

الاستطاعة هى القدرة من الإنسان، وهى على قسمين:

الأول: استطاعة يتعلق بها التكليف والأمر والنهي.

الثاني: استطاعة يستطيع بها الإنسان الفعل والتنفيذ.

القسم الأول: الاستطاعة التى يتعلق بها التكليف، معناها: الوسع، أن يكون عند الإنسان وسع، أن يفعل أو لا يفعل، عنده إمكانية وتمكن، فالتكليف يتعلق بهذه الاستطاعة، فالإنسان الذى ليس عنده تمكن واستطاعة لا يكلف، كالمجنون والصغير، فلا يكلف فلا يؤمر ولا ينهى، ولكن الصغير إن بلغ سبع سنوات فإن عنده استطاعة فيؤمر بالصلاة من باب الاستحباب والتربية، والتدريب على فعل العبادة، فلا تجب عليه إلا إذا بلغ فيكلف، وهذا النوع يكون قبل الفعل.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (التغابن:16). فأوجب التقوى بحسب الاستطاعة، فلو كان من لم يتق الله لم يستطع التقوى، لم يكن قد أوجب التقوى إلا على من اتقى، ولم يعاقب من لم يتق، وهذا معلوم الفساد.

وكذا قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ (المجادلة:4). والمراد منه استطاعة الأسباب والآلات.

وكذا ما حكاه سبحانه من قول المنافقين: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ (التوبة:42). وكذبهم في ذلك القول ولو كانوا أرادوا الاستطاعة التي هي حقيقة قدرة الفعل ما كانوا بنفيهم عن أنفسهم كاذبين، وحيث كذبهم دل على أنهم أرادوا بذلك المرض أو فقد المال، على ما بين تعالى بقوله: ﴿لَّيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَىٰ﴾ (التوبة:91)، إلى أن قال: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾ (التوبة:93). وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم﴾ (النساء:25). والمراد: استطاعة الآلات والأسباب، ومن ذلك قوله ﷺ لعمران بن حصين: «صلِّ قائماً فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب»[1] إنما نفى استطاعة الفعل معها.

وأما ثبوت الاستطاعة التي هي حقيقة القدرة، فقد ذكروا فيها قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ (هود:20)، والمراد نفي حقيقة القدرة، لا نفي الأسباب والآلات، لأنها كانت ثابتة، وسيأتي لذلك زيادة بيان عند قوله: «ولا يطيقون إلا ما كلفهم» إن شاء الله تعالى. وكذا قول صاحب موسى: ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ (الكهف:67). وقوله: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ (الكهف:75). والمراد منه حقيقة قدرة الصبر،

القسم الثاني: الاستطاعة التي يكون فيها التنفيذ، وإيجاد الشيء، فهذه تكون مع الفعل فالحج مثلاً فيه الاستطاعتان، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ (آل عمران:97)، فهذه استطاعة تمكن، فيجب الحج على من يستطيع، والسبيل هو الزاد والراحلة، فيجب عليه الحج إذا وجدهما، لأن عنده تمكناً، هذه استطاعة قبل الفعل، أما الاستطاعة مع الفعل - وهو مباشرة الحج - فقد لا يكون عنده قدرة مثل المريض المزمن أو الكبير الهرم، فهذا لا يستطيع استطاعة تنفيذ وفعل، ويستطيع استطاعة تكليف، فهذا يجب عليه الحج في ذمته.

---

(1) أخرجه البخاري وأبو داود وغيرهما.

لا أسباب الصبر وآلاته، فإن تلك كانت ثابتة له، ألا ترى أنه عاتبه على ذلك ؟ ولا يلام من عدم آلات الفعل وأسبابه على عدم الفعل، وإنما يلام من امتنع من الفعل لتضييع قدرة الفعل، لاشتغاله بغير ما أمر به، أو لعدم شغله إياها بفعل ما أمر به.[1] ومن قال: إن القدرة لا تكون إلا حين الفعل يقولون: إن القدرة لا تصلح للضدين. فإن القدرة المقارنة للفعل لا تصلح إلا لذلك الفعل، وهي مستلزمة له، لا توجد بدونه.

وما قالته القدرية بناء على أصلهم الفاسد، وهو إقدار الله للمؤمن والكافر والبر والفاجر سواء، فلا يقولون إن الله خص المؤمن المطيع بإعانة حصل بها الإيمان، بل هذا بنفسه رجح الطاعة، وهذا بنفسه رجح المعصية، كالوالد الذي أعطى كل واحد من بنيه سيفاً، فهذا جاهد به في سبيل الله، وهذا قطع به الطريق.

وهذا القول فاسد باتفاق أهل السنة والجماعة المثبتين للقدر، فإنهم متفقون على أن لله على عبده المطيع نعمة دينية، خصه بها دون الكافر، وأنه أعانه على الطاعة إعانة لم يعن بها الكافر، كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ (الحجرات:7)، فالقدرية يقولون: هذا التحبيب والتزيين عام في كل الخلق، وهو بمعنى البيان وإظهار دلائل الحق. والآية تقتضي أن هذا خاص بالمؤمن، ولهذا قال: ﴿أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ (الحجرات:7)، والكفار ليسوا راشدين، وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ﴾ (الأنعام:125). وأمثال هذه الآية في القرآن كثير، يبين أنه سبحانه هدى هذا وأضل هذا. قال تعالى: ﴿مَن

ومثل دخول وقت الصلاة يوجب الصلاة على المكلف، ويكون التنفيذ بحسب استطاعته، فالمريض يصلي قائماً، فإن لم يستطع فقاعداً، فإن لم يستطع فعلى جنب، فالصلاة تجب عليه على كل حال، لأنه في استطاعته ذلك، وهذه الاستطاعة قبل الفعل، أما التي مع الفعل قد تكون معدومة نهائياً، وقد تكون موجودة، ولكن ليست تامة، فيجب عليه على قدر استطاعته.

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (التغابن:16)، ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ (البقرة:286).

---

(1) في المطبوعة «أو شغله إياها...» وهو تهافت في القول، غير مستقيم، من خطأ الناسخين. فصححناه ما استطعنا. (ش)

يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴾ (الكهف:17). وسيأتي لهذه المسألة زيادة بيان، إن شاء الله تعالى.

وأيضاً فقول القائل: يرجح بلا مرجح، إن كان لقوله: «يرجح»، معنى زائد على الفعل، فذاك هو السبب المرجح، وإن لم يكن له معنى زائد كان[1] حال الفاعل قبل وجود الفعل كحاله عند الفعل، ثم الفعل حصل في إحدى الحالتين دون الأخرى بلا مرجح، وهذا مكابرة للعقل. فلما كان أصل قول القدرية إن فاعل الطاعات وتاركها كلاهما في الإعانة والإقدار سواء امتنع على أصلهم أن يكون مع الفعل قدرة تخصه، لأن القدرة التي تخص الفعل لا تكون للتارك، وإنما تكون للفاعل، ولا تكون القدرة إلا من الله تعالى. وهم لما رأوا أن القدرة لابد أن تكون قبل الفعل، قالوا: لا تكون مع الفعل، لأن القدرة هي التي يكون بها الفعل والترك، وحال وجود الفعل يمتنع الترك، فلهذا قالوا: القدرة لا تكون إلا قبل الفعل. وهذا باطل مطلقاً، فإن وجود الأمر مع عدم بعض شروطه الوجودية ممتنع، بل لابد أن يكون جميع ما يتوقف عليه الفعل من الأمور الوجودية موجوداً عند الفعل. فنقيض قولهم حق، وهو: أن الفعل لابد أن يكون معه قدرة.

لكن صار أهل الإثبات هنا حزبين: حزب قالوا: لا تكون القدرة إلا معه، ظناً منهم أن القدرة نوع واحد لا يصلح للضدين، وظناً من بعضهم أن القدرة عرض، فلا تبقى زمانين، فيمتنع وجودها قبل الفعل.

والصواب: أن القدرة نوعان كما تقدم: نوع مصحح للفعل، يمكن معه الفعل والترك، وهذه هي التي يتعلق بها الأمر والنهي، وهذه تحصل للمطيع والعاصي، وتكون قبل الفعل، وهذه تبقى إلى حين الفعل، إما بنفسها عند من يقول: ببقاء الأعراض، وإما بتجدد أمثالها

وفيه فرق بين الاستطاعتين:

فالأولى يتعلق الخطاب بها، كما قال تعالى: ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾ (البقرة:286)، والثانية يتعلق بها التنفيذ.

---

(1) في المطبوعة «كما أن» بدل «كان» وهو خطأ بين. (ش)

عند من يقول: إن الأعراض لا تبقى زمانين، وهذه قد تصلح للضدين، وأمر الله مشروط بهذه الطاقة. فلا يكلف الله من ليس معه هذه الطاقة وضد هذه العجز كما تقدم.

وأيضاً فالاستطاعة المشروطة فى الشرع أخص من الاستطاعة التى يمتنع الفعل مع عدمها، فإن الاستطاعة الشرعية قد تكون ما يتصور الفعل مع عدمها وإن لم يعجز عنه، فالشارع ييسر على عباده، ويريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر وما جعل عليكم فى الدين من حرج، والمريض قد يستطيع القيام مع زيادة المرض وتأخر برئه، فهذا فى الشرع غير مستطيع، لأجل حصول الضرر عليه، وإن كان قد يسمى مستطيعاً. فالشارع لا ينظر فى الاستطاعة الشرعية إلى مجرد إمكان الفعل، بل ينظر إلى لوازم ذلك، فإن كان الفعل ممكناً مع المفسدة الراجحة لم تكن هذه استطاعة شرعية، كالذى يقدر على الحج مع ضرر يلحقه فى بدنه أو ماله، أو يصلى قائماً مع زيادة مرضه، أو يصوم الشهرين مع انقطاعه عن معيشته، ونحو ذلك، فإذا كان الشارع قد اعتبر فى المكنة عدم المفسدة الراجحة، فكيف يكلف مع العجز ؟ !.

ولكن هذه الاستطاعة مع بقائها إلى حين الفعل لا تكفى فى وجود الفعل، ولوكانت كافية لكان التارك كالفاعل، بل لابد من إحداث إعانة أخرى تقارن، مثل جعل الفاعل مريداً، فإن الفعل لا يتم إلا بقدرة وإرادة، والاستطاعة المقارنة تدخل فيها الإرادة الجازمة، بخلاف المشروطة فى التكليف، فإنه لا يشترط فيها الإرادة. فالله تعالى يأمر بالفعل من لا يريده، لكن لا يأمر به من لو أراده لعجز عنه. وهكذا أمر الناس بعضهم لبعض، فالإنسان يأمر عبده بما لا يريده العبد، لكن لا يأمره بما يعجز عنه العبد، وإذا اجتمعت الإرادة الجازمة والقوة التامة، لزم وجود الفعل، وعلى هذا ينبنى تكليف ما لا يطاق، فإن من قال: القدرة لا تكون إلا مع الفعل يقول: كل كافر وفاسق قد كلف ما لا يطيق. وما لا يطاق يفسر بشيئين: بما لا يطاق للعجز عنه، فهذا لم يكلفه الله أحداً، ويفسر بما لا يطاق للاشتغال بضده، فهذا هو الذى وقع فيه التكليف، كما فى أمر العباد بعضهم بعضاً، فإنهم يفرقون بين هذا وهذا، فلا يأمر السيد عبده الأعمى بنقط المصاحف ويأمره إذا كان قاعداً أن يقوم، ويعلم الفرق بين الأمرين بالضرورة.

قوله: «وأفعال العباد هي خلق الله وكسب من العباد».

ش:اختلف الناس فى أفعال العباد الاختيارية.

فزعمت الجبرية ورئيسهم لجهم بن صفوان الترمذى: أن التدبير فى أفعال الخلق كلها لله تعالى، وهى كلها اضطرارية، كحركات المرتعش، والعروق النابضة، وحركات الأشجار، وإضافتها إلى الخلق مجاز، وهى على حسب ما يضاف الشيء إلى محله دون ما يضاف إلى محصله !!

قابلتهم المعتزلة، فقالوا: إن جميع الأفعال الاختيارية من جميع الحيوانات بخلقها، لا تعلق لها بخلق الله تعالى: واختلفوا فيما بينهم: أن الله تعالى يقدر على أفعال العباد أم لا؟!

وقال أهل الحق: أفعال العباد بها صاروا مطيعين وعصاة وهى مخلوقة لله تعالى ، والحق سبحانه وتعالى منفرد بخلق المخلوقات، لا خالق لها سواه. فالجبرية غلوا فى إثبات القدر، فنفوا صنع العبد أصلاً، كما عملت المشبهة فى إثبات الصفات، فشبهوا، والقدرية نفاة القدر جعلوا العباد خالقين مع الله تعالى. ولهذا كانوا «مجوس هذه الأمة»، بل أردأ من المجوس، من حيث إن المجوس أثبتوا خالقَيْن، وهم أثبتوا خالقين!!

وهدى الله المؤمنين أهل السنة لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، والله يهدى من يشاء إلى

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذه المسألة حصل فيها نزاع ومزلة أقدام ومضلة أفهام، هل الأفعال مخلوقة لله أو هى من خلق العباد؟

القول الأول: قول الجبرية والجهمية: إن العبد مجبور، ليس له دخل فى الأفعال، فهى محض خلق الله عز وجل، فصلاته التى يؤديها ليس باختياره، إنما هو مجبور وهؤلاء غلوا فى إثبات قدرة الله. وقولهم هذا ضلال مبين، ومعناه أن الله يظلمهم ويعذبهم على شيء ليس لهم فيه اختيار، وليس لهم فيه استطاعة، وإنما الله يعذب العبد على فعل غيره، ويثيبه على شيء لم يفعله، وهذا المذهب أخبث المذاهب.

صراط مستقيم، فكل دليل صحيح يقيمه الجبرى، فإنما يدل على أن الله خالق كل شىء، وأنه على كل شىء قدير، وأن أفعال العباد من جملة مخلوقاته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يدل على أن العبد ليس بفاعل فى الحقيقة ولا مريد ولا مختار، وأن حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعش وهبوب الرياح وحركات الأشجار.

وكل دليل صحيح يقيمه القدرى فإنما يدل على أن العبد فاعل لفعله حقيقة، وأنه مريد له مختار له حقيقة، وأن إضافته ونسبته إليه إضافة حق، ولا يدل على أنه غير مقدور لله تعالى وأنه واقع بغير مشيئته وقدرته.

فإذا ضممت ما مع كل طائفة منهما من الحق إلى حق الأخرى فإنما يدل ذلك على ما دل عليه القرآن وسائر كتب الله المنزلة، من عموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما فى الكون من الأعيان والأفعال، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم.

وهذا هو الواقع فى نفس الأمر، فإن أدلة الحق لا تتعارض، والحق يصدق بعضه بعضاً. ويضيق هذا المختصر عن ذكر أدلة الفريقين، ولكنها تتكافأ وتتساقط، ويستفاد من دليل كل فريق بطلان قول الآخر، ولكن أذكر شيئاً مما استدل به كل من الفريقين، ثم أبين أنه لا يدل على ما استدل عليه من الباطل.

فمما استدلت به الجبرية، قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ (الأنفال:17)، فنفى الله عن نبيه الرمى، وأثبته لنفسه سبحانه، فدل على أنه لا صنع للعبد. قالوا: والجزاء

القول الثانى: وهو مضاد للقول الأول تماماً، وهو قول المعتزلة، يقولون: الأفعال من إنتاج العبد وإرادته المطلقة ومشيئته، وليس لله تدخل فيها، وإنما العبد هو الذى يخلق فعل نفسه، فهؤلاء غلوا فى إثبات قدرة العبد.

ويلزم من قولهم أن الله عاجز، وأن الله يشاركه غيره فى الخلق والإيجاد، وهذا قول المجوس، ولذلك المعتزلة سموا: مجوس هذه الأمة، فالمجوس يقولون: إن للكون خالقين، خالق للخير وخالق للشر، والمعتزلة زادوا عليهم وقالوا: كل يخلق فعل نفسه، فأثبتوا خالقين.

غير مرتب على الأعمال، بدليل قوله ﷺ : «**لن يدخل أحد الجنة بعمله**»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله ؟ قال: «**ولا أنا، إلا أن يتغمدنى الله برحمة منه وفضل**»[1].

ومما استدل به القدرية، قوله تعالى: ﴿**فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ**﴾ (المؤمنون:14). قالوا: والجزاء مرتب على الأعمال ترتب العوض، كما قال تعالى: ﴿**جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ (الواقعة:24). ﴿**وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ (الزخرف:72). ونحو ذلك.

فأما ما استدلت به الجبرية من قوله تعالى: ﴿**وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى**﴾ (الأنفال:17). فهو دليل عليهم، لأنه تعالى أثبت لرسوله ﷺ رمياً: بقوله: ﴿**إِذْ رَمَيْتَ**﴾، فعلم أن المثبت غير المنفى، وذلك أن الرمى له ابتداء وانتهاء: فابتداؤه الحذف، وانتهاؤه الإصابة، وكل منهما يسمى رمياً، فالمعنى حينئذ والله تعالى أعلم: وما أصبت إذ حذفت ولكنَ الله أصاب، وإلا فطرد قولهم: وما صليت إذ صليت ولكن الله صلى، وما صمت إذ صمت، وما زنيت إذ زنيت، وما سرقت إذ سرقتَ، وفساد هذا ظاهر.

وأما ترتب الجزاء على الأعمال، فقد ضلت فيه الجبرية والقدرية، وهدى الله أهل السنة، وله الحمد والمنة، فإن الباء التى فى النفى غير الباء التى فى الإثبات، فالمنفى فى قوله ﷺ: «**لن يدخل الجنة أحدَ بعمله**» باء العوض، وهو أن يكون العملَ كالثمن لدخول الرجل إلى الجنة، كما زعمت المعتزلة أن العامل مستحق دخول الجنة على ربه بعمله، بل ذلك برحمة

والمذهب المتوسط مذهب أهل السنة والجماعة، على ضوء الكتاب والسنة، قالوا: أفعال العباد هى فعلهم بإرادتهم ومشيئتهم، وهى خلق الله عز وجل ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾ (الصافات:96)، ﴿**اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ**﴾ (الزمر:62)، ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ**﴾ (فاطر:3)، فالله منفرد بالخلق والتقدير، والعبد له مشيئته وإرادته، وله فعل، فهو باختياره يذهب إلى المسجد، وباختياره يذهب إلى المسارح، لأن عنده قدرة، والإنسان الذى لم يعطه الله قدرة ولا استطاعة فهذا قد عذره الله، مثل المجنون والمكره، فليس عنده إرادة، وليس عنده قصد، أما من عنده إرادة وقصد، فهذا الذى يختار الفعل لنفسه، والعقاب والثواب يقع على فعله، وليس على فعل الله عز وجل.

---

(1) أخرجه البخارى (5673)، (6363) وفى «الأدب المفرد» (461)، ومسلم (4201)، وأحمد (4/ 235، 256، 264، 326، 344، 386، 390، 451، 452).

اللّه وفضله، والباء التى فى قوله تعالى: ﴿ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (الواقعة:24). ونحوها، باء السبب، أى بسبب عملكم، والله تعالى هو خالق الأسباب والمسببات، فرجع الكل إلى محض فضل اللّه ورحمته.

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ (المؤمنون:14). فمعنى الآية: أحسن المصورين المقدرين. و «الخلق» يذكر ويراد به التقدير وهو المراد هنا، بدليل قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (الزمر:62)، أى اللّه خالق كل شيء مخلوق، فدخلت أفعال العباد فى عموم: «كل». وما أفسد قولهم فى إدخال كلام اللّه تعالى فى عموم: «كل»، الذى هو صفة من صفاته، يستحيل عليه أن يكون مخلوقاً وأخرجوا أفعالهم التى هى مخلوقة من عموم: «كل» !! وهل يدخل فى عموم: «كل» إلا ما هو مخلوق ؟ فذاته المقدسة وصفاته غير داخلة فى هذا العموم، ودخل سائر المخلوقات فى عمومها. وكذا قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (الصافات:96). ولا نقول إن: «ما» مصدرية، أى خلقكم وعملكم إذ سياق الآية يأباه، لأن إبراهيم عليه السلام إنما أنكر عليهم عبادة المنحوت، لا النحت، والآية تدل على أن المنحوت مخلوق لله تعالى، وهو ما صار منحوتاً إلا بفعلهم، فيكون ما هو من آثار فعلهم مخلوقاً لله تعالى، ولو لم يكن النحت مخلوقاً لله تعالى لم يكن المنحوت مخلوقاً له، بل الخشب أو الحجر لا غير. وذكر أبو الحسين البصرى إمام المتأخرين من المعتزلة: أن العلم بأن العبد يحدث فعله ضرورى، وذكر الرازى أن افتقار الفعل المحدث الممكن إلى مرجح يجب وجوده عنده ويمتنع عند عدمه ضرورى، وكلاهما صادق فيما ذكره من العلم الضرورى، ثم ادعاء كل منهما أن هذا العلم الضرورى يبطل ما ادعاه الآخر من الضرورة غير مسلم، بل

قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (البقرة:62) (النساء:59)، ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (آل عمران:116)، أسند الإيمان إليهم، وكذلك أسند الكفر ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ (النساء:59)، ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ (النور:52)، أسند الأفعال إلى العباد.

والدليل على أن العبد له إرادة وقصد: قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (الإنسان:30)، فأثبت الله سبحانه له مشيئة وللعبد مشيئة، وجعل مشيئة العبد تحت مشيئته سبحانه ﴿ لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴾ (التكوير:28)، شاء أي: باختياره، وفى هذا رد على الجبرية ﴿ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ (الإنسان:30)، فى هذا رد على القدرية.

كلاهما صادق فيما ادعاه من العلم الضرورى وإنما وقع غلطه فى إنكاره ما مع الآخر من الحق. فإنه لا منافاة بين كون العبد محدثاً لفعله، وكون هذا الإحداث وجب وجوده بمشيئة اللّه تعالى، كما قال تعالى: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ (الشمس:7-8). فقوله: ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ (الشمس:8). إثبات للقدر بقوله: فألهمها، وإثبات لفعل العبد بإضافة الفجور والتقوى إلى نفسه، ليعلم أنها هى الفاجرة والمتقية. وقوله بعد ذلك: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ۝ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا ﴾ (الشمس:9-10). إثبات أيضاً لفعل العبد، ونظائر ذلك كثيرة.

وهذه شبهة أخرى من شبه القوم التى فرقتهم، بل مزقتهم كل ممزق وهى: أنهم قالوا: كيف يستقيم الحكم على قولكم بأن الله يعذب المكلفين على ذنوبهم وهو خلقها فيهم ؟ فأين العدل فى تعذيبهم على ما هو خالقه وفاعله فيهم ؟ وهذا السؤال لم يزل مطروقاً فى العالم على ألسنة الناس، وكل منهم يتكلم فى جوابه بحسب علمه ومعرفته، وعنه تفرقت بهم الطرق: فطائفة أخرجت أفعالهم عن قدرة الله تعالى، وطائفة أنكرت الحكم والتعليل، وسدت باب السؤال. وطائفة أثبتت كسباً لا يعقل. جعلت الثواب والعقاب عليه. وطائفة التزمت لأجله وقوع مقدور بين قادرين، ومفعول بين فاعلين. وطائفة التزمت الجبر، وأن اللّه يعذبهم على ما لا يقدرون عليه، وهذا السؤال هو الذى أوجب هذا التفرق والاختلاف.

والجواب الصحيح عنه، أن يقال: إن ما يبتلى به العبد من الذنوب الوجودية، وإن كانت خلقاً لله تعالى، فهى عقوبة له على ذنوب قبلها، فالذنب يكسب الذنب، ومن عقاب السيئة السيئة بعدها. فالذنوب كالأمراض، التى يورث بعضها بعضاً.

يبقى أن يقال: فالكلام فى الذنب الأول الجالب لما بعده من الذنوب ؟ يقال: هو عقوبة أيضاً على عدم فعل ما خلق له وفطر عليه، فإن اللّه سبحانه خلقه لعبادته وحده لا شريك له، وفطره على محبته وتأليهه والإنابة إليه، كما قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ (الروم:30). فلما لم يفعل ما خلق له وفطر عليه، من محبة اللّه وعبوديته، والإنابة إليه عوقب على ذلك بأن زين له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصى، فإنه صادف قلباً خالياً قابلاً للخير والشر، ولو كان فيه الخير الذى يمنع ضده لم يتمكن منه الشر، كما قال تعالى: ﴿ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴾ (يوسف:24).

وقال إبليس: ﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ (ص:82-83). وقال الله عز وجل: ﴿ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ ﴿٤١﴾ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾ (الحجر:41-42)، والإخلاص: خلوص القلب من تأليه ما سوى الله تعالى وإرادته ومحبته، فخلص لله، فلم يتمكن منه الشيطان. وأما إذا صادفه فارغاً من ذلك، تمكن منه بحسب فراغه، فيكون جعله مذنباً مسيئاً فى هذه الحال عقوبة له على عدم هذا الإخلاص وهى محض العدل.

فإن قلت: فذلك العدم من خلقه فيه ؟ قيل: هذا سؤال فاسد، فإن العدم كاسمه، لا يفتقر إلى تعلق التكوين والإحداث به، فإن عدم الفعل ليس أمراً وجودياً حتى يضاف إلى الفاعل، بل هو شر محض، والشر ليس إلى الله سبحانه، كما قال ﷺ فى حديث الاستفتاح: **«لبيك وسعديك، والخير كله فى يديك، والشر ليس إليك»**[1].

وكذا فى حديث الشفاعة يوم القيامة حين يقول الله له: **«يا محمد فيقول: لبيك وسعديك، والخير فى يديك والشر ليس إليك»**[2].

وقد أخبر الله تعالى أن تسليط الشيطان إنما هو على الذين يتولونه والذين هم به مشركون، فلما تولوه دون الله وأشركوا به معه عوقبوا على ذلك بتسليطه عليهم، وكانت هذه الولاية والإشراك عقوبة خلو القلب وفراغه من الإخلاص. فإلهامه البر والتقوى ثمرة هذا الإخلاص ونتيجته، وإلهام الفجور عقوبة على خلوه من الإخلاص.

فإن قلت: إن كان هذا الترك أمراً وجودياً عاد السؤال جذعاً، وإن كان أمراً عدمياً فكيف يعاقب على العدم المحض ؟.

قيل: ليس هنا ترك هو كف النفس ومنعها عما تريده وتحبه، فهذا قد يقال: إنه أمر وجودى، وإنما هنا عدم وخلو من أسباب الخير، وهذا العدم هو محض خلوها مما هو أنفع شىء لها، والعقوبة على الأمر العدمى هى بفعل السيئات، لا بالعقوبات التى تناله بعد إقامة الحجة عليه بالرسل، فلله فيه عقوبتان:

---

(1) رواه أحمد فى المسند، رقم (803)، ومسلم فى الصحيح (1/ 215)، فى حديث طويل، من حديث على ابن أبى طالب، وكان فى المطبوعة هنا «بيديك» وأثبتنا ما هو الثابت فى المسند والصحيح. (ش)

(2) أخرجه البزار (3462)، عن حذيفة موقوفاً. ورجاله رجال الصحيح.

إحداهما: جعله مذنباً خاطئاً، وهذه عقوبة عدم إخلاصه وإنابته وإقباله على الله، وهذه العقوبة قد لا يحس بألمها ومضرتها، لموافقتها شهوته وإرادته وهي في الحقيقة من أعظم العقوبات.

والثانية: العقوبات المؤلمة بعد فعله للسيئات. وقد قرن الله تعالى بين هاتين العقوبتين في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام:44). فهذه العقوبة الأولى، ثم قال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً﴾ (الأنعام:44)، فهذه العقوبة الثانية.

فإن قيل: فهل كان يمكنهم أن يأتوا بالإخلاص والإنابة والمحبة له وحده من غير أن يخلق ذلك في قلوبهم ويجعلهم مخلصين له منيبين له محبين له؟ أم ذلك محض جعله في قلوبهم وإلقائه فيها ؟ قيل: لا، بل هو محض منّته وفضله، وهو من أعظم الخير الذي هو بيده، والخير كله في يديه، ولا يقدر أحد أن يأخذ من الخير إلا ما أعطاه، ولا يتقي من الشر إلا ما وقاه.

فإن قيل: فإذا لم يخلق ذلك في قلوبهم ولم يوفقوا له، ولا سبيل لهم إليه بأنفسهم، عاد السؤال؟ وكان منعهم منه ظلماً، ولزمكم القول بأن العدل هو تصرف المالك في ملكه بما يشاء، لا يُسأل عما يفعل وهو يسألون.

قيل: لا يكون سبحانه بمنعهم من ذلك ظالماً، وإنما يكون المانع ظالماً إذا منع غيره حقاً لذلك الغير عليه، وهذا هو الذي حرمه الرب على نفسه، وأوجب على نفسه خلافه، وأما إذا منع غيره ما ليس بحق له، بل هو محض فضله ومنته عليه لم يكن ظالماً بمنعه. فمنع الحق ظلم، ومنع الفضل والإحسان عدل. وهو سبحانه العدل في منعه، كما هو المحسن المنان بعطائه.

فإن قيل: فإذا كان العطاء والتوفيق إحساناً ورحمة، فهلا كان العمل له والغلبة، كما أن رحمته تغلب غضبه ؟.

قيل: المقصود في هذا المقام بيان أن هذه العقوبة المترتبة على هذا المنع، والمنع المستلزم للعقوبة ليس بظلم، بل هو محض العدل.

وهذا سؤال عن الحكمة التي أوجبت تقديم العدل على الفضل في بعض المحال؟ وهلا سوى بين العباد في الفضل؟ وهذا السؤال حاصله: لم تفضل على هذا ولم يتفضل على الآخر؟ وقد تولى الله سبحانه الجواب عنه بقوله: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ (الحديد:21). وقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ (الحديد:29). ولما سأله اليهود والنصارى

عن تخصيص هذه الأمة بأجرين وإعطائهم أجرهم قال: «**هل ظلمتكم من حقكم شيئاً؟ قالوا: لا، قال: فذلك فضلي أوتيه من أشاء**»[1] وليس في الحكمة إطلاع كل فرد من أفراد الناس على كمال حكمته في عطائه ومنعه، بل إذا كشف الله عن بصيرة العبد حتى أبصر طرفاً يسيراً من حكمته في خلقه، وأمره وثوابه وعقابه، وتخصيصه وحرمانه وتأمل أحوال محال ذلك، استدل بما علمه على ما لم يعلمه.

ولما استشكل أعداؤه المشركون هذا التخصيص، قالوا: ﴿**أَهَؤُلاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنْ بَيْنِنَا**﴾ (الأنعام:53) ؟ قال تعالى مجيباً لهم: ﴿**أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ**﴾ (الأنعام:53). فتأمل هذا الجواب، تر في ضمنه أنه سبحانه أعلم بالمحل الذي يصلح لغرس شجرة النعمة فتثمر بالشكر، من المحل الذي لا يصلح لغرسها، فلو غرست فيه لم تثمر، فكان غرسها هناك ضائعاً لا يليق بالحكمة، كما قال تعالى: ﴿**اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**﴾ (الأنعام:124).

فإن قيل: إذا حكمتم باستحالة الإيجاد من العبد، فإذاً لا فعل للعبد أصلاً ؟

قيل: العبد فاعل لفعله حقيقة، وله قدرة حقيقة. قال تعالى: ﴿**وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ**﴾ (البقرة:197). ﴿**فَلا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾ (هود:36)، وأمثال ذلك.

وإذا ثبت كون العبد فاعلاً، فأفعاله نوعان:

نوع يكون منه من غير اقتران قدرته وإرادته، فيكون صفة له ولا يكون فعلاً، كحركات المرتعش.

ونوع يكون منه مقارناً لإيجاد قدرته واختياره، فيوصف بكونه صفة وفعلاً وكسباً للعبد. كالحركات الاختيارية. والله تعالى هو الذي جعل العبد فاعلاً مختاراً، وهو الذي يقدر على ذلك وحده لا شريك له ولهذا أنكر السلف الجبر، فإن الجبر لا يكون إلا من عاجز، فلا يكون إلا مع الإكراه، يقال: للأب ولاية إجبار البكر الصغيرة على النكاح، وليس له إجبار الثيب البالغ، أي: ليس له أن يزوجها مكرهة.

والله تعالى لا يوصف بالإجبار بهذا الاعتبار، لأنه سبحانه خالق الإرادة والمراد، قادر على أن يجعله مختاراً بخلاف غيره. ولهذا جاء في ألفاظ الشارع: «الجَبْل» دون «الجبر»، كما قال ﷺ لأشج عبد القيس: «**إن فيك لخلتين يحبهما الله: الحلم والأناة**» فقال: أخلقين تخلقت بهما؟

---

(1) أخرجه البخاري (557)، (2268)، (2269)، (3459)، والترمذي (2871)، وأحمد (2/ 6، 11، 129) والطيالسي (1820).

أم خلقين جبلت عليهما؟ فقال: «**بل خلقان جبلت عليهما**» فقال: الحمد لله الذى جبلنى على خلقين يحبهما الله تعالى[1]. والله تعالى إنما يعذب عبده على فعله الاختيارى والفرق بين العقاب على الفعل الاختيارى وغير الاختيارى مستقر فى الفطر والعقول.

وإذا قيل: خلق الفعل مع العقوبة عليه ظلم ؟ كان بمنزلة أن يقال: خلق كل السم ثم حصول الموت به ظلم. فكما أن هذا سبب للموت، فهذا سبب للعقوبة، ولا ظلم فيهما.

فالحاصل: أن فعل العبد فعل له حقيقة. ولكنه مخلوق لله تعالى ومفعول لله تعالى، ليس هو نفس فعل الله، ففرق بين الفعل والمفعول والخلق والمخلوق، وإلى هذا المعنى أشار الشيخ رحمه الله بقوله: «**وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد**» أثبت للعباد فعلاً وكسباً، وأضاف الخلق لله تعالى. والكسب: هو الفعل الذى يعود على فاعله منه نفع أو ضرر، كما قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ (البقرة:286).

قوله: «ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم. وهو تفسير «لا حول ولا قوة إلا بالله»، نقول: لا حيلة لأحد، ولا تحول لأحد ولا حركة لأحد عن معصية الله، إلا بمعونة الله ولا قوة لأحد على إقامة طاعة الله والثبات عليها إلا بتوفيق الله، وكل شىء يجرى بمشيئة الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره. غلبت مشيئته المشيئات كلها، [وعكست إرداته الإرادات كلها] وغلب قضاؤه الحيل كلها. يفعل ما يشاء، وهو غير ظالم أبداً تقدس عن كل سوء وحين وينزه عن كل عيب وشين ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ (الأنبياء:23).

ش: فقوله: «لم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون» قال تعالى: ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ (البقرة:286). ﴿لا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ (الأنعام:152).

قال الشيخ عبد العزيز بن باز:

هذا غير صحيح بل المكلفون يطيقون أكثر مما كلفهم به سبحانه ولكنه عز وجل لطيف بعباده ويسر عليهم، ولم يجعل عليهم فى دينهم حرجاً فضلاً منه وإحساناً. والله ولى التوفيق.

---

(1) أخرجه مسلم (17)، والبخارى فى «الأدب المفرد» (586)، والترمذى (2011)، والطبرانى فى «الصغير» (2/ 11)، والخطيب فى «التاريخ» (5/ 279).

وعند أبى الحسن الأشعرى أن تكليف ما لا يطاق جائز عقلاً، ثم تردد أصحابه أنه هل ورد به الشرع أم لا ؟ واحتج من قال بوروده بأمر أبى لهب بالإيمان، فإنه تعالى أخبر بأنه لا يؤمن، وأنه سيصلى ناراً ذات لهب، فكان مأموراً بأن يؤمن بأنه لا يؤمن. وهذا تكليف بالجمع بين الضدين، وهو محال.

والجواب عن هذا بالمنع: فلا نسلم بأنه مأمور بأن يؤمن بأنه لا يؤمن، والاستطاعة التى بها يقدر على الإيمان كانت حاصلة، فهو غير عاجز عن تحصيل الإيمان، فما كلف إلا ما يطيقه كما تقدم فى تفسير الاستطاعة. ولا يلزم قوله تعالى للملائكة: ﴿أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة:31). مع عدم علمهم بذلك، ولا للمصورين يوم القيامة: «**أحيوا ما خلقتم**»[1]، وأمثال ذلك لأنه ليس بتكليف طلب فعل يثاب فاعله ويعاقب تاركه، بل هو خطاب تعجيز.

وكذا لا يلزم دعاء المؤمنين فى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ (البقرة:286)، لأن تحميل ما لا يطاق ليس تكليفاً، بل يجوز أن يحمله جبلاً لا يطيقه فيموت. وقال ابن الأنبارى: أى لا تحملنا ما يثقل علينا أداؤه وإن كنا مطيقين له على تجشم وتحمل مكروه، قال: فخاطب العرب على حسب ما تعقل، فإن الرجل منهم يقول للرجل يبغضه: ما أطيق النظر إليك، وهو مطيق لذلك، لكنه يثقل عليه، ولا يجوز فى الحكمة أن يكلفه بحمل جبل بحيث لو فعل يثاب ولو امتنع يعاقب، كما أخبر سبحانه عن نفسه أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة:286)، ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ (البقرة:286)، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة:185)، فالله لا يكلف العباد ما لا يطيقون، إلا من باب العقوبة، كما حمَّل بنى إسرائيل بسبب تعنتهم ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا﴾ (النساء:160،161)، فالله عاقبهم فكلفهم بما لا يطيقون، ولذلك جاء فى الدعاء ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ (البقرة:286)، فالله -فضلاً منه وإحساناً- لا يكلف العباد إلا ما يطيقون، رحمة منه، فهو رحيم ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (البقرة:143).

---

(1) أخرجه البخارى (2105)، ومسلم (2107).

ومنهم من يقول: يجوز تكليف الممتنع عادة، دون الممتنع لذاته، لأن ذلك لا يتصور وجوده، فلا يعقل الأمر به، بخلاف هذا.

ومنهم من يقول: ما لا يطاق للعجز عنه لا يجوز تكليفه، بخلاف ما لا يطاق للاشتغال بضده، فإنه يجوز تكليفه. وهؤلاء موافقون للسلف والأئمة فى المعنى لكن كونهم جعلوا ما يتركه العبد لا يطاق لكونه تاركاً له مشتغلاً بضده بدعة فى الشرع واللغة. فإن مضمونه أن فعل ما لا يفعله العبد لا يطيقه !.

وهم التزموا هذا، لقولهم: إن الطاقة التى هى الاستطاعة وهى القدرة لا تكون إلا مع الفعل. فقالوا: كل من لم يفعلَ فعلاً فإنه لا يطيقه وهذا خلاف الكتاب والسنة وإجماع السلف، وخلاف ما عليه عامة العقلاء، كما تقدمت الإشارة إليه عند ذكر الاستطاعة.

وأما ما لا يكون إلا مقارناً للفعل، فذلك ليس شرطاً فى التكليف، مع أنه فى الحقيقة إنما هناك إرادة الفعل. وقد يحتجون بقوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ (هود:20). ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ (الكهف:67). وليس فى ذلك إرادة ما سموه استطاعة، وهو ما لا يكون إلا مع الفعل، فإن الله ذم هؤلاء على كونهم لا يستطيعون السمع، ولو أراد بذلك المقارن لكان جميع الخلق لا يستطيعون السمع قبل السمع. فلم يكن لتخصيص هؤلاء بذلك معنى، ولكن هؤلاء لبغضهم الحق وثقله عليهم ،إما حسداً لصاحبه، وإما اتباعاً للهوى لا يستطيعون السمع. وموسى عليه السلام لا يستطيع الصبر، لمخالفة ما يراه لظاهر الشرع، وليس عنده منه علم. وهذه لغة العرب وسائر الأمم، فمن يبغض غيره يقال: إنه لا يستطيع الإحسان إليه، ومن يحبه يقال: إنه لا يستطيع عقوبته، لشدة محبته له، لا لعجزه عن عقوبته، فيقال ذلك للمبالغة، كما تقول: لأضربنه حتى يموت، والمراد الضرب الشديد، وليس هذا عذراً، فلو لم يأمر العباد إلا بما يهوونه لفسدت السماوات والأرض، قال تعالى: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ (المؤمنون:71).

(ولا يطيقون إلا ما كلفهم) هذا فيه نظر، بل يطيقون أكثر مما كلفهم، ولكن الله يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر، فالله وضع عنهم المشقة، وشرع لهم الدين اليسر، ونهاهم عن الزيادة على الاعتدال، فلا يجوز للإنسان أن يصلى كل الليل، وكذلك لا يجوز له ترك الزواج، قال عليه الصلاة والسلام: «**أما أنا فأصلى وأنام وأتزوج النساء وأصوم وأفطر، فمن رغب عن سنتى فليس مني**» فالله لا يكلف ما يشق عليهم، والله لو كلفهم لأطاقوا، ولكن لا يرضى لهم المشقة والعسر.

وقوله: «ولا يطيقون إلا ما كلفهم به»، إلى آخر كلامه أى: ولا يطيقون إلا ما أقدرهم عليه. وهذه الطاقة هى التى من نحو التوفيق، لا التى من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات، و «لا حول ولا قوة إلا بالله» دليل على إثبات القدر. وقد فسرها الشيخ بعدها. ولكن فى كلام الشيخ إشكال: فإن التكليف لا يستعمل بمعنى الإقدار، وإنما يستعمل بمعنى الأمر والنهى، وهو قد قال: «**لا يكلفهم إلا ما يطيقون ولا يطيقون إلا ما كلفهم**»، وظاهره أنه يرجع إلى معنى واحد، ولا يصح ذلك، لأنهم يطيقون فوق ما كلفهم به، لكنه سبحانه يريد بعباده اليسر والتخفيف، كما قال تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (البقرة:185). وقال تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾ (النساء:28). وقال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (الحج:78). فلو زاد فيما كلفنا به لأطقناه، ولكنه تفضل علينا ورحمنا، وخفف عنا، ولم يجعل علينا فى الدين من حرج ويجاب عن هذا الإشكال بما تقدم أن المراد الطاقة التى من نحو التوفيق لا من جهة التمكن وسلامة الألات، ففى العبارة قلق، فتأمله.

قوله: «وكل شئ يجرى بمشيئة الله وعلمه وقضائه وقدره يريد بقضائه القضاء الكونى لا الشرعى، فإن القضاء يكون كونياً وشرعياً، وكذلك الإرادة والأمر والإذن والكتاب والحكم والتحريم والكلمات، ونحو ذلك».

أما القضاء الكونى، ففى قوله تعالى: ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ (فصلت:12).

والقضاء الدينى الشرعى، فى قوله تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ (الإسراء:23).

وأما الإرادة الكونية والدينية، فقد تقدم ذكرها عند قول الشيخ: ولا يكون إلا ما يريد.

وأما الأمر الكونى، ففى قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (يس:82). وكذا قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ (الإسراء:16)، فى أحد الأقوال وهو أقواها.

(لا حول) أي: لا تحول من حال إلى حال (إلا بالله) عز وجل وإعانته. وكذلك: ليس لك قوة إلا من قوة الله عز وجل، ففى هذا تسليم وبراءة من الحول والقوة، فالإنسان لا يعجب بحوله ولا بقوته، وإنما يرجع إلى الله عز وجل، فتستعين بالله، فيعينك على الطاعة، ومن التحول من المعصية إلى الطاعة، ومن الكفر إلى الإسلام، فكل شيء بحول الله وقوته، ولو وكلك إلى حولك لم تستطع، وكذلك الكد والكسب لطلب المال، هذا الكد والتعب منك، ولكن التوفيق ووضع البركة من الله عز وجل.

والأمر الشرعي، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ (النحل:90) الآية: وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ (النساء:58).

وأما الإذن الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (البقرة:102). والإذن الشرعي، في قوله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ (الحشر:5).

وأما الكتاب الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلاَّ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ (فاطر:11). وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ (الأنبياء:105).

والكتاب الشرعي الديني، في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ (المائدة:45). ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ (البقرة:183).

وأما الحكم الكوني، ففي قوله تعالى عن ابن يعقوب عليه السلام: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ (يوسف:80). وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَٰنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ (الأنبياء:112).

والحكم الشرعي، في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الأَنْعَامِ إِلاَّ مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ (المائدة:1). وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ (الممتحنة:10).

وأما التحريم الكوني، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الأَرْضِ﴾ (المائدة:26). ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾ (الأنبياء:95).

والتحريم الشرعي، في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ﴾ (المائدة:3). و ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ (النساء:23). الآية.

(وكل شيء يجرى بمشيئة الله تعالى وعلمه وقضائه وقدره): لا يقع في ملكه شيء إلا بعلمه وتقديره ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (التكوير:29).

فهو ما قضاه الله وقدره، وكتبه في اللوح المحفوظ، فكل ما يجرى في الكون فهو بقضاء الله وقدره.

(غلبت مشيئته المشيئات كلها): قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ (التكوير:29)، أثبت للعبد مشيئته، ولكنها داخلة تحت مشيئة الله، وأن العبد لا يستطيع المشيئة إلا بمشيئة الله.

وأما الكلمات الكونية، ففي قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ (الأعراف:137). وفي قوله ﷺ: «**أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر**»[1].

والكلمات الشرعية الدينية، في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ (البقرة:124).

وقوله: «**يفعل ما يشاء، وهو غير ظالم أبداً**» الذي دل عليه القرآن من تنزيه الله نفسه عن ظلم العباد، يقتضي قولاً وسطاً بين قولي القدرية والجبرية، فليس ما كان من بني آدم ظلماً وقبيحاً يكون منه ظلماً وقبيحاً، كما تقوله القدرية والمعتزلة ونحوهم، فإن ذلك تمثيل لله بخلقه. وقياس له عليهم. هو الرب الغني القادر، وهم العباد الفقراء المقهورون. وليس الظلم عبارة عن الممتنع الذي لا يدخل تحت القدرة، كما يقوله من يقوله من المتكلمين وغيرهم، يقولون: إنه يمتنع أن يكون في الممكن المقدور ظلم. بل كل ما كان ممكناً فهو منه لو فعله عدل، إذ الظلم لا يكون إلا من مأمور من غيره منهي، والله ليس كذلك. فإن قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ (طه:112)، وقوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (ق:29)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (الزخرف:76)، وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (الكهف:49)، وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ (غافر:17). يدل[2] على نقيض هذا القول.

(وغلب قضاؤه الحيل كلها): مهما عملت من الأسباب ومن الأمور، إذا لم يقدر الله المسبب فلا تنفعك الأسباب، وجميع الأعمال لا تنفع إذا لم يقدر الله عز وجل لك النفع بها، فأنت عليك فعل السبب، والتوفيق على الله، فأنت مأمور بفعل الأسباب.

فالله يفعل ما يشاء من الخير والشر، والنعمة والنقمة، وهو غير ظالم لعباده، لأنه يضع الأشياء في مواضعها، فيضع النعمة والتوفيق لمن يتأهل لذلك، ويحرم من التوفيق ومن الطاعة من لا يستحق ذلك، وهو غير ظالم، فلا يعذب المطيع الصالح، ولا يثيب العاصي على معصيته.

---

(1) **حديث صحيح**: وقد تقدم تخريجه.

(2) سياق الكلام: «فإن قوله الله تعالى ... يدل ....» والآيات بين اسم «إن» وخبرها، هي الدلائل التي يستدل بها. وفي المطبوعة: «وذلك يدل». وأنا أرجح أن زيادة «وذلك» إما من الناسخ، وإما من الطابع! غفلة عن ربط الجملة. (ش)

ومنه قوله الذى رواه عنه رسوله: «**يا عبادى، إنى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا**»(1). فهذا دل على شيئين:

أحدهما: أنه حرم على نفسه الظلم، والممتنع لا يوصف بذلك.

الثاني: أنه أخبر أنه حرمه على نفسه، كما أخبر أنه كتب على نفسه الرحمة، وهذا يبطل احتجاجهم بأن الظلم لا يكون إلا من مأمور منهى، والله ليس كذلك، فيقال لهم: هو سبحانه كتب على نفسه الرحمة، وحرم على نفسه الظلم، وإنما كتب على نفسه وحرم على نفسه ما هو قادر عليه، لا ما هو ممتنع عليه.

وأيضاً: فإن قوله: ﴿فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا﴾ (طه:112) قد فسره السلف، بأن الظلم: أن توضع عليه سيئات غيره، والهضم: أن ينقص من حسناته، كما قال تعالى: ﴿وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (الإسراء:15).

وأيضاً: فإن الإنسان لا يخاف الممتنع الذى لا يدخل تحت القدرة حتى يأمن من ذلك، وإنما يأمن مما يمكن، فلما آمنه من الظلم بقوله: ﴿فَلا يَخَافُ﴾ (طه:112) علم أنه ممكن مقدور عليه. وكذا قوله: ﴿لا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ﴾ (ق:28)، إلى قوله: ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (ق:29) لم يعن بها نفى ما لا يقدر عليه ولا يمكن منه، وإنما نفى ما هو مقدور عليه ممكن، وهو أن يجزوا بغير أعمالهم. فعلى قول هؤلاء ليس الله منزهاً عن شيء من الأفعال أصلاً، ولا مقدساً عن أن يفعله، بل كل ممكن فإنه لا ينزه عن فعله، بل فعله حسن، ولا حقيقة لفعل السوء، بل ذلك ممتنع، والممتنع لا حقيقة له !!.

والقرآن يدل على نقيض هذا القول فى مواضع، نزه الله نفسه فيها عن فعل ما لا يصلح

فالله سبحانه الكامل فى ذاته، والكامل فى أسمائه وصفاته، والكامل فى أفعاله وخلقه سبحانه وتعالى.

وكذلك لا يُسأل سبحانه عما يفعل، لأن كل شيء يفعله لحكمة، وواقع موقعه، فأما العباد فيُسألون، لأنهم يخطئون، ويضعون الأمور فى غير مواضعها، ففيه فرق بين الخالق والمخلوق، فالله لا يقع فى أفعاله خلل، أما العبد فعنده ظلم وحسد وكبر، وعنده أمور تقتضى أنه يخطئ فى أموره وتصرفاته.

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

له ولا ينبغي له، فعلم أنه منزه مقدس عن فعل السوء والفعل المعيب المذموم، كما أنه منزه مقدس عن وصف السوء والوصف المعيب المذموم. وذلك كقوله تعالى: ﴿ **أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ** ﴾ (المؤمنون:115). فإنه نزه نفسه عن خلق الخلق عبثاً، وأنكر على من حسب ذلك، وهذا فعل. وقوله تعالى: ﴿ **أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ** ﴾ (القلم:35). وقوله تعالى: ﴿ **أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ** ﴾ (ص:28). إنكار منه على من جوز أن يسوى الله بين هذا وهذا، وكذا قوله: ﴿ **أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ** ﴾ (الجاثية:21). إنكار على من حسب أنه يفعل هذا، وإخبار أن هذا حكم سيئ قبيح، وهو مما ينزه الرب عنه.

وروى أبو داود، والحاكم في «المستدرك» من حديث ابن عباس، وعبادة بن الصامت، وزيد بن ثابت، عن النبي ﷺ : «**لو أن الله عذب أهل سماواته وأهل أرضه، لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم**»(1).

وهذا الحديث مما يحتج به الجبرية، وأما القدرية فلا يتأتى على أصولهم الفاسدة، ولهذا قابلوه إما بالتكذيب أو بالتأويل !!.

وأسعد الناس به أهل السنة، الذين قابلوه بالتصديق، وعلموا من عظمة الله، وجلاله، قدرَ نعم الله على خلقه، وعدم قيام الخلق بحقوق نعمه عليهم، إما عجزاً، وإما جهلاً، وإما

(1) هذا جزء من حديث طويل، رواه أبو داود (4699)، ورواه ابن ماجه (77) بأطول منه، وروى بعضه أحمد في المسند (5/ 182-183، 185، 189)، (طبعة الحلبي). وخفي عليَّ موضعه في مستدرك الحاكم، بعد طول البحث.

ولكن الشارح أخطأ في ذكر الصحابة الذين رووه. فلم يروه ابن عباس، ولا عبادة بن الصامت، وإنما الثابت في هذه الروايات: أن ابن الديلمي سأل أبي بن كعب عن شيء من القدر، فأجابه، ثم سأل ابن مسعود، فأجابه بمثله، ثم سأل حذيفة بن اليمان، فقال له مثل ما قالا، ثم سأل زيد بن ثابت، فأجابه كذلك، ولكنه ذكر له أنه سمع هذا من رسول الله ﷺ. فالحديث موقوف عن أولئك الثلاثة، مرفوع عن زيد بن ثابت وحده. ولكن الموقوف عنهم - هو موقوف لفظاً، مرفوع حكماً، لأنه مما لا يعلم بالرأي. وهو حديث صحيح، رجاله ثقات. (ش)

تفريطاً وإضاعة، وإما تقصيراً في المقدور من الشكر، ولو من بعض الوجوه، فإن حقه على أهل السماوات والأرض أن يطاع فلا يعصى، ويذكر فلا ينسى، ويشكر فلا يكفر وتكون قوة الحب والإنابة، والتوكل والخشية، والمراقبة والخوف والرجاء: جميعها متوجهة إليه، ومتعلقة به، بحيث يكون القلب عاكفاً على محبته وتأليهه، بل على إفراده بذلك، واللسان محبوساً على ذكره، والجوارح وقفاً على طاعته.

ولا ريب أن هذا مقدور في الجملة، ولكن النفوس تشح به، وهي في الشح على مراتب لا يحصيها إلا الله تعالى. وأكثر المطيعين تشح به نفسه من وجه، وإن أتى به من وجه آخر. فأين الذي لا تقع منه إرادة تزاحم مراد الله وما يحبه منه ؟ ومن ذا الذي لم يصدر منه خلاف ما خلق له ولو في وقت من الأوقات ؟ فلو وضع الرب سبحانه عدله على أهل سماواته وأرضه، لعذبهم بعدله، ولم يكن ظالماً لهم.

وغاية ما يقدر توبةُ العبد من ذلك واعترافه، وقبول التوبة محض فضله وإحسانه، وإلا فلو عذب عبده على جنايته لم يكن ظالماً. ولو قدر أنه تاب منها. لكن أوجب على نفسه بمقتضى فضله ورحمته أنه لا يعذب من تاب، وقد كتب على نفسه الرحمة، فلا يسع الخلائق إلا رحمته وعفوه، ولا يبلغ عمل أحد منهم أن ينجو به من النار، أو يدخل الجنة، كما قال أطوع الناس لربه، وأفضلهم عملاً، وأشدهم تعظيماً لربه وإجلالاً: «**لن ينجي أحداً منكم عمله**»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله ؟ قال: «**ولا أنا إلا أن يتغمدنيَ الله برحمة منه وفضل**»(1).

وسأله الصديق دعاء يدعو به في صلاته، فقال: «**قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني، إنك الغفور الرحيم**»(2).

فإذا كان هذا حال الصديق الذي هو أفضل الناس بعد الأنبياء والمرسلين فما الظن بسواه؟ بل إنما صار صديقاً بتوفيته هذا المقام حقه، الذي يتضمن معرفة ربه، وحقه وعظمته، وما ينبغي له، وما يستحقه على عبده، ومعرفة تقصيره. فسحقاً وبعداً لمن زعم أن المخلوق يستغني عن مغفرة ربه ولا يكون به حاجة إليها ! وليس وراء هذا الجهل بالله وحقه غاية ! فإن لم يتسع فهمك لهذا، فانزل إلى وطأة النعم، وما عليها من الحقوق، ووازن من شكرها وكفرها، فحينئذ تعلم أنه سبحانه لو عذب أهل سماواته وأرضه، لعذبهم وهو غير ظالم لهم.

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(2) أخرجه البخاري (6549)، (7518)، ومسلم (3127)، والترمذي (2558)، وأحمد (3/ 88).

قوله: «وفى دعاء الأحياء وصدقاتهم منفعة للأموات».

ش: اتفق أهل السنة أن الأموات ينتفعون من سعى الأحياء بأمرين:

أحدهما: ما تسبب إليه الميت فى حياته.

والثانى: دعاء المسلمين واستغفارهم له، والصدقة والحج، على نزاع فيما يصل إليه من ثواب الحج: فعن محمد بن الحسن أنه إنما يصل إلى الميت ثواب النفقة، والحج للحاج. وعند عامة العلماء: ثواب الحج للمحجوج عنه، وهو الصحيح.

واختلف فى العبادات البدنية، كالصوم والصلاة وقراءة القرآن والذكر: فذهب أبو حنيفة وأحمد وجمهور السلف إلى وصولها، والمشهور من مذهب الشافعى ومالك عدم وصولها.

وذهب بعض أهل البدع من أهل الكلام إلى عدم وصول شىء البته، لا الدعاء ولا غيره. وقولهم مردود بالكتاب والسنة، لكنهم استدلوا بالمتشابه من قوله تعالى: ﴿**وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى**﴾ (النجم:39). وقوله: ﴿**وَلا تُجْزَوْنَ إِلاَّ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ (يس:54). وقوله: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾ (البقرة:286).

وقد ثبت عن النبى ﷺ أنه قال: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له، أو علم ينتفع به من بعده**»[1] فأخبر أنه إنما ينتفع بما كان تسبب فيه فى الحياة، وما لم يكن تسبب فيه فى الحياة فهو منقطع عنه.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذه مسألة فقهية ، ولها تعلق بالعقيدة:

قال عليه الصلاة والسلام: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له**».

فالعبد ينقطع عمله بموته، إلا ما تسبب فى بقائه بعد موته، مثل الصدقة الجارية، كوقف مسجد أو مدرسة يدرس فيها، فما دام نفعها فأجرها يجرى ما دام هذا الوقف ينتفع به.

---

(1) أخرجه مسلم (1631)، والبخارى فى «الأدب المفرد» (38)، وأبو داود (2880)، والنسائى (6/ 251)، والترمذى (1376)، وأحمد (2/ 382)، وابن الجارود فى «المنتقى» (370).

واستدل المقتصرون على وصول العبادات التى لا تدخلها النيابة بحال -كالإسلام والصلاة والصوم وقراءة القرآن، وأنه يختص ثوابها بفاعله لا يتعداه، كما أنه فى الحَياة لا يفعله أحد عن أحد، ولا ينوب فيه عن فاعله غيره- بما روى النسائى بسنده، عن ابن عباس، عن النبى ﷺ، أنه قال: **«لا يصلى أحد عن أحد، ولا يصوم أحد عن أحد، ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مداً من حنطة»**[1].

والدليل على انتفاع الميت بغير ما تسبب فيه، الكتاب والسنة والإجماع والقياس الصحيح.

أما الكتاب، فقال تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ**﴾ (الحشر:10). فأثنى عليهم باستغفارهم للمؤمنين قبلهم، فدل على انتفاعهم باستغفار الأحياء. وقد دل على انتفاع الميت بالدعاء إجماع الأمة على الدعاء له فى صلاة الجنازة، والأدعية التى وردت بها السنة فى صلاة الجنازة مستفيضة. وكذا الدعاء له بعد الدفن، ففى «سنن أبى داود»، من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه، قال: كان النبى ﷺ **إذا فرغ** من دفن الميت وقف عليه فقال: **«استغفروا لأخيكم، واسألوا له التثبيت، فإنه الآن يُسأل»**[2].

(أو علم) بأن يكون قد درس الفقه أو العقيدة، وصار له تلاميذ، فيجرى عليه أجر تعليمه، أو ألف كتباً تنفع الناس، فيجرى أجره، وهذا من العلم الذى علمه.

---

(1) **إسناده صحيح موقوفاً**: وأخرجه النسائى فى «الكبرى» (4/ 43)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (3/ 41)، عن ابن عباس موقوفاً. وسنده صحيح. وقال الشيخ الألباني: لا أعرف له أصلاً مرفوعاً، لا عند النسائى ولا عند غيره.

وقال الشيخ أحمد شاكر: هكذا ذكره الشارح منسوباً للنسائي، من حديث ابن عباس، مرفوعاً! ورفعه وهم يقيناً، إما من الشارح، وإما من الناسخ. وليس هو فى سنن النسائى التى فى أيدينا، ولكنه فى السنن الكبرى، موقوف على ابن عباس، نقله الحافظ الزيلعى فى نصب الراية (2/ 463)، وكذلك جاء عن ابن عمر، ونحوه، موقوفاً. ذكره مالك فى الموطأ «أنه بلغه» عن ابن عمر. ولم يذكر أحد من شارحيه من رواه موصولاً، ولكن الحافظ الزيلعى نقله من مصنف عبد الرزاق، بإسناد صحيح عن ابن عمر، وصرح الزيلعى بما يفيد أنه لم يعرفه مرفوعاً قط.

(2) أخرجه أبو داود (3221)، وعبد الله بن أحمد فى «زوائد الزهد» (ص 129)، والحاكم (1/ 370)، والبيهقى فى «الكبرى» (4/ 56)، وفى «إثبات عذاب القبر» (211)، (212)، والبغوى فى «شرح السنة» (1523)، وصححه الحاكم ووافقه الذهبى والألبانى فى «أحكام الجنائز» (ص 155)، وحسنه الإمام النووي.

وكذلك الدعاء لهم عند زيارة قبورهم، كما في «صحيح مسلم» من حديث بريدة بن الحصيب، قال: كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا: **«السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، نسأل الله لنا ولكم العافية»**[1].

وفي «صحيح مسلم» أيضاً، عن عائشة رضي الله عنها: سألت النبي ﷺ: كيف تقول إذا استغفرت لأهل القبور؟ قال: **«قولي: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»**[2].

وأما وصول ثواب الصدقة، ففي «الصحيحين»، عن عائشة رضي الله عنها: أن رجلاً أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إن أمي افتُلتتْ نفسها، ولم توص، وأظنها لو تكلمت تصدقت أفلها أجر إن تصدقت عنها؟ قال: **«نعم»**[3].

وفي «صحيح البخاري»، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: أن سعد بن عبادة توفيت أمه وهو غائب عنها فأتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، إن أمي توفيت وأنا غائب عنها، فهل ينفعها إن تصدقت عنها؟ قال: **«نعم»**، قال: فإني أشهدك أن حائطي المخراف صدقة عنها[4]. وأمثال ذلك كثيرة في السنة.

(أو ولد صالح يدعو له) فهو تزوج من أجل إعفاف نفسه، وطلباً للذرية الصالحة، فجاءه ولد صالح، وهذا مما تسبب فيه، قال عليه الصلاة والسلام: **«إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أولادكم من كسبكم»**.

فإن كان صالحاً يدعو له بعد موته، فإن دعاءه يصل إليه، وهذا من عمله الذي تسبب فيه فينفعه عمل غيره.

وغير هذه المسألة محل الخلاف، قال سبحانه: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾ (النجم: 39)،

---

(1) حديث صحيح: وتقدم تخريجه.

(2) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(3) أخرجه البخاري (1388)، (2760)، ومسلم (1004)، وأبو داود (2881)، والنسائي (6/ 250)، وابن ماجه (2717)، والبيهقي (4/ 62).

(4) أخرجه البخاري (2756)، (2762)، (2870)، وأبو داود (2882)، والنسائي (6/ 352-353)، والترمذي (669)، وأحمد (1/ 333، 370)، والطبراني في «الكبير» (11630)، (11631).

وأما وصول ثواب الصوم، ففى «الصحيحين»، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «**من مات وعليه صيام صام عنه وليه**»(1). وله نظائر فى «الصحيح».

ولكن أبو حنيفة رحمه الله قال بالإطعام عن الميت دون الصيام عنه، لحديث ابن عباس المتقدم. والكلام على ذلك معروف فى كتب الفروع.

وأما وصول ثواب الحج، ففى «صحيح البخارى»، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبى ﷺ، فقالت: إن أمى نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: «**حجى عنها أرأيت لو كان على أمك دين، أكنت قاضيته ؟ اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء**»(2). ونظائره أيضاً كثيرة.

وأجمع المسلمون على أن قضاء الدين يسقطه من ذمة الميت، ولو كان من أجنبى، ومن غير تركته، وقد دل على ذلك حديث أبى قتادة، حيث ضمن الدينارين عن الميت، فلما قضاهما قال النبى ﷺ: «**الآن بردت عليه جلدته**»(3).

منطوق الآية: أن عمل الإنسان لا ينفع غيره، إلا ما تسبب فيه، فأخذ طائفة من العلماء بهذه الآية، وقال: لا ينفعه إلا عمله مطلقاً، لكن النبى ﷺ أخبر بأشياء تنفع الميت من عمل غيره، مثل الدعاء

---

(1) أخرجه البخارى (1952)، ومسلم (1147)، وأبو داود (2400)، والنسائى فى «الكبرى» (2919)، وأحمد (6/ 66)، وأبو يعلى (4417)، (4761)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (2397)، وابن حبان (3569)، والبيهقى (4/ 355)، والبغوى فى «شرح السنة» (1773)، من طريق عبيد بن أبى جعفر عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة به.

(2) أخرجه البخارى (1852)، (2699)، (7315)، والطيالسى (2621)، والنسائى (5/ 116)، وأحمد (1/ 279)، وابن خزيمة (3034)، وابن حبان (4024)، والطبرانى فى «الكبير» (12443)، (12444).

(3) حديث حسن: وأخرجه أحمد (3/ 330)، والطيالسى (1673)، والبيهقى (6/ 75)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (4145)، والبزار (1334)، من طريق زائدة بن قدامة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر به. عبد الله بن محمد بن عقيل متكلم فيه وحديثه محتمل التحسين.

وأخرجه أحمد (4/ 296)، وعبد بن حميد فى «المنتخب» (1081)، وأبو داود (3343)، والنسائى (4/ 65-66)، وعبد الرزاق (15257)، وابن حبان (3064)، من طريق الزهرى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن جابر نحوه. وسنده صحيح. وحسنه الشيخ الألبانى فى «أحكام الجنائز» (ص 16).

وللحديث طرق عن جماعة من الصحابة منهم: أبو هريرة، وأبو قتادة، وأسماء بنت يزيد.

وكل ذلك جار على قواعد الشرع. وهو محض القياس، فإن الثواب حق العامل، فإذا وهبه لأخيه المسلم لم يمنع من ذلك كما لم يمنع من هبة ماله فى حياته، وإبرائه له منه بعد وفاته.

وقد نبه الشارع بوصول ثواب الصوم على وصول ثواب القراءة، ونحوها من العبادات البدنية. يوضحه: أن الصوم كف النفس عن المفطرات بالنية، وقد نص الشارع على وصول ثوابه إلى الميت، فكيف بالقراءة التى هى عمل ونية ؟ !

والجواب عما استدلوا به من قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾ (النجم:39). قد أجاب العلماء بأجوبة: أصحها جوابان:

أحدهما: أن الإنسان بسعيه وحسن عشرته اكتسب الأصدقاء، وأولد الأولاد، ونكح الأزواج، وأسدى الخير وتودد إلى الناس، فترحموا عليه ودعوا له، وأهدوا له ثواب الطاعات، فكان ذلك أثر سعيه، بل دخول المسلم مع جملة المسلمين فى عقد الإسلام من أعظم الأسباب فى وصول نفع كل من المسلمين إلى صاحبه، فى حياته وبعد مماته، ودعوة المسلمين تحيط من ورائهم.

يوضحه: أن الله تعالى جعل الإيمان سبباً لانتفاع صاحبه بدعاء إخوانه من المؤمنين وسعيهم، فإذا أتى به فقد سعى فى السبب الذى يوصل إليه ذلك.

الثانى: ـ وهو أقوى منه ـ أن القرآن لم ينف انتفاع الرجل بسعى غيره وإنما نفى ملكه لغير سعيه، وبين الأمرين فرق ما لا يخفى، فأخبر تعالى أنه لا يملك إلا سعيه، وأما سعى غيره فهو ملك لساعيه، فإن شاء أن يبذله لغيره، وإن شاء أن يبقيه لنفسه.

وقوله سبحانه: ﴿أَلاَّ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى (38) وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى﴾ (النجم:38-39). آيتان محكمتان، مقتضيتان عدل الرب تعالى:

فالأولى تقتضى أنه لا يعاقب أحداً بجرم غيره، ولا يؤاخذه بجريرة غيره، كما يفعله ملوك الدنيا.

والاستغفار ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ﴾ (الحشر:10)، ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (محمد:19)، هذا يشمل الأموات أيضاً.

والنبى ﷺ أمر المسلمين إذا دفنوا أخاهم أن يقفوا على قبره، وأن يستغفروا له ويسألوا له التثبيت، كذلك الصدقة تنفع الميت، جاء رجل إلى النبى ﷺ وأخبره بأن أمه ماتت، ولو تكلمت لتصدقت، أفأتصدق عنها؟ قال: «نعم».

والثانية: تقتضي أنه لا يفلح إلا بعمله، لينقطع طمعه من نجاته بعمل آبائه وسلفه ومشايخه، كما عليه أصحاب الطمعَ الكاذب، وهو سبحانه لم يقل لا ينتفع إلا بما سعى.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ ﴾ (البقرة:286). وقوله: ﴿ وَلا تُجْزَوْنَ إِلاَّ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (يس:54). على أن سياق هذه الآية يدل على أن المنفى عقوبة العبد بعمل غيره، فإنه تعالى قال: ﴿ فَالْيَوْمَ لا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلا تُجْزَوْنَ إِلاَّ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (يس:54).

وأما استدلالهم بقوله ﷺ: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله**»[1] فاستدلال ساقط، فإنه لم يقل انقطاع انتفاعه، وإنما أخبر عنَ انقطاع عمله. وأما عمل غيره فهو لعامله، فإن وهَبه له وصل إليه ثواب عمل َالعامل، لا ثواب عمله هو، وهذا كالدين يوفيه الإنسان َعن غيره، فتبرأ ذمَته، ولكن ليس له ما وفى به الدين.

وأما تفريق من فرق بين العبادات المالية والبدنية فقد شرع النبى ﷺ الصوم عن الميت، كما تقدم، مع أن الصوم لا تجزئ فيه النيابة، وكذلك حديث جابر رضي الله عنه، قال صليت مع رسول الله ﷺعيد الأضحى فلما انصرف أتى بكبش فذبحه، فقال: «**بسم الله والله أكبر، اللهم هذا عنى وعمن لم يضح من أمتى**»[2]. رواه أحمد وأبو داود، والترمذى وحديث الكبشين اللذين قال فى أحدهما: «**اللهم هذا عن أمتى جميعاً**»[3] وفى الآخر: «**اللهم هذا عن محمد وآل محمد**»[4]. رواه أحمد، والقربة فى الأضحية إراقة الدم، وقد جعلها لغيره.

كذلك الحج ينفع غيره، كما جاءت به الأدلة، كما فى حديث شبرمة، قال عليه الصلاة والسلام: «حج عن نفسك، ثم حج عن شبرمة»، فهذا عمل للغير ينفع الميت، كذلك لما جاءت امرأة تسأل

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(2) أخرجه أحمد (3/ 356، 362)، وأبو داود (2810)، والترمذى (1521)، والحاكم (4/ 299)، والبيهقى (9/ 264)، والطحاوى فى «شرح معانى الآثار» (4/ 177-178)، من طريق عمرو مولى المطلب عن المطلب ابن عبد الله عن جابر بن عبد الله به ورجاله ثقات وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. وصححه بشواهد الألباني.

(3) أخرجه أحمد (6/ 391-392)، والحاكم (2/ 391)، والبيهقى (9/ 259-260، 268)، والبزار (1208)، من طريق أبى عامر عن زهير عن عبد الله بن محمد عن على بن حسين عن أبى رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم به. وسنده ضعيف لانقطاعه. عليّ بن الحسين لم يدرك أبا رافع، وعبد الله ابن عقيل متكلم فيه، ثم هو قد اضطرب فيه.

(4) أخرجه الحاكم (1/ 491)، وفى سنده أبو صالح الخوزي. قال فى التقريب: لين الحديث.

وكذلك عبادة الحج بدنية، وليس المال ركناً فيه، وإنما هو وسيلة، ألا ترى أن المكى يجب عليه الحج إذا قدر على المشى إلى عرفات، من غير شرط المال، وهذا هو الأظهر، أعنى أن الحج غير مركب من مال وبدن بل بدنى محض، كما قد نص عليه جماعة من أصحاب أبى حنيفة المتأخرين.

وانظر إلى فروض الكفايات: كيف قام فيها البعض عن الباقين.

ولأن هذا إهداء ثواب، وليس من باب النيابة، كما أن الأجير الخاص ليس له أن يستنيب عنه، وله أن يعطى أجرته لمن شاء.

وأما استئجار قوم يقرؤون القرآن ويهدونه للميت. فهذا لم يفعله أحد من السلف ولا أمر به أحد من أئمة الدين، ولا رخص فيه والاستئجار على نفس التلاوة غير جائز بلا خلاف. وإنما اختلفوا فى جواز الاستئجار على التعليم ونحوه مما فيه منفعة تصل إلى الغير. والثواب لَا يصل إلى الميت إلا إذا كان العمل لله، وهذا لم يقع عبادة خالصة، فلاَ يكون له من ثوابه ما يهدىَ إلى الموتىَ !! ولهذا لم يقل أحد أنه يكترى من يصوم ويصلى ويهدى ثواب ذلك إلى الميتَ، لكن إذا أعطى لمن يقرأ القرآن ويعلمه ويتعلمه معونة لأهل القرآن على ذلك، كَان هذا من جنسَ الصدقة عنه، فيجوز.

وفى الاختيار: لو أوصى بأن يُعطى شيء من ماله لمن يقرأ القرآن على قبره، فالوصية باطلة، لأنه فى معنى الأجرة، انتهى.

وذكر الزاهدى فى «الغنية»: أنه لو وقف على من يقرأ عند قبره، فالتعيين باطل.

وأما قراءة القرآن وإهداؤها له تطوعاً بغير أجرة، فهذا يصل إليه، كما يصل ثواب الصوم والحج.

فإن قيل: هذا لم يكن معروفاً فى السلف، ولا أرشدهم إليه النبى ﷺ ؟

فالجواب: إن كان مورد هذا السؤال معترفاً بوصول ثواب الحج والصيام والدعاء، قيل له: ما الفرق بين ذَلك وبين وصول ثواب قراءة القرآن ؟ وليس كون السلف لم يفعلوه حجة فى عدم الوصول، ومن أين لنا هذا النفى العام ؟

النبى ﷺ عن الحج عن أمها: أنها أدركتها فريضة الحج ولم تحج، أفأحج عنها؟ قال: «**نعم، حجى عن أمك**». فتكون هذه الأشياء: الدعاء والاستغفار والصدقة والحج والعمرة، تكون نافعة للميت من عمل غيره، فتكون مخصصة للآية ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى ﴾ (النجم: 39).

فإن قيل: فرسول الله ﷺ أرشدهم إلى الصوم والحج والصدقة دون القراءة؟ قيل: هو ﷺ لم يبتدئهم بذلك، بل خرج ذلك منه مخرج الجواب لهم، فهذا سأله عن الحج عن ميته فأذن له فيه، وهذا سأله عن الصوم عنه، فأذن له فيه، ولم يمنعهم مما سوى ذلك، وأى فرق بين وصول ثواب الصوم الذى هو مجرد نية وإمساك وبين وصول ثواب القراءة والذكر ؟.

فإن قيل ما تقولون فى الإهداء إلى رسول الله ﷺ ؟

قيل: من المتأخرين من استحبه، ومنهم من رآه بدعة، لأن الصحابة لم يكونوا يفعلونه، ولأن النبى ﷺ له مثل أجر كل من عمل خيراً من أمته، من غير أن ينقص من أجر العامل شىء، لأنه هو الذى دل أمته على كل خير، وأرشدهم إليه.

ومن قال: إن الميت ينتفع بقراءة القرآن عنده، باعتبار سماعه كلام الله فهذا لم يصح عن أحد من الأئمة المشهورين. ولا شك فى سماعه ولكن انتفاعه بالسماع لا يصح، فإن ثواب الاستماع مشروط بالحياة، فإنه عمل اختيارى، وقد انقطع بموته، بل ربما يتضرر ويتألم، لكونه لم يمتثل أوامر الله ونواهيه، أو لكونه لم يزدد من الخير.

واختلف العلماء فى قراءة القرآن عند القبور، على ثلاثة أقوال: هل تكره، أم لا بأس بها، أم لا بأس بها وقت الدفن، وتكره بعده ؟.

فمن قال بكراهتها، كأبى حنيفة ومالك وأحمد فى رواية قالوا: لأنه محدث، لم ترد به السنة، والقراءة تشبه الصلاة، والصلاة عند القبور منهى عنها، فكذلك القراءة.

ومن قال: لا بأس بها، كمحمد بن الحسن وأحمد فى رواية استدلوا بما نقل عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه أوصى أن يقرأ على قبره وقت الدفن بفواتح سورة البقرة وخواتمها، ونقل أيضاً عن بعض المهاجرين قراءة سورة البقرة .

وغلت طائفة فى هذا وقالت: ينفع الميت كل شيء من عمل غيره، فيستأجرون المقرئين يقرءون للميت، فمثل هذا العمل لا ينفع الميت ولا الحي، لأن القارئ أخذ على قراءته أجرة، فليس له ثواب، ومن ناحية ثانية: أن هذا الأمر مبتدع، ليس عليه دليل، وسبحان الله! لو جعل الأجرة التى يعطيها المقرئ صدقة عن الميت صار تابعاً للسنة وينفع الميت، أما على وجه البدعة فلا ينفع الميت ولا الحي، وهذا نتيجة ترك السنة.

ومن قال: لا بأس بها وقت الدفن فقط وهو رواية عن أحمد أخذ بما نقل عن ابن عمر وبعض المهاجرين. وأما بعد ذلك، كالذين يتناوبون القبر للقراءة عنده فهذا مكروه، فإنه لم تأت به السنة، ولم ينقل عن أحد من السلف مثل ذلك أصلاً. وهذا القول لعله أقوى من غيره، لما فيه من التوفيق بين الدليلين.

قوله: «والله تعالى يستجيب الدعوات ويقضي الحاجات».

ش:قال تعالى: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴾(غافر:60). ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾(البقرة:186). والذي عليه أكثر الخلق من المسلمين وسائر أهل الملل وغيرهم: أن الدعاء من أقوى الأسباب في جلب المنافع ودفع المضار، وقد أخبر تعالى عن الكفار أنهم إذا مسهم الضر في البحر دعوا الله مخلصين له الدين، وأن الإنسان إذا مسه الضر دعاه لجنبه أو قاعداً أو قائماً. وإجابة الله لدعاء العبد، مسلماً كان أو كافراً، وإعطاؤه سؤله: من جنس رزقه لهم، ونصره لهم، وهو مما توجبه الربوبية للعبد مطلقاً، ثم قد يكون ذلك فتنة في حقه ومضرة عليه، إذ كان كفره وفسوقه يقتضي ذلك.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذه من صفات الله عز وجل أنه يجيب من دعاه، قال سبحانه: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾(البقرة:186).

وأمر الله عز وجل بدعائه فقال: ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾(غافر:60)، وقال سبحانه: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الأَرْضِ ﴾(النمل:62)، إلى غير ذلك من الآيات التي فيها الأمر بالدعاء وإجابة الدعاء، وهذا من كرمه وجوده وإحسانه، يأمر عباده بدعائه ليستجيب لهم، مع أنه غني عنهم، ولكن لعلمه سبحانه وتعالى بحاجتهم أمرهم بدعائه، وفي الحديث: **«من لا يسأل الله يغضب عليه»**.

والدعاء أعظم أنواع العبادة، لقوله عليه الصلاة والسلام: **«الدعاء هو العبادة»**.

وكما أنه أمر بدعائه، نهى عن دعاء غيره والإشراك به في الدعاء، فقال: ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾(الجن:18)، ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا ﴾(الجن:20)، ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾(المؤمنون:117).

وفي «سنن ابن ماجه» من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«من لم يسأل الله يغضب عليه»**[1]. وقد نظم بعضهم هذا المعنى، فقال:

الرب يغضب إن تركت سؤاله ... وبني آدم حين يسأل يغضب

قال ابن عقيل: قد ندب الله تعالى إلى الدعاء، وفي ذلك معان:

أحدها: الوجود، فإن من ليس بموجود لا يدعى.

الثاني: الغنى، فإن الفقير لا يدعى.

الثالث: السمع، فإن الأصم لا يدعى.

الرابع: الكرم، فإن البخيل لا يدعى.

الخامس: الرحمة، فإن القاسي لا يدعى.

السادس: القدرة، فإن العاجز لا يدعى.

ومن يقول بالطبائع يعلم أن النار لا يقال لها: كفى! ولا النجم يقال له: أصلح مزاجي!! لأن هذه عندهم مؤثرة طبعاً لا اختياراً، فشرع الدعاء وصلاة الاستسقاء، ليبين كذب أهل الطبائع.

فلا يجوز دعاء غير الله، ومن دعا غيْر الله فهو مشرك، سواء كان المدعو ملكاً أو نبياً أو ولياً، فقد أشرك الشرك الأكبر ﴿**وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِن دُونِ اللَّهِ مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ**﴾ (الأحقاف:5)، ﴿**إِن تَدْعُوهُمْ لا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ**

---

(1) رواه ابن ماجه (3827)، ورواه أيضاً الإمام أحمد في المسند (9699)، (9717)، (10181)، وكذلك رواه الترمذي (4/ 224)، وكذلك رواه البزار، كما ذكره ابن كثير في التفسير (7/ 309-310)، واللفظ الذي هنا هو لفظ الترمذي والبزار. (ش)

قلت: والراوي عن أبي صالح أبو المليح غير منسوب فيتوهم الباحث أنه أبو صالح ذكوان لكثرة روايته عن أبي هريرة فيحكم على الحديث بالصحة. لأن أبا المليح قد وثقه ابن معين ولكن الذي في السند هو أبو صالح الفارسي الخوزي ما ذكر الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» راوياً عنه سوى أبي المليح ضعفه ابن معين، وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال الحافظ في «التقريب»: لين. وذكر الحافظ الذهبي في الميزان هذا الحديث في ترجمة أبي صالح يعني أنه تفرد به فعلى هذا فالحديث ضعيف. والله أعلم. قاله الشيخ مقبل في «أحاديث معلة ظاهرها الصحة» (ص 238).

وذهب قوم من المتفلسفة وغالية المتصوفة إلى أن الدعاء لا فائدة فيه ! قالوا: لأن المشيئة الإلهية إن اقتضت وجود المطلوب فلا حاجة إلى الدعاء، وإن لم تقتضه فلا فائدة فى الدعاء! وقد يخص بعضهم بذلك خواص العارفين. ويجعل الدعاء علة فى مقام الخواص!! وهذا من غلطات بعض الشيوخ. فكما أنه معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام فهو معلوم الفساد بالضرورة العقلية. فإن منفعة الدعاء أمر أنشئت عليه تجارب الأمم، حتى إن الفلاسفة تقول: ضجيج الأصوات فى هياكل العبادات، بفنون اللغات، يحلل ما عقدته الأفلاك المؤثرات !! هذا وهم مشركون.

وجواب الشبهة بمنع المقدمتين: فإن قولهم عن المشيئة الإلهية: إما أن تقتضيه أو لا فثم قسم ثالث، وهو: أن تقتضيه بشرط لا تقتضيه مع عدمه، وقد يكون الدعاء من شرطه، كما توجب الثواب مع العمل الصالح، ولا توجبه مع عدمه، وكما توجب الشبع والرى عند الأكل والشرب، ولا توجبه مع عدمهما، وحصول الولد بالوطء، والزرع بالبذر، فإذا قدر وقوع المدعو به بالدعاء لم يصح أن يقال لا فائدة فى الدعاء، كما لا يقال لا فائدة فى الأكل والشرب والبذر وسائر الأسباب، فقول هؤلاء كما أنه مخالف للشرع فهو مخالف للحس والفطرة.

ومما ينبغى أن يعلم، ما قاله طائفة من العلماء، وهو: أن الالتفات إلى الأسباب شرك فى التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقص فى العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح فى الشرع، ومعنى التوكل والرجاء يتألف من وجوب التوحيد والعقل والشرع.

يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ (فاطر:14)، فسماه شركاً، وقال سبحانه ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ (٢٢) وَلا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ (سبأ:22-23).

فالدعاء لا يكون إلا لله، فلا يدعى أحد من دونه من الأحياء أو الأموات، أياً كان هذا المدعو.

والدعاء على قسمين:

الأول: دعاء عبادة، وهو الثناء على الله عز وجل فى أسمائه وصفاته وأفعاله، فالذى يسبحه ويكبره ويحمده ويثنى عليه قد دعاه دعاء عبادة.

وبيان ذلك: أن الالتفات إلى السبب هو اعتماد القلب عليه ورجاؤه والاستناد إليه، وليس فى المخلوقات ما يستحق هذا، لأنه ليس بمستقل، ولابد له من شركاء وأضداد مع هذا كله، فإن لم يسخره مسبب الأسباب لم يسخر.

وقولهم: إن اقتضت المشيئة المطلوب فلا حاجة إلى الدعاء ؟ قلنا: بل قد تكون إليه حاجة، من تحصيل مصلحة أخرى عاجلة وآجلة، ودفع مضرة أخرى عاجلة وآجلة.

وكذلك قولهم: وإن لم تقتضه[1] فلا فائدة فيه؟ قلنا: بل فيه فوائد عظيمة، من جلب منافع، ودفع مضار، كما نبه عليه النبى ﷺ بل ما يعجل للعبد، من معرفته بربه، وإقراره به، وبأنه سميع قريب قدير عليم رحيم، وإقراره بفقره إليه واضطراره إليه، وما يتبع ذلك من العلوم العلية والأحوال الزكية، التى هى من أعظم المطالب.

فإن قيل: إذا كان إعطاء الله معللاً بفعل العبد، كما يعقل من إعطاء المسؤول للسائل كان السائل، قد أثر فى المسؤول حتى أعطاه ؟ !.

قلنا: الرب سبحانه هو الذى حرك العبد إلى دعائه، فهذا الخير منه، وتمامه عليه، كما قال عمر رضي الله عنه: «إنى لا أحمل هم الإجابة، وإنما أحمل هم الدعاء، ولكن إذا ألهمت الدعاء، فإن الإجابة معه». وعلى هذا قوله تعالى: ﴿يُدَبِّرُ الأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ (السجدة:5). فأخبر سبحانه أنه يبتدئ بتدبير الأمر، ثم يصعد إليه الأمر الذى دبره، فالله سبحانه هو الذى يقذف فى قلب العبد حركة الدعاء ويجعلها سبباً للخير الذى يعطيه إياه، كما فى العمل والثواب، فهو الذى وفق العبد للتوبة ثم قبلها، وهو الذى وفقه للعمل ثم أثابه، وهو الذى وفقه للدعاء ثم أجابه، فما أثر فيه شيء من المخلوقات،

الثاني: دعاء مسألة، وهو طلب الحوائج من الله عز وجل، وكلاهما تضمنته سورة الفاتحة، فأولها إلى نصفها دعاء عبادة، إلى قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ وآخر السورة دعاء مسألة.

والعلماء يقولون: دعاء العبادة مستلزم لدعاء المسألة، ودعاء المسألة متضمن لدعاء العبادة.

والله عز وجل وعد من دعاه أن يستجيب له، وقد يقول قائل: أنا دعوت ولم يستجب لي.

---

(1) فى المطبوعة «وإن تقتضيه» ! وهو خطأ ولحن. (ش)

بل هو جعل ما يفعله سبباً لما يفعله، قال مطرف بن عبد الله بن الشخير، أحد أئمة التابعين: نظرت فى هذا الأمر، فوجدت مبدأه من الله وتمامه على الله، ووجدت ملاك ذلك الدعاء.

وهنا سؤال معروف، وهو: أن من الناس من قد يسأل الله فلا يعطى شيئاً، أو يعطى غير ما سأل؟ وقد أجيب عنه بأجوبة، فيها ثلاثة أجوبة محققة:

أحدها: أن الآية لم تتضمن عطية السؤال مطلقاً، وإنما تضمنت إجابة الداعى، والداعى أعم من السائل، وإجابة الداعى أعم من إعطاء السائل، ولهذا قال النبى ﷺ: «**ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول: من يدعونى فأستجيب له؟ من يسألنى فأعطيه؟ من يستغفرنى فأغفر له**»[1].

ففرق بين الداعى والسائل، وبين الإجابة والإعطاء، وهو فرق بين العموم والخصوص، كما أتبع ذلك بالمستغفر، وهو نوع من السائل، فذكر العام ثم الخاص ثم الأخص. وإذا علم العباد أنه قريب، يجيب دعوة الداعى، علموا قربه منهم، وتمكنهم من سؤاله، وعلموا علمه ورحمته وقدرته، فدعوه دعاء العبادة فى حال، ودعاء المسألة فى حال، وجمعوا بينهما فى حال، إذ الدعاء اسم يجمع العبادة والاستعانة، وقد فسر قوله: ﴿**وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ**﴾ (غافر:60). بالدعاء، الذى هو العبادة، والدعاء الذى هو الطلب. وقوله بعد ذلك: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي**﴾ (غافر:60). يؤيد المعنى الأول.

والجواب أن يقال: المانع من عندك أنت، الدعاء سبب من الأسباب، والنتيجة لا تحصل إلا إذا انتفت الموانع، فقد يكون مانع من الموانع منع استجابة دعوتك، إما أن تكون دعوت بقلب غافل لاه فأنى يستجاب لقلب غافل لاه؟ كما فى الحديث، أو أنك تأكل الحرام وتشرب الحرام وتلبس الحرام، قال عليه الصلاة والسلام فى الذي: «**يطيل السفر، أشعث أغبر، يمد يديه إلى السماء: يا رب، يا رب، يا رب، ومطعمه حرام، وملبسه حرام، وغذى بالحرام، فأنى يستجاب له**».

أو يدعو بإثم أو قطيعة رحم، فلا يستجاب له، هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية: أن الله عز وجل أعلم بمصالحك، قد يعجل لك الإجابة وقد يؤخرها، وقد يصرف عنك من السوء مثلها، وأنت لا تدري، كما فى الحديث: «**ما من رجل يدعو الله بدعوة ليس**

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

الجواب الثانى: أن إجابة دعاء السؤال أعم من إعطاء عين السؤال كما فسره النبى ﷺ فيما رواه مسلم فى «صحيحه»، أن النبى ﷺ قال: «**ما من رجل يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه بها إحدى ثلاث خصال: إما أن يعجل له دعوته، أو يدخر له من الخير مثلها أو يصرف عنه من لشر مثلها**»، قالوا: يا رسول الله، إذاً نكثر، قال: «**الله أكثر**»[1]، فقد أخبر الصادق المصدوق أنه لابد فى الدعوة الخالية عن العدوان من إعطاء السؤال معجلاً، أو مثله من الخير مؤجلاً، أو يصرف عنه من السوء مثله.

الجواب الثالث: أن الدعاء سبب مقتض لنيل المطلوب، والسبب له شروط وموانع، فإذا حصلت شروطه وانتفت موانعه حصل المطلوب، وإلا فلا يحصل ذلك المطلوب، بل قد يحصل غيره، وهكذا سائر الكلمات الطيبات، من الأذكار المأثورة المعلق عليها جلب منافع أو دفع مضار، فإن الكلمات بمنزلة الآلة فى يد الفاعل، تختلف باختلاف قوته وما يعينها، وقد يعارضها مانع من الموانع. ونصوص الوعد والوعيد المتعارضة فى الظاهر من هذا الباب، وكثيراً ما تجد أدعية دعا بها قوم فاستجيب لهم، ويكون قد اقترن بالدعاء ضرورة

فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه بها إحدى ثلاث: إما أن يعجل دعوته، وإما أن يؤخرها له، وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها».

أهل الضلال يقولون: لا حاجة للدعاء، لأن الأمر إذا كان قدر فلا يحتاج إلى دعاء، لأنه إذا كان الأمر قدر لك فإنه سيأتيك، ولو لم تدع، وإن كان لم يقض لك، ويقدر فإنك لو دعوت لم يحصل لك ولا يقدر، وهذا ضلال، والعياذ بالله، ومخالف لكلام الله عز وجل.

والجواب: أنه لا تعارض بين الدعاء والقضاء والقدر، الذى قضى وقدر هو الذى أمر بالدعاء، والدعاء سبب من الأسباب، والمسبب هو الله عز وجل، وهناك بعض الأشياء قدرت على أسباب، إذا وجدت أسبابها وجدت مسبباتها، والدعاء سبب.

---

(1) لم أجده بهذا السياق فى صحيح مسلم. وقد رواه أحمد بنحوه، فى المسند (11150)، من حديث أبى سعيد الخدري. وهو فى مجمع الزوائد (10/ 148-149)، وروى الترمذى (4/ 279، 280)، نحو هذا المعنى مختصراً، من حديث عبادة بن الصامت. وذكر فى الزوائد (10/ 147)، حديث عبادة مطولاً، من رواية الطبرانى فى الأوسط. (ش)

صاحبه وإقباله على الله، أو حسنة تقدمت منه، جعل الله سبحانه إجابة دعوته شكر الحسنة، أو صادفَ وقت إجابة، ونحو ذلك فأجيبت دعوته، فيظن أن السرَ فى ذلك الدعاء، فيأخذه مجرداً عن تلك الأمور التى قارنته من ذلك الداعى.

وهذا كما إذا استعمل رجل دواء نافعاً فى الوقت الذى ينبغى، فانتفع به، فظن آخر أن استعمال هذا الدواء بمجرده كاف فى حصول المطلوب، فكان غالطاً.

وكذا قد يدعو باضطرار عند قبر، فيجاب، فيظن أن السر للقبر، ولم يدر أن السر للاضطرار وصدق اللجء[1] إلى الله تعالى، فإذا حصل ذلك فى بيت من بيوت الله تعالى كان أفضل وأحب إلى الله تعالى.

فالأدعية والتعوذات والرقى بمنزلة السلاح، والسلاح بضاربه، لا بحده فقط فمتى كان السلاح سلاحاً تاماً والساعد ساعداً قوياً، والمحل قابلاً، والمانع مفقوداً: حصلت به النكاية فى العدو، ومتى تخلف واحد من هذه الثلاثة تخلف التأثير.

فإذا كان الدعاء فى نفسه غير صالح، أو الداعى لم يجمع بين قلبه ولسانه فى الدعاء، أو كان ثَمَّ مانع من الإجابة: لم يحصل الأثر.

قوله: «ويملك كل شىء، ولا يملكه شىء، ولا غنى عن الله تعالى طرفة عين، ومن استغنى عن الله طرفة عين، فقد كفر وصار من أهل الحين».

ش: كلام حق ظاهر لا خفاء فيه، والحين، بالفتح: الهلاك.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

من صفات الله عز وجل: أنه يملك كل شيء، فكل ما فى الكون فهو ملك له ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (الملك:1)، وقال تعالى: ﴿ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (الحديد:2).

فلا يخرج شيء عن ملكه، والناس وما يملكون فهم ملكه سبحانه وتعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (آل عمران:26).

---

(1) «اللجء» بفتح اللام وسكون الجيم: مصدر، كاللجوء. (ش)

قوله: «والله يغضب ويرضى، لا كأحد من الورى».

ش: قال تعالى: ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ (المائدة:119). ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (الفتح:18). وقال تعالى: ﴿مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ (المائدة:60). ﴿وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾ (النساء:93). ﴿وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ (البقرة:61). ونظائر ذلك كثيرة.

ومذهب السلف وسائر الأئمة إثبات صفة الغضب والرضى، والعداوة والولاية، والحب، والبغض، ونحو ذلك من الصفات، التي ورد بها الكتاب والسنة، ومنع التأويل

فلا أحد يفرض ويلزم ويملي على الله شيئاً، لأن الناس عباد لله فقراء إليه، كما قال سبحانه: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ (القصص:68)، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ (الحج:18).

وإنما هو سبحانه يدبر الأمر بمفرده، ويجريه على حكمته سبحانه وتعالى.

(ولا غنى عن الله طرفة عين) الله جل وعلا هو الغني الحميد، والخلق كلهم فقراء إلى الله، وما أحد منهم يمكن أن يستغني عن الله.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (فاطر:15)، فلا أحد يمكن أن يستغني عن الله، ولو كان عنده ملك الدنيا، فالملوك فقراء إلى الله، وكذلك الأغنياء، فلا أحد يستغني عن الله، لا الملائكة المقربون ولا من دونهم من الخلق.

من زعم أنه في غنىً عن الله، وأنه مستغن عن الله، فقد كفر وخرج من الملة، فالواجب على العبد أن يظهر لله ضعفه، ولا يعجبه ما هو فيه من القوة والصحة والغنى، لأن الأمور بيد الله عز وجل، فلا يمكن الاستغناء عن الله عز وجل.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

من صفات الله عز وجل الفعلية: أنه يغضب ويرضى، قال سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ (التوبة:100)، فالله يرضى عن عباده، قال تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ (التوبة:72)، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ (الفتح:18)، وهو كذلك يغضب سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ (المائدة:60)، فالله يغضب على من عصاه ويمقته، والمقت هو أشد البغض، قال تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ (النساء:93).

الذى يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى. كما يقولون مثل ذلك فى السمع والبصر والكلام وسائر الصفات، كما أشار إليه الشيخ فيما تقدم بقوله: «**إذا كان تأويل الرؤية وتأويل كل معنى يضاف إلى الربوبية ترك التأويل، ولزوم التسليم، وعليه دينَ المسلمين**».

وانظر إلى جواب الإمام مالك رحمه الله فى صفة الاستواء كيف قال: الاستواء معلوم[1]، والكيف مجهول. وروى أيضاً عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً عليها[2]، مرفوعاً إلى النبى ﷺ[3].

وكذلك قال الشيخ رحمه الله فيما تقدم: «**من لم يتوق النفى والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه**» ويأتى فى كلامه «**أن الإسلام بين الغلو والتقصير وبين التشبيه والتعطيل**».

فقول الشيخ رحمه الله: «**لا كأحد من الورى**»، نفى التشبيه. ولا يقال: إن الرضى إرادة الإحسان، والغضب إرادة الانتقام فإن هذا نفى للصفة، وقد اتفق أهل السنة على أنَ اللّه يأمر بما يحبه ويرضاه، وإن كان لا يريده ولا يشاؤه، وينهى عما يسخطه ويكرهه، ويبغضه ويغضب على فاعله، وإن كان قد شاءه وأراده، فقد يحب عندهم ويرضى ما لا يريده، ويكره ويسخط ويغضب لما أراده.

ويقال لمن تأول الغضب والرضى بإرادة الإحسان: لم تأولت ذلك ؟ فلابد أن يقول: إن الغضب غليان دم القلب، والرضى الميل والشهوة، وذلك لا يليق باللّه تعالى. فيقال له: غليان دم القلب فى الآدمى أمر ينشأ عن صفة الغضب، لا أنه الغضب. ويقال له أيضاً: وكذلك الإرادة والمشيئة فينا، فهى ميل الحى إلى الشىء أو إلى ما يلائمه ويناسبه، فإن الحى منا لا يريد إلا ما يجلب له منفعة أو يدفع عنه مضرة، وهو محتاج إلى ما يريده ومفتقر إليه،

والمخلوق يغضب ويرضى، ولا مشابهة بين غضب ورضا المخلوق وغضب ورضا الخالق، رضا الله وغضبه يليقان به سبحانه، ورضا وغضب المخلوق يليقان به كسائر الصفات ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى:11)، ليس له مثل فى ذاته ولا فى أسمائه ولا فى صفاته، وإن كانت له أسماء وصفات، وللمخلوق أسماء وصفات، فلا تشابه.

(1) فى المطبوعة «فى صفة كيف الاستواء معلوم»! وهو كلام مضطرب لا معنى له، تخليط من الناسخين. (ش)

(2) تقدم أنه لا يصح مرفوعاً.

(3) لا يصح مرفوعاً كما قال الشيخ الألبانى -رحمه الله تعالى-.

ويزداد بوجوده، وينتقص بعدمه. فالمعنى الذى صرفت إليه اللفظ كالمعنى الذى صرفته عنه سواء، فإن جاز هذا جاز ذاك، وإن امتنع هذا امتنع ذاك.

فإن قال: الإرادة التى يوصف الله بها مخالفة للإرادة التى يوصف بها العبد وإن كان كل منهما حقيقة ؟ قيل له: فقل: إن الغضب والرضى الذى يوصف الله به مخالف لما يوصف به العبد، وإن كان كل منهما حقيقة فإذا كان ما يقوله فى الإرادة يمكن أن يقال فى هذه الصفات، لم يتعين التأويل، بل يجب تركه، لأنك تسلم من التناقض، وتسلم أيضاً من تعطيل معنى أسماء الله تعالى وصفاته بلا موجب، فإن صرف القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير موجب حرام، ولا يكون الموجب للصرف ما دله عليه عقله، إذ العقول مختلفة، فكل يقول إن عقله دله على خلاف ما يقوله الآخر !.

وهذا الكلام يقال لكل من نفى صفة من صفات الله تعالى، لامتناع مسمى ذلك فى المخلوق، فإنه لابد أن يثبت شيئاً لله تعالى على خلاف ما يعهده حتى فى صفة الوجود، فإن وجود العبد كما يليق به، ووجود البارى تعالى كما يليق به، فوجوده تعالى يستحيل عليه العدم، ووجود المخلوق لا يستحيل عليه العدم، وما سمى به الرب نفسه وسمى به مخلوقاته مثل الحى والعليم والقدير، أو سمى به بعض صفاته، كالغضب والرضى، وسمى به بعض صفات عباده، فنحن نعقل بقلوبنا معانى هذه الأسماء فى حق الله تعالى، وأنه حق ثابت موجود، ونعقل أيضاً معانى هذه الأسماء فى حق المخلوق ونعقل أن بين المعنيين قدراً مشتركاً، لكن هذا المعنى لا يوجد فى الخارج مشتركاً، إذ المعنى المشترك الكلى لا يوجد مشتركاً إلا فى الأذهان ولا يوجد فى الخارج إلا معيناً مختصاً. فيثبت فى كل منهما كما يليق به. بل لو قيل: غضب مالك خازن النار وغضب غيره من الملائكة، لم يجب أن يكون مماثلاً

وهذا مذهب أهل السنة والجماعة، يثبتون الرضا والغضب لله عز وجل وغير ذلك من الصفات، وإن كان جنس هذه الصفات موجوداً فى المخلوقين، لكن مع الفارق ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى:11)، كذلك المخلوق سميع بصير، وقال الله عن نفسه: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ وقال فى أول الآية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فدل على أن هناك فرقاً بين صفات الخالق وصفات المخلوق وهذا شيء معلوم من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ واعتقاد أهل السنة والجماعة، أما أهل التأويل والضلال فينفون الأسماء والصفات عن الله، لأن جنسها موجود فى المخلوقين، ولو أثبتها اقتضى هذا المشابهة -بزعمه- وفى الحقيقة هذا لا يقتضى المشابهة.

لكيفية غضب الآدميين، لأن الملائكة ليسوا من الأخلاط الأربعة حتى تغلى دماء قلوبهم كما يغلى دم قلب الإنسان عند غضبه، فغضب اللّه أولى.

وقد نفى الجهم ومن وافقه كل ما وصف اللّه به نفسه، من كلامه ورضاه وغضبه وحبه وبغضه وأسفه ونحو ذلك، وقالوا: إنما هى أمور مخلوقة منفصلة عنه، ليس هو فى نفسه متصفاً بشىء من ذلك !!

وعارض هؤلاء من الصفاتية ابن كلاب ومن وافقه، فقالوا: لا يوصف اللّه بشىء يتعلق بمشيئته وقدرته أصلاً، بل جميع هذه الأمور صفات لازمة لذاته، قديمة أزلية، فلا يرضى فى وقت دون وقت، ولا يغضب فى وقت دون وقت. كما قال فى حديث الشفاعة: «**إن ربى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله**»[1].

وفى «الصحيحين» عن أبى سعيد الخدرى ﷺ، عن النبى ﷺ: «**إن اللّه تعالى يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة، فيقولون: لبيك ربنا وسعديك والخير فى يديك، فيقول: هل رضيتم ؟ فيقولون: وما لنا لا نرضى يا رب ؟ وقد أعطيتنا ما لم تعط أحداً من خلقك، فيقول: ألا أعطيكم أفضل من ذلك ؟ فيقولون: يا رب، وأى شىء أفضل من ذلك ؟ فيقول: أحل عليكم رضوانى، فلا أسخط عليكم بعده أبداً**»[2].

فيستدل به على أنه يحل رضوانه فى وقت دون وقت، وأنه قد يحل رضوانه ثم يسخط، كما يحل السخط ثم يرضى، لكن هؤلاء أحل عليهم رضواناً لا يتعقبه سخط.

وهم قالوا: لا يتكلم إذا شاء، ولا يضحك إذا شاء، ولا يغضب إذا شاء، ولا يرضى إذا شاء، بل إما أن يجعلوا الرضى والغضب والحب والبغض هو الإرادة أو يجعلوها صفات

ولكن هذا الفهم عقيم، ويؤولون الغضب بالانتقام، والرضا بالإنعام، فالواجب التسليم لله ولرسوله وما ثبت عنهما، وأن يترك هذه الترهات والتأويلات.

ولذلك لما سئل مالك عن كيفية استواء الله على عرشه؟ أطرق مالك رأسه خوفاً وحياء من الله، ثم رفع رأسه وقال: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة).

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(2) حديث صحيح: وقد تقدم.

أخرى، وعلى التقديرين فلا يتعلق شيء من ذلك لا بمشيئته ولا بقدرته، إذ لو تعلق بذلك لكان محلاً للحوادث !! فنفى هؤلاء الصفات الفعلية الذاتية بهذا الأصل، كما نفى أولئك الصفات مطلقاً بقولهم ليس محلاً للأعراض، وقد يقال: بل هي أفعال، ولا تسمى حوادث، كما سميت تلك صفات، ولم تسم أعراضاً، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا المعنى ولكن الشيخ رحمه الله لم يجمع الكلام في الصفات في المختصر في مكان واحد، وكذلك الكلام في القدر ونحو ذلك، ولم يعتن فيه بترتيب.

وأحسن ما يرتب عليه كتاب أصول الدين ترتيب جواب النبي ﷺ لجبريل عليه السلام، حين سأله عن الإيمان، فقال: «**أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره**»[1] الحديث، فيبدأ بالكلام على التوحيد والصفات وما يتعلق بذلك ثم بالكلام على الملائكة ثم وثم ..... إلى آخره.

وقوله: «ونحب أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم. ونبغض من يبغضهم، وبغير الخير يذكرهم. ولا نذكرهم إلا بخير. وحبهم دين وإيمان وإحسان. وبغضهم كفر ونفاق وطغيان» .

ش: يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على الروافض والنواصب. وقد أثنى الله تعالى على الصحابة هو ورسوله، ورضي عنهم، ووعدهم الحسنى.

كما قال تعالى: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ (التوبة: 100).

قال الشيخ صالح بن فوزان:

أصحاب: جمع صاحب، والصحابي هو: الذي لقي الرسول وهو مؤمن به ومات على ذلك، فإن آمن به ولم يلقه فليس بصحابي، ولو كان معاصراً للنبي ﷺ، كالنجاشي، وكذلك يشترط الإيمان به والموت على ذلك، فبمجرد الردة والموت عليها تبطل الصحبة وسائر الأعمال، وصحابة رسول الله ﷺ هم أفضل القرون والأمم بعد الأنبياء والرسل، وذلك لأنهم أدركوا المصطفى عليه الصلاة والسلام وآمنوا به وجاهدوا معه وتلقوا عنه العلم، وأحبهم النبي ﷺ واختارهم الله لنبيه أصحاباً.

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه من حديث ابن عمر.

وقال تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ (الفتح: 29)، إلى آخر السورة.

وقال تعالى: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ (الفتح: 18).

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُوْلَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ (الأنفال: 72)، إلى آخر السورة.

وقال تعالى: ﴿ لا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (الحديد: 10).

وقال تعالى: ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (٨) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٩) وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ (الحشر: 8-10).

وهذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاؤوا من بعدهم، يستغفرون لهم، ويسألون الله أن لا يجعل فى قلوبهم غلاً لهم، وتتضمن أن هؤلاء هم المستحقون للفيء. فمن كان فى قلبه غل للذين آمنوا ولم يستغفر لهم لا يستحق فى الفيء نصيباً، بنص القرآن.

والله يقول: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ (الفتح: 18)، وقال سبحانه: ﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (الفتح: 29)، والصحابة أفضل القرون، لقوله عليه الصلاة والسلام: **«خير القرون قرنى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»**، فهم خير القرون بفضل صحبتهم للنبى عليه الصلاة والسلام، فحبهم إيمان وبغضهم نفاق، قال تعالى: ﴿ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ﴾ (الفتح: 29).

وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كان بين خالد بن الوليد، وبين عبد الرحمن بن عوف شيء، فسبه خالد، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تسبوا أحداً من أصحابي، فإن أحدكم لو أنفق مثل أحد ذهباً، ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه**[1]»[2]. انفرد مسلم بذكر سب خالد لعبد الرحمن، دون البخاري.

فالنبي ﷺ يقول لخالد ونحوه: «**لا تسبوا أصحابي**»، يعني عبد الرحمن وأمثاله، لأن عبد الرحمن ونحوه هم السابقون الأولون، وهم الذين أسلموا من قبل الفتح وقاتلوا، وهم أهل بيعة الرضوان، فهم أفضل وأخص بصحبته ممن أسلم بعد بيعة الرضوان، وهم الذين أسلموا بعد الحديبية، وبعد مصالحة النبي ﷺ أهل مكة، ومنهم خالد بن الوليد، وهؤلاء أسبق ممن تأخر إسلامهم إلى فتح مكة، وسموا الطلقاء منهم أبو سفيان، وابناه يزيد ومعاوية.

فالواجب على المسلمين عموماً حب الصحابة جميعاً، بنص الآية، لمحبة الله عز وجل لهم، ولمحبة النبي ﷺ، ولأنهم جاهدوا في سبيل الله، ونشروا الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها، وآزروا الرسول وآمنوا به واتبعوا النور الذي أنزل معه، هذه عقيدة أهل السنة والجماعة.

فالله لما ذكر المهاجرين والأنصار في سورة الحشر، قال سبحانه: ﴿**لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (٨) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٩) وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا**﴾ (الحشر: 8-10)، فهذا موقف المسلمين من صحابة رسول الله عليه الصلاة والسلام، يستغفرون لهم، ويسألون الله أن لا

---

(1) أخرجه البخاري (3763)، ومسلم (2541)، وأبو داود (4658)، والنسائي في «الكبرى» (8308)، والترمذي (3861)، وأحمد (3/ 11، 54-55، 63-64)، وفي «فضائل الصحابة» (5، 6، 7، 534، 535، 654، 1735)، وابن أبي شيبة (7/ 458)، والطيالسي (2183)، وأبو يعلى (1171)، (1198)، وابن أبي عاصم في «السنة» (988-991)، وابن حبان (6994)، (7353)، (7255)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (10/ 209)، وفي «الاعتقاد» (ص 444-445)، والآجري في «الشريعة» (2050-2052)، والبغوي في «شرح السنة» (3752)، والعشاري في «فضائل أبي بكر» (59 - بتحقيقي)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (2342-2344)، كلهم من طرق عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد به.

(2) صحيح مسلم (2/ 273)، وصححنا لفظه هنا منه. (ش)

والمقصود أنه نهى من له صحبة آخراً أن يسب من له صحبة أولاً، لامتيازهم عنهم من الصحبة بما لا يمكن أن يشركوهم فيه، حتى لو أنفق أحدهم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه.

فإذا كان هذا حال الذين أسلموا بعد الحديبية، وإن كان قبل فتح مكة فكيف حال من ليس مَن الصحابة بحال مع الصحابة؟ رضى الله عنهمَ أجمعين.

والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار هم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا، وأهل بيعة الرضوان كلهم منهم، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة.

وقيل: إن السابقين الأولين من صلى إلى القبلتين، وهذا ضعيف. فإن الصلاة إلى القبلة المنسوخة لَيس بمجرده فضيلة، لأن النسخَ ليس من فعلهم ولم يدل علَى التفضيلَ به دليل شرعى كما دل على التفضيل بالسبق إلى الإنفاق والجهاد والمبايعة التى كانت تحت الشجرة.

وأما ما يروى عن النبى ﷺ أنه قال: «**أصحابى كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم**»(1) فهو حديث ضعيف، قال البزار: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، وليس هو فى كتب الحديث المعتمدة. (2)

يجعل فى قلوبهم بغضاً للصحابة، وكذلك آل بيت الرسول فلهم حق القرابة وحق الإيمان، ومذهب أهل السنة والجماعة: موالاة أهل بيت النبى عليه الصلاة والسلام.

وأما النواصب: فيوالون الصحابة، ويبغضون بيت النبى عليه الصلاة والسلام، ولذلك سموا بالنواصب، لنصبهم العداوة لأهل بيت النبى عليه الصلاة والسلام.

والروافض: على العكس، والوا أهل البيت بزعمهم، وأبغضوا الصحابة، ويلعنونهم ويكفرونهم ويذمونهم.

---

(1) **حديث ضعيف جداً**. وأخرجه عبد بن حميد فى «المنتخب» (783)، وابن عدى فى «الكامل» (2/ 376-377)، من طريق حمزة ابن أبى حمزة النصيبى عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به. وحمزة النصيبي. قال البخاري: منكر الحديث. وقد اشتهر عن البخارى أنه قال: «كل ما قلت فيه: منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه». وقال النسائي: متروك، وقد اشتهر عن النسائى أنه قال: «لا يترك الرجل عندى حتى يجتمع الجميع على تركه». وقال ابن عدي: وكل ما يرويه أو عامته مناكير موضوعة، والبلاء منه ليس ممن يروى عنه، ولا ممن يروى هو عنهم.

(2) ذكره الذهبى فى الميزان (1/ 191)، فى ترجمة «جعفر بن عبد الواحد الهاشمى القاضي»، وهو ممن يضع الحديث، ويروى أحاديث لا أصل لها، ووصف الذهبى هذا الخبر بأنه من بلايا جعفر. (ش)

وفي «صحيح مسلم» عن جابر، قال: قيل لعائشة ﵂: إن ناساً يتناولون أصحاب رسول الله ﷺ حتى أبا بكر وعمر. فقالت: وما تعجبون من هذا. انقطع عنهم العمل، فأحب الله أن لا يقطع عنهم الأجر [1].

وروى ابن بطة بإسناد صحيح، عن ابن عباس، أنه قال: «لا تسبوا أصحاب محمد ﷺ، فلمقام أحدهم ساعة -يعني مع النبي ﷺ- خير من عمل أحدكم أربعين سنة»[2]. وفي رواية وكيع: «خير من عبادة أحدكم عمره».

وفي «الصحيحين» من حديث عمران بن حصين وغيره، أن رسول الله ﷺ قال: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، قال عمران: فلا أدري: أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة**»[3]، الحديث.

والصحابة يتفاضلون، فأفضلهم الخلفاء الراشدون الأربعة: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، رضى الله عن الجميع، الذين قال فيهم النبي عليه الصلاة والسلام: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ**» ثم باقي العشرة المبشرين بالجنة وهم: أبو عبيدة عامر بن الجراح، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، رضى الله عنهم.

---

(1) قال الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى-: «هذا حديث غريب عندي، وعزوه لمسلم أغرب فإني لم أقف عليه فيه بعد الاستعانة بكل الوسائل الممكنة».

(2) أخرجه ابن ماجه (162)، وأحمد في «الفضائل» (15)، (1736)، وابن أبي عاصم (1006)، وابن أبي شيبة (7/ 549)، والآجري في «الشريعة» (2054)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (2350)، عن ابن عمر: «لا تسبوا أصحاب محمد فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل أحدكم عمره».

وقال الشيخ الألباني في «تخريج السنة»: ورجاله ثقات رجال الشيخين غير بسر بن دعلوق فلم أعرفه الآن».

(3) أخرجه البخاري (2651)، (3650)، (6428)، (6695)، ومسلم (2535)، وأبو داود (4657)، والنسائي (7/ 17-18)، وفي «الكبرى» (4751)، والترمذي (2221)، (2222)، (2302)، وأحمد (4/ 426، 427، 436، 440)، وابن أبي عاصم في «السنة» (1468-1473)، والطيالسي (852)، وابن أبي شيبة (7/ 548-549)، وابن حبان (6729)، (7229)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (3/ 176)، وفي «شرح معاني الآثار» (4/ 151) والبيهقي في «الكبرى» (10/ 123، 160)، وفي «دلائل النبوة» (6/ 552)، والبغوي في «شرح السنة» (3750)، (3751)، كلهم من طرق عن عمران بن حصين بألفاظ في بعضها زيادة ونقصان.

وقد ثبت فى «صحيح مسلم» عن جابر، أن النبى ﷺ قال: «**لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة**»(1).

وقال تعالى: ﴿ لَقَد تَّابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ ﴾ (التوبة:117)، الآيات.

ولقد صدق عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فى وصفهم، حيث قال: إن الله نظر فى قلوب العباد، فوجد قلب محمد خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه وابتعثه برسالته ثم نظر فى قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وما رأوه سيئاً فهو عند الله سيئ(2).

وفى رواية: وقد رأى أصحاب محمد جميعاً أن يستخلفوا أبا بكر.

وتقدم قول ابن مسعود: من كان منكم مستناً فليستن بمن قد مات ... إلخ عند قول الشيخ: «**ونتبع السنة والجماعة**».

فمن أضل ممن يكون فى قلبه غل على خيار المؤمنين، وسادات أولياء الله تعالى بعد النبيين؟ بل قد فضلهم اليهود والنصارى بخصلة، قيل لليهود: من خير أهل ملتكم؟ قالوا:

ثم أهل بدر ثم أهل بيعة الرضوان، قال تعالى: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ (الفتح:18).

ثم الذين آمنوا وجاهدوا قبل الفتح، فهم أفضل من الصحابة الذين آمنوا وجاهدوا بعد الفتح، قال تعالى: ﴿ لا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ (الحديد:10)، والمراد بالفتح: صلح الحديبية.

---

(1) حديث صحيح: وقد سبق تخريجه.

(2) رواه الطيالسى (246)، والبيهقى فى «الاعتقاد» (ص 448)، والطبرانى فى «الكبير» (8583)، والبغوى فى «شرح السنة» (105)، والخطيب فى «الفقيه والمتفقه» (445)، كلهم من طريق المسعودى عن عاصم عن أبى وائل شقيق بن سلمة عن ابن مسعود به. والمسعودى صدوق اختلط قبل موته، وللحديث طرق أخرى خرجها شيخنا الفاضل أحمد بن أبى العينين - حفظه الله تعالى فى «تحقيق الاعتقاد للبيهقي» (ص 448-449)، وقد ورد مرفوعاً من حديث أنس، وحكم عليه بالوضع الشيخ الألبانى رحمه الله تعالى - كما فى «الضعيفة» (532).

أصحاب موسى، وقيل للنصارى: من خير أهل ملتكم ؟ قالوا: أصحاب عيسى، وقيل للرافضة: من شر أهل ملتكم ؟ قالوا: أصحاب محمد، لم يستثنوا منهم إلا القليل، وفيمن سبوهم من هو خير ممن استثنوهم بأضعاف مضاعفة.

وقوله: «**ولا نفرط فى حب أحد منهم**»، أى: لا نتجاوز الحد فى حب أحد منهم، كما تفعل الشيعة، فنكون من المعتدين. قال تعالى: ﴿**يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ**﴾ (النساء: 171).

ثم المهاجرون عموماً، ثم الأنصار، لأن الله قدم المهاجرين على الأنصار فى القرآن، قال سبحانه: ﴿**وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ**﴾ (التوبة: 100)، وقال سبحانه: ﴿**لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ**﴾ (الحشر: 8)، وهؤلاء هم المهاجرون.

ثم قال سبحانه فى الأنصار: ﴿**وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ (الحشر: 9).

فقدم المهاجرين وأعمالهم على الأنصار وأعمالهم، مما دل على أن المهاجرين أفضل، لأنهم تركوا أوطانهم وأموالهم وهاجروا فى سبيل الله، فدل على صدق إيمانهم، فجميع الصحابة يجب حبهم وموالاتهم، ولا نتدخل فيما حصل بينهم من حروب، فما حصل بينهم من الحروب فبتأويل منهم، فهم مجتهدون، فمن أصاب منهم فله أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد، وكذلك عندهم من الحسنات والفضائل العظيمة التى تكفر ما يقع من الخطأ من بعضهم.

فالواجب على المسلمين الترضى عنهم، وطلب العذر لهم، والدفاع عنهم، فمذهب أهل السنة والجماعة: أنهم لا يتدخلون فيما شجر بين الصحابة رضى الله عنهم، لما لهم من الفضل والسابقة، ولقوله عليه الصلاة والسلام: «**لا تسبوا أصحابي، فوالذى نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما بلغ مدَّ أحدهم ولا نصيفه**» لفضلهم، فمن تدخل فيما حصل بين الصحابة وصار فى قلبه شيء، فهذا زنديق، فأما من قال: نتدخل فيما حصل بين الصحابة من باب البحث، فهذا خطر عظيم ولا يجوز، ولذلك لما سئل عمر بن عبد العزيز عما حصل بين الصحابة قال: «أولئك قوم طهر الله أيدينا من دمائهم، فيجب أن نطهر ألسنتنا من أعراضهم».

وقال عليه الصلاة والسلام: «**هل أنتم تاركو لى أصحابى؟**» فلا نتدخل فيما حصل بين الصحابة، لأنه من مقتضى الإيمان ومن مقتضى النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولعامة المسلمين وخاصتهم.

وقوله: «**ولا نتبرأ من أحد منهم كما فعلت الرافضة**»، فعندهم لا ولاء إلا ببراء، أي لا يتولى أهل البيت حتى يتبرأ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما !! وأهل السنة يوالونهم كلهم، وينزلونهم منازلهم التي يستحقونها، بالعدل، والإنصاف، لا بالهوى والتعصب، فإن ذلك كله من البغي الذي هو مجاوزة الحد، كما قال تعالى: ﴿**فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ**﴾ (الجاثية:17). وهذا معنى قول من قال من السلف: الشهادة بدعة، والبراءة بدعة. يروى ذلك عن جماعة من السلف من الصحابة والتابعين منهم: أبو سعيد الخدري، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي والضحاك، وغيرهم.

ومعنى الشهادة: أن يشهد على معين من المسلمين أنه من أهل النار، أو أنه كافر، بدون العلم بما ختم الله له به.

الإفراط: الغلو، أي: لا نغلو في حب أحد منهم، كما غلت الرافضة في حب عليٍّ رضي الله عنه على زعمهم، وإلا الظاهر أنهم لا يحبونه ولا يحبون المسلمين عموماً، فغلوا فيه حتى قال بعضهم: إن علياً هو الله، وذلك في زمن عليٍّ رضي الله عنه، فخدَّ لهم الأخاديد وأحرقهم بالنار غيرة لله عز وجل. فالغلو ممنوع سواء في الصحابة أو غيرهم، قال سبحانه: ﴿**يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ**﴾ (المائدة:77)، والنبي ﷺ يقول: «**إياكم والغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو**»، فنحن نحب أصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام، ولكن لا نغلو فيهم حتى نجعلهم شركاء لله وندعوهم من دون الله، كما تفعل الرافضة والقبوريون، فليس هذا حباً للصحابة، فحبهم باتباعهم والاقتداء بهم والترضي عليهم.

(**ولا نتبرأ من أحد منهم**): في هذا إشارة إلى الرافضة الذين يتبرؤون من الصحابة، وخاصة أبا بكر، وعمر، وعثمان، بل يكفرون كثيراً من الصحابة، هذا من التفريط، فلا نفرط في حبهم، لأن التفريط هو ترك محبتهم. من يبغض الصحابة فإنه يبغض الدين، لأنهم هم حملة الإسلام وأتباع المصطفى عليه الصلاة والسلام، فمن أبغضهم فقد أبغض الإسلام، فهذا دليل على أنه ليس في قلوب هؤلاء إيمان، وفيه دليل على أنهم لا يحبون الإسلام.

(**ولا نذكرهم إلا بخير**): على ما سبق فلا يجوز الخوض فيما حصل بينهم، بل يجب الإمساك عن ذلك وأن لا يذكروا إلا بخير.

(**وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان**): هذا أصل عظيم يجب على المسلمين معرفته، وهو محبة الصحابة وتقديرهم، لأن ذلك من الإيمان، بغضهم أو بغض أحد منهم من الكفر والنفاق، ولأن حبهم من حب النبي ﷺ، وبغضهم من بغض النبي ﷺ .

وقوله: «**وحبهم دين وإيمان وإحسان**»، لأنه امتثال لأمر الله فيما تقدم من النصوص. وروى الترمذى عن عبد الله بن مغفل، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الله الله فى أصحابى، لا تتخذوهم غرضاً بعدى، فمن أحبهم فبحبى أحبهم، ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذانى، ومن آذانى فقد آذى الله تعالى، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه**»[1].

وتسمية حب الصحابة إيماناً مشكل على الشيخ رحمه الله، لأن الحب عمل القلب، وليس هو التصديق، فيكون العمل داخلاً فى مسمى الإيمان. وقد تقدم فى كلامه: أن الإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان ولم يجعل العمل داخلاً فى مسمى الإيمان، وهذا هو المعروف من مذهب أهل السنة، إلا أن تكون هذه التسمية مجازاً.

وقوله: «**وبغضهم كفر ونفاق وطغيان**»، تقدم الكلام فى تكفير أهل البدع، وهذا الكفر نظير الكفر المذكور فى قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة:44) وقد تقدم الكلام فى ذلك.

قوله: «ونثبت الخلافة بعد رسول الله ﷺ أولاً لأبى بكر الصديق رضي الله عنه، تفضيلاً له وتقديماً على جميع الأمة».

قال الشيخ صالح بن فوزان:

لما فرغ مما يجب للصحابة من المحبة والولاء، وترك بغضهم وبغض من يبغضهم، وعدم التدخل فيما جرى بينهم، شرع فى ذكر الخلافة بعد النبى ﷺ، وهى على النحو الذى ذكره، لأن النبى ﷺ

---

(1) حديث ضعيف: وأخرجه أحمد (4/ 87)، (5/ 54-55، 57)، وفى «الفضائل» (1)، (3)، وعبد الله بن أحمد فى «زوائد الفضائل» (2)، (4)، والترمذى (3862)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (992)، وابن حبان (7256)، وابن عدى فى «الكامل» (4/ 167)، والآجرى فى «الشريعة» (2045)، (2046)، والبغوى فى «شرح السنة» (3753)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (2346)، كلهم من طريق عبيدة بن أبى رائطة عن عبد الرحمن بن زياد أو عبد الله بن عبد الرحمن عن عبد الله بن مغفل مرفوعاً به.
وعبد الرحمن بن زياد مجهول. وقال ابن معين: لا أعرفه، وقال البخاري: وهو إسناد لا يعرف.
وضعفه الشيخ الألبانى - رحمه الله تعالى فى تخريج السنة والضعيفة (2901).

ش: اختلف أهل السنة فى خلافة الصديق ﷺ: هل كانت بالنص، أو بالاختيار؟ فذهب الحسن البصرى وجماعة من أهل الحديث إلى أنها ثبتت بالنص الخفى والإشارة، ومنهم من قال بالنص الجلى وذهب جماعة من أهلَ الحديث والمعتزلة والأشعرية إلَى أنها ثبتت بالاختيار.

والدليل على إثباتها بالنص أخبار:

من ذلك ما أسنده البخارى عن جبير بن مطعم، قال: أتت امرأة النبى ﷺ ، فأمرها أن ترجع إليه، قالت: أرأيت إن جئت فلم أجدك ؟ كأنها تريد الموت، قال: «**إن لم تجدينى فأتى أبا بكر**»[1]. وذُكر له سياق آخَر، وأحاديث أخر، وذلك نص على إمامته.

قدم أبا بكر للصلاة فى آخر حياته، وفى هذا إشارة إلى خلافته، ولذلك قال الصحابة لما بايعوه: (رضيك رسول الله ﷺ لديننا، ألا نرضاك لدنيانا؟) فبايعوه، ولما لأبى بكر من السوابق العظيمة قبل الهجرة وبعدها، وهو أولى الناس بعد النبى ﷺ ، ثم بعده عمر بن الخطاب بعهد من أبى بكر، ثم عثمان بإجماع الصحابة باختيار من أصحاب الشورى الذين عيّنهم عمر قبل وفاته من العشرة المبشرين بالجنة، وهم خيار الصحابة. وبعد مقتل عثمان وليها علىٌّ رضى الله عنه، هذا هو ترتيب الخلافة، فمن زعم أن الخلافة بعد النبى ﷺ لعلىٍّ رضى الله عنه، فهو ضال ومخالف للنبى ﷺ ولإجماع المسلمين.

فالشيعة: يزعمون أنها لعليٍّ، ويسمونه الوصى على الأمة، وإنما قصدهم التهويش وإشعال الفتن بين الناس، فهم ليسوا بأحسن نظراً من الصحابة رضى الله عنهم. فالشيعة يقولون: الصحابة ظَلَمة، وكل وصف ذميم فى القرآن المَعنىّ به الصحابة عندهم فيصفونهم بأنهم ظالمون وكافرون وضالون، وهذا مما جعل العلماء ينصون على ذكر الخلافة فى كتب العقائد، لئلا يتأثر أحد بهؤلاء الأرجاس، فترتيب الخلفاء الأربعة على هذا الترتيب هو مذهب أهل السنة والجماعة، لأن الصحابة رتبوا هذا الترتيب وأجمعوا عليه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (من خالف فى أمر الخلافة فهو أضل من حمار أهله).

---

(1) أخرجه البخارى (3659)، (7220)، (7360)، ومسلم (2386)، وأحمد (4/ 82، 83)، وفى «الفضائل» (579)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (1151)، والطيالسى (944)، وأبو يعلى (7402)، وابن حبان (6656)، (6871)، والآجرى فى «الشريعة» (1243)، (1244)، والطبرانى فى «الكبير» (1557)، كلهم من حديث جبير بن مطعم به.

وحديث حذيفة بن اليمان، قال: قال رسول اللّه ﷺ : «**اقتدوا باللذين من بعدى: أبى بكر وعمر**»[1] **رواه أهل السنن.**

(1) أخرجه الترمذى (10/ 147)، والبيهقى فى «السنن الكبرى» (5/ 212)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (2/ 84)، والآجرى فى «الشريعة» (1403)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (2498)، والبغوى فى «شرح السنة» (3787)، كلهم من طريق سفيان عن عبد الملك بن عمير عن ربعى عن حذيفة به.
واختلف عن سفيان، فرواه الترمذى (10/ 147)، وأحمد (5/ 382)، وعبد الله بن أحمد فى «السنة» (1366)، والحميدى (449)، والبخارى فى «التاريخ الكبير» (8/ 209)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (2/ 84)، والآجرى فى «الشريعة» (1404)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (2499)، والبغوى فى «شرح السنة» (3788)، كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن زائدة عن عبد الملك بن عمير به.
قال الشيخ مقبل بن هادى رحمه الله تعالى - فى «أحاديث معلة ظاهرها الصحة» (ص 71): «هذا حديث حسن، ثم يعقبه الترمذى بأنه منقطع، وأن عبد الملك بن عمير لم يسمعه من ربعى وإنما سمعه من مولى ربعى بن هلال. وهلال مولى ربعى مجهول لم يرو عنه إلا عبد الملك بن عمير ولم يوثقه معتبر، وزاد المناوى فى فيض القدير أن ابن حجر يقول: إن أبا حاتم أعله بأن ربعى بن حراش لم يسمعه من حذيفة» اهـ.
قلت: رواية عبد الملك بن عمير عن مولى ربعى به.
أخرجه الترمذى (3662)، وابن ماجه (97)، وأحمد (5/ 385، 402)، وفى «الفضائل» (478)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (1148)، (1149)، والبخارى فى «التاريخ» (8/ 209)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (2/ 84)، والبيهقى فى «السنن الكبرى» (8/ 153)، وفى «الاعتقاد» (ص 475)، والآجرى فى «الشريعة» (1402)، والخطيب فى «تاريخه» (4/ 346-347)، (12/ 20)، والطبرانى فى «الأوسط» (5003)، من طرق عن عبد الملك بن عمير عن مولى ربعى عن ربعى عن حذيفة. وللحديث طرق أخرى عن عبد الملك بن عمير خرجها شيخنا الفاضل أحمد بن أبى العينين فى «تحقيق الاعتقاد» (ص 475-480)، للبيهقي. قلت: وعبد الملك بن عمير: أورده الذهبى فى «الضعفاء» وقال: قال أحمد: مضطرب الحديث. وقال ابن معين: مختلط. وللحديث طرق عن جماعة من الصحابة منهم: عبد الله بن مسعود. وأنس بن مالك وأبو الدرداء، وأبو هريرة، وابن عمر.
أما حديث عبد الله بن مسعود فأخرجه الترمذى (3805)، والحاكم (3/ 75)، كلاهما من طريق إبراهيم ابن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن سلمة بن كهيل عن أبى الزعراء عنه به.
وقال الحاكم: «وإسناده صحيح» ورده الذهبى بقوله: «سنده واه» قلت: إبراهيم ضعيف، وأبو إسماعيل متروك، ويحيى بن سلمة بن كهيل متروك. وله طريق أخرى عن سلمة بن كهيل رواها الطبرانى فى «الأوسط» (7177)، من طريق عمرو بن زياد الباهلى عن عبد الله بن المبارك، عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن أبى الزعراء عن ابن مسعود به. وعمرو بن زياد، قال أبو حاتم: كان كذاباً أفاكاً يضع الحديث.
وأما حديث أبى الدرداء فأخرجه الطبرانى فى «مسند الشاميين» (913)، وقال الهيثمى فى «المجمع» (9/ 53): وفيه من لم أعرفهم. =

وفى «الصحيحين» عن عائشة ﷺ وعن أبيها، قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ فى اليوم الذى بدئ فيه، فقال: «**ادعى لى أباك وأخاك، حتى أكتب لأبى بكر كتاباً، ثم قال: يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر**». (1)

وفى رواية: «**فلا يطمع فى هذا الأمر طامع**».

وفى رواية. قال: «**ادعى لى عبد الرحمن بن أبى بكر، لأكتب لأبى بكر كتاباً لا يختلف عليه، ثم قال: معاذ الله أن يختلف المؤمنون فى أبى بكر**».

وأحاديث تقديمه فى الصلاة مشهورة معروفة، وهو يقول: «**مروا أبا بكر فليصل بالناس**»(2).

وقد روجع فى ذلك مرة بعد مرة، فصلى بهم مدة مرض النبى ﷺ .

وفى «الصحيحين» عن أبى هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**بينا أنا نائم رأيتنى على قليب، عليها دلو، فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبى قحافة، فنزع منها**

= وأما حديث أنس بن مالك أخرجه ابن عدى فى «الكامل» (1/ 75)، من طريق مسلم بن صالح أبى الرجاء عن حماد بن دليل عن عمر بن نافع عن عمرو بن هرم قال: دخلت أنا وجابر بن يزيد على أنس بن مالك فقال: فذكره.

وقال ابن عدي: «وحماد هذا قليل الرواية. وهذا الحديث قد روى له حماد بن دليل إسنادين، ولا يروى غير هذين الإسنادين غير حماد بن دليل».

وقال الحافظ فى «التقريب»: صدوق، نقموا عليه الرأي.

وأما حديث أبى هريرة فرواه تمام الرازى فى «فوائده» (1733)، من حديث أبى هريرة وقال شيخنا أحمد رفع الله قدره: ولم أقف لشيخه ولا لشيخ شيخه على ترجمة.

وأما حديث ابن عمر. فأخرجه ابن عساكر (9/ 323/ 2)، كما فى «الصحيحة» (3/ 236)، من طريق أحمد بن صليح بن وضاح: نا محمد بن قطن نا ذا النون، نا مالك بن أنس عن نافع عنه به.

وأحمد بن صليح أورده الذهبى فى «الميزان» وقال: «أحمد بن صليح عن ذى النون المصرى عن مالك (فذكره) وقال: وهذا غلط، وأحمد لا يعتمد عليه».

والحديث صححه الشيخ الألبانى -رحمه الله تعالى- فى «الصحيحة» (1233).

(1) أخرجه البخارى (4/ 46-47، 405، 406)، ومسلم (2387)، وأحمد (6/ 47، 106، 144)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (1156)، والبيهقى فى «السنن» (8/ 153)، من طرق عن عائشة به.

(2) أخرجه البخارى (682)، ومسلم (1/ 313)، والنسائى فى «الكبرى» (9272)، (9273)، وأبو عوانة (2/ 114)، وأحمد (6/ 228-229)، والبيهقى فى «دلائل النبوة» (7/ 187)، من طريق حمزة بن عبد الله بن عمر عن عائشة به.

ذنوباً أو ذنوبين، وفى نزعه ضعف، والله يغفر له، ثم استحالت غرباً، فأخذها ابن الخطاب، فلم أر عبقرياً من الناس يفرى فريه، حتى ضرب الناس بعطن»[1].

وفى «الصحيح» أنه ﷺ قال على منبره: **«لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، لا يبقين فى المسجد خوخة إلا سدت، إلا خوخة أبى بكر»**[2].

وفى «سنن أبى داود» وغيره من حديث الأشعث عن الحسن عن أبى بكرة، أن النبى ﷺ قال ذات يوم: **«من رأى منكم رؤيا»**؟ فقال رجل أنا: رأيت ميزاناً أنزل من السماء، فوزنت أنت وأبو بكر، فرجحت أنت بأبى بكر، ثم وزن عمر وأبو بكر، فرجح أبو بكر ووزن عمر وعثمان، فرجح عمر، ثم رفع، فرأيت الكراهة فى وجه النبى ﷺ ، فقال: **«خلافة نبوة، ثم يؤتى الله الملك من يشاء»**[3].

---

(1) أخرجه البخارى (3664)، (7021)، (7022)، (7475)، ومسلم (2392)، والنسائى فى «الكبرى» (7635)، (8116)، وأحمد (3/ 318-319، 368، 450)، وفى «فضائل الصحابة» (149)، وابن أبى شيبة (7/ 478)، وابن حبان (6898)، والبيهقى فى «الاعتقاد» (ص 475-476)، وفى «دلائل النبوة» (6/ 344-345)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (2480)، والبغوى فى «شرح السنة» (3774)، (3775)، (3776)، كلهم من طرق عن أبى هريرة به.

(2) **حديث صحيح:** وقد سبق تخريجه.

(3) **حديث صحيح:** أخرجه أبو داود (4634)، والترمذى (2287)، والنسائى فى «الكبري» (8136)، والحاكم (4/ 393-394)، والبيهقى فى «الاعتقاد» (ص 512)، وفى «دلائل النبوة» (6/ 348)، كلهم من طريق الحسن عن أبى بكرة به. ورجاله ثقات. إلا أن الحسن لم يصرح بالسماع، وهو متابع، تابعه عبد الرحمن بن أبى بكرة. رواه أبو داود (4635)، وأحمد (5/ 44، 50)، وابن أبى شيبة (7/ 476-477) والطيالسى (866)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (1131)، (1132)، (1135)، (1136)، والبيهقى فى «الاعتقاد» (ص 512)، وفى «الدلائل» (6/ 348)، كلهم من طريق حماد بن سلمة عن على بن زيد عن عبد الرحمن بن أبى بكرة عن أبيه به. وعلى بن زيد ضعيف وهو متابع كما سبق. وله شاهد رواه أحمد (4/ 63)، (5/ 376)، وابن أبى شيبة (7/ 478)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (1137)، كلهم من طرق عن أبى النضر، عن شيبان، عن أشعث بن أبى الشعثاء عن الأسود بن هلال عن رجل من قومه. نحوه. ورجاله ثقات.
وله شاهد من حديث ابن عمر أيضاً رواه أحمد (2/ 76)، وعبد بن حميد (850)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (1138)، (1139)، وابن أبى شيبة (7/ 476)، وغيرهم وأورده الهيثمى فى «المجمع» (5/ 58-59)، وقال: «رواه أحمد والطبرانى ... ورجاله ثقات».
قلت: وفى سنده عبيد الله بن مروان: قال الألباني: «لا يعرف إلا من رواية بدر بن عثمان ومع ذلك وثقه ابن حبان». وصححه الألبانى فى «تخريج السنة». وشيخنا فى «تحقيق الاعتقاد» (ص 512).

فبيّن رسول الله ﷺ، أن ولاية هؤلاء خلافة نبوة، ثم بعد ذلك ملك.

وليس فيه ذكر علي رضي الله عنه، لأنه لم يجتمع الناس في زمانه، بل كانوا مختلفين، لم ينتظم فيه خلافة النبوة ولا الملك.

وروى أبو داود أيضاً عن جابر رضي الله عنه، أنه كان يحدث، أن رسول الله ﷺ قال: «**رأى الليلة رجل صالح أن أبا بكر نيط برسول الله ﷺ، ونيط عمر بأبي بكر، ونيط عثمان بعمر**»، قال جابر: فلما قمنا من عند رسول الله ﷺ، قلنا: أما الرجل الصالح فرسول الله ﷺ، وأما المنوط بعضهم ببعض فهم ولاة هذا الأمر الذي بعث الله به نبيه[1].

وروى أبو داود أيضاً عن سمرة بن جندب: أن رجلاً قال: يا رسول الله، رأيت كأن دلواً دلي من السماء، فجاء أبو بكر فأخذ بعراقيها، فشرب شرباً ضعيفاً، ثم جاء عمر فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلع، ثم جاء عثمان فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلع، ثم جاء عليٌّ فأخذ بعراقيها، فانتشطت منه، فانتضح عليه منها شيء[2].

وعن سعيد بن جمهان[3]، عن سفينة. قال: قال رسول الله ﷺ: «**خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم يؤتي الله ملكه من يشاء**»[4]. أو «**الملك**».

(1) **إسناده ضعيف**: وأخرجه أحمد (3/ 355)، وأبو داود (4636)، وابن أبي عاصم في «السنة» (1134)، وابن حبان (6913)، والحاكم (3/ 71-72، 102)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (3347)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (6/ 348-349)، كلهم من طرق عن محمد بن حرب عن الزبيدي عن ابن شهاب عن عمرو بن أبان بن عثمان عن جابر به.

قلت: ورجاله ثقات غير عمرو بن أبان بن عثمان، فإنه مجهول الحال لم يرو عنه غير الزهري وعبد الله بن علي بن أبي راقع - وقال الألباني: لم أعرفه.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (7/ 216)، وقال: «روى عنه الزهري وأهل المدينة، وقد روى عن جابر بن عبد الله، ولا أدري أسمع منه أم لا؟». وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. وقال الألباني: إسناده ضعيف.

(2) **حديث ضعيف**: وأخرجه أبو داود (4637)، وأحمد (5/ 21)، وابن أبي عاصم في «السنة» (1141)، (1142)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص468)، وفي «دلائل النبوة» (6/ 349)، كلهم من طريق أشعث ابن عبد الرحمن عن أبيه عن سمرة بن جندب به. وعبد الرحمن أبو الأشعث، قال الذهبي: ما حدث عنه سوى ولده أشعث، وضعف الحديث الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى- في «تخريج السنة» وشيخنا أحمد في «تحقيق الاعتقاد» للبيهقي.

(3) «جمهان»: بضم الجيم وسكون الميم بعدها هاء. وفي المطبوعة «جهمان» بتقديم الهاء، وهو خطأ. (ش)

(4) **حديث حسن**: وقد مضى تخريجه.

واحتج من قال لم يستخلف، بالخبر المأثور، عن عبد الله بن عمر، عن عمر ﷺ، أنه قال: إن أُستَخْلَف فقد استخلف من هو خير منى، يعنى أبا بكر، وإن لا أستخلف، فلم يستخلف مَن هو خير منى، يعنى رسول الله ﷺ. وقال عبد الله فعرفتَ أنه حين ذكر رسول الله ﷺ غير مستخلف.

وبما روى عن عائشة ﷺ أنها سئلت من كان رسول الله ﷺ مستخلفاً لو استخلف[1].

والظاهر ـ والله أعلم ـ أن المراد أنه لم يستخلف بعهد مكتوب، ولو كتب عهداً لكتبه لأبى بكر، بل قد أراد كتابته ثم تركه وقال: «**يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر**»[2].

فكان هذا أبلغ من مجرد العهد فإن النبى ﷺ دل المسلمين على استخلاف أبى بكر، وأرشدهم إليه بأمور متعددة، من أقوالهَ وأفعاله، وأخبر بخلافته إخبار راض بذلك، حامد له وعزم على أَن يكتب بذلك عهداً، ثم علم أن المسلمين يجتمعونَ عليه، فتركَ الكتاب اكتفاء بذلك، ثم عزم على ذلك فى مرضه يوم الخميس، ثم لما حصل لبعضهم شك: هل ذلك القول من جهة المرض ؟ أو هو قول يجب اتباعه ؟ ترك الكتابة، اكتفاء بما علم أن الله يختاره والمؤمنون من خلافة أبى بكر.

فلو كان التعيين مما يشتبه على الأمة لبينه بياناً قاطعاً للعذر، لكن لما دلهم دلالات متعددة على أن أبا بكر المتعين، وفهموا ذلك حصل المقصود. ولهذا قال عمر ﷺ، فى خطبته التى خطبها بمحضر من المهاجرين والأنصار: أنت خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ، ولم ينكر ذلك منهم أحد، ولا قال أحد من الصحابة إن غير أبى بكَر من المهاجرين أحق بالخلافة منه، ولم ينازع أحد فى خلافته إلا بعض الأنصَار، طمعاً فى أن يكون من الأنصار أمير ومن المهاجرين أمير، وهذا مما ثبت بالَنصوص المتواترة عن النبى ﷺ بطلانه.

ثم الأنصار كلهم بايعوا أبا بكر، إلا سعد بن عبادة، لكونه هو الذى كان يطلب الولاية. ولم يقل أحد من الصحابة قط أن النَبى ﷺ نص على غير أبى بكر، لا علىّ ولا العباس، ولا غيرهما، كما قد قال أهل البدع !

---

(1) رواه بنحوه، الإمام أحمد فى المسند (332)، وأبو داود (2939)، ورواه مسلم مطولاً (2/ 80-81)، من وجهين. وقد صححناه من إحدى روايتى مسلم. وفى المطبوعة «من هو خير، يعنى رسول الله ﷺ، مستخلفاً لو استخلف»! وهو كلام مضطرب ناقص! (ش)

(2) **حديث صحيح**: وقد مضى تخريجه.

وروى ابن بطة بإسناده أن عمر بن عبد العزيز بعث محمد بن الزبير الحنظلى إلى الحسن، فقال: هل كان النبىَ ﷺ استخلف أبا بكر ؟ فقال: أو فى شك صاحبك؟! نعم،َ والله الذى لا إله إلا هو استخلفه، لهو كان أتقى لله من أن يتوثب عليها. [1]

وفى الجملة: فجميع من نقل عنه أنه طلب تولية غير أبى بكر، لم يذكر حجة دينية شرعية، ولا ذكر أن غير أبى بكر أفضل منه، أو أحق بها، وإنما نشأ من حب قبيلته وقومه فقط، وهم كانوا يعلمون فضل أبى بكر رضي الله عنه وحب رسول الله ﷺ له. ففى «الصحيحين» عن عمرو بن العاص: أن رسول الله ﷺ بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيته، فقلت: أى الناس[2] أحب إليك ؟ قال: «**عائشة**»، قلت: من الرجال ؟ قال: «**أبوها**»، قلت: ثم من ؟ قال: «**عمر، وعد رجالاً**»[3].

وفيهما أيضاً، عن أبى الدرداء، قال: كنت جالساً عند النبى ﷺ، إذ أقبل أبو بكر آخذاً بطرف ثوبه، حتى أبدى عن ركبتيه، فقال النبى ﷺ: «**أما صاحبكم فقد غامر**»، فسلم، وقال: يا رسول الله، إنه كان بينى وبين ابن الخطاب شىء فأسرعت إليه ثم ندمت، فسألته أن يغفر لى فأبى علىّ، فأقبلت إليك، فقال: «**يغفر الله لك يا أبا بكر، ثلاثاً**»، ثم إن عمر ندم، فأتى منزل أبى بكر، فسأل: أثَم أبو بكر؟ فقالوا: لا، فأتى إلى النبى ﷺ، فسلمَ عليه، فجعل وجه النبى ﷺ يتمعر، حتى أشفق أبو بكر فجثا على ركبتيه، فقال: يا رسول الله، والله أنا كنت أظلم، مرتين فقال النبى ﷺ: «**إن الله بعثنى إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق، وواسانى بنفسه وماله، فهل أنتم تاركو لى صاحبى ؟ مرتين، فما أوذى بعدها**[4]»[5].

---

(1) **هذا أثر ضعيف الإسناد جداً**. محمد بن الزبير الحنظلى: قال البخارى فى كتاب الضعفاء، ص (31): «منكر الحديث». (ش)

(2) فى المطبوعة «أى النساء» وهو خطأ. انظر صحيح مسلم (2/ 231). (ش)

(3) **حديث صحيح**: وأخرجه أحمد فى «الفضائل» (1737)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (1236)، والنسائى فى «الكبرى» (8106)، والترمذى (3886)، وابن حبان (4540)، (7156)، والحاكم (4/ 12)، من طريق إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم عن عمرو به، وللحديث طرق أخرى خرجتها فى تعليقى على «جزء العشارى فى فضائل أبى بكر» (9).

(4) أخرجه البخارى (3661)، (3640)، وأحمد فى «فضائل الصحابة» (297)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (1223).

(5) الحديث كان فى المطبوعة محرفاً وناقصاً بعض ألفاظه. فصححناه من رواية البخارى (7/ 17-18)، من الفتح، وقد أوهم الشارح - رحمه الله - فى نسبته للصحيحين، فإن مسلماً لم يروه فى صحيحه، وقد نص الحافظ فى الفتح (7/ 123)، على أنه من أفراد البخاري. (ش)

ومعنى: غامر: غاضب وخاصم. ويضيق هذا المختصر عن ذكر فضائله .

وفى «الصحيحين» أيضاً، عن عائشة ﵂: أن رسول الله ﷺ مات وأبو بكر بالسنح[1] فذكرت الحديث إلى أن قالت: واجتمعت الأنصار إلى سعد بن عبادة، فى سقيفة بنى ساعدة، فقالوا: منَا أمير، ومنكم أمير، فذهب إليهم أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وأبو عبيدة بن الجراح، فذهب عمر يتكلم، فأسكتَه أبو بكر، وكان عمر يقول: والله ما أردت بذلك إلا أنى قد هيأت فى نفسى كلاماً قد أعجلنى، خشيت أن لا يبلغه أبو بكر، ثم تكلم أبو بكر، فتَكلم أبلغ الناس، فقال فى كلامه: نحن الأمراء، وأنتم الوزراء، فقال حباب بن المنذر: لا والله لا نفعل، منا أمير ومنكم أمير. فقال أبو بكر: لا ولكنا الأمراء وأنتم الوزراء. هم أوسط العرب، وأعزهم أحساباً، فبايعوا عمر بن الخطاب، أو أبا عبيدة بن الجراح، فقال عمر: بل نبايعك، فأنت سيدنا، وخيرنا، وأحبنا إلى رسول الله ﷺ[2]، فأخذ عمر بيده فبايعه، وبايعه الناس، فقال قائل: قتلتم سعداً، فقالَ عمر: قتله الله[3].

والسنح: العالية، وهى حديقة بالمدينة معروفة بها.

قوله: «ثم لعمر بن الخطاب ﵁».

ش: أى ونثبت الخلافة بعد أبى بكر ﵁، لعمر ﵁ وذلك بتفويض أبى بكر الخلافة إليه، واتفاق الأمة بعده عليه. وفضائله ﵁ أشهر من أن تنكر، وأكثر من أن تذكر، فقد روى عَن محمد ابن الحنفية أنه قال: قلت لأبى: يا أبت، من خير الناس بعد رسول الله ﷺ ؟ فقال: يا بنى، أو ما تعرف ؟ فقلت: لا، قال: أبو بكر، قلت: ثم من ؟ قال: عمر، وخشيت أن يقول: ثم عثمان. فقلت: ثم أنت ؟ فقال: ما أنا إلا رجل من المسلمين.

وتقدم قوله ﷺ : «**اقتدوا باللذين من بعدى: أبى بكر وعمر**»[4].

---

(1) «السنح» بضم السين المهملة وسكون النون –ويجوز ضمها– وآخره حاء مهملة: طرف من أطراف المدينة بعواليها، كان بينها وبين منزل النبى ﷺ ميل، وكان بها منزل أبى بكر، وفى المطبوعة «بالسخ» وهو خطأ مطبعي. (ش)

(2) الحديث فى البخارى (7/ 22-25)، من الفتح. وكان فى المطبوعة محرفاً، فصححناه منه. وقد أوهم الشارح أيضاً فى نسبته للصحيحين، فإنه من أفراد البخاري، كما نص عليه الحافظ (7/ 123). (ش)

(3) أخرجه البخارى (1241)، (3667)، (3668)، (3669)، (3670)، (4452)، (4453)، ومسلم (942)، والنسائى (4/ 11)، وابن ماجه (1627)، وأحمد (6/ 117)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (2437)، (2438)، والبغوى فى «شرح السنة» (2481).

(4) قد سبق تخريجه.

وفي «صحيح مسلم»، عن ابن عباس ﵄، قال: وضع عمر على سريره، فتكنفه الناس يدعون ويثنون ويصلون عليه، قبل أن يرفع، وأنا فيهم، فلم يَرُعْني إلا برجل قد أخذ بمنكبي من ورائي، فالتفت إليه، فإذا هو عليّ، فترحم على عمر، وقال: ما خَلفت أحداً أحب إلي أن ألقى الله بمثل عمله منك، وايم الله، إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك، وذلك أني كنت كثيراً ما أسمع رسول الله ﷺ يقول: «**جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر وخرجت أنا وأبو بكر وعمر**»، فإن كنت لأرجو، أو لأظن أن يجعلك الله معهما[1].

وتقدم حديث أبي هريرة ﵁، في رؤيا رسول الله ﷺ ونزعه من القليب، ثم نزع أبي بكر، ثم استحالت الدلو غرباً، فأخذها ابن الخطاب، فلم أر عبقرياً من الناس ينزع نزع عمر، حتى ضرب الناس بعطن [2].

وفي «الصحيحين»، من حديث سعد بن أبي وقاص: قال: استأذن عمر بن الخطاب على رسول الله ﷺ، وعنده نساء من قريش، يكلمنه، عالية أصواتهن ... الحديث، وفيه فقال رسول الله ﷺ: «**إيه يا ابن الخطاب. والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك**»[3].

وفي «الصحيحين» أيضاً، عن النبي ﷺ، أنه كان يقول: «**قد كان في الأمم قبلكم محدَّثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد، فإن عمر بن الخطاب منهم**»[4].

قال ابن وهب: تفسير «محدَّثون»: ملْهَمون.

---

(1) أخرجه البخاري (3677)، (3685)، ومسلم (2389)، والنسائي في «الكبرى» (8115)، وابن ماجه (98)، وأحمد (1/ 112)، وفي «الفضائل» (327)، وابن أبي عاصم في «السنة» (1210)، والآجري في «الشريعة» (1392)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص 510)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (2454)، والبغوي في «شرح السنة» (3784).

(2) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(3) أخرجه البخاري (3294)، (3638)، (6085)، ومسلم (2396)، والنسائي في «الفضائل» (28)، وفي «عمل اليوم والليلة» (207)، وأحمد (1/ 171، 182، 187)، وابن أبي عاصم في «السنة» (1253)، (1254)، وابن أبي شيبة (14/ 30).

(4) أخرجه البخاري (3469)، (3689)، والنسائي في «الكبرى» (8120)، وأحمد (2/ 339)، والطيالسي (3248)، والبغوي في «شرح السنة» (3766)، كلهم من طرق عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

قوله: «ثم لعثمان رضي الله عنه».

ش: أي ونثبت الخلافة بعد عمر لعثمان رضي الله عنهما، وقد ساق البخاري رحمه الله قصة قتل عمر رضي الله عنه، وأمر الشورى والمبايعة لعثمان، في «صحيحه»، فأحببت أن أسردها، كما رواها بسنده: عن عمرو بن ميمون[1] قال: «رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل أن يصاب بأيام بالمدينة، وقف على حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف، فقال: كيف فعلتما ؟ أتخافان أن تكونا قد حملتما الأرض ما لا تطيق ؟ قالا: حملناها أمراً هي له مطيقة، ما فيها كبير فضل، قال: انظر أن تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق ؟ قالا: لا، فقال عمر: لئن سلمني الله لأدعن أرامل أهل العراق لا يحتجن إلى رجل بعدي أبداً، قال: فما أتت عليه إلا أربعة حتى أصيب.

قال: إني لقائم ما بيني وبينه إلا عبد الله بن عباس غداة أصيب، وكان إذا مر بين الصفين قال: استووا، حتى إذا لم ير فيهن خللاً تقدم فكبر، وربما قرأ سورة يوسف، أو النحل، أو نحو ذلك في الركعة الأولى، حتى يجتمع الناس، فما هو إلا أن كبر، فسمعته يقول: قتلني، أو أكلني الكلب، حين طعنه، فطار العلج بسكين ذات طرفين، لا يمر على أحد يميناً وشمالاً إلا طعنه، حتى طعن ثلاثة عشر رجلاً، مات منهم سبعة، فلما رأى ذلك رجل من المسلمين، طرح عليه برنساً، فلما ظن العلج أنه مأخوذ، نحر نفسه، وتناول عمر يد عبد الرحمن بن عوف، فقدمه، فمن يلي عمر فقد رأى الذي أرى، وأما نواحي المسجد، فإنهم لا يدرون غير أنهم قد فقدوا صوت عمر وهم يقولون: سبحان الله، سبحان الله، فصلى بهم عبد الرحمن صلاة خفيفة، فلما انصرفوا، قال: يا ابن عباس انظر من قتلني ؟ فجال ساعة، ثم جاء فقال: غلام المغيرة، قال: الصنع ؟ قال: نعم، قال: قاتله الله. لقد أمرت به معروفاً. الحمد لله الذي لم يجعل منيتي على يد رجل يدعي الإسلام، قد كنت أنت وأبوك تحبان أن تكثر العلوج بالمدينة، وكان العباس أكثرهم رقيقاً، فقال: إن شئت فعلت ؟ أي: إن شئت قتلنا؟ قال: كذبت. بعدما تكلموا بلسانكم، وصلوا قبلتكم، وحجوا حجكم ؟ فاحتمل إلى بيته، فانطلقنا معه وكأن الناس لم تصبهم مصيبة قبل يومئذ، فقائل يقول: لا بأس عليه، وقائل يقول: أخاف عليه، فأتي بنبيذ فشربه، فخرج من جوفه، ثم أتي بلبن فشربه، فخرج من جوفه، فعرفوا أنه ميت.

---

(1) صحيح البخاري (5/ 15-18) (من الطبعة السلطانية) و (7/ 49-56 من الفتح) وقد صححناه وأثبتنا ما نقص منه هنا - من الطبعة السلطانية. (ش)

فدخلنا عليه، وجاء الناس يثنون عليه، وجاء رجل شاب، فقال: أبشر يا أمير المؤمنين ببشرى الله لك، من صحبة رسول الله ﷺ وقدم في الإسلام ما قد علمت، ثم وليت فعدلت، ثم شهادة، قال: وددت أن ذلك كفاف، لا عليَّ ولا لي، فلما أدبر إذا إزاره يمس الأرض، قال: ردوا على الغلام، قال: يا ابن أخي: «ارفع ثوبك، فإنه أنقى لثوبك، وأتقى لربك»، يا عبد الله ابن عمر، انظر ما عليَّ من الدين؟ فحسبوه فوجدوه ستة وثمانين ألفاً أو نحوه، قال: إن وفى له مال آل عمر فأده من أموالهم، وإلا فسل في بني عدي بن كعب، فإن لم تف أموالهم، فسل في قريش، ولا تعدهم إلى غيرهم، فأد عني هذا المال، انطلق إلى عائشة أم المؤمنين، فقل: يقرأ عليك عمر السلام، ولا تقل: أمير المؤمنين، فإني لست اليوم للمؤمنين أميراً، وقل: يستأذن عمر ابن الخطاب أن يدفن مع صاحبيه، فسلم واستأذن، ثم دخل عليها، فوجدها قاعدة تبكي، فقال: يقرأ عليك عمر بن الخطاب السلام، ويستأذن أن يدفن مع صاحبيه، فقالت: كنت أريده لنفسي، ولأوثرن به اليوم على نفسي، فلما أقبل، قيل: هذا عبد الله بن عمر قد جاء، قال: ارفعوني، فأسنده رجل إليه، قال: ما لديك ؟ قال: الذي تحب يا أمير المؤمنين أذنت، قال: الحمد لله، ما كان شيء أهم إلى من ذلك، فإذا أنا قضيت فاحملوني، ثم سلم فقل: يستأذن عمر بن الخطاب، فإن أذنت لي فأدخلوني، وإن ردتني فردوني إلى مقابر المسلمين، وجاءت أم المؤمنين حفصة والنساء يسترنها، فلما رأيناها قمنا فولجت عليه، فبكت عنده ساعة، واستأذن الرجال، فولجت داخلاً لهم فسمعنا بكاءها من الداخل، فقالوا: أوص يا أمير المؤمنين، استخلف؟ قال: ما أجد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر أي الرهط، الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض، فسمى علياً، وعثمان والزبير وطلحة وسعداً وعبد الرحمن، وقال: يشهدكم عبد الله بن عمر، وليس له من الأمر شيء، كهيئة التعزية له، فإن أصابت الإمارة سعداً فهو ذاك، وإلا فليستعن به أيكم ما أمر، فإني لم أعزله من عجز ولا خيانة.

وقال: أوصي الخليفة من بعدي بالمهاجرين الأولين، أن يعرف لهم حقهم ويحفظ لهم حرمتهم، وأوصيه بالأنصار خيراً، الذين تبؤوا الدار والإيمان من قبلهم، أن يُقْبَل من محسنهم، ويتجاوز عن مسيئهم. وأوصيه بأهل الأمصار خيراً، فإنهم ردء الإسلام، وجباة الأموال، وغيظ العدو، وأن لا يأخذ منهم إلا فضلهم، عن رضاهم، وأوصيه بالأعراب خيراً، فإنهم أصل العرب، ومادة الإسلام، أن يأخذ من حواشي أموالهم، وأن ترد على فقراءهم، وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله، أن يوفى لهم بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، ولا يكلفوا إلا طاقتهم.

فلما قبض خرجنا به، فانطلقنا نمشى، فسلم عبد الله بن عمر، قال: يستأذن عمر بن الخطاب ؟ قالت: أدخلوه، فأدخل، فوضع هنالك مع صاحبيه، فلما فرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط، فقال عبد الرحمن: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم، قال الزبير: قد جعلت أمرى إلى علىٍّ، فقال طلحة: قد جعلت أمرى إلى عثمان، وقال سعد: قد جعلت أمرى إلى عبد الرحمن بن عوف، فقال عبد الرحمن: أيكما تبرأ من هذا الأمر فنجعله إليه؟ والله عليه والإسلام لينظرن أفضلهم فى نفسه، فأسكت الشيخان، فقال عبد الرحمن: أفتجعلونه إلىَّ؟ والله على أن لا آلو عن أفضلكم ؟ قالا: نعم، فأخذ بيد أحدهما، فقال: لك قرابةَ من رسول الله ﷺ والقدم فى الإسلام ما قد علمت، فالله عليك، لئن أمرتك لتعدلن ؟ ولئن أمرت لتسمعن ولتطيعن ؟ ثم خلا بالآخر، فقال له مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق، قال: ارفع يدك يا عثمان، فبايعه، فبايع له علىٌّ وولج أهل الدار فبايعوه»[1].

وعن حميد بن عبد الرحمن[2]: أن المسور بن مخرمة أخبره: «أن الرهط الذين ولاهم عمر اجتمعوا فتشاوروا، قال لهم عبد الرحمن: لست بالذى أنافسكم عن هذا الأمر، ولكنكم إن شئتم اخترت لكم منكم ؟ فجعلوا ذلك إلى عبد الرحمن، فلما ولوا عبد الرحمن أمرهم، فمال الناس على عبد الرحمن، حتى ما أرى أحداً من الناس يتبع أولئك الرهط ولا يطأ عقبه، ومال الناس على عبد الرحمن يشاورونه تلك الليالى، حتى إذا كانت تلك الليلة التى أصبحنا فيها فبايعنا عثمان قال المسور بن مخرمة: طرقنى عبد الرحمن بعد هجع من الليل، فضرب الباب حتى استيقظت، فقال: أراك نائماً ؟ فو الله ما اكتحلت هذه الثلاث بكبير نوم. انطلق فادع لى الزبير وسعداً، فدعوتهما له، فشاورهما ثم دعانى، فقال: ادع لى علياً، فدعوته، فناجاه حتى ابهارَّ الليل، ثم قام علىٌّ من عنده وهو على طمع، وقد كان عبد الرحمن يخشى من علىٍّ شيئاً، ثم قال: ادع لى عثمان، فدعوته، فناجاه حتى فرق بينهما المؤذن بالصبح، فلما صلى الناس الصبح، واجتمع أولئك الرهط عند المنبر، فأرسل إلى من كان حاضراً من المهاجرين والأنصار، وأرسل إلى أمراء الأجناد، وكانوا وافوا تلك الحجة مع عمر، فلما اجتمعوا تشهد عبد الرحمن، ثم قال: أما بعد، يا علىٌّ، إنى قد نظرت

---

(1) أخرجه البخارى (3700)، (1392)، (4052)، (4888)، ومسلم (567)، وأحمد (1/ 151)، وأبو يعلى (184)، وابن أبى شيبة (14/ 574-575).

(2) وهذا رواه البخارى أيضاً (9/ 78) (من الطبعة السلطانية) (13/ 168-171 من الفتح) وصححناه كسابقه. (ش)

فى أمر الناس، فلم أرهم يعدلون بعثمان فلا تجعلن على نفسك سبيلاً، فقال لعثمان: أبايعك على سنة الله ورسوله ﷺ والخليفتين من بعده، فبايعه عبد الرحمن، وبايعه الناس والمهاجرون والأنصار وأمراء الأجناد والمسلمون»[1].

ومن فضائل عثمان رضي الله عنه الخاصة، كونه ختَنَ رسول الله ﷺ على ابنتيه .

وفى «صحيح مسلم»[2]، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ مضطجعاً فى بيته كاشفاً عن فخذيه أو ساقيه، فاستأذن أبو بكر، فأذن له وهو على تلك الحال، فتحدث، ثم استأذن عمر، فأذن له وهو كذلك، فتحدث، ثم استأذن عثمان، فجلس رسول الله ﷺ وسوى ثيابه، فدخل فتحدث، فلما خرج قالت عائشة: دخل أبو بكر فلم تهتش له ولم تباله، ثم دخل عمر فلم تهتش ولم تباله، ثم دخل عثمان فجلست وسويت ثيابك ؟ فقال: **«ألا أستحيى من رجل تستحيى منه الملائكة»**[3].

وفى «الصحيح»: لما كان يوم بيعة الرضوان، وأن عثمان رضي الله عنه كان قد بعثه النبى ﷺ إلى مكة، وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلى مكة، فقال رسول الله ﷺ بيده اليمنَى: **«هذه يد عثمان فارب بها على يده، فقال: هذه لعثمان**[4]**»**[5].

قوله: «ثم لعلى بن أبى طالب رضي الله عنه ».

ش: أي: ونثبت الخلافة بعد عثمان لعلى رضي الله عنه لما قتل عثمان وبايع الناس علياً صار إماماً حقاً واجب الطاعة، وهو الخليفة فى زمانه خلافة نبوة، كما دل عليه حديث سفينة المقدم ذكره، أنه قال: قال رسول الله ﷺ : **«خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتى الله ملكه من يشاء**[6]**»**[7].

---

(1) أخرجه البخارى (7207)، من طريق مالك عن الزهرى أن حميد بن عبد الرحمن أخبره... فذكره.

(2) صحيح مسلم (2/ 234-235)، وصححناه منه كسابقيه. (ش)

(3) أخرجه مسلم (2402)، والبخارى فى «الأدب المفرد» (603)، وأحمد (6/ 62، 155)، وفى «الفضائل» (760)، (793)، (794)، وأبو يعلى (4815)، والبيهقى فى «الكبرى» (2/ 230)، والبغوى فى «شرح السنة» (4899)، من طرق عن عائشة به.

(4) أخرجه البخارى (3698)، (4066)، وأحمد (2/ 101)، وفى «الفضائل» (737)، وأبو داود (2726)، والطيالسى (1958)، والحاكم (3/ 98)، والطبرانى فى «الكبير» (125)، من طرق عن ابن عمر به.

(5) هذه قطعة مختصرة، من حديث رواه البخارى (7/ 18-19)، (من الفتح) وصححناه منه. (ش)

(6) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(7) مضى فى (501). (ش)

وكانت خلافة أبى بكر الصديق سنتين وثلاثة أشهر، وخلافة عمر عشر سنين ونصفاً، وخلافة عثمان اثنتى عشرة سنة، وخلافة على ٍّ أربع سنين وتسعة أشهر، وخلافة الحسن ستة أشهر.

وأول ملوك المسلمين معاوية ﷺ، وهو خير ملوك المسلمين لكنه إنما صار إماماً حقاً لما فوض إليه الحسن بن على ﷺ الخلافة، فإن الحسن ﷺ بايعه أهل العراق بعد موت أبيه، ثم بعد ستة أشهر فوض الأمر إلى معاوية فظهر صدق قول النبى ﷺ: «**إن ابنى هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**»[1] والقصة معروفة فى موضعها.

فالخلافة ثبتت لأمير المؤمنين على بن أبى طالب ﷺ بعد عثمان ﷺ، بمبايعة الصحابة، سوى معاوية مع أهل الشام.

والحق مع على ﷺ، فإن عثمان ﷺ لما قتل كثر الكذب والافتراء على عثمان وعلى من كان بالمدينة من أكابر الصحابة كعلى وطلحة والزبير، وعظمت الشبهة عند من لم يعرف الحال، وقويت الشهوة فى نفوس ذوى الأهواء والأغراض، ممن بعدت داره من أهل الشام ويحمى الله عثمان أن يظن بالأكابر ظنون سوء ويبلغه عنهم أخبار منها ما هو كذب، ومنها ما هو محرف، ومنها ما لم يعرف وجهه، وانضم إلى ذلك أهواء أقوام يحبون العلو فى الأرض وكان فى عسكر على ﷺ من أولئك الطغاة الخوارج، الذين قتلوا عثمان من لم يعرف بعينه، ومن تنتصر له قبيلته، ومن لم تقم عليه حجة بما فعله، ومن فى قلبه نفاق لم يتمكن من إظهاره كله ورأى طلحة والزبير أنه إن لم ينتصر للشهيد المظلوم، ويقمع أهل الفساد والعدوان، وإلا استوجبوا غضب الله وعقابه. فجرت فتنة الجمل على غير اختيار من على ٍّ،

---

(1) أخرجه البخارى (2704)، (3629)، (2746)، (7109)، وأبو داود (4662)، والنسائى (3/ 107)، وفى «الكبرى» (1718)، (8166)، (10080)، (10081)، والترمذى (3773)، وأحمد (5/ 37-38، 44، 47، 49، 51)، وفى «الفضائل» (1354)، والقطيعى فى «زيادات الفضائل» (1400)، والطيالسى (874)، والحميدى (793)، وعبد الرزاق (20981)، والحاكم (3/ 174-175)، وابن حبان (6964)، والبيهقى فى «الكبرى» (6/ 165)، (7/ 63)، (8/ 173)، وفى «الاعتقاد» (ص 533)، وفى «دلائل النبوة» (6/ 442-443)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (2795)، (2796)، والبغوى فى «شرح السنة» (3827)، من طرق عن الحسن عن أبى بكرة به وقد صرح الحسن بالسماع من أبى بكرة.

ولا من طلحة والزبير، وإنما أثارها المفسدون بغير اختيار السابقين، ثم جرت فتنة صفين لرأى، وهو أن أهل الشام لَم يعدل عليهم، أو لا يتمكن من العدل عليهم وهم كافون، حتى يجتمع أمر الأمة وأنهم يخافون طغيان من فى العسكر، كما طغوا على الشهيد المظلوم، وعلىٌّ رضي الله عنه هو الخليفة الراشد المهدى الذى تجب طاعته، ويجب أن يكون الناس مجتمعين عليه، فاعتقد أن الطاعة والجماعة الواجبتين عليهم تحصل بقتالهم، بطلب الواجب عليهم بما اعتقد أنه يحصل به أداء الواجب[1] ولم يعتقد أن التأليف لهم كتأليف المؤلفة قلوبهم على عهد النبى ﷺ والخليفتين من بعده مما يسوغ،[2] فحمله ما رآه من أن الدين إقامة الحد عليهم ومنعهم من الإثارة، دون تأليفهم: على القتال، وقعد عن القتال أكثر الأكابر، لما سمعوه من النصوص فى الأمر بالقعود فى الفتنة، ولما رأوه من الفتنة التى تربو مفسدتها على مصلحتها. ونقول فى الجميع بالحسنى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (الحشر:10).

والفتن التى كانت فى أيامه قد صان اللّه عنها أيدينا، فنسأل اللّه أن يصون عنها ألسنتنا، بمنّه وكرمه.

ومن فضائل أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضي الله عنه: ما فى «الصحيحين»، عن سعد بن أبى وقاص رضي الله عنه، قال: قال رسول اللّه ﷺ لعلى: **«أنت منى بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبى بعدى»**[3].

(1) هذه الجملة جاءت هكذا فى المطبوعة عن أصلها، ولم نوفق لوجه تصويبها! (ش)

(2) فى المطبوعة «بما يسوغ» وهو تحريف - فيما أرى. (ش)

(3) أخرجه البخارى (3706)، (4416)، ومسلم (2404)، والنسائى فى «الكبرى» (8138-8142، 8399، 8429-8446)، والترمذى (2999)، (3724)، (3731)، وابن ماجه (115)، (121)، وأحمد (1/ 170، 173، 174-175، 177، 179، 182-183، 185)، وفى فضائل الصحابة (956)، (957)، (960)، (1005)، (1006)، والطيالسى (205)، (209)، (213)، وابن أبى شيبة (7/ 496)، (8/ 562)، والحميدى (71)، وعبد الرزاق (9745)، (30390)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (1331-1345)، وأبو يعلى (344، 698، 709، 718، 738، 739، 755، 809)، وابن حبان (6643، 6926، 6927)، وغيرهم من طرق عن سعد به وللحديث طرق كثيرة عن جماعة من أصحاب النبى صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

وقال ﷺ يوم خيبر: «**لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله**» قال: فتطاولنا لها، فقال: «**ادعوا لى علياً فأتى به أرمد، فبصق فى عينيه، ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه**»[1]

ولما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ (آل عمران:61). دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فقال: «**اللهم هؤلاء أهلى**»[2].

قوله: «وهم الخلفاء الراشدون، والأئمة المهديون».

ش: تقدم الحديث الثابت فى «السنن»[3]، وصححه الترمذى، عن العرباض بن سارية، قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا ؟ فقال: «**أوصيكم بالسمع والطاعة فإنه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة**»[4].

---

(1) أخرجه البخارى (3009)، (2701)، (4210)، ومسلم (2406)، والنسائى فى «الفضائل» (46)، وأحمد (5/ 333)، وفى «الفضائل» (1037)، والبغوى فى «شرح السنة» (3906)، وأبو نعيم فى «الحلية» (1/ 62)، والطبرانى فى «الكبير» (5876)، (5950)، (5991).

(2) حديث صحيح: وأخرجه الحاكم (3/ 146)، والبيهقى فى «الاعتقاد» (ص 454)، والطبرانى فى «الكبير» (جـ 23 / رقم 627)، من طريق عثمان بن عمر عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن شريك بن أبى نمير عن عطاء بن يسار عن أم سلمة به. وعبد الرحمن هذا متكلم فيه.
وقد توبع فرواه الترمذى (3871)، وأحمد (6/ 298، 304، 323)، والطبرانى فى «الكبير» (ج 23 / رقم 768-771)، كلهم من طرق عن شهر بن حوشب عن أم سلمة نحوه. والحديث أخرجه مسلم (7/ 120-121)، من حديث سعد بن أبى وقاص.

(3) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه. (ش)

(4) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

وترتيب الخلفاء الراشدين ﷺ أجمعين في الفضل، كترتيبهم في الخلافة. ولأبي بكر وعمر ﷺ من المزية: أن النبي ﷺ أمرنا باتباع سنة الخلفاء الراشدين، ولم يأمرنا في الاقتداء في الأفعال إلا بأبي بكر وعمر، فقال: «**اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر**»(1)، وفرق بين اتباع سنتهم والاقتداء بهم، فحال أبي بكر وعمر فوق حال عثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين.

وقد روي عن أبي حنيفة تقديم عليّ على عثمان، ولكن ظاهر مذهبه تقديم عثمان على عليّ. وعلى هذا عامة أهل السنة.

وقد تقدم قول عبد الرحمن بن عوف لعلي ﷺ: إني قد نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان. (2)

وقال أيوب السختياني من لم يقدم عثمان على عليّ فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار.

وفي «الصحيحين» عن ابن عمر، قال: كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل أمة النبي ﷺ بعده أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان(3).

---

(1) قد مضى تخريجه.

(2) أخرجه البخاري (1392)، (3052)، (2162)، (3770)، (4888، 7207)، والنسائي في «الكبرى» (11581)، وابن أبي شيبة (8/ 575-577)، وابن حبان (6917)، والآجري في «الشريعة» (1454)، (1455)، وأبو يعلى (205)، والبيهقي في «الكبرى» (4/ 58)، (6/ 282)، (8/ 47-48)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (2653).

(3) هذا الحديث رواه البخاري (7/ 14-47)، بلفظين آخرين، وهو من أفراده، لم يروه مسلم في صحيحه، كما نص على ذلك الحافظ (7/ 123)، وأما اللفظ الذي هنا فهو لفظ أبي داود (4628)، من رواية سالم عن ابن عمر. ورواه أيضاً بنحوه، من غير هذا الوجه: أحمد في المسند (4626)، وأبو داود (4627)، والترمذي (4/ 322-323)، فقد تساهل الشارح كثيراً !! (ش)

قوله: «وأن العشرة الذين سماهم رسول الله ﷺ وبشرهم بالجنة، نشهد لهم بالجنة، على ما شهد لهم رسول الله ﷺ، وقوله الحق، وهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، وهو أمين هذه الأمة، ﷺ أجمعين».

ش: تقدم ذكر بعض فضائل الخلفاء الأربعة. ومن فضائل الستة الباقين من العشرة رضي الله عنهم أجمعين: ما رواه مسلم: عن عائشة ﷺ: أرق رسول الله ﷺ ذات ليلة، فقال: ليت رجلاً صالحاً من أصحابي يحرسني الليلة، قالت: وسمعنا صوت السلاح، فقال النبي ﷺ: «من هذا» ؟ فقال سعد بن أبي وقاص: يا رسول الله، جئت أحرسك وفي لفظ آخر: وقع في نفسي خوف على رسول الله ﷺ فجئت أحرسه، فدعا له رسول الله ﷺ ثم نام[1].

وفي «الصحيحين»: أن رسول الله ﷺ جمع لسعد بن أبي وقاص أبويه يوم أحد، فقال: «ارم، فداك أبي وأمي»[2].

قال الشيخ صالح بن فوزان:

فهؤلاء هم العشرة المشهود لهم بالجنة، وأبوعبيدة رضي الله عنه، وصف بأنه أمين هذه الأمة، لأنه لما عقد النبي ﷺ العهد مع أهل نجران، وفرض عليهم الجزية، طلبوا منه أن يبعث إليهم أميناً، فاختار أبا عبيدة وقال ﷺ: «لأبعثن عليكم أميناً، حق أمين» فاستشرف الصحابة لذلك فبعث أبا عبيدة.

---

(1) أخرجه مسلم (2410)، والبخاري (2885)، (7231)، وفي «الأدب المفرد» (878)، والترمذي (3757)، وأحمد (6/ 141)، وفي «الفضائل» (1305)، والنسائي في «الفضائل» (113)، وابن أبي عاصم في «السنة» (1411)، وأبو يعلى (4856)، وابن أبي شيبة (2/ 88-89)، والحاكم (3/ 501)، وابن حبان (6689)، كلهم من طرق عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عامر عن عائشة به.

(2) أخرجه البخاري (2905)، (4058)، (4059)، (6184)، ومسلم (1411)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (194)، والترمذي (3756)، وابن أبي شيبة (12/ 86-87)، وأحمد (1/ 92)، وفي «الفضائل» (1304)، وابن ماجه (129)، وابن أبي عاصم (1405)، وأبو يعلى (422)، وابن حبان من طريق عن علي.

وفى «صحيح مسلم» عن قيس بن أبى حازم، قال: رأيت يد طلحة التى وقى بها النبى ﷺ يوم أحد قد شلت[1].

وفيه أيضاً عن أبى عثمان النهدى، قال: لم يبق مع رسول الله ﷺ فى بعض تلك الأيام التى قاتل فيها النبى ﷺ غير طلحة وسعد.[2]

وفى «الصحيحين»، واللفظ لمسلم، عن جابر بن عبد الله قال: ندب رسول الله ﷺ الناس يوم الخندق فانتدب الزبير، ثم ندبهم فانتدب الزبير، فقال النبى ﷺ : «**لكل نبى حوارى، وحواريى الزبير**» [3].

وفيهما أيضاً عن الزبير رضي الله عنه، أن النبى ﷺ قال: «**من يأتى بنى قريظة فيأتينى بخبرهم**»؟ فانطلقت، فلما رجعت جمع لى رسول الله ﷺ أبويه، فقال: «**فداك أبى وأمى**»[4].

---

(1) أخرجه البخارى (3724)، (4063)، وابن ماجه (128)، وأحمد (1/ 161)، وفى «الفضائل» (1292)، والطبرانى فى «الكبير» (192).

قال الشيخ أحمد شاكر: رواه البخارى (7/ 66)، وقد وهم الشارح فى نسبته لمسلم. فإنه من أفراد البخاري. وقد نص الحافظ على ذلك (7/ 123)، وقوله «يوم أحد» ليس فى لفظ البخاري. وذكر الحافظ أنه ثابت فى رواية الإسماعيلي، يعنى فى مستخرجه على البخاري.

(2) صحيح مسلم (2/ 240)، ورواه أيضاً البخارى (7/ 65-66)، وسها الحافظ فى الفتح (7/ 123)، فجعله من أفراد البخاري. (ش)

(3) **حديث صحيح**: أخرجه الترمذى (3744)، وأحمد (1/ 89، 102، 103)، والطيالسى (163)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (1388)، (1389)، وابن أبى شيبة (7/ 510)، والطبرانى فى «الكبير» (243)، وفى «الأوسط» (7072)، والآجرى فى «الشريعة» (1831)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (2703)، (2704)، من طرق عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش عن على به. وهذا سند حسن.

وأخرجه البخارى (2846)، ومواضع أخرى، ومسلم (2415)، وغيرهما من حديث جابر بن عبد الله.

(4) أخرجه البخارى (3720)، ومسلم (2416)، والنسائى فى «الفضائل» (109)، (110)، وفى «عمل اليوم والليلة» (199)، (200)، (201)، (202)، والترمذى (3743)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (1390).

وفى «صحيح مسلم»، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن لكل أمة أميناً، وإن أميننا أيتها الأمة: أبو عبيدة بن الجراح**»(1).

وفى «الصحيحين» عن حذيفة بن اليمان، قال: جاء أهل نجران إلى النبى ﷺ، فقالوا: يا رسول الله، ابعث إلينا رجلاً أميناً، فقال: «**لأبعثن إليكم رجلاً أميناً حق أمين قال: فاستشرف لها الناس، قال: فبعث أبا عبيدة بن الجراح**»(2).(3)

وعن سعيد بن زيد رضي الله عنه، قال: أشهد على رسول الله ﷺ أنى سمعته يقول: «**عشرة فى الجنة: النبى فى الجنة، وأبو بكر فى الجنة، وطلحة فى الجنة، وعمر فى الجنة، وعثمان فى الجنة، وسعد بن مالك فى الجنة، وعبد الرحمن بن عوف فى الجنة**» ولو شئت لسميت العاشر، قال: فقالوا من هو؟ قال: سعيد بن زيد، وقال: لمشهد رجل منهم مع رسول الله ﷺ، يغبر منه وجهه، خير من عمل أحدكم، ولو عمِّر عمر نوح(4). رواه أبو داود، وابن ماجه والترمذى

---

(1) أخرجه البخارى (3744)، (4382)، (8255)، ومسلم (2419)، والنسائى فى «فضائل الصحابة» (96)، والترمذى (3790)، (3791)، وأحمد (3/ 125، 133، 146، 175، 189، 212، 245، 281، 286)، وابن أبى شيبة (12/ 135)، والبغوى فى «شرح السنة» (3928)، (3929)، وأبو نعيم فى «الحلية» (7/ 175).

(2) أخرجه البخارى (3745)، (4380)، (4381)، (7254)، ومسلم (2420)، والنسائى فى «الفضائل» (94)، والترمذى (3759)، وأحمد (5/ 385، 401)، وفى «الفضائل» (1476)، وابن ماجه (135)، والطيالسى (135).

(3) هذا لفظ مسلم (2/ 241)، وأما البخارى فرواه موجزاً جداً (7/ 73-74). (ش)

(4) حديث صحيح: وأخرجه أبو داود (4650)، والنسائى فى «الكبرى» (8193)، (8219)، وابن ماجه (133)، وأحمد (1/ 187)، وفى «الفضائل» (225)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (1433-1436)، وابن أبى شيبة (7/ 474)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (2718)، (2719)، والبيهقى فى «الاعتقاد» (ص 462)، كلهم من طريق صدقة بن المثنى حدثنى جدى رياح بن الحارث عن سعيد بن زيد به. ورياح روى عنه جماعة من الثقات وذكره البخارى فى «التاريخ» وابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» ولم يذكرا فيه جرحاً. وذكره ابن حبان فى «الثقات». وقال الذهبى فى «الكاشف»: ثقة. وهكذا قال ابن حجر فى التقريب وقد توبع: فرواه أبو داود (4649)، والنسائى فى «الكبرى» (8156)، (8204)، (8210)، والترمذى (3757)، وأحمد (1/ 88)، وفى «الفضائل» (256)، (257)، وعبد الله بن أحمد فى «زيادات الفضائل» (87)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (1428)، (1429)، (1431)، والطيالسى (236)، وأبو يعلى (971)، وابن أبى شيبة (7/ 505، 508، 509، 510، 511، 575)، كلهم من طريق عبد الرحمن بن الأخنس عن سعيد بن زيد به. وعبد الرحمن بن الأخنس قال فى التقريب: مستور. وللحديث طرق أخرى. وصححه شيخنا أحمد فى «تحقيق الاعتقاد».

وصححه.[1] ورواه الترمذي عن عبد الرحمن بن عوف.

وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعليّ في الجنة، وعثمان في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير بن العوام في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل في الجنة وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة**».[2]

رواه الإمام أحمد في «مسنده»[3] ورواه أبو بكر ابن أبي خيثمة، وقدم فيه عثمان على عليّ رضي الله عنهما.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ على حراء هو وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير، فتحركت الصخرة، فقال رسول الله ﷺ : «**اهدأ، فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد**»[4] رواه مسلم والترمذي وغيرهما. وروي من طرق.

وقد اتفق أهل السنة على تعظيم هؤلاء العشرة وتقديمهم، لما اشتهر من فضائلهم ومناقبهم، ومن أجهل ممن يكره التكلم بلفظ العشرة، أو فعل شيء يكون عشرة!! لكونهم يبغضون خيار الصحابة، وهم العشرة المشهود لهم بالجنة، وهم يستثنون منهم علياً رضي الله عنه فمن العجب: أنهم يوالون لفظ التسعة. وهم يبغضون التسعة من العشرة، ويبغضون سائر المهاجرين والأنصار، من السابقين الأولين، الذين بايعوا رسول الله تحت الشجرة، وكانوا ألفاً وأربعمائة، وقد رضي الله عنهم، كما قال تعالى: ﴿ **لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ** ﴾ (الفتح:18).

---

(1) جمع المؤلف لفظه من روايتين لأبي داود (4649، 4650)، ورواه أحمد في المسند، نحوه، مطولاً (1629). (ش)

(2) أخرجه البغوي في «شرح السنة» (3819)، والآجري في «الشريعة» (1235)، كلاهما عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عبد الرحمن بن حميد عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف به. وفي الحديث اختلاف راجعه في «تحقيق الاعتقاد» (ص 465-466)، لشيخنا أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين حفظه الله تعالى.

(3) المسند (1675)، والترمذي (4/ 334). (ش)

(4) أخرجه مسلم (2417)، والنسائي في «الفضائل» (103)، والترمذي (3696)، وأحمد (2/ 419)، وفي «الفضائل» (248)، (641)، وابن أبي عاصم في «السنة» (1441)، (1442)، وابن حبان (6983)، والبغوي في «شرح السنة» (3924)، والخطيب في «التاريخ» (18/ 161)، كلهم من طريق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة به.

وثبت فى «صحيح مسلم»، عن جابر رضي الله عنه، عن النبى ﷺ، أنه قال: «**لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة**»[1].

وفى «صحيح مسلم» أيضاً، عن جابر: أن غلام حاطب بن أبى بلتعة قال يا رسول الله: ليدخلن حاطب النار، فقال رسول الله ﷺ: «**كذبت، لا يدخلها، فإنه شهد بدراً والحديبية**»[2].[3]

والرافضة يتبرأون من جمهور هؤلاء، بل يتبرأون من سائر أصحاب رسول الله ﷺ، إلا من نفر قليل، نحو بضعة عشر نفراً.. ومعلوم أنه لو فرض فى العالم عشرة من أكفر الناس، لم يهجر هذا الاسم لذلك، كما أنه سبحانه لما قال: ﴿**وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلا يُصْلِحُونَ**﴾ (النمل:48). لم يجب هجر اسم التسعة مطلقاً، بل اسم العشرة قد مدح الله مسماه فى مواضع من القرآن: ﴿**تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ**﴾ (البقرة:196). ﴿**وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ**﴾ (الأعراف:142). ﴿**وَالْفَجْرِ (1) وَلَيَالٍ عَشْرٍ**﴾ (الفجر:1-2).

وكان ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان[4].

وقال فى ليلة القدر: «**التمسوها فى العشر الأواخر من رمضان**»[5].

وقال: «**ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من أيام العشر**»[6].

---

(1) مسلم (2/ 263)، ولكنه ليس من حديث جابر، بل من روايته عن أم مبشر، ولفظه «لا يدخل النار، إن شاء الله، من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها». (ش)

(2) أخرجه مسلم (2495)، والنسائى فى «الفضائل» (191)، والترمذى (3864)، وأحمد (3/ 325، 249)، وابن أبى شيبة (12/ 155)، والحاكم (3/ 301)، والطبرانى فى «الكبير» (3064).

(3) مسلم (2/ 263)، وقد صححنا لفظه منه. (ش)

(4) أخرجه البخارى (2026)، ومسلم (1172)، وأبو داود (2462)، وأحمد (6/ 50، 92، 168، 232، 279).

(5) أخرجه البخارى (2017)، (2019)، (2020)، ومسلم (1169)، والترمذى (792)، وأحمد (6/ 50، 56، 77، 204)، وابن أبى شيبة (3/ 75).

(6) أخرجه البخارى (969)، وأبو داود (2638)، والترمذى (757)، وأحمد (1/ 224، 338)، والطيالسى (2631)، والدارمى (2/ 25)، وابن حبان (324)، والطبرانى فى «الكبير» (1116)، (12326)، (12327)، (12328)، (12436).

يعنى عشر ذى الحجة.

والرافضة توالى بدل العشرة المبشرين بالجنة، الاثنى عشر إماماً، أولهم على بن أبى طالب ﷺ، ويدعون أنه وصى النبى ﷺ ، دعوى مجردة عن الدليل، ثم الحسن ﷺ، ثم الحسين ﷺ، ثم على بن الحسين زين العابدين، ثم محمد بن على الباقر، ثم جعفر بن محمد الصادق، ثم موسى بن جعفر الكاظم، ثم على بن موسى الرضى، ثم محمد بن على الجواد، ثم على بن محمد الهادى، ثم الحسن بن على العسكرى، ثم محمد بن الحسن، ويغالون فى محبتهم، ويتجاوزون الحد !! ولم يأت ذكر الأئمة الاثنى عشر، إلا على صفة ترد قولهم وتبطله، وهو ما خرجاه فى «الصحيحين»، عن جابر بن سمرة قال: دخلت مع أبى على النبى ﷺ ، فسمعته يقول: «**لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً**»، ثم تكلم النبى ﷺ بكلمة خفيت على، فسألت أبى: ماذا قال النبى ﷺ ؟ قال: «**كلهم من قريش**»(1)، وفى لفظ: «**لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثنى عشر خليفة**». (2)

وفى لفظ: «**لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثنى عشر خليفة**»(3).

وكان الأمر كما قال النبى ﷺ . والاثنا عشر: الخلفاء الراشدون الأربعة، ومعاوية، وابنه يزيد، وعبد الملك بن مروان، وأولاده الأربعة، وبينهم عمر بن عبد العزيز، ثم أخذ الأمر فى الانحلال.

وعند الرافضة أن أمر الأمة لم يزل فى أيام هؤلاء فاسداً منغصاً، يتولى عليهم الظالمون المعتدون، بل المنافقون الكافرون، وأهل الحق أذل من اليهود، وقولهم ظاهر البطلان، بل لم يزل الإسلام عزيزاً فى ازدياد فى أيام هؤلاء الاثنى عشر.

---

(1) أخرجه البخارى (7222)، (7223)، ومسلم (1821)، والترمذى (2224)، وأحمد (5/ 86، 87، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 100، 101، 106، 107، 108).

(2) تقدم تخريجه.

(3) الروايتان فى صحيح مسلم (2/ 79-80). (ش)

قوله: «ومن أحسن القول فى أصحاب رسول الله ﷺ، وأزواجه الطاهرات من كل دنس، وذرياته المقدسين من كل رجس، فقد برئ من النفاق».

ش: تقدم بعض ما ورد فى الكتاب والسنة من فضائل الصحابة رضي الله عنهم.

وفى «صحيح مسلم» عن زيد بن أرقم، قال: قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً، بماء يدعى: خماً، بين مكة والمدينة، فقال: **«أما بعد، ألا أيها الناس، فإنما أنا بشر، يوشك أن يأتى رسول ربى، فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: وأهل بيتى، أذكركم الله فى أهل بيتى، ثلاثاً»**[1]. [2]

وخرج البخارى عن أبى بكر الصديق رضي الله عنه، قال: ارقبوا محمداً فى أهل بيته[3].

قال الشيخ صالح بن فوزان:

بعد أن ذكر ما يجب للصحابة انتقل إلى ذكر أهل بيت النبى ﷺ، وأول أهل البيت هم أزواج النبى ﷺ، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (الأحزاب:33)، هذا خطاب لهن.

فأول من يدخل فى أهل البيت: زوجاته، ثم قرابته عليه الصلاة والسلام، وهم آل العباس وآل أبى طالب، وآل الحارث بن عبد المطلب.

---

(1) أخرجه مسلم (2408)، وأبو داود (4973)، مختصراً، والنسائى فى «الكبرى» (8175)، وأحمد (4/ 366-367)، وعبد الرزاق (6943)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (1555-1558)، وعبد بن حميد (265)، والدارمى (3316)، وابن خزيمة (2357)، والبيهقى فى «الكبرى» (10/ 113-114)، وفى «الاعتقاد» (ص 451-452)، والبغوى فى «شرح السنة» (2806)، والطبرانى فى «الكبير» (5025-5028)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (88).

(2) مسلم (2/ 237-238)، فى حديث طويل، وكان فى المطبوعة تحريف، صححناه منه. (ش)

(3) رواه البخارى عن أبى بكر، فى موضعين (7/ 63-75)، من فتح الباري. (ش)

وإنما قال الشيخ رحمه الله: «فقد برئ من النفاق» ـ لأن أصل الرفض إنما أحدثه منافق زنديق، قصده إبطال دين الإسلام، والقدح في الرسول ﷺ، كما ذكر ذلك العلماء. فإن عبد الله بن سبأ لما أظهر الإسلام، أراد أن يفسد دين الإسلام بمكره وخبثه، كما فعل بولس بدين النصرانية، فأظهر التنسك ثم أظهر الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، حتى سعى فى فتنة عثمان وقتله، ثم لما قدم على الكوفة أظهر الغلو فى على والنصر له، ليتمكن بذلك من أغراضه، وبلغ ذلك علياً، فطلب قتله، فهرب منه إلى قرقيس. وخبره معروف فى التاريخ وتقدم أن من فضله على أبى بكر وعمر جلده جلد المفترى، وبقيت فى نفوس المبطلين خمائر بدعة الخوارج من الحرورية والشيعة، ولهذا كان الرفض باب الزندقة، كما حكاه القاضى أبو بكر ابن الطيب[1] عن الباطنية وكيفية إفسادهم لدين الإسلام، قال: فقالوا: للداعى: يجب عليك إذا وجدت من تدعوه مسلماً أن تجعل التشيع عنده دينك وشعارك، واجعل المدخل من جهة ظلم السلف لعلى وقتلهم الحسين، والتبرى من تيم وعدى وبنى أمية وبنى العباس، وأن علياً يعلم الغيب يفوض إليه خلق العالم !! وما أشبه ذلك من أعاجيب الشيعة وجهلهم، فإذا أنست من بعض الشيعة عند الدعوة إجابة ورشداً، أوقفته على مثالب على وولده، رضي الله عنهم. انتهى.

ولا شك أنه يتطرق من سب الصحابة إلى سب أهل البيت، ثم إلى سب الرسول ﷺ، إذ أهل بيته وأصحابه مثل هؤلاء الفاعلين الضالين.

فالرافضة: يقدحون فى عائشة ويصفونها بما برأها الله منه، وهذا تكذيب لله عز وجل ووصف لله بأنه اختار لرسوله امرأة لا تصلح له، وهذا كفر بالله، قال تعالى: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ (النور:26)، فالنبى ﷺ طيب فلا يختار الله له إلا الطيبة.

وذرياته المقصود بهم أولاده عليه الصلاة والسلام، وأولاد ابنته فاطمة، وهم الحسن والحسين وأولادهما، هؤلاء هم ذريته ﷺ.

---

(1) هو أبو بكر الباقلاني، محمد بن الطيب. (ش)

قوله: «وعلماء السلف من السابقين، ومن بعدهم من التابعين -أهل الخير والأثر وأهل الفقه والنظر- لا يذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل»

ش: قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: 115).

فيجب على كل مسلم بعد موالاة الله ورسوله موالاة المؤمنين، كما نطق به القرآن خصوصاً الذين هم ورثة الأنبياء، الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم، يهتدى بهم فى ظلمات البر والبحر، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، إذ كل أمة قبل مبعث محمد ﷺ علماؤها شرارها، إلا المسلمين، فإن علماءهم خيارهم، فإنهم خلفاء الرسول من أمته، والمحيون لما مات من سنته، فبهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، وكلهم متفقون اتفاقاً يقيناً على وجوب اتباع الرسول ﷺ. ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه ـ: فلابد له فى تركه من عذر.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

لما فرغ -رحمه الله- من حقوق الصحابة وأهل البيت، وما يجب لهم من المحبة والموالاة، وعدم التنقص لأحد منهم انتقل إلى الذين يلونهم فى الفضيلة وهم العلماء، فعلماء هذه الأمة لهم منزلة وفضل بعد الصحابة، لأنهم ورثة الأنبياء، لقوله عليه الصلاة والسلام: «**العلماء ورثة الأنبياء**» والمراد بهم: علماء أهل السنة والجماعة، أهل العلم والنظر والفقه، وأهل الأثر، وهم أهل الحديث.

فالعلماء على قسمين:

القسم الأول: علماء الأثر، وهم المحدثون الذين اعتنوا بسنة النبى ﷺ وحفظوها وذبوا عنها، وقدموها للأمة صافية نقية، كما نطق بها رسول الله ﷺ، وأبعدوا عنها كل دخيل وكل كذب، فنحوا الأحاديث الموضوعة وبينوها وحاصروها، فهؤلاء يسمون: علماء الرواية.

القسم الثاني: وهم الفقهاء، وهم الذين استنبطوا الأحكام، من هذه الأدلة، وبينوا فقهها، وشرحوها وبينوها للناس، فهؤلاء يسمون: علماء الدراية.

وجماع الأعذار ثلاثة أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبى ﷺ قاله.

والثانى: عدم اعتقاده أنه أراد تلك المسألة بذلك القول.

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ. (1)

ومنهم من جمع بين العلمين، ويسمون: فقهاء المحدثين، كالإمام أحمد، ومالك، والشافعي، والبخاري.

وكل هؤلاء العلماء لهم فضل، والنبى ﷺ قال: «**نضر الله امرءاً سمع مقالتى فوعاها فأداها كما سمعها**» فالنبى ﷺ دعا لهم ومدحهم.

فالعلماء قاموا بما أوجب الله عليهم من حماية الدين والعقيدة، فبينوا الأحكام، والمواريث، والحلال والحرام، وبينوا أيضاً فقه الكتاب والسنة، فجعلوا للأمة ثروة عظيمة يستفاد منها ويقاس عليها ما يَجِدُّ من مشاكل.

والفقه على قسمين:

القسم الأول: الفقه الأكبر، وهو فقه العقيدة.

القسم الثاني: وهو فقه عملي، لا يقل عن الفقه الأكبر من حيث الأهمية، وهو فقه الأحكام العملية.

وفى فضل العلماء جاء فى الحديث عن النبى ﷺ: «**فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب**» وذلك لأن نفعهم يتعدى، وفى رواية: «**فضل العالم على العابد كفضلى على أدناكم**» فالعلماء لهم احترام ومنزلة.

فلا يجوز الطعن فيهم وتنقصهم حتى لو حصل من بعضهم خطأ فى الاجتهاد، فهذا لا يقتضى تنقصهم، لأنهم قد يخطئون، ومع ذلك هم طالبون للحق، قال النبى ﷺ: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد**» وهذا فى حق العلماء وليس المتعالمين، لأنه لا يحق لهم أن يدخلوا فيما لا يحسنون.

---

(1) فى المطبوعة «محكم منسوخ» وهو خطأ ناسخ أو طابع. (ش)

فلهم الفضل علينا والمنة بالسبق، وتبليغ ما أرسل به الرسول ﷺ إلينا، وإيضاح ما كان منه يخفى علينا فرضى الله عنهم وأرضاهم. ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (الحشر:10).

قوله: «ولا نفضل أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام، ونقول نبي واحد أفضل من جميع الأولياء».

ش: يشير الشيخ رحمه الله إلى الرد على الاتحادية وجهلة المتصوفة وإلا فأهل الاستقامة يوصون بمتابعة العلم ومتابعة الشرع. فقد أوجب الله على الخلق كلهم متابعة الرسل، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ﴾ (النساء:64). إلى أن قال: ﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء:65). وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (آل عمران:31).

قال أبو عثمان النيسابوري: من أمر السنة على نفسه قولاً وفعلاً، نطق بالحكمة، ومن أمر الهوى على نفسه، نطق بالبدعة.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

انتقل المصنف -رحمه الله- من العلماء إلى الأولياء. والأولياء: جمع ولي، والولاية هي القرب والمحبة، فهم أهل القرب والمحبة من الله عز وجل، وسموا بالأولياء لقربهم من الله، ولأن الله يحبهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (البقرة:222)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة:195).

وقد بينهم الله في قوله: ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ (٦٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾ (يونس:62،63)، فالولي لابد أن يجتمع فيه صفتان:

الأولى: الإيمان.

الثانية: التقوى.

والناس في الولاية والبغض على أقسام ثلاثة:

القسم الأول: أولياء الله الخلص من الملائكة والنبيين والصديقين والشهداء وصالح المؤمنين.

وقال بعضهم: ما ترك بعضهم شيئاً من السنة إلا لكبر في نفسه.

والأمر كما قال: فإنه إذا لم يكن متبعاً للأمر الذى جاء به الرسول، كان يعمل بإرادة نفسه، فيكون متبعاً لهواه، بغير هدى من الله وهذا غش النفس، وهو من الكبر، فإنه شبيه بقول الذين قالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ (الأنعام:124).

وكثير من هؤلاء يظن أنه يصل برياسته واجتهاده فى العبادة، وتصفية نفسه إلى ما وصلت إليه الأنبياء من غير اتباع لطريقتهم !.

ومنهم من يظن أنه قد صار أفضل من الأنبياء !!.

ومنهم من يقول: إن الأنبياء والرسل إنما يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء، ويدعى لنفسه أنه خاتم الأولياء .. ويكون ذلك العلم هو حقيقة قول فرعون، وهو أن هذا الوجود المشهود واجب بنفسه، ليس له صانع مباين له، لكن هذا يقول: هو الله ! وفرعون أظهر الإنكار بالكلية، لكن كان فرعون فى الباطن أعرف بالله منهم، فإنه كان مثبتاً للصانع، وهؤلاء ظنوا أن الوجود المخلوق هو الوجود الخالق، كابن عربى وأمثاله .. وهو لما رأى أن الشرع الظاهر لا سبيل إلى تغييره ـ قال: النبوة ختمت لكن الولاية لم تختم

القسم الثاني: أعداء لله عداوة خالصة، كالمشرك والكافر والمنافق النفاق الأكبر، فهؤلاء أعداء الله ورسوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الْحَقِّ﴾ (الممتحنة:1)، وقال تعالى: ﴿لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ (المجادلة:22)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (المائدة:51).

القسم الثالث: من فيهم ولاية من وجه، وعداوة من وجه، وهو المسلم العاصي، ففيه ولاية بقدر ما معه من طاعة، وفيه عداوة بقدر ما معه من معصية، فكل مسلم ولى لله، ولكن على حسب ما معه من إيمان.

فمن ادعى الولاية أو ادعيت له الولاية وليس معه إيمان، وليس فيه تقوى، فإنما هو دجال وكذاب.

وادعى من الولاية ما هو أعظم من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين، وأن الأنبياء مستفيدون منها. كما قال:

مقام النبوة فى برزخ   فويق الرسول ودون الولى

وهذا قلب للشريعة، فإن الولاية ثابتة للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى: ﴿**أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ (٦٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ**﴾ (يونس:62-63) والنبوة أخص من الولاية، والرسالة أخص من النبوة، كما تقدم التنبيه على ذلك.

وقال ابن عربى أيضاً فى «فصوصه»: «ولما مثل النبى ﷺ النبوة بالحائط من اللبن فرآها قد كملت إلا موضع لبنة، فكان هو ﷺ موضع اللبنة، وأما خاتم الأولياء فلابد له من هذه الرؤية، فيرى ما مثله النبى ﷺ ويرى نفسه فى الحائط فى موضع لبنتين !! ويرى نفسه تنطبع فى موضع اللبنتين فتكمل الحائط، والسبب الموجب لكونه يراها لبنتين: أن الحائط لبنة من فضة ولبنة من ذهب، واللبنة الفضة هى ظاهره وما يتبعه فيه من الأحكام، كما هو أخذ

وقد يدّعون الولاية وهم سحرة وكهنة ومشعوذون وعرافون، وقد كتب شيخ الإسلام كتاباً سماه (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان) وبيّن فيه من يدعى الولاية، ويروج على الناس أشياء يظن أنها كرامات، وهى خوارق شيطانية، وسيأتى بيانه.

فتجب محبة أولياء الله، والاقتداء بهم، وولايتهم، والقرب منهم.

وقوله: (**ولا نفضل أحداً من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام**): رد على الصوفية، فعندهم غلو فى الأولياء، وأنهم عندهم أفضل من الأنبياء، وأهل السنة والجماعة لا يغلون فى الأولياء وينزلونهم منازلهم، أما الصوفية الضلال فيفضلونهم على الأنبياء، يقول قائلهم:

مقام النبوة فى منزل   فويق الرسول ودون الولي

وهذا كفر، لأن الأفضل الرسل ثم الأنبياء ثم الأولياء، وسبب تقديم الولى على النبى عند الصوفية -على زعمهم- أن الولى يأخذ عن الله مباشرة، والنبى يأخذ بواسطة.

وقوله: (**ونقول: نبى واحد أفضل من جميع الأولياء**): وهذا لاشك فيه، فجميع الأولياء من أول الخلق إلى آخرهم لا يعادلون نبياً واحداً، وهذه عقيدة أهل السنة والجماعة.

عن الله في الشرع ما هو في الصورة الظاهرة متبع فيه، لأنه يرى الأمر على ما هو عليه، فلابد أن يراه هكذا، وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن، فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحي إليه إلى الرسول ﷺ، قال: فإن فهمت ما أشرنا إليه فقد حصل لك العلم النافع !!».

فمن أكفر ممن ضرب لنفسه المثل بلبنة ذهب، وللرسل المثل بلبنة فضة، فيجعل نفسه أعلى وأفضل من الرسل!! تلك أمانيهم: ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلاَّ كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ (غافر:56). وكيف يخفى كفر من هذا كلامه ؟ وله من الكلام أمثال هذا، وفيه ما يخفى منه الكفر، ومنه ما يظهر فلهذا يحتاج إلى نقد جيد، ليظهر زيفه، فإن من الزغل ما يظهر لكل ناقد، ومنه ما لا يظهر إلا للناقد الحاذق البصير وكفر ابن عربي وأمثاله فوق كفر القائلين: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ (الأنعام:124). ولكن ابن عربي وأمثاله منافقون زنادقة اتحادية في الدرك الأسفل من النار، والمنافقون يعاملون معاملة المسلمين، لإظهارهم الإسلام، كما كان يظهره المنافقون في حياة النبي ﷺ ويبطنون الكفر، وهو يعاملهم معاملة المسلمين لما يظهر منهم. فلو أنه ظهر من أحد منهم ما يبطنه من الكفر لأجري عليه حكم المرتد. ولكن في قبول توبته خلاف، والصحيح عدم قبولها وهي رواية معلى عن أبي حنيفة رحمه الله. والله المستعان.

قوله: «ونؤمن بما جاء من كراماتهم، وصح عن الثقات من رواياتهم».

ش: فالمعجزة في اللغة تعم كل خارق للعادة، وكذلك الكرامة في عرف أئمة أهل العلم المتقدمين ولكن كثيراً من المتأخرين يفرقون في اللفظ بينهما، فيجعلون المعجزة للنبي، والكرامة للولي. وجماعها: الأمر الخارق للعادة.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

هذا بحث عظيم، وهو بحث الكرامات، فالكرامة هي الخارق للعادة، فإن كانت على يد نبي فهي معجزة، مثل معجزة القرآن، فالإنس والجن عجزوا عن أن يأتوا بمثله، وهي أعظم المعجزات،

فصفات الكمال ترجع إلى ثلاثة: العلم والقدرة، والغنى، وهذه الثلاثة لا تصلح على الكمال إلا لله وحده، فإنه الذى أحاط بكل شىء علماً وهو على كل شىء قدير، وهو غنى عن العالمين. ولهذا أمر النبى ﷺ أن يتبرأ من دعوى هذه الثلاثة بقوله: ﴿قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عندي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ (الأنعام:50).

وكذلك قال نوح عليه السلام، فهذا أول أولى العزم، وأول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض، وهو خاتم الرسل، وخاتم أولى العزم، وكلاهما تبرأ من ذلك، وهذا لأنهم يطالبونهم:

تارة بعلم الغيب، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ (النازعات:42).

وتارة بالتأثير، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ الآيات (الإسراء:90).

وتارة يعيبون عليهم الحاجة البشرية، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الأَسْوَاقِ﴾ الآية (الفرقان:7).

ومثل معجزة عصا موسى، والتسع الآيات، ومثل إحياء الموتى لعيسى ابن مريم، وإن جرت الخارقة على يد رجل صالح فهو كرامة من الله أجراها على يده، وليس من عنده، مثل ما حصل لأصحاب الكهف وما حصل لمريم ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا﴾ (آل عمران:37)، فكان يأتيها رزقها وهى تتعبد الله ولم تخرج من المحراب، وكذلك ما حصل من كرامات لهذه الأمة، وقد ذكر شيخ الإسلام طرفاً منها فى كتابه: الفرقان.

أما إذا جرى الخارق على يد كاهن أو ساحر فهذا خارق شيطاني، يجرى على يده من أجل الابتلاء والامتحان، فقد يطير فى الهواء ويمشى على الماء ويعمل أعمالاً خارقة للعادة وهى من أعمال الشياطين.

والضابط: أننا ننظر إلى عمله، فإن كان موافقاً للإسلام، فما يجرى على يده كرامة، وإلا فهو من خدمة الشياطين له.

فأمر الرسول أن يخبرهم بأنه لا يملك ذلك، وإنما ينال من تلك الثلاثة بقدر ما يعطيه الله، فيعلم ما علمه الله إياه، ويستغنى عما أغناه عنه، ويقدر على ما أقدره عليه من الأمور المخالفة للعادة المطردة، أو لعادة أغلب الناس، فجميع المعجزات والكرامات ما تخرج عن هذه الأنواع.

ثم الخارق: إن حصل به فائدة مطلوبة فى الدين، كان من الأعمال الصالحة المأمور بها ديناً وشرعاً، إما واجب أو مستحب، وإن حصل به أمر مباح، كان من نعم الله الدنيوية التى تقتضى شكراً، وإن كان على وجه يتضمن ما هو منهى عنه نهى تحريم أو نهى تنزيه، كان سبباً للعذاب أو البغض كالذى أوتى الآيات فانسلخ منها: بلعام بن باعورا، لاجتهاد أو تقليد، أو نقص عقل أو علم، أو غلبة حال، أو عجز أو ضرورة.

فالخارق ثلاثة أنواع: محمود فى الدين، ومذموم، ومباح، فإن كان المباح فيه منفعة كان نعمة، وإلا فهو كسائر المباحات التى لا منفعة فيها. قال أبو على الجوزجانى: كن طالباً للاستقامة، لا طالباً للكرامة، فإن نفسك متحركة فى طلب الكرامة، وربك يطلب منك الاستقامة.

قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الإِنسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُم مِّنَ الإِنسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ (الأنعام:128)، فالجنى استمتع بالإنسى بالخضوع له وطاعته، والإنسى استمتع بالجنى لأنه يخدمه ويحضر له ما يريد، قال تعالى: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ (١٢٨) وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (الأنعام:128-129)، فهذه خوارق شيطانية، فالفارق بينها وبين الكرامة: الإيمان والعمل الصالح، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، أما من عاداهم فقد حصل عنده بسبب فهم الخوارق خلط كثير، فالمعتزلة ومن نحا نحوهم من العقلانيين إلى يومنا هذا ينكرون الكرامات، حتى إن غلاتهم ينكرون بعض المعجزات، ويقولون: هذه لا يثبتها العقل، لأنهم يقدمون عقولهم.

الصنف الثاني: وهم القبوريون والصوفيون، غلوا فى إثبات الكرامات حتى أثبتوها لأولياء الشيطان، فيثبتونها لمن لا يصلى ولا يصوم إذا جرى على يده خارق للعادة، وهى خوارق شيطانية ومنهم من يغلو فى الولى الصالح ويتخذه إلهاً مع الله كما حدث للقبوريين، فلو قرأت كتاب

قال الشيخ السهروردى فى «عوارفه»: وهذا أصل كبير فى الباب، فإن كثيراً من المجتهدين المتعبدين سمعوا سلف الصالحين المتقدمين، وما منحوا به من الكرامات وخوارق العادات، فنفوسهم لا تزال تتطلع إلى شيء من ذلك، ويحبون أن يرزقوا شيئاً منه، ولعل أحدهم يبقى منكسر القلب، متهماً لنفسه فى صحة عمله، حيث لم يحصل له خارق، ولو علموا بسر ذلك لهان عليهم الأمر فيعلم أن الله يفتح على بعض المجاهدين الصادقين من ذلك باباً، والحكمة فيه أن يزداد بما يرى من خوارق العادات وآثار القدرة ـ يقيناً، فيقوى عزمه على الزهد فى الدنيا والخروج عن دواعى الهوى. فسبيل الصادق مطالبة النفس بالاستقامة، فهى كل الكرامة.

ولا ريب أن للقلوب من التأثير أعظم مما للأبدان، لكن إن كانت صالحة كان تأثيرها صالحاً، وإن كانت فاسدة كان تأثيرها فاسداً. فالأحوال يكون تأثيرها محبوباً لله تعالى تارة، ومكروهاً لله أخرى.

وقد تكلم الفقهاء فى وجوب القود على من يقتل غيره فى الباطن، وهؤلاء يشهدون ببواطنهم وقلوبهم الأمر الكونى، ويعدون مجرد خرق العادة لأحدهم أنه كرامة من الله له، ولا يعلمون أنه فى الحقيقة إنما الكرامة لزوم الاستقامة، وأن الله تعالى لم يكرم عبداً بكرامة

الشعرانى المسمى «طبقات الأولياء» لرأيت العجب العجاب والحكايات الباطلة، فالولى عندهم خرج عن التكاليف ولا يحتاج إلى العبادة.

فالإنسان مهما بلغ من الصلاح والعبادة فإنه لا يخرج عن العبودية، لا الملائكة، ولا الأولياء، ولا الأنبياء، حتى نبينا ﷺ يقول: «**والله إنى لأرجو أن أكون أعلمكم بالله وأتقاكم**» وهو سيد البشر وخير من مشى على الأرض، ويقول الله له: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ (الحجر:99)، فما أحد بلغ ما بلغه النبى ﷺ وما خرج عن عبادة الله، حتى المسيح ﷺ يقول الله عز وجل فيه: ﴿لَن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا (١٧٢) فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ (النساء:172-173)، فهذا بحث عظيم يجب معرفته، وبخاصة فى أوقات الجهل والخرافة.

أعظم من موافقته فيما يحبه ويرضاه، وهو طاعته وطاعة رسوله، وموالاة أوليائه، ومعاداة أعدائه، وهؤلاء هم أولياء اللّه الذين قال اللّه فيهم: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (يونس:62).

وأما ما يبتلى الله به عبده، من السراء بخرق العادة أو بغيرها أو بالضراء ـ فليس ذلك لأجل كرامة العبد على ربه ولا هوانه عليه، بل قد سعد بها قوم إذا أطاعوه، وشقى بها قوم إذا عصوه، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الْإِنسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا﴾ (الفجر:15-17).

ولهذا كان الناس فى هذه الأمور ثلاثة أقسام: قسم ترتفع درجتهم بخرق العادة. وقسم يتعرضون بها لعذاب الله. وقسم يكون فى حقهم بمنزلة المباحات، كما تقدم.

وتنوع الكشف والتأثير باعتبار تنوع كلمات اللّه. وكلمات اللّه نوعان: كونية، ودينية:

فكلماته الكونية هى التى استعاذ بها النبى ﷺ فى قوله: «**أعوذ بكلمات اللّه التامات التى لا يجاوزهن بر ولا فاجر**»(1) قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ (يس:82). وقال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ (الأنعام:115). والكون كله داخل تحت هذه الكلمات، وسائر الخوارق.

والنوع الثانى: الكلمات الدينية، وهى القرآن وشرع اللّه الذى بعث به رسوله وهى أمره ونهيه وخبره، وحظ العبد منها العلم بها والعمل، والأمر بما أمر اللّه به، كما أن حظ العباد عموماً وخصوصاً العلم بالكونيات والتأثير فيها، أى بموجبها. فالأولى تدبيرية كونية، والثانية شرعية دينية. فكشف الأولى العلم بالحوادث الكونية، وكشف الثانية العلم بالمأمورات الشرعية. وقدرة الأولى التأثير فى الكونيات، إما فى نفسه كمشيه على الماء، وطيرانه فى الهواء، وجلوسه فى النار، وإما فى غيره، بإصحاح وإهلاك، وإغناء وإفقار.

وقدرة الثانية التأثير فى الشرعيات، إما فى نفسه بطاعة اللّه ورسوله والتمسك بكتاب اللّه وسنة رسوله باطناً وظاهراً، وإما فى غيره بأن يأمر بطاعة اللّه ورسوله فيطاع فى ذلك طاعة شرعية.

---

(1) حديث صحيح: وقد سبق تخريجه.

فإذا تقرر ذلك، فاعلم أن عدم الخوارق علماً وقدرة لا تضر المسلم فى دينه، فمن لم ينكشف له شىء من المغيبات، ولم يسخر له شىء من الكونيات: لا ينقص ذلك فى مرتبته عند الله، بل قد يكون عدم ذلك أنفع له، فإنه إن اقترن به الدين وإلا هلك صاحبه فى الدنيا والآخرة، فإن الخارق قد يكون مع الدين، وقد يكون مع عدمه، أو فساده، أو نقصه.

فالخوارق النافعة تابعة للدين، خادمة له، كما أن الرياسة النافعة هى التابعة للدين، وكذلك المال النافع، كما كان السلطان والمال النافع بيد النبى ﷺ وأبى بكر وعمر، فمن جعلها هى المقصودة، وجعل الدين تابعاً لها ووسيلة إليها، لا لأجل الدين فى الأصل: فهو شبيه بمن يأكل الدنيا بالدين، وليست حاله كحال من تدين خوف العذاب، أو رجاء الجنة، فإن ذلك ما هو مأمور به، وهو على سبيل نجاة، وشريعة صحيحة.

والعجب أن كثيراً ممن يزعم أن همه قد ارتفع عن أن يكون خوفاً من النار أو طلباً للجنة يجعل همه بدينه أدنى خارق من خوارق الدنيا !! ثم إن الدين إذا صح علماً وعملاً فلابد أن يوجب خرق العادة، إذا احتاج إلى ذلك صاحبه. قال تعالى: ﴿ **وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا (٢) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ** ﴾ (الطلاق:2-3). وقال تعالى: ﴿ **إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا** ﴾ (الأنفال:29). وقال تعالى: ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا (٦٦) وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا (٦٧) وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا** ﴾ (النساء:66 ـ68). وقال تعالى: ﴿ **أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ (٦٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ (٦٣) لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ** ﴾ (يونس:62-64).

وقال رسول الله ﷺ : «**اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله**» ثم قرأ قوله: ﴿ **إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ** ﴾ (الحجر:75)» (1) رواه الترمذى من رواية أبى سعيد الخدرى.

وقال تعالى، فيما يرويه عنه رسول الله ﷺ : «**من عادى لى ولياً فقد بارزنى بالمحاربة، وما تقرب إلى عبدى بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدى يتقرب إلىَّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا**

(1) حديث ضعيف: وأخرجه الترمذى (3127)، وابن جرير الطبرى فى «التفسير» (14/ 30)، وفى سنده عطية العوفى وهو ضعيف، والحديث ضعفه الشيخ الألباني. رحمه الله تعالى فى «الضعيفة» (18211).

أحببته كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به، ويده التى يبطش بها، ورجله التى يمشى بها ولئن سألنى لأعطينه، ولئن استعاذنى لأعيذنه، وما ترددت فى شىء أنا فاعله ترددى فى قبض نفس عبدى المؤمن، يكره الموت، وأكره مساءته، ولابد له منه»[1]. فظهر أن الاستقامة حظ الرب، وطلب الكرامة حظ النفس، وبالله التوفيق

وقول المعتزلة فى إنكار الكرامة: ظاهر البطلان، فإنه بمنزلة إنكار المحسوسات. وقولهم: لو صحت لأشبهت المعجزة، فيؤدى إلى التباس النبى ﷺ بالولى، وذلك لا يجوز، وهذه الدعوى إنما تصح إذا كان الولى يأتى بالخارق ويدعى النبوة، وهذا لا يقع، ولو ادعى النبوة لم يكن ولياً، بل كان متنبئاً كذاباً، وقد تقدم الكلام فى الفرق بين النبى والمتنبئ، عند قول الشيخ: «وأن محمداً عبده المجتبى ونبيه المصطفى».

ومما ينبغى التنبيه عليه ههنا: أن الفراسة ثلاثة أنواع:

إيمانية: وسببها نور يقذفه الله فى قلب عبده، وحقيقتها أنها خاطر يهجم على القلب، يثب عليه كوثوب الأسد على الفريسة ومنها اشتقاقها[2]، وهذه الفراسة على حسب قوة الإيمان، فمن كان أقوى إيماناً فهو أحدُّ فراسة. قال أبو سليمان الدارانى رحمه الله: الفراسة مكاشفة النفس ومعاينة الغيب، وهى من مقامات الإيمان. انتهى.

وفراسة رياضية، وهى التى تحصل بالجوع والسهر والتخلى، فإن النفس إذا تجردت عن العوائق صار لها من الفراسة والكشف بحسب تجردها، وهذه فراسة مشتركة بين المؤمن والكافر، ولا تدل على إيمـان ولا على ولاية، ولا تكشف عن حق نافع، ولا عن طريق مستقيم، بل كشفها من جنس فراسة الولاة وأصحاب عبادة الرؤساء والأظناء، ونحوهم.

وفراسة خَلقية، وهى التى صنف فيها الأطباء وغيرهم، واستدلوا بالخَلق على الخُلق لما بينهما من الارتباط الذى اقتضته حكمة الله، كالاستدلال بصغر الرأس الخارج عن العادة على صغر العقل، وبكبره على كبره، وسعة الصدر على سعة الخلق، وبضيقه على ضيقه، وبجمود العينين وكلال نظرهما على بلادة صاحبهما وضعف حرارة قلبه ونحو ذلك.

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(2) فى الأصل «إشعالها» ولا معنى لها، ولعل ما أثبتنا هو الصواب. (ش)

قوله: «ونؤمن بأشراط الساعة: من خروج الدجال، ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام من السماء، ونؤمن بطلوع الشمس من مغربها، وخروج دابة الأرض من موضعها».

ش: عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: أتيت النبي ﷺ في غزوة تبوك، وهو في قبة من آدم، فقال: «**اعدد ستاً بين يدي الساعة: موتي، ثم فتح بيت المقدس، ثم موتان يأخذ فيكم كقعاص الغنم، ثم استفاضة المال حتى يعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخطاً، ثم فتنة لا يبقى بيت من العرب إلا دخلته، ثم هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر، فيغدرون، فيأتونكم تحت ثمانين غاية، تحت كل غاية اثنا عشر ألفاً**»[1] وروى «راية» بالراء والغين، وهما بمعنى. رواه البخاري وأبو داود وابن ماجه والطبراني.[2]

قال الشيخ صالح بن فوزان:

الأشراط: جمع شرط، وهو العلامة، ومنه سمي الشرطي: شرطياً، لوجود العلامة عليه.

وأشراط الساعة: علاماتها الدالة على قرب وقوعها، قال سبحانه: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ السَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ (محمد:18)، فقوله: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ﴾ أي: ينتظرون، وقوله: ﴿بَغْتَةً﴾ أي: لا يعلم وقتها إلا الله، قال سبحانه: ﴿ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لا تَأْتِيكُمْ إِلاَّ بَغْتَةً﴾ (الأعراف:187)، وقال جبريل للنبي ﷺ: «**أخبرني عن الساعة، قال: ما المسؤول عنها بأعلم من السائل؟ قال: أخبرني عن أماراتها، قال: أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان**».

وقد ذكر العلماء أن أشراط الساعة على ثلاثة أقسام:

---

(1) أخرجه البزار (2742)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (1292)، والطبراني في «الكبير» (جـ18/ رقم 72)، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (427)، (523)، كلهم من طريق صفوان عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك الأشجعي به وسنده صحيح على شرط مسلم. وصححه الشيخ الألباني رحمه الله تعالى. في «فضائل الشام» (ص 23).

(2) رواه البخاري (6/ 198-199)، من (الفتح) ورواية «راية» بالراء - هي رواية أبي داود، كما نص عليه الحافظ. وفي معناه حديث لعبد الله بن عمرو بن العاص، رواه أحمد في المسند (6623). (ش)

وعن حذيفة بن أسيد، قال: اطلع النبي ﷺ علينا ونحن نتذاكر الساعة فقال: «**ما تذاكرون**» ؟ قالوا: نذكر الساعة، فقال: «**إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات**»، فذكر: «**الدخان، والدجال، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى ابن مريم، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم**»(1) رواه مسلم.

وفي «الصحيحين»، واللفظ للبخاري، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ذكر الدجال عند النبي ﷺ، فقال: «**إن الله لا يخفى عليكم، إن الله ليس بأعور، وأشار بيده إلى عينه، وإن المسيح الدجال أعور عين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية**»(2).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما من نبي إلا وأنذر قومه الأعور الدجال، ألا إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور، ومكتوب بين عينيه (ك ف ر)**» فسره في رواية: «**أي كافر**»(3).

القسم الأول: العلامات الصغرى، وهذه حصلت وانقضت.

القسم الثاني: العلامات الوسطى، هذه ما تزال تحدث مثل ما حدث في زماننا، من تقدم الصناعات والاتصالات، واستخراج الكنوز من الأرض، وتقارب البلدان، حتى كأن العالم قرية واحدة، واجتماع اليهود في فلسطين انتظاراً للدجال، وتوطئة للملاحم التي ستقوم هناك.

---

(1) أخرجه مسلم (2901)، وأبو داود (4311)، والترمذي (2183)، وابن ماجه (4055)، وأحمد (4/ 6)، والحميدي (827)، وابن أبي شيبة (5/ 13-14)، والطيالسي (1067)، والنسائي في «الكبرى» (11380)، (11482)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (1013)، وابن حبان (6843)، والبغوي في «شرح السنة» (4250)، والطبراني في «الكبير» (3028)، (3029)، (3034)، كلهم من طرق عن فرات القزاز عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد به.

(2) أخرجه البخاري (3439)، (3441)، (5902)، (6999)، (7026)، (7028)، ومسلم (169)، وأبو داود (4757)، والترمذي(2235)، (2241)، وأحمد (2/ 37)، وابن أبي شيبة (15/ 28)، والبغوي في «شرح السنة» (4255) (4256).

(3) أخرجه البخاري (7131)، (7408)، ومسلم (2933)، وأبو داود (4316)، والترمذي (2245)، والطيالسي (1963).

وروى البخارى وغيره، عن أبى هريرة ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**والذى نفسى بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد، حتى تكون السجدة خيراً من الدنيا وما فيها**»[1] ثم يقول أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم: ﴿**وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا**﴾ (النساء:159).

وأحاديث الدجال، وعيسى ابن مريم عليه السلام، ينزل من السماء ويقتله، ويخرج يأجوج ومأجوج فى أيامه بعد قتله الدجال، فيهلكهم الله أجمعين فى ليلة واحدة ببركة دعائه عليهم، ويضيق هذا المختصر عن بسطها.

وأما خروج الدابة وطلوع الشمس من المغرب، فقال تعالى: ﴿**وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لا يُوقِنُونَ**﴾ (النمل:82).

وقال تعالى: ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انتَظِرُوا إِنَّا مُنتَظِرُونَ**﴾ (الأنعام:158).

القسم الثالث: العلامات الكبرى، من خروج الدجال، ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام، وخروج يأجوج ومأجوج، وخروج الدابة، ثم طلوع الشمس من مغربها، فهذه إذا حصل أحدها تتابعت البقية.

وقوله: **(من خروج الدجال):**

هو أول العلامات الكبرى، وهو من اليهود، ويدعى الربوبية، ومعه خوارق شيطانية، تفتن الناس، يأمر السماء فتمطر، ويأمر الأرض فتخرج ما فيها من الكنوز والنبات.

والدجال هو أشد الفتن، لأن الذين يفتنون به كثير، لشدة ما معه من الفتن، ومعه جنة ونار،

---

(1) أخرجه البخارى (2222)، (2248)، (3449)، ومسلم (155)، والترمذى (2233)، وابن ماجه (4078)، وأحمد (2/ 240، 272، 290، 394، 406، 411، 482، 494، 538)، والطيالسى (2297).

وروى البخارى عند تفسير الآية، عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : «**لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها فإذا رآها الناس آمن مَنْ عليها، فذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل**»(1).

وروى مسلم عن عبد الله بن عمرو، قال: حفظت من رسول الله ﷺ حديثاً لم أنسه بعد، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن أول الآيات خروجاً طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة على الناس ضحى، وأيهما ما كانت قبل صاحبتها فالأخرى على إثرها قريباً**»(2).

ويأتى على جميع الأرض إلا مكة والمدينة، وهذه الفتنة تميز المؤمن من الكافر، وسمى دجالاً من الدجل، وهو الكذب، لكثرة كذبه، وسمى المسيح، لأنه يسير فى الأرض ويمسحها بسرعة، لما هيأ الله له من وسائل المواصلات السريعة، التى هى أسرع من الريح، وقيل: سمى بذلك لأن عينه ممسوحة، فهو أعور، ويسمى: مسيح الضلالة.

فيخرج الدجال فيتبعه اليهود، فيقودهم، ويحصل بسببه على المسلمين فتنة عظيمة، وما من نبى إلا حذر أمته منه، وأشدهم تحذيراً منه نبينا ﷺ ، لأنه آخر الأنبياء، وأمته آخر الأمم، وأقربها للدجال، وأمرنا النبى ﷺ بعد التشهد الأخير من الصلاة: «**أن نتعوذ بالله من أربع: من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال**» فهو فتنة عظيمة وشر كبير، فينزل عيسى عليه الصلاة والسلام من السماء فيقتله بباب «لد» فيريح الله منه المسلمين، ثم يحكم عيسى بحكم الإسلام، فهو تابع للنبى ﷺ ، لأنه ليس بعد نبينا نبي، وليس بعد شريعة الإسلام شريعة.

ثم يخرج فى وقته يأجوج ومأجوج، وهم أيضاً فتنة عظيمة، قال تعالي: ﴿ **حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ** ﴾ (الأنبياء:96)، وهم أمة من الأمم من بنى آدم، وكانوا فى زمان

---

(1) البخارى (8/ 223)، (فتح)، والمسند (7161). (ش)

(2) مسلم (2/ 279)، ورواه أحمد فى المسند مطولاً (6881). (ش)

أى أول الآيات التى ليست مألوفة، وإن كان الدجال ونزول عيسى عليه السلام من السماء قبل ذلك، وكذلك خروج يأجوج ومأجوج، كل ذلك أمور مألوفة، لأنهم بشر، مشاهدة مثلهم مألوفة، وأما خروج الدابة بشكل غريب غير مألوف، ثم مخاطبتها الناس ووسمها إياهم بالإيمان أو الكفر فأمر خارج عن مجارى العادات، وذلك أول الآيات الأرضية، كما أن طلوع الشمس من مغربها، على خلاف عادتها المألوفة - أول الآيات السماوية.

وقد أفرد الناس فى أحاديث أشراط الساعة مصنفات مشهورة، يضيق على بسطها هذا المختصر.

الإسكندر ذى القرنين، وبنى دونهم السد، قال الله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ (الكهف:97)، فلا يستطيعون الصعود فوق الحائط، ولا يستطيعون نقبه، لقوته، لأنه من الحديد والبأس الشديد، ولكن إذا جاء وعد الله جعله دكاً، فيخرجون ويفتكون بالعالم، وليس لأحد طاقة فى قتالهم، ثم يهلكهم الله فى ساعة واحدة.

(ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام من السماء): ويسمى بالمسيح، لأنه كان يمسح على ذى العاهة فيشفيه الله، ويسمى: مسيح الهداية، ونزوله من السماء إلى الأرض فى آخر الزمان متواتر، ومن أنكر ذلك فهو كافر، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾ (الزخرف:61)، وفى قراءة: **(وإنه لعَلَمٌ للساعة)**، بفتح العين واللام، أي: علامة على قرب الساعة، قال الله سبحانه: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (النساء:159)، وهذا فى آخر الزمان، لأنه حى فى السماء ولا يموت إلا بعد إنهاء المهمة الموكلة إليه، فيموت فيدفن فى الأرض بعد أن يقتل الدجال والخنزير ويضع الجزية ويحكم بالإسلام.

(ونؤمن بطلوع الشمس من مغربها): الشمس مسخرة تجرى بأمر الله، فتخرج من المشرق، وتغرب من المغرب، ثم إذا كان آخر الزمان وحان قيام الساعة أمرها الله سبحانه بالطلوع من المغرب، فتكون علامة للقيامة، وإذا طلعت من مغربها فلا يقبل الله توبة التائب، قال سبحانه: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لا يَنفَعُ نَفْسًا

قوله: «ولا نصدق كاهناً ولا عرافاً، ولا من يدعي شيئاً يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة».

ش: روى مسلم والإمام أحمد عن صفية بنت أبي عبيد، عن بعض أزواج النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، قال: «**من أتى عرافاً فسأله عن شيء، لم تُقبل له صلاة أربعين ليلة**»[1].

وروى الإمام أحمد في «مسنده»، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «**من أتى عرافاً أو كاهناً، فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد**»[2].

إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انتَظِرُوا إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ (الأنعام: 158)، فالكافر يسلم، ولكن لا يقبل الله إسلامه، والعاصي يتوب، ولكن لا تقبل توبته.

(وخروج دابة الأرض من موضعها): قال سبحانه: ﴿**وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ**﴾(النمل: 82)، تخرج هذه الدابة فتسم المؤمن والكافر، أي: تضع عليه علامة يتعارف الناس بها، فيتخاطبون، وهذا يقول: يا مسلم، وهذا يقول: يا كافر، ومعنى قول الله: ﴿**تُكَلِّمُهُمْ**﴾بكلام خارق للعادة. وليس عندنا خبر ثابت عن موضع خروجها، لكن نؤمن بخروجها من موضعها الذي يعلمه عالم الغيب والشهادة، قال سبحانه: ﴿**أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ**﴾(النمل: 82).

قال الشيخ صالح بن فوزان:

سبق أن ذكر المؤلف الكرامات وضابطها، وأن الكرامات حق ثابت، ولا يجوز الاعتماد عليها، ولا يظن بأن للأولياء مرتبة يُدْعَون فيها مع الله عز وجل، كما يقوله القبوريون والخرافيون، فيتعلقون بالأولياء والصالحين من أهل هذه الخوارق.

---

(1) أخرجه مسلم (2230)، وأحمد (4/ 68)، (5/ 380)، والبخاري في «التاريخ الصغير» (2/ 59-60)، والبيهقي (8/ 138)، وأبو نعيم في «الحلية» (10/ 406-407)، وفي «أخبار أصبهان» (2/ 236)، كلهم من طرق عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن نافع عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

(2) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

والمنجم يدخل فى اسم «العراف» عند بعض العلماء، وعند بعضهم هو فى معناه. فإذا كانت هذه حال السائل، فكيف بالمسؤول ؟.

وفى «الصحيحين» و «مسند الإمام أحمد»، عن عائشة، قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الكهان؟ فقال: «ليسوا بشيء»، فقالوا: يا رسول الله، إنهم يحدثون أحياناً بالشيء يكون حقاً؟ فقال رسول الله ﷺ : «**تلك الكلمة من الحق يخطفها الجنى فيقرها فى أذن وليه، فيخلطون فيها أكثر من مائة كذبة**»(1).

وفى «الصحيح» عنه ﷺ أنه قال: «**ثمن الكلب خبيث، ومهر البغى خبيث، وحلوان الكاهن خبيث**» (2).

وحلوانه: الذى تسميه العامة حلاوته.

ويدخل فى هذا المعنى ما يعاطاه المنجم وصاحب الأزلام التى يستقسم بها، مثل الخشبة المكتوب عليها «أ ب ج د» والضارب بالحصى، والذى يخط فى الرمل، وما تعاطاه هؤلاء حرام. وقد حكى الإجماع على تحريمه غير احد من العلماء، كالبغوى والقاضى عياض وغيرهما.

أما قوله رحمه الله: (**لا نصدق كاهناً ولا عرافاً**) ففيه بيان الفرق بين الكرامة والكهانة والعرافة والسحر والشعوذة والتنجيم ، فهذه -أى التى مع الكهان والعرافين- خوارق شيطانية وأعمال حذقوها وتعلموها بسبب تقربهم من الشياطين فيظن الناس والجهال أن هذه كرامات وأنها بسبب ولايتهم لله، وهذا غلط، إنما هى من فعل الشياطين، لخضوعهم لهم وموافقتهم على الشرك، فالسحرة ما توصلوا إلى السحر إلا لخضوعهم للشياطين، فالسحر من عمل الشيطان

---

(1) البخارى (10/ 491) (فتح)، ومسلم (2/ 191-192). (ش)

(2) أخرجه البخارى (2237)، (2282)، (5346)، (5761)، ومسلم (1567)، والشافعى (1224)، وأبو داود (3428)، والنسائى (7/ 309)، والترمذى (1276)، وابن ماجه (2159)، وأحمد (4/ 118، 119، 120)، والطحاوى فى «شرح معانى الآثار» (4/ 51)، والبغوى فى «شرح السنة» (2037).

وفى «الصحيحين» عن زيد بن خالد، قال: خطبنا رسول الله ﷺ بالحديبية، على إثر سماء كانت من الليل، فقال: «**أتدرون ماذا قال ربكم الليلة**» ؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «**قال: أصبح من عبادى مؤمن بى وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بى، كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بى، مؤمن بالكوكب**»(1).

وفى «صحيح مسلم» و «مسند الإمام أحمد»، عن أبى مالك الأشعرى أن النبى ﷺ قال: «**أربع فى أمتى من أمر الجاهلية، لا يتركونهن: الفخر فى الأحساب، والطعن فى الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة**»(2).

والنصوص عن النبى ﷺ وأصحابه وسائر الأئمة، بالنهى عن ذلك أكثر من أن يتسع هذا الموضع لذكرها. وصناعة التنجيم، التى مضمونها الأحكام والتأثير، وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية أو التمزيج بين القوى الفلكية والغوايل الأرضية

وهو كفر بالله، فلا يغتر بهم، فهم يقولون: هذه كرامة أو أعمال رياضية أو أعمال بهلوانية، ويحضرون فى المحافل والنوادي، ويتركون يعملون السحر أمام الناس، ويقولون: هذه أمور رياضية، ليضلوا الناس وليأكلوا بسحرهم الأموال، فيجب التنبيه على هؤلاء وبغضهم وعداوتهم، لأنهم أعداء لله ولرسوله.

والسحر على قسمين:

القسم الأول: سحر حقيقي: وهو ما يؤثر فى بدن المسحور فيمرضه أو يؤثر على عقله أو يقتله، فهذا عمل شيطاني.

القسم الثاني: سحر تخييلي، قال الله تعالى: ﴿ **يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى** ﴾ (طه:66)، وهو ما يسمى: القمرة، فيعملون شيئاً على أعين الناس، وهو ليس له حقيقة، فيظهر منه أنه

---

(1) البخارى (2/ 433-434)، و(7/ 338) (فتح)، ومسلم (1/ 34). (ش)

(2) مسلم (1/ 256)، والمسند (5/ 342-343) (طبعة الحلبي). (ش)

صناعة محرمة بالكتاب والسنة، بل هى محرمة على لسان جميع المرسلين، قال تعالى: ﴿وَلا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ (طه:69). وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ (النساء:51).

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره: الجبت السحر.

وفى «صحيح البخارى»، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان لأبى بكر غلام يأكل من خراجه، فجاء يوماً بشىء، فأكل منه أبو بكر، فقال له الغلام: تدرى مم هذا ؟ قال: وما هو ؟ قال: كنت تكهنت لإنسان فى الجاهلية، وما أُحْسن الكهانة، إلا أنى خدعته، فلقينى فأعطانى بذلك، فهذا الذى أكلت منه، فأدخل أبو بكر يده فقاء كل شىء فى بطنه[1].

والواجب على ولى الأمر وكل قادر أن يسعى فى إزالة هؤلاء المنجمين والكهان والعرافين وأصحاب الضرب بالرمل والحصى والقرع والفالات ومنعهم من الجلوس فى الحوانيت والطرقات، أو يدخلوا على الناس فى منازلهم لذلك، ويكفى من يعلم تحريم ذلك ولا يسعى فى إزالته، مع قدرته على ذلك قوله تعالى: ﴿كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (المائدة:79). وهؤلاء الملاعين يقولون الإثم ويأكلون السحت، بإجماع

يضرب نفسه بالسيف، وأنه يأكل المسامير، أو النار أو الزجاج، أو يدخل فى النار، أو أن السيارة تمشى عليه، أو ينام على مسامير، أو يجر السيارة بشعره، أو يأتى بأوراق عادية، ويروج على الناس أنها نقود، وإذا ذهب سحره عادت الأوراق إلى أصلها، كما يحصل من النشالين. ومن أعمال السحرة أيضاً: أن يأتى أحدهم بجعل، وهى الحشرة المعروفة، ويظهر بسحره أمام الناس أنها خروف، وكذلك فهم يروجون على الناس أنهم يمشون على خيط دقيق، وهو ما يسمى بالسرك، أو ما يسمى بالبهلوان.

فهذا كله كذب وتدجيل على الناس، وسحر لأعين الناس، وهو سحر تخييلي، إذا ذهب هذا السحر عادت الأمور كما هي، فيجب علينا أن لا نغتر بهم ولا نصدقهم ولا نمكنهم من أولادنا ولا بلادنا من أجل ترويج سحرهم.

---

(1) البخارى (7/ 117) (من الفتح). (ش)

المسلمين، وثبت فى «السنن» عن النبى ﷺ برواية الصديق رضي الله عنه أنه قال: «**إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه**»(1).

وهؤلاء الذين يفعلون هذه الأفعال الخارجة عن الكتاب والسنة أنواع:

نوع منهم: أهل تلبيس وكذب وخداع، الذين يظهر أحدهم طاعة الجن له، أو يدعى الحال من أهل المحال، من المشايخ النصابين، والفقراء الكذابين، والطرقية المكارين، فهؤلاء يستحقون العقوبة البليغة التى تردعهم وأمثالهم عن الكذب والتلبيس، وقد يكون فى هؤلاء من يستحق القتل، كمن يدعى النبوة بمثل هذه الخزعبلات، أو يطلب تغيير شىء من الشريعة، ونحو ذلك.

ونوع يتكلم فى هذه الأمور على سبيل الجد والحقيقة، بأنواع السحر. وجمهور العلماء يوجبون قتل الساحر، كما هو مذهب أبى حنيفة ومالك وأحمد فى المنصوص عنه، وهذا هو المأثور عن الصحابة، كعمر وابنه وعثمان وغيرهم. ثم اختلف هؤلاء: هل يستتاب أم لا؟ وهل يكفر بالسحر؟ أم يقتل لسعيه فى الأرض بالفساد؟ وقال طائفة: إن قتل بالسحر يقتل،

وأما الكاهن: فهو الذى يدعى علم الغيب وقد أخبرنا النبى ﷺ أن الشياطين يسترقون السمع فيسرقون الكلمة، فيخبرون بها الكاهن فيكذب معها مائة كذبة فيصدقه الناس فى كل ما قال بسبب تلك الكلمة، قال سبحانه: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ (٢٢١) تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ (٢٢٢) يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾ (الشعراء:221-223)، وكانت الكهانة فى الجاهلية كثيرة، فكان فى كل قبيلة كاهن يتحاكمون إليه ويسألونه عن الأمور الغائبة، ولما جاء الإسلام أبطل الكهانة ومنع النبى ﷺ من الذهاب إلى الكهان، قال عليه الصلاة والسلام: «**من أتى كاهناً لم تقبل منه صلاة أربعين يوماً**» وهذا الحديث فى صحيح مسلم.

---

(1) أخرجه أحمد (1/ 2، 5، 7، 9)، والترمذى (2168)، (3057)، وأبو داود (4338)، وابن ماجه (4005)، وأبو يعلى (128)، (129)، (130)، (131)، (132)، والحميدى (3)، وابن حبان (1873)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (2/ 62، 63، 64)، والبغوى فى «شرح السنة» (4153)، من طرق عن إسماعيل عن أبى خالد عن قيس بن أبى حاتم أنه سمع أبا بكر الصديق ... وسنده صحيح. وصححه فى «المشكاة» (5142).

وإلا عوقب بدون القتل، إذا لم يكن فى قوله وعمله كفر، وهذا هو المنقول عن الشافعى، وهو قول فى مذهب أحمد.

وقد تنازع العلماء فى حقيقة السحر وأنواعه: والأكثرون يقولون: إنه قد يؤثر فى موت المسحور ومرضه من غير وصول شيء ظاهر إليه، وزعم بعضهم أنه مجرد تخييل.

واتفقوا كلهم على أن ما كان من جنس دعوة الكواكب السبعة، أو غيرها، أو خطابها، أو السجود لها، والتقرب إليها بما يناسبها من اللباس والخواتم والبخور ونحو ذلك فإنه كفر، وهو من أعظم أبواب الشرك، فيجب غلقه، بل سده وهو من جنس فعل قوم إبراهيم عليه السلام، ولهذا قال ما حكى الله عنه بقوله: ﴿فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ ﴿٨٨﴾ فَقَالَ إِنِّي سَقِيمٌ﴾ (الصافات:88-89). وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا﴾ (الأنعام:76). الآيات، إلى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ (الأنعام:82).

واتفقوا كلهم أيضاً على أن كل رقية وتعزيم أو قسم، فيه شرك بالله، فإنه لا يجوز التكلم به، وإن أطاعته به الجن أو غيرهم، وكذلك كل كلام فيه كفر لا يجوز التكلم به، وكذلك الكلام الذى لا يعرف معناه لا يتكلم به، لإمكان أن يكون فيه شرك لا يعرف. ولهذا قال النبى ﷺ: «**لا بأس بالرقى ما لم تكن شركاً**»[1].

وجاء فى السنن «**من أتى كاهناً أو عرافاً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد**»، ولما سئل عن الكهان قال: «**ليسوا بشيء**» وقال النبى ﷺ: «**لا تأتوهم**».

فالكاهن: هو الذى يدعى علم الغيب، بسبب تعامله مع الشيطان.

وأما العراف: فهو الذى يدعى علم الغيب، لكن ليس بواسطة الشياطين، وإنما بالحدس والتخمين، فيقول: يمكن أن يقع كذا وكذا، بناء على تنبؤات كاذبة.

وقال بعض أهل العلم: إن العراف هو الكاهن، كل منهما يخبر عن الأمور الغائبة لكن باختلاف الوسيلة، فيجب على المسلم أن يكفر بالكهانة والعرافة، ولا يصدق أهلها، فهم ليسوا

---

(1) أخرجه مسلم (2200)، والبخارى فى «التاريخ الكبير» (7/ 56)، وأبو داود (3886)، من حديث عوف ابن مالك الأشجعي.

ولا يجوز الاستعاذة بالجن، فقد ذم الله الكافرين على ذلك، فقال تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴾ (الجن:6). قالوا: كان الإنسى إذا نزل بالوادى يقول: أعوذ بعظيم هذا الوادى من سفهائه، فيبيت فى أمن وجوار حتى يصبح، ﴿ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴾ يعنى الإنس للجن، باستعاذتهم بهم رهقاً، أى إثماً وطغياناً وجراءة وشراً، وذلك أنهم قالوا: قد سدنا الجن، والإنس. فالجن تعاظم فى أنفسها وتزداد كفراً إذا عاملتها الإنس بهذه المعاملة. وقد قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلائِكَةِ أَهَؤُلاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ (40) قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴾ (سبأ:40-41). فهؤلاء الذين يزعمون أنهم يدعون الملائكة ويخاطبونهم بهذه العزائم، وأنها تنزل عليهم ـ: ضالون، وإنما تنزل عليهم الشياطين، وقد قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الإِنسِ وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُم مِّنَ الإِنسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ (الأنعام:128). فاستمتاع الإنسى بالجنى: فى قضاء حوائجه، وامتثال أوامره، وإخباره بشىء من المغيبات، ونحو ذلك، واستمتاع الجن بالإنس: تعظيمه إياه، واستعانته به، واستغاثته وخضوعه له.

ونوع منهم يتكلم بالأحوال الشيطانية، والكشوف ومخاطبته رجال الغيب، وأن لهم خوارق تقتضى أنهم أولياء الله، وكان من هؤلاء من يعين المشركين على المسلمين، ويقول: إن الرسول أمره بقتال المسلمين مع المشركين، لكون المسلمين قد عصوا !! وهؤلاء فى الحقيقة إخوان المشركين.

من أولياء الله، إنما هم من أولياء الشيطان، ومن أراد التوسع فى هذا فليراجع كتاب «الفرقان» لشيخ الإسلام.

وأما التنجيم، فالمنجم: هو الذى يخبر عن الأمور المستقبلة، بواسطة النظر فى النجوم، إذا طلع النجم الفلانى يحصل كذا، وإذا غرب النجم الفلانى يحصل كذا، والبرج الفلانى فيه نحس أو فيه سعادة، وهكذا يستندون إلى هذه الأعمال الكاذبة.

فالتنجيم: (هو نسبة الحوادث الأرضية إلى الأحوال الفلكية) كما عرفه شيخ الإسلام. والتنجيم من أمور الجاهلية، قال عليه الصلاة والسلام: «أربع فى أمتى من أمور الجاهلية لا يتركونهن: **الطعن فى الأنساب، والفخر بالأحساب، والنياحة على الميت، والاستسقاء بالنجوم**»، أي: طلب السقاية

والناس من أهل العلم فيهم على ثلاثة أحزاب:

حزب يكذبون بوجود رجال الغيب، ولكن قد عاينهم الناس، وثبت عمن عاينهم أو حدثه الثقات بما رأوه، وهؤلاء إذا رأوهم وتيقنوا وجودهم خضعوا لهم.

وحزب عرفوهم، ورجعوا إلى القدر، واعتقدوا أن ثَمَّ فى الباطن طريقاً إلى الله غير طريقة الأنبياء !.

وحزب ما أمكنهم أن يجعلوا ولياً خارجاً عن دائرة الرسول، فقالوا: يكون الرسول هو ممداً للطائفتين، فهؤلاء معظمون للرسول جاهلون بدينه وشرعه.

والحق: أن هؤلاء من أتباع الشياطين، وأن رجال الغيب هم الجن، ويسمون رجالاً، كما قال تعالى: ﴿ **وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا** ﴾ (الجن: 6). وإلا فالإنس يؤنسون، أي يظهرون[1] ويرون، وإنما يحتجب الإنسى أحياناً، لا يكون دائماً محتجباً عن أبصار الإنس، ومن ظن أنهم من «الإنس» فمنْ غَلطه وجهله. وسبب الضلال فيهم، وافتراق هذه الأحزاب الثلاثة عدم الفرقان بين أولياءَ الشيطان وأولياء الرحمن.

ويقول بعض الناس: الفقراء يسلم إليهم حالهم، وهذا كلام باطل، بل الواجب عرض أفعالهم وأحوالهم على الشريعة المحمدية، فما وافقها قبل، وما خالفها رد، كما قال النبى ﷺ: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**».[2]

من النجوم، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ (75) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (76) إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (77) فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ (78) لا يَمَسُّهُ إِلاَّ الْمُطَهَّرُونَ (79) تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ (80) أَفَبِهَذَا الْحَدِيثِ أَنتُم مُّدْهِنُونَ (81) وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ** ﴾ (الواقعة: 75-82)، أي: تنسبون ما يحصل لكم من

---

(1) فى الأصل «يشهون» ولا معنى لها، ولعل ما أثبتنا أقرب إلى تصحيح الكلمة. (ش)

(2) أخرجه البخارى (2697)، وفى خلق أفعال العباد (162)، ومسلم (1718)، وأبو داود (4606)، وابن ماجه (14)، وأحمد (6/ 73، 146، 180، 240، 256، 270)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (52) (53)، والطيالسى (1422)، وأبو يعلى (4594)، وابن حبان (26)، (27)، والبغوى فى «شرح السنة» (103)، والبيهقى فى «الكبرى» (4/ 224-225، 227).

وفى رواية: «**من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**».

فلا طريقة إلا طريقة الرسول ﷺ، ولا حقيقة إلا حقيقته، ولا شريعة إلا شريعته، ولا عقيدة إلا عقيدته، ولا يصل أحد من الخلق بعده إلى الله وإلى رضوانه وجنته وكرامته إلا بمتابعته باطناً وظاهراً.

ومن لم يكن له مصدقاً فيما أخبر، ملتزماً لطاعته فيما أمر، فى الأمور الباطنة التى فى القلوب، والأعمال الظاهرة التى على الأبدان: لم يكن مؤمناً، فضلاً عن أن يكون ولياً لله تعالى، ولو طار فى الهواء، ومشى على الماء، وأنفق من الغيب، وأخرج الذهب من الخشب، ولو حصل له من الخوارق ماذا عسى أن يحصل !! فإنه لا يكون، مع تركه الفعل المأمور وعزل المحظور إلا من أهل الأحوال الشيطانية، المبعدة لصاحبها عن الله تعالى، المقربة إلى سخطه وعذابه. لكن من ليس يكلف من الأطفال والمجانين، قد رفع عنهم القلم، فلا يعاقبون، وليس لهم من الإيمان بالله والإقرار باطناً وظاهراً ما يكونون به من أولياء الله المقربين، وحزبه المفلحين، وجنده الغالبين. لكن يدخلون فى الإسلام تبعاً لآبائهم، كما قال تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ** ﴾ (الطور: 21).

الرزق للنجوم والحوادث الفلكية، فهذا من اعتقاد الجاهلية، فالنجوم إنما هى خلق من خلق الله مسخرة، وخلقها الله لثلاث حكم:

الأولى: أنها زينة للسماء الدنيا.

الثانية: أنها رجوم للشياطين.

الثالثة: أنها علامات يهتدى بها فى ظلمات البر والبحر، فمن اعتقد أنها لغير ذلك فهو قد أضاع نصيبه.

وإذا تدبرت القرآن وجدت أن الله ذكر للنجوم ثلاث فوائد، أما ما يحدث فى الأرض من حوادث فليس للنجوم فيها تأثير، وإنما المنجمون يدلسون ويكذبون على الناس، ويقولون: إن هذه الحوادث بسبب النجوم، قال سبحانه: ﴿ **وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ** ﴾ (النحل: 12) فهذه الأمور تخل بالعقيدة، ويبطل إيمانه إذا صدق أن النجوم هى التى فعلت هذا الشيء بالكون.

فمن اعتقد فى بعض البله أو المولعين، مع تركه لمتابعة الرسول فى أقواله وأفعاله، وأحواله أنه من أولياء الله ويفضله على متبعى طريقة الرسول ﷺ ، فهو ضال مبتدع، مخطئ فى اعتقاده. فإن ذاك الأبله، إما أن يكون شيطاناً زنديقاً، أو زُوكارياً [1]متحيلاً، أو مجنوناً معذوراً. فكيف يفضَل على من هَو من أولياء الله المتبعين لرسوله ؟ أو يساوى به ولا يقال: يمكن أن يكون هذا متبعاً فى الباطن وإن كان تاركاً للاتباع فى الظاهر ؟ فإن هذا خطأ أيضاً، بل الواجب متابعة الرسول ﷺ ظاهراً وباطناً. قال يونس بن عبد الأعلى الصدفى: قلت للشافعى: إن صاحبنا الليث كان يقول: إذا رأيتم الرجل يمشى على الماء فلا تغتروا به حتى تعرضوا أمره علَى الكتاب والسنة ؟ فقال الشافعي: قصر الليث رحمه الله، بل إذا رأيتم الرجل يمشى على الماء، ويطير فى الهواء، فلا تغتروا به حتى تعرضوا أمره على الكتابَ والسنة.

وأما ما يقوله بعض الناس عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**اطلعت على أهل الجنة فرأيت أكثر أهلها البله**»[2] فهذا لا يصح عن رسول الله ﷺ، ولا ينبغى نسبته إليه[3]، فإن الجنة إنما خلقت لأولى الألباب، الذين أرشدتهم عقولهم وألبابهم إلى الإيمانَ بالله وملائكته وَكتبه ورسله واليوم الآخر، وقد ذكر الله أهل الجنة بأوصافهم فى كتابه، فلم يذكر فى أوصافهم البله، الذى هو ضعف العقل، وإنما قال النبى ﷺ : «**اطلعت فى الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء**[4]»[5]، ولو يقل البله !.

(**ولا من يدعى شيئاً يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة**): أي: لا نصدق أحداً يخالف الكتاب أو السنة أو الإجماع، لأنها الأدلة التى يعتمد عليها، فما خالفها فهو باطل، سواء من الأقوال أو الأعمال أو الاعتقادات.

---

(1) هذه لفظة مولدة. وفى شرح القاموس (3/ 240)، «الزواكرة: من يتلبس فيظهر النسك والعبادة، ويبطن الفسق والفساد. نقله المقرى فى نفح الطيب». (ش)

(2) ضعيف: رواه أبو بكر الكلاباذى فى «مفتاح المعاني» (1/ 275)، فى سنده أحمد بن عيسى الخشاب، قال ابن عدى: «له مناكير ثم ساق له هذا الحديث ثم قال: فهذا باطل بهذا السند» وضعفه الشيخ الألبانى رحمه الله تعالى.

(3) ذكره العجلونى فى كشف الخفا (2/ 164)، بلفظ: «أكثر أهل الجنة البله» ومجموع ما قيل فيه: أنه لا أصل له. (ش)

(4) أخرجه مسلم (2737)، والترمذى (2602)، وأحمد (1/ 334، 359)، (4/ 429)، والطيالسى (833)، والطبرانى فى «الكبير» (12765)، (12766)، (12767)، (12768)، (12769).

(5) رواه أحمد والشيخان، من حديث ابن عباس. ورواه البخارى والترمذي، من حديث عمران بن حصين. وانظر كشف الخفا (2/ 139). (ش)

والطائفة الملامية، وهم الذين يفعلون ما يلامون عليه، ويقولون نحن متبعون في الباطن ويقصدون إخفاء المراسين[1]، ردوا باطلهم بباطل آخر. والصراط المستقيم بين ذلك.

وكذلك الذين يصعقون عند سماع الأنغام الحسنة، مبتدعون ضالون. وليس للإنسان أن يستدعي ما يكون سبب زوال عقله، ولم يكن في الصحابة والتابعين من يفعل ذلك، ولو عند سماع القرآن بل كانوا كما وصفهم الله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ (الأنفال:2). وكما قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ (الزمر:23).

وأما الذين ذكرهم العلماء بخير من عقلاء المجانين، فأولئك كان فيهم خير، ثم زالت عقولهم، ومن علامة هؤلاء، أنه إذا حصل في جنونهم نوع من الصحو، تكلموا بما كان في قلوبهم من الإيمان، ويهتدون بذلك في حال زوال عقلهم، بخلاف من كان قبل جنونه كافراً أو فاسقاً، لم يكن حدوث جنونه مزيلاً لما ثبت من كفره أو فسقه. وكذلك من جن من المؤمنين المتقين، يكون محشوراً مع المؤمنين المتقين، وزوال العقل بجنون أو غيره، سواء سمي صاحبه مولعاً أو متولهاً لا يوجب مزيد حال، بل حال صاحبه من الإيمان والتقوى يبقى على ما كان عليه من خير وشر، لا أنه يزيده أو ينقصه ولكن جنونه يحرمه الزيادة من الخير، كما أنه يمنع عقوبته على الشر، ولا يمحو عنه ما كان عليه قبله.

وما يحصل لبعضهم عند سماع الأنغام المطربة، من الهذيان، والتكلم ببعض اللغات المخالفة للسانه المعروف منه، فذلك شيطان يتكلم على لسانه، كما يتكلم على لسان المصروع، وذلك كله من الأحوال الشيطانية، وكيف يكون زوال العقل سبباً أو شرطاً أو تقرباً إلى ولاية الله، كما يظنه كثير من أهل الضلال ؟ حتى قال قائلهم:

هم معشر حلوا النظام وخرقوا الـــ ... سياج فــلا فــرض لديهــم ولا نفــل
مــجــانين إلا أن ســـر جنونهـــم ... عــزيز علــى أبوابه يســجــد العــقل

---

(1) كذا في المطبوعة، فيحرر. (ش)

وهذا كلام ضال، بل كافر، يظن أن فى الجنون سراً يسجد العقل على بابه!! لما رآه من بعض المجانين من نوع مكاشفة، أو تصرف عجيب خارق للعادة ويكون ذلك سبب ما اقترن به من الشياطين، كما يكون للسحرة والكهان، فيظن هذا الضال أن كل من خبل أو خرق عادة كان ولياً لله ومن اعتقد هذا فهو كافر، فقد قال تعالى: ﴿ **هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ۝٢٢١ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ** ﴾ (الشعراء:221-222). فكل من تنزل عليه الشياطين لابد أن يكون عنده كذب وفجور.

وأما الذين يتعبدون بالرياضات والخلوات، ويتركون الجمع والجماعات فهم الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، قد طبع الله على قلوبهم. كما قد ثبت فى «الصحيح» عن النبى ﷺ أنه قال: «**من ترك ثلاث جمع تهاوناً من غير عذر، طبع الله على قلبه**»(1). وكل من عدل عن اتباع سنة الرسول، إن كان عالماً بها فهو مغضوب عليه، وإلا فهو ضال، ولهذا شرع الله لنا أن نسأله فى كل صلاة أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم، من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً، غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

وأما من يتعلق بقصة موسى مع الخضر عليهما السلام، فى تجويز الاستغناء عن الوحى بالعلم اللدنى، الذى يدعيه بعض من عدم التوفيق: فهو ملحد زنديق، فإن موسى عليه السلام لم يكن مبعوثاً إلى الخضر، ولم يكن الخضر مأموراً بمتابعته، ولهذا قال له: أنت موسى بنى إسرائيل؟ قال: نعم. ومحمد ﷺ مبعوث إلى جميع الثقلين، ولو كان موسى وعيسى حيين لكانا من أتباعه، وإذا نزل عيسى عليه السلام إلى الأرض، إنما يحكم بشريعة محمد، فمن ادعى أنه مع محمد ﷺ كالخضر مع موسى، أو جوز ذلك لأحد من الأمة:

---

(1) أخرجه الترمذى (500)، وأبو داود (1052)، والنسائى (3/ 88)، وابن ماجه (1125)، وأحمد (3/ 424)، والدارمى (1/ 369)، وابن خزيمة (1857)، وابن حبان (1126)، والحاكم (1/ 280)، والبيهقى (3/ 172، 247)، والطحاوى فى «مشكل الآثار» (4/ 230)، والبغوى فى «شرح السنة» (1053)، والطبرانى فى «الكبير» (12/ 915، 916، 917، 918)، من حديث أبى الجعد. والحديث صححه الألبانى فى «صحيح الترغيب والترهيب».
تنبيه: الحديث لم يروه لا البخارى ولا مسلم، فتنبه.

فليجدد إسلامه، وليشهد شهادة الحق، فإنه مفارق لدين الإسلام بالكلية، فضلاً عن أن يكون من أولياء الله، وإنما هو من أولياء الشيطان. وهذا الموضع مفرق بين زنادقة القوم وأهل الاستقامة، وحرِّك تر.

وكذا من يقول بأن الكعبة تطوف برجال منهم حيث كانوا! فهلا خرجت الكعبة إلى الحديبية فطافت برسول الله ﷺ حين أحصر عنها، وهو يود منها نظرة؟! وهؤلاء لهم شبه بالذين وصفهم الله تعالى حيث يقول: ﴿ **بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُّنَشَّرَةً** ﴾ (المدثر:52) إلى آخر السورة.

قوله: «ونرى الجماعة حقاً وصواباً، والفرقة زيغاً وعذاباً».

ش: قال الله تعالى: ﴿ **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا** ﴾ (آل عمران:103).

وقال تعالى: ﴿ **وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴾ (آل عمران: 105).

وقال تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ** ﴾ (الأنعام:159).

وقال تعالى: ﴿ **وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ** ﴾ (هود: 118-119). فجعل أهل الرحمة مستثنين من الاختلاف.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

نرى -معشر أهل السنة والجماعة- أن الاجتماع حق، والفرقة عذاب، فالاجتماع للأمة على الحق رحمة، والفرقة بينها عذاب، وهذا من صميم عقيدة أهل السنة والجماعة، فيجب الاجتماع ونبذ الفرقة، قال سبحانه وتعالى: ﴿ **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا** ﴾ (آل عمران:103)، فحبل الله القرآن والإسلام، وقوله: ﴿ **جَمِيعًا** ﴾ أي: اجتمعوا على القرآن والسنة، وقوله: ﴿ **لَا تَفَرَّقُوا** ﴾ لما أمر الله بالاجتماع نهى عن الفرقة، وأخبر أن الاجتماع يكون على حبل الله، وهو القرآن، ولا يجوز الاجتماع على غيره من المذاهب والحزبيات، فهذا يسبب الفرقة.

وقال تعالى: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴾ (البقرة: 176).

وقد تقدم قوله ﷺ: «**إن أهل الكتابين افترقوا فى دينهم على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة، يعنى الأهواء، كلها فى النار إلا واحدة، وهى الجماعة**». (1)

وفى رواية: قالوا: من هى يا رسول الله ؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابى**» (2) فبيّن أن عامة المختلفين هالكون إلا أهل السنة والجماعة، وأن الاختلاف واقع لا محالة.

وروى الإمام أحمد عن معاذ بن جبل، أن النبى ﷺ قال: «**إن الشيطان ذئب الإنسان، كذئب الغنم، يأخذ الشاة القاصية، والناحية فإياكم والشعاب، وعليكم بالجماعة، والعامة والمسجد**»(3).(4)

فالاجتماع لا يحصل إلا على كتاب الله، قال سبحانه: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ (آل عمران: 103).

فأمر الله سبحانه بالاجتماع ونبذ الفرقة فى الآراء وفى القلوب، فالمسلمون مهما تفرقوا وبعدت أقطارهم، فإنهم مجتمعون على الحق، وقلوبهم مجتمعة، ويحب بعضهم بعضاً، أما أهل الباطل وإن كانوا فى مكان واحد، أحدهم إلى جنب الآخر، فهم مجتمعة أبدانهم متفرقة قلوبهم، قال سبحانه: ﴿ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا

---

(1) حديث صحيح: وقد مضى تخريجه.

(2) سبق بيان أن هذه الزيادة ضعيفة.

(3) أخرجه أحمد (5/ 232-233)، وأبو نعيم فى «الحلية» (2/ 257)، وابن الجوزى فى «تلبيس إبليس» (ص 7)، واللالكائى فى «شرح أصول الاعتقاد» (156)، والطبرانى فى «الكبير» (جـ 20/ رقم 345)، كلهم من طرق عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن العلاء بن زياد عن معاذ بن جبل به.
ورجاله ثقات إلا أنه منقطع فالعلاء بن زياد لم يسمع من معاذ. وأخرجه عبد بن حميد من طريق فضيل بن عياض عن أبان عن شهر بن حوشب عن معاذ به وشهر بن حوشب ضعيف ولم يسمع من معاذ.
وله شواهد عن أبى الدرداء وأنس وأبى الحارث الأشعرى وأبى ذر وأنس بن مالك وابن عمر وغيرهم.

(4) المسند (5/ 232-233) (طبعة الحلبي) وصححناه وأتممناه منه. ومجمع الزوائد (5/ 219). (ش)

وفى «الصحيحين» عن النبى ﷺ : أنه قال لما نزل قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾، قال: «أعوذ بوجهك» ﴿ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ﴾ (الأنعام:65) قال: «هاتان أهون»(1).

فدل على أنه لابد أن يلبسهم شيعاً ويذيق بعضهم بأس بعض، مع براءة الرسول من هذه الحال وهم فيها فى جاهلية ؛ ولهذا قال الزهرى: وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، فأجمعوا على أن كل دم أو مال أو قرح أصيب بتأويل القرآن: فهو هدر، أنزلوهم منزلة الجاهلية.

وقد روى مالك، بإسناده الثابت عن عائشة ﵂، أنها كانت تقول: ترك الناس العمل بهذه الآية، يعني قوله تعالى: ﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ (الحجرات:9)، فإن المسلمين لما اقتتلوا كان الواجب الإصلاح بينهم كما أمر الله تعالى، فلما لم يعمل بذلك صارت فتنة وجاهلية. وهكذا تسلسل مسائل النزاع والأمور التى تتنازع فيها الأمة، فى الأصول والفروع إذا لم ترد إلى الله والرسول، لم يتبين فيها الحق، بل يصير فيها المتنازعون على غير بينة من أمرهم، فإن

جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (آل عمران:105)، وقال سبحانه: ﴿ وَلا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ (31) مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ (الروم:31-32)، وقال سبحانه: ﴿ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ (الشورى:13).

فالواجب على المسلمين أن يكونوا أمة واحدة فى عقيدتها وفى عبادتها وفى جماعتها وطاعتها لولى أمرها، فتكون يداً واحدة، وجسماً واحداً، وبنياناً واحداً، كما شبهها النبى عليه الصلاة والسلام، وهذا رحمة للمسلمين، تحقن دماؤهم، وتتآلف قلوبهم، ويأمن مجتمعهم، فإذا حصل هذا درت عليهم الأرزاق. أما إذا تناحروا وتقاطعوا وتباغضوا تسلط عليهم الأعداء، وسفك بعضهم دماء بعض.

---

(1) أخرجه البخارى (4628)، (7313)، (7313)، (7406)، والترمذى (306)، وأحمد (3/ 309)، والحميدى (1259)، وأبو يعلى (1829)، (1967)، (1982)، (1983)، والبغوى فى «شرح السنة» (4016).

رحمهم الله أقر بعضهم بعضاً، ولم يبغ بعضهم على بعض، كما كان الصحابة فى خلافة عمر وعثمان يتنازعون فى بعض مسائل الاجتهاد فيقر بعضهم بعضاً، ولا يعتدى ولا يعتدى عليه، وإن لم يُرْحَموا وقع بينهم الاختلاف المذموم، فبغى بعضهم على بعض، إما بالقول، مثل تكفيره وتفسيقه، وإما بالفعل، مثل حبسه وضربه وقتله، والذين امتحنوا الناس بخلق القرآن، كانوا من هؤلاء، ابتدعوا بدعة، وكفروا من خالفهم فيها، واستحلوا منع حقه وعقوبته.

فالناس إذا خفى عليهم بعض ما بعث الله به الرسول: إما عادلون وإما ظالمون، فالعادل فيهم: الذى يعمل بما وصل إليه من آثار الأنبياء ولا يظلم غيره، والظالم: الذى يعتدى على غيره، وأكثرهم إنما يظلمون مع علمهم بأنهم يظلمون، كما قال تعالى: ﴿ **وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ** ﴾ (آل عمران: 19). وإلا فلو سلكوا ما علموه من العدل، أقر بعضهم بعضاً، كالمقلدين لأئمة العلم، الذين يعرفون من أنفسهم أنهم عاجزون عن معرفة حكم الله ورسوله فى تلك المسائل، فجعلوا أئمتهم نواباً عن الرسول، وقالوا: هذا غاية ما قدرنا عليه، فالعادل منهم لا يظلم الآخر، ولا يعتدى عليه بقول ولا فعل، مثل أن يدعى أن قول مقلده هو الصحيح بلا حجة يبديها ويذم من خالفه، مع أنه معذور.

ثم إن أنواع الافتراق والاختلاف فى الأصل قسمان: اختلاف تنوع، واختلاف تضاد.

والاختلاف على قسمين:

القسم الأول: اختلاف فى العقيدة، وهذا لا يجوز أبداً، لأنه يوجب التناحر والعداوة والبغضاء ويفرق الكلمة، فيجب أن يكون المسلمون على عقيدة واحدة، وهى عقيدة لا إله إلا الله، واعتقاد ذلك قولاً وعملاً واعتقاداً، والعقيدة توقيفية ليست محلاً للاجتهاد، فإذا كانت كذلك فليس فيها مجال للتفرق، فالعقيدة مأخوذة من الكتاب والسنة، لا من الآراء والاجتهادات، فالفرقة فى العقيدة تؤدى إلى التناحر والتباغض والتقاطع، كما حصل من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والفرق الضالة التى أخبر عنها النبى ﷺ بقوله: «**ستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها فى النار إلا واحدة**» قالوا: من هى يا رسول الله؟ قال: «**من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي**» فما يجمع الناس إلا ما كان مثل ما عليه النبى ﷺ وأصحابه.

واختلاف التنوع على وجوه، منه ما يكون كل واحد من القولين أو الفعلين حقاً مشروعاً، كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة ﷺ، حتى زجرهم النبي ﷺ وقال: «**كلاكما محسن**» (1).

ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذان والإقامة، والاستفتاح، ومحل سجود السهو، والتشهد، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، ونحو ذلك، مما قد شرع جميعه، وإن كان بعض أنواعه أرجح أو أفضل.

ثم تجد لكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف ما أوجب اقتتال طوائف منهم على شفع الإقامة وإيتارها ونحو ذلك، وهذا عين المحرم وكذا تجد كثيرا منهم في قلبه من الهوى لأحد هذه الأنواع، والإعراض عن الآخر والنهي عنه: ما دخل به فيما نهى عنه النبي ﷺ .

ومنه ما يكون كل من القولين هو في المعنى القول الآخر، لكن العبارتان مختلفتان، كما قد يختلف كثير من الناس في ألفاظ الحدود، وصيغ الأدلة، والتعبير عن المسميات، ونحو ذلك. ثم الجهل أو الظلم يحمل على حمد إحدى المقالتين وذم الأخرى والاعتداء على قائلها !! ونحو ذلك.

القسم الثاني: اختلاف في الاجتهاد الفقهي، وهذا لا يوجب عداوة، لأن سببه هو النظر في الأدلة حسب مدارك الناس، والناس يختلفون في ذلك، وليسوا على حد سواء، فهم يختلفون في قوة الاستنباط وفي كثرة العلم وقلته.

فهذا الخلاف إذا لم يصحبه تعصب للرأي فإنه لا يفضي إلى العداوة، وكان الصحابة يختلفون في المسائل الفقهية، ولا يحدث بينهم عداوة، وهم إخوة، وكذلك السلف الصالح، والأئمة الأربعة يختلفون، ولم يحصل بينهم عداوة، وهم إخوة، وكذلك أتباعهم، فإذا تعصب أحدهم للرأي فإن ذلك يوجب العداوة، ويجب على المسلم أن يأخذ الأقوال التي توافق الدليل من الكتاب أو السنة، قال سبحانه: ﴿**فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**﴾ (النساء:59)، وقال سبحانه: ﴿**وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ**﴾ (الشورى:10) فيرجع في الخلاف إلى الكتاب والسنة ويؤخذ ما ترجح بالدليل.

---

(1) حديث صحيح: وقد سبق تخريجه.

وأما اختلاف التضاد: فهو القولان المتنافيان، إما فى الأصول، وإما فى الفروع، عند الجمهور الذين يقولون: المصيب واحد، والخطب فى هذا أشد لأن القولين يتنافيان، لكن نجد كثيراً من هؤلاء قد يكون القول الباطل الذى مع منازعه فيه حق ما، أو معه دليل يقتضى حقاً ما، فيرد الحق مع الباطل، حتى يبقى هذا مبطلاً فى البعض، كما كان الأول مبطلاً فى الأصل، وهذا يجرى كثيراً لأهل السنة.

وأما أهل البدعة، فالأمر فيهم ظاهر. ومن جعل الله له هداية ونوراً رأى من هذا ما تبين له منفعة ما جاء فى الكتاب والسنة من النهى عن هذا وأشباهه وإن كانت القلوب الصحيحة تنكر هذا، لكن نور على نور.

والاختلاف الأول الذى هو اختلاف التنوع: الذم فيه واقع على من بغى على الآخر فيه. وقد دل القرآن على حمد كل واحدة من الطائفتين فى مثل ذلك، إذا لم يحصل بغى، كما فى قوله تعالى: ﴿ **مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ** ﴾ (الحشر:5). وقد كانوا اختلفوا فى قطع الأشجار، فقطع قوم، وترك آخرون.

وكما فى قوله تعالى: ﴿ **وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ (٧٨) فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلاًّ آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا** ﴾ (الأنبياء:78-79). فخص سليمان بالفهم وأثنى عليهما بالحكم والعلم.

وكما فى إقرار النبى ﷺ يوم بنى قريظة لمن صلى العصر فى وقتها، ولمن أخرها إلى أن وصل إلى بنى قريظة. (1)

وكما فى قوله: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر**»(2).

---

(1) أخرجه البخارى (946)، (4119)، ومسلم (1770).

(2) أخرجه البخارى (7352)، ومسلم (1716)، وغيرهما من طريق يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن بسر بن سعيد عن أبى قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص مرفوعاً به.

والاختلاف الثانى: هو ما حمد فيه إحدى الطائفتين، وذمت الأخرى، كما فى قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِم مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ﴾ (البقرة:253).

وقوله تعالى: ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ ﴾ (الحج:19) الآيات.

وأكثر الاختلاف الذى يؤول إلى الأهواء بين الأمة من القسم الأول وكذلك إلى سفك الدماء واستباحة الأموال والعداوة والبغضاء ؛ لأن إحدى الطائفتين لا تعترف للأخرى بما معها من الحق، ولا تنصفها، بل تزيد على ما مع نفسها من الحق زيادات من الباطل، والأخرى كذلك، ولذلك جعل الله مصدره البغى فى قوله: ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ ﴾ (البقرة:213). لأن البغى مجاوزة الحد، وذكر هذا فى غير موضع من القرآن ؛ ليكون عبرة لهذه الأمة.

وقريب من هذا الباب ما خرجاه فى «الصحيحين»، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «**ذرونى ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شىء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»[1].

فأمرهم بالإمساك عما لم يؤمروا به، معللاً بأن سبب هلاك الأولين إنما كان كثرة السؤال ثم الاختلاف على الرسل بالمعصية.

ثم الاختلاف فى الكتاب، من الذين يقرون به على نوعين:

أحدهما: اختلاف فى تنزيله.

والثانى: اختلاف فى تأويله، وكلاهما فيه إيمان ببعض دون بعض.

---

(1) أخرجه البخارى (7288)، ومسلم (131)، والترمذى (2679)، والنسائى (5/ 110-111)، وابن ماجه (2)، وأحمد (2/ 247، 358، 313، 428، 456-457، 467، 482، 495، 508، 517)، والبيهقى (4/ 325-326)، والبغوى فى «شرح السنة» (98)، (99).

فالأول: كاختلافهم فى تكلم الله بالقرآن وتنزيله، فطائفة قالت: هذا الكلام حصل بقدرته ومشيئته ؛ لكونه مخلوقاً فى غيره لم يقم به، وطائفة قالت: بل هو صفة له قائم بذاته ليس بمخلوق، لكنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته. وكل من الطائفتين جمعت فى كلامها بين حق وباطل، فآمنت ببعض الحق، وكذبت بما تقوله الأخرى من الحق، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

وأما الاختلاف فى تأويله، الذى يتضمن الإيمان ببعضه دون بعض فكثير، كما فى حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال خرج رسول الله ﷺ على أصحابه ذات يوم وهم يختصمون فى القدر، هذا ينزع بآية وهذا ينزع بآية فكأنما فقئ فى وجهه حب الرمان، فقال: «**أبهذا أمرتم؟ أم بهذا وكلتم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟ انظروا ما أمرتم به فاتبعوه وما نهيتم عنه فانتهوا**»[1].

وفى رواية: «**يا قوم بهذا ضلت الأمم قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم وضربهم الكتاب بعضه ببعض، وإن القرآن لم ينزل ؛ لتضربوا بعضه ببعض، ولكن نزل القرآن يصدق بعضه بعضاً، ما عرفتم منه فاعملوا به وما تشابه فآمنوا به**».

وفى رواية: «**فإن الأمم قبلكم لم يُلْعَنوا حتى اختلفوا، وإن المراء فى القرآن كفر**»[2]. وهو حديث مشهور، مخرج فى «المسانيد والسنن».

وقد روى أصل الحديث مسلم فى «صحيحه»، من حديث عبد الله بن رباح الأنصارى، أن عبد الله بن عمرو قال: هجّرت إلى النبى ﷺ يوماً، فسمع أصوات رجلين اختلفا فى آية، فخرج علينا رسول الله ﷺ يعرف فى وجهه الغضب، فقال: «**إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم فى الكتاب**»[3].

وجميع أهل البدع مختلفون فى تأويله مؤمنون ببعضه دون بعض، يقرون بما يوافق

---

(1) المسند (6845)، (6846)، بنحو هذا.

(2) صحيح: وقد مضى تخريجه.

(3) مسلم (2/ 304)، وكذلك رواه أحمد فى المسند، من هذا الوجه (6801)، وهو من حديث «عبد الله بن عمرو بن العاص». وكان فى المطبوعة هنا «عبد الله بن عمر»، وهو خطأ.

رأيهم من الآيات، وما يخالفه: إما أن يتأوله تأويلاً يحرفون فيه الكلم عن مواضعه، وإما أن يقولوا: هذا متشابه لا يعلم أحد معناه، فيجحدوا ما أنزله من معانيه، وهو فى معنى الكفر بذلك ؛ لأن الإيمان باللفظ بلا معنى هو من جنس إيمان أهل الكتاب، كما قال تعالى: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ (الجمعة:5). وقال تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلا أَمَانِيَّ ﴾ (البقرة:78) أى: إلا تلاوة من غير فهم معناه. وليس هذا كالمؤمن الذى فهم ما فهم من القرآن فعمل به واشتبه عليه بعضه فوكل علمه إلى الله كما أمره النبى ﷺ بقوله: «**فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه**»[1]، فامتثل ما أمر به ﷺ .

قوله: «ودين الله فى الأرض والسماء واحد، وهو دين الإسلام قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ ﴾ (آل عمران:19). **وقال تعالى: ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا ﴾** (المائدة:3).
وهو بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن والإياس».

ش: ثبت فى «الصحيح» عن أبى هريرة رضي الله عنه، عن النبى ﷺ أنه قال: «**إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد**»[2] وقوله تعالى: ﴿ **وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ** ﴾ (آل عمران:85). عام فى كل زمان، ولكن الشرائع تتنوع، كما قال تعالى: ﴿ **لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا** ﴾ (المائدة:48).

قال الشيخ صالح بن فوزان:

والإسلام عبادة الله وحده لا شريك له، فهذا تدين به الملائكة فى السماء والإنس والجن فى الأرض، وهو دين الإسلام، ومعناه بمفهومه العام، هو الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له

---

(1) أخرجه أحمد (2/ 181)، وصححه الألباني.

(2) أخرجه البخارى (3443)، ومسلم (2365)، وأبو داود (4324)، وأحمد (2/ 406، 437)، وابن أبى شيبة (15/ 158 – 159)، والطيالسى (2575)، وعبد الرزاق (20845)، وابن حبان (6821)، والحاكم (2/ 595)، والآجرى فى «الشريعة» (380)، والطبرى (3/ 291)، (6/ 22).

فدين الإسلام هو ما شرعه الله سبحانه وتعالى لعباده على ألسنة رسله، وأصل هذا الدين وفروعه روايته عن الرسل، وهو ظاهر غاية الظهور، يمكن كل مميز من صغير وكبير، وفصيح وأعجم، وذكي وبليد: أن يدخل فيه بأقصر زمان، وإنه يقع الخروج منه بأسرع من ذلك، من إنكار كلمة، أو تكذيب أو معارضة، أو كذب على الله، أو ارتياب في قول الله تعالى، أو رد لما أنزل أو شك فيما نفى الله عنه الشك، أو غير ذلك مما في معناه.

فقد دل الكتاب والسنة على ظهور دين الإسلام، وسهولة تعلمه، وأنه يتعلمه الوافد ثم يولى في وقته. واختلاف تعليم النبي ﷺ في بعض الألفاظ بحسب من يتعلم، فإن كان بعيد الوطن، كضمام بن ثعلبة النجدي، ووفد عبد القيس، علمهم ما لم يسعهم جهله، مع علمه أن دينه سينشر في الآفاق، ويرسل إليهم من يفقههم في سائر ما يحتاجون إليه، ومن كان قريب الوطن يمكنه الإتيان كل وقت، بحيث يتعلم على التدريج، أو كان قد علم فيه أنه قد عرف ما لابد منه أجابه بحسب حاله وحاجته، على ما تدل قرينة حال السائل. كقوله: «**قل آمنت بالله ثم استقم**»(1).

بالطاعة، والخلوص من الشرك، كما عرفه شيخ الإسلام ونقله عنه الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الثلاثة الأصول. فالإسلام دين جميع الأنبياء وأتباعهم، فكل نبي دعا قومه إلى ذلك، وكل من اتبعه على ذلك فيعتبر مسلماً، سواء من أول الخلق أو آخرهم، فهو مستسلم لله بالتوحيد ومنقاد إلى الله بالطاعة، فدين الأنبياء واحد، وشرائعهم شتى ومختلفة بسبب حاجة البشر في كل زمان ومكان، ففي الحديث: «**الأنبياء إخوة لعلات، أمهاتهم شتى، ودينهم واحد**» وقال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (المائدة:48)، فالله يشرع لكل نبي ما يناسب قومه ويناسب مصالحهم، ثم ينسخ الله لأمة أخرى بحسب مصالحها، فمن كان على دين نبي قبل أن ينسخ فهو مسلم، فعبادة الله بما شرعه لذلك النبي، ولكن بعد البعثة المحمدية صار الدين واحداً ونسخ الله ما قبله، وصار

---

(1) أخرجه مسلم (38)، وابن ماجه (3972)، والترمذي (2410)، والنسائي في «الكبرى»، كما في «التحفة» (8/ 447)، وأحمد (3/ 413)، (4/ 385)، والطيالسي (1231)، وابن أبي عاصم في «السنة» (21)، (22)، وفي «الآحاد والمثاني» (1584)، والدارمي (2/ 298)، وابن حبان (2543)، (5700)، والبيهقي في «الشعب» (4922)، والبغوي في «شرح السنة» (16)، والطبراني في «الكبير» (6396)، (6397)، (6398).

وأما من شرع ديناً لم يأذن به الله، فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبى ﷺ ولا عن غيره من المرسلين ؛ إذ هو باطل، وملزوم الباطل باطل، كما أن لازم الحق حق.

وقوله: «**بين الغلو والتقصير**» قال تعالى: ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ**﴾ (المائدة:77).

وقال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾ وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلالاً طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ**﴾ (المائدة:87-88).

وفى «الصحيحين» عن عائشة ﵄: أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ سألوا أزواج رسول الله ﷺ عن عمله فى السر ؟ فقال بعضهم: لا آكل اللحم، وقال بعضهم: لا أتزوج النساء، وقال بعضهم: لا أنام على فراش، فبلغ ذلك النبى ﷺ ، فقال: «**ما بال أقوام يقول أحدهم كذا وكذا لكنى أصوم، وأفطر، وأنام، وأقوم، وآكل اللحم، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتى فليس منى**»(1). (2)

وفى غير «الصحيحين»: «**سألوا عن عبادته فى السر، فكأنهم تقالوها**» (3). (4)

الدين المعتبر دينه عليه الصلاة والسلام، فلا يجوز لأحد أن يبقى على دين من الأديان السابقة، لأن رسالته ودينه عليه الصلاة والسلام عام لكل الخلق، وشامل لكل زمان ولكل جيل.

فهو الدين الذى رضيه لعباده من بعثة محمد ﷺ إلى أن تقوم الساعة.

---

(1) أخرجه البخارى (2601)، (7301)، وفى «الأدب المفرد» (436)، ومسلم (2356)، وأحمد (6/ 45)، كلهم من طرق عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة به.

(2) مسلم (1/ 394)، ورواه البخارى أطول قليلاً (9/ 89-90)، ورواه أيضاً ابن حبان فى صحيحه، رقم (13) بتحقيقنا، وكذلك رواه أحمد فى المسند (13568، 13763، 14090)، كلهم من حديث أنس بن مالك. وقد وهم الحافظ ابن كثير، فذكره فى التفسير (3/ 214)، فذكر أنه «فى الصحيحين عن عائشة» وقلده فى وهمه تلميذه الشارح، هنا وما وجدته من حديث عائشة قط، لا فى الصحيحين ولا فى غيرهما، ما استطعت. (ش)

(3) أخرجه البيهقى (7/ 77).

(4) هذه بمعناها فى صحيح البخارى فى هذا الحديث. (ش)

وذكر في سبب نزول الآية الكريمة: عن ابن جريج، عن عكرمة أن عثمان بن مظعون، وعلى بن أبى طالب، وابن مسعود والمقداد بن الأسود وسالماً مولى أبى حذيفة، ﷺ فى أصحابه تبتلوا، فجلسوا فى البيوت، واعتزلوا النساء، ولبسوا المسوح، وحرموا طيبات الطعام واللباس، إلا ما يأكل ويلبس أهل السياحة من بنى إسرائيل، وهموا بالاختصاء، وأجمعوا لقيام الليل وصيام النهار، فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (المائدة:87).

يقول: لا تسيروا بغير سنة المسلمين، يريد ما حرموا من النساء والطعام واللباس، وما أجمعوا له من قيام الليل وصيام النهار، وما هموا به من الاختصاء، فلما نزلت فيهم، بعث النبى ﷺ إليهم، فقال: **«إن لأنفسكم عليكم حقاً، وإن لأعينكم حقاً، صوموا وأفطروا، وصلوا وناموا، فليس منا من ترك سنتنا»** فقالوا: اللهم سلَّمنا واتبعنا ما أنزلت[1].[2]

(وهو بين الغلو والتقصير): فالإسلام وسط بين الغلو، وهو: الزيادة والتشديد، وبين التقصير، وهو: الجفاء، فدين الإسلام وسط لا تشديد فيه ولا تحلل منه، فكلا الطرفين مذموم، والوسط خير، ولهذا قال سبحانه: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ (المائدة:77)، وقال عليه الصلاة والسلام: **«هلك المتنطعون»** قالها ثلاثاً، والمتنطعون هم المتشددون فى أمور الدين، ولما قال نفر على عهد النبى ﷺ... قال أحدهم: أنا أصوم ولا أفطر، وقال الآخر: أما أنا فأصلى ولا أنام، وقال الثالث: أما أنا فلا آكل اللحم، وقال الرابع: أما أنا فأعتزل النساء، فقال عليه الصلاة والسلام: **«أما إنى أتقاكم لله وأخشاكم لله، وإنى أصوم وأفطر، وأصلى وأنام وأتزوج النساء، وآكل اللحم، فمن رغب عن سنتى فليس منى»** لأن هذا تشديدٌ ما أمر الله به، قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (المائدة:87)، يعني: من باب التدين، وقال سبحانه: ﴿وَلا تَعْتَدُوا﴾ (المائدة:87)، فالآية شملت الطرفين، فالدين وسط.

---

(1) أخرجه الطبرى (12348)، من طريق القاسم عن الحسين عن حجاج عن ابن جريج عن عكرمة به. وقال ابن كثير (2/ 84): بعد أن أورده عن ابن جريج: وقد ذكر هذه القصة غير واحد من التابعين مرسلة ولها شواهد فى «الصحيحين» من رواية عائشة.

(2) رواية ابن جريج عن عكرمة -هذه- ذكرها ابن كثير فى التفسير (3/ 216) هكذا، بدون إسناد. (ش)

وقوله: «**وبين التشبيه والتعطيل**» تقدم أن الله سبحانه وتعالى يحب أن يوصف بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تشبيه، فلا يقال: سمع كسمعنا، ولا بصر كبصرنا، ونحوه، ومن غير تعطيل، فلا ينفى عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به أعرف الناس به رسوله ﷺ، فإن ذلك تعطيل، وقد تقدم الكلام في هذا المعنى.

(**وبين التشبيه والتعطيل**): أي: في العقيدة، بين التعطيل والتشبيه، بين تعطيل أسماء الله وصفاته، وبين تشبيه المخلوق بالخالق، والعقيدة وسط، فالمعطلة غلوا في التنزيه، فنفوا الأسماء والصفات، والمشبهة غلوا في الإثبات حتى شبهوا الله بخلقه، والعقيدة وسط، قال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى:11)، هذا رد على المشبهة: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى:11)، هذا فيه رد على المعطلة، ونحن معشر أهل السنة والجماعة - نثبت ما أثبته الله لنفسه، وما أثبته له رسوله، من الأسماء والصفات، ولا نعطلها ولا ننفيها، ولا نشبه الله بأحد من خلقه، بل نقول: أسماء الله وصفاته تليق به سبحانه وإن كانت هذه الأسماء والصفات موجودة في البشر، لكن الكيفية مختلفة، والصفة تابعة للموصوف.

(**وبين الجبر والقدر**): مذهب أهل السنة والجماعة وسط بين الجبرية والقدرية، فالجبرية يغلون في إثبات القدر حتى يسلبوا عن الاختيار، فيقولون: العبد ليس له اختيار، أفعاله كلها مجبور عليها، فهو آلة يحركه القدر، فصلاته وصيامه وأعماله ليس له فيها اختيار، فهو يحرك كما تحرك الآلة، وهذا مذهب باطل. والقدرية غلوا في إثبات اختيار العبد فنفوا القدر، حتى جعلوا العبد يستقل بأفعاله ويخرجونها من إرادة الله ومشيئته، وأن العبد له إرادة مستقلة، فقالوا: هو الذي يخلق فعل نفسه، وليس لله فيها تصرف، وهذا مذهب المعتزلة.

أما أهل السنة والجماعة فتوسطوا في هذه المسألة، وقالوا: إن العبد له اختيار ومشيئة، يفعل باختياره، ولكنه لا يخرج عن قضاء الله وقدره، فأفعاله خلق الله، وهي فعله وكسبه، فهو الذي يفعل المعاصي ويفعل الطاعات، ولكن الله هو المقدر، فلذلك يعاقب على جرائمه، ويثاب على طاعته، ولو كان يفعل هذا بغير اختياره ما حصل على الثواب ولا العقاب، فالمجنون والصغير لا يؤاخذان وكذلك المكره الذي ليس له اختيار لا يؤاخذ.

(**وبين الأمن والإياس**): كذلك، هذا من عقيدة أهل السنة والجماعة، وهو الوسط بين الأمن من مكر الله والإياس من رحمته، فهم يرجون رحمة الله، ولا يأمنون من مكر الله، ولا من العذاب والفتنة، لكن لا يقنطون من رحمة الله، فيجمعون بين الخوف والرجاء، وهو ما كان عليه الأنبياء،

ونظير هذا القول قوله: «**ومن لم يتوق النفى والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه**»، وهذا المعنى مستفاد من قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ (الشورى:11). فقوله: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ رد على المشبهة وقوله: رد على المعطلة.

وقوله: «**وبين الجبر والقدر**» تقدم الكلام أيضاً على هذا المعنى وأن العبد غير مجبور على أفعاله وأقواله، وأنها ليست بمنزلة حركات المرتعش وحركات الأشجار بالرياح وغيرها، وليست مخلوقة للعباد، بل هى فعل العبد وكسبه وخلق الله تعالى.

قال سبحانه: ﴿**إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ**﴾ (الأنبياء:90)، فهؤلاء هم الأنبياء، فخوفهم من الله لم يحملهم على القنوط من رحمة الله، قال سبحانه: ﴿**إِنَّهُ لا يَيْأَسُ مِن رَّوْحِ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ**﴾ (يوسف:87)، وقال سبحانه: ﴿**وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِ إِلاَّ الضَّالُّونَ**﴾ (الحجر:56)، وأيضاً: رجاؤهم من الله لم يحملهم على الأمن من مكر الله، قال سبحانه: ﴿**أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ**﴾ (الأعراف:99).

فإبراهيم أبو الأنبياء يقول: ﴿**وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الأَصْنَامَ**﴾ (إبراهيم:35)، فإبراهيم ما أمن على نفسه، ولكنه خاف الفتنة، لأنه بشر.

فلا يأمن الإنسان على نفسه ويقول: أنا رجل صالح، بل يخاف على نفسه، مع عدم القنوط من رحمة الله، قال تعالى: ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ (53) وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ**﴾ (الزمر:53-54).

فالواجب على الإنسان: أن يفعل أسباب الرحمة، وهى التوبة وإسلام الوجه لله سبحانه، عند ذلك يحصل على رحمة الله، فرحمة الله قريب من المحسنين، والإحسان سبب الرحمة، هذا مذهب أهل السنة والجماعة، وهو بين مذهب المرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية، فإذا كان الإنسان مؤمناً بقلبه فلا تضره المعصية، فهؤلاء أمنوا مكر الله، ويقولون: الأعمال لا تدخل فى حقيقة الإيمان، فيدخل الجنة وإن لم يعمل شيئاً عندهم، وهذا مذهب أفسد الدنيا، تحلل الناس من الدين بسببه، وقالوا: ما دام أننا ندخل الجنة، فلا حاجة إلى الأعمال، فيفعلون ما يشاءون.

وبين الوعيدية الخوارج الذين يكفرون بالكبائر التى دون الشرك، ويرون إنفاذ الوعيد الذى ذكره الله على من عصاه، فإن الله توعد العصاة، لكن قال: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ**﴾ (النساء:48)، فهم تحت المشيئة، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة، وهو الوسط.

وقـوله: «وبين الأمن والإياس» تقـدم الكلام أيضـاً على هـذا المعنى، وأنه يجب أن يكون العبد خائفاً من عذاب ربه، راجياً رحمته، وأن الخوف والرجاء بمنزلة الجناحين للعبد، فى سيره إلى الله تعالى والدار الآخرة.

قوله: «فهذا ديننا واعتقادنا ظاهراً وباطناً، ونحن براء إلى الله تعالى من كل من خالف الذى ذكرناه وبيناه، ونسأل الله تعالى أن يثبتنا على الإيمان، ويختم لنا به، ويعصمنا من الأهواء المختلفة، والآراء المتفرقة، والمذاهب الردية، مثل المشبهة والمعتزلة والجهمية والجبرية، والقدرية وغيرهم من الذين خالفوا السنة والجماعة، وحالفوا الضلالة، ونحن منهم براء، وهم عندنا ضلال وأردياء، وبالله العصمة والتوفيق».

ش: الإشارة بقوله: «فهذا» إلى كل ما تقدم من أول الكتاب إلى هنا، والمشبهة: هم الذين شبهوا اللهَ سبحانه بالخلق فى صفاته، وقولهم عكس قول النصارى، فإن النصارى شبهوا المخلوق وهو عيسى عليه السلام بالخالق وجعلوه إلهاً، وهؤلاء شبهوا الخالق بالمخلوق، كداود الجواربى وأشباهه.

والمعتزلة: هم عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء الغزال وأصحابهما، سموا بذلك لما اعتزلوا الجماعة بعد موت الحسن البصرى رحمه الله، فى أوائل المائة الثانية، وكانوا يجلسون معتزلين، فيقول قتادة وغيره: أولئك المعتزلة.

والقول الحق مع أهل السنة والجماعة الذين توسطوا بين الأمن والرجاء، والخوف والقنوط، ولهذا يقولون: الخوف والرجاء بالنسبة للإنسان كجناحى الطائرة، ولابد من سلامة الجناحين، فكذلك الخوف والرجاء لو اختل أحدهما سقط، فلابد من التعادل كما يتعادل جناحا الطائر.

قال الشيخ صالح بن فوزان:

أي: ما ذكرناه فى هذه العقيدة من أولها إلى آخرها، فهو ديننا معشر المسلمين، ونحن براء من كل من خالفه، لأنها عقيدة حق، وما خالفها فهو باطل.

(ونسأل الله تعالى أن يثبتنا على الإيمان ويختم لنا به): هذا تأدب مع الله، لما بين عقيدة أهل السنة والجماعة، سأل الله أن يثبته عليها، فلا يكفى أن الإنسان يعرف العقيدة، فالعالم يزل ويخطئ،

وقيل: إن واصل بن عطاء هو الذى وضع أصول مذهب المعتزلة، وتابعه عمرو بن عبيد تلميذ الحسَن البصرى، فلما كان زمن هارون الرشيد صنف لهم أبو الهذيل كتابين، وبيّن مذهبهم، وبنى مذهبهم على الأصول الخمسة، التى سموها: العدل، والتوحيد، وإنفاذ الوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ولبسوا فيها الحق بالباَطل؛ إذ شأن البدع هذا: اشتمالها على حق وباطل.

وهم مشبهة الأفعال ؛ لأنهم قاسوا أفعال الله تعالى على أفعال عباده، وجعلوا ما يحسن من العباد يحسن منه وما يقبح من العباد يقبح منه. وقالوا: يجب عليه أن يفعل كذا، ولا يجوز له أن يفعل كذا، بمقتضى ذلك القياس الفاسد. فإن السيد من بنى آدم لو رأى عبيده تزنى بإمائه ولا يمنعهم من ذلك لعد إما مستحسناً للقبيح، وإما عاجزاً، فكيف يصح قياس أفعاله سَبحانه وتعالى على أفعال عبادَه ؟ والكلام على هذا المعَنى مبسوط فى موضعه.

فأما العدل: فستروا تحته نفى القدر، وقالوا: إن اللّه لا يخلق الشر ولا يقضى به ؛ إذ لو خلقه ثم يعذبهم عليه يكون ذلك جوراً !! واللّه تعالى عادل لا يجور، ويلزم علىَ هذا الأصل الفاسد أن الله تعالى يكون فى ملكه ما لا يريده، فيريد الشىء ولا يكون، ولازمه وصفه بالعجز، تعالى الله عن ذلك.

وأما التوحيد فستروا تحته القول بخلق القرآن، إذ لو كان غير مخلوق لزم تعدد القدماء !! ويلزمهم على هذا القول الفاسد أن علمه وقدرته وَسائر صفاته مخلوقة أو التناقض !

فلا يغتر الإنسان بعلمه، ولا يأمن الفتن، فهل علمه يعادل علم إبراهيم عليه الصلاة والسلام؟ وقد دعا الله فقال: ﴿ وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الأَصْنَامَ ۝٣٥ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِّنَ النَّاسِ ﴾ (إبراهيم:35،36).

فالإنسان يسأل الله السلامة والعافية، فكم من عالم زل وانحرف عن الدين، وكم وكم.. فالأعمال بالخواتيم.

(ويعصمنا من الأهواء المختلفة والآراء المتفرقة): ما أضل الناس إلا الأهواء، قال تعالي: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ﴾ (القصص:50)، وقال سبحانه: ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ (الجاثية:23)، فالإنسان يسألُ الله السلامة من الهوى، وأن يهديه الحق، وإن خالف هواه، وقال الله عز وجل فى اليهود: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ (البقرة:87)، فالهوى خطير جداً.

وأما الوعيد: فقالوا: إذا أوعد بعض عبيده وعيداً فلا يجوز أن لا يعذبهم ويخلف وعيده، لأنه لا يخلف الميعاد، فلا يعفو عمن يشاء، ولا يغفر لمن يريد عندهم !!.

وأما المنزلة بين المنزلتين، فعندهم أن من ارتكب كبيرة يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر !!.

وأما الأمر بالمعروف، فهو أنهم قالوا: علينا أن نأمر غيرنا بما أمرنا به، وأن نلزمه بما يلزمنا، وذلك هو الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وضمنوه أنه يجوز الخروج على الأئمة بالقتال إذا جاروا !! وقد تقدم جواب هذه الشبه الخمس في مواضعها.

وعندهم أن التوحيد والعدل من الأصول العقلية التي لا يعلم صحة السمع إلا بعدها، وإذا استدلوا على ذلك بأدلة سمعية، فإنما يذكرونها للاعتضاد بها، لا للاعتماد عليها، فهم يقولون: لا نثبت هذه بالسمع، بل العلم بها متقدم على العلم بصحة النقل، فمنهم من لا يذكرها في الأصول ؛ إذ لا فائدة فيها عندهم، ومنهم من يذكرها ؛ ليبين موافقة السمع للعقل، ولإيناس الناس بها، لا للاعتماد عليها، والقرآن والحديث فيه عندهم بمنزلة الشهود

(والمذاهب الردية): وهي الفرق التي أخبر عنها عليه الصلاة والسلام بقوله: «ستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار...» الحديث، لأنها خارجة عن الحق، إلا من سار على مثل ما سار عليه رسول الله عليه الصلاة والسلام وأصحابه، فإنهم ناجون من النار، ولذلك سموا بالفرقة الناجية.

والمذاهب بمعنى الآراء.

(مثل المشبهة): هم الذين شبهوا صفات الله بصفات المخلوقين.

(والمعتزلة): هم الذين عطلوا صفات الله ونفوها، بحجة أنهم ينزهون الله، فغلوا في التنزيه، وهم أتباع واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وكانا من تلاميذ الحسن البصري، وكانوا يحضرون في حلقته، فسئل الحسن البصري عن صاحب الكبيرة، فأجاب بما يوافق الكتاب والسنة، وقال: هو تحت المشيئة، ولا يكفر بالكبيرة، وهو ناقص الإيمان، فعند ذلك أنكر عليه واصل وقال له: هو في منزلة بين المنزلتين، ليس بكافر ولا مسلم. فاخترع هذا المذهب الباطل، واعتزل مجلس الحسن، واجتمع حوله الناس الذين هم من جنسه، فكونوا جماعة سموا بالمعتزلة.

الزائدين على النصاب! والمدد اللاحق بعسكر مستغن عنهم! وبمنزلة من يتبع هواه واتفق أن الشرع ما يهواه !! كما قال عمر بن عبد العزيز: لا تكن ممن يتبع الحق إذا وافق هواه، ويخالفه إذا خالف هواه، فإذا أنت لا تثاب على ما وافقته من الحق، وتعاقب على ما تركته منه ؛ لأنك إنما اتبعت هواك فى الموضعين، وكما أن الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، والعمل يتبع قصد صاحبه وإرادته، فالاعتقاد القوى يتبع أيضا علم ذلك وتصديقه، فإذا كان تابعاً للإيمان كان من الإيمان، كما أن العمل الصالح إذا كان عن نية صالحة كان صالحاً، وإلا فلا، فقول أهل الإيمان التابع لغير الإيمان، كعمل أهل الصلاح التابع لغير قصد أهل الصلاح. وفى المعتزلة زنادقة كثيرة، وفيهم من ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

والجهمية: هم المنتسبون إلى جهم بن صفوان الترمذى، وهو الذى أظهر نفى الصفات والتعطيل، وهو أخذ ذلك من الجعد بن درهم، الذى ضحى به خالد بن عبد اللّه القسرى بواسط، فإنه خطب الناس فى يوم عيد الأضحى، وقال: أيها الناس، ضحوا تقبل اللّه ضحاياكم، فإنى مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن اللّه لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى اللّه عما يقول الجعد علواً كبيراً ! ثم نزل فذبحه. وكان ذلك بعد استفتاء علماء زمانه، وهم السلف الصالح رحمهم اللّه تعالى.

(والجهمية والجبرية): وهم أتباع الجهم بن صفوان الترمذي، تبنى مذهب شيخه الجعد بن درهم، وهذا أخذه عن طالوت اليهودي، الذى أخذه عن لبيد بن الأعصم الذى سحر النبى ﷺ ، وهذا المذهب هو القول بخلق القرآن، ومن أقوالهم: الجبر، أن الإنسان مجبور على أعماله وغيرها، ولذلك نسبوا إلى الجهم، وسموا بالجهمية، فالجهم أخذه من الجعد الذى كان فى أواخر دولة بنى أمية، وقتله خالد بن عبد الله القسري، كان خالد يخطب فى عيد الأضحى، فقال: ضحوا أيها الناس، تقبل الله ضحاياكم، فإنى مضح بالجعد بن درهم، فإنه يزعم أن الله لم يكلم موسى تكليماً، ولم يتخذ إبراهيم خليلاً، فنزل من على المنبر فذبحه، لأنه زنديق، فقتله واجب، وشكر ذلك أهل السنة والجماعة، ولذلك قال ابن القيم فى النونية:

وكان جهم بعده بخراسان، فأظهر مقالته هناك وتبعه عليها ناس، بعد أن ترك الصلاة أربعين يوماً شكاً فى ربه ! وكان ذلك لمناظرته قوماً من المشركين، يقال لهم السمنية، من فلاسفة الهند، الذين ينكرون من العلم ما سوى الحسيات، قالوا له: هذا ربك الذى تعبده، هل يرى أو يشم أو يذاق أو يلمس ؟ فقال: لا، فقالوا: هو معدوم !!. فبقى أربعين يوماً لا يعبد شيئاً، ثم لما خلا قلبه من معبود يألهه، نقش الشيطان اعتقاداً نحته فكره، فقال: إنه الوجود المطلق !! ونفى جميع الصفات، واتصل بالجعد.

وقد قيل: إن جعداً كان قد اتصل بالصابئة الفلاسفة من أهل حران، وأنه أيضاً أخذ شيئاً عن بعض اليهود المحرفين لدينهم، المتصلين بلبيد بن الأعصم، الساحر الذى سحر النبى ﷺ. فقتل جهم بخراسان، قتله سلم بن أحوز ولكن كانت قد فشت مقالته فى الناس، وتقلدها بعده المعتزلة. ولكن كان جهم أدخل فى التعطيل منهم ؛ لأنه ينكر الأسماء حقيقة، وهم لا ينكرون الأسماء بل الصفات.

وقد تنازع العلماء فى الجهمية: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة أم لا ؟ ولهم فى ذلك قولان: وممن قال إنهم ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة عبد اللّه بن المبارك، ويوسف بن أسباط.

وإنما اشتهرت مقالة الجهمية من حين محنة الإمام أحمد بن حنبل وغيره من علماء السنة، فإنه من إمارة المأمون قووا وكثروا، فإنه قد أقام بخراسان مدة واجتمع بهم، ثم كتب بالمحنة من طرسوس سنة ثمان عشرة ومائتين وفيها مات، وردوا الإمام أحمد إلى الحبس ببغداد إلى سنة عشرين، وفيها كانت محنته مع المعتصم ومناظرته لهم بالكلام، فلما رد عليهم ما

ولأجل ذا ضحى بجعد خالد الـ ... قسرى يوم ذبائح القربان

لقد شكر الضحية كل صاحب سنة ... للـه درك من أخى قربان

فخلفه الجهم، فنسب المذهب إليه، لأنه هو الذى أظهره، فجمع بين الجبر والتجهم.

ولهذا يقول الشاعر:

عجبت لشيطان دعا الناس جهرة ... إلى النار واشتق اسمه من جهنم

احتجوا به عليه، وبيّن أنه لا حجة لهم فى شىء من ذلك، وأن طلبهم من الناس أن يوافقوهم وامتحانهم إياهم: جهل وظلم وأراد المعتصم إطلاقه، أشار عليه من أشار بأن المصلحة ضربه، لئلا تنكسر حرمة الخلافة من بعدُ مرةً! فلما ضربوه قامت الشناعة فى العامة، وخافوا، فأطلقوه، وقصته مذكورة فى كتب التاريخ.

ومما انفرد به جهم: أن الجنة والنار تفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة فقط والكفر هو الجهل فقط، وأنه لا فعل لأحد فى الحقيقة إلا لله وحده، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على سبيل المجاز، كما يقال تحركت الشجرَة، ودار الفلك، وزالت الشَمس ! ولَقد أحسن القائل:

عجبت لشيطان دعا الناس جهرة ... إلى النار واشتق اسمه من جهنم

وقد نقل أن أبا حنيفة رحمه اللّه، لما سئل عن الكلام فى الأعراض والأجسام؟ فقال: لعن اللّه عمرو بن عبيد، هو فتح على الناس الكلام فى هذا.

والجبرية: أصل قولهم من الجهم بن صفوان، كما تقدم، وأن فعل العبد بمنزلة طوله، ولونه، وهم عكس القدرية نفاة القدر، فإن القدرية إنما نسبوا إلى القدر لنفيهم إياه، كما سميت المرجئة ؛ لنفيهم الإرجاء، وأنه لا أَحد مرجأ لأمر اللّه إما يعذبهم وإما يتوبَ عليهم، وقد تسمى الجبرية «قدريَة» لأنهم غلوا فى إثبات القدر، وكَما يسمى الَذين لا يجزمون بشىء من الوعد والوعيد، بل يغلون فى إرجاءَ كل أمر حتى الأنواع، فلا يجزمون بثواب من تاب، كما لا يجزمون بعقوبة من لم يتَب، وكما لا يجزم لمعين. وكانت المرجئة الأولى يرجئون عثمان وعلياً، ولا يشهدون بإيمان ولا كفر !!.

(والقدرية): مثل نفاة القدر، وهم المعتزلة، يقولون: أفعال العباد خلقهم، وليست داخلة فى خلق الله ولا إرادته، ولذلك سموا بمجوس هذه الأمة، لأن المجوس أثبتوا خالقين: خالق للخير، وخالق للشر، أما القدرية فأثبتوا خالقين متعددين مع الله.

(وغيرهم من الذين خالفوا السنة والجماعة وخالفوا الضلالة): من الذين خالفوا الكتاب والسنة من سائر الفرق الضالة.

(ونحن منهم براء، وهم عندنا ضلال وأردياء. وبالله العصمة والتوفيق): فنحن نبرأ منهم، ونعاديهم فى الله، ونبغضهم، لأنهم أهل ضلال وباطل، فالواجب هجرهم وبغضهم والرد عليهم وعلى باطلهم.

وقـد ورد فى ذم القـدرية أحـاديث فى «السنن»: منهـا مـا روى أبو داود فى «سننه»، من حديث عبـد العزيز بن أبى حـازم، عن أبيـه، عن ابن عـمـر عن النبى ﷺ، قـال: **«القـدرية مجـوس هذه الأمة، إن مـرضـوا فلا تعـودوهم، وإن ماتـوا فلا تشهـدوهم»**[1] وروى فى ذم القدرية أحاديث أخرَ كثيرة، تكلم أهل الحديث فى صحة رفعها، والصحيح أنها موقوفة، بخـلاف الأحـاديث الـواردة فى ذم الخـوارج، فـإن فيـهم فى «الصـحيح» وحـده عشـرة أحاديث، أخرج البخارى منها ثلاثة، وأخرج مسلم سائرها، ولكن مشـابهتهم للمجوس ظاهرة، بل قولهم أردأ من قول المجوس، فإن المجوس اعتقدوا وجود خالقَيْنِ، والقدرية اعتقدوا خالقِيْنَ !!

وهذه البدع المتقـابلة حدثت من الفتن المفرِّقة بين الأمة، كما ذكر البخارى فى «صحيحه» عن سعيد بن المسيب، قال: وقعت الفتنة الأولى يعنى: مقتل عثمان، فلم تبق من أصحاب بدر أحداً، ثم وقعت الفتنة الثانية، فلم تبق من أصحاب الحديبية أحداً، ثم وقعت الثالثة، فلم ترتفع وللناس طباخ، أى: عقل وقوة.

فالخوارج والشيعة حدثوا فى الفتنة الأولى، والقدرية والمرجئة فى الفتنة الثانية[2]، والجهمية ونحـوهم بعـد الفتنة الثـالثـة. فـصـار هؤلاء ﴿**الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا**﴾ (الأنعام:159) يقابلون البدعة بالبدعة، أولئك غلوا فى على، وأولئك كفروه !، وأولئك غلوا فى الوعيد،

فنحن نتبرأ ممن يقول: إن كل الفرق تحت اسم الإسلام، ويجب أن نتغاضى عن هذه الأمور، أخذاً بحرية الكلمة وحرية الرأي، فالفرق كلها تدخل تحت الإسلام. وهذا مذهب باطل وخطير على الأمة، وحرية الكلمة والرأى مقيدة بالكتاب والسنة وما عليه سلف الأمة، والفرق المخالفة كلها فى النار إلا الفرقة التى على ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه.

---

(1) أبو داود (4691)، وروى أحمد نحوه بمعناه فى المسند (5584)، من وجه آخر عن ابن عمر. وفصلنا القول فيه هناك. (ش)

(2) أورده البخارى بإثر حديث (4024)، فقال: وقال الليث عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب به.
قال الحافظ: لم يقع لى هذا الأثر من طريق الليث، وصله أبو نعيم فى «المستخرج» من طريق أحمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد القطان عن يحيى بن سعيد الأنصارى نحوه.

حتى خلدوا بعض المؤمنين، وأولئك غلوا فى الوعد حتى نفوا بعض الوعيد، أعنى: المرجئة، وأولئك غلوا فى التنزيه حتى نفوا الصفات، وهؤلاء غلوا فى الإثبات، حتى وقعوا فى التشبيه، وصاروا يبتدعون من الدلائل والمسائل ما ليس بمشروع، ويعرضون عن الأمر المشروع، وفيهم من استعان على ذلك بشيء من كتب الأوائل: اليهود والنصارى والمجوس والصابئين، فإنهم قرءوا كتبهم، فصار عندهم من ضلالتهم ما أدخلوه فى مسائلهم ودلائلهم، وغيروه فى اللفظ تارة، وفى المعنى أخرى ! فلبسوا الحق بالباطل، وكتموا حقاً جاء به نبيهم، فتفرقوا واختلفوا وتكلموا حينئذ فى الجسم والعرض والتجسيم، نفياً وإثباتاً.

وسبب ضلال هذه الفرق وأمثالهم، عدولهم عن الصراط المستقيم، الذى أمرنا الله باتباعه، فقال تعالى: ﴿ **وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ** ﴾ (الأنعام: 153).

وقال تعالى: ﴿ **قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي** ﴾ (يوسف: 108).

فوحد لفظ «صراطه» «وسبيله»، و «جمع» «السبل» المخالفة له.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: خط لنا رسول الله ﷺ خطاً وقال: «**هذا سبيل الله**»، ثم خط خطوطاً عن يمينه وعن يساره، وقال: «**هذه سبل، على كل سبيل شيطان يدعو إليه، ثم قرأ** ﴿ **وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** ﴾ [1] (الأنعام: 153)».

والإنسان عرضة للخطأ، والعصمة والتوفيق والحول والقوة بيد الله، فالإنسان لا يضمن لنفسه النجاة، إنما يرجو الله ويخافه.

---

(1) **إسناده حسن**: وأخرجه أحمد (1/ 435، 465)، والنسائى فى «الكبرى» (1174)، والطيالسى (244)، والدارمى (1/ 67)، ومحمد بن نصر المروزى فى «السنة» (5)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (17)، وابن حبان (6)، (7)، والحاكم (2/ 318)، وأبو نعيم فى «الحلية» (6/ 463)، كلهم من طريق حماد بن زيد عن عاصم بن أبى النجود عن أبى وائل عن عبد الله بن مسعود به.
وسنده حسن من أجل عاصم بن بهدلة.
وأورده الهيثمى فى «المجمع» (7/ 22)، وقال: «رواه أحمد والبزار وفيه عاصم بن بهدلة وهو ثقة وفيه ضعف».

ومن هاهنا يعلم أن اضطرار العبد إلى سؤال هداية الصراط المستقيم فوق كل ضرورة، ولهذا شرع الله تعالى فى الصلاة قراءة أم القرآن فى كل ركعة، إما فرضاً أو إيجاباً، على حسب اختلاف العلماء فى ذلك ؛ لاحتياج العبد إلى هذا الدعاء العظيم القدر، المشتمل على أشرف المطالب، وأجلها. فقد أمرنا الله تعالى أن نقول: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (الفاتحة:6-7). وقد ثبت عن النبى ﷺ أنه قال: «**اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون**» (1).

وثبت فى «الصحيح» عن النبى ﷺ أنه قال: «**لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه**» قالوا: يا رسول الله: اليهود والنصارى ؟ قال: «**فمن؟!**» (2)

وبهذا انتهت هذه النبذة المباركة، المشتملة على جمل عظيمة من اعتقاد أهل السنة والجماعة، فنسأل الله أن ينفعنا بها، وأن يجزل لمؤلفها جزيل الثواب على ما بيّن، وعلى ما وضّح، وعلى ما كتب، وعلى ما نصح للأمة، فجزاه الله خيراً وسائر أئمة المسلمين.

والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

---

(1) قطعة من حديث مطول أخرجه الترمذى (2954)، (2955)، وأحمد (4/ 378)، والطيالسى (1040)، وابن حبان (6246)، (7206)، (7365)، وابن أبى حاتم فى «التفسير» (40)، (41)، والبيهقى فى «دلائل النبوة» (5/ 339-340)، وأبو نعيم فى «الحلية» (7/ 170)، والطبرانى فى «الكبير» (جـ 17/ رقم 236، 237)، والطبرى فى «التفسير» (193)، (195)، (207)، (208)، كلهم من طريق سماك بن حرب عن عباد بن حبيش عن عدى بن حاتم به.

وعباد بن حبيش قال الذهبى: «لا يعرف» ولم يرو عنه سوى سماك بن حرب وذكره ابن حبان فى «الثقات»: وسماك بن حرب صدوق فى غير روايته عن عكرمة. وصححه الشيخ الألبانى - رحمه الله تعالى.

(2) أخرجه البخارى (3456)، (7320)، ومسلم (2669)، وأحمد (3/ 84)، والطيالسى (2178)، وابن أبى عاصم فى «السنة» (74)، (75)، وابن حبان (6703)، والخطيب فى «الفقيه والمتفقه» (1/ 155)، والبغوى فى «شرح السنة» (4196)، كلهم من طرق عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبى سعيد الخدرى به.

قال طائفة من السلف: من انحرف من العلماء ففيه شبه من اليهود، ومن انحرف من العباد ففيه شبه من النصارى ؛ فلهذا تجد أكثر المنحرفين من أهل الكلام، من المعتزلة ونحوهم فيه شبه من اليهود، حتى إن علماء اليهود يقرءون كتب شيوخ المعتزلة، ويستحسنون طريقتهم، وكذا شيوخ المعتزلة يميلون إلى اليهود ويرجحونهم على النصارى. وأكثر المنحرفين من العباد، من المتصوفة ونحوهم فيهم شبه من النصارى، ولهذا يميلون إلى نوع من الرهبانية والحلول والاتحاد ونحو ذلك. وشيوخ هؤلاء يذمون الكلام وأهله، وشيوخ أولئك يعيبون طريقة هؤلاء ويصنفون فى ذم السماع والوجد وكثير من الزهد والعبادة التى أحدثها هؤلاء.

ولفرق الضلال فى الوحى طريقتان: طريقة التبديل، وطريقة التجهيل. أما أهل التبديل فهم نوعان: أهل الوهم والتخييل، وأهل التحريف والتأويل.

فأهل الوهم والتخييل: هم الذين يقولون: إن الأنبياء أخبروا عن الله واليوم الآخر والجنة والنار بأمور غير مطابقة للأمر فى نفسه، لكنهم خاطبوهم بما يتخيلون به ويتوهمون به أن الله شيء عظيم كبير، وأن الأبدان تعاد، وأن لهم نعيماً محسوساً، وعقاباً محسوساً، وإن كان الأمر ليس كذلك، لأن مصلحة الجمهور فى ذلك، وإن كان كذباً فهو كذب لمصلحة الجمهور!! وقد وضع ابن سينا وأمثاله قانونهم على هذا الأصل.

وأما أهل التحريف والتأويل، فهم الذين يقولون: إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال ما هو الحق فى نفس الأمر، وإن الحق فى نفس الأمر هو ما علمناه بعقولنا ! ثم يجتهدون فى تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات ؛ ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتأويل بل يقولون: يجوز أن يراد كذا. وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ.

وأما أهل التجهيل والتضليل، الذين حقيقة قولهم: أن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء ؛ ويقولون: يجوز أن يكون للنص تأويل لا يعلمه إلا الله، لا يعلمه جبرائيل ولا محمد ولا غيره من الأنبياء، فضلاً عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأن محمداً ﷺ كان يقرأ: ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى** ﴾ (طه:5). ﴿ **إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ** ﴾ (فاطر:10). ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا**

خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (ص:75). وهو لا يعرف معانى هذه الآيات، بل معناها الذى دلت عليه لا يعرفه إلا الله تعالى !! ويظنون أن هذه طريقة السلف !!

ثم منهم من يقول: إن المراد بهذا خلاف مدلولها الظاهر المفهوم، ولا يعرفه أحد، كما لا يعلم وقت الساعة !، ومنهم من يقول: بل تجرى على ظاهرها وتحمل على ظاهرها ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله فيتناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وقالوا مع هذا: إنها تحمل على ظاهرها وهؤلاء يشتركون. فى القول بأن الرسول لم يبين المراد بالنصوص التى يجعلونها مشكلة أو متشابهة ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير ما يجعله الفريق الآخر مشكلاً !.

ثم منهم من يقول: لم يعلم معانيها أيضاً !، ومنهم من يقول: علمها ولم يبينها، بل أحال فى بيانها على الأدلة العقلية، وعلى من يجتهد فى العلم بتأويل تلك النصوص، فهم مشتركون فى أن الرسول لم يَعْلم أو لم يُعْلم، بل نحن عرفنا الحق بعقولنا ثم اجتهدنا فى حمل كلام الرسول على ما يوافق عقولنا، وأن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات !! ولا يفهمون السمعيات !! وكل ذلك ضلال وتضليل عن سواء السبيل.

نسأل الله السلامة والعافية، من هذه الأقوال الواهية، المفضية بقائلها إلى الهاوية

سبحان ربك رب العزة عما يصفون

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين



الموضوع	الصفحة

